

دراسات الديب

في الأسوة الحسنة بالحبيب



للعامة البارع المتكلم الأصولي النظار محمد الملقب بالمعين، ابن

محمد الملقب بالأمين السندی المتوفى ١١٦١ هـ

بتقدمة وتحقيق

محمد عبدالرشيد النعماني



قامت بنشرها وطبعها

لجنة إحياء الأدب السندی بكراتشي

THE SINDHI ADABI BOARD

Karachi



دراسات اللبيب

في الأسوة الحسنة بالجيب

دراسات اللبيب

في الأسوة الحسنة بالحبيب



للعلامة البارع المتكلم الأصولي النظار محمد الملقب بالمعين، ابن

محمد الملقب بالأمين السندی المتوفى ١١٦١ هـ

بتقدمة وتحقيق

محمد عبدالرشيد النعماني



قامت بنشرها وطبعها

لجنة إحياء الأدب السندی بکراتشی

THE SINDHI ADABI BOARD

Karachi



مقدمة الناشر

طبع هذا الكتاب تحت إشراف و، لجنة إحياء الأدب السندي، وفقاً لمشروع المساهمة في إحياء التراث القومي للأدب والتاريخ السدي برمي إلى بعث ما اندثر من الموسوعات القيمة وعلى الخصوص ما كان منها بالعربية والفارسية خاصاً في التاريخ وسير مشاهير الرجال وفي الحديث والتفسير والأدب والشعر مما دبحه كبار علماء السند، وإبرازه إلى حيز الوجود، من المخطوطات النادرة والموسوعات المهدومة التي توجد مبعثرة في المكاتب الخصوصية بدون حفظ أو رعاية.

وطبقاً لهذا المشروع الذي يمتد إلى أربع سنوات من سنة ١٩٥٦ إلى ١٩٥٩ فقد قررت اللجنة القيام بطبع ١٤ موسوعة وكتاباً باللغة العربية و ٣٠ كتاباً في التاريخ باللغة الفارسية و ٥٧ كتاباً في الأدب وديواناً في الشعر باللغة الفارسية أيضاً و ٧ كتب باللغة الأردية و ٦ كتب باللغة الانجليزية.

وهذا هو أول كتاب من المجموعة العربية، والخامس الذي تم وطبع وأنجز من هذه المجموعة تحت إشراف هذا المشروع.

قسام بإعداده للطبع

محمد إبراهيم م جويو

سكرتير لجنة إحياء الأدب السندي

عمارة مجلس النواب السندي

بندر رود - كراشي . باكستان



الطبعة الأولى

١٩٥٧

مطبعة العرب - كراشي - باكستان

اعتراف بالشكر

اعترافاً بواجب الشكر تقدم و٠ لجنة إحياء الأدب السندى،،
امتنانها الخالص لوزارة المعارف الباكستانية على تفضلها باعانة
اللجنة ومساعدتها مالياً في مشروعها هذا الخاص باعداد سلسلة
هذه المطبوعات التي تقوم بإحيائها وإبرازها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد اللهم على أن سقت إلينا من طمطم يم الكتاب رزقاً
طرياً ، ورزقنا من كثر السنة مشرباً رويأ ، أسبغت على بالنعمة
هادياً ، فتجلت بنور النصوص بإدياً ، قسرتني بقواهر الظواهر إلى
سواء السبيل ، وحصرني عن تيمه التصرف والتأويل ، وعصمتني عن
سوء الخباء في اتباع الآراء والأفكار ، وأدركتني على شفا حفرة
من النار ، فرفعتني عزاً وقدرأ ، وجعلت هلالى بنورك بدرأ ، فأنت الذى
أغليت ضياع الضيغات بالقيمة ، وأحييت موات المراعى بالمدار الديمة .
حمداً يأخذ حقه مفارج الشفاء ، وصفحات الجباه ، الذى هدانا لهذا
وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وصل وسلم اللهم على الذى
خرت بقارعة بنائه الملائكة خضعاناً ، ولم تدع لأحد معه حجة وبرهاناً ،
محمد الموكول اليه الخلق فى ضميرهم وخيرهم ، الناسخ قوله شرائع
المعصومين فما ظنك بغيرهم ، إذا تكلم فى شىء فصلاً ، تهدم أساس
القول فيه أصلاً . وإذا أتت منه على شىء شهادة ، لم يبق فيها لأحد على أحد
دعة ، قلا قلعت ألسنة الكل عند لسانه ، وعبدت خلق السموات والأرض

ببيانہ ، الناس أرقاءہ ، وبذلك ينادى بأمر الحق حيث قال له قل يا عبادى
فلا يشاركه فيهم أحد سواه ، ويعالجهم بالصلاح الأعظم على ما يراه .
كملت عليه النعمة بخلافها ، ولم يخرج بنيان شرائعه الى تعبيرها ،
هست جبال براهينه على أرض الدين بسأ ، فلم يترك للحاجة الى غيره
مسأ ، صلى الله تعالى عليه وعلى آله أوصياء كماله ، وأوعية علمه وأسراره ،
ومحرزى قصبات السبق فى أنواره عند رابعة نهاره ، اذا رأيت
المدح فى ميدان وصفهم من كل راجل وفارس ، رأيت منزلاً راعداً
بين مبهوت وخارس .

لا يستطيع جواد بعد غابتهم
ولا يدانهم قوم وإن كرموا
هم معشر حبيب دين وبغضهم
كفر رقبهم منجى ومعتصم

وعلى آله وأصحابه وأحبابه مفاتيح لخيرات الدين وأبوابه ، وعموماً
من كل من سعد فوزاً ، واستحصل الشرف حوزاً ، لاسيما أولى
العزيمة الكبرى والنية ، الذين هاجروا من الديار الأنسية ،
والذين رحبوا بهم الرحراح ، ونصروهم بنثار الأبدان والأرواح

لآهم لآهم شرف روح كلهم بروح قربك والريحان والنزل

أما بعد فيقول العبد المسكين محمد الملقب بالمعين ابن محمد الملقب

بالأمين أذاقه الله تعالى رحيق اليقين ، على مزاج تسنيم المقربين ،
إن أفضل العلم والعلماء ، علم الحديث وأهله ، وأردأ ترك الخيرات
والجهالات تركه وجهله ، إذ به اعتصام بفعل الرسول وقوله ، وما
سعادة الدين إلا بالاعتصام به والحموم بحوله .

إن لم يكن في معادى آخذاً بيدي
فضلاً وإلّا فقل يا زلة القدم

وإن بلاد السند والهند من هذا الخطب عارية ، والغفلة على
أهلها عن ذلك طارية ، وفي سويداء قلوبهم سارية ، فقد طلبنا العلم فيها
بالكد والسهر ، ومسحنا علماءها في الفحص بطناً مع الظهر ، وأحطنا شأنهم
من حين طويل من الدهر ، فما منهم من أحديهم بالحديث وبثه ،
والعمل به وحته ، فهم من تعاطى علمه في التقاعد القبيح ، وصار
قصارى أمرهم في ذلك "مشكاة المصابيح" ، فلم تر في أكثر من خمسين عاماً
من حاز "الصحيحين" ، منهم إماماً ، فما مارسوه إلا قليلاً ، ومع ذلك لم
يتخذوه دليلاً ، وكل علم على العمل زاجر ، ومن لم يعمل بما علم فهو
له هاجر ، فهجروا ذلك القليل إذ لم يستشفوا به العليل ، وما طلبوا به
السبيل ، ما حسبوا العمل بالحديث إلا إداً ، واكبوا على آراء الرجال
جداً ، فترى أحدهم كيف فرط فيه ، إذا سمع حديثاً في حكم سئل
في ذلك قول الفقيه ، فإن وافقه عبد هواه ، وقبل الحديث بفتواه ،
فشكته الشكوى ، ومنه إلى الله سبحانه وتعالى الشكوى ، قلب الحق تقليباً

مشوماً ، وجعل الامام بجوره مأموماً ، وكنت إذ ذاك امرء في
عدادهم ، ممتحناً باعتقادهم ، مرتاداً للحق نحو ارتيادهم ، على دأبهم
دائماً ، وعن صفوة الحق خائباً ، أسير على متن العمياء راكباً ، وعن
سواء الصراط ناكباً ، حتى بلغ بي سفر العمر إلى مرحلة العشر السادس ،
واخطأ في تداركي عند ذلك حدس الحادس ، فقد جاء الحق على غير
مظانه ، وظهر تحتم القدر الأول في أوانه ، وفتح الله تعالى أبوابه ، وإذا
أراد شيئاً هبأ أسبابه فدمت على كتب الحديث عاكفاً ، وأقت حولها
واقفاً ، ولكن أوجست في ذلك نحواً من الإهلاس المفضي
إلى الإيأس ، لما رأيت من قلعة فراغى مع ضعف الحواس ، فقلت
لنفسى مهلاً لست لما أردت أهلاً ، فرأيت مبشرة كامنّة قامت
لحصول المقصود لي ضامنة في صونها عن هواجس أضغاث الأحلام
بشهادة صادقة ليقت بالستر والإبهام فسابق الخير دفع إحجامي ،
وقائد التوفيق أخذ بزمامي ، وسهل الطريق أمامي . وجعل كلام المعصوم
أمامي ، فما زلت على بابيه سادناً ، ولسدنة عتبه مهادناً ، فالزمت
ففي ينبوعه ، وطفقت أتقن أصوله وفروعه ، وكنت معاناً صباحاً
ومساءً ، وختمت بمدة قليلة أصول السبعة إملاءً فلما أزال الله تعالى
عني ذل الجهد وخجله وبلغ الكتاب أجله ، وجدتي كأنني أوقظت
من النوم ، وأنا قد انحلت عن عني قلابد القوم ، ففي هذه
الحالة ذقت سر توحيد الرسالة ، وألمت أن أصطنع مؤلفاً في
رد القول الغثيث على من قدم روايات المذهب على الحديث ،
فشعرت فيه مستعينا ، ومكثت لتراكم العوايق في تسويده حيناً ،

٦
فهو وإن لم يكن كاملاً لكن جاء بحمد الله تعالى لما لا بد
منه لعامل الحديث كافلاً ، ورتبته على إثني عشر دراسة ، ما تركت
فيها المقصود حراسة ، وسميته (دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة
بالحبيب) فاسئل به منصفاً خبيراً ، لانجد له إن شاء الله تعالى
في بابه نظيراً .

فلله سبحانه وتعالى ، ولرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ،
ما وجدت من حسنه ودره ، وإلى نفسي ما ساءك من قبجه
رشره ، أعاذني الله تعالى مما في هذا العمل لغيره ، وعصمتي عن
سوء المنقلب من ضيره ، فإن المعاني بعد فناء الصور باقية ، وفي
المواطن الآتية ، في المثل الحرية بها لاقية ، وهذا الذي قصم
ظهور الرجال الأبطال ، فتركوا من الأعمال ما يشرفهم على الوبال
والنكال . فرحباً بوارد صادم ، ونازل هادم ، ومخوف في قريرة عين ،
وإطلاق عن كل وصل وبين ، وفراغ عن كل صدق وبين ،
يحفظ على الرجل وقته ، ويذب عنه ما يوجب مقتته ، والله تعالى
أرجو أن لا يحملني بعد هذا من الأفكار نحتاً ، وأن يجعلني
فيه لاشيئاً بحتاً ، فإذا طلبت وجد ، وإذا وجد سجد ، وعند
أوان الشروع في المقصود ، زال المـوجود وبقي الوجود ، (فقطـع
دار القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين) ،

٧ الدراسة الاولى

فيما إذا خالفت أقوال الفقهاء الأحاديث الصحيحة

إعلم أني لم أر في ذلك قولاً يشير إلى ترك الحديث برواية المذهب
إلا قول الشيخ الدهلوي في "مقدمة شرح السفر" ، وما أثقل إليه وعكف
عليه بعض فقهاء زماننا من عدم تجويز ترك الرواية بالحديث
الصحيح ووجوب العمل بالرواية دون الحديث . والمراد بزماننا الحين
الحاضر ، وعصرنا اليوم ، واسمعنا ذلك ممن عاصرناهم قبل هذا
وكانوا في طبقة مشايخنا رحمهم الله تعالى ، وقد أدرجوا إلى رحمة
الله تعالى ، وما حفظنا منهم ما أصر عليه أبناء عصرنا هذا .

ولما كان عمدة متمسكهم في هذا قول الشيخ الدهلوي كان
الأهم عندنا الاشتغال بما بدى لنا من الكلام على كلامه ، وانورده
أولا بعين عبارته لما في ذلك من تبين مرامه ، وما حاوله في
إثباته وإتمامه .

فصل

چون وحدت جهت در مذهب قرار یافت ، اکنون تابع مجتهدی
وارسد که چون حدیث مخالف روایت مذهب ، نظر آید مذهب را

بکزارد و عمل بحديث کند يا نرسد ، درين جانيز اختلافی در روش
پيشينيان و بسينان رود کويند که مبتوع و مقتداي حقيقي بيغمير ست
صلي الله عليه وسلم و ديگران همه تابع و پيروان وی اند ، و بعد
از آنکه ييقين معلوم شود و بصحت رسد که او فرموده ست گوش
بسخن غير نهادن و در پی ديکری رفتن معقول نبود و اين طريقه
مقدمين است ،

وما ناکه شيخ مصنف همین معنی اراده کرده از آنچه در
ديباچه کتاب گفته که در باب عبادات اعتماد کلی بر آن کنند
يعنی بر آنچه از حضرت نبوت صلي الله عليه وسلم بصحت رسیده است ، سخن
شيخ حق است ، و آنچه در صحاح اخبار آمده بالرأس والعين عمل
بدان موجب سعادت دنيا و آخرت است ، اما درين روزگار پسین
اين کار صورت نه بندد چه مجتهدان دين احاديث واقوال صحابه
راتبع نموده و ناسخ را از منسوخ و صحيح را از سقيم جدا
ساخته و تحقيق و تاويل آن فرموده و تطبيق و توفيق ميان آن داده مذهبي
قرار داده اند ، عوام مسلمانرا بلکه علمای ایشانرا درين روزگار اين
قوت و طاقت کجا است که اين کار از دست ایشان آيد ، ایشان را
جز متابعت مجتهدان کردن و در پی ایشان رفتن سبيلي نبود و چاره
نه والعهد عليهم ، اين کار متقدمان محدثان راميسر بود ، و بحقيقت
بی تياس و اجتهاد کار از بيش نرود و بآخر دست بآن زدن

ضرورت افتد ، ، (۱) (انتهی کلامه بلفظه)

فأقول آملاً من الله تعالى وعونه ؛ وراجياً من الرسول
صلي الله تعالى عليه وسلم وونه صواباً ، يسلك بي سبيلاً يدخلني
باباً ليس بين من دخله وبين مدخل صدق من الحق حجاباً ،

(۱) يعنى اذا تعين وحدة الجهة في المذهب فهل لتابع مجتهد
أن يترك مذهبه اذا رأى حديثاً يخالف روايته المذهب ام لا ؟ ففيه
ايضاً يتطرق الاختلاف بين صنيع المتقدمين والمتأخرين ، قالوا ان المتبوع
الاعلى والذي يقتدى به حقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم وسائر
الناس تبع له ، فالاصغاء الى قول الغير والاقتداء به بعد ماصح وعلم
يقيناً انه صلى الله عليه وسلم قال كذا غير معقول ، وهذا صنيع المتقدمين
وهذا المعنى هو الذي اراده الشيخ المصنف (يعنى محد الدين الفيروز آبادي
مصنف «سفر السعادة») حيث قال في مقدمته كتابه (سفر السعادة)
«ويكون الاعتماد الكلى في باب العبادات عليه» ، يعنى على ماصح عنه
عليه الصلوة والسلام ، وهذا الذي قاله الشيخ حق وما جاء في صحاح
الاخبار فعلى الرأس والعين والعمل عليها موجب لسعادة الدنيا والآخرة
لكن لا يتصور هذا الامر في هذا الزمان المتأخر لأن المجتهدين قد
تبعوا الاحاديث واقوال الصحابه وميزوا الناسخ من المنسوخ ، والصحيح
من السقيم ، ودونوا المذاهب بعد التحقيق والتاويل ، والتطبيق والترقيق
فاين يتيسر هذا الامر في هذا العصر لعوام السامعين بل لعلمائهم
ايضاً فاذن لا سبيل لهم سوى اتباع المجتهدين وتقليدهم والعهد عليهم
نعم كان هذا الامر متيسراً لقدماء المحدثين وفي الحقيقة لا يتم الامر
بدون القياس والاجتهاد ويدجأ اليه آخراً .

أن قوله - (درينجا نيز اختلافی در روش پيشينيان و پسيمان رود) (١) ليس برواية من صريح قول السلف والخلف في الاختلاف في ترك الحديث الصحيح برواية المذهب ولا أكاد أرى بذلك مصرحاً من سلف ولا خلف ولهذا قال (اختلافی رود) ولم يقل (اختلافی هست) يعني فيه اختلاف يحكم به لزوماً من بعض ما وقع فيه التصريح من المطالب الآخر كما سنعين مظان ما أوهم ذلك لمن وهم ويؤيد هذا أيضاً بل يعينه أنه لم يذكر طريقة المتأخرين بعد ما قال (واین طريقه متقدما نست) (٢) بل اختصر على قوله (امادین روزگار پسین این کار صورت نه بندد) (٣) الى آخر ما استدلل به عليه، وهذا ليس بنقل لمذهب المتأخرين عنهم، بل تصريح بأن هذا مابدى للقاتل نفسه من حكم هذا الزمان المتأخر فتصدي لبطلان جريان حكم الزمان المتقدم من وجوب العمل بالحديث وترك الرواية المخالفة له في هذا الزمان المتأخر باقامة الدليل على ذلك من عند نفسه من غير حوالة إلى غيره بقوله (چه مجتهدان دين الخ (٤) وهذا تصريح ونطق صريح بأن ذلك مبنى على فهمه ليس فيه من المتأخرين خلاف بالمقدمين، ومن ذا الذي يتجاسر على هذا القول نطقاً وصراحة مع تنويه العقل والنقل ومناداتهما جهاراً على بطلان ذلك كما سيجئ إن شاء الله تعالى في الدراسات

(١) یعنی في هذا الامر يقع الاختلاف بين طريق المتقدمين والمتأخرين

(٢) یعنی هذا صنيع المتقدمين

(٣) یعنی لا يتصور هذا الامر في هذا الزمان المتأخر

(٤) یعنی لان المجتهدين الخ

الآتية، ولقد جرى الله تعالى الشيخ الدهلوي عننا خيراً حيث امتن علينا فقال بالاختلاف في ترك الحديث برواية المذهب والمستصحبون من أبناء زماننا ربما لا يرتضون بالاختلاف في ذلك حتى لا يتمكن العامل بالحديث من الاعتذار بالتمسك بمذهب المتقدمين ويتمحض عرضة لقдах القدح منهم فضاء خال من غير لحاء الى سائر وليس الأمر حيث يشآون إن شاء الله تعالى كما لا يخفى على الناظر المنصف في هذه المسباحة، ومن مظان ما أوهم ذلك قوطم إن الاجماع انعقد على أن لا يترك هذه المذاهب الأربعة المذكورة ويلزم على الناس اتباعها وعدم التفرق عنها بعد انضباطها بما لا يوجد إلا فيها، وأهل عصرنا كثيراً ما يتمسكون بهذا الوهم في شدة إنكارهم لترك الرواية الفقهية بالحديث ولا يدرون أن هذا بعد ما يثبت بالنقل الصحيح عن يعتمد على قوله ولم يكن من الاجماع التي يذكرها الفقهاء كثيراً في كلامهم مما يوجد فيه الاختلاف الكثير ويثبت أيضاً عموم حكمه في عدم ترك المذاهب الأربعة إذا خالفت الحديث الصحيح، ويثبت أيضاً كونه كلاماً حقاً ينتهض عليه الدليل السالم على تقدير عدم ثبوت الإجماع إنما يفيد في الاحتجاج على من يعمل بالحديث على خلاف المذاهب الأربعة، وسيجئ في ذلك كلام في خاتمة الكلام، لا على من يعمل بالحديث تمسك به واحد من الأئمة الأربعة فكيف ما إذا تمسك به جميع المذاهب سوى مذهب واحد ينسب فيه الخلاف من غير تحقيق لصحة ذلك النسبة الى صاحب المذهب، وكل ما أشرنا إليه من المنوع

حائزة دول وصول الى صحة إفادة هذا الذي تمسكوا به لعموم حكمه وشموله لترك حديث بالرواية المجمعة عليها المذاهب الأربعة على أن العلم محيط بأن هذا القول ليس إنما أجمعوا عليه فقد نسبته ابن الهمام في "التحجير" الى البعض وفسره ابن أمير الحاج في "التحجير" فقال هو ابن الصلاح ومن أقوى تلك المنوع أن المسلم محيط بعدم شموله لذلك فأنهم إنما ذكروا ذلك الاجماع على عدم جواز العمل بالمذاهب المهجورة ومنع الناس عن التفرق والتشعب والتجاوز عن المذاهب الأربعة الى غيرها لا على عدم جواز العمل بكل ما يخالف المذاهب الأربعة حتى يشمل الأحاديث الصحيحة أيضاً وهو منطوق كلامهم ومقتضى ما أوردوه فيه من مقامهم ، وليس العمل بالحديث الصحيح مذهباً من المذاهب في مقابلة الأربعة فإنه لباب الأربعة فيما وجدوا من الأحاديث حتى يحرم عليهم بحكمهم على أنفسهم القياس عند ذلك ، وفرق بين مذهب الظاهرية في أصحاب الجمود وبين العمل بالحديث ، وذلك لان أهل الجمود من الظاهرية في مذهبهم المهجور ما تقوم الأحاديث الصحاح حجة لهم في ذلك فكون الاول مذهباً مهجوراً لا يقتضى كون الثانى مذهباً على مقابلة المذاهب فضلاً عن كونه مهجوراً وهذا ظاهر لاسترة عليه عند الأذكياء ،

ومن مظان ما أوهم قولهم بعدم جواز النقل عن مذهب الى آخر عند المتأخرين على خلاف أقوال المتقدمين وعدم جواز هذا مع كونه غير تمام من حيث الدليل ولو على وجه الالتزام . والعهد على النفس إنما هو بين المذاهب دون المذهب والحديث

فاختلاف المتأخرين بالمتقدمين في ذلك ليس يلزمه الاختلاف في ترك المذهب بالحديث الصحيح ولم يقع بذلك تصريح من أحد في مباحث مسألة النقل .

ومن مظان ما أوهم قول ابن الحاجب في مختصره وهو غير المجتهد يلزمه التقليد وإن كان عالماً ، وهذا من أحكم العرى المعتصمة لبعض المتصلبة في زماننا في القول بعدم جواز العمل بالحديث على خلاف المذهب لإطلاقه في كل مقلد عالم سواء ظهر له خلاف مقلده بدليل عقلي أو نقلي وإذا كان كذلك فلا بأس بأن نذيل الكلام عليه ونظاياه ليفيد بعض ما يجب له التنبيه في مسائل الاجتهاد والتقليد من غير حاجة الى ذلك في مقصود الجواب من غير تنزل ثم نعود ونخلص على دفع التوهم الفاسد فنقول إن أراد العلامة بغير المجتهد العالم من ليس له رتبة الاجتهاد ولو في جزئى واحد مثلاً وهو العالم الملحق بالعامى الصرف من حيث لزوم التقليد عليه جميع المسائل فكلامه في موافقة قول المحققين وحماية الدليل الواضح لا كلام عليه وإن أراد غير المجتهد المطلق سواء كان له رتبة الاجتهاد المقيد أو لم يكن على شموله للعالم الذى ليس له رتبة الاجتهاد ولو مقيداً والعامى الصرف الذى يلزمه التقليد فهو في عموم حكمه من المجتهد المقيد رده الإبطال على خلاف الدليل والتحقيق وخلاف العمل الثابت من جهابذة العلماء ففى بحر الزركشى العلم نوعان ، نوع مشترك في معرفته الخاصة والعمامة ويعلم من الدين بالضرورة كالماتر فلا يجوز فيه التقليد

لأحد ، كعدد الركعات ، وتعيين الصلوات ، وتحريم الأمهات والبنات واللوطة ، فإن هذا مما لا يشق على العاقل معرفته ولا يشغله عن أعماله . ونوع يختص بمعرفة الخاصة ، والناس فيه ثلاثة أقسام الأول العاقل الصريف ، والجمهور على أنه يجب عليه التقليد في فروع الشريعة جميعها ولا ينفعه ما عنده من علم لا يؤدي إلى اجتهاد ، وعن الإسناد الجبائي يجوز معنى تقليده في الاجتهادية دون ما طريقه القطع إلحاقاً بقطعيات الفروع بالأصول . الثاني العالم الذي حصل بعض العلوم المعبرة ولم يبلغ رتبة الاجتهاد فاختر ابن الحاجب وغيره أنه كالعاقل الصريف لعجزه عن الاجتهاد ، وقيل لا يجوز له التقليد ويجب عليه معرفة الحكم بطريقه لأن له صلاحية معرفة الأحكام بخلاف غيره قال ، وما أطلقوه من إلحاقه ههنا بالعاقل فيه نظر لاسيما في اتباع مذاهب المتبحرين فإنهم لم ينصبوا أنفسهم نصبة المقلدين وقد قال أبو علي وغيره لسنا مقلدين للشافعي وكذا الإشكال في إلحاقهم بالمتجهدين إذ لا يقلد مجتهد مجتهداً ولا يمكن أن يكون واسطة بينهما لأنه ليس لنا سوى حالتي قال وقال ابن المنير واختار إنهم مجتهدون ملتزمين أن لا يحدوا مذهباً أما كونهم مجتهدين فلان الأوصاف قائمة بهم ، وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدوا مذهباً فلأن إحداث مذهب زائد بحيث يكون لقروعه أصول وقواعد مباينة لسائر قواعد المتقدمين فتعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر الأساليب ، نعم لا يستنع عليهم تقليد إمام في قاعدة فإذا ظهر له صحة مذهب غير إمامه في واقعة لم يجز له أن يقلد إمامه لكن وقوع ذلك مستبعد لكمال نظر من قبله ، وقال القمهورى الحنفى

ماظنه يعنى العالم الغير المجتهد أقوى فعليه تقليده فيه وقد سمعت موافقة ابن المنير لهذا آناً غير أنه استبعد وقوعه قال ابن امير الحاج في "التحبير" ، بعد نقل هذا من الزركشى ، وما استبعده ابن المنير ليس بعيد انتهى . قلت حاصل بحث الزركشى بقوله فيه نظر لاسيما في اتباع المذاهب الخ . إن المتبحرين من العلماء والعلم والمذهب مأخوذ من أفعالهم كما هو مأخوذ من أقوالهم لم ينصبوا أنفسهم نصبة المقلدين عملاً وقولاً ، أما عملاً فليبان ترجيحهم دلائل الخصوم والعمل بها بعد ترجحه بل بعض العلماء تركوا تمام مذهب وقلدوا مذهباً آخر وهذا أبو جعفر الطحاوى تخلف بعد شفعويته ، وأما قولاً فلصدور قول مثل أبي على السابق وغيره فلو كان حدهم الحقوق بالعوام الصرفة بحكم الشريعة المطهرة لكان قولهم وعملهم هذا خارجاً عنها وهذا بهتان عظيم يتوجه اليهم فلم يبق إلا أن نقول كان لهم الاجتهاد في المسائل الجزئية والأخذ بالتي قوى عندهم دليلها وترك غيرها لتمام الحجة عليهم من الله سبحانه حسب طاقتهم ولأنهم لو لم يلحقوا بالمتجهدين في هذه المسائل وليسوا ملحقين بالعوام لزم الواسطة بين من هو مجتهد وبين من ليس بمجتهد وليس لنا سوى حالتي ، إذا كانوا مجتهدين ولو في بعض المسائل يحرم عليهم تقليد غيرهم فيه وهذا هو القول بالتجزى في الاجتهاد وعليه الجمهور ، وقد حكيت هذه المسئلة في أصول ابن الحاجب وذكر فيها جرازها وهو قول أصحاب أبي حنيفة على ما ذكره البستي من مشائخه وهو مختار الغزالي ونسبه السبكي وغيره إلى الأكثرين وقال إنه الصحيح ، وقال ابن دقيق العيد هو المختار ، وقال شيخ الحنفية

ابن الهمام في "التحرير"، إنه الحق وأما قول العلامة الفناري في الفصول
 البدائع، والحق عدم التجزى وهو المنقول عن أبي حنيفة لما مر في حد الفقه
 أن الفقيه هو المتهي للكل أعني الذي له ملكة الاستنباط في الكل وأن
 المقلد يجوز علمه ببعض الأحكام عن الأدلة انتهى. ففيه المطالبة
 عليه بإثبات هذا النقل عن أبي حنيفة ولو كان لما صحت الرواية لابن
 أمير الحاج صاحب "التحبير"، عن فقهاء الحنفية بقوله جواز التجزى هو
 قول أصحابنا وهو نقل صريح عنهم من غير أخذ عن كلامهم كما
 أخذ صاحب البدائع معارض هذا عن حد الفقه فحكم على المأخوذ بأنه
 المنقول عن أبي حنيفة مع الفرق البين بين المأخوذ من كلام والمنقول
 من صاحبه ولما حكم أفضل المتأخرين منهم في "التحرير"، بأن التجزى
 هو الحق بالحصص المفيد لبطان ما ينقل في الباب مما سواه، على أن
 صاحب البدائع لم يدع نقل ذلك صريحاً عن أبي حنيفة بل فهماً
 من التعريف المنقول عنه حيث قال لما مر من حد الفقه الخ وفي فهمه
 ذلك نظر ظاهر فإن المتهي للكل هو الفقيه المطابق الذي يكون
 صاحب مذهب مستقل، وإنما التجزى يوجب جواز مجتهد متهي لما
 يتعلق بالجزئيات التي فيها اجتهاده، فالتهي للكل ليس شرطاً للمجتهد
 مطلقاً بل للمجتهد المطلق دون المقيّد والمجتهد المقيّد بمسائل عديدة مقلد
 للمجتهد المطلق فيما ليس له فيه يد على الاجتهاد على ما صرحوا، فتسمية
 من فرض كونه مجتهداً مقيداً في الحد بالمقلد في قوله، وإن المقلد يجوز
 علمه ببعض الأحكام عن الأدلة، لا ينفى عنه مطلق الاجتهاد
 بل الاجتهاد المطلق كيف وقد حكم عليه في قوله هذا بجواز علمه

ببعض الأحكام عن الأدلة، ومن علم الأحكام عن الأدلة الشرعية
 فهو المجتهد إن مطلقاً فطلق وإن مقيداً فمقيّد غاية ما في الباب أن المقيّد
 لم يخرج وصفه هذا عن كونه مقلداً للمطلق فيما لا يقدر عليه من
 الأحكام إن يعلمه من الأدلة الشرعية، ومعلوم على كل عالم أن
 العلم بحكم من دليله لا يجمع التقليد فيه لأحد وطذا مر أن التقليد لا يصح
 في المتواترات وما علم كونه من الدين ضرورة فانه علم ظني يورثه حسن
 الظن إلى المقلد من غير دخل في ذلك للدليل آخر فاذا علم الدليل
 وعلم انتاجه للحكم فهو في ذلك من حيث زوال التقليد فيه كاماه،
 وما يقال إن العلم بدليل لا يخرج المقلد عن تقليده فعناه أنه مجتهد
 مقيّد في ذلك الحكم فلم يلزم منه زوال اسم المقلد عنه فيما سوى
 ذلك كما مر ويستوى في ذلك الدليل المخالف بامامه والموافق به، ومن
 علم دليلاً مخالفاً لامامه ومع ذلك لم ينحل عنه عقدة التقليد فهو إذا
 قش حاله يجد أن له بحسن الاعتقاد إلى امامه خلافاً مرسلاً في الدليل
 فما علم الدليل ولا انتاجه، فهو مقلد وإن خطر الف دليل مخالف أو
 موافق فانه في الموافق أيضاً لا أثر فيه للدليل بل لحسن الظن إلى من
 يؤيده هذا الدليل وليس الكلام فيه وإنما هو في من علم حكماً
 بدليله فا حفظ هذا فانه أنفع لك من تفريق العصا،

وإذا عرفت ما مهدنا لك ننزل معك ونسلم أن العمل بالحديث
 مطلقاً باب من أبواب الاجتهاد، ولكن لا نسلم أن الاجتهاد ينحصر
 في الاجتهاد المطلق ولا يجوز التجزى فيه كما عرفت، فيجوز أن يجتهد من
 ليس له رتبة الاجتهاد المطلق في بعض الأحاديث ويعمل به لاقتداره

على الاجتهاد الجزئي في تلك الاحاديث الخصوصية، وما قيل من انه ليس في زماننا احد من اهل الاجتهاد جمع كونه مما نقوش فيه لو سلم فهو نقي للاجتهاد المطلق لا مطلق الاجتهاد الشامل للاجتهاد الجزئي لعدم خلوا العصر من ذلك حتى عصروا هذا ان شاء الله تعالى فان ادلى ما يصدق عليه الاجتهاد الجزئي أمر قريب الحصول بقضى وطره قليل من العلم. ولقد أوجز وأحسن في بيان شرائط الاجتهاد صاحب كتاب المغنى من اطلع عليه لم يعظم عليه أمراً أصل الاجتهاد فتورده من لفظ الكتاب ثم نسبته على ما يستفاد منه مما يزيل به عسر الحكم بتحقيقه في زماننا قال رحمه الله الاجتهاد معرفة ستة أشياء الكتاب والسنة والاجماع والاختلاف والقياس ولسان العرب، أما الكتاب فيحتاج أن يعرف منه عشرة أشياء الخاص والعام والمطلق والمقيد والمحكم والمثابه والمجمل والمفسر والمنسوخ والمنسوخ في الآية. وأما السنة فيحتاج الى معرفة ما يتعلق منها بالاحكام دون سائر الاخبار من ذكر الجنة والنار والرقاق ويحتاج إن يعرف منها ما يعرف من الكتاب ويزيد معرفة المتواتر والاحاد والمرسل والمسنند والمنقطع والصحيح والضعيف، ويحتاج الى معرفة ما إجماع عليه وما اختلف فيه. ومعرفة القياس وشروطه وأنواعه وكيفية استنباط الأحكام ومعرفة لسان العرب فيما يتعلق بما ذكرنا ليتعرف به استنباط الاحكام من أصناف علوم الكتاب والسنة وقد نص إمامنا رحمه الله تعالى على اشتراط ذلك للفتيا والحكم في معناه،

فإن قيل فهذه شروط لا تجمع في أحد فكيف يجوز اشتراطها ؟ قلنا ليس من شرطه أن يكون محيطاً بهذا العلوم إحاطة تجمع أقصاها

وإنما يحتاج أن يعرف من ذلك ما يتعلق بالاحكام من الكتاب والسنة ولسان العرب ولا أن يحيط بجميع الاخبار الواردة في هذا فقد كان ابوبكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما خليفنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ووزيرا وخبر الناس بعده في حال إمامتهما يسئلان عن الحكم فلا يعرفان ما فيه من السنة حتى يسئلا الناس فيخبرا فسئل ابوبكر عن ميراث الجدة فقال مالك في كتاب الله تعالى شيء ولا أعلم لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ولكن أرجع حتى أسئل الناس ثم قام فقال انشد الله من يعلم قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الجدة ؟ فقال المغيرة بن شعبه فقال اشهد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعطاهما السدس، وسأل عمر رضي الله عنه عن املاص المرأة فاخبر المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة عبد أو أمة ولا يشترط معرفة المسائل التي فرعها المجتهدون في كتبهم فهذه فروع فرعها الفقهاء بعد حيازة منصب الاجتهاد فلا يكون شرطه وهو سابق عليها وليس من شرط الاجتهاد في مسألة أن يكون مجتهداً في كل المسائل بل من عرف أدلة مسألة وما يتعلق بها فهو مجتهد فيها وإن جهل غيرها، كمن يعرف الفرائض وأصولها ليس من شرط اجتهاده فيها معرفته بالبيع ولذلك ما من إمام الاوقد توقف في مسائل وقيل من يجيب في كل مسألة فهو مجنون واذا ترك العالم لا أدرى أصيبت مقاتله. وحكى أن مالكاً سئل عن أربعين مسألة فقال في ست وثلاثين منها لا أدرى ولم يخرج ذلك عن كونه مجتهداً وإنما المعتبر أصول هذه الامور وهو مجموع مدون في فروع الفقه وأصوله فمن عرف ذلك ورزق

فهو كان مجتهداً له انقياد ولاية الحكم اذا وليه والله تعالى أعلم .
 وخرج من هذا ان المسئلة الواحدة من باب واحد من أبواب الفقه اذا حصلها
 أحد من دليلها بعد ما علم ما يحتاج اليه في الاستدلال فهو مجتهد فيها
 وإن لم يرجع الى ما قال السبق من المجتهدين في تلك المسئلة فان غاية
 ذلك أن يخالف قوهم بدليل ظهري والحجة عليه ما ظهر واحتمال أنه
 لو رأى قول الغير فيها بالدليل المعارض لرجع عما قال لا يوجب عليه
 الرجوع فان مثل هذه الاحتمالات لا أثرها في الإيجاب بعد نهوض الدليل
 عنده ، وخرج منه ايضاً أن جميع ما ذكر فيه من شروط الاجتهاد
 لا يلزم أن يكون المجتهد حافظاً لها مستحضراً لما يوجب مراعاته فيها من
 مباحث العموم والخصوص والتشديد والاطلاق وغير ذلك بل يكفي فيه
 أن يراجع الكتب المدونة فيها بعد ما فهمها على وجهها ، فاذا راجعها
 واقتدر بمعونتها وأعمال ما فيها على حكم في مسئلة لا ينقص ذلك من
 رتبة اجتهاده في ذلك الحكم .

كيف وتدوين كتب الاصول وتبيين قواعدها المتعلقة بالحجج
 الأربعة ليس تذكراً بحتاً مما كان من صنع الأوائل وحجر عنه الاواخر
 فتكون أساطير الأولين اكتبوها كما ظن فيها وفي كتب (١) متون الاحاديث
 لاسيما السنن الموضوعة في الاحكام وكتب فنون شتى يتعلق بعلم الحديث
 بل إنما أسست قواعد أصول الفقه ليعمل بها من يحاول الاستنباط
 وإخراج الفروع من أصولها ومن يقدر بتلك القواعد المأخوذة منها على

(١) كذا في المطبوعة ولعل الصواب ، وكذا تدوين كتب في متون

الاحاديث الخ

ذلك ولو في فرع واحد فهو المجتهد في ذلك الفرع وكذلك ما تحصيل (١)
 ما تحصيل من مشاق الرحلات في جمع الاحاديث ثم في تهذيبها وتبويبها
 ثم في تدوينها وتجريدها صحاحاً نقية لا باس عليها الا العمل بمن
 يتاخر زمانهم عن طبقة المصنفين ، وما أفردت الكتب في فنون هذا العلم
 الشريف على ما يتعجب الناظر فيها الالميسر حاجة العامل بالحديث اليها
 في الزمان المتأخر لا للاخبار عما كان يحتاج اليه السابقون على تحصيل
 المتأخرين من ذلك ببناء مجرد عن تقديمهم بما هو خارج عن منصبهم
 وعلى إفلاسهم عن المجادلة لما وضعت تلك الفنون أسباباً موصلة اليه وهو
 العمل السائغ بالاحاديث النبوية على صاحبها الصلوة والسلام والتحية
 ومن له أدنى علم يعلم أن ما يظنه الظانون من كون كتب الحديث والاصول
 مما يرى ولا يعمل بها لو فرض وفاقه بما هو الحق في تدوينها لقل النفع بل
 انتفي باصله من تصنيف تلك الكتب ومدارستها ويلزم الحكم بالنسخ على
 الاحاديث المودعة في الجوامع والمسانيد والمعاجم فان حقيقة النسخ
 وحاصله عدم العمل بالمنسوخ وسيجئ ذلك من كلام الامام الشيخ ابن
 العربي في بعض الدراسات ولا يخفى على من رزق خبرة من خبرة العلم
 أن من طالع ركن القياس مثلاً من كتب الاصول واطلع على دقائق
 أبحاث العلة وأقسامها السبعة البسائط والمركبة وشروطها الخمسة
 ومسالكها الثلاثة وعرف الاحالة والسير وتنقيح المناط وتحقيق المناط
 وتخراج المناط وغير ذلك مما هو مبسوط حق البسط في الكتب

(١) اما الاولى نافيه والثانية موصولة

الاصولية ويوجب القانس بصيرة في أمره بقبول على قياس المساواة كاحراق مال اليتيم على أكله في التحريم أو قياس يقاربه بما علم فيه إلغاء الفارق بين الاصل والفرع كقياس الأمة على العبد في أحكام العتق من التقيوم على معتق البعض الثابت فيه حديث الصحيحين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اعتق شقصاً له في عبده الحديث، فيقطع بعدم اعتبار الشارع المذكورة والأنوثة وإن لا فارق بينهما سوى ذلك أو قياس كان احتمال الفارق فيه احتمالاً ضعيفاً بعيداً كل البعد كالحاق العمياء بالعوراء في حديث المنع من التضحية بالعوراء وهو حديث السنن الأربعة، لا تجوز في الاضاحي العوراء البين عورها الحديث، لا وعمره أنه لورزق الفهم فيما طالع من المباحث المذكورة من القياس مثلاً لكان أقدر على هذه الاقيسة الجليلة منه على مسح العينين بيده، وبعد القياس بمثل هذه القياسات مجتهداً قطعاً فيما قاس فاصل الاجتهاد وما يصدق به اسمه في مسائل عديدة ليس مما يتعالى شأنه، فلو كان العمل بالحديث مطلقاً لا يتأتى الا بالاجتهاد، فالاجتهاد يتأتى في مسائل قلائل ممن اتقن كتاباً واحداً جامعاً في فن الاصول على فهم حديد يرزق في مسائله فضلاً عن المتبحرين في ذلك العلم فلا يشترط في الاجتهاد هذا حفظ القواعد عن ظهر القلب.

وهذا على تقدير تسليم أن يكون العمل بالحديث باباً من أبواب الاجتهاد فالحق في الجواب هو ما وعدنا بالعود اليه فيما سبق بعد الكلام على التنزل ولنفصل ولنقل ان من الاحاديث ما هو مطرح لانظار المجتهدين لاشتغالها على الدلالات المحتملة والوجوه المختلفة والمعاني

المعارضة أولضوح عمومها الخصوص وإطلاقها التقييد وثوقها إمامها على التفسير وإيجالها على البيان فالعمل بما بدى للعالم من بعض تلك الوجوه عمل بمجتهده في الحديث وليس بعمل بالحديث، ومن الاحاديث ما هو منصوص في المراد أو ظاهر فيه يعلمه كل من علم اللسان من غير معارضة احتمال آخر به فالعمل بما هذا حاله عمل بالحديث، وفرق بين العمل بمجتهد في الحديث، وبين العمل بالحديث، اذا لأول من باب الاجتهاد فلو كان للعالم الغير المجتهد دليل نقلي من القسم الاول من الاحاديث لا يجوز له ترك المذهب على قول ابن الحاجب لكونه مقلداً، والعمل بالقسم الاول منها باب من أبواب الاجتهاد، هذا مراد العلامة بقوله ويلزمه التقليد الخ، على إطلاق كون دليل العالم الغير المجتهد عقلياً أو نقلياً كما أشرنا اليه في صدر البحث فان كلامه انما هو في عدم سوغ الاجتهاد من المقلد ولزوم تقليده لامامه على ما عليه لما مر وسيجي ان شاء الله تعالى، وأما الثاني وهو العمل بالحديث فليس ذلك بالاجتهاد كما هو ليس بتقليد، فلو كان للعالم الغير المجتهد دليل نقلي من القسم الثاني من الاحاديث لا يشمل الحكم بلزوم تقليده لامامه على خلاف ذلك الدليل في قول ابن الحاجب ويلزمه الخ لما مر أن كلامه ليس الا في عدم جواز الاجتهاد من المقلد فلا دلالة ولا إشارة ان المقلد ليس له العمل بالحديث اذا خالفه قول إمامه فتوهم ذلك فاسد فحين زوال هذه المظنة وبطلان ما أوشمته والحمد لله رب العالمين.

وبقي الشأن في بيان ان العمل بالحديث ليس من باب الاجتهاد ولا من باب التقليد وأما الثاني فلما بين في أصول الفقه من أن العمل

بأحدى الحجج الأربعة الشرعية لا يكون تقليداً وإنما التقليد التمسك بقول من تحسن اليه الظن وتعتقد حسن تمسكه بالأدلة الشرعية واتقان معرفته بها إذا التقليد لا يصح في النقلات فكما ان العامل بقياسه أو باجتهاده بطريق آخر لا يسمى مقلداً فكذلك العامل بالكتاب أو بالسنة أو بالاجماع ، وتقليد الشارع بمعنى تبعيته ليس بتقليد مصطلح والمنفي من العامل بالحديث إنما هو ذلك وأما الأول فلان الاجتهاد في الاصطلاح است فراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي والعمل بمنصوص الكتاب والسنة وظاهرهما وما أجمع عليه الأمة ليس مما استفرغ الفقيه فيه الطاقة وليس هو من باب التحصيل مطلقاً فضلاً عن تحصيل ظن لان الثلاثة المذكورة موجبات للعلم وإنما الظن في الأحاد من السنن مثلاً لقصور الطريق وهو أمر خارج عن نفس السنة التي هي الحجة بخلاف الاجتهاد فانه في نفسه امر موجب للظن دون العلم ولهذا قال الشارح العضدي في فوائد قيود التعريف المتقدم وقولنا لتحصيل ظن اذا لا اجتهاد في القطعيات انتهى يعني بها قطعيات الدلالة من الكتاب والسنة والاجماع لاقطعيات الثبوت لجريان الاجتهاد فيها اذا كانت محتملات الدلالة ، والاجماع اذا قطع بثبوته على امر فربما يجوز أن يكون ما أجمع عليه كلاماً محتمل الدلالة فيكون مجتهداً فيه والعمل بأحدى الاحتمالات في الكل بعد الاجتهاد عمل بالاجتهاد لا بمحله من الكتاب والسنة والاجماع على ما قد عرفت الفرق انفاً بين العمل بالاجتهاد في حجة شرعية وبين العمل بنفس تلك الحجة ، فكما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأخذ من الله

سبحانه وهو علم منزله عن الاجتهاد والتقليد والصحابة رضي الله تعالى عنهم أخذوا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً ، وكان مأخذوا علماً لا ظناً باجتهاد ولا تقليد فكذلك كل ما بلغ منه صلى الله تعالى عليه وسلم وصح من غير نسخ ومعارض ودل على ما دل من غير احتمال في اللفظ الى من يعلم ذلك من أمته إما باختباره وامتحانه بنفسه أو بالأخذ عن شيوخ الفن شفاهاً أو عن الكتب المروية عنهم بشرط صحة النسخ علم لا ظن باجتهاد ولا بتقليد وإيجاب العمل على المكلف المتأهل للمقدار المذكور من العلم كإيجاب مسمع الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا معنى قول المجمع عليه من المحدثين والفقهاء ما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجب العمل به والظن الطارئ في طريق الاحاد لا يخرجها من حيث كونها أحاديث صحيحة عن طراز الإيجاب للعلم وإن لم يحصل لمانع خارج عن نفس الحجة كالسماع للصحابة ، أما إيجاب العمل فلا يتوقف على الحيثية المذكورة للاجماع على أن الاحاد الصحيحة تفيد وجوب العمل بإفادة الظن هذا في الاحاد التي لم يحتفها القرائن وأما اذا احتفها كالمتواترات والتي اتفق على إخراجها الشيخان فهي تفيد القطع بالقطع في الاول والدليل المنصور الواضح واتفاق جمهور المحققين في الثاني فكان حكمها على المكلف المذكور حكم ما سمع الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير قيد و فرق الا في مراتب القطع واذا كان إيجاب العمل في كل الاحاد وإيجاب العلم في المحتف بالقرائن منها كما إيجاب المسموعات على الصحابة فكما أن الصحابي اذا سمع شيئاً عن النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم وفهم مراده وجب عليه العمل فوراً من غير وقفة الى سؤال أحد من علماء الصحابة كذلك يجب على المكلف اذا اطاع على حديث الفور في العمل به من غير رجوع الى أحد، وكما أن الصحابي اذا سمع عن أحد بعد ذلك قولاً يخالفه وإن كان قول أكابر علمائهم من الخلفاء لا التفات له الى ذلك بل يجب عليه الاخبار له والمزاخمة به كما وقع كثيراً، فكذلك لا يجوز للمكلف العمل بقول من يخالف قوله ماصح عنده من الحديث وإن كان ذلك من الأئمة الاربعة بل ومن أثار الصحابة ايضاً، وكما أن الصحابي يحرم عليه الوقفة بعد السماع في العمل ويحرم عليه ترك ما سمع بقول أحد من الصحابة كذلك يحرم على المكلف التوقف في العمل وترك الحديث بقول أحد كائناً من كان وذلك مفاد الأمر القطعي بالطاعة لله تعالى ولرسوله والوعيد الوارد على تاركه وهذا هو الدليل الواضح الحق على حرمة ترك العمل بالحديث، تحرر تقريباً ههنا وإن كان موضعه الدراسة المنعقدة لبيان ذلك فليكن منك على ذكر.

ثم ان الفروع التي تركوا لها الاحاديث المنصوصة في معانيها كثيرة ليس هذا موضع عددها، ومن أقبح ذلك واشنع ما في مختصر الوقاية وشرحه لابي المكارم سن للمحتضر إن يوجه الى القبلة كما هو السنة في القبر واختير الاستلقاء وإن كان الأول سنة لكونه يسر لخروج الروح انتهى فلفظ الاضطجاع والتوجه الى القبلة منصوص معناه لا احتمال له ومع هذا خالفوه من غير مبالاة ومع المخالفة شهدوا على أنفسهم أنها ليست من جهلهم بالحديث حتى يعذرون بجهلهم بل مع العلم عمداً ومع

العمد صرحوا أنها ليست هي لاحتمال أن يكون مستند أهل الاختيار والفتوى على ما هو مخالف قول نبهم صلى الله تعالى عليه وسلم حديثاً آخر ناسخاً له او راجحاً عليه بوجه من وجوه الترجيح بل للترجيح بأمر لا يعرف الانقلا عن الاطباء والله تعالى اعلم بايسر منها كما في فتح القدير اللهم الا أن يقال هو أمر طبي مظنون فان يسر خروج الروح في هيئة الاستلقاء شيء مزاجي ربما يحكم به بقواعد علم الامزجة ومع هذا التصريح صرحوا بان هذا الامر المجهول الغير المستند الى حجة الا الى الطب على الظن الضعيف في ذلك ايضاً ليس مما فيه المصلحة الدينية بل الدنيوية المحضة لكونه يسراً مزاجياً لا يسراً روحياً ومفروغ في الشريعة أن أكثر عسراً لمزاج يوجب يسر الروح في عالمه وهو دار الآخرة ولهذا كانت الشدة في السكرات من أحوال سيد الرسل عليه أفضل الصلوة والتسليمات ومن ذلك عدت من لوازم منصب القطابة ومعلوم انه ليس اليسر في الحقيقة الا فيما وردت به الشريعة وإن كان في الظاهر يورث عسراً ويفهم من هذا أن من قال باختيار الاستلقاء وأفتى به معللاً باليسر رأى اليسر علتة ومن رآه علة يلزمه اعتقاد طردها، ومن اعتقد طردها يلزمه القول بترك كل سنة فيها عسر مزاجي فان اعتبار اليسر في ترك السنة على شرف الهلاك حيث يتيقن فقد مزاج من أصله يوجب أن يكون اعتباره في حال الحيوة حيث يكون حفظ المزاج مما لم يهمله الشرع من باب الاولى واذا كان كذلك يلزمه التجويز لترك مئات من السنن وتلك مفسدة لا تخفى قبائحها، وهذا مما لا يحتاج الى الاعماق في تقييده وهذه المسئلة اوردها في الهداية ايضاً لكن لا على هذه الفطاعة وعزى

العمل بالاستلقاء على خلاف السنة إلى أهل بلاده من غير تصريح
 باختياره من أهل الفتوى وهو كلام يحتمل الطعن على ما خالف السنة من
 أهل بلاده فيتعين حمله عليه أخرجا لكلام عالم عما يشينه فيما يمكن
 من المحامل بخلاف الكلام السابق وإلى الله سبحانه الشكوى من بعض
 أهل زماننا حيث يحاولون الجواب عن هذه المفوضة وتصحيحها بدعوى
 لا يخصها سمع سامع فضلا من أن يدركها فهم فاهم ثم إن توجيه
 المحتضر إلى القبلة ثبت بقضية براء ابن معرور وهي أنه صلى الله
 تعالى عليه وسلم لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور فقالوا توفي وأوصى
 بثلاث ماله لك وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر فقال
 صلى الله تعالى عليه وسلم أصاب الفطرة وقد رددت
 ثلثه على ولده رواه الحاكم وأما أن السنة كونه على شقه الأيمن فقليل
 يمكن الاستدلال عليه بحديث النور في الصحيحين عن البراء بن عازب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت مضجعا الحديث
 وما روى الإمام أحمد عن أم سلمى عن فاطمة أنها اضطجعت
 واستقبلت القبلة وجعلت يدها تحت خدّها ثم قالت يا أمه اني مقبوضة
 الآن وقد تطهرت فلا يكشفني أحد فقبضت مكانها فضعيف ويقرب
 في القباحة الخلاف الأول خلاف الفقهاء الحنفية والشافعية والمالكية
 بالحديث الصحيح الذي رواه مسلم في تقديم الأقرء على الأعلم في
 الإمامة حيث قالوا بتقديم الأعلم على الأقرء وقد وجد الإمام
 قطب العارفين ابن العربي من هذا الخلاف وجداً حديداً وعرض
 في ذلك بتشنيع بايع فقال في فقه الفتوحات ، وفصل فيمن أولى بالإمامة

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأهم وقال المالكية والشافعية أقمهم
 لا أقرأهم فهذه مسألة فيه خلاف بين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبين المالكية والشافعية ولا سيما والنبي صلى الله عليه وسلم قال فان تساويا
 في القراءة ولم يكن أحدهما أولى من الآخر وجب تقديم العالم بالسنة
 وهو الأقدم ثم قال صلى الله عليه وسلم فان كانوا في السنة سواء فاقد مها
 إسلاماً ، ، انتهى لفظه في الفتوحات وقوله رحمه الله تعالى ولا سيما
 والنبي صلى الله عليه وسلم الخ لا فائدة ان هذا الجزء من
 الحديث نص في أن الأقرء غير الأعلم وأنه لا معنى لإرادة الأعلم من
 الأقرء مع أنه مجاز وخلاف الظاهر ثم ان صح وثبت أن أقرأ هم كان
 أعلمهم لتلقينهم القرآن بأحكامه ففاده على تقدير صحة ذلك وثبوته في
 كل من هو أقرأ منهم أن الأقرء كان أعلم بأحكام الكتاب على ما صرح
 به في فتح القدير فصار الحاصل يؤم إقرأهم أي أعلمهم بالقراءة
 والأحكام المشتمل عليها القرآن فان كانوا في العلم بقراءة القرآن وأحكامه
 سواء فاعلمهم بالسنة فعلى هذا أيضاً مخالفة من قال بتقديم الأعلم
 على الأقرء بالحديث على حالها فانه أراد أن الأعلم بمسائل الصلوة
 يقدم على الأقرء مطلقاً سواء فرض انفراده بفن القراءة او انضم أعلميته
 بالأحكام المشتمل عليها القرآن إلى ذلك ولهذا علل تقديم الأعلم على
 الأقرء في الهداية بما حاصله ان الأعلم يتعلق علمه بركان الصلوة
 بخلاف الأقرء لتعلق علمه بركن واحد وعلمه بأحكام القرآن لا يفي
 ولا يستوعب الفروع الصلوتية هذا مرادهم فهو مخالف بالحديث قطعاً
 وتعليل الهداية تصريح بالرأي المجرد الذي به خالفوا قول رسول الله

صلى الله عليه وسلم من غير تمسك بمعارض من قوله صلى الله عليه وسلم
ضعيف أو قوى، وما يدهش أن المختار عند مصنفها هو هذا القول المخالف
بالحديث مع أن مثل أبي يوسف من الحنفية اختار تقديم الأقراء على
الأعلم على وفاق الحديث فلم يوفق أن يختار قول أبي يوسف استحساناً
بالأثر مع أن الاستحسان ومن أشرف أقسامه وأقواه ما يكون بالأثر
عندهم مقدم على التعليل والقياس ومع أن هذا ليس بخروج عن مذهب
أئمتهم الثلاثة وترجيح لمذهب آخر مما لا يجوزونه تصلباً بل تعصياً ولقد أفتوا
في كثير من الفروع على قول أبي يوسف وتركوا قول أبي حنيفة فيما عجا
لم يحكم عليهم الحديث أبداً في ترك آراء الرجال مطلقاً ولا في الانتقال من
مذهب إلى مذهب موافق به لكن لم لا يحكم عليهم في الفتوى على
قوله إمام من أئمة مذهبهم توافقه بالحديث حتى اختاروا لا محالة ما
يخالفه وأما ما تمسك به ابن الهمام من قوله صلى الله عليه وسلم مروا بأبوابكم
فليصل بالناس على تقديم الأعلم وبين وجهه فقد أجبت عنه في طريقة
ولم نذكر ذلك لخوف الإطالة بسبعة أجوبة موجهة إن شاء الله تعالى
على المنصف فالمخالفة بالحديث المنصوص متحتمة لا محيص عنها.

وما بسطنا في إزالة هذه المظنة بمنحك أن كل ما ذكره ذاكر
من منع الاجتهاد الجزئي ومنع الانتقال من التقليد كيف ما كان وعلى
ما كان من خصوص اللفظ وعمومه لا توجه له إلى مسألة العمل بالحديث
لانفيا ولا إثباتاً فلا يجد لمن ينفي ذلك ما يوجد في هذين البابين من
نصرياتهم اللشوائب من وهم ردى في فهم ذلك مما أبطلناه على أحسن
منهج في هذا المبحث.

ومن مظان ما أوهم ذلك قولهم إذا عمل العامى بقوله صلى الله
عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم في الإفطار بالحجامة لزمته الكفارة
فاذا أنضم إلى هذا ما تقدم من قول القاضي العضدي رحمه غير المجتهد
يلزمه التقليد وإن كان عالماً، يدخل العالم عند من أنه ظواهر العبارات
في كونه على أريكة التدريس وتجاسر الحكم بها من غير فحص في العامى
وفيمن لزمته الكفارة فيعد هذه المظنة تصریحاً من الفقهاء بأن العالم
الغير المجتهد لا يحل له العمل بالحديث ومن أتقن التحقيقات التي
قدمناها في إزالة المظنة السابقة وما تكلمنا على كلام القاضي وما
أخلصنا إليه آخر البحث من الجواب الذي هو التحقيق المعول عليه
يتيقن أن المراد من العامى ههنا العامى الصرف الذي ليس له من العلم مقدار ما
أشرنا إلى اشتراط في عمل الحديث ويدل عليه وضع هذه المسئلة في العمل
بهذا الحديث فإن له معارضا في آخر عمره صلى الله عليه وسلم من ثبوت
الحجامة في الصوم أما ناسخ له أو مبين لصرفه عن الظاهر وكذلك قام
الاجماع على عدم الفطر بالحجامة أيضاً مؤلاً له عن ذلك فمن لم يعلم
من العوام ذلك وهمل بما هو محجور عنه في الشريعة فهو غير معذور،
ومسائلتنا المتنازع فيها ليست بموضوعة في العوام الجهلاء كما لا يخفى على
من تقرر عنده أبحاثنا فيما تقدم، ويتقرو فيها يتأخر إن شاء الله تعالى. ثم
أنه لا ريب في حجب هذا العامى عن الاقدام على العمل من غير سؤال
عن أهل الذكر ولكنه إذا عمل على مجاوزة منصبه بالحديث ووقع ذلك
بمحمل صحيح من محامل الكلام فضلاً عن ظاهره الذي هو حقيقته كما
نحن فيه فلا نسلم أن ذلك لا يقيه من لزوم الكفارة ويكون أدنى من

الاعذار المانعة لها في الوقاية وقد اعتقد حله من كلام الشارع المنطوق في ذلك ، ومن اعتقد حل الأكل بشبهة طلوع الفجر أو غروب الشمس لا تلزمه الكفارة وهي شبهة ناشئة من الخطأ المحض فما ظنك عن شبهة مستندة على ظاهر كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فالقائل بلزوم الكفارة مطالب بالدليل على ذلك من الشريعة المطهرة وربما يستدل على عدم لزوم الكفارة في هذه الصورة بحديث ابن عمر قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الاحزاب لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فادرك بعضهم في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يرد منا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحداً منهم ، رواه البخاري في صحيحه وقال صلى الله عليه وسلم هذا حين أجلى الاحزاب وأتى بيته ووضع السلاح واغتسل فأثابه جبرئيل فقال وضعت السلاح وما وضعناه فاخرج قال فالى أين قال ههنا وأشار بيده الى بني قريظة . هذا ولا يخفى على أحد أن البعض الذي أدركهم العصر في الطريق ليس كلهم من الفريقين من علماء الصحابة ولم يعنف على من فاته العصر أوقارب الفوت فخرج منه إن العاصي اذا أخذ بمحمل صحيح من كلام الشارع لا يعنف في ذلك فضلاً عن أخذه بالظاهر والكفارة غاية في الجزاء والضعيف وإنما أشرنا الى وهن هذا الاستدلال لاحتمال أن يكون في الفريقين عالم يتبعه الباكون وإن كان خلاف ظاهر اللفظ .

وهذا أو ان الفراغ عن إزالة المظنات التي توهم ما قال به الشيخ الدهلوى وعزاه الى المتأخرين من غير تصريح منهم ،

بل ومع تصريحهم بخلافه كما سيحجى ان شاء الله تعالى . ولئن سلمنا أنهم مصرحون بكلام نقله الشيخ الدهلوى فلا نسلم تعارض ذلك ومخالفته بمطلوبنا في الباب وهو ترك الفقه المخالف بالحديث ولنشأفه في بيان ذلك الشيخ في كلامه ونقول قال رحمه الله تعالى (١) « دأبنا كار يعنى عمل بالحديث صورت نه بندد ، قلنا لاربية في تعمس وجود من يكون له الاطلاع عن ظهر القلب على علوم الحفاظ والمحدثين في الزمان المتأخر وتعذر في زمان القائل رحمه الله لاسيما في زماننا هذا ، ولكن هذا لا يوجب عدم العمل بالحديث وترك (٢) الفقه اذا خالفه والحكم من قائل هذا الكلام بذلك وهم المتأخرون عند الشيخ ، مع أنه لا يفهم نسبته اليهم من كلامه على ما أشرنا بل إنما يوجب الحكم لتعذر وجود الحفاظ والمحدثين بل وأهل الأصول المتقنين ايضاً وهو حكم بأنه ليس في زماننا أحد من أهل الاجتهاد وقد مر الكلام عليه ولا ربط له بترك العمل بالحديث وذلك لأن العمل به لا يعتمد على حصول هذه العلوم لشخص عن ظهر القلب بل يكفي في ذلك كتب المحدثين والحفاظ وكتب الاصول على تفنن علوم فن الحديث قال رح (٣) « دأبنا درين

(١) يعنى وهذا الامر اى العمل بالحديث لا يتصور الخ .

(٢) كذا في المطبوعة ولعل الصواب واخذ الفقه .

(٣) يعنى واما في هذا الزمان المتأخر لا يتيسر هذا الامر لان المتأخرين تتبعوا الاحاديث واقوال الصحابة ويميزوا الناصح من المنسوخ والصحيح من السقيم ودونوا المذاهب بعد التحقيق والتاويل والتطبيق والتوفيق فاين لعوام المسلمين بل لعلمائهم في هذا الزمان ان يتيسر لهم ذلك

روزگار پسین این کار صورت نه بندد چه مجتهدان دین احادیث و اقوال صحابه را تتبع نموده و ناسخ را از منسوخ و صحیح را از سقیم جدا ساخته و تحقیق و تاویل آن فرموده و تطبیق و توفیق میان آن داده مذهبی قرارده اند عوام مسلمانان را بلکه علمای ایشان را درین روزگار این قوت و طاقت کجاست که این کار از دست ایشان آید،، أقول الإشارة بقوله (۱) این کار صورت نه بندد إنما هی الی العمل بالحديث السابق فيه الكلام المذكور قريباً فی قوله (۲) عمل بدان موجب سعادت دنیا و آخرت است أما درین روزگار پسین این کار صورت نه بندد الخ فاستدل علی عدم تصور العمل بالحديث مطلقاً أو علی خلاف المذهب علی ماهو الدعوی بقوله (۳) چه مجتهدان الخ لانه فی الفارسیة فی مثل هذا الموضع بمعنى لان والكلام المذكور نفی للاجتهاد المطلق فی زماننا عن عوام المسلمين والعلماء حيث قال (۴) عوام مسلمانان را بلکه علمای ایشان را الخ فان الإشارة فی قوله (۵) که این کار از دست ایشان آید الی ماعد من خصائص المجتهدین فاذا نظرنا الی نفس هذا الكلام فهو كلام حق لكنه من الفضول من حيث وضوحه علی ما یتردد الاذهان والأذان ببرده فانه

(۱) یعنی لایتمم هذا الامر -

(۲) یعنی والعمل بها موجب لسعادة الدنيا والاخرة لكن لا یتيسر هذا الامر فی هذا الزمان المتأخر -

(۳) یعنی لان المجتهدین الخ (۴) یعنی لعوام المسلمين بل لعلماءهم

(۵) یعنی ان یتقی هذا الامر من ايديهم

لا یتصور فی العالم وجود أحد يشرف علی الظن الی عوام الأزمنة السالفة والمتأخرة بأهليتهم للاجتهاد المطلق وكذا الی علماء الزمان المتأخر جداً وهو زمان القائل بأهليته له حتی يكون فی نفی ذلك فائدة بها يستحق الايراد فی الكتاب ومباحث العلوم النظرية،، واذا نظر الی الاستدلال به علی الدعوی فهو استدلال بانتفاء الاجتهاد المطلق فی الزمان المتأخر علی انتفاء أهلية العمل بالحديث فلا يختص انتهاض هذا الدلیل بأهل الزمان المتأخر بل لو تم يصير حجة علی ألوف من سبق من العلماء الحفاظ ومشائخ الحديث وأهل الأصول والفقهاء ممن لم یکن من أهل الاجتهاد المطلق وعملوا فی عمرهم بحديث واحد إذ علة انتفاء أهلية ذلك فی كلامه انتفاء وصف الاجتهاد المطلق ولا اثر فيه لتأخر الزمان من حيث هو هو فهذا الدلیل كما أجبنا الی الجواب الجاء كل مجتهد غیر المطلق وكل حافظ حديث وشيخ فانه وكل فقيه عالم عمل مرة بحديث واحد فما كان جوابهم وعذرهم عن العمل مع انتفاء وصف الاجتهاد المطلق فهو جوابنا فان رد كلام الشيخ هذا حيث جعل شرط العمل الاجتهاد المطلق لا یحتاج الی أزيد من هذا من وجود أوصاف مخصوصة بالمتقدمین لا یوجد فینا وهذا تمشیة ممن یعجب هذا الكلام مع المتكلم بنقض غریب والا فالحل قد تبين عليك مما تقدم مفصلاً مشروحاً ان العمل بالحديث لا یتوقف علی الاجتهاد فانه ليس من بابه فضلاً عن المطلق قال (ایشان راجز متابعت مجتهدان کردن و در پی ایشان رفتن سیل بنود و چاره نه

والعهدة عليهم (١). أقول المراد بإيشان إنما هو عوام المسلمين والعلماء من المتأخرين المذكورين في كلامه حيث قال (٢) عوام مسلمانانرا بلكه علماء ايشان را درين روزگار الخ فيرد. عليه بطلان التخصيص بالزمان المتأخر فان في كل زمان لا سبيل للعوام والعلماء كافة من متابعة المجتهد المطلق أما للعوام والعالم الذي ليس له رتبة الاجتهاد المقيد ففي كل حكم شرعي لشمول قوله جل ذكره (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون) للفريقين معاً لعدم علم العالم الغير المجتهد ما يتوقف على الاجتهاد. أما للعالم الذي له رتبة الاجتهاد المقيد ففيما لا يقتدر فيه على الاجتهاد لكون ذلك بالنسبة اليه مما لا يعلم فيجب عليه الرجوع الى أهل الذكر وبعد بطلان هذا التخصيص في كلامه لا ربط له باثبات الدعوى فانه كلام في منع تجزى الاجتهاد ومنع تبعية المجتهد المقيد لما بدى له على خلاف المجتهد المطلق فان الشيخ عمم فقال ايشان را يعنى العوام والعلماء قاطبة (٣) جز متابعت مجتهدان يعنى المطلقين فيه على ما نص عليه بقول السابق (٤) چه مجتهدان الى قوله مذهبي قرار داده اند ودر بي ايشان رفتن سبيل بنود ، وهذا لو صح يحرم الاجتهاد المقيد على خلاف إمام المذهب دون العمل بالحديث على خلافه ، وهذا الموضع هي المظنة لما يوهم ما نسبته الشيخ الى المتأخرين من عدم العمل بالحديث على خلاف المذهب ، وقد

- (١) يعنى ولا سبيل لهم سوى اتباع المجتهدين وتقليدهم والعهدة عليهم
(٢) العوام المسلمين بل لعلمائهم في هذا العصر الخ
(٣) يعنى سوى اتباع المجتهدين
(٤) يعنى لان المجتهدين الى قوله دونوا المذاهب ولا سبيل سوى تقليدهم

أبطلناها بحمد الله تعالى وحسن توفيقه بما يعجبه الناظر المنصف ان شاء الله تعالى ويغتمه على أن صحة ذلك في نفسه باطلة لما مر سابقاً من كون التجزى في الاجتهاد هو الحق عند أبي حنيفة وغيرهم فهذا العموم في قوله باطل بالنسبة الى عالم بدى له بالدليل الاجتهادي خلاف إمامه فيجب عليه العمل بما بدى له ، قالوا وهو الواجب عليه لزوال عقدة التقليد عن قلبه حينئذ فكيف بالنسبة الى من صح عنده نص من المعصوم صلى الله عليه وسلم على خلاف رأى رجل من رجال أئمة ووجب عليه طاعته المقرضة بالوحي المنزل ، وقوله والعهدة عليهم حولة من الشيخ الدهلوي يريد أن يتحملها المجتهدون رحمهم الله تعالى عن المقلدين مع براءة اتباع المقلدين في كل ذلك ، وهذا نظر قاصر جداً عما عليه الامر في المجتهدين ، وبيان ذلك أن المجتهدين أظهروا أصل منصبهم وأنهم ليسوا بداعين لاحد الى تقليدهم ولا ملزمين لرأيهم في أعناق الخلق لخواصهم ولا عوامهم ، وإنما أظهروا ما وجدوا وأدركوا باذلين للطاقة في الاجتهاد مع الاقرار بان ذلك أمر مظنون يحتمل أن يكون الحق فيه الى معارضه فيما أدرك فن تبعهم من الخواص تبعهم على ما بدى لهم على حسب بصيرتهم من غلبة الظن في أمرهم ، ومن تبعهم من العوام تبعهم على ما عندهم من حسن الظن اليهم لوجوه ليس هذا موضع ذكرها ، وكل ذلك من عند أنفسهم ، فهذا المنصب والاظهار منهم لا يحجر الواسع على أحد في أصل التقليد ، ولا يوجب عليهم عدم الانتقال الى مذهب غيرهم عند وضوح الحق بالدليل ، فن ظهر عليه الحق ولم ينتقل اليه فعهدته نكوبه عنه ليس على أئمة المظهر عن منصبه وانه ليس عنده الا الظن مع

تجوز الحق الى معارضه بل عهدة ذلك وأثمه على من وقف عند ظهور الحق، وإثم تخريج الأمة وحجر الواسع وعلى من صرحهم وحجرهم من مقلديه المتعصبين الذين سترى في بعض الدراسات بما يذكروهم العارفون بالله الوارثون لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك افتراء ودس منهم على الأئمة رحمهم الله تعالى فأول متبرئ منهم يوم القيامة أمامهم، فاقروا أن شتم (إذ تبرأ الذين اتبعوا الآية) هذا عند ظهور الحق بالدليل الاجتهادي، فما ظنك بدليل الشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم على خلاف المذهب وإنما كلام الشيخ في ذلك فاحال عهدة العصيان بالنص الى الأئمة كلا لاوزر عليهم مع الاظهار المذكور وحده، فيكف اذا انضم الى ذلك مانادوا به صائحين كالنذير العريان من أن قولهم اذا خالف الحديث فارموا به الحائط وسيجيئ رواية ذلك عن الأئمة الاربعة ان شاء الله تعالى قال رح (١) اين كار متقدمين محدثان را ميسر بود أقول الإشارة في قوله اين كار (٢) ههنا ان قلنا انها الى ما اليه اشارة القرية منه وهو ما عد من خصائص الاجتهاد يابى عنه الاقتصار على لفظ المحدثين من غير قيد آخر فتحمل على ما اليه الاشارة فيما قبل تلك الاشارة وهو العمل بالحديث فبريد بذلك أن العمل بالحديث كان مخصوص الجواز للمتقدمين من المحدثين ممن طال باعهم في فنونه ومعرفة صحيحه عن سقيمته وناسخه من منسوخه دون المتأخرين ممن ليس له من علم الحديث الا الاسم. فهذه كلمة صدق

(١) يعنى كان هذا الامر متيسراً لقدماء المحدثين

(٢) يعنى هذا الامر

وعدل لا مرد لها، ولكن لا يوجب ذلك عدم جواز العمل بالحديث في زماننا هذا في بلادنا هذه، فضلاً عن زمان الشيخ وعن بلاد الحجاز وبلاد المغرب وإنما يوجب ذلك لو لم تكن كتب علوم الحديث موجودة على الارض، والعياذ بالله سبحانه من ذلك، أو وجدت ولكن لم توجد أهلية فهم ذلك ممن أحد أصلاً ونعوذ بالله تعالى من رفع العلم على هذا الاندراس الكلى قبل خروج الدابة، وأما اذا قبض الحفاظ ومشائخ الحديث والاصول ممن كانوا يحيطون فنون العلوم عن ظهور قلوبهم وبقي علومهم بحمد الله تعالى مدونة مفصلة متونة، ومبينه شروحاً ومخلوطة تعليقاً شرحاً على شرح وتعليقاً على تعليق، زمانا بعد زمان وطبقة بعد طبقة، معاونة بفنون آخر تستمد منها كاللغة والنحو والمنطق فلامعنى لخصوص حكمه هذا بالمتقدمين ممن المحدثين لان العمل بالحديث يتوقف على معرفة علومه، وعلومه لا يتوقف على المحيط بها من ظهر القلب كبعض المتقدمين السابقين جداً والالم ينقل العمل به عن الحفاظ المتأخرين الذين اشترط عليهم الاطلاع في حفظهم على مادون كل حافظ سبقهم، بل يكفي في ذلك الاطلاع من الكتب المدونة المروية من الحفاظ والمحدثين وكتب الاصول على تفنن علوم الحديث واستيعاب المصنفات المحصية الغير الغادرة صغيرة النكت وكبيرها في كل فن منها، حتى في فن الاطراف المحتاج اليه المطالع لاجراج الحديث من كتبه بحيث لم يبق لمن جاهد حق الجهاد في مطالعتها خافية في أدنى ماتمس الحاجة اليه لعامل الحديث ممن تصحيح المتن وتحسينها وتميزها وغيرها عنها وكونها من أى قسم من أقسام الحديث

ومعرفة أحوال الرواة من الجرح والتعديل ومعرفة أسماهم وكناهم وأسماء آبائهم وسكناهم ومكاسبهم بحيث كأنك عاشرتهم بجوار الدار ، ومعرفة الأحكام الكلية من الحفاظ كقولهم ليس في الباب حديث وليس في الباب أصح منه ، وكل حديث في الباب ضعيف ، وهذا الحديث رواه هذا العدد من الصحابة ، وهذا له هذا المقدار من الطرق ، وهذا كل رواته أهل الحجاز ، وهذا كل رواته أهل العراق ، وهذا رواه في بلد فلان بلفظ كذا ، وهذا زاد فيه هذا اللفظ بعد روايته بلا زيادة ، وذلك في زمان كذا ، وهذا في زمان كذا ، وهذه الرواية لهذا الحديث حرف بعد التحديث ، وهذا قبله ، وهذا يرسل ، وهذا يدلّس ، وكل رواية فلان عن فلان لا يعتمد عليه ، وهذا الحديث لامعارض له في الأحاديث أصلاً ، وهذا له هذا العدد من الأحاديث المتعارضة به ، وأكثر دأبهم أنهم يوردون في كتب السنن متون الأحاديث المتعارضة في بابين متصلين ، وأفردوا التصنيف فيما لامعارض له من الأحاديث وما له معارض ، وأفردوا الكتب في النسخ والمنسوخ من الأحاديث ، وهو علم شريف من علوم الأحاديث مهم ، وأهل تصنيف هذا الفن مع قضاء وطهرهم عن حقوقه لم يقتصروا عليه بل أدرجوا بأعظيما وأسعاً من العلم في كتبهم وضمنوه بيانهم ، وذلك لإيراد المتعارضين من الأحاديث والتكلم في ترجيح أحدهما على الآخر مع الإشارة إلى من تمسك بها من الأئمة بحيث أفاضوا وأفادوا عن كيفية التعارض والجمع والترجيح ، وعدوا وجوهه بل حصروها في مائة وعدة وجه على ما أحطنا بها ، فمن قال بتعذر وجدان هذه الكتب وتعذر الاطلاع لاحد منها على ما يسد خلة عمله بالحديث كتعذر

وجود المتقدمين في هذا الزمان فله أن يقول بعدم جواز العمل بالحديث لفقد المعرفة حينئذ رأساً ، وأما من لم يقل به لكونه خلاف الواقع فلا يفيد مضي المتقدمين مع بقاء علومهم في صواب الحكم بترك الحديث بالمذهب كما لا يخفى على من له أدنى فهم ، والله تعالى أعلم .

قال (١) ، وبحقيقتي في قياس واجتهاد كراز يیش نرود وبآخر دست بآن زدن ضرورت افتد ، أقول لا يظهر لهذا الكلام ما يناسب المقصود ويحصل له أدنى رابطة باثبات المدعى إلا بأن يقال مراده أن الاجتهاد والقياس لما كان الأول آخراً اليهما ضرورياً يتمسك بهما من أول الامر ويترك العمل بالحديث فإنه لا يكفي في كل ما يحتاج وهذا غاية ما يرتبط بالدعوى ، لكنه وجه بديهي البطلان فان الاجتهاد والقياس لا يصار اليه الا عند الاحتياج حيث لا يوجد الحكم في الكتاب والسنة فضرورة الأول اليهما آخراً عند فقد النص لا يوجب العمل بهما أولاً عند وجوده وعدم الاحتياج اليهما ، وعدم كفاية الحديث في جميع النوازل لا يقتضي عدم العمل به فيما يكفي فيه من النوازل ولا يقول بهذا كل عامي سمع أن القياس مع وجود النص حرام فكيف يلتزم عناية ذلك في كلام عالم متبحر ويستند إرادته اليه ، اللهم الا أن يقال لما أثبت بزعمه أن في زمانه لا يجوز للعامل بالحديث وسلاسه بوصف الاجتهاد والقياس بأنهما المؤلان آخر بالضرورة في كثير مالا يوجد فيه الحديث فليعتمد عليهما في اتباع أهلها

(١) يعني وفي الحقيقة لا يتأتى الأمر بدون القياس والاجتهاد ويلجأ بالآخر اليه

هذا غاية ما يندو به وجهه إيراد هذا الكلام في هذا المقام، وهي تسليّة باطلة بنيت على باطل، أما بطلان الثاني فلكونه زعم زاعم لا وجه له إلى التحقيق، وأما بطلان الأول فلوجهين أحدهما أن من كثّر اطلاعه على الأحاديث يعلم أن دعوى عدم انتفاع الحديث في الكثير إذا أخذت الحوادث واقعة باطلة، كيف ومن غير على سنن أبي داود وحده يرى من غرائب تراجمه ونوادير المسائل في الأحاديث ما لا يوجد في كثير من كتب الفقه، ولهذا قاله الإمام الغزالي: "وان سنن أبي داود مجمع مواد الاجتهاد"، وقال آخر: "يكفي المؤمن مصحف وسنن أبي داود"، وهذا في أحاديث كتاب واحد فما الحال باستيعاب أحاديث الكتب المشهورة وغير المشهورة من هذا العلم الشريف، وأما السؤال عن دقائق الفروع ومعضلات الصيرر الغير المبثلي بها أحد مما لا يفي فقه الحديث الجواب عن كل ذلك فهو مما لا يستحق الجواب لكونه مكروهاً عند السلف الصالح لورود الأحاديث في النهي عن القيل والقال وكثرة السؤال، وهذا حكم بأن العلم بتلك الفروع ليس من العلم المحمود لأنه يكره السؤال عنه، وإذا لم يكن ذلك من العلم المحمود يستوى في حكم الكراهة المستفتى من حيث سؤاله والمفتى من حيث استحصاله، فاستخراج الفروع الدقيقة النادرة الوقوع بالقياسات البعيدة مما يكثّر وجودها في كتب الفتاوى فضول مكروه كالسؤال عنها لا اتحاد العلة من غير فرق، فإن كلا من السائل والمستخرج طالب لطريقة بعلم ليس بمحمود يطلب ما ليس بمحمود كذلك، ويؤيد هذه الكراهة أن القياس عند من يجوز له إيباح إلا عند ضرورة فقد النص مع مسيس

الحاجة، حتى قال بعض العلماء أنه ميتة تباح عند المخصصة والضرورات تقدر بقدرها فحيث لا حاجة لإباحة، وهذا الوجه للكراهة لا يختص باستخراج المفتى بل يعم سؤال المستفتى لأن الحامل على الفعل كفاعله كآكل الربا وموكله والراشي والمرشئ على ما هو ظاهر الحديث الوارد في الرشوة، وثانيهما أن ضرورة الأول إلى القياس غير مسلمة عند نفاة القياس لأنهم إذا لم يجدوا النص للشارع اجتهدوا بغير طريق القياس من الإشارات والاقتضاءات الخفية ونظروا في الدلالات بوجوه أثبتتها نفاة القياس قاطبة غير داود الظاهري بحيث إذا تأمل فيما مثلوا بها لتلك الدلالات تعد تلك الأمثلة قياسات جلية ولهذا سمي بعض أصحاب الشافعي دلالات النصوص أقيسة جلية، وإنما بالغ في الفرق بين دلالة النص والقياس أهل الأصول من الحنفية وغاية ما أتوا من الميز بينهما أن قالوا إن المعنى في الدلالة مفهوم لغة، وفي القياس مفهوم رأياً، مع وجود الأصل والفرع والمعنى المشترك فيهما، والحق عندي على ما يندع به إن شاء الله تعالى أن كل من تصفح الأمثلة التي اتفقت كلمة المذهبين على أنها للدلالة وتأمل فيها عقق التأمل أن اللغة بمجرد ما لا تفي في فهم المعنى منها بل لا بد من فهم آخر ينضم إليه من رأى خفي ككلمة "ف" ، لا يدل على الإيذاء المتحقق في الضرب والشم ، وكالوقوع في الصوم لا يدل على الجنابة المحققة في الأكل والشرب ، بمجرد اللغة من حيث الوضع الأول بمعنى الإيذاء ، والثاني بمعنى الجنابة على الصوم ، بل يفهم الفاهم من غير خفاء أن النهي في قوله جل ذكره (فلا تقل لهما أف) بمعنى الإيذاء الأدنى وأن الوقوع إنما حكم

الشارع بكونه مفطراً لمعنى الجناية على الصوم ، فالدلالة قياس جلى كما فهمه بعض الشافعية ، والفرق بينها وبين القياس ما هو بين القياس الخفى والجلى بعينه ، غاية ما فى الباب ان كل دلالة قياس جلى وليس كل قياس جلى دلالة لاشتراط مساواة الفرع بالاصل أوعلوه عليه فى القياس دون الدلالة ، فالفرق بين القياس والدلالة بوجوه ذكرها المعترضون على هذا البعض من الشافعية لا يضرهم بعد تسميتهم الدلالة قياساً جلياً لرجوع النزاع حينئذ الى اللفظ كما ذكره فى البدائع فنفاة القياس المثبتون للدلالة غير داود الظاهرى النافى لها ، اذاً كلهم قائلون بالقياس الجلى فانحصر نفهم على الخفى خاصة ، فاذا لم يجدوا حكم واقعة فى الاشارات والاقتضاءات والدلالات والقياسات الجلية فهم فى رغبة عن القياسات الخفية التى نفوها بالتمسك بالبراءة الأصلية والإباحة والعافية الذاتية التى هى حكم الأشياء فى ذاتها ، فبطلت ضرورة الأول للحديث المحرم للقياس باخذ البراءة الأصلية فاندفع قوله (١) بأخردست بان زدن ضرورت افتد ، لكن للشيخ الدهلوى أن يتشبهت فى إبطال كون البراءة الأصلية دليلاً شرعياً بما تشبهت به الحنفية فى مناظرة نفاة القياس فيجب علينا الجواب عن ذلك وذلك انجرار الى مبحث النظر فى حججة القياس ونفيها ، وهو مبحث طويل الذيل لأن المقام (٢) وسهل القبول مجمل منه يتضمن إثبات البراءة الأصلية التى أبطلنا بها ضرورة الأول الى القياس ودفع ما أورد عليها فانه المقصود فى هذا المقام

(١) ويلجأ بالآخر اليه (٢) هكذا فى الاصل ولعل العبارة لان المقام وسيع

والباقى استطراد شريف يغتم به ، فاعلم رفاك الله سبحانه مدارج التحقيق على قدم التحقيق أن جمهور الفقهاء والمتكلمين قالوا إن التعبد بالقياس جائز عقلاً وواقع سماعاً ، وقالت الشيعة كلها والخوارج سوى النجدات منهم وابراهيم النظام وجماعة من معتزلة بغداد ، ورود التعبد به ممنوع عقلاً وقال جميع أصحاب الظواهر ومشائخ الحديث والقاشانى وداود الظاهرى وابنه محمد والنهرى ، أنه ليس بممنوع عقلاً ، ولكن الشرع لم يرد بالتعبد به بل منع من العمل بالقياس فكان باطلاً ووافق بعض كبار العارفين اصحاب الحديث وللعل قدوة حسنة فى ذلك بالأئمة الاثنى عشر من أهل البيت وتابعيهم حيث كانوا لا يرون القياس ، وثبت ذلك من بعضهم برواية الثقة العدل الشيخ قطب الوقت عبد الوهاب الشعرانى فى اللوائح حيث روى عن الامام جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه أنه قال لأبى حنيفة رح بلغنى أنك تقيس لاتقس فان أول من قاس ابليس ، ومذهب بعضهم مذهب الكل كما لا يخفى على من أحاط ببعض خصايص أحوالهم ، وقوله هذا لأبى حنيفة لاحتمال له أن يحمل على أنه محمول على القياس فى مقابلة النصوص ولا على فوات شرائطه لآباء ظاهر كلامه عن ذلك ولتبرية أبى حنيفة من الامر فى جلالة منصبه وكمال أدبه بالشريعة ، فاذا كان مذهب أئمة أهل البيت ومشائخ الحديث العظام كسلطان أئمة الفن أبى عبد الله محمد بن اسمعيل البخارى ، وبعض العارفين كالامام الأوحى والشيخ الأكبر محى الدين ابن العربى تحريم القياس ، فعدم الاعتناء بهذا الجانب رأساً اجترأ يصار من يصدر بقلة التشبه على التيقظ للحق المنزه عن التقليد والترسم والمقصود بالانتصار منا رأى هؤلاء الأكابر لا غير .

ولما التزمنا من الكلام ههنا مجملته فلنقتصر الإشارة الى ما هو الأهم بالبيان وهو إثبات حجية القياس بالأحاديث المرفوعة وإجماع الصحابة من المثبتين والجواب عن ذلك من النافين وقد قال في التحقيق اتفق القائلون بورود التعبدية سمعاً، على ان الدلائل السمعية الواردة بالتعبدية قطعية، وكذلك يجب أن يكون لان صيرورته حجة شرعية وإن كانت مفيدة للظن لا يثبتان بدون الدليل القطعي فاستدلوا بالأحاديث الصحيحة، ومن ذلك الحديث المتفق عليه الشيخان عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم وأخطأ فله أجر، ومن ذلك ما أخرج ابو داود والترمذي عن الحرب بن عمرو عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن وفيه فان لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله قال اجتهد برأى ولا آلو الحديث قالوا والاجتهاد مطلق يشمل القياس، بل قال الزيلعي في كتاب أدب القاضي من تخرج الهداية بعد إيراد الحديثين قال البيهقي والاجتهاد هو القياس والجواب ان حصر الاجتهاد في القياس تحكم يشهد عليه جميع الكتب الأصولية، نعم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز عليه الاجتهاد في معاني الكتاب لتعين ظهورها عليه بلا احتمال، وكذا في السنة، وهو كلامه، وهذا إن أوجب حصر الاجتهاد في القياس بالنسبة اليه صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة والاطلاق مسلم ولكن النافي يقيد به غير القياس بما عنده من الدليل على النفي على ماسياتي، وقول فقهاء الأصول من

الشار
كما في
الحفي
كل
القياس
المعة
قيام
القياس
باله
في
الذ
الذ
إلى
د
ا

الحنفية بتعين حمل الاجتهاد في حديث معاذ رض على القياس خاصة بأن الاستنباط عن النصوص مما يوجد في الكتاب فيشملة قوله، فان لم تجد في كتاب الله فانه يقتضي انتفاء وجدان النص عاماً جلياً كان أو خفياً باطل والا للزم تقديم الاجتهاد في الكتاب على نص الحديث لوقوعه بعد الكتاب وهو مما لا يقول به أحد، مع أنه خلاف ظاهر الحديث كما لا يخفى على من له أدنى دراية، وظواهر الاحاديث غير متروكة حتى بتفسير الراوى على خلافه من غير حديث آخر فكيف بتحكمهم لتصبح مدعاهم واستدلوا على ذلك من الأحاديث بحديث الخثعمية قالت يا رسول الله ان فريضة الحج أدركت أبى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يتمسك على الرحلة فتجزئ لى أن أحج عنه فقال صلى الله عليه وسلم رأييت لو كان على أهلك دين فقضيته كان يقبل منك قالت نعم قال فدين الله أحق أن يقبل وبحديث عمر رض سأل النبي صلى الله عليه وسلم من قبله الصائم فقال صلى الله عليه وسلم رأييت لو تمضمضت بماء ثم مججته كان يضررك (١) قال التفتازاني وهي وإن كانت أخبار الآحاد

(١) وكذا بحديث قيس بن سعد قال أتيت العميرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فقلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم احق ان يسجد له فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انى أتيت العميرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فأتيت احق ان يسجد لك فقال رأييت لو مرت بقبرى اكننت تسجد له فقلت لا فقال لا تفعلوا رواه ابو داود (مشكوة باب عشرة النساء) .. النعماني

الا أن جملة الأمر بلغت حد التواتر وهي أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعمل بالقياس، والجواب أن صدر الشريعة أجاب عن ذلك في آخر بحث السنة وأصاب فقال يحتمل في الحديثين أنه صلى الله تعالى عليه وسلم علمه بالوحي ولكنه بينه بطريق القياس لما كان موافقا له ليكون أقرب إلى فهم السامع انتهى لفظه فلم يدل على كون القياس حجة شرعية في نفسه فضلا عن ثبوت احتجاج النبي صلى الله عليه وسلم وإذا كان الأمر كذلك فما تقول فيمن يقول وهي وإن كانت أخبار آحاد إلا أن جملة الأمر بلغت حد التواتر على أنه أقر بنفسه كما قال في التلويح في موضع آخر ببلوغ مجموع الأخبار حد التواتر في كل ما ادعى تواتر معناه غير معلوم، اللهم إلا أن يحمل على أن ذلك تعريض للمصنف بما يجب عليه أن يدعى ويثبت من غير حكم منه بذلك، فإن قيل لما تقرر في الأصول كما تقدم أنه لا يجوز (١) على النبي صلى الله عليه وسلم تعيين كون ذلك قياسا وهذا مسلك بعض كبار المصنفين في إثبات القياس عن النبي صلى الله عليه وسلم وتواتره، قلنا أما التواتر فمنوع لما مر حتى في أحاديث حجية الاجماع، وأما جواز الاجتهاد من النبي صلى الله عليه وسلم فما اختلف فيه العلماء، واختار المحققون من العارفين عدمه للدلائل واضحة لمن تلج صدره من عرفان الانسان الكامل وحقيقة الجامعة صلى الله عليه وسلم، وكونه علما صرفا جمليا ظهر في المراتب بحسب المراتب ولا نذكر ههنا خوفا من إكثار عمل.

(١) أي الاجتهاد في معاني الكتاب

ومشاورته مع الصحابة لبقاء سمعة البشرية عليه المطلوب منه لاسرار حجة لا يعرفها إلا العارفون بالله سبحانه، واختياره أهون الجانبين وأرفقه في وقائع الحرب وما وقع صورة الاجتهاد الا فيها على ما هو دأبه صلى الله عليه وسلم في كل ما خير ليس باجتهاد في ذلك بل تجلي من سبق الرحمة على الغضب، والجمال على الجلال، مع العلم المحقق، أن ما أراد الله جل شأنه سيقع على لسان برزة كاملة من برازته صلى الله عليه وسلم بنطقه على لسانه، فإن نطقه هو الحق الذي قال فيه الحق ينطق على لسان عمر، وفي الكلام مع الفقهاء لا يزداد باكثر من هذا، ويقال سلمنا جواز اجتهاده على ما قال بعض العلماء لكن لا يلزم من ذلك حصر اجتهاده في القياس والتمسك بالعدة، تعالى شأن العارف الاكبر عما استنكف منه كثير من عرفاء أمته صلى الله عليه وسلم، فإن الاجتهاد استقراغ كل مجتهد جهده فيما في وسعه من مظان تحصيل العلم وأسبابه، وإذا كان اجتهاد العارف المكاشف هو التوجه بجلب الأنوار القدسية الآلهية التي يأتي بكشف ما أغشى عليه، فما ظنك برسول الله صلى الله عليه وسلم أحدية جمع جميع العرفاء من الرسل والأنبياء، والأولياء ولفظ الاجتهاد والرأي إذا وجد في الأحاديث نسبتها إليه صلى الله عليه وسلم فهو محمول على ما يليق به منصبه، على أن الاستجلاب في حقه صلى الله عليه وسلم لا يتفوه به من يعتقد أنه العقل بالفعل من مراتب العقل الأربع ونسبة الاجتهاد بمعنى القياس إليه صلى الله عليه وسلم ثم تجوز نفس الخطأ فيه إليه من غير قرار عليه كما تراه في جميع كتب الفقهاء، فكبرة من القول تكاد السموات يتفطرن به عند أدنى

فقير انتهى بحمد الله تعالى الى الخرقه والاعتقاد بعلوم أهلها جعل
الله سبحانه محيانا ومماتنا على عقايدهم . وزين أعناقنا بقلائدهم ، فقد
خضرمنا بحمد الله أذان الأرواح على حبهم ان شاء الله تعالى كما خضرم بلعيز
أذان النعم على الاسلام . واستدلوا ايضاً على حجية القياس بعمل جمع كثير
من الصحابة وان ذلك نقل عنهم بالتواتر . وإن كانت تفاصيل ذلك
آحاداً ، وأيضا عملهم بالقياس وترجيح البعض على البعض تكرر وشاع
من غير نكير ، وهذا وفاق وإجماع على حجية القياس ، فالجواب عنه
انه كما نقل عنهم القياس نقل ذمهم القياس ايضاً فعن باب مدينة العلم
رض أنه قال لو كان الدين بالقياس لكان باطن الخف أولى بالمسح
من ظاهره وعن عثمان مثله وعن ابن عمر رض قال السنة ماسنه
الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا تجعلوا الرأي سنة المسلمين . وعن
ابن مسعود رض أنه قال اذا قلتم في دينكم بقياس أحللتهم كثيراً مما
حرمه الله وحرمتهم كثيراً مما أحله الله تعالى ، وعن أبي بكر الصديق
سيد الصحابة رضي الله تعالى عنه أنه لما سئل عن الكلاله قال أي
سماء يظلمني وأي أرض تقلني اذا قلت في كتاب الله برأي . وعن عمر رض
إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن ، أعيتهم الاحاديث أن يحفظوها
فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا ، وحمل هذا على قياس خاص كالواقع في
مقابلة النص وكالفايت بعض شروطه خلاف الظاهر لا يصار اليه الابداع
والجمع بين هذا وبين ما اشتهر منهم من القياسات لا يتعين داعياً لهذا الحمل
خاصة الابداع آخر الى هذا التعين وهو مفقود لم لا يجوز أن يجمع بين هذا
ذاك بأن ما ينقل من قياساتهم وأن سلم تواتر النقل وإجماع جميع
الصحابة على ذلك من غير نكير لا يدل على أن ذلك هو الحجة لهم

في إثبات تلك الاحكام ، بل يجوز أن يكون تلك الاحكام عندهم
ثابتة بالاستنباط الدقيق من الكتاب والسنة والاسباب الخفية من
طريق غير القياس المتنازع فيه وبينوا على السامعين بطريق القياس الغير
المثبت عندهم لتقريب فهمهم وتنقيش أذهانهم بذلك كما قال صدر
الشريعة في الحديثين المتقدمين وايضا لم لا يجوز أن يكون تلك قياسات
جلية ودلالات ظاهرة لا إنكار لها من النفاة كما عرفت وايضا لا يجوز
أن يكون مستند الصحابة رض في علم تلك الفروع التعريف الآلهي
والإلهام كما هو دأب العارفين عموماً فضلاً عنهم في خصوصهم وأفضلهم
وإنما تنزلوا الى أذهان العامة ببيان ذلك في صور الاقيسة كما ينزل
الفقهاء من قياسات الأئمة الى تنويرات يشبهه الشعر والخطابة ،
وهذا هو اللائق بمنع قدرهم ورفيع منزلتهم ويؤيد هذا قول عمر رض
في قضية مانعي الزكوة ، فشرح الله صدرى لما شرح صدر أبي بكر ، فان
الشرح هو أثر النور الالهى الذى اذا دخل القلب انفسح ، على ماورد
في الحديث ، وكيف وعمر رض من الحديثين بالحديث الثابت فيه ،
والمحدث بالفتح هو الملهم من الله تعالى ، والملمهم لا يحتاج الى القياس
ويؤيد هذا ايضاً ما أخرج البيهقي من حديث ابن مسعود رض قال
لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الانصار منا أمير ومنكم
أمير فبلغ ذلك عمر رض فاتاهم فقال لهم يامعشر الانصار ألسنتم تعلمون
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا أبا بكر أن يصلى
بالناس قالوا نعم قال فايكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر
فقالت الانصار نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر قال البيهقي فقد قاس

عمر رض الإمامة في سائر الأمور على إمامة الصلوة وقبله منه جميع الصحابة المهاجرين والانصار انتهى وجه تائيده لما قلنا من أن قياساتهم للبيان لا للاحتياج بها في إثبات الأحكام ان التقدم في إمامة الصلوة معلل بما لا يكفي للتقدم بالاسامة الكبرى ، ألا ترى أن أسامة رضى الله تعالى عنه قدم على أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما في إمارة جيشه مع فضلها عليه بما لا يكفي في تلك الإمارة ، ولهذا لما زاحمه عمر في إيقاد النيران قال له أبو بكر ما أمر علينا إلا لأنه أيقظ عيننا منا بالحرب ، فالأصل في هذا القياس معرى عما يجب اعتباره في الفرع فلا يجوز ومثل ذلك كيف يستند الى مثل عمر فدل على أن تقديم أبي بكر في الخلافة بتعريف إلهي وإلهام حق منه سبحانه لعدم رضى الله عنه أو لاجتهاده من غير طريق القياس ، وتوصل في بيان ذلك بهذا القياس ، فلما وقع الاجماع بما بين وإن كان قياساً إقناعياً حصل القطع بما أراه الله تعالى وكون الكشف والإلهام النبوي فإنه وحى وحجة العصمة على الخلق كلهم وإنما ذكر من ذكر ذلك حتى في التنقيح أيضاً في مقابلة إلهام النبي صلى الله عليه وسلم وكشفه وبين قصوره منه لا من الاجتهاد فإنه حجة على صاحبه فقط فانحطاطه عن الاجتهاد في خصوص حجة مع ظن عموم حجبة الاجتهاد خطأ فاحش ، ليت شعري كيف تروج على من له أدنى عبور على الكتب الأصولية فمن تقلد مجتهداً تقلده بقوة دليله عنده أو بحسن اعتقاده اليه من غير لزوم حجة عليه في تقليده ، وكذلك من تقلد صاحب كشف فيما أراه الله سبحانه تقلد كذلك إما لظهور صدق كشفه عليه من طريقه أو

لحسن ظنه فيه ، وفحضر الكشف بالتوجه المعهود عند أهله عن حكم شرعي واستفراغ وسعه فيه لتحصيله داخل في حد الاجتهاد ويشمله الأحاديث الواردة فيه وهو يختص به احاديث الإلهام والفراسه فلاربية في حجته كالاجتهاد .

وما يتوهمه القاصرون من ان الاجتهاد مأخذه الكتاب والسنة ، والكشف ليس طريقاً للأخذ عنها فباطل لأن الكشف طريق على حيازة لأخذ الحديث ، ومعنى القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم يقظة شفاها وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم في الرؤيا الصالحة ما قال فكيف في الكشف ، وابن الاجتهاد من ذاك فهو أقوى من كل أسباب العلوم بعد الوحي فإنه رشح ترشح من بحره وما توهموا من أن الاجتهاد يعلم كيفية الأخذ فيه من ليس له أهليته دون الكشف فباطل أيضاً لا يوجب الأخذ بالاجتهاد والترك للكشف فإن العامى المحض كما لا يعلم الكشف لا يعلم كيفية الاجتهاد وإن العالم من علماء الظاهر كما يعلم الاجتهاد يعلم الدايقون بعلم الباطن كذلك لما عليه أمر الكاشفين في أخذهم ، والقول بأنه لو كان الكشف حجة ليسع اتباعها لكان حرج الشريعة خمسة ، وقد اتفقوا على أنها أربعة مردود أيضاً فإنه لم يقع الاتفاق على حجبة القياس ، فهو حجة عند أهله بل هو عندهم مما يوجب اليقين كما هو مبسوط .

واستدل نفاة القياس بحديث واثلة بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يزل أمر بني اسرائيل مستقيماً حتى حدث

بينهم أولاد السبايا فافتوا برأيهم فضلوا وأضلوا ، وفي رواية أبي هريرة حتى كثر فيهم أولاد السبايا فقياسوا ما لم يكن بما قد كان فضلوا وأضلوا ، وبحديث عوف بن مالك بن الأشجعي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أضرها على أمتي قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيحللون الحرام ويحرمون الحلال . وبحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، فاذا لم يبق عالم اتخذوا رؤساء جهالاً فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا ، والفتوى بالرأى فتوى بغير علم فانه يفيد الظن لا العلم فهذه الأحاديث قيدوا إطلاق الاجتهاد في الأحاديث المتقدمة بما لا يكون بطريق القياس الخفي لحمل أحاديث ذم القياس على ذلك والمطلق لا يعارض المقيد ، وما تمسك به من آثار الصحابة في إثبات القياس لا يعارض المرفوع على أنها معارضة بمثلها على ما تقدم ذكرها فتساقطت بأسرها وبقي المرفوع في نفي القياس من غير معارض حجة على المثبتين وقوله جل ذكره (فاعتبروا يا أولى الابصار) لا يدل عبارة على خصوص العبور من الأصل إلى الفرع للجامع في أحكام الشريعة لم لا يجوز أن يكون المراد منه العبرة الاتعاضية ، وأما إشارة على ما تصدى ليبيانه صدر الشريعة بعد تسليم صحتها يحمل ذلك على العبور في القياس الجلي لا مطلقه حتى لا تعارض للسنة الصريحة ولما لم يجد المثبتون في أحاديث الخصم طعناً من حيث الرواية ولا وقفة من حيث وجود المعارض مالوا إلى

الجواب عن ذلك بقولهم ويحجب عن السنة ان العمل بالقياس هو العمل بالكتاب والسنة بالحقيقة على أن المنهى عنه قياس ما لم يكن في التوراة بما كان فيها ، ونحن نقيس ما كان بما كان لأننا نبين ان حكم النص بمعنى ثابت في الفرع ، ويرد على هذا الجواب أنه مقابلة ومواجهة بالخصم بعين ما وقع النزاع فيه فهو إثبات مما نوزع فيه بنفسه وذلك لان الخصم على ما قال الامام ابن العربي رحمه الله تعالى في الفتوحات في الباب السادس والستين وثلاثمائة - يقول ان الحكم في النص بعلة لاتعدية له إلى الفرع وإن وجدت فيه تلك العلة فانا لاندرى هل أراد الله تعالى طرد تلك العلة أو لم يرد بل نقول لو أرادها لأبان عنها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر بطردها ، هذا اذا كانت العلة مما نص عليها الشرع في قضية فما ظنك بعلة يستخرجها الفقيه بنفسه ونظيره من غير أن يذكرها الشرع بنص معين فيها ، ثم بعد استنباطه إياها يطردها ، فاذا تحكم بشئ تحكم بشرع لم يأذن به الله تعالى انتهى وحاصل ذلك الحكم بالجهل بأنه هل لخصوصية الأصل مدخل في تأثير العلة ولخصوصية الفرع في منعه أم لا .؟ وليس ههنا ما به يغلب أحد الامرين على الظن من الآخر مع ورود الشرع بخلاف القياس وعدم التعدية في مواضع شتى لعل غامضة يعلمها صاحب الشرع صلى الله تعالى عليه وسلم في كمال علمه بحقائق الاشياء ودقائق علم الملك والملوك والنصوص الواردة بخلافه مبطله لتأثير العلة في تلك المواد الواردة هي فيها ، واذا أبطل الشرع للعلة في مواضع ، وأثبتها في أخرى ، صار الحكم بها مجهولاً عندنا خارجاً عن طوقنا مخصوصاً بالشارع

صلى الله تعالى عليه وسلم ، فالحكم بالتعدية تعدية للحد الذي يجب علينا الوقوف عنده ، فمن يعتقد هذا وما أقواه من حيث دليلهم الذي حرروا لاثباته لا يعتقد ان العمل بالقياس هو العمل بالكتاب ولا يعتقد ايضا ان حكم النص بمعنى ثابت في الفرع وأن القياس بيان لشوته لاثبات له وإنما الاثبات بالنص المشتمل على العلة واذا لم يتأت منه هذا الاعتقاد كان ما أورد للاثبات عين ما وقع فيه التنازع ، واذا كان كذلك لا يفيد اعتقاد المثبتين من غير حجة أن يكون قياسهم قياساً لما كان بما كان على خلاف قياس بنى اسرائيل ، بل هو ما لم يثبتوا ذلك بالدليل قياس لما لم يكن في القرآن والسنة وهو الفرع بما كان فيها وهو الاصل وذلك محط الذم ومناط التشيع لقياس بنى اسرائيل ، فدعوى كون حكم الفرع ثابتاً بالكتاب والسنة من حيث علة الأصل أول المسئلة النزاعية ، فلا سبيل للتمسك به في مناظرة الخصم النافى له فلم يخرج بهذا الجواب قياسنا عن وزان ما لم يكن في التوراة فقاوه بما كان فيها ، وهذا ظاهر عموماً على الأذكياء فالعجب كيف خفي خصوصاً على بقية المجتهدين علاء الدين عبدالعزيز البخارى في كشف البردوى ومثل إمام أئمة الحنفية أبى البركات احمد بن محمود النسفي في شرح كشف المنار ، وصدر الشريعة في التنقيح ، ومن تبعهم في ذلك والله تعالى أعلم .

واستدلوا أيضاً على نفي القياس بالاباحة الاصلية وقد قال أبو البركات من الحنفية ، وهذا الدليل أقرب ولا يلهم الى الصواب وتحريره ان كلمة المثبتين اتفقت على ان القياس إنما يصار اليه عند

الحاجة من فقد الكتاب والسنة حتى قال الامامان الجليلان أبو حنيفة وابن حنبل رحمهما الله تعالى بتقديم الحديث الضعيف في الاحكام على القياس ، أما عند ابن حنبل فذلك مذهبه ، وأما عند أبى حنيفة فليس على ما نسب اليه ابن حزم الظاهري فقط بما نقل عنه القاري في شرح المشكوة حتى لا يعتمد على نسبته اليه ، بل على نصريح الخوارزمي في مقدمة مسنده خصوصاً في مناظرة الخطيب البغدادي من الشافعية عني الله تعالى جسارته على إمام المسلمين وأجاب به عن جميع ما أخذ فيه بأخذ الامام بالاحاديث الضعيفة في الأحكام وبعض أمثلة ذلك فيما سيأتي فقالت النفاة لا حاجة الى القياس شرعاً الا عند الضرورة ، ولا تحقق للضرورة بالاباحة الأصلية فلا حاجة الى القياس شرعاً أصلاً وما لا حاجة اليه لا يكون حجة معتبرة فيه ، فالمقدمة الأولى مسلمة عند الخصم ، والثانية تدور على إثبات الإباحة الأصلية فيقع عليها الكلام نفياً من المثبتين وإثباتاً من النافين ، فالطائفة الأولى قالت إن التمسك بالبراءة الأصلية تمسك بالاستصحاب وهو حجة باطلة ، والعمل به عمل بلا دليل ، لأن وجود الشيء أو عدمه في زمان لا يدل على بقاءه ، فان الممكنات توجد بعد العدم ، وتعدم بعد الوجود ، فوجودها وإن فرض تحققها لا ترجيح له على العدم بالنسبة الى الزمان الثاني ، وكذلك العدم وإن أخذ اتصاف الممكن به بالفعل لا ترجيح له على الوجود بالنظر اليه ، فمجرد الوجود أو العدم من غير دليل آخر لا يدل على بقاءه واستمراره ، وقول التفتازاني وفيه نظر لانا نقطع بكثير من الاحكام كوجود بغداد وعدم وجود جبل من الياقوت وبحر من الزبيق مع أنه لا دليل

عليها الا ان الاصل في الوجود هو الوجود حتى يظهر دليل العدم والاصل في العدم هو العدم حتى يظهر دليل الوجود انتهى مما لا يسند الى مثله لظهور بطلانه من حيث ان القطع في الأول لتواتر الوجود لا للوجود، وفي الثاني لاستحالة العادة لا للعدم وقوله وبالجملية الحكم بالبراءة الاصلية شائع فيما بين العلماء بحيث لا يصح إنكاره على ما سبق في مفهوم الشرط والصفة انتهى عجز في المناظرة عما هو الحق عليه من معارضته بدليل الخصم أو منع سميوع في مقدماته ولجاء في مقابلة المعقول والمنقول وهو كما ترى، والقول بان بقاء الشرائع والوضوء مع الشك في الحدث بعد تيقنه وبقاء البيع والنكاح ونحو ذلك بالاستصحاب محاب بان بقاء الشرائع بعد وفاته صلى الله تعالى عليه وسلم ليس بالاستصحاب بل لأنه لا نسخ لشريعته وفي حيواته صلى الله تعالى عليه وسلم فلا أن النص يدل على شريعة موجبة قطعاً الى زمان نزول النسخ وعدم بيان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للناسخ يدل على عدم نزوله إذ لو نزل لبينه قطعاً لوجوب التبليغ والتبيين عليه وبأن الفروع المذكورة ونحوها توجب حكماً ممتداً الى زمان ظهور مناقض فيكون البقاء للدليل غير الوجود وهو وضع الشرع لها موجبا لامتداد الحكم، وكلامنا فيما لا دليل على بقاءه غير وجوده.

والتصدي للجواب عن هذا الإبطال للبراءة الأصلية هو الذي جرننا عن مناظرة الشيخ الدهلوي الى أبحاث القياس المتضمنة لإثبات هذه البراءة حتى يندفع بإثباتها قوله (١) و آخر دست زدن بقياس

(١) يعنى ويلجأ الى القياس آخر

ضرورت افتد فلنفصل الجواب عن ذلك تفصيلاً حسناً، ولنقل الطائفة الثانية لهم في إثبات البراءة الأصلية مسلكان، عقلي ونقل، أما العقلي، فضربان، ضرب مبني على تسليم أنها من باب الاستصحاب، وهو تنزل مع الخصم، وضرب مؤسس على أنها ليست من جزئيات الاستصحاب وهو التحقيق في الجواب، أما الضرب الأول فنورده في صورة المنع على دليل الخصم، ونقول سلمنا أن التمسك بالبراءة تمسك بالاستصحاب لكن لا نسلم أنها حجة باطلة باتفاق العلماء كلهم بل هي مما تنازعت فيه الحنفية والشافعية على إنتهاض الدلائل من الجانبين، فمن أقر بحجتيه وهو الشافعي وأتباعه، يلزمه الإقرار بحجية البراءة الأصلية ومن أقربها يلزمه الإقرار بعدم اعتبار القياس في الشرع لما مر من تحريره، فالبراءة حجة على الشافعي رحمه الله تعالى وعلماء مذهبه قاطبة في إبطال القياس، فكونها من الاستصحاب لا يخرجها من إبطال القياس مطلقاً بالنسبة الى المذهبين بل عن إبطالها له على الحنفية القائلين بعدم حجتيه دون الشافعية، ومن لا يقر بها وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأتباعه معارض في نفيه بدلائل منتهضة على إثباته مالم يدخل في مقدماتها لا تنعقد الأنملة على خلافها، والمعارضة في نفي ذلك معارضة في نفي البراءة، والدليل المعارض لا ينتج عقداً علمياً كما لا يخفى، سلمنا التنزل أنها حجة باطلة على الإجماع، لكن لا نسلم بطلان حجتيه لإبراث القطع والظن معاً، وذلك لأن سبق وجود شيء وإن لم يدل على بقائه دلالة قطعية فلا شك في دلالتها عليها بطريق الظن عند انتفاء ظن المنافي والمدافع والظن واجب

الاتباع، ومشايخ الحديث والصوفية الكرام إنما ينكرون إتباع الظن في القياس على ما هو مسلك مستقل لهم في نفيه لكون القياس عندهم مما لم يرد به السمع على اليقين بخلاف الظن في خبر الواحد. وسيأتي من دلائل السمع على الإباحة فافترقا. وعلى تقدير عدم جواز اتباعه عندهم يتم الاستصحاب لإفادته الظن حجة الزامية على الفقهاء، القائلين بوجوب اتباعه. وأما الضرب الثاني فنورده بطريق المعارضة، قالوا القول بالبراءة قول بالاستصحاب، قلنا ليس كذلك، فإن البراءة حجة على حيازة لعدم صدق تعريفه عليه، فإنه استدلال بوجود الشيء على بقاءه من غير أمر آخر سواه، وليس في البراءة الاستدلال بوجود الإباحة الأصلية على بقائه من غير أمر آخر، وبيان ذلك على طريق لا يسمع من الخصم انكواه، أن نقول وجود الإباحة الأصلية في الأشياء مما يقول به الخصم، فإنه جعل البراءة من باب الاستصحاب وهو يقتضي وجود المستصحب الذي تكلموا على عدم دلالة على بقاءه في الزمان الثاني، فنستقصرهم أن كل شيء في الوجود لما كان مستنداً إلى علة فما العلة لوجود الإباحة الأصلية في الأشياء، فلا محيص لهم من أن يقولوا علم من الشريعة المطهرة أن الحرمة عارضة والإباحة أصلية على ما سيحكي بيانه في سطواته وضوحاً، أو دل العقد الصحيح على أن التكوين المقدس الإلهي منزّه في تأثيره عن كد وجرح في ذوات الأشياء من غير اعتبار اضافتها إلى ما يوجب المفسدة على العباد ويستجلب الحكم من التاموس الأكبر والصالح الأعظم بالتحريم والخرج عليه بالنظر إليها، وإذا قالوا بذلك ولات حين مناص، نقول لهم فدلّيل وجود الإباحة في الأشياء

غير وجود الإباحة وهو قائم فيها لا يزول إلا عند وجود دليل آخر مناقض له لتحتم امتداد ما يسند وجوده إلى علة إلى زمان قيامها وعدم حدوث ما يزيلها، فتبين على ما لا شوب فيه لادنى خلقاً أن الحكم ببقاء الإباحة الأصلية إلى زمان ورود تحريم الشرع العارض ليس لوجود الإباحة حتى تدخل في الاستصحاب، ولا يكون حجة صحيحة قوية على حيازتها، واتضح اتصاحاً بالغاً أقصاه أن البراءة والإباحة مثل شرعية موجب النص ومثل الوضوء والنكاح والبيع ومثاله كلام من غير فرق بينهما وبين الإباحة في الامتداد إلى زمان المناقض والمزيل، فإن أثبت هذه الجزئيات الاستصحاب بطل قولكم بنفيه، ودخلت البراءة في نظائره تحته على صحته بدلالة هذه الفروع، وإن لم تثبت من حيث أن امتداد الحكم فيها ليس بالوجود المستصحب بل بدليل آخر مغاير له، وذلك من باب إبقاء الحكم بدليل سوى الوجود عندهم كما مر بيانه استقام قولكم بنفي الاستصحاب، وخرجت البراءة لما في إخوانها منه، أو دخلت في باب ما يبقى فيه الحكم بدليله إلى زمان المناقض، وهذا بحمد الله سبحانه تدقيق في تحقيق تقريره العين الساهرة في دياجر الظلم لماء حياة الحق من عينه، والحمد لله رب العالمين على إلهام ذلك.

أما النقلى فعلى ضربين، ضرب من الكتاب المجيد، وضرب من السنة، أما الضرب الأول فمن أقوى ذلك عندي قوله جل ذكره (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه الآية) قالت المثبتون للبراءة

الأصلية دعينا إلى العمل بهذه الآية الكريمة لدلالاتها على أن ما لم يوجد في كتاب الله تعالى بل فيما أوحى الله سبحانه إلى رسوله صلى الله عليه وسلم مطلقاً سواء كان وحياً متواتراً أو غيره لا يكون محرماً ، وما لا يكون محرماً كان باقياً على الإباحة الأصلية ، أجاب الخصم عن ذلك أن قوله تعالى قل لا أجد ، ليس أمراً بالعمل بالأصل بل هو أمر بالعمل بالنص ، وهو قوله جل ذكره (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وكل ما لم يوجد حرمة فيما أوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم يكون حلالاً لقوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) قال أبو البركات الإضافة بلام التملك في قوله تعالى خلق لكم أدل على إثبات صفة الحل من التنصيص على الإباحة ، وقال صدر الشريعة ونحن نقول أيضاً لا يجوز لنا أن نحرم شيئاً مما في الأرض بطريق القياس فاته قياس في مقابلة النص ، يعني به قوله تعالى (خلق لكم) الآية ، ويريد بقوله ، ونحن نقول أيضاً الخ أن تحريم القياس فيما لم يوح فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مسلم بيننا وبينكم ، لكن أنتم تقولون به لاغناء الإباحة الأصلية عنه لدلالة قوله تعالى قل (لا أجد) عليه ونحن نقول هو حرام لكونه في مقابلة النص الوارد بتحليل جميع ما خلق لنا ، بقوله خلق لكم ، هذا جوابهم عن استدلال المثبتين للبراءة بالآية المتقدمة ، قلنا اللام في قوله لكم ، يجوز أن يكون لإفادة معنى النفع ، فدل على أن كل ما في الأرض خلقه لا نتفعا به ، وكل ما فيه نفعنا لا يلزم أن يكون حلالاً لنا لجواز غلبة المفسدة على المنفعة في شيء واحد فيكون حراماً ، وهذا منصوص القرآن في تحريم الخمر والميسر ، حيث قال تعالى (ولئنهما أكبر من نفعهما)

فالإثم يجمع النفع فيكون الشيء النافع لنا حراماً علينا ، سلمنا أن اللام للتمليك وهو حل التصرف في جميع ما خلق في الأرض ، لكن لانسلم أنه يفيد حل التصرف في الجميع من كل وجه ، فإن من النبات ما يحرم أكله للضرر ويحل تملكه وتصرفه لعلف الدواب ، فالملك وحل التصرف من وجه يجمع حرمة التصرف وانتفاء التملك من وجه آخر فكون التملك أدل على الإباحة مطلقاً باطل ، وإذا كان كذلك فنقول صدر الشريعة بتحريم القياس في كل ما في الأرض لكونه في مقابلة النص لوجه له لما قلنا ، والتحريم كثير مما في الأرض بالقياس على المحرمات المنصوصة ، سلمنا أن جميع ما خلق في الأرض حلال علينا بحكم النص إذا لم يرد بتحريمه التنصيص من الشارع صلى الله عليه وسلم ، لكن لانسلم أن هذا الدليل على تقدير صحته ينفعكم بل يضركم لانقلابه بخلافته معارضاً لكم وحجة عليكم ، وبيان ذلك أن قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) عام يشمل جميع الأعيان من النباتات والمعادن والحيوانات والأعراض ، وحقيقة الظرفية في قوله ما في الأرض لا يقتضي كونه نباتاً ولا عيناً مما ساء بالأرض بل أمر يعم الأفعال والأعمال الصادرة من الأعيان الأرضية ، سلمنا أنها حقيقة فيها لكن المراد ههنا الكل على إرادة عموم الحجاز بدليل كون الكلام في الإمتنان ، والحجاز أكثر من الحقيقة ، كيف والانتفاع بالأعراض والقوى أكثر من الانتفاع بالأعيان ، بل التحقيق يقتضي عدم الانتفاع بالأعيان مطلقاً ، وإنما ينتفع الشخص من عين باعتبار تعلق أعراضه وقواه بأعراض تلك العين ، فالانتفاع في العالم وكذا التملك ليس إلا بالأعراض وللأعراض فلا أقل من إدخالها في مقام

الامتنان الإلهي في قوله ما في الأرض كما دخلت في مقام التسبيح والتمليك
الإلهي فيما في الأرض في قوله جل ذكره (يسبح لله ما في السموات وما
في الأرض) وفي قوله تعالى (ولله ما في السموات وما في الأرض) وإذا كان
ذلك فنقول للقائسين إن قياساتكم ليست فيما في السموات وإنما هي فيما
في الأرض ، وقد أقررتم أن جميع ما في الأرض يحرم القياس لكونه في
مقابلة النص ، وهو قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) فثبت أن
القياس فيما لم يوجد فيما أوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حرام ،
سلمنا أن ما في الأرض في هذا الآية مخصوص ببعض ما في الأرض
فيحرم القياس فيه دون غيره ، لكن لانسلم حينئذ عدم بقاء
ما يكون العمل فيه بالأصل رأساً ، فلا يستقيم قوهم المتقدم قل
لا أجد ليس أمراً بالعمل بالأصل بل هو أمر بالعمل بالنص فإن
هذا النص على هذا لا يشمل جميع ما لم يوجد في كتاب الله محرماً ،
فيكون قل لا أجد أمراً بالعمل بالأصل فيما لم يشمل قوله (خلق لكم
ما في الأرض) وهو المطلوب بالإثبات بهذه الآية الكريمة على ما سبق
تحريره ، وما يبيكت الحنفية ويتم عليهم الحجة في أن هذه الآية تدل
على الإباحة الأصلية فيما لم يوجد محرماً في الكتاب وأنها تتضمن الأمر
بالعمل بالأصل إن ذلك فهم العبد من العبادلة الأربعة في هذه
الآية الكريمة عبد الله بن عباس البحر يعسوب الأمة وعبد الله بن عمر رضي
الله عنهما على ما سنورد في الضرب الثاني ، وفهم الصحابة ورأيهم حجة
لاتزاحم عند أبي حنيفة فمن تبعه لا يسع له الكلام في دلالتها على العمل بالأصل
بعد ثبوت القول بها عنهما ، وأما الضرب الثاني فمن أقوى ذلك وأدل

على المدعى حديث صحيح مسلم «أتركوني وما تركتكم» ، واستدل
به الإمام العارف ابن العربي على العافية الأصلية في الفتوحات المكية
وأنا أبين وجه دلالة على المطلوب وأقول ، إن ما تركهم فيه النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأت فيه بشئ من حل وحرمة لو لم يكن
مباحاً عليهم فعله أو لو كان مما يجب تقديم السؤال عليه قبل فعله حتى
يظهر حله أو حرمة لما أمرهم بترك السؤال فيما تركهم فيه أي لم يبين
لهم فيه حكمه ، وجه الملازمة بين التالي والمقدم الأول ، أن قوله أتركوني
الخ ورد تخفيفاً وتخويفاً من الزيادة عليهم فيما سكت عنه الشارع
ولو لزمهم فيما سكت التحرز والتجنب لنهاهم عن إرتكاب ما تركهم فيه
لا عن سؤاله ، وبين التالي والمقدم الثاني أنه لو كان الواجب التفقش في
المسكوت عنه لأمرهم بالسؤال قبل الفعل فيما تركهم دون تركه ،
ولما لم ينههم عن الإرتكاب ولم يأمرهم بالسؤال دل ذلك على أن ما سكت
عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يباح فعله ، وهذا المدلول من الظهور
كالمنصوص من اللفظ ، ويشهد للإباحة الأصلية ما رواه أبو داود في سننه
عن عيسى بن علية عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فسئل عن أكل
القنفذ فتلا (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً) الآية الحديث ، وينص عليه
ما رواه أيضاً في السنن عن ابن عباس قال كان أهل الجاهلية يأكلون
أشياء ويتركون أشياء تقذراً ، فبعث الله تعالى نبيه وأنزل كتابه وأحل
حلاله وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت
عنه ، فهو عفو وتلا ، (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً) الآية ، فظاهر هذا
أنه أخبار من عصر الوحي وأن العمل في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم

كان على هذا فيكون الحكم بالعفو على ما سكت عنه الكتاب والشارع صلى الله تعالى عليه وسلم أمراً ثابتاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، لكون هذا الحديث على هذا في حكم المرفوع ، وإذا كان السكوت عما عليه الجاهلية موجباً لعفوه مع كونه أليق بالحق وأحرى بأن يخالف فلأن يوجب العفو فيما ليس كذلك أولى ، ومما يشهد للإباحة ما روى الإمام الشعراني في المنهج عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقول إنا لا نخل لأحد أن يسأل عما لم يكن الله عز وجل ذكره قد قضى فيما هو كائن ، انتهى - وذكر الله هذا في كلامه يعم ذكره تعالى في الكتاب ، وذكره في السنة على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، ووجه دلالة على المطلوب ظاهر مما حررناه في الحديث المتقدم ، ثم إن من أنفع ما يفيد الواهب العزيز عليك ههنا أن بعد الاستنباط الجلي والخفي من القرآن والسنة من غير طريق التعدية وإطراد العلة وبعد النظر في الكليات الظاهرة المنصوصة ككل مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ، وما حرم أكله حرم بيعه ، قبل التمسك بالإباحة الأصلية طريق آخر لأخذ الأحكام في الفروع الغير المنصوصة يرجع عند التحقيق إلى إدخال الجزئيات تحت الكليات الغير الظاهرة كأن يتحقق مثلاً في الفرع معنى علم حرمة من الشرع تحققاً خفياً ودقيقاً كوصف النظر والخيلاء وقلة المرءة والحياء ، فإن حرمة وإن لم يوجد في حكم كلى ظاهر ، ككل مسكر حرام ، لكنها معلومة من الشرع حيثما وجد فاذا وجد ذلك مثلاً وجداناً خفياً في أمر أو وجد شرف ذلك فيه لعموم الناس فالحكم بتحريمه إما تخفيفاً

أوسداً عن حول الحمى ليس بقياس بل النظر فيه إجتهد من حيث إخراج وصف حرام من الفرع وإدخال له تحت أصل كلى ، ومثل هذا كثير في الشريعة المطهرة ، وأيضاً من قبيل هذه الكليات الغير الظاهرة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، «استفت قلبك» ، الحديث وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» ، فإن كل أمر يتجاذب فيه معان من الحرمة والحل يعم في النظر ويلتجأ إلى الله تعالى فيه بصدق العزيمة إلى إلهام الصواب وقذفه في القلب ، فإن غلبت مخائل الحرمة عليه وحكم المعنى الموجب للحرمة على القلب وأورثه ريباً واختلاجا في الصدر يكون فرعاً داخلاً تحت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» ، وهذا الطريق في معرفة الأحكام أحوط وأقرب إلى الورع وحفظ الدين ، وعليه عمل رجال الطريق وهو طريق علمه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لخواص حضرته القدسية ، وكل صورة يتصور فيها القياس إذا حاكت الحرمة فيه الصدر واختلج فيه وأرابت العلة في تلك الصورة القائس فليحكم فيها بالحرمة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ، وبما علم من الشريعة من تغليب الحرام على الحلال بهذا الحديث لا بتعدية العلة من الأصل إلى الفرع فإنه لا حاجة إليه لدخول هذا الفرع قطعاً في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» ، وفي الحرام المذهب ، وهذا مراد عمر في كتابه إلى أبي موسى على ما رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها ، الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما يبلغك في الكتاب والسنة ، أعرف الاشباه والأمثال ثم

قس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى،
الحديث فقله رضى الله عنه أعرف الأشباه والأمثال إشارة إلى معرفة
المعنى الذى به يشابه الجزئيات الداخلة فى الكليات المنصوصة حتى يحكم عليه
بالإدخال فيها فى نظائره ، وقوله «ثم قس الأمور» أمر بموازنته المعانى
المتجاذبة من الحل والحرمة الموجبة للحكم بالإدخال تحت الكليات
وعدمه ، وقوله «فاعمد الخ» ، أمر بالأخذ بالأحوط والأقرب الى
الورع وهذا الطريق ليس من القياس فى شئ لاجلى ولا خفى فهو
كما يغنى عن القياس رأساً يغنى عن اللجوء الى البراءة الأصلية إلا
فيما يقل وجوده إن شاء الله تعالى ، وهذه الابحاث فى نصرة نفاة
القياس من خصيصة السنوح لهذا الفقير بفتح الحق سبحانه، وههنا
يتم الدفع لكل جزء جزء مع كلام الدهلوى وباندفاعه تمت هذه الدراسة
والحمد لله رب العالمين .

* * *

الدراسة الثانية

« فى ما يدل من كلام الصحابة والسلف الصالحين على الاعتصام
بالسنة وحسن أدبهم فيما سمعوا من الحديث ، وتبريهم عند ذلك
عن أقوالهم وذم الرأى وما يدل على تحريم صنع من يعمل بالرواية
على خلاف الحديث» ،

* * *

ولنبداً فى الإعتصام وحسن الأدب بالأحاديث ، أما فى الاول
فحديث عبد الله بن أبى رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قال « لا ألفين أحكم متكئاً على أريكته ، يأتيه الأمر
من أمرى مما أسرت به أو نهيت عنه ، فيقول لا أدري ما وجدناه فى
كتاب الله اتبعناه » رواه محمى السنة فى شرح السنة ، وقال هذا
حديث حسن ، وأبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه
أسلم كان قبضياً مات قبل على ، قال « وفى الحديث دليل على أنه
لا حاجة بالحديث إلى أن يعرض على الكتاب وأنه مهما ثبت عن
رسول الله صلى الله تعالى وسلم كان حجة بنفسه انتهى - أقبل وإذا
لم تحتج الأحاديث إلى العرض على الكتاب المجيد فلأن لا تفتقر الى العرض

على غيره أولى ، وعرضها على كل ما يحتاج إليه في الحكم بصحتها ليس من عرض الأحاديث الصحيحة على شيء في شيء لكون هذا العرض طريقاً إلى تصحيحها وعلم ثبوتها ، وإلى ذلك يشير قول محي السنة ، « وانه مهما ثبت ، » الخ في الله سبحانه الشكوى ممن يعتقد أن الأحاديث الصحيحة تحتاج بعد الصحة إلى العرض على قول إمامه الذي تبعه فإن أخذ به فهي حجة وإلا فلا ، كيف خفي عليه أن الأحاديث الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا لتصير حجة بل الحجة عليه قول إمامه ، وإذا لم تكن بنفسها حجة فلا يجب ما يؤمر به ولا يحرم ما ينهى عنه بتلك الأحاديث بل بقول إمامه ، وهذه عقيدة فاسدة من التفت أدنى إلتفات إلى فسادها بجدها مبطللة لركن السنة لازالت مبطللة لكل جاحد للحق ولاحد بالباطل ، وأما في الثاني فبحديث شعبة عن قتادة قال سمعت أبا السواد يحدث أنه سمع عمران بن حصين يحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه « قال الحباء لا يأتي إلا بخير ، » فقال بشير بن كعب إنه مكتوب في الحكمة إن منه وقاراً ومنه سكينه ، فقال عمران أحدثك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتحدثني عن صحفك ، رواه مسلم في صحيحه ، وفي رواية أخرى له فقال بشير بن كعب إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة أن منه سكينه ووقاراً لله ومنه ضعف ، فغضب عمران حتى احمرتا عيناه وقال لا أرى أحدثك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتعارض فيه الحديث ، أقول ويستنبط من هذا الحديث شناعة قول من يقول إذا سمع الحديث هذا لا يوافق فقهه أبي حنيفة مثلاً ، أو ينقل قولاً

مخالفاً في مقابله فضلاً عما يرتكب الحوب الكبير فيقول هذا الحديث يخالف الفقه ونحن عاملون بالفقه دون الحديث ، أو ما أشبه ذلك من الجسارة الفاحشة وبكل ذلك جرت عادة أكثر طلبه العلم في بلادنا في زماننا وهم خواص أهلها فضلاً عن العوام ، وليتنبه بضعف الأصل وشدة ما استنبط منه في علته الإجتراء وقلة التأدب حتى يدخل هذا الاستنباط في باب دلالة النص ، ويظهر عظم التجاسر من أهل الزمان على الشريعة وكبر المعصية فيه على ما لامساس (١) لما في الأصل ، فانظر أن بشير بن كعب لم ينقل أمراً مخالفاً بالحديث ، وما أراد تأييد الحديث بقول الحكمة كما هو المتيقن بحال المسلم بل أراد تأييد ذلك بالحديث ، وأن هذه خصلة إتفقت على حسنها الشرائع ، وليس في شيء من ذلك باس لعدم كونه من صور المعارضة بالحديث ، ومع ذلك لما كان ذكره عقيب الحديث في ذلك المجلس اشغالا للسامعين من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الفكر فيه والتأثر به بتدبره وتوحد قبله التوجه إلى جناب الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم وإخلاصاً في فيضان الأنوار المجلوبة بذلك التوجه سماه عمران رضي الله تعالى عنه معارضة ومزاحمة لكلامه الناطق بالوحي الإلهي وعد جنابةً باديةً حتى احمرت عيناه غيره على كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وغضباً على سوء أدب الناقل ، وأين هذا ممن ينقل ويروى في أحكام الحلال والحرام في مقابلة صاحب الوحي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً مخالفاً

(١) كذا في المطبوعة ولعل الصواب « على من لامساس له في الاصول ،

لقوله من زيد وعمرو بالفضاحة التي مرتقيرها ، وفي مسلم الرواية الأخيرة ما معناه أن الحاضرين سكنوا عمران في غضبه فقالوا بشير منافق يعنون به أنه من المؤمنين وليس بمنافق وما ذلك إلا لفهمهم أن عمران ظنه بذلك الكلام عند ذكر الحديث منافقاً ، وإذا كان صنيع بشير وقوله المذكور عند الصحابة مظنةً للنفاق فما ظنك لو سمعوا هذه المعارضات الصريحة من الناس مع الأحاديث ، وعندى هذه الهفوة في زماننا بدعة قبيحة وجناية شنيعة يؤدب ويحتسب صاحبها عليها بما يروعه ومثله والنكل في ذلك على أهل العلم أشد من غيره ، فافقروا إن شئت (ويحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم) والله سبحانه هو العاصم لكل مؤمن عن هذه الجسارة وأمثالها ، ومن الثاني أيضاً أن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه لما روى مرفوعاً ، وتوضوا مما مسته النار ولو من أثوار أقط ، قال له ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنتوضأ من الدهن أنتوضأ من الحميم ، قال له يا ابن أخي إذا سمعت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له مثلاً ، رواه الترمذي ، ومنه أيضاً أن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه لما روى قوله صلى الله عليه وسلم ، إذا قام أحدكم من النوم ، الحديث ، قال له قين الأشجعي كيف نصنع بمهراسكم قال نعوذ بالله من الشرك ، والمهراس حجر منقور كالحوض لا يستطيع أحد على تحريكه ، وقوله " لا تضرب له مثلاً " كناية عن الاتيان بالمعاني القياسية والمعارضات العقلية في مقابلة النصوص ، وهذا على ظن أبي هريرة إلى ابن عباس ، واعتذر عن قوله وقول قين الأشجعي غير واحد من علماء الأصول بما يخرج قولها عن الدلالة

على جواز القياس في مقابلة النص فلا يكون خرقاً للإجماع على عدم جوازه ، ومقصود الإيراد منه ههنا عدم تحمل أبي هريرة عن ابن عباس وقين التبرز بالرأى ، واستشكل الحديث به وإن كان لقوله تأويل حسن في موضعه من كتب الأصول ، وتجب الوقفة على تغليظه على قين وقد ذكره ابن مندة في الصحابة حتى يظهر أنه مع صحبته لما عرضه أبو هريرة بسبب هذا الكلام بما يخاف منه الكفر بقوله ، نعوذ بالله من شرك ، فهؤلاء المتجاسرون بقولهم نعمل بقول الفقهاء دون الحديث المخالف به بتركهم صحاح الأحاديث المتفق عليها الشيخان بآراء الرجال مع اعتقادهم بصحتها أخرى بأن نعرضهم ونقول نعوذ بالله من شرك . والله سبحانه أعلم وعلمه أحكم . ومنه أيضاً حديث سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها ، قال فقال بلال بن عبد الله والله لئمنعنهن ، قال فأقبل عليه عبد الله فسيبه سباً ما سمعت سبه مثله قط ، رواه مسلم ، وفي رواية له عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إئذنوا النساء بالليل إلى المساجد قال ابن له وإذا قد يتخذنه دغلاً ، فضربه في صدره فقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول لا ، زاد أحمد ، قال مجاهد فما كلمه عبد الله حتى مات انتهى ولا يخفى أن ابن عبد الله ما أراد بقوله لئمنعنهن إنكاراً وجحوداً ومخالفة الجهال الفاسقين العصاة العتاة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاشا له ولأهل ذلك القرن عموماً من ذلك بل حاول به بيان رأيه وإن ذلك الحكم

مخصوص زمانه كما يفصح عنه قوله في الرواية الأخيرة لمسلم، و إذا
يتخذونه دغلاً،، يعني ذلك حال النساء في زمانه فعلى نهيه بالعلة
الحادثة بعد عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل يجوز أنه سمع قول
عائشة المروى أيضاً في صحيح مسلم، لو كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
رأى ما أحدثت النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل،
وسمعه لذلك هو الظاهر من حال التابعين فاعتمد على ذلك في
إبداء رأيه، وهذا وإن الزمان يوجب زوال ذلك الحكم بزوال علته
وهو تقوى أهل الزمان المتقدم، ومثل هذا الرأي تراه في ألف موضع من
الفقهاء في مقابلة النصوص إلا أنه لما كان رأياً في معارضة الحديث
وصنعاً حراماً عند الصحابة رضي الله عنهم بالإجماع عزره عبد الله رضي الله
عنه هذا التعزيز البليغ، وانظر إلى أدب الصديقة رضي الله تعالى عنها
حيث قالت لو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ أفادت منها
أن الحكم بتبديل السنة عند زوال العلة أيضاً مخصوص بالشارع
صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه في معنى النسخ فلا يقدم عليه أحد
غيره، وابن عبد الله تجاسر على ذاك تجاسر الفقهاء فأدب فيه واحتسب،
وما لوحت إليه عائشة رضي الله تعالى عنها صرح به عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه في حديثه في صحيح البخاري
عن محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ما لنا وللرمل إنما كنا رأينا به
المشركين وقد أهلكهم الله تعالى، ثم قال شيء صنعه النبي صلى الله
عليه وسلم فلا نحب أن نتركه، قال القسطلاني في شرح البخاري وذلك

لعدم إطلاعنا على حكمته وفصور عقولنا عن إدراك كنهه انتهى، أقول
قد اطلع عمر رضي الله تعالى عنه بصرح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
أن من حكمته المراءة المذكورة لكن لا تنحصر حكم السنة الثابتة في
الأمر الواحد الذي أظهر به صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا يفيد أن العلة
المنصوصة إذا لم يكن ظاهر كلام الشارع حصر الحكم بها لا يزول ذلك
الحكم بزوالها وهو مما يحفظ، وانظر أيضاً إلى قول عبد الله رضي الله
تعالى عنه في الرواية الأخيرة حيث جعل من إبداء الرأي في مقابلة
النص حيث قال له، وتقول لا، مع أنه لم يتكلم بلا في تلك الرواية بل
تعرض لمفسدة الزمان الحاملة على ذلك فحسب، ثم إن كون ذلك
رأياً من ابن عبد الله من غير مخالفة ناشئة عن العصيان حتى تكون
الواقعة من مستندنا على ترجمة الدراسة ومنسلكاً في نظائره السابقة
قد سبقني بالحكم به على ابن عبد الله الإمام النواوي رحمه الله تعالى
في شرح مسلم حيث قال، فيه تعزيز المعارض على السنة والمعارض لها
برأيه، والرأي قول ينشأ عن دليل لا عن عصيان محض والله سبحانه
در النوى في هذا الكلام حيث أفاد أن حكم من عارض السنة برأيه
حكم المعارض عليها والعياذ بالله سبحانه من ذلك، وله رحمه الله تعالى
في الكلام على هذا الحديث هو دستور شريف للمتأدبين بالسنن
النبوية صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (لا تمنعوا
إماء الله مساجد الله) هذا وشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع
المساجد لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة عن الأحاديث انتهى
فهو رحمه الله تعالى لله أبوه حيث لم يكتف بقوله ذكرها العلماء بل قيده

بقوله مأخوذة عن الأحاديث حتى لا يتقابل في كلامه شروط العلماء قيودهم إطلاق السنة ، ويفيد أن العلماء ليس لهم التصرف بالاشتراط والتقيد في إطلاقات المعصوم الخبير بالإطلاق والتقيد وإنما يتصرفون به وبغيره في كلامه بكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن تصرف في كلامه لا بكلامه صلى الله عليه وسلم بل برأيه فهو معترض على السنة وعليه وزر المعترض في اعتراضه وجحوده فالله سبحانه وتعالى يعصمنا عن هذه الدخضة الفاضحة بستره وحسن كلاءته . قال الطيبي في " شرح مشكوة المصابيح ، ذيل شرح هذا الحديث عجب ممن يتمشى على الرأي إذا سمع من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وله رأى رجح رأيه عليها ، وأى فرق بينه وبين المبتدع ، أما سمع لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به وما هو ابن عمر رضى الله تعالى عنها من أكابر الصحابة وفقهائها كيف غضب الله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم وحجر فلذة كبده لتلك الهيئة عبرة لأولى الالباب انتهى .

ثم ههنا علم شريف ندرجه في هذا المقام بحثاً على الحكم بحرمة الصنعة المذكورة من ابن عبد الله وهو أن يقال دوران الحكم على علته أمر لا يردده إلا محرم القياس فما وجه الحكم بالتحريم على ما صنع ابن عبد الله إذا حملته على إبداء العلة في النص عند الجمهور وعلى التمسك بزوالها في زوال حكم نيط بها ، وكيف يسوغ على هذا الحمل تعزيره من من أبيه وإذا لم يسغ ذلك وقد وقع من أبيه ، يحمل صنيعه على التجاسر المحض الجري بالتعزير وإذا حمل على ذلك لا يكون مما يدل على شناعة الرأي والتمسك بالعلة وجوداً وعدمياً في مقابلة النص ، فنقول

العلة إما منصوصة من الشارع صلى الله عليه وسلم أو مظنونة معقولة من النص جلية كانت أو خفية فإن كانت منصوصة منه صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه في الصحيحين (إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم وذا الحاجة) وجب أن يتبع الحكم لها ويدار عليها فحيث يشق على المأمومين التطويل ويريدون التخفيف يؤم بالتخفيف وحيث لا يشق أو لا يريدون التخفيف لا يكره التطويل عن هذا قال الفقهاء إذا علم من المأمومين أنهم يؤثرون التطويل طول كما إذا اجتمع قوم لقيام الليل فإن ذلك وإن شق عليهم فقد آثروه وإنما يحكم بزوال الحكم عند زوال العلة المنصوصة لأنه إبطال للنص بالنص ، إذ تنصيص الشارع بأن هذه علة لهذا تنصيص بزواله عند زوالها للدلالة المتعينة عليه كالمنطوق ، وليس هو من باب المفهوم للفرق البائن الذي لا يتحقق على أحد ، وإبطال النص بالنص جائز ، وهذا من قبيل عدم تجاوز الحكم من الغاية التي نصبها الشارع له إلى ماورائها ، وهذا في المنصوصة التي يكون حصر الحكم بها ظاهر كلام الشارع كما في حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، ويحمل حديث عمر رضى الله تعالى عنه المتقدم ذكره في الرمل على أن علة المراءاة له لم يكن الحكم محصوراً بها بظاهر كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم إذ هو من باب الإحتياط مع جواز السقوط ، وإن كانت العلة مظنونة لا يحكم بزوال الحكم عند زوالها لأن العلة الظنية رأى بدا للرجال ، سواء في ذلك جلي العلة وخفيها ، فالحكم بزوال الحكم عند زوالها يستلزم ترك النص بالرأى وهو حرام بالإجماع إذ ليس كل ما هو جلي يتعين أن

يكون مناطاً كما يتعين لذلك المنصوص من العلل فلا يدخل ترك الحكم بزوال المظنونة الجلية في باب ترك النص بالنص، وإتفاق الفقهاء وأهل الحديث المعتمدين على تعدية الحكم في الجلية إلى غير المنصوص بالمنصوصة لا يوجب القول منهم بكونها مثلها في زوال الحكم بزوالها للفرق الواضح بين تعدية الحكم الحكم بها إلى ما لانص فيه بخلافه وبين إبطال حكم النص الثابت بزوالها، وقد امتنعت الصديقة رضي الله تعالى عنها في الحديث المتقدم المروي من مسلم حيث قالت (لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء) الحديث باستناد المنع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان حياً عن أن تمنع النساء بنفسها بزوال علة الإذن إلى المساجد وهي تقوى أهل عصره صلى الله عليه وسلم لأنها وإن كانت جلية لكنها غير منصوصة، وهذا أصل واحد كبير لن يقول بالفرق المذكور بين المنصوصة والجلية على كثرة الأصول الشاهدة له في الشريعة ولن نجد إن شاء الله تعالى من عراف الحديث والأصول من يحكم بخلاف ما حكمنا، ولا عبرة بقول المتجاسرين؛ وقد جريت قبل هذا بسنين كثيرة على قولهم في حديث كفاءة قريش في كتابي "إيقاظ الوسنان"، وكنت أقول بدوران الحكم على العلة مطلقاً في ذلك الزمان في كثير من المواضع، واليوم أستغفر الله سبحانه من إطلاق القول في ذلك، والله تعالى يغفر لاتي اليوم وقبل اليوم وبعده بجاه من غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ومن بطون هذه الآية الكريمة انه أسند إليه ذنب أمة لكونه أخوف عليه وأسعى لمغفرته منهم وكونه معصوماً عنه فيما تقدم وما تأخر وإذ قد تبين حرمة صنيع ابن عبد الله وخلافه بما أجمع عليه.

الصحابة وشهدت له النصوص الكثيرة انتهضت له الدلائل العقلية من أن النص لا يعارض بالرأى، واحفظ هذا الفرق بين المنصوصة والمظنونة فانه من نفائس العلوم، والله سبحانه هو المانح العاصم.

ومنه أيضاً حديث عبادة بن الصامت الأنصاري النقيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه أنه غزا مع معاوية رضي الله تعالى عنه أرض الروم فنظر إلى الناس وهم يتبايعون كسر الذهب بالدنانير وكسر الفضة بالدراهم فقال يا أيها الناس إنكم تأكلون الربا - سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول (لا تبتاعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل لا زيادة بينهما ولا نظرة، فقال له معاوية يا أبا الوليد لا أرى الربا في هذا إلا ما كان من نظرة، فقال عبادة رضي الله تعالى عنه أحدثك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتحدثني عن رأيك لن أخرجني الله سبحانه لأسألك بأرض لك على فيها إمرة، فلما قفل لحق بالمدينة فقال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ما أقدمك يا أبا الوليد، فقص عليه القصة وما قال من مساكنته، فقال إرجع يا أبا الوليد إلى أرضك فقبح الله أرضا لست فيها وأمثالك، وكتب إلى معاوية لا إمرة لك عليه واحمل الناس على ما قال فإنه هو الأمر. قال الهروي وروينا عن محمد الكوفي وكان من الإسلام بمكان، قال رأيت الشافعي رحمه الله تعالى بمكة يفتي الناس، ورأيت الإمام أحمد وإسحق بن راهويه حاضرين، فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال إسحق، رويانا عن الحسن وإبراهيم أنهما لم يكونا يريانه، وعطاء وطاؤس لم يكونا يريانه، فقال

له الشافعي ما أحوجني يا إسحق أن يكون غيرك في موضعك فكنت أمره بعرك أذنيه، أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت تقول عطاء وطاؤس وإبراهيم والحسن، وهل لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ؟ وقد روى الدارمي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال، أما والله لا تخافون أن تعذبوا أو يخسف بكم أن تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فلان، وقال أبو عيسى الترمذي في جامعه في باب إشعار البدن سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الرأي، أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقول أبو حنيفة هو مثله، قال الرجل فانه قد روى عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثله، قال فرأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً، وقال أقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال إبراهيم، ما أحقك بأن تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا (١)، قال

(١) قلت راوى هذه الحكاية أبو السائب مسلم بن جنادة متعرف عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وهو يروى عن وكيع حكايات لا تصح، وبعضها مذكورة في تاريخ بغداد للخطيب، والانتقاء لابن عبد البر، ثم هو ليس بالمتقن فيما يرويه من الأحاديث وقد صرح أبو أحمد الحاكم الكبير في حقه (أنه يخالف في بعض حديثه) ووكيع رحمه الله تعالى من أبر أصحاب أبي حنيفة، وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، ولم تصح عنه كلمة سوء فيه قط وإن قوله بعض السفهاء ما لم يقله، وقد انتقد هذه الحكاية التي أوردها المصنف حافظ العصر قاسم بن قطلوبغا في كتابه المعروف بمنية الألعى فيما فات من تخريج الأحاديث الهداية للزيلعي (ص ٣٩)

القسطلاني في شرح البخاري وقد كثر تشنيع المتقدين على أبي حنيفة رح

طبع مصر ١٣٦٩) قال في هذه الحكاية نظر، لأن وكيعاً ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ووكيع ممن ينظر في الرأي وله أقوال رواها عنه ابن أبي شيبة وغيره، وفيها ما هو على خلاف ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الحكم قاله لدليل آخر صرح عنده ذلك من المروى بخصوصه، وليس مراد المجيب معارضة فعل النبي صلى الله عليه وسلم بقول إبراهيم، وإنما أراد أن هذا قول قال به من هو قبل أبي حنيفة من مشائخ مشائخك ولم ترد عليه، وعند ما قال أبو حنيفة بمثله تعترض عليه، فدع أبا حنيفة وانقل الكلام إلى إبراهيم قبله إن كنت منصفاً، وحاصله كأنه قال أبو حنيفة ليس بمبتدئ له في الإسلام بل مسبوق إليه اه

هذا وقد روى الحافظ الخطيب البغدادي في تاريخه (ج ١٤ ص ٢٤٧)

آخرني الخلال أخبرنا الحريري على بن عمرو أن علي بن محمد النخعي حدثهم، قال، حدثنا نجيع يعني ابن إبراهيم، حدثنا ابن كرامة قال كنا عند وكيع يوماً فقال رجل، أخطأ أبو حنيفة فقال وكيع، كيف يقدر أبو حنيفة يخطئ؟ ومعه مثل أبي يوسف وزفر في قياسها، ومثل يحيى بن أبي زائدة وحفص بن غياث، وحبان، ومندل، في حفظهم الحديث، والقاسم بن معن في معرفته باللغة والعربية وداؤد الطائي، وفضيل بن عياض في زهدهما وورعهما، ومن كان هؤلاء جلساء لم يكذب يخطئ لأنه إن أخطأ ردوه - اه - النعماني

في إطلاق كراهة الإشعار، قال (١) ابن حزم في المحلى هذه طامة من طوام العالم أن يكون مثله شئ فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، أف لكل عقل يتعجب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه قوله لأبي حنيفة لا نعلم له فيها متقدماً من السلف ولا موافقاً من فقهاء عصره إلا من قلده انتهى. ثم قال وقد ذكر الترمذى عن أبي السائب فذكر قوله المتقدم، وقال فيه رد على ابن حزم حيث زعم أنه ليس لأبي حنيفة سلف في ذلك، وقد أجاب الطحاوى منتصراً لأبي حنيفة فقال لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار بل ما يفعل على وجه يخاف منه هلك البدن كسراية الجرح لاسيما مع الطعن بالشفرة فأراد سد الباب عن العاسة لأنهم لا يراعون الحد في ذلك، وأما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا، انتهى ولقد أحسن الطحاوى فيما أتى به من العذر عن أبي حنيفة فإن بعض السلف صح عندهم الحديث ولم يصح كيفية العمل به عندهم فتوقفوا عنه، وهذا من هذا القبيل أيضاً، ويحتمل أنه لم يصح عنده أصل الحديث والله سبحانه أعلم. وقال محي السنة، وجاء رجل إلى مالك فسأله عن مسألة فقال له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فقال الرجل رأيت، فقال مالك (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة

(١) قال الحفاظ ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، في ترجمته ابن حزم، "وما يعاب به ابن حزم وقوعه في الاتمة الكبار باقبح عبارة واشنع رد وقال أبو العباس بن العريف المصالح الزاهد، لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان،، اهـ - النعماني

أو يصيبهم عذاب أليم) فلا يذهب عليك يا أيها الذاهب كثير من العلم من غير تنبهك لما جاء به أن التعزير الوارد على مثل إسحق رح في جلاله قدره من الشافعي رح لم يكن في أزيد سن التفوه يقول الفقيه في مقابلة الحديث فلم يتحمل مجرد ذلك على أى محمل كان عليه، وزاد على الشافعي رحمه الله مالك رحمه الله، وهو الزائد في كمال الأدب والمعرفة، فهدد من سئل عن رأيه عند ذكر الحديث، يشرفه على نزول العذاب بمخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم، وما ذاك أيضاً إلا بمجرد وقفته ونظره عند النص إلى قول أحد، ولا شك أن مثل إسحق رحمه الله لا يريد بذلك إلا الفحص عن مستند الفقهاء وفهمهم من الحديث دون التزاييل بالخلاف، وكذا سائل مالك ما أراد بقوله رأيت إلا تصحيح الحديث عنده وأخذه به على إنتفاء المعارض، ومع ذلك لم يتحمل هذه المقابلة وحكم عليها بما يوجب تحريمها، فأى توقف في حرمة أقوال المجترئين اليوم في معارضة الأحاديث على إظهار اعتقادهم باننا ما كلفنا إلا العمل بأقوال الفقهاء فدحضوا وأدحضوا، والله سبحانه يعصمهم عما استشفروا له بهذه الجرأة الحادة، ويوفقهم وإيانا بما يحب الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم.

وقول القائل في مقابلة الحديث رأيت مذموم عند السلف حتى في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ويشهد لذلك حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن الزبير بن عري قال سألت رجلاً عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن إستلام الحجر، فقال رأيت رسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم يستلمه ويقبله، قال أرأيت إن زوجت أرأيت إن غلبت قال إجعل أرأيت باليمن، رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستلمه ويقبله رواه الإمام البخارى فى أبواب الحج قال الكرماني أى قال ابن عمر رضى الله تعالى عنها للسائل، وكان يميناً إذا جئت طالباً للسنة فترك الرأى وقول أرأيت ونحوه باليمن، وتابع السنة ولا تتعرض لغير ذلك، وقال الحافظ فى الفتح وإنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأى، فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذه وينفى الرأى، والظاهر أن ابن عمر رضى الله تعالى عنها لم ير الزحام عنراً فى ترك الاستلام انتهى، وقال القسطلاني فى شرح البخارى وروى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يزاحم على الركن حتى يدمى انتهى، أقول ومن أدق ما يستنبط من حديث صحيح البخارى هذا أن السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسقط بالخرج فيما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم إسقاطه بذلك فأفاد إنسداد باب القياس على السنن التى سقطت بالخرج بصريح أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما لم يثبت الأمر به، وهو عزل للرأى أى عزل لمن يفتن، قال الشيخ الأكبر محى الدين قدسنا الله تعالى بسره فى الباب الثامن عشر وثلاثمائة قدرونا عن ابن عباس رضى الله تعالى عنها أنه كان يخاف من الرأى أشد الخوف حتى إن رجلاً أصاب من عرضه فجاء إليه يستحله من ذلك فقال إجعلنى فى حل، فقال ابن عباس رضى الله تعالى عنها معاذ الله أن أحل ما حرم الله تعالى، إن الله تعالى قد حرم أعراض المسلمين فلا أحلها ولكن غفر الله لك

يا أخى، قال الشيخ فانظر ما أدق هذا العلم وما أعجب هذا التصرف انتهى، وفيه من حسن الأدب بالشرعية والتبرية عن النفس فى أمر الحل والحرم ما لا يخفى وهذا يفصح عن جسارة من يقول هذا الأمر حرمه فلان وحله فلان وقدم فى ذم الرأى والقياس أخبار وآثار فيما سبق فلا نعيدها.

ومن قبيله ما روى الهروى مرفوعاً تعمل هذه الأمة برهة من الزمان بكتاب الله عز وجل، ثم تعمل بعد ذلك برهة بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم تعمل بعد ذلك برهة بالرأى، فاذا عملوا بالرأى فقد ضلوا، قال وروينا مرفوعاً يفترق أمتى على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتى قوم يقيسون الأمور برأىهم فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله، قال وروينا مرفوعاً من قال بالرأى فقد اتهمنى بالنبوة، وروى الهروى أيضاً عن الشعبي عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ليس عام إلا والذي بعده شر منه ولا عام خير من عام ولا أمة خير من أمة ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، وسيجئ قوم يقيسون الأمور برأىهم فينهدم الاسلام وينظم، وكان الأوزاعى رحمه الله تعالى يقول عليك بآثار من سلف وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوها بالقول، فإن الأمر ينجلي حين ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم، وروى الهروى عن بلال بن سعد كان يقول ثلاث لا ينفع معهن عمل، الشرك بالله والكفر والرأى، قيل يا أبا عمر وما الرأى قال ترك كتاب الله وسنة نبيه وتقول بالرأى، قال وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه كان يقول ضعيف الحديث خير عندي فى العمل به من

قوى رأى الرجال، وقد سر وجه ذلك فيما تقدم فتذكر، أقول بل ويترك عمل الصحابة الثابت عنهم بالحديث الضعيف فضلاً عن رأى الرجال من غيرهم وعلى ذلك جرى قدوة المحدثين والفقهاء من الحنابلة صاحب كتاب المغنى، حيث قال ولا بأس بالإحتباء والإمام يخطب، روى ذلك عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطاء وشريح وعكرمة بن خالد وسالم ونافع ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأى، قال أبوداؤد ولم يبلغنى أن أحداً كرهه إلا عبادة بن نسي لأن سهيل بن معاذ رضى الله تعالى عنه روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوقة يوم الجمعة والإمام يخطب رواه أبوداؤد. قال ولنا ساروى يعلى بن شداد بن أوس قال شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فإذا جل من فى المسجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محبتين والإمام يخطب، وفعله ابن عمر وأنس رضى الله تعالى عنهم ولم نعرف لهم مخالفاً فصار إجماعاً والحديث فى إسناده مقال على ما قاله ابن المنذر، ثم قال والأولى تركه لاجل الخبر وإن كان ضعيفاً، ويحمل النهى فى الحديث على الكراهة وأحوال الصحابة الذين فعلوا ذلك على أنه لم يبلغهم الخبر والله تعالى أعلم انتهى كلامه، وأنت خبير بأنه قد يستفاد من كلام هذا الإمام أن ترك الإجماع بالحديث الضعيف أولى من ترك الحديث بالإجماع فكيف بالحديث الصحيح وقد عقدنا فى تحقيق هذه المسئلة دراسة على حيازة فى هذا الكتاب، والله الموفق، وقال الهروى وروينا عن

عبد الرحمن بن مهدي أنهم ذكروا عنده الآراء بالبصرة فانشأ يقول .

دين النسي محمد مختار نعم المطية للفتى آثار
لا ترغبين عن الحديث وأهله فالرأى ليل والحديث نهار
فلربما غلط الفتى سبل الهدى والشمس بازغة لها أنوار

وقوله هذا إشارة إلى أن القاصر ربما يكتفى بقياس من يعتقده ويفتر عن طلب الحديث فى الباب مع وجود الأحاديث الصحيحة فيه على خلاف ذلك القياس، ولا يعذر فى ذلك مع إمكان الإطلاع على تلك الأحاديث وحكم الحفاظ عليها بالصحة والحسن، وإذا علم تحقق مخالفة روايات المذهب بالأحاديث فى كثير من المواضع وليكن عذر القائسين مع وجودها عدم علمهم بها أو غير ذلك مما يقيهم عن الملام أو لا يكون والعهدة فى ذلك كله عليهم لا يجوز لمن يمكن له الإطلاع على الأحاديث فى ذلك الباب المبادرة بالعمل بالفتيا قبل طلب الأحاديث من مظانها على سهولة وجدانها بحمد الله سبحانه بعد تأليف دفاتر الإسلام بالتبويب المحصى لأحكام الشريعة المطهرة شكر الله سعى من دونها وبوبها وسهل طرق أخذها ومعرفتها، وعدم جواز هذا ظاهر لمن له أدنى إنصاف مع التحاشى عن غباوة الجهل فإن الأخذ بالفروع القياسية من القائسين ومن تبعهم لا يحل إلا عند عدم النصوص فما لم يتيقن بانتفاء النص فى الباب لا يجوز العمل بالقياس فيجب الفحص عن النص بقدر الإمكان قبل العمل بهذه الفتيا القياسية التى يقر أهلها بكونها قياسات محضة، وهذا مراد قول شريح رحمه الله تعالى أن السنة سبقت قياسكم

فاتبع ولا تبدع فإنك لن تفضل ما أخذت بالأثر، وسبقها هو انفحص عنها قبل العمل بالفتيا، وما أصرح عن ذلك وأحسن فيه قول الشعبي على ما حكاه محي السنة في شرح السنة، إنما الرأي بمنزلة الميتة إذا احتجت إليها أكلتها، هذا ثم هذا، وقيل للشعبي ألا تحضر المسجد فقال لقد بغض إلى هؤلاء هذا المسجد حتى لهؤلاء أبغض إلى من كناسة دارى، فقليل له من هؤلاء يا أبا عمرو قال أصحاب الرأي، وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى سألت الشافعى رحمه الله تعالى عن القياس فقال عند الضرورات، وسأل مسروقاً قوم عن مسائل فأجابهم فكتبوها فبلغه ذلك فقال لعل كل شئ أجبتكم به خطأ إنما أجتهد لكم وكيف تكتبون عني ما لعلى أرجع عنه غداً إنما يكتب الناس الحديث، ويقاربه ما ثبت عن أحمد أنه لم يصنف كتاباً في الفقه وإنما حفظ ما حفظ عنه في صدور الرجال. وقالوا له مرة لم لاتضع للناس في الفقه شيئاً فقال أولأحد كلام مع الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وقيل إنه وضع عشرين مسألة في الصلوة فقط، وهذا من مسروق وأحمد يدل على أن ماصح وثبت من آراء الفقهاء وإنما يعمل بها على استصحاب الحال فازدحت في الفروع الاجتهادية ظنون على ظنون فإنها ظنية أصلاً بوجوه ستة بينها التفتازانى في التلويح وظنية بقاء، وهذا الاستصحاب لا بد من إرتكابه في الإجماع أيضاً وبذلك ورد البحث في قطعية حججته، فان احتمال رجوع واحد منهم مثلاً عقيب القول مدفوع بالاستصحاب وهو حجة ظنية وكل ما يدخل في إثباته ودلالته ظن فهو ظن مثله، وهذا عند الشافعية القائلين بالاستصحاب وإنها حجة ظنية، ويشكل الأمر على

الحنفية القائلين بإبطال حججته في الإثبات على ما مروا بهم إن أجابوا عن احتمال نسخ النصوص بأن ذلك لا حاجة في إندفاعه إلى القول بالاستصحاب بل بمد الشارع حكمه إلى ورود النسخ لكن لا أراهم يخرجون الرأس عن ورود الفروع الاجتهادية فإنه ليس لمجتهد أن يحكم بمد حكمه إلى زمان بلوغ رجوعه فإنه أين ذلك من ذلك، وهذا مسروق يتبرأ إلى الله سبحانه ويقول ما يقول فلا محيص لهم إلا بالقول بالاستصحاب في الإثبات فاحفظ هذا، وكان ابن المسيب رحمه الله تعالى يجمع الفقهاء في كل مسألة لم يجد في الكتاب والسنة ويعمل بما اتفقوا عليه ويقول فان لم يصبها وابل فطل، وكان ابن المبارك رحمه الله تعالى يقول الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فإذا طلبوا العلم من غير حديث فسدوا انتهى، وهذا الفساد ممن يطلب العلم من قيا الرجال من غير تنقيدها على معيار الأحاديث وهو من غير بذل الطاقة في وجدانها ولم يرفع رأساً إلى طلب الحديث في واقعة في جميع مدة عمره قط مع ما صنف ودون في جمعه وفنونه ما لم يتفق في علم تدوينه ولا يرى نفسه في ذلك قاصراً ولا مفوتاً لما وجب عليه بحكم الشريعة المطهرة، (ويحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم) هذا في القاصر القاعد عن الطلب فكيف من ادعى أنه مكلف بطلب العلم من غير حديث ومن محض أقوال الرجال ويحرم عليه العمل بالحديث، إلى أية شريعة يستند هذا الإعتقاد ونحن نرجو من الله سبحانه الأجر على ما ظلم بنا بهذا القول من تحريق الأكباد. قال الشيخ تقي الدين في الإمام، قال الحاكم سمعت أبا زكريا العنبري يقول سمعت محمد بن إسحق يعني ابن خزيمة صاحب الصحيح المشهور يقول ليس لأحد مع النبي

صلى الله عليه وسلم قول إذا صح الخبر عنه، ثم قال ابن خزيمة سمعت أبا هشام الرفاعي، سمعت يحيى بن آدم يقول لا يحتاج مع قول النبي صلى الله عليه وسلم إلى قول أحد وإنما كان يقال سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ليعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انتقل إلى الرفيق الأعلى وهو عليها، وقد قال الإمام الشعراوي في المنهج قد اجتمعت الأمة على أن السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة انتهى، فإلى الله تعالى الصراخ وعلى باب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المناخ أليس من يعتقد هذا وينادي جهاراً في النادى ويحكم بقضاء القياسات على السنة ويقدمها في ذلك على كتاب الله الغير القاضى على السنة، وهل للقضاء على السنة معنى غير تركها بفروع الفقهاء فنحن في دائم شكواه ضارعين إلى الحق في جميل الصبر على آذاه والله سبحانه المستعان وعليه التكلان.

وكان الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول حرام على من لم يعلم دليل أن يفتى بكلامى، وهذا الكلام من أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثابت بالسند المسلسل بالحنفية على ما حكاه الشيخ الأكبر في الفتوحات، وهو يفيد عدم جواز التقليد المحض من المفتى العالم القادر على ترجيح الأقوال بدلائلها ولأن التقليد المحض أو المستند إلى حسن الظن الناشئ لاعن دليل علمى جائز من العوام، وأما العالم المفتى فهو غير معذور في الحكم في الشرائع بمجرد من غير أن يعلم لإمامه دليلاً ويرى له ترجيحاً على دليل غيره وهو منظوق الكلام الآتى من أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإذا لم يعلم لقوله دليلاً يجب على المفتى التوقف في الفتوى إلى أن يظهر

فإن هذا التوقف حكم من لم يعلم دليلاً من الشارع أصلاً فينظر وجدانه أو تعارض عنده الدليلان منه صلى الله تعالى عليه وسلم فيتوقف إلى ظهور ترجيح، فالمفتى إذاً يفتى بكلام من يشهد له السنة والكتاب عنده على حسب علمه فإن كل امرئ معذور ببذل الطاقة في دين الله تعالى مأخوذ بالتقاعد عن ذلك، ثم لا يخفى عليك أن هذا قوله رحمه الله تعالى فيمن لم يعلم لقوله دليلاً فما ظنك فيمن يعلم أن قوله وقع على خلاف الدليل من الحديث الصحيح فلا ريب لأحد أنه لما حرم الفتوى بعدم الدليل لقوله فلان يحرم عند انتهاض الحديث الصحيح حجةً عليه أولى وقد صح عنه أيضاً انه قال أتركوا قولى بقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه لم يدع هو ولا أحد غيره من المجتهدين الإحاطة بكل قول صح من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في زمانه فضلاً عما صح بعد زمانه، وقديم قول الشعراوي قدس سره في ذلك بما لا مزيد عليه في العذر عن كثرة القياسات في مذهب أبي حنيفة في الدراسة الحادية عشرة، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا أفتى يقول هذا رأى أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب انتهى، ولا يذهب عليك أن هذا كلامه في كلام غيره إذا ترجح ذلك عند أحد وظهر عليه كونه أحسن وأقوى من كلامه فما ظنك به فيما إذا صح الحديث في خلاف قوله، وروى الحاكم والبيهقي عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه كان يقول إذا صح الحديث فهو مذهبي، وكان يقول إذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاضربوا بكلامي الحائط، وقال للمزنى لا تقلدني في كل ما أقول، وانظر في ذلك لنفسك فانه دين، وفيه

دلالة على ما قلنا في شرح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن العالم لا يجوز له التقليد المحض كما لا يخفى ، قال الإمام الشعراوي في المنهج ، قال الإمام الشافعي فعلى في المستحاضة تغسل أثر الدم وتصلي لو صح الحديث في ذلك لقلنا به وكان أحب إلينا من القياس على سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل أو دبر ، وقال في باب تخميس الساب وإذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي شيء لم يحز لنا تركه ، وقال في باب سهم البراذين ولو كنا ثبت مثل هذا الحديث ما خالفناه ، وقال في باب أحد الزوجين يموت ولم يفرض لها صداق في حديث بروع بنت واشق لو أن هذا كان يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لأخذنا به فإنه أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال في باب السير فإن كان مثل هذا الحديث يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحد معه ، وقال في باب الجزية لولا أن نأثم بتمني باطل لوددنا أن الأمر على ما قال أبو يوسف ، كما قال ولا يجري على عربي صغار ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا من أن نجب غير ما قضى به ، (١) وقال في باب

(١) قال العافظ ابن الترمذي ، في الجوهر النقي (ج ٩ ص ١٨٧) قلت قد ورد أنها لا تؤخذ من العرب قال عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح عبدة الاوثان على الجزية الا من كان منهم من العرب ، والقائلون بهذا المذهب يحتجون بالمرسل ، قال أبو عمر فاستثنى العرب وإن كانوا عبدة اوثان من بين مائر عبدة الاوثان وبه يقول ابن وهب ١ هـ - النعماني

الصيد كل شيء خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه حجة ولا قياس فان الله تعالى قد قطع العذر بقوله صلى الله عليه وسلم فليس لأحد معه حجة ، وقال في باب المعلم يأكل من الصيد إذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه لشيء أبداً ، وقال في باب من مر بحائط إنسان من كتاب الأم ، وقد روى في ذلك حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالفه ، وقال في باب العتق من الأم أيضا وليس في قول أحد وإن كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة انتهى ، وقال عبدالله بن أحمد سألت والدي عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسئل قال يسئل صاحب الحديث ولا يسئل صاحب الرأي ، وكان يقول رحمه الله تعالى أنظروا في أمر دينكم فإن التقليد المحض مذموم وفيه عمى للبصيرة ، قال الشعراوي في المنهج وكان كثيرا ما يذم التقليد ويقول قبيح على من أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلام ، قال ويشير به والله تعالى أعلم الى العقل الذي جعله الله كالشمعة التي يميز بها بين الأمور ويستبصر بنورها في دينه وعباداته قال ، وروينا أن شخصا إستشاره في تقليد لشخص من علماء عصره فنهاه عن ذلك ، وقال لا تقلدني ولا مالكا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا يعني الكتاب والسنة ، وهذا تصريح من أحمد رحمه الله تعالى بعدم جواز التقليد من العالم ، وقد تقدم من أبي حنيفة والشافعي ما يدل على ذلك فهو مما إتفق عليه الأئمة رحمهم الله تعالى فليكن

منك على تذكر وإعتناء به وإذا أمر من له أهلية النظر في الدليل بالنظر كما أمر الشافعي للمزني وقال أحمد لمن استشاره خذ الأحكام الخ ودل قول أبي حنيفة على وجوب طلب الدليل مطلقاً لقوله ، وعدم جواز الفتوى بمجرد أقواله ، وأكثر التنويرات العقلية التي يذكرها صاحب الهداية والكافي والتبيين ليس بدليل لأبي حنيفة ، وإنما دليله الكتاب والسنة وآثار الصحابة والقياس على السنة عند فقد النص ، دل هذا على وجوب طلب الحديث لأقوالهم بطريق أولى والتوقف في الفتوى لها إلى زمان وجدانه ولا سيما وفي الفروع مما يخالف الأحاديث الصحيحة ، وتحقق ذلك في موضع واحد يرفع الأمان في كل قول مجرد فكيف لا يتحقق في مواضع شتى ، وقد أقامت الأئمة الأربعة الحجة ونادوا جهاراً على ما وصل إلينا بالإسناد المتصل منهم بأن ترك قولهم إذا خالف الحديث واجب ، فإذا نفي الحديث الصحيح قولاً من أقوال الأئمة يجب علينا ترك قولهم ، وكيف لا وإمام الحنفية ابن الهمام مصرح في الفتح على ما سيجيء بأن قول الصحابي حجة عندنا إذا لم ينفه شيء من السنة ، وسقوط الاحتجاج عن قول إمام عند نفي الحديث له أدنى من سقوطه عن قول الصحابي لاسيما عند الحنفية القائلين بكونه حجة على من بعدهم وليس قول مجتهد حجة عندهم على أحد ابتداء بالإتفاق وبعد الالتزام عند المحققين ، منهم ابن الهمام ، ومن هذا يلزم تبكيك بعض من لا اعتداد بقوله في قوله بثبوت نفي السنة بقول إمام يخالف لها لا سبيل إليه إلا عنده و لا أظنه يقول أو عند إمام آخر مثله لعدم اعتقاده

بمائلة مجتهد آخر بإمامه ويعمل عدم امتناع هذا بأن له عن هذا الحديث جواباً لا محالة يلزم علينا الإعتقاد به من غير أن نعرفه وهذا هو الحجة لنا في ترك الكتاب والسنة ، وهذا فاسد في نفسه فساداً بيناً كما وقفت على بطلانه متفرقاً فيما تقدم وستقف عليه مجموعاً فيما يأتي في دراسة مفردة ، لكن المقصود ههنا تبكيكته اللازم عليه في هذا المقام ، بأن نقول له لا وجه لنفي السنة بقول الصحابي على قولك فإن له عن هذا الحديث جواباً وهو أولى بذلك في جميع وجوه الجواب وأكثر علماً بالنسخ والمعارضة من إمامك وقد جوزت أئمتك ذلك حتى جرى عليه المتأخرون من أهل التصنيف في استدلالهم فان تجوزه في الصحابي دون إمامك فأنت ممن لا يجاب لك - والله سبحانه هو الهادي للصواب ،

ثم إن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين تماثلوا على الإنكار على من رأى رأياً بخلاف الحديث وقد كثر ذلك على معاوية بن أبي سفيان في محدثاته ، فمنها تقييله لليمانين أنكر عليه ذلك ابن عباس رضي الله عنهما لخلاف السنة ، ومنها ترك التسمية في الصلوة جهراً لما قدم المدينة المطهرة أنكرت عليه ذلك المهاجرون والأنصار وقالوا سرت التسمية يامعاوية ، ومنها أنه نهى الناس عن متعة الحج ، فقد روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من نهى عنه معاوية ، والجمع بين حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هذا والتي فيها نهى عمر وعثمان رضي الله عنهما أما رجوعهما بعد القول

بالنهي إلى حد ذلك أو بالعكس، وضبط ابن عباس أحد الأمرين
فأخبر به، وأما كون معاوية أول من نهى مع تقدم النهي بذلك عن
عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما على ما وقع في حديث الضحاك عن
عمر حيث قال لسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قد نهى عن ذلك كما رواه الترمذي في الجامع،
فباعتبار أن نهيهما معناه بيان أنه غير مباح، ونهى معاوية منع الناس
جبراً من أن يأثوا به على مذهب علي رضي الله تعالى عنه وغيره من
الصحابه فهو أول من نهى بهذا المعنى والله سبحانه تعالى أعلم، ومنها
قرله في زكاة الفطر، إني أرى أن مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً
من تمر، أنكر عليه ذلك أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه وقال
تلك قيمة معاوية لأقبلها ولا أعمل بها وذلك لما روى الأئمة الستة
عنه كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن
كل صغير وكبير حر ومملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من
شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب، فلم نزل نخرجه حتى قدم
معاوية حاجاً أو معتمراً فكلّم الناس على المنبر فكان فيما كلّم به الناس
أن قال إني أرى مدين من سمراء الشام الحديث، وفيه قال أبو سعيد
أما أنا فإني لا أزال أخرجه أبلأ ماعشت، ولما بلغ ابن الزبير رأى
معاوية قال بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان، صدقة الفطر صاع صاع،
وأوليائه المحدثنة لا تحق كثرتها على عاثر علم الحديث، وقال علي بن
أبي طالب رضي الله تعالى عنه على لفظ صحيح البخاري ما كنت
لأدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول أحد قاله في منعة

الحج مع تحريم عمر رضي الله تعالى عنه لها، وأخذ عثمان رضي الله
عنه بقوله رضي الله تعالى عنه فإنه رضي الله تعالى عنه بعد ما ثبت
عنده صريح الأمر بالتمتع على الجد البليغ في حجة الوداع لم يبال
بخلافها، ولم يتوقف بحسن الظن إلى عمر رضي الله عنه بتجوير أن له
في التحريم سماعاً لم يظهره لأن الخلاف فشى أمره بعد عمر مع عثمان
رضي الله تعالى عنه عنهم أجمعين. على أن في حديث سعيد بن المسيب
أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مرضه الذي انتقل فيه إلى الرفيق الأعلى ينهى عن العمرة قبل الحج
رواه أبو داؤد وبهذا يرد ما قالوا إن تحريم المتعة رأى رآه عمر رضي الله عنه
وظاهر هذا أن عمر رضي الله تعالى عنه كان أظهر الحديث وكذلك
عثمان رضي الله عنه في مناظرة يعسوب الأمم من الأولين والآخرين علي بن
أبي طالب رضي الله تعالى عنه فلم يعتمد عليه لأن الرجل المبهم
هذا يحتمل أن يكون معاوية بن أبي سفيان على تفسيره الرواية الأخرى
ولم يصدقه في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدار الحديث
عليه فتركه فقد أخرجه أبو داؤد عن أبي موسى الأشعري من أهل البصرة
أن معاوية بن أبي سفيان قال لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هل
تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ركوب جلود
النمر قالوا نعم قال فتعلمون أنه نهى أن يقرن بين الحج والعمرة قالوا
أما هذا فلا، فقال أما أنها معهن ولكنكم نسيتن وإذا جاز الأخذ من
سعيد بن المسيب على مثل حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنه

في حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم حيث قال وهم ابن عباس رضي الله عنه في تزويج ميمونة وهو محرم ، رواه أبو داود ، فلأن يقع ذلك من مثل علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على مثل معاوية لا يستبعده إلا قليل العلم ، وما روى عن معاوية ، ابن عباس وحديد بن عبد الرحمن وعمر بن هانئ وحران بن ابان في الحج والعلم وغير موضع الا حين سلم اليه الأمر حسن بن علي رضي الله تعالى عنه وصالحه ذكره في تذكرة القارى ، وذلك لأنه كان قبل ذلك باغياً جاثراً ومثله لا يتحمل عنه الدين والسنة ، وهذه الدققة واجبة الرعاية في أحاديثه على رأى هؤلاء الأكابر الذين لم يتحملوا عنه قبل الصلح ، فليميز ما تحمل عنه في أيام بغيه وبين ما تحمل بعد الصلح ، وكيف يأخذ سيد أخبار الأولين والأخبرين عنه مع أنه روى في هذا الحديث النهى عن جلود النمر وكان يستعمله وكذلك في غير ذلك ، فمن هذا عمله لا يأخذ عنه أبو الحسن القرم رضي الله تعالى عنه ، وليس معاوية ممن يقال انه إذا عمل بخلاف مرويه دل على النسخ ، مع أن هذا القول بإطلاقه في عمل الراوى باطل ولو كان كذلك لما أخذ عليه المقدام في ذلك أخذة رايية . ولنورد القصة في تمام الحديث فإن في ذلك عبرة لكل محب العترة الطاهرة ، إلى كثير مما يستخرج من ذلك الحديث وسكتنا عنه تأسيماً بالأئمة الطاهرة في السكوت عن كثير مثل ذلك ، وهو حديث خالد قال وفد المقدام بن معد يكرب وعمر بن أبي سفيان فقال معاوية أما

علمت أن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنها توفي فترجع المقدام رضي الله تعالى عنه فقال له يا فلان أتعدا مصيبة فقال له ولم لا أراها مصيبة وقد وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال هذا منى وحسين من علي رضي الله تعالى عنها ، قال فقال الأسيدى جمة أطفالاً الله تعالى ، قال فقال المقدام رضي الله تعالى عنه أما أنا فلا أبرح اليوم حتى أغيطك وأسمعك ماتكره ثم قال يا معاوية إن صدقت فصدقني وإن كذبت فكذبني قال افعل قال فأنشدك بالله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس المذهب قال نعم ، قال فأنشدك بالله هل تعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها قال نعم ، قال فوالله لقد رأيت هذا كله في بيتك يا معاوية فقال معاوية قد علمت انى لن أنجومنك يا مقدام ، قال خالد فأمر له معاوية بما لم يأمر لصاحبه وفرض لابنه في المائتين ففرقها المقدام على أصحابه ولم يعط الأسيدى أحدا شيئاً مما أخذ فباغ ذلك معاوية فقال أما المقدام فرجل كريم لبسط يده وأما الأسيدى فرجل حسن الإمساك لشيء -

ثم إن الذى يظهر من تصفح أحوال الصحابة رضي الله عنهم أنه إذا ثبت عندهم شئ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فع مجرد رواية العدل لخلافه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتركون ما سمعوا ورووه منه لقوة أمر السماع والرواية عنه على السماع عن غيره صلى الله

تعالى عليه وسلم، وعلى هذا أخل منع التيمم للجنب المروي عن عمرو
ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما، مع أن عمار بن ياسر رضي الله تعالى
عنه روى عند عمر الحديث في تيمم الجنب، وهو الحديث المتفق عليه
الشيخان، فعدم الأخذ به من عمر رضي الله عنه مع بلوغه الحديث
لعله لثبوت خلافه عنده قبل واقعة عمار، وهو من باب تقديم علم حصل
بلا واسطة على ما حصل بها، فلم يكن حديث عمر ناسخاً لما عنده، وأما ما
قال ابن عبد البر سبب ذلك عن عمرو ابن مسعود عدم حمل الملامسة في
الآية على الجماع مع عدم وجود دليل عندهم على جوازه انتهى، لا وجه له
مع رواية عمار الحديث عنده على ما في الصحيحين فلا معنى لقوله مع عدم
وجود دليل عندهم، وعمار رضي الله تعالى عنه ليس ممن لا يعتمد على
حديثه، وكل هذا ينبيء عن كمال الاعتقاد بالأمر الثابت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقوة التمسك بما قوى أمره في الثبوت والعكوف على
المرجع من الحديثين حتى كأن المرجوح لم يكن وارداً، ولا برد عليه
حديث تحويل القبلة وقبول الصحابة في التحويل لما سمعوا وترك ما رأوا
فإن أمر ما سمعوه على خلاف رويتهم وهو التحول إلى الكعبة قد
ارتسخ شرف وقوعه في قلوبهم. أما يروونه من طلب النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وشدة شوقه له حتى نزل فيه القرآن (قد نرى قلبك وجهك
في السماء) الآية، فليس هو مما ترجح فيه مجرد السماع على الرواية كما لا يخفى،
ولئن ثبت في موضع ترجحه بمجرد عليها فهو من ترجيح الشخص
للمخبر على نفسه في الحفظ. فلم يروا أيضاً نقضاً على ما قررناه والله
سبحانه تعالى أعلم. وهذا سعيد بن المسيب مع كونه تابعياً لما ثبت

عنده وصح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المحرم لا ينكح ولا ينكح وهو
على شرط أبي داود في سننه نسب إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
الوهم في حديثه كما مر وإذا كان يجوز مثل هذا الأخذ عند صحة الحديث
على الصحابي من التابعي مع ما مع الصحابي من الحديث فهاضك عند
صحة الحديث في الأخذ على الفقيه في مجرد قول قياسي، فإن قلت قولك
فيما سبق أن علياً رضي الله تعالى عنه لم يبال بخلاف عمر وعثمان رضي الله
تعالى عنهما ولم يتوقف بحسن الظن إلى عمر رضي الله عنه في أن له حديثاً
لا يدل على أن الأدنى في الصحابة لم يتوقف بحسن الظن إلى الأعلى
فإن الكلام بين عمر وعلى كلام في الأمثال وهو بخلاف مطلوب الباب
من عدم توقفنا بحسن الظن في الإمام عند صحة الحديث، قلنا ثبت
عدم توقف هذا من صغار الصحابة بالنسبة إلى كبارهم ففي مسألة
متعة الحج لم يبال ابن عمر رضي الله عنهما عند صحة الحديث بقول أبيه
عمر رضي الله عنه وما توقف بحسن الظن إليه، وكان يفتي بمتعة الحج، وكان
الناس يقولون له تخالف أباك فلا يبال ولا ينتهي على ما رواه أبو داود
في سننه. وروى أبو عيسى الترمذي في جامعه عن ابن شهاب أن سالم
بن عبد الله حدثه أنه سمع رجلاً من أهل الشام وهريسل عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما عن التمتع إلى الحج فقال عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما هي حلال فقال، الشامي إن أباك قد نهى عنها، فقال عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما أرأيت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمر أبي يتبع أم أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال
الرجل بل أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لقد صنعها

رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى هذا حديث حسن صحيح ، وليكن
هذا آخر هذه الدراسة والحمد لله رب العالمين .



الدراسة الثالثة

” فيما يدل من كلام المتأخرين على وجوب ترك الرواية إذا
خالت الحديث “



فاعلم رزقك الله تعالى حلاوة الإنصاف الصراح ، ولا يضيقت عليك
رجاء الحق الرحراح ، أن أتباع الأئمة الأربعة من المصنفين المتأخرين
اتفقت كلمتهم على أن رواية المذاهب من إمامهم إذا خالت حديثاً
صحيحاً يقولون قاطبةً أن هذا الحديث حجة عليه وهذا لا يتحقق في
مواضع كثيرة من كتب المذاهب الأربعة على من طالعها ومن رأى أحداً
مجموجاً في قوله بقول الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم يرى ترك ذلك
واجباً على ما صرح بذلك بعضهم ، وسيجئني من أبي جعفر الطحاوي مع
تصديده لمذهب أبي حنيفة رحمه الله وتخرج متمسكه من المرفوع
والموقوف أنه إذا خالف قوله الحديث يفرع ويقول فبطل
قول أبي حنيفة ومن يرى قولاً من أقوال أحد كائناً من
كان باطلاً يرى العمل به حراماً ، وقد ثبت أيضاً إقرار أتباعهم

في بعض المواضع أن هذا الحديث لم يبلغهم ، وقال الإمام الشعراوي أن عذر أبي حنيفة في كثرة القياس عدم بلوغ الأحاديث الصحيحة إليه في زمنه (١) وقال العلامة أحمد بن عبد السلام في كتابه "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" ، بعد ما عد جملة من الأحاديث التي لم تبلغ الخلفاء الأربعة الراشدين وبلغت غيرهم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدداً كثيراً جداً وأما المنقول منه ، يعني من عدم بلوغ الحديث مع صحته عن غيرهم يعني الصحابة فلا يمكن الأحاطة به فانه ألوف ، وهؤلاء يعني طبقة الصحابة كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأتقاه وأفضلها فمن بعدهم أنقص منهم ، فخفاء بعض السنة عليه أولى ، فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة أو إماماً معيناً فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً ، ولا يقولان قائل إن الأحاديث قد دونت وجمعت ، فخفاءها والحال هذه بعيد لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن إنما جمعت بعد إنقراض الأئمة المتبوعين انتهى كلامه وهذا منهم دليل على أن قول من يقول إن للإمام في كل مسألة دليلاً أو عن كل معارض جواباً وإن لم نعرفه ونعتقد جواباً على الإجمال سفسطة مخضبة

(١) قال المحدث العلامة ملا علي القاري في "سند الانام في شرح مسند الإمام الهمام" ، (ص ٥٢ طبع الهند) قلت هذا من بعض الظن فان حسن الظن بأبي حنيفة انه احاط بالأحاديث الشريفة من الصحيحة والضعيفة - (النعمانى)

وجهالة شنيعة يتبرأ منه كل متأخر في مذهب كل إمام ، وإلا لما وسع منهم القول بأن الحديث حجة عليه ، وإن قوله في معارضة الحديث باطل ، وإن الحديث لم يبلغه فإن الجواب المذكور بالإجمال لو لم يكن من ترعرع صبي حول مهده لم يحل مع وجوده نسبة بطلان القول إلى إمامهم والحكم بكونه محججاً مفحماً لم يبلغه الحديث فيه ، ولما حل أيضاً خلاف علماء المذهب بإمامهم وفتوى المتأخرين بخلاف قوله في مواضع لا يحصرها العدد بسهولة فإن الجواب الإجمالي إذا كان كافياً لصحة قوله وبطلان رأى مخالفه فكان كالمعصوم تقوم عصمته دليلاً على بطلان من خالفه ولم يكن الفرق إلا باليقين في المعصوم وغلبة الظن فيها يكفي حاجزاً عن خلافه من أتباعه ومرجحاً لقوله على قولهم لو خالفوه ، وقد قال بعض الكبراء إن الخلاف في أتباع أبي حنيفة معه أكثر من خلاف الشافعي له انتهى وإذا كان هذا في الشافعي مع كثرة خلافه به فالحكم بهذا في مالك وأحمد أظهر لقلة الخلاف حتى حصر خلاف أحمد به فيما لا يتجاوز عشرين مسألة والله تعالى أعلم ، والإمام الشعراوي وقد عقد في مقدمة المنهج فقال ، وباب تبرء الأئمة من أقوالهم إذا خالفت الشريعة ، هذا لفظه ، وأورد فيه ما يدل على ذلك مما مر ذكر أكثرها في الدراسة المتقدمة فقد اعتقد في جلاله قدره مع باهر نصرته في تصانيفه للمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأئمة متبرؤون عن الخلاف لو وجدوا الأحاديث ، وبذلك صرح في أبي حنيفة على ما سيجي حيث قال لوعاش أبو حنيفة إلى تصحيح الأحاديث لترك القياس فهذا قول منه وهو قدوة المتأخرين بوجوب ترك الرواية

بالحديث وكل من نقل تبرئة الأئمة هذه فهو لا يريد به إلا إفادة هذا
الوجوب، وله رحمه الله تعالى في كتابه «لواحق الأنوار القدسية»،
كلام شريف في هذا الباب يجب إirاده قال ومن شأن الفقير المحقق ترك
التعصب لإمامه إذا علم ضعف دليله وعلم صحة دليل مذهب الغير
لان إمامه لم يقل له قلدي في كل ما قلته لعلمه بعدم العصمة من
الخطأ، وقد قال مالك رحمه الله تعالى إمام دار الهجرة كل أحد
مأخوذ من قوله ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه
وسلم وكذلك الإمام الشافعي نهى عن تقليده وتقليد غيره كما صرح
بذلك المزي في أول مختصره والحق أحق أن يتبع، وقال بعض الحنفية
رحمهم الله تعالى عند قوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) أن الحق مع
الشافعي رحمه الله تعالى لقوله لا يصح التيمم على الصخر وليس عليه غبار،
فرحم الله تعالى هذه الأمة ما أشد إعنتاءها بالدين وضبطه، وفي
الحقيقة ليس مذهب الشافعي بمذهب، وإنما هو شريعة محضة وكل دليل
صح في مذهب غيره لم يكن يصح عنده فهو مذهبه عملاً بقوله انتهى،
يعنى به قوله المتقدم ذكره في الدراسة المتقدمة إذا صح الحديث فهو
مذهبي، فقوله رحمه الله تعالى ومن شأنه ترك التعصب يفيد أن من علم
ضعف دليل إمامه حديثاً كان أو استنباطاً بوجه غير القياس أو قياساً
وقوة دليل مذهب غيره ولم يترك مذهب إمامه فهو من عصوبته وهى
لكونه عناداً في مقابلة الحق الظاهر ينبغى أن يكون حراماً هذا في العموم
فكيف في خصوص دليل الحديث، فان الضعيف لما كان في الأحكام
متروكاً وثبت الصحيح الذي يجب العمل به عند كل الأئمة فهو عصوبة

في معارضة ما يجب به العمل من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وعناد به، ولا شك في عظم حرمة، وهذا كله مفهوم كلامه ومراده
رحمه الله تعالى، بل يحتمل أنه أراد بضعف الدليل في قوله إذا علم
ضعف دليله كون دليله مرجوحاً مطلقاً بالنسبة إلى دليل غيره سواء كان
المرجوحية بالضعف المصطلح في الحديث أو بوجوه آخر من وجوه الترجيح
مما بلغ عندنا أكثر من مائة وجه، وعلى هذه الإرادة يلزم منه الحكم
على كل من لم يترك الحديث المرجوح ولم يأخذ الراجح بأى وجه ثبت عنده
من وجوه الترجيح وإن كان صحيحين بالتعصب وإرتكاب التعصب في حقيقته
مذموم شرعاً في مراتب الذم من حيث شدة خلاف الدليل القوي في مراتب
قوته وضعف ذلك في ضعف ذلك، وقوله وقد قال بعض الحنفية
إيراد مثال واحد من ألف مثال من مذهب اشتهر أهلها بالصلابة في
الرأى لإمتثال العلماء بما وجب عليهم من ترك مذهبهم إذا ترجح
عندهم دليل مذهب الغير، وهو يدل على أن المراد بضعف الدليل وصحته
في قوله المرجوحية والراجحية مطلقاً كما حملناه عليه في الإحتمال الثاني فإن
المسح باطلاقه يطلق على مسح الصخرة من غير غبار عليها وهو ظاهر
الكلام فتقييده بالغبار خفي في مقابلة الظاهر وهو ترجيح بالظهور على الخفاء،
ويأتى مثل ذلك في الحديث الواحد بالنسبة إلى المعنيين وفي الحديثين بالنسبة
إلى معنهما من غير تحقق ضعف في أحدهما، وسيمر بك إن شاء الله
تعالى في حكم التمسك بظاهر الحديث علم يحل وقوعه، وقوله فرحم الله
تعالى الخ إشارة إلى خصيصة هذه الأمة في إعنتاء الدين وضبطه من
حيث الإنصاف وأخذ ما هو الحق من حيث الدليل وحصر النظر عليه

وعدم إهتمام التمسك بخلافه وإن لزم في ذلك ترك مذهب إمامه وفي ذلك من الحث على ترك المذهب المخالف بالحديث وأنه من الإعتناء بالدين وضبطه، وأن التماهى على المذهب في خلاف الحديث تساهل في فوات الدين ما لا يخفى على المتأمل في أساليب كلمات البلغاء، وقوله ليس مذهب الشافعى الخ إيراد لمثل الإمتثال المذكور بقول إمام من الشريعة يوجب كون جميع مذهبه مثلاً لذلك حتى أن صحة الحديث عند غيره حكم منه بكونها حجة عليه في جميع ما بدى له على خلافه وإن لم يبلغه ذلك الحديث ولم يصح عنده، ولهذا جرت كلمة أتباعه بانتساب كل ما يثبت بالحديث الصحيح بعده إلى مذهبه وقوله به إلزامه له وذلك بهذا القول المبارك الذى خص بإشتهار ذلك منه من بين سائر الأئمة رحمهم الله تعالى مما يأخذ شغاف قلب كل مؤمن بحبه رضى الله تعالى عنه وعن جميع أئمة الهدى فالإمام الشعراوى وكل من أورد مثل هذه الأقوال عن الأئمة ويروى تبريهم عن أقاويلهم إذا خالفت الشريعة المطهرة أبطل جهل الأصبياء الأغبياء في تمسكهم في خلاف الأحاديث بقولهم الخارج عن قانون الشريعة أن لإمامنا عن كل ما يرد عليه من الأحاديث جواباً لا نعرفه بصلات الجهالات القبيحة التى مرت ذكرها، ولعمرك إني لاستحي من إعتنائى برد هذا القول وتردادى لذلك في كلامى تردداً مملاً لكونه أردأ وأخس من أن يلتفت إليه عاقل، ولكن الأقدار سبقت علينا بالكلام بمن يوجب هذه الرزية والإقدام على عار العلماء بل العقلاء مطلقاً؛ وقال أيضاً في لواقع الانوار القدسية من نعم الله تعالى على طالب العلم كونه متبعاً للحديث في فعل انتهى، وإذا

متبعاً للحديث في كل فعل وجد فيه يلزم ترك كثير من الروايات الفقهية المخالفة بالأحاديث الصحيحة فمن نعم الله تعالى على كل طالب أن يوفق لترك المذهب بالحديث رزقنا الله تعالى الوصول إلى نعمه والإجتناب عن نقمته، وقال أيضاً عن الإمام أبى حنيفة رحمه الله تعالى انه قال لأصحابه حرام عليكم أن تفتوا بكلامى ولم تعرفوا دليلى، فعلم أن المتعصب لإمامه في نحو ذلك مخالف لإمامه وليس في عنق إمامه منه شيئاً، ولأنه ليس كل ما يفهمه المقلد من المجتهد يكون مراداً له قطعاً ولهذا اختلفت الطرق في فهم كلام المجتهدين وكل من ترك الدليل والقواعد أخطأ ولذلك يخطئ بعض المقلدين بعضاً ولو صح دليلهم لما وسعهم أن يخطئوا فاحذر من التعصب انتهى، وهذا تصريح منه بأن من خالف الحديث لمذهب عصي إمام صاحب ذلك المذهب لعصيانه بكلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكل من عصاه صلى الله تعالى عليه وسلم عصي الأئمة جميعاً فانه معه صلى الله عليه وسلم في كل ما يقول، وبأن الأئمة لما ثبت منهم التبرى عن أقوالهم عند ثبوت الحديث بل عند ضعف دليلهم مطلقاً فمن أصر على قولهم في نحو ذلك لإثم عليهم، وأول متبرء عنه يوم القيامة إمامه فافقروا إن شئت (إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) وبأن السلامة عن الخطأ هو حظ من يكون مع الدليل لا مع من يكون مع كلام الأئمة وفهم مرادهم من ذلك فما يشهد له الدليل يكون مذهبه سواء كان أخذ به من قلده أو أخذ به غيره، وهذا في عموم الدليل فما الظن بالدليل الثابت من صحيح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال

في ذلك الكتاب أيضاً، واعلم أن ما علمه المجتهدون من الكتاب والسنة إنما كان لأنفسهم لا للخلق أي لا لأن كل مجتهد يوجب تقايد نفسه على كل فرد من أفراد العالم بل من الأئمة من انتهى عن تقليد نفسه وأمر بتحصيل رتبة النظر انتهى وإذا ليس قولهم حجة على أحد مع عدم انتهاض المعارض له مطلقاً فلا أن لا يكون حجة مع قيام المعارض من كلام مجتهد آخر أولى، وإذا كان سقوط حجته مع المعارض من كلام مثله أولى فما الظن بالمعارض من كلام الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال الإمام النووي في شرح مسلم في حديث سليك الغطفاني رضي الله عنه ومجيئه يوم الجمعة حين كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب وقوله له لما جلس، يا سليك قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما ثم قوله إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ولتجاوز فيهما، ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه انتهى وهذا عام في كل عالم مجتهداً كان أو تابع مجتهد وهو حكم شامل لكل لفظ صحيح مثله فاستبعد رحمه الله تعالى بقوله لا أظن عالماً الخ عمل الحنفيين على خلافه بقول إمامهم بكراهتهما حين الخطبة مع بلوغهم هذا الحديث الصحيح فقد أخرج من أصر منهم على قول أبي حنيفة بانه لا يصليهما مع صحة الحديث عنده عن أن يعد عالماً لذهابه على خلاف مقتضى العلم، وفي قيد العالم بقوله يبلغه إعتذار عن لم يقل بجوازهما حين الخطبة من المجتهدين وهو مالك والليث وأبو حنيفة والثوري وجهور السلف من الصحابة والتابعين حتى قال القاضي هو

مروى عن عمرو عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم بأنهم لم يبلغهم هذا الحديث، ولو بلغ ما وقع منهم خلافه، قال النووي هذه الأحاديث كلها يعني بها ما ورد في الركعتين حين الخطبة صريحة في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحق وفقهاء الحديث أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب استحبه أن يصلي ركعتين تحية المسجد ويكره الجلوس قبل أن يصليهما وإنه يستحب أن يتجاوز فيهما ليستمتع بهما الخطبة، وحكي هذا المذهب أيضاً عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين، قال وحجة النفاة الأمر بالانصات للإمام وتأولوا هذه الأحاديث بأنه كان يعني سليكا عريانياً فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا عليه، وهذا تأويل باطل يردده صريح قوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ولتجاوز فيهما وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل انتهى فقد أفاد رحمه الله تعالى أن النص الغير المتطرق إليه التأويل الصحيح إذا صح عند أحد يجب عليه ترك غيره مما يخالفه، ومن لم يترك ما خالفه كان من كان لم يكن من عداد أهل العلم بل من زمرة العوام الجاهلين، وقال الشيخ الأجل العلامة الحافظ أحمد بن الخطيب القسطلاني في "المواهب اللدنية"، ومن الأدب معه صلى الله عليه وسلم أن لا يستشكل قوله صلى الله عليه وسلم بل يستشكل الآراء وأقوال الغير لقوله صلى الله عليه وسلم؛ ولا يعارض نصه بقياس بل يهدر الأقيسة وتلقي لنصوصه ولا يحرف كلامه عن حقيقة بخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم هو مجهول وعن الصواب معزول، ولا يوقف ماجاء به على موافقة أحد فكل هذا من قلة الأدب معه وهو

عن الجرأة، ورأس الأدب معه صلى الله عليه وسلم كمال التسليم له والإتيان لأمره وتلقي خبره بالقبول والصدق دون أن يحمله بمعارضة خيال باطل يسميه معقولاً أو يسميه شبهة أو شكاً فيقدم عليه آراء الرجال وزيادات أذهانهم فيوحده بالتحكيم والتسليم والإتيان والإذعان كما وحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل فهما توحيدان لانتجاة للعبد من عذاب الله تعالى إلهيها، توحيد المرسل وتوحيد متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم، فلا يحاكم الرسول إلى غيره، فلا يرضى بحكم غيره انتهى ملخصاً من المدارج انتهى كلام القسطلاني نقلاً عن المدارج وهو شفاء لصدور جريئة عن مظلمة ضريحة ممن أشرك في توحيد الرسول وتوقف عند صحة حديثه في القبول تأخراً عن خبره لصيره بالإشرئباب إلى كلام غيره، فعزى الله سبحانه قائل هذا الكلام الشريف وناقله وقابله عن خدمة الحديث خير جزاء، جوزى به مداو عن مجروح وطبيب عن برء قروح، وهو فصول عديدة في نوادر إفادات في آداب حديث المعصوم وكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم يفترض على المؤمن فهمها على وجهها ثم الأخذ بالنواجذ على الإتيان بها ولنذيل كل فصل منها بما قدرلنا من فيض السنة السنية والشريعة المنيعة ببيانها ومن الله سبحانه وتعالى بحمة رسوله صفاء مسيل الفهوم ثم الدحض فيه لماء العلوم.

فالفصل الأول قوله "الأدب معه أن لا يستشكل"، الخ ويدخل في هذا كل من يشكل عليه العمل بالحديث بقول أحد بخلافه سواء كان

ذلك الخلاف من مجتهد واحد من الأربعة المشهورين أو من علماء العصر لرفرض تحقق ذلك وسيدجى في ذلك كلام على حيازة، والدليل يقتضى العموم أيضاً كما أفاد كلامه رحمه الله تعالى، ولو كان حسن الظن إلى أحد في أن له جواباً من الحديث وإن لم نعرفه كافياً لكان جواز إستشكل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله دون العكس ورد قوله بالحديث، فإن الإستشكل يوجد لا محالة بكل ما يمنعه عن العمل بالحديث بعد ثبوت صحته، فكل متوقف عن العمل مستشكل لما توقف عند ما أورثه ذلك التوقف فقد قدم ما به توقف على ما فيه توقف، ومن إستثقل أدنى استقال أحجمه عن العمل ولم يشرح له صدره من غير حرج فهو منه إستشكل خفي وإن قال بلسانه أنه لا حجة له في الإحجام مع أن الإقرار بذلك أقطع الأمرين في صنيعه وإن كان جهله مع انتهاض الحجة ليس بمستعذر عنه أيضاً، وإذا كان هذا الإستشكل ولو في مرتبة أدنى الإستثقال سوء أدب مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فما ظنك بسوء أدب المتجاسر الذي يعتقد وجوب ترك الحديث بقول الفقهاء هل يتوقف في حرمة هذا عالم رزق أدنى فهم، والقسطلاني المصريح بخلاف الأدب في الإستشكل المحض وهو من أجلّة المتأخرين ماذا يحكم على معتقد هذا الوجوب لو استفتى عن ذلك، ومن أشنع هذا الإستشكل وأشد ما يكون فيه المستشكل إجترأ على الشريعة القول بنسخ أحد الحديثين بالتعارض، أما كونه من باب الإستشكل بالرأى فالأن التعارض المفضى إلى القول بالنسخ فهم رجل من الرجال لم يعرف وجه

الجمع بين الحديثين وعلم تأخر أحدهما عن الآخر فلم يرجع إلى نفسه بالعجز وإلى الفيض الإلهي المتجدد والفتح الرهين عند وقته بالرجاء وأنه عساه أن تأتيه وجوه من الجمع في اللمحة التي تمر عليه بعيد القلق وأن لكل قبض من إسم القابض بسطاً عند الباسط تعالى وأن ما يعجز عنه واحد ربما يقدر عليه آلاف من الرجال وفوق كل ذي علم عليم ، ولم يدر أن كل ناسخ ثابت نسخه عن الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم متأخر عن منسوخه وليس كل متأخر معارض لمقدمه في الظاهر ناسخاً له ، وإن التعارض في نظر الرجال لا يخرج الدليلين عن العمل بهما معاً فيعمد بكل منهما إما عزيمه وورخصة وهو جل ما يوجد في المتعارضين أو بأحدهما وإما ترجيحاً للإباحة الأصلية على الحرمة العارضة ، والأول أحوط ديناً ، والثاني أقوى دليلاً لقوة الإباحة الأصلية على الحرمة العارضة ، وقد قال بعض المحققين ليس في الشريعة دليلان متعارضان يترآى متعارضين إلا وأنا أقدر على جمعها ، ولم يدر أيضاً أن التوقف في حيرة الدليلين من واجب أدب الأئمة إلى أن تأتي الهداية الربانية ، فلم يصبر صبر الرجال في ضعف ماسلكه ولم يتحجر بعائقات الجسارة مما أشرنا إليه فقال بالنسخ ، ولم يتأمل قول الإمام الحق علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه « رحم الله امرء عرف قدره لم يتعد طوره » ، وباقى الكلام في هذا المقام يطلب من رسالتنا المفردة في إبطال هذا النسخ ، قال الإمام عبد الوهاب الشعراوي رحمه الله تعالى في « لواقح الأنوار القدسية » ، « ومن شأن الفقير والعارف وأدبه أن يؤول الأحاديث التي ظاهرها

التعارض على وجوه شتى صحيحة ولا يرى من الشريعة شيئاً ما أمكن وهكذا فعل الإمام الشافعي فليحذر من كونه لا يأخذ إلا بما وافق نظره وما عدا ذلك يرى به . وقال أيضاً لا ينبغي المبادأة إلى القول بالنسخ عند التعارض بالرأي من غير تصريح بنسخه من الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه ربما يكون دليلاً لمنصب أحد من الأئمة المجتهدين فيقع العبد في قلة الأدب مع الأئمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين انتهى ، وهذا يدل على أن النسخ بالتعارض الذي يسويه النسخ الاجتهادي لم يثبت عن الأئمة المجتهدين وإنما هو من جسارات من لا مسكة له من النصف بقلة الأدب مع الشر ، قال ولأنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان أجوده بحسب السائلين وكلامه لأجلاف فلا يصح طرد كل قول في حق كل أفراد الأمة وهذا أمر معقول ، لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم ، ومن هذا القبيل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم للحارثية أين الله فقالت في السماء فقال مؤمنة برب الكعبة ولوسئل أكابر الصحابة لم يسألهم عن الأينية لعلمهم باستحالتها على الله تعالى ، واعلم أن كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم بالألفاظ التي فيها حصر الحق مأمور به لأنه هو المبين ، قال الله تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) فلوسئل أحد غيره بالأينية لشهد الدليل العقلي بجهل القائل فإنه تعالى لا أينية له فلما قالها الرسول صلى الله عليه وسلم بانته حكمة وعلمنا أن ليس في قوة هذا الخطأ أن تعقل وجوده تعالى إلا بما تتصور في نفسها بغير ما تواطى عليه وتصوره في نفسها لارتفعت الفائدة المطلوبة ولم يحصل القيل ، فمن حكمته أن مثل مثل هذه بمثل هذا السؤال وسيله العبادة .

ولذلك لما أشارت إلى الساء قال فيها مؤمنة أى مصدقة بوجود الله تعالى ولم يقل عالمة غافهم انتهى كلامه الطافح عن حقائق المعرفة وكل هذا ومثله من كمل الورثة إرشاد للعلماء بعزل عقولهم وآرائهم من كلام أعرف خلق الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم ، والتصرف بأدنى شئ من التأويل فضلاً عن نسخ كلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم برأيهم ، فإن الحامل لهم في النسخ الاجتهادى هو فهمهم التعارض بين الحديثين ليس إلا ، فهو نسخ بما فهم ورأى ، وليس نسخ الحديث بالحديث فإن ذلك لا يتحقق إلا بصريح النسخ المرفوع إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فظهر كونه من باب الإستشكال بقوله صلى الله عليه وسلم بالآراء ، وأما كونه أشنع النوع وأشدّه فلأنه إستشكال أفضى إلى رفع حكم من أحكام الشريعة رأساً بالرأى بعد ثبوته عن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم وليس فيما يستشكلونه في قصور فهمهم أشد إفضاء إلى عظمة مدهشة مثله ، فإن التأويل والمجاز ليس رمياً للدليل مطلقاً بل وتقديم القياس على النص ليس قلماً كلياً له عن الشريعة حتى يلزم الحكم على المجتهد الآخر الأخذ به بالخطأ بخلاف النسخ القالع لأصل حكمه ، فإن ذلك يوجب الحكم ممن يقول به على المجتهد الآخر بذلك النسخ بالخطأ والغلط ، وأين تقديم شئ على شئ من إزالة شئ بشئ فإزالة حكم الشرع بالرأى لا يوازيه في فظاعة الأمر وشناعته تقديم الرأى عليه كما لا يخفى .

الفصل الثانى قوله ، ، ولا يعارض نصه بقياس ، ، الخ وهو

عام في كل قياس حتى وجلى ومنصوص عليه في موضع من غير حكم كلى على العلة حتى يصير قاعدة كلية للقياس ، وسواء في ذلك التمسك به من قياس نفسه أو من غيره ممن تبعه وسيجى هذا العموم مبيناً عن قريب إن شاء الله تعالى .

الفصل الثالث قوله ، ، ولا يحرف كلامه عن حقيقته ، ، الخ أعلم أن أهل العقول الناقصة الضعيفة يستصعبون كل كلام ترقى عن مدارك عقولهم ، فإن لم يحجزهم عن الطعن فيه ما اعتقدوه في قائله لفظوه مطلقاً وأنكروا على المتكلم ورموه بين فسق وإبتداع وزندقة وكفر ، وإن حجزهم عن ذلك لإعتقاد العصمة أو الحفظ في القائل عقدوا على كلامه الأنامل بالتحريف عن الحقيقة إلى المجاز ، وذلك غاية إيمانهم في خسراتهم ونقصاتهم ، فهم عند أنفسهم راسخون في العلم على قدم صدق في معرفة خطاب الأزل وكلام النبوة القدسية ، ومعنى التأويل عندهم في قوله تعالى شأنه (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم) هو هذا التحريف المذموم أهله في الوحى المتلو بقوله (يحرفون الكلم عن مواضعه) وهؤلاء المرحومون بجهلهم يدرون أن كل كلمة في حقائق المعرفة الإلهية والحلقية لم يتجاوز حدوداً عكفت عليها عقولهم كلمة سفلية أرضية لم يرفعها العمل الصالح فلم تصعد إلى الله سبحانه ، ففهمهم الكلام سمة لدنوه عن المراقى العالية واشتماله على اللبوب البالية كلا بل على القشور الخالية ، وصاعدات الكلمات القدسية المرفوعة إلى الله سبحانه على جناح أعمال القلوب من العشق والهيان والخيرة

متقاصر أبداً أفكارهم عن أوائل أنوارها فضلاً عن أواخر خطفاتها فإذا أخذتها الكلمات اللفظية واللفظ لا يفي بالفصح عن بيانها على ما هي عليها فلا كل ما أملت عيون الظبي يروى

تشابهت في فحوايها أسرار القدم بالحدوث لإحاطة حقائقها بالوجود كله وتنزله بصور الحدثان في عين تنزه عن رسوم الأكوان ، فأهل الزيف من المحجوبين لحصرهم في التشبيه لا يرون عين النزاهة في صورة الشبابة ، ولا يشاهدون المطلق في المقيد فيتبعون ما تشابه بمحصر الأمر فيه ، وذلك حقيقة الكلمات عندهم ، وكل حقيقة عندهم مجاز وما يعلم تأويله عن هذه الحقيقة المحصورة في التشبيه المرتسخة في أذهان الزائغين إلى الحقيقة الحققة في افقه العالی عند الله إلاله سبحانه والراسخون في العلم ، فهذا تأويل عن تأويل وهو صرف للمجاز إلى الحقيقة ، وتحريف للكلم إلى مواضعه لا عن مواضعه وهو مفاد قوله (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) إذ تأملوا ذلك لأنه تعالى إما أن فسر ابتغاء الفتنة من أهل التشبيه الصرف بتأويلهم المتشابهات القرآنية مما هو حقائق تلك المتشابهات في حقيقة العلم إلى التقييدية الحصر (١) أو عطف ابتغاء التأويل على ابتغاء الفتنة تنبيهاً على صني القاصرين في المتشابهات ، فإنهما فريقان فريق يبتغي الفتنة بها يحملها على الظاهر المحسوس كالمجسمة مثلاً وفريق يؤوله ، عما أراد الحق بها إلى ما لم يعلم إرادته تعالى كتأويل اليد

(١) كذا في المطبوعة ولعله التقييد بالحصر

بالقدرة وكل واحد مشترك في صرف الكلام الحق وتأويله عن الحقيقة وعلى كل تقدير أرجع الضمير في التأويل الثاني إلى التأويل الأول ، فقال (وما يعلم تأويله) أي تأويل ذلك المؤول المبتغى به الفتنة من الزائغين إلى مقار حقيقته في الأفق الأعلى من العلم إلا الله والراسخون في العلم ، ففي هذا الدنو من حالهم اعتمدوا على عقولهم وقالوا هذا ممكن أخبر به الصادق فيجب الجزم ، وهذا غير ممكن في نفسه أو غير جائز على الله تعالى ، فأما خبر الصادق به غير ثابت الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أو هو واجب التأويل عن ظاهره حتى تجاسر من قهرته الخيالات الفاسدة بتضعيف الأحاديث إذا لم تدركها عقولهم الناقصة ، ولو ساعدتهم التوفيق ، لقالوا هذا مما أخبر به الصادق صلى الله تعالى عليه وسلم فيجب الإيمان به واعتقاد إمكانه وجوازه وإن لم تدرك ذلك في قصورنا ، فإذا ورد علينا متشابه من القرآن والسنة نحمله على حقيقته ونؤمن به ولا نؤوله ولا نصرفه عن الظاهر ونجزم بأن الله سبحانه متصف على ما أراد إتصافه بذلك ولا نشغل بكيفية في جهلنا بمراتب الوجود الحق وتطوره في تنزلات الحضرات كلها ونعتقد أن حملها على المحجاز حرام على ما هو عليه السلف الصالح ،

ومن أشنع ما يخرجون كلام الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحقيقة إلى المحجاز ويفتحون فيه باب التأويل هو فعلهم ذلك إذا حملهم عليه نصرة إمامهم على غيره من الأئمة ، فحفظ رأيه أهم عليهم

من إخراج كلام بنينهم صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحقيقة ، فما يتحاشون عما يتلاعبون به بإمداد التأويلات البعيدة المموجة من سمع كل من لا صمم له مع أن إمامهم رفيع الذيل عن مثل هذه التأويلات التي يستحى عنها أدنى فطن ، ولعله لم يبلغه هذا الحديث ولو بلغه لرجع عن قوله ، أو بلغه وله عن ذلك جواب بحديث آخر مرجح عليه ببعض الوجوه لا يلتزم هذا التأويل والتحريف الباطل ، والإمام ليس بمعصوم حتى نأول له كلمات الشريعة ونترك حقيقة الكلام ولم يأذن الله تعالى ورسوله لأحد بهذه النصرة لأحد وما أمرنا بإتباع مذهب من المذاهب رأساً فضلاً عن إتباع مذهب معين وإرتكاب التمحللات لصحته ،

ثم مما يهتم أن يعرف ههنا أن ظواهر الأحاديث لها حكم حقيقة الكلام وحكم المنصوصات في مدلولاتها ، فلا تترك إلا بدليل آخر من الحديث أقوى من المتروك ، وذلك الترك حرام إتفق الأمة على حرمة من قرن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى طبقة أهل التصانيف كحرمة ترك النص ، ونحن نريد أن نبين ذلك من كلام الحنفية المتأخرين الذين تدور عليهم رحى مذهبهم ليكون أبكت في الحجة على أهل ديارنا وديار الهند ،

ولنبده الكلام فيما إذا خالف ظاهر الحديث تأويل الصحابي الراوي لذلك الحديث ، فنقول قال ابن الهمام في التحرير ونقل

كلامه مبيناً من كلام الشارح العلامة ابن أمير الحاج من عين كلامه بالحاصل والمعنى ، وإذا حمل الصحابي مرويه الظاهر في حكم على غير الظاهر حكمه ، فذهب الأكثر من العلماء منهم الشافعي والكرخي أن المعمول به هو الظاهر دون ما حمل عليه الراوي من تأويله ، وقال الشافعي كيف أترك الحديث بقول من لو عاصرتة لحاججته أي الصحابي ، قال الشارح لحاججته بظاهر الحديث ، وقيل يجب حمله على ما عينه الراوي ، وفي شرح البديع وهو قول بعض أصحابنا وهو إختيار المصنف يعني ابن الهمام ، وقال عبد الجبار وأبو الحسين البصري إن علم أن الصحابي إنما صار إلى تأويله المذكور لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم له وجب العمل به ، وإن جهل ذلك يجوز أن يكون لدليل ظهر له من نص أو قياس أو غيرها وجب النظر في ذلك الدليل ، فإن اقتضى ما ذهب إليه صبر إليه وإلا وجب العمل بظاهر الخبر لأن الحجة كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دون تأويل الصحابي ، واختار الأمدى أنه إن علم مأخذ الراوي في المخالفة وكان المأخذ مما يوجب حمل الخبر على ذلك الحمل وجب المصير لإتباعاً لذلك الدليل لا لحمل الراوي عليه وعلمه به لأن عمل أحد المجتهدين ليس بحجة على الباقي ، وإن جهل مأخذه عمل بالظاهر لأن الراوي عدل وقد جزم بالرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والأصل في خبر العدل وجوب العمل ما لم يقم دليل أقوى منه يوجب ترك العمل به ولم يثبت ، ويحتمل أن يكون لنسيان طرء عليه أو لاح له دليل اجتهد فيه وهو مخطئ فيه فلا يترك

الظاهر بالشك انتهى. ثم قال الشارح ما حاصله يرد على ما اختاره بعض أصحابنا واختاره المصنف من أن العمل بمحمل الصحابي وترك الظاهر حرام واعتذر عنه المصنف في الكتاب بما حاصله، أن الصحابي لا يفتي عليه أن ترك الظاهر حرام فلو لا تيقنه بما يوجب تركه لم يتركه، ولو سلم إنتفاء تيقنه فلو لا أغلبية الظن بما يوجب تركه لم يتركه ولو سلم إنتفاء تلك الأغلبية بل إنما ظن ذلك ظناً فشهود الراوى ما هناك من حال النبي صلى الله عليه وسلم عند مقالته يرجح ظنه بالمراد لقيام قرينة حالية أو مقالية عنده بذلك وبشهوده ذلك يندفع تجوز خطأه بظن ما ليس دليلاً دليلاً فإنه بعيد انتهى كلام المتن والشرح محصلاً.

أقول وقد علم منه أن أكثر العلماء من الشافعية والحنفية قائلون بعدم ترك ظاهر النصوص بتأويل الصحابة بخلافه فضلاً عن تأويل تابعي أو من تبعه أو من دونه من طبقات العلماء، وعلم أن ذلك كان حراماً في زمن الصحابة ومن بعدهم مستفاضاً مشهوراً فيهم، ولهذا قال ابن الهمام ليس يفتي على الصحابي تحريم ترك الظاهر، وعلم أيضاً أن خلاف هذا المذهب ممرض، ولهذا قال الشارح وقيل يجب حمله على ما عينه الراوى وهو قول من بعض أصحاب المذهب غير ثابت من إمامهم، وإنه اختيار ابن الهمام لكن بتسليم أن ترك الظاهر حرام في غير تأويل الصحابي لإستثناء عن ذلك الترك بتأويل الصحابي فحسب، وذلك لإتيانه في بيانه بما يخص حال الصحابي ولا يوجد في غيره، وإن كان ذلك في حيز الأنظار الآتية إن شاء الله تعالى، وعلم أيضاً أنه إذا صح

كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخبر الواحد وجب العمل به ولا يترك إلا بحديث آخر أقوى من ذلك، وذلك في قول الآمدي الأصل في خبر العدل الخ وعلم أيضاً أن الظاهر يقين وحمل تأويل الصحابي على أنه من أمر مشاهد مشكوك ولا يترك اليقين بالشك، وهو في قول الآمدي أيضاً، فلا يترك الظاهر بالشك، وهو أصل شريف يرد به النظر على ما ذكره ابن الهمام وحاصل ذلك أن الإمام إن ادعى أن الصحابي لا يجوز عليه ترك الظاهر إلا من حيث ما يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم أو فهم منه فهماً مطابقاً للواقع فذاك وينظر فيه مقدمات دليله عليه وإلا فكونه مسموعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أو مفهوماً فهماً مطابقاً مشكوك فلا يترك به الظاهر بمجرد ثبوت التأويل عنه هذا.

وقوله ترك الظاهر حرام فلو لا تيقنه الخ نقول فيه فرق بين تيقنه بشئ وبين كون الشئ متيقناً في نفس الأمر، فتيقن الصحابي بما يوجب ترك الظاهر يحتمل أن يكون بحديث آخر فهم منه ما أوجب تركه، أو بقياس تقوى به عنده الجانب الغير الظاهر، وليس الظاهر في تقوية أحد احتمالية الغير الظاهر بالقياس وترجيحه على الظاهر كالنص الغير المحجوز خلافه بالقياس، فإن الأول ليس بخلاف بكلام الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف الثاني، أو بقرينة حالية أو مقالية عند سماع الحديث، وكل ذلك يرجع إلى فهمه واجتهاده ورأيه فهو معذور في ترك الظاهر بل يجب عليه من حيث أنه البادى له ببذل وسعه، وليس رأى مجتهد غير معصوم حجة على أحد إمام

ابتداءً فعند الكل من أهل المذاهب، وإما بعد التقليد فعند محققهم وإذا لم يكن ذلك حجة على العامى البحت فما كلامك في العالم الذى يحل له ترك المجتهد بعد التقليد بل يجب عليه إذا لاح له قوة الدليل على خلافه فلا يحل ترك الحديث الواجب علينا العمل به لا برأى أحد وإن كان راوى الحديث،

قوله "ولو سلم إنتفاء تيقنه فلولاً أغلبية الظن"، الخ أقول البحث الجارى فى تيقن الصحابى على ما مرتقيره يجرى فى غالب ظنه من باب الأولى فلا نعيده .

قوله "ولو سلم إنتفاء ذلك الأغلبية بل إنما ظن ذلك ظنا فشهود الراوى ما هناك"، الخ أقول قد مر أن ذلك كاه يرجع إلى فهمه وإجتهاده ورأيه وهو ليس بحجة على غيره .

قوله "وبشهوده ذلك يندفع"، الخ أقول إندفاع ذلك على حسن الظن لا بطريق العلم فلا يترك به ما وجب علينا إتباعه من الظاهر، وههنا بحث لطيف قوى، وهو أن العمل بظاهر الحديث عمل بالدليل، ولهذا يحرم تركه، فوصف الظهور كوصف التنصيص فى كونه دليلاً على حيازة وإن كان على القوة دون الثانى، وما أصرح بكونه دليلاً قول الشافعى رحمه الله حيث قال فى ترك الظاهر بتأويل الصحابى كيف أترك قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بقول من الخ فجعل

وصف الظهور المتروك نفس القول وتركه تركه، وعلى تفسير قول الشافعى من الشارح لحاجته بظاهر الحديث، أفاد أن الظهور كالنص يصير به التارك محجوجاً كما يصير محجوجاً بترك النص ما لم يأوله بدليل آخر من الحديث قوى منه فى الدلالة، وقد أقر ابن الهمام بأن وجوب تأويل الصحابة وتقليدهم حكم لازم إلا إذا لم يترجح بالدليل خلافه، فظهر أن تأويل الصحابى على خلاف الظاهر تأويل مع ترجح الجانب المخالف عندنا بالدليل المحرم تركه، وهو وصف الظهور، وليس ذلك محل الخلاف بين الحنفية والشافعية فى وجوب العمل بتأويل الصحابة وتقليدهم وعدمه فإنه لا يجب عند الشافعية مطلقاً وعند بعض المشهورين من الحنفية كالكرخى وأمثاله أيضاً، وعند جمهور الحنفية يجب قبول تأويلهم ويلزم تقليدهم إذا لم يترجح خلاف ذلك عند المستدل على ما صرح به فى "التحرير"، وإذا كان كذلك فامعن النظر فى مسألة الباب وأنصف وتفطن ثم تيقن أنه لا يتصور خلاف بين الشافعية والحنفية فى أن تأويل الراوى على خلاف الظاهر مما يجب تركه وإن ذلك مما اتفق عليه علماء المذهبين، والله تعالى شأنه هو المتولى للهدى إلى ما هو الحق، ولا يذهب عليك أن هذا كله فى تأويل الصحابى على خلاف الظاهر فى مرويه الذى أخذه عن النبى صلى الله عليه وسلم وعلمه قطعاً ونظرفيه، وأما إذا عارض قولاً موقوفاً على الصحابى ظاهر حديث مرفوع فضلاً عن متصوصه فلا يترك الظاهر به أصلاً لجواز أنه لم يبلغه هذا الحديث رأساً .

ثم مما يهتم بيقظك له ههنا وهو من أجل ما يشهد لمطلوب هذا الكتاب من وجوب ترك الرواية بالحديث أن هذا إذا كان تصريح الحنفية في تأويلات الصحابة وحكمهم في إرتكابهم خلاف ظواهر الأحاديث، فما ظنك بحكمهم في مخالفة الفقهاء بنصوص الأحاديث في فروعهم، هل يحل عندهم ترك النص والأخذ بقول الفقيه مطلقاً من غير ثبوت تأويل منه للنص مع أن ترك الظواهر فضلاً عن ترك النصوص حرام عند أكثرهم بتأويل من الصحابي الواقع منه في تلك الظواهر كما عرفت، والأقل المجوزون إنها جوزوه في تأويل الصحابة خاصة لتعليل تجوزهم ذلك بما يختص بالصحابة فحسب، ثم في تأويل الظواهر دون النصوص، كلا لا يحلون ذلك أبداً لعالم يعلم من الدين أصولاً ثلاثة، أحدها أن قول المعصوم حجة وثاينها أنه إذا ثبت وجب العمل به فوراً وثالثها أنه لا يترك بقول غيره إذا لم يكن عنده دليل من السنة يعارضه ويترجح عليه حتى لا يبق إذ ذاك قول الغير قوله، وإحتمال أن يكون عنده دليل من السنة لاسيما إذا كان من أمثال الفتاوى مع إحاطة علم كل أحد بأن كتبهم مشحونة بالآف من الفروع التمثيلية بل ومن التي تبنى على مناسبات تشبه الشعر والخطابة أمر مشكوك في أية درجة من الشك فكيف يترك به اليقين المنتهض علينا من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم، وإلى الله سبحانه وتعالى الشكوى من إحتمال الدليل من السنة كما عرفت لا يتحمل من الصحابة عن تركهم وإلا لما قالوا بوجوب ترك تأويلهم ويتحمل من صاحب القنية والحمادية وأمثالها عند تركهم النصوص لا يقول إلا من

لم يدخل في زمرة العقلاء عندنا فضلاً عن الفقهاء، وحسبه هو أن الخلاف بالحنفية فيما صرحوا به كما عرفت وإقتضاه عند من له أدنى شعور بقواعد الشريعة أذاقنا الله تعالى سبحانه من رحيق تحقيقها في جليلها ودقيقها.

الفصل الرابع "قوله ولا يوقف قبول ما جاء به على موافقة أحد فكل هذا من قلة الأدب معه، صلى الله تعالى عليه وسلم وهو عين الجرأة، أشار رحمه الله تعالى بهذا الكلام إلى الفرق بين توقف العاقل الصريح في العمل بالحديث وبين توقف العالم المقلد لمذهب من المذاهب بعد صحة الحديث وعدم المعارض والخفاء في دلالة على المعنى، فإن الأول وقفة من حيث عدم العلم ووجوب رجوعه إلى عالم يستفسره عن كل ما جهله فيه وهو يشبه وقفة العلماء للفحص عن الصحة وعن الناسخ والمعارض وعن وجوه الدلالة وما يشبه ذلك، وكل ذلك وقفة جاهل مستكشف عما هو الأمر عليه بقدر طاقته وهو معذور فيها بل هي واجبة لا يسع العمل بدونها، وإن الثاني وقفة بعد تمام الحجة عليه من حيث علمه المقدور له في كل ما يوجب العمل عليه ويصير سبباً لتكليفه به على حسب طاقته لأن الحاضر فور العلم موافقة إمامه بقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيعمل به أو مخالفته له فيتركه وهو عمل بقول الإمام وترك قول الرسول الله عليه وسلم بقوله فهو كما قال عين الجرأة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أعاذنا الله سبحانه وجميع المسلمين عن ذلك، والوقف للبحث عن دليل إمامه وقفة

للمعارض داخله في الوقفة الواجبة ، ولا يصدق عليها الوقفة لموافقة إمامه التي هي الجسارة والخسارة ، ومن لم يعمل بحديث صحيح غير معارض في علمه يبذل وسعه لقول أحد فقد أوقف قبول ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم على موافقته ، وذلك الإيقاف حرام من غير خافية لكونه من باب قلة الأدب والجرأة وتشريك الغير في خاصة النبوة والتشريع ، وقول الموقف موافقة إمامي بالحديث دليل على صحته وعدم المعارض في الباب ومخالفته دليل على ضعفه ووجود المعارض جهل شنيع لا يبتلى به إلا الأصبياء والأغبياء لما عرف مراراً أو يعرف إن شاء الله تعالى .

الفصل الخامس قوله دون أن يحمله إلى قوله فيقدم " عليه آراء الرجال وزيادات أذهانهم ، أشار رحمه الله تعالى إلى أن كل تأويل وتحميل يقع في كلام النبوة لا بكلامه صلى الله عليه وسلم بل لحفظ رأى من آراء الرجال كائناً من كان فهو تقديم لرأى ذلك الرجل على كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإلى أن المعنى الذي أول اليه الكلام وحمل عليه وإن تحمله العبارة وتصلح لها لكنه لما كان خلاف الظاهر وكان الحامل على ذلك حفظ رأى من رجل ليس هو من معاني الكلام بل هو زيادة من ذلك الرجل على كلام الرسول صلى الله عليه وسلم فمن أول كلامه لكلام الغير قدم كلام الغير على كلامه ، ومن عمل به لعمل الغير عمل بكلام الغير لا بكلامه صلى الله عليه وسلم ، فهو مع جسارة هذا التقديم في هوان الجهل من أن تأويله هذا ترك للحديث وأخذ بقول من أوله لقوله وإنه بهذا ممن يتمسك بكلام المعصوم

بل هو متمسك بكلام متبوعه ودافع عنه الحديث بإخراجه عما أراد القائل به صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإن كلام كل أحد متعين في ظاهره مالم يمنع عنه ما يجب به صرفه عن ذلك ، وخلاف رجل من الرجال بكلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحكم عليه ، ولا يوجب صرفه عن الظاهر المتعين لأن يكون مراداً له بل الأمر بالعكس من وجوب تأويل كلام الغير إلى كلامه صلى الله عليه وسلم إن قبله ؛ وإلا يرد على صاحبه من غير مبالاة ، هذا الذي يعطيه البرهان القاطع ، وليس من خالفه على بالة عند من عصم عن باهر جهالة في سلامة حالة والله سبحانه ، هو العاصم .

الفصل السادس "قوله فنوحده صلى الله تعالى عليه وسلم بالتحكيم والتسليم والإنقياد والإذعان كما نوحده المرسل تعالى بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل ، إلى تمام هذا الكلام الشافي للداء المزمن العضال والانحراف عن سواء الاعتدال رحم الله تعالى قائله لا يخفى على ذائق ذواق الطريق أن مدار بدء أمر السالك إنما هو على الوسط المبارك بينه وبين الحق عز وجل ذكره كما قالوا

زان روى كه چشم تست احول معبود تو پر تست اول

وذلك لأن كل متوجه إليه معبود في الحقيقة ، المعرفة والتوجه إليه لابد وأن يكون على وزان التوجه إلى المعبود الحق الأول الآخر الظاهر الباطن لكل معبود وفي كل معبود ولما كان سفر السالك من الكثرة الوهمية

إلى الوحدة الحقيقية إعتنى في شأنه بشأن توحيد الوجهة إلى مقصد واحد في توجه الأصل والوسط الموصل فصار توحيد الرسول صلى الله عليه وسلم أصلاً ثانياً لتوحيد الله سبحانه الذي هو الأصل الأول ، وكما لا نجا للعبد من غير توحيد الحق لا نجا له ، بدون توحيد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه لا وصول له إلى مقصود اليجاد من غير أن يرتفع ألبان السرمدي عن ثدى معصرات فيوضاته الملهطة ، ولا إرتضاع إلا بوحدة الوجهة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، فمن لا توحيد الوجهة له لا إرتضاع له ، ومن لا إرتضاع له لا وصول له إلى حكمة اليجاد ، وهي الانغراق في بحر حيو الأبد والسعادة ، ولا نجا له عن موت جهل الأبد والشقاوة ، ولا شك أن توحيد الحق لا يتم إلا بإحاطته بملكوت العبد وملكه وسريانه في لطيفه وكثيفه ومجرده وماديه من حيث العمل بالجوارح على ما اقتضته معرفتها مما أدناه الإقرار باللسان حتى ذهب جم غفير إلى اشتراط ذلك في أصل الإيمان مع القدرة لكون الإنسان معجوناً مركباً من المجرد والمادة فما لم ينصبغ بالحق بعالمه معاً لم يكن مؤمناً به ، وهذا الدليل حق لا يتجاوز إلا ان من اعتبر الركن الواحد العلمى ما أسقط العمل رأساً بل رأى أن العلم الحق إذا نزل بساحة قلب ، ومرحباً بنزوله ، قهر المجرد والمادة لا محالة ، فإن الله سبحانه إذا تجلى لشيء خضع له ، وإذا تجلى للقلب خضع وذل لله سبحانه وتعالى فخضعت الجوارح وذلت لا محالة بصريح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : لو خشع قلبه لخشعت جوارحه ، ، وذلك هو عمل الجوارح والاسلام في الحقيقة ، فلا حاجة

معه في أصل الإيمان المعبر فيها بين العبد وبين ربه إلى القول باللسان وهذا أدق النظيرين وأقربه إلى التحقيق ، ومن رأى العمل داخلاً في الإيمان من غير أن يصرح به إشتراط القول باللسان فإرادته إن شاء الله تعالى هو الصعقة الإلهية القلبية من حيث سريانها على الشبح الغاسق واشتراط ذلك في الإيمان ظاهر ، فان من لم يفعل بورود العلم في قهره أصلاً فهو كاذب في دعوى الوارد وإذا قد كان الأمر في توحيد الحق على هذا كان كذلك في توحيد الرسول . فيجب إحاطته لباطن العبد وظاهره فيؤمن به باطنه ويسلم له ظاهره بنفى الشركاء في الإيمان والاسلام به صلى الله تعالى عليه وسلم كليهما مطلقاً ، فمن أذعن بحكم من أحكام الشريعة من غيره فقد أشركه في أمره ، وهذا يأتي على من تقاعد في تلقى الأحكام من أحاديثه ولم يطلبها في الوقائع مع القدرة على الطلب ، فما ظنك فيمن جاءتته الأحاديث الصحيحة ترى على أيدي أولى البصائر والنهي من أجله حفاظ الحديث أهل الامانة الكبرى مما دلت على المقصود وضاحاً كالشمس على يفاع الضحى ، مع وجود الأهلية للأخذ عنها على ما شرحناها فيما مضى ، فنكب عنها نكوباً ولم يعده حوباً ومردوياً ، على مسلك الاختلال بأعدل مناهج الأعمال مؤمناً بأنها ترك بأقوال الرجال ، فشى مشى الإباء في اتباع الأقيسة والآراء على الخلاف الصراح بحضرة الإفصاح ، على صاحبها الصلواة والتسليمات أتمها وأكملها ، فان ذلك شرك أكبر في توحيدته صلى الله تعالى عليه وسلم مع تمام الحجة البالغة عليه .

ثم مما يجب التنبيه عليه ههنا أن أسعد الناس بهذا التوحيد في الأمة فريقان ، أحدهما أكمل في ذلك بكثير من الآخر ، الفريق الأول أهل الحديث العاملون بكل حديث صحيح وضعيف إذا لم يعارض الضعيف ما هو أقوى منه في التحريم من غير مبالاة برمي أقوال الرجال إذا ردتها الأحاديث من غير خافية ، لا نغني به إلامشائخ القوم من العلماء بالله سبحانه ممن ليس له مذهب سوى الحديث ، والأئمة من مشايخ علم الحديث ممن جمع بين فنون هذا العلم الشريف وبين علوم الاجتهاد والاستنباط وطرق الأخذ ودقائق الفهم في كلام أعرف خلق الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم من غير تعليل منحوت ولا تعدية حكمية ، والفريق الثاني قوم من المقلدين العامة لما فاتهم العمل بالحديث على مقدار العلم الذي قررناه لها من قبل يعمل بقول كل عالم من علماء الأمة ولا يلتزم مذهباً معيناً فيشابه عوام جميع القرن الأول وأوائل الثاني فليس له إقدام على إمام وإحجام عن إمام فيعيش صفواً بالكل من غير إباء ولا إقتفاء من حيث أنه لم يحصل عنده عقدان جحودي وإقرارى بالنسبة إلى الفقيهين ، الفريق الأول هم المغتربون من بحر رويت منه أئمة الهدى رفع لهم الوسائط في وجهتهم الى الوسط الأنور والبرزخ الأكبر صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقول كل إمام متبع له إستناد باهر إلى الحديث عانقه هذا الفريق فيما منحوا من توحيد القبلة إلى ما هو قبلة القبلات وأحديسة جمع جميع الوجهات ، ففازوا بالحق كله في معدن معاندته ومنبع منابعه في عين جمعه من غير تفرقة تطرقت إليه على طراوته المقدسة من أيدي الأفكار

وتلاعب الآراء ، فتوحيد الرسول صلى الله عليه وسلم المرزوق لهؤلاء يشبه توحيد من كان له الحق سبحانه ، مرآة للخلق من العارفين في توحيدته تعالى فيرى الجميع فيه ويحيط بالكل ويعانقه في حقيقة وجوده على ما هو الأمر عليه في ذاته وحق حقيقته ، فمن الحق وقع على الخلق على ما يشبهه لم المعلن ، وأما الفريق الثاني فلما كان أهل حيلولة بينهم وبين قبلتهم ومتبوعهم صلى الله تعالى عليه وسلم ورأى أنه هو الظاهر في وجهة كل إمام من أئمة أمته صلى الله تعالى عليه وسلم وأن الكل أحاطهم نوره الفاشي صلى الله تعالى عليه وسلم فكلهم على هدى من ربهم مصيب فيما أصاب منه صلى الله تعالى عليه وسلم على قسطه المرزوق له في تفرقة من جمعه الإجماع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعلم أن توحيد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في العمل بقوله إنما يحصل لمن يستوى عنده جميع من دار على أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وعمل بقول كل إمام من غير التزام بمذهب معين تخرجاً عن حجر الواسع المحيط من نوره صلى الله تعالى عليه وسلم في كوة دون كوة ، وحصر الأمر فيما لم ينحصر فيه وحرمانه عنه بقدر ما لم يتبعه فيمن لم يتبعه من متسع النشآت المتبعة من أئمة الدين ، وسيأتي الكلام في الدراسة الآتية من كلمات الشيخ الأكبر رضى الله تعالى عنه على ذم من حصر الأمر وحصره من الفقهاء القح ، وتوحيد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المذوح لهؤلاء يشبه توحيد من كان له الخلق مرآة للخلق من العارفين فيراه سبحانه وتعالى في الجميع على ما ظهر فيمن ظهر ، فمن الخلق وقع على الحق على ما يشبهه إن المعلن ، فإن رآه في شيء

فقد جهله فيما لم يره فيه ولم يوحد الوجهة له دون الحق سبحانه ،
وهكذا في توحيد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وإلا لما أحجم
عنه في أيام آخر ولاستوى عنده كل من لم يخرج قوله عن الشريعة
ولانهدر الخصوص والتعين عنه ، فان إماماً من الأئمة وجهة له
دون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا الذي أفاض
واهب الوقت عليك هو السر في عدم تقيد أهل الحق من القوم
الكرام بمذهب دون مذهب ، قال الإمام القطب الشعراوى رحمه الله
تعالى في الأنوار القدسية ، ، أعلم أن جميع مذاهب المجتهدين عند
أهل الحق مذهب واحد لا يشهدون فيها تفرقة لإتساع نظرهم لأنهم
يشهدون العين التي يشهد بها المجتهدون ومنها يغترف كل واحد في شريعة
واحدة فهم كلهم داخلون في السباح ، وقد ذقناها والحمد لله تعالى ،
فلا يأمر أهل الحق بالتقيد بمذهب معين من المذاهب المشهورة لأن
جميع المذاهب من باطنهم ، وهذا أمر يذوقه الفقراء فيصير ذوقهم يعادل
ذوق جميع المجتهدين من غير تحصيل آلات الاجتهاد فهم يشهدون
الأمر أوسع من أن يتقيدوا فيه بمذهب قائل ببعض ما عنده من العلم
ويقول الجاهل بأمر هؤلاء ، هؤلاء لا يتقيدون بمذهب في معرض الذم ،
وهو معذور وإنهم لا يسعهم من الله سبحانه أن ينزلوا إلى الأدنى مع
قدرتهم على الأعلى ، والشريعة الصحيحة هي السمحة وهي ليس
فيها مشقة ولا ضيق ولا حرج فالعلماء الراسخون يشهدون جميع الأقوال
المذكورة في المذاهب كأنها مذهب واحد محمولة عندهم على أحوال
كأجوبته صلى الله عليه وسلم المختلفة والسؤال بعينه واحد كما يعلم من

تصفح السنة ، وإليه الإشارة بخبر ، ، أمرت أن أخطب الناس على قدر
عقولهم ثم قال ، ، فمن لم يشهد أن الشريعة واسعة تسع جميع المذاهب
لزمه أمر شنيع لا يمكنه الخروج عنه ، وهو تخطئة بقية من خالفه
من المجتهدين ، وسائرهم على هدى من ربهم ، ، انتهى كلامه ومن
هذا ظهر الجواب عما قال الشيخ الدهلوى في " شرح السفر ، أن توحيد
الوجهة له أثر تام وعد من ذلك وحدة الوجهة في المذاهب بال التزام
مذهب معين وطرح غيره من المذاهب فنقول له ، الملتزم لمذهب معين
أخل في توحيد الوجهة وأتى بالثنوية في الأمر الواحد وتعددت عنده
الوجهات في الجاهل كثر الواحد ، ثم به أذعن ببعضه وأبى عن بعضه ،
ذلك لاشك أن القبلة الحقيقية التي أمرنا بالتوجه إليها هو الرسول
المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وإنما الأئمة المجتهدون هم العلماء ،
الكاشفون لنا عن مراده والداعون للحق إلى أمره فست حاجتنا إليهم
في التقاصر عن الأخذ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من غير واسطة
الإستكشاف والفحص عما دعانا إليه ونهانا عنه صلى الله تعالى عليه
وسلم ليس إلا ، وقضاء هذه الحاجة من حيث هي حاجة معينة
لا يختص بعالم دون عالم لا سمعاً ولا إقتداء بالصحابة والسلف من
التابعين ولا عقلاً فمن تبع الأمر المقبل اليه وعلم أنه أمر بالتوجه اليه
حيثما وجده لأنه المقصود بالطلب دون الوسائط فهو الموحد للوجهة التي
لها التأثير التام في آثار السعادة ومن التزم واسطة أشرك خصوصها
وقيدها مع الأمر العام والمطلق وأخل فيما أمر به من وجوب توحيد
الوجهة اليه بلا اشتراك غيره معه في ذلك التوجه هذا -

بقى هناك خدش النقض بأن يقال لم يختلف اثنان من أئمة الفرقة الناجية من الصوفية الكرام ، قدسنا الله بسرهم وأدركنا بفيضهم وبرهم ، في وجوب توحيد الوجهة إلى شيخ واحد فيلزم عليهم تحمل عين ما ألزمته على المشترطين للتوحيد في المذهب لإطراد العلة التي ذكرتها في الموضعين كما لا يخفى ، وجوابه منع مساواة الموضعين وعدم جريان الدليل في محل تخلف الحكم بالفرق بينهما من حيث أن مبنى أخذ الحكم الظاهر الشرعي لا يعتمد المناسبة بين الأخذ والمأخوذ عنه من علماء الشريعة المطهرة فانه عبارة عن مجرد تلقي قول مفصح عن تكليف الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف العلم الذوقي المشروط بانصباف باطن الآخذ بصبغ باطن المأخوذ عنه فان ذلك يعتمد إرتباطاً خاصاً بين الفائض والمستفيض عيناً وروحاً ومثالاً وجسماً وأخلاقاً ومزاجاً به يسرى ماء الحياة من منهل الشيخ الى مزرعة قلب المريد الميتة بإذن الله سبحانه وتعالى في سابق خلقه ذلك تقدير العزيز العليم ، ولهذا لما كانت الخالة والمواخاة مظنة إنصباف كل خليل وأخ عن صاحبه ، وأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يواخي بين أصحابه صلى الله تعالى عليه وسلم راعى تلك المناسبة والإرتباط على ما قال الشيخ الأجل عبد الرؤف المناوى في كتابه "الكواكب الدرية في مدح السادة الصوفية" ، المشتهر "بطبقات المناوى" في مناقب سيد الأولياء على بن أبي طالب

رضى الله تعالى عنه "وإذا أردت أن تعرف منزلته من المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم فتأمل صنيعه في المواخاة بين الصحابة جعل يضم الشكل إلى الشكل والمثل إلى المثل فيؤلف بينهما إلى أن آخى بين أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما وادخر علياً رضى الله تعالى عنه لنفسه وادخره لأخوته وناهيك بها من فضيلة وأعظم بها من شرف انتهى كلامه في التشاكل والتماثل مما دعت الضرورة إليه في كل مجالسة ينتفع أصحابها فضلاً في صحبة المرادين بالمشائخ ، وليس كل شيخ يستوعب وجوه المناسبة بكل مريد غير الشيخ الأكبر شيخ شيوخ المرسلين صلوات الله تعالى وتسلّماته عليه وعليهم أجمعين ، فانه حقيقة الحقائق السارى في جميع المراتب والحضرات صلى الله تعالى عليه وسلم فاشتروا توحيد الوجهة إلى شيخ واحد يتقوى بينه وبين المريد أمراً لإرتباط المذكور ، وليس التوحيد المذكور بإطلاقه من غير قيد الشيخ ذكرنا وصفه مما اشترط أصحاب الطريق حتى يكون لمجرده تأثير بل المطلوب فيه التناسب وقلما يوجد لشخص بالشخصين في مقدار واحد من زيادة ونقصان في أحدهما وكل من ازدادت وجوه الارتباط فيه من المشائخ فهو أجذب للمريد إلى الحق سبحانه ممن لا يوجد فيه ذلك ، ولهذا لما رأوا قلة مناسبة المستفيدين بهم وجهوهم إلى من رأوا كمالاتهم فيهم ، واختلس بعض الكبراء بمجرد رؤية بعضهم عن كل الشيخ إلى ذلك البعض وماذاك إلا بقوة تلك المناسبة فما عيب عليهم ذلك لامن الشيخ الأول ولا من غيرهم من العرفاء ، ولا عيب من

نقصان الشيخ الأول ، كل ذلك لتحقق السرالذى به اشترط توحيد
الوجهة ، فافترق أخذ ظاهر العلوم من بواطنها ، ولهذا التوحيد
أسرار آخر مخصوصة بتلقى الأسرار الباطنة ليس هذا محل ذكرها والله
سبحانه تعالى أعلم .



الدراسة الرابعة

”وفي كلام بعض الأجلاء من الحنفية ، على إمامهم رضوان
الله تعالى عليه وعليهم ، وغير الحنفية مما يصرح بمطوب
الباب ، يأتي الكلام فيه على عين المسئلة والتنصيص بترك
المذهب إذا خالف الحديث الصحيح والنطق لها ، ولتقدم من
كلام الحنفية ما يحتاج إلى الذيل لكونه أزم في الحجة
وأبكت في الإلزام على إخواننا المعاصرين من بلاد السند
والهند إن شاء الله تعالى ،



” قال ابن أمير الحاج في ”التحبير شرح التحرير“ ، في مباحث
التقليد آخر الكتاب ” ذكر الإمام العلائي أنه قد يرجح القول
بالإنتقال في إحدى صورتين إحداهما إذا كان مذهب غير إمامه
يقتضى تشديداً عليه وأخذاً بالإحتياط كما إذا حلف بالطلاق الثلاث

على فعل شئ ثم فعله ناسياً أو جاهلاً أنه المحلوف عليه ، وكان مذهب إمامه الذي يقلده يقتضى عدم الحنث بذلك فأقام مع زوجته عاملاً به ثم يخرج منه لقول من أوقع الطلاق في هذه الصورة فإنه يستحب له الأخذ بالاحتياط وإلتزام الحنث ، والثانية إذا رأى للقول المخالف لمذهب إمامه دليلاً صحيحاً من الحديث ولم يجد في مذهب إمامه جواباً قوياً ولا معارضاً راجحاً عليه إذ المكلف مأمور بإتباع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما شرعه فلا وجه لمنعه من تقليد من قال بذلك من المجتهدين محافظه على مذهب التزام تقليده انتهى قلت وهذا موافق لما أسلفناه عن الإمام أحمد والقدرى وعليه مشى طائفة من العلماء منهم ابن الصلاح وابن حمدان والله تعالى أعلم ، انتهى كلام ابن الحاج بلفظه

والكلام عليه من وجوه الوجه الأول قوله " قد يرجح القول ، ، الخ المراد منه الترجيح الأعم الموجب لإستحباب العمل بالمرجح أو لوجوبه فالصورة الأولى من الصورتين للترجيح الأول لإقتضاء الدليل المنتهض عليه ، وهو الأخذ بالاحتياط فإنه من باب الأولى مع إباحة الأخذ برخصة الشرع في تقليد من سهل الأمر وتتبع الرخص حتى لو ترك مذهب إمامه بقول من سهل تتبعاً للرخصة لم يكن ملاماً ، ولهذا قال الإمام ابن الهمام في شرح الهداية ، ، في كتاب أدب القاضى ما حاصله وأنا لا أدري ما يمنع هذا من العقل والسمع مع أن الشريعة المطهرة حثت على الرفق والتسهيل

ولقبت بالسماحة السهلة ، وسيجىء فيه مزيد بيان ولكون ذلك من القسم الأول صرح بقوله ، ، فإنه يستحب له ، الأخذ ، ، الخ ، والصورة الثانية للثاني وهو الترجيح الموجب لوجوب العمل بالمرجح لإقتضاء الدليل المنتهض عليه وذلك قوله إذا المكلف مأمور بإتباع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما شرعه ، وصورته من بلغه ، الحديث الصحيح من غير معارض عنده وجواب قوى بصرفه عما يدل عليه فهو مأمور من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما شرعه وكل مأمور منه يفترض عليه ما أمره ، به فهذا مفترض عايه الإتيان بالمأمور به وهو العمل بمادل عليه الحديث إن كان مما يجب على المكلف - يجب عليه وإن كان مما يندب أو يباح يجب ويفرض عليه أن يعتقده كذلك من غير إحجام يجده في نفسه عن إرتكابه ويندب أو يباح له فعله ، أما الكبرى فما لا يرتاب فيه مسلم ، وأما الصغرى فلإن الحديث الصحيح له حكم الشفاه من أمر الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم كملا إلا في احتمال المعارض من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم أو احتمال في معناه لا ينافى ظاهره الذى له حكم النص في وجوب العمل ، وهو المراد بالجواب القوى في كلامه فإن كلاً منهما مفقود في الأمر المشافه الذى أخذه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في حياته أو يأخذه العارفون منه بعده صلى الله تعالى عليه وسلم في مكاشفاتهم وحيث إنعدما جميعاً عند أحد كان له حكم المشافهة من غير فرق أما في إنعدامها عند المهرة من أصحاب الفن والمجتهدين رحمهم الله تعالى فظاهر ، وأما عند كل مقلد لم يجد لمذهب إمامه إلى آخر ما قال وهو

المطلوب بالإثبات للإمام العلاني فلأن العلم بإنعدام المعارض والجواب القوي في نفس الأمر والواقع لا سبيل إلى علمه اليقيني وإن حكم به ألف حافظ وألف مجتهد ، إذ فوق كل ذي علم عليم فلم يكلف المأمور بما لم يقدر عليه ، فعلى كل مجتهد وكل مقلد عالم إذا اطلع على الحديث الصحيح بل وكل مقلد جاهل إذا سمع من عالم بالحديث الصحيح على خلاف إمامه أن يبذل وسعه بما يليق بكل واحد منهم في الفحص عن الأمرين ، فإن وجد أحد الأمرين فيها وإلا يجب عليه فوراً العمل بما في الحديث فإنه عنده بحكم حاله كالأمر المشافه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فاما بعد ذلك فلو وجد منهما واحداً يجب على المجتهد الرجوع على ما هو الشائع الذائع من القرن الأول إلى زمان المجتهدين فكيف على المقلد ، وهذا إذا أخذنا المقلد وحاله من إقتداره على الأمرين بنفسه على الأول بمجرد ما بدى له من الجواب في مقدار علمه وعلى الثاني بمجرد حال المخرج للحديث فكيف إذا أخذنا المقلد العالم القادر على كتب الحفاظ ومهرة علم الحديث وسيره في فنونه الشتى مما أسلفنا الإشارة إلى تعدادها ، فإن خدمة هذا العلم الشريف نفعا الله بهم لم يتركوا للعالم بعدهم حاجة إلا إلى فتح كتاب صنفوا في نوع من علم الحديث احتاج الطالب إلى مسألة من ذلك النوع ، فرضوان الله سبحانه الأكبر عليهم ، حظهم إن شاء الله تعالى في مقعد صدق الفراديس العلى جعل الله سبحانه لنا قسطاً كاملاً من منهل روى خصوصاً به بين أصناف العلماء فالمقلد المذكور تصح عنده الأحاديث بالرجوع إلى الكتب التي التزموا فيها الصيحة

ولا يحتاج مارووا إلى التفتيش مثل مرويات ابن خزيمة في صحيحه ، (١)

(١) قلت صحيح ابن خزيمة من الكتب التي قد انعدمت قبل زمن الحفاظ ابن حجر العسقلاني ولم يبق منه إلا ربعة كما صرح به الحفاظ تقي الدين بن قهده المتوفى ٨٧١ هـ في لاحظ اللاحاظ بذييل طبقات الحفاظ (ص ٣٣٣ طبع دمشق سنة ١٣٤٨) وقال السخاوي في شرح الألفيه (ص ١٣ طبع الهند) أن صحيحه عدم أكثره اه وهذا الربع القليل أيضاً لا يسمع منه عين ولا أثر ، ومع ذلك فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم بصحته وهو لا يرتقى إلى الحسن فضلاً عن الصحيح كحديث كثير بن عبدالله المزني عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن هذه الآية (قد أفلح من تزيى وذكر اسم ربه فصلي) قال أنزلت في زكوة الفطر ، رواه ابن خزيمة في صحيحه ، قال الحفاظ زكي الدين المنذرى في الترغيب والترهيب (ص ٢٧٥ ج ٢ طبع مصر سنة ١٣٥٢ هـ) كثير بن عبدالله واه ، وقال أيضاً في كتاب الجمعة من الترغيب (ج ٢ ص ١٤) كثير بن عبدالله واه بمرة ، وقد حسن له الترمذى وصحح له حديثاً في الصالح ، فانتقد له الحفاظ تصحيحه له بل وتحسينه والله اعلم اه وقال ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعه ، نقله الذهبي في ميزان الاعتدال وعد هذا الحديث من مناكيره ، وكحديث عمر بن أبي كثير عن أبي خثعم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهم بسوء عدلن بعبادة اثنى عشر سنة ، رواه ابن خزيمة في صحيحه ، قال ابن حبان ، عمر بن عبدالله بن أبي خثعم يضع الحديث لايحل ذكره الاعلى مسيل القدح فيه ، نقله الحفاظ ابن حجر في التهذيب ، وذكر الذهبي في العيزان هذا الحديث من مناكيره ، وكذا أورده ابن طاهر المقدسى في "تذكرة" الموضوعات ، وقال ميرك ، هو ضعيف باجماع أهل الحديث اه ، محمد عبدالرشيد النعمان

فإن اشتبه عليه متن ولم يعتمد على النسخة يزيله بالرجوع إلى الجوامع كجامع الأصول وجمع الحميدى للصحيحين وكتب الأحكام الملتقطة من الأصول كالعمدة والتقرير والتحرير، (١) فإن لم يطمئن وغلب على ظنه التصحيف يرجع إلى الكتب التي صنف في تصحيف المصحفات والمحرفات ككتاب الإمام أبي الحسن على بن عمر الدارقطني، وما صنفه الإمام أبو سليمان الخطابي في جزء لطيف، وما جمعه الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني، ويغني عن الكل إن شاء الله تعالى في هذا الباب كتاب "مشارك الأنوار على صحاح الآثار"، الموجود عندنا بحمد الله تعالى فيما يشتمل عليه الصحاح الثلاثة المؤطأ للإمام مالك بن أنس "والجامع الصحيح"، لأبي عبد الله البخاري "وصحيح أبي الحسين النيسابوري"، رحمهم الله تعالى، وإن كان الحديث من غير كتب المتزمين (٢) كالسنن أو من كتبهم لكن حكم الحفاظ بالوهن في تصحيحه كالحاكم، وأراد تصحيحه يرجع إلى الكتب التي فيها التكلم على أحاديثها ككتاب المنذرى لسنن أبي داود أو إلى كتب الأحكام التي التزموا فيها التكلم على أحاديث الأحكام مطلقاً كالسنن الكبرى للبيهقي في إغنائه في هذا الخطب الجليل من غيره وكتاب أحكام الحلال والحرام من أحاديث سيد الانام أو إلى التخريجات

(١) العمدة في الأحكام للمقدسي مشهور، وقد طبع مراراً وأما التقرير والتقرير فلا يعرفان في كتب الأحكام (النعماني)

(٢) أي للصحة

المغنية كتخريج الزيلعي وتخريج مسند الرافعي فإنها لم تترك في كل باب من أحاديث السنن مما يحتاج إليه الطالب إلا قليلها مع حق الكلام عليها من نقاد الفن أو إلى بعض الشروح كشرح مغلطى لسنن ابن ماجه القزويني، فإن إكثار كلامه على الأحاديث مما يتعجب عنه الناظر وكالإمام في شرح الإمام وكشرح العراقي على التقريب، فإن وجد حديثاً من كتاب سنة واطلع على التكلم في إسناده في ذلك الكتاب وأراد الإطلاع على جميع مخرجه وأسانيدهم لذلك الحديث ولم يكن عنده جميع السنن يرجع إلى كتب الأطراف في مسند صحابي يكون الحديث من روايته فيطلع على المخرجين له وأسانيده من غير عسر، وإن وجد سنداً فيه راو مبهم يرجع إلى كتب مبهات الإسناد في الباب الذي منه الحديث، فإن لم يعتمد على إسم راو من حيث النسخة يصححه من الأطراف وإن اشتبه عليه إسم بإسم أو كنية بكنية يرجع إلى فن المؤلف والمختلف والمتفق والمفترق ويكفي في ذلك فيما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب والألقاب وأسماء البلاد مما يشكل منها في إيضاح الثلاثة كتاب مشارق الأنوار للقاضي أبي الفضل رحمه الله تعالى، فإن وجد في ذلك حكم حافظ بجودته فيها وإلا يرجع إلى كتب الجرح والتعديل ويخرج من جميع الأسنادات نقياً جيداً وإذا وجد حديثاً لا يعلم أن له معارضاً أم لا يرجع إلى الفن المؤلف فيما عورض من الأحاديث وما لا عورض وإذا وجد حديثين متعارضين فإن قدر بنفسه على جمعها أو تنبيه من ترجمة صاحب كتاب على جمعه كما يتنبه من بعض تراجم أبي عبد الرحمن النسائي، في مجتبه، أو اطلع من التخريجات أو بعض

الشروح فيها، وإلا يرجع إلى كتب الفن المؤلف المفرد لذلك ويسمى
بفن مختلف الحديث، فإن وجد الجمع عمل بحكمه وإلا يشتغل
بالترجيح فإن قدر على ترجيح أحد الحديثين من حيث حال
المخرجين في التزام الصحة أو الحسن وعدم ذلك فيها، وإلا يرجع إلى
الكتب التي أشرنا إلى التزام كلامها على الأحاديث حتى يظهر الترجيح
لأحدهما فإن وجد فيها، وإلا ينظر في وجوهه المحصورة في مائة وجه
حاضرة عنده في ورقة واحدة لو كتبها، ولا فرغ السيوطي عن عددها
في "التدريب"، قال فهذه أكثر من مائة مرجح ثم مرجحات آخر
لا تنحصر ومثارها غلبة الظن انتهى، فلا أقل من أن تجد لأحد الحديثين
واحدة من تلك الوجوه فإن وجدت فيها وإلا ترجع إلى كتب فن
مختلف الحديث فإن علماء ذلك الفن يتكلمون أولاً في جمع المتضادين
ثم يرجحون أحدهما على الآخر. وقد صنف فيه الشافعي كتابه
المعروف ثم صنف فيه ابن قتيبة وآخرون قال في "المنهل"، هو فن
مهم يضطر إليه جميع طوائف العلماء وإنما يكمل للقيام به الأئمة
من أهل الحديث والفقه والأصول الغواصون على المعاني انتهى،
وكتاب الحازمي وإن كان في الناسخ والمنسوخ ولكن أطراف كلامه
جرت على الجمع والترجيح في الأبواب الفقهية جرياً حسناً قل مماثله
في الكتب الحاضرة عندنا، وكذا يظهر على هذا المقلد قوة الجواب
لإمامه بصرف بذله في ظهور ذلك وإلا يرجع إلى تصفح كتب
مذهبه التي التزم التباحث والتجاوب، "كفتح القدير"، في مذهب الحنفية
"والمناهج"، في مذهب الشافعية "والمغنى"، في فقه الحنابلة. وإذا

لم يجد هذا المقلد بعد هذا التفحص جواباً قوياً عن مذهب إمامه ولا حديثاً
معارضاً فمن لم ير عليه العمل برواية إمامه المخالف للحديث الصحيح
حراماً فهذا الفقير لا يعده من زمرة العقلاء فضلاً عن العلماء، وكيف
لا وقد يجب ترك المذهب على المقلد بمقدار العلم القليل الذي بيناه فيما
تقدم بل يجب عندى على العالمى البحث إذا سمع ذلك من مقلد عالم
اعتقد.

الوجه الثاني "قوله جواباً قوياً"، لإفادة أن الجواب الضعيف لا يسقط
به فرض إتباع الحديث وهو كثير في كلام الفقهاء إذا اضطروا إلى
محافظة المذهب في مقابلة الحديث مما يؤمروا بها بكل مجادلة ولو اشتغلنا
بإيراد أمثلة ذلك من مواضع كثيرة من كتب الحنفية، وقليلة من كتب
الشافعية وغيرهم أسأمننا الناظر، ومن أشد أقسام ضعف الجواب
الإرتكاب بخلاف ظاهر لفظ الحديث فإنه كالنص في أيجاب للعمل من
غير صارف من حديث آخر وحفظ رأى من عالم ليس من صوارفه وهو
يشتمل كل حمل على خصوص شخص أو حالة عارضة.

الوجه الثالث قوله "ولامعارضاً راجحاً عليه"، يفيد أنه يجب ترك
المذهب وإتباع الحديث الصحيح إذا عارضه حديث مثله بأن يعمل
بالحديثين معاً لا يتحجر في العمل بحديث صحيح وافق رأى إمامه أم
لا ويفيد أيضاً أنه إذا كان حديث إمامه نازلاً من حديث خالفه قول
إمامه يجب عليه ترك المذهب بأن يعمل بالحديث الصحيح دون النازل
وهذا تصریح بأن كل حديث مستند لإمام إذا عارضه حديث الصحيحين
أو أحدهما يجب على مقلده العالم بمزيه الصحيحين على غيرهما أو

السامع ذلك عمن علمها واعتقده وصدقه فيما يقول ترك مذهب إمامه،
وستعرف الكلام فيما سيأتى على من ادعى جواز المساواة في الصحة لما
روياه لنخرج غيرهما على أنه لو تم تم في الجواز والإمكان مع القطع بأن
ما وقع الإستدلال في المذاهب من السنن والجوامع والمسانيد والمعاجم
والمستخرجات المروية بإسناد المستخرجين لا يوازي الصحيحين، وإذا كان
هذا تصريح أكابر الحنفية مثل الإمام العلاءي (١) والقُدوري ضاق
الأمر على حنفي كثير عمل ليله ونهاره في جملة من العبادات والمعاملات
على خلاف الصحيحين بفتوى ينقله مثل ابن أمير الحاج من علمائهم
عن أئمتهم.

الوجه الرابع قوله "فلا وجه لمنعه من تقليد من قال بذلك"، حقه
أن يقول فلا وجه لمنعه من اتباع الحديث فإن الحكم الخاص الدال
عليه الحديث إذا عمل به لا يعد العامل مقلداً فيه لمن أخذ بذلك
الحديث لأن التقليد في أمر لا يجمع العمل فيه بالحديث على ماسلفت
الإشارة إليه، فهذه الصورة من صور الانتقال من المذهب إلى الحديث
لا من الانتقال من مذهب إلى الآخر.

الوجه الخامس "قوله محافظة على مذهب التزم تقليده"، إفادة
منه جزاه الله تعالى من المستفيدين خيراً إلى علم شريف ودليل ظريف
وحجة بالغة قاهرة وبرهانة ساطعة باهرة، وبيان ذلك أن التزام مذهب

(١) قلت الإمام العلاءي ليس من الحنفية كما زعمه المصنف بل هو
صلاح الدين خليل بن كيكادي بن عبد الله العلاءي الدمشقي الشافعي المشهور
توفي عام ٥٧٦ - محمد عبدالرشيد النعماني

معين غير ملزم على التحقيق كما مر آنفاً على وعد المزيد ههنا، فلنزد
من كلام ابن أمير الحاج في "شرح التحرير"، فلو التزم مذهباً معيناً
كأبي حنيفة والشافعي، فقليل يلزم وقيل لا يلزم، قال الشارح وهو
الأصح لأن التزامه غير ملزم إذ لا واجب إلا ما أوجب الله تعالى
ورسوله ولم يوجب الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على أحد من
الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده دينه في كل ما يأتي
ويذر غيره على أن ابن حزم قال اجمعوا على أنه لا يحمل لحاكم ولا
مفت تقليد رجل فلا يفتى ولا يحكم إلا بقوله انتهى، وقد انطوت القرون
الفاضلة على عدم القول بذلك بل لا يصلح للعامة مذهب ولو تمذهب
به والحال في ذلك، ثم قال بعد أسطر، والتزامه لم يثبت من السمع
اعتباره ملزماً كمن التزم كذا لفلان من غير أن يكون لفلان ذلك عليه
لا يحكم عليه به، إنما ذلك في النذر لله تعالى ولا فرق في ذلك بين
أن يلتزم بلفظ كما في النذر أو بقلبه وعزمه على أن قول القائل مثلاً
قلدت فلاناً فيما أفتى به من المسائل تعليق التقليد أو الوعد به ذكره
المصنف يعني في الفتح أنه كلامه: وعنف في ذلك ابن العزفي
حاشية الهداية، فقال من يتعصب لو أحد معين غير رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ويرى أن قوله هو الصواب الذي يجب
إتباعه دون الأئمة الآخرين فهو ضال جاهل بل قد يكون كافراً
يستتاب فإن تاب والإقتل فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس إتباع
واحد بعينه من هذه الأئمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين دون الآخرين
فقد جعله بمنزلة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك كفر بل غاية

ما يقال إنه يسوغ أو يجب على العاقل أن يقلد واحداً من الأئمة من غير تعيين زيد ولا عمرو وأما من كان محباً للأئمة موالياً لهم يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له ، أنه موافق للسنة فهو محسن في ذلك ، والصحابة والأئمة بعدهم كانوا مؤتلفين وإن تنازعوا في بعض فروغ الشريعة فإجماعهم حجة قاطعة وإختلافهم رحمة واسعة ومن تعصب لواحد بعينه من الأئمة دون الباقيين كالرافضي والناصري والخارجي فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة ومن تبين عليه من العلم ما كان خافياً عليه فاتبعه فقد أصاب واهتدى ، زاده الله هدى ، وقد قال الله تعالى (وقل رب زدني علماً) ومن جملة تسليط الله تعالى الفرق على بعض بلاد المغرب والشرق على بلاد المشرق كثرة التعصب والتفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها وكل ذلك من إتياع الظن وماتهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى انتهى ،

وإذا كان الأمر على ما عرفت عرفت ما أفاده توصيف المذهب بقوله "إلتزم تقليده" ، في قوله "محافظة على مذهب إلتزم تقليده" ، تعليلاً للمنع في قوله لاوجه لمنعه يعني لاوجه لمنع المقلد عن العمل بالحديث على خلاف مذهب إمامه معللاً ذلك المنع بالمحافظة على مذهب لا يوجد فيه معنى من المعاني الملزمة العمل به عليه إلا إلتزام تقليده على نفسه من غير إيجاب من الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا إبتداء ولا بعد الإلتزام ، هو إرشاد منه ظاهر إلى تأليف دليل على صورة الشكل الأول حتى ينظر المنصف في مقدمته ويؤ من

بنتيجته إيماناً برهانياً بمقدمات شرعية قطعية ، فلنذكر مطلوبنا في هذا الكتاب أولاً وهو قولنا العمل بدليل مخالف للحديث الصحيح حرام على المقلد كالمجتهد ، ثم لنستدل عليه بدليل الإمام العلاني المفاد من كلامه وهو أن العمل المذكور عمل بدليل غير موجب على معارضة دليل موجب وكل دليل كذلك فالعمل به حرام فالعمل بهذا الدليل حرام وهو المطلوب ، أما الكبرى فليداهته شرعاً وعقلاً إذ انتفاء الأثر مما ليس له تأثير ووجوده من المؤثر مما اتفق عليه الشرع والعقل من غير نظر ، وأما الصغرى فلأن دليل المجتهد لا يتصور فيه الإيجاب على المقلد إلا بالإلتزام وهو غير موجب على ماعرفت ، فدليله غير موجب عليه العمل ، فإذا علم خلافه بقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واعتقاد إيجابه أصل الإيمان الواقعي عن الشرك بالله تعالى ، وما لا ريب فيه لأهل الشرك من العنادية أيضاً ، ومع ذلك عمل بدليل المجتهد وتمسك بالرواية المخالفة للحديث النبوي على مصدره الصلوات والتسليمات فقد عمل بدليل غير موجب على معارضة دليل موجب ، وفي قضاء صدق الصغرى عليه تفجأه الدامغة الكبرى من الكبرى البديهة فافقروا إن شئتم (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون) فإن قلت صحة الصغرى مبنية على أن الإلتزام غير ملزم وهو وإن ثبت تحقيقه من كلام بعض الفقهاء معارض بكلام بعض آخر فهي منزلة في نفسها فإن قطعية المقدمات التي إدعيتها ، قلنا لا إعتدادنا بقول من يخالف قوله الدليل السالم ولا أثر له عندنا في حط اليقين عن مرتبته ولكن أنت في أسر القلادة التي عليك من كل قائل كيف

تكلم بمخاطبات الرجال الأبطال ، فنغير لك الصغرى ونقول ، إن العمل المذكور عمل بدليل موجب في معارضته مثله من دلائل المجتهدين وكل دليل كذلك فالأخذ به وترك قول الرسول صلى الله عليه وسلم حرام ينتج أن العمل بدليل مخالف للحديث الصحيح حرام ، أما الصغرى فلإن من قال إن التزام مذهب معين ملزم فلنما قال بالنسبة إلى المذاهب دون الأحاديث ، ومن ادعى العموم فلينقل لنا رواية في مقلد كلامنا فيه عن أدني فقيه يعتمد بقوله ، وأما الكبرى فعندنا بدليل أوجب علينا أصل الإيمان فإن اهتديت به رزقت صفو الحق من منزعه وإلا فعندك بما قال الأمام العلاني إذ المكلف مأمور بإتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما شرعه فلا وجه لمسنعه وبقول ابن أمير الحاج أن القدوري قال بذلك وكفاك ذلاً في عدم قبول ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وصح عندك مع عدم وجد أنك جواباً ولا معارضاً بقول العلاني والقدوري فإن رضيت به بقولهما ولم تكن ذاهباً على خلاف الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم مما اجتمعت عليه الأمة على صحته شكرنا إنز جارك عما استحوذ عليك ولو في هوانك هذا جعلنا الله سبحانه وإياك ممن جاءه الحق فانقادله واستسلم وعن جميع ماله إصطلم ،

الوجه السادس قوله "وعليه مشى طائفة من العلماء" ، يحتمل أن تكون نسبة القول المذكور فيه إلى طائفة بإعتبار إطلاعه على تصريحهم كالإمام أحمد وابن الصلاح وابن حمدان والإمام العلاني والقدوري مع

عدم إطلاعه على خلاف غيرهم معهم وهذا هو الظاهر في مثل هذه المسئلة البديهية ، ويحتمل أن تكون طائفة أخرى قالت بخلاف الأولى وأشار بهذا الكلام إلى ذلك فهؤلاء النابذون للحق الصريح بقولهم هذا كائن من كانوا في الجهل المركب المبتي به أصبياء زماننا وأغبيائه .

وقولهم ان لإمامنا عن الحديث جواباً أو معارضة بحديث آخرون كان مما لا يذكر في مباحث العلوم لخروج عن قواعد الشريعة وقوانين المذهب كلها ، وقد تكرر إبطاله تكراراً خارجاً أن يطيقه سمع لكنهم لما كان لياذهم إليه لياذ فارة إلى حفرتها ، وكانت الرواية من علماء الخنفية هي التي تفحهم دون ألف دليل عقلي ونقل ، لا بد أن نقول إن كان هذا هو الحق الذي به يتخاصمون الأحاديث الصحيحة لما ظهر وجه لقول الإمام المذكور من أئمتكم ، وإن لم يجد في مذهب إمامه جواباً قوياً عنه ولا معارضاً راجحاً عليه ، الخ فإن كون الرواية من المذهب حائلاً جواب قوى معارض راجح لإجمالي وعدم وجدان ذلك بعد وجدان الرواية لاصدق له ولا صورة لهذا التعيين وكفاية الإجمال ، وأيضاً تكذبكم في ذلك الروايات الناطقة الآتية من كتب مذهبكم وتصريحات أئمتكم ، ولا يستحي من أن يفتضح نفسه بتفوهه أن هذا لو كان من شأن إمامه لكان أحق من يعتقده فيه ذلك أصحابه الأول فما كان يسوغ لهم ترك مذهبه إذا خالف الحديث الصحيح عندهم لأن إجتهدهم في المذهب لا يخرجهم عن التقليد مطلقاً ، وقد أخرج الإمام البيهقي عن الحسين بن الوليد وقال

وهو ثقة قال قدم علينا أبو يوسف فقال إني أريد أن افتح عليكم باباً من العلم أهمنى تفحصت عنه فقال قدمت المدينة فسالت عن الصاع فقالوا صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلت لهم ما حجتكم في ذلك فقالوا نأتيك بالحجة غداً فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه ، كل رجل منهم يخبر عن أبيه أو أهل بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فنظرت فإذا هي سواء ، قال فغيرته فإذا هو خمسة أرطال وثلث بنقصان معه يسير فرأيت أمراً قوياً فتركت قول أبي حنيفة في الصاع يعني أنه ثمانية أرطال ، وأخذت بقول أهل المدينة ، هذا هو المشهور من قول أبي يوسف وقد روى أن مالكا رحمه الله تعالى ناظره واستدل بالصيعان التي جاء بها أولئك الرهط فرجع أبو يوسف إلى قوله انتهى كلامه ، وفي رواية أخرجهما الزيلعي في التخريج (١) بسنده عن عمران بن موسى الطائي عن إسماعيل بن سعيد الخراساني عن إسحاق بن سليمان الرازي أنه سئل مالكا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الصاع ثمانية أرطال ، فقال لبعض جلسائه يافلان هات صاع جدك ويافلان هات صاع عمك ويافلان هات صاع جدتك ، فاجتمعت أصوع ، فقال مالك تحفظون في هذه يعني في أنها من عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقال أحدهم حدثني أبي عن أبيه أنه كان يودى بهذا الصاع إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال مالك حذرت هذه فوجدتها

(١) عن الدارقطني -

خمسة أرطال وثلث انتهى (١) وهذا مما يرشدك إلى أن عمل أهل المدينة المشرقة على ساكنها الصلوة والتحية ، صارت حجة قوية تعادل الأحاديث الصحيحة إذا كان بعادة مستمرة ، فإختلاف علماء الكوفة بعلماء المدينة أفاض الله سبحانه على العالمين من بركاتها فيما طريقهم فيه التمسك بالعمل المستمر مما لا يتزوج على قريحة الإنصاف ، ومطلوب الحل أن أبا يوسف مع كمال عرفانه بعلم أبي حنيفة وورعه ويقينه بأنه رضى الله تعالى عنه دخل المدينة المعظمة صبت عن الآفات وحفت بالبركات مراراً وإعتقاده بغاية فحصه عن أمر دينه واحتياطه في أقواله وأحواله وتحاشيه عن خلاف السنة لم يتوقف في قبول ما ثبت بالدليل الصحيح من عمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأن لأبي حنيفة رحمه الله تعالى عن ذلك جواباً أو معارضاً ، كيف وأبو حنيفة وإخوانه رحمهم الله تعالى كانوا لا يمنعهم ما عندهم من الحديث أن يتكلموا بلا أدري فيما عند غيرهم لعلمهم بعدم إحاطة علمهم ولو في عصر واحد عما عند غيرهم فكيف فيما صح بعدهم عند الحفاظ على ماسلف بيانه ، ولنورد في ذلك حكاية مليحة ينتفع بها كل من كان الأدب والوقوف عند حده ضالته ، روى الحافظ الزيلعي في تخرجه (٢) حدثنا عبد الله أيوب المقرئ حدثنا محمد بن سليمان الذهلي حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال

(١) قلت وقد قال الحافظ الزيلعي بعد نقل هذه الحكاية ، قال صاحب التنقيح ، إسناده مظلم وبعض رجاله خبر مشهورين ٥١ (٢) نقلاً عن المعجم الأوسط للطبراني - النعماني

قادت مكة فوجدت بها أبا حنيفة وأبن أبي ليلى وابن شبرمة فسألت
أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل باع بيعاً وشرط شرطاً ، فقال البيع
باطل والشرط باطل ، ثم أتيت ابن شبرمة فسألته فقال البيع جائز
والشرط باطل ، ثم أتيت ابن شبرمة فسألته فقال ، البيع جائز
والشرط جائز ، فقلت يا سبحان الله ، ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا
في مسألة واحدة فأثبت أبا حنيفة رحمه الله تعالى فأخبرته ، فقال ما أدري
ما قالوا ، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل والشرط باطل ، ثم
أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال ما أدري ما قالوا ، حدثني هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت أمرني النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم أن اشتري بريرة فأعتقها تعني والولاء لها ، البيع جائز
والشرط باطل . ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته ، فقال ما أدري ما قالوا حدثني
ابن كدام عن محارب بن دثار عن جابر رضي الله تعالى عنه قال بعث
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ناقة وشرط لي حملانها إلى المدينة ، البيع
جائز والشرط جائز أنتهى فانظر إلى هؤلاء الأئمة الكبار كيف أقر كل
واحد منهم بعدم علمه بما عند غيره من الأحاديث ، ولم يتجاسر
كل منهم بتخطية الآخر ، وإذا لم يكن عند أحد منهم في عصر واحد
في إقليم واحد علم حديث عند صاحبه فضلاً عن جوابه ومعارضته فمن
أين يدعون هؤلاء المغرورون بالجهل إحاطة علمهم بكل حديث وصل
إلى أحد إلى أعصار تدوين كتب الأحاديث بعد الرحلات والأسفار
بالعيادة وكونه مجاباً عنده بجواب أو معارض بحديث آخر .

ولابأس ههنا أن نتكلم بما عندنا بحمد الله سبحانه ومن
رسوله صلى الله عليه وسلم في الجمع بين هذه الأحاديث الثلاثة فقد
ذكر القصة الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتاب "علوم الحديث" ،
في باب الأحاديث المتعارضة ، وذكره عبدالحق في أحكامه وسكت عنه ،
ولم أر من حاول جمعها إلا أن ابن القطان جرح الحديث الأول . وقال ،
علته ضعف أبي حنيفة في الحديث (١) فاجاب عن ذلك القاسم وقال ،
إذا كان الجرح لا يقبل إلا مفسراً فلا فائدة فيما قال ابن القطان ، قلت
ما أيسر للنخضم أن يفسره بما قال فيه الإمام البخاري في "كتاب
الضعفاء" ، وغيره فالواجب هو الجواب عن ذلك ومحل من هذا الكتاب
آخره إن شاء الله تعالى وشأننا في أننا غير ذلك ، فنقول والعصمة من الله
سبحانه إن حديث جابر الذي تمسك به ابن شبرمة في جوابه وإن عقد
عليه أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي في "مجتباه" ، الترجمة بقوله
"البيع يكون فيه والشرط فيصح البيع الشرط" ، وأشار بها أن بيع جابر
رضي الله عنه كان بشرط فدل على إباحة البيع والشرط ، وهو فهم ابن
شبرمة منه في جوابه ، وهو ظاهر لفظه بسند النسائي عن علي بن حجر
عن سعدان بن يحيى عن زكريا عن عامر عن جابر بن عبد الله إذ فيه

(١) قال شيخ الاسلام الامام العلامة الحافظ بدر الدين محمود العيني في
"البنايه" شرح الهدايه ، في بحث اجارة ارض مكة ودورها ، وأما
قول ابن القطان ، علته ضعف أبي حنيفة فاساعة ادب وقلة حياء
منه ، فان مثل الامام سفيان الثوري وابن المبارك واضرابها وثقوه
وأنثوا عليه خيراً ، فما مقدار من يضعفه عند هؤلاء الاعلام اه النعماني

قال صلى الله عليه وسلم "بعنيه فبعته بوقية واستثنيت حملانه إلى المدينة"،
الحديث، ولكن في لفظه بسنده عن محمد بن منصور عن سفيان عن
أبي الزبير عن جابر قال، "أدركني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وكنيت على ناضح لنا سوء فقلت لا يزال لنا ناضح سوء يا لهفاه، فقال
صلى الله تعالى عليه وسلم بعنيه يا جابر قلت بل هولاك يا رسول الله
قال اللهم اغفرله اللهم ارحمه قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرتك ظهره
إلى المدينة"، الحديث وهذا اللفظ يصرح بأنه لم يكن البيع بشرط
الحملان بل تم البيع بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أخذته بكذا
وكذا على رضا جابر ثم جاد عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بحملانه
عليه وصرح عن ذلك بلفظ الإعارة المعتمد على الملك المعتمد على
تمام البيع، والتعبير بلفظ الاستثناء بناء على كون الإعارة نوع مباشرة
بعد قطع المباشرة الملكية لأن رواية أبي الزبير عن جابر رضي الله تعالى
عنه نص في المعنى، ولفظ الاستثناء محتمل لما ذكرنا فيجب صرفه
إلى ما يوافق النص في الواقعة الواحدة كما لا يخفى على أهل العلم،
وفهم الحديث والفقيه ليس بحجة على أحد، هذا حديث جابر رضي
الله عنه، وأما حديث عائشة رضي الله تعالى عنها في بريرة الذي
تمسك به ابن أبي ليلى في فتواه، وهو الذي ترجم عليه النسائي بقوله
البيع يكون فيه "الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط"، فمحمول
على الشرط الذي لا يقتضيه العقد كشرط الولاء ممن باع بريرة فإن
العقد يقتضي خلافه وهو الولاء لمن اشترى لقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لعائشة "اشترىها فأعتقها فإن الولاء لمن أعتق"، ولم يكن

فيه منفعة لأحد العاقدين أو المعقود عليه، ولم يؤد إلى غرر وجهالة،
فهو فاسد في نفسه ولا يفسد البيع كما في اشتراط هذا الولاء، وأما
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الذي تمسك به أبو حنيفة رحمه
الله تعالى فمحمول على شرط فيه المنفعة المذكورة أو الغرر والجهالة فهو
فاسد في نفسه يفسد البيع لأن فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدي
إلى الربا كالبيع على شرط وسلف الوارد في نهيه الحديث، ويقع
بسببه المنازعة فيعبرى العقد عن مقصوده، وهو مذهب أبي حنيفة
رحمه الله تعالى مستدلاً بما رواه كما لا يخفى في كتب مذهبه، ولفظ
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من طرق ثلاثة للنسائي في
"مجتباه"، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "نهى عن بيع
وسلف"، وفسر بأن يبيع السلعة على أن يسلفه سلفاً والشرط فيه
مقيد بما يؤدي إلى الربا، وفي لفظ رواه أبو حنيفة مطلقاً يحتاج إلى
الحمل المذكور لرفع التعارض؛ قال الزيلعي ورواه الطبراني في
معجمه الوسط انتهى وبهذا يندفع التعارض بين الأحاديث الثلاثة
وأما كون واقعة الاستثناء من ابن سعيد من قبل أي شرط من
الشروط وسرارسال الجواب من العلماء الثلاثة من غير تفصيل
فهو كقول إلى علم الله تعالى، وغرضنا ههنا الجمع بين الأحاديث
وقد حصل والحمد لله رب العالمين.

قال في خزانة الروايات نقلاً عن دستور السالكين وقد آتنب
في تصريح هذه المسئلة بعينها فإن قيل لو كان المقلد غير المجتهد

عالمًا مستدلًا يعرف قواعد الأصول ومعاني النصوص والأخبار هل يجوز له أن يعمل عليها وكيف يجوز...؟ قيل لا يجوز لغير المجتهد أن يعمل إلا على روايات مذهبه وفتاوى إمامه ولا يشتغل بمعاني النصوص والأخبار والعمل عليها كالعامة، وقيل هذا في العامي الصرف الجاهل الذي لا يعرف معنى النصوص والأحاديث وتأويلاتها، وأما العالم الذي يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية وثبتت عنده صحتها من المحدثين أو من كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة فيجوز له أن يعمل عليها وإن كانت مخالفة لمذهبه يؤيده قول أبي حنيفة ومحمد والشافعي رحمهم الله وقول صاحب الهداية في روضة العلماء الزندويسية ، (١) في فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا قلت قولاً وكتاب الله تعالى يخالفه قال ، أتركوا قولي بكتاب الله تعالى ، فقليل إذا كان خبر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يخالفه قال أتركوا قولي بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقليل إذا كان أقوال الصحابة يخالفه قال أتركوا قولي بقول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفي روضة الإمتاع (٢) روى البيهقي في السنن عند الكلام على القراءة

(١) قلت العجب من مؤلف الخزانة ينسب عبارة "روضة العلماء" إلى صاحب الهداية والجمال أن روضة العلماء ، ليس من تصنيفه بل هو من تصنيف علي بن يحيى الزندويسني ونسخته محفوظة في خزانه المكتب ، بجامعة سنده ، بجيد رآباد عاصمة سنده وهو مقدم على صاحب الهداية ،

(٢) كذا في المطبوعة ، وفي عقد الجيد في مسائل الاجتهاد والتقليد ، للشيخ ولي الله الدهلوي ، روضة الاقناع ، - النعماني

بسنده قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا قلت قولاً وكان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلاف قولي فما يصح من حديث رسول الله تعالى عليه وسلم أولى فلا تقلدوني. ونقل إمام الحرمين في روضته ، عن الشافعي رحمه الله تعالى إذا صح خبر يخالف مذهبي فاتبعوه واعلموا أنه مذهبي ، وقد صح في منصوصاته أنه قال إذا بلغكم عنى مذهب وصح عندكم خبر على مخالفته فاعلموا أن مذهبي موجب الخبر ، وروى الخطيب باسناده ، أن الداركي من الشافعية كان يستفتي وربما يفتي بغير مذهب الشافعي وأبي حنيفة فيقال له هذا يخالف قولهما فيقول ويلكم حدث فلان عن فلان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا فالأخذ بالحديث أولى من الأخذ بقولهما إذا خالفاه وكذا يؤيده ما ذكر في الهداية في مسألة صوم المحتجم ولو احتجم فظن أن ذلك يفطر ثم أكل متعمداً فعليه القضاء والكفارة لأن الظن ما استند إلى دليل شرعي إلا إذا أفتاه فقيه بالفساد لأن الفتوى دليل شرعي في حقه ، ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لأن قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينزل عن قول المفتي. وفي الكافي والحميدى أى لا يكون أدنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلاً شرعياً ، فقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أولى وعن أبي يوسف خلاف ذلك لأن على العامي الإقتداء بالفقهاء لعدم الإختداء في حقه إلى معرفة الأحاديث وإن عرف تأويله يجب الكفارة ، وفي المسافري (١) بالاتفاق ، وأما قول أبي يوسف إن على العامي

(١) وفي عقد الجيد ، المناوى بدل المسافري - النعماني

الإقتداء بالفقهاء فمحمول على العامى الصرف الجاهل الذى لا يعرف معنى الأحاديث وتأويلاتها لأنه أشار اليه بقوله لعدم الإقتداء إلى معرفة الأحاديث وكذا قوله وإن عرف تأويله يجب الكفارة يشير إلى أن المراد بالعامى غير العالم ، وفى الحميدى العامى منسوب إلى العامة ، وهم الجهال ، فعلم من هذه الإشارات أن مراد أبى يوسف رحمه الله تعالى أيضاً من العامى الجاهل الذى لا يعرف معنى النص وتأويله ، فيما ذكر من قول أبى حنيفة والشافعى ومحمد رحمهم الله تعالى يندفع قول القائل يجب العمل بالرواية بخلاف النص انتهى كلام صاحب الخزانة . قال فى البحر الرائق وإن لم يستفت ولكن بلغه الخبر وهو قوله عليه الصلوة والسلام أفطر الحاجم والمحجوم ، ، وقوله ، ، الغيبة تفطر الصائم ، ، ولم يعرف النسخ ولا تأويله فلا كفارة عليه عندهما لأن ظاهر الحديث واجب العمل به خلافاً لأبى يوسف لأنه ليس للعامى العمل بالحديث لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ . قال ابن العزفى حاشية الهداية ، قوله ولو بلغه الحديث واعتمده . يعنى أفطر الحاجم والمحجوم فكذلك عند محمد رحمه الله يعنى أنه لا كفارة عليه إذا احتجم ثم أكل على ظن أن الحجامة فطرته معتمداً على الحديث لأن قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينزل عن قول المفتى ، وفى العبارة مسامحة بل هى خطأ والأمر أعظم من ذلك ، وعن أبى يوسف خلاف ذلك يعنى عليه الكفارة فإن على العامى الإقتداء بالفقهاء لعدم الإقتداء فى حقه إلى معرفة الأحاديث ، وفى تعليقه نظر ، فإن المسئلة إذا كانت مسئلة نزاع بين العلماء وقد بلغ العامى الحديث الذى احتج به أحد

الفريقين فأخذ به كيف يقال فى هذا أنه غير معذور ، فإن قيل هو منسوخ فقد تقدم أن المنسوخ ما يعارضه ، ومن سمع الحديث فعمل به وهو منسوخ فهو معذور إلى أن يبلغه الناسخ ؛ ولا يقال لمن سمع الحديث الصحيح لا تعمل به حتى تعرضه على رأى فلان أو فلان إنما يقال أنظر هل هو منسوخ أم لا ، أما إذا كان الحديث قد اختلف فى نسخه كما فى هذه المسئلة ، فالعامل به فى غاية العذر فإن تطرق الإحتمال إلى خطأ المفتى أقوى من تطرق الإحتمال إلى نسخ ما سمعه من الحديث قال أبو عمرو بن عبد البر لما ذكر قول النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ، " لا تستقبلوا القبلة بالغائط ولا تستدبروها ، " قال أبو أيوب فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فذنحرف عنها ونستغفر الله عز وجل ، هكذا يجب على كل من بلغه شئ يستعمله على عمومته حتى يثبت عنده ما يخصه وينسخه انتهى ونقل عن المصنرات أن الخبر فى كونه حجة فوق الإجتihad ، فإن خالفت الرواية الحديث الصحيح تركت وصاحبها فالعمل بالحديث أولى من الرواية ، ونقل عن الكفاية أن العمل بنص صريح أولى من العمل بالقياس ، وقال إمام الحنفية بل قطب الصوفية الواصل إلى عين الشريعة التى يغترف منها الأئمة المجتهدون الإمام الشعراوى (١) فى الميزان ، فان قلت فما أصنع بالأحاديث التى صحت بعد موت إمامي ولم يأخذ بها ، فالجواب ينبغى لك أن تعمل بها فإن إمامك لو ظفر بها وصحت عنده لربما كان أمرك بها فان الأئمة كلهم أسرى

(١) قلت الشعراوى شافعى وليس بحنفى ، وترجمته مبسوطه فى كتب

في يد الشريعة ، ومن فعل ذلك فقد حاز الخير بكليتي يديه ومن قال لا أعمل بحديث إلا أن أخذ به إمامي فاته خير كثير كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب ، وكان الأولى لهم العمل بكل حديث صح بعد إمامهم تنفيذاً لوصية الأئمة ، فإن اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا وظفروا بتلك الأحاديث التي صحت بعدهم لأخذوا بها وعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قاسوه وكل قول كانوا قالوه ، قال ، وقد بلغنا من طرق صحيحة أن الإمام الشافعي أرسل يقول للإمام أحمد بن حنبل إذا صح عندكم حديث فاعلمونا به لنأخذ به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فإنكم أحفظ للحديث ونحن أعلم به أنتهي وأيضاً قال رحمه الله تعالى « في الميزان » ، في فصل الجواب عن اعتراض علي الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتقديمه القياس على الحديث فقال بعد بسط الكلام في المرام بأبلغ النظام وإثبات أن نسبة هذا الكلام إلى الإمام الهمام إفتراء صريح عليه من المتعصب لا يليق بمقامه العظام ، (١) ويحتمل أن الذي أضاف إلى الإمام أبي حنيفة أنه يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن إمامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الإمام ، فالإمام معذور ، وأتباعه غير معذورين ، وقولهم ان إمامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا ينتهض حجة لإحتمال أنه لم يظفر به أو ظفر به لكنه لم يصح عنده وقد تقدم عن الأئمة كلهم أنهم قالوا إذا صح الحديث فهو مذهبننا ، وليس لأحد قياس معه ولا حجة لإطاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالتسليم وهذا الأمر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فإذا وجدوا

(١) كذا في المطبوعة والصحيح العظيم ، النعماني

عن أصحاب إمام مسئلة جعلوها مذهباً لذلك الإمام وهو تهور فإن مذهب الإمام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا ما فهم أصحابه من كلامه ، فقد لا يرضى الإمام ذلك الأمر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به أو عرض عليه فعلم أن من عزا إلى الإمام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب انتهى ، وقد مر من هذا الإمام الحقيق بالإتباع فيما تقدم نقلاً من كتابه « المنهج المبين » ، ما يجب أن يكون على ذكره ، فهذه أقوال العلماء الحنفية المتيسرة من غير رجوع بليغ إلى كتبهم المصروفة الناطقة بعين المسئلة على ما لا يبقى للحنفي بعدها توقف فيها إلا بالاحود الصراح كما لا يخفى على المنصف .

وأما أقوال غيرهم المنصصة بالمسئلة المتادية فكثيرة نشتغل بإيراد بعضها ، قال العلامة ولي الدين العراقي ، الدليل يعطى الجواز يعني العمل بالأمر لما تقرر أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم ما كان كلهم فقهاء على إصطلاح العلماء فإن فيهم القروى والبدوى ومن سمع منه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثاً واحداً وصحبه مرة ولا شك أن من سمع منهم حديثاً عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو أخذ من الصحابة رضى الله تعالى عنهم كان يعمل به حسب فهمه فقيها كان أو لا ، ولم يعرف أن غير الفقيه منهم كلف بالرجوع إلى الفقيه فيما سمعه من الحديث لا في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بعده في زمان الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، وهذا تقرير منه صلى الله تعالى عليه وسلم لجواز العمل بالحديث لغير الفقيه وإجماع من الصحابة عليه ولو لا ذلك

لأمر الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم غير الفقهاء من الصحابة سيما أهل البوادي أن لا يعملوا بما أخذوا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مشافهةً أو بواسطة حتى يعرضوا على الفقهاء منهم ، ولم يرو من هذا عين ولا أثر وهذا هو ظاهر قوله تعالى (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ونحوه من الآيات حيث لم تقيد بأن ذلك على فهم الفقهاء ، ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف العمل بعد وصول الحديث الصحيح على معرفة عدم النسخ أو عدم الإجماع على خلافه أو عدم المعارض بل ينبغي العمل به إلى أن يظهر شيء من الموانع فينظر في ذلك ، ويكفي في العمل كون الأصل عدم هذه العوارض المانعة عن العمل ، وقد بنى الفقهاء على اعتبار أصل الشيء أحكاماً كثيرة في الماء ونحوه لا يخفى على المتبحر لكتبهم . ومعام أن من أهل البوادي والقرى البعيدة من كان يحجى عنده صلى الله تعالى عليه وسلم مرة أو مرتين وبسمع شيئاً ثم يرجع إلى بلاده ويعمل به والوقت كان وقت نسخ وتبديل ولم يعرف أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر أحداً من هؤلاء بالمراجعة ليعرف النسخ من المنسوخ بل إنه صلى الله تعالى عليه وسلم قرر من قال لا أزيد على هذا ولا أنقص على ما قال ولم ينكر عليه بأنه يحتمل النسخ بل قال دخل الجنة إن صدق أو كما قال . وكذلك ما أمر الصحابة أهل البوادي وغيرهم بالعرض على فقيه ليميز له النسخ ، والحجة بلوغه لوجوده ويدل على أن المعتبر البلوغ لا الوجود أن المكلف مأمور بالعمل على وفق المنسوخ ما لم يظهر عنده النسخ ، فإذا ظهر لا يعيد ما عمل على وفق المنسوخ كحديث نسخ القبلة إلى

الكعبة المشرفة فإن خبره وصل إلى أطراف المدينة المنورة كأهل قباء وغيرهم بعد ما صلوا على وفق القبلة المنسوخة ، فمنهم من وصله الخبر في أثناء الصلوة ، ومنهم من وصله بعد أن صلى صلوات ، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قرره على ذلك ولم يأمر أحداً منهم بالإعادة .

فلا عبرة لما قيل لا يجوز العمل قبل البحث عن المعارض والمخصص وإن ادعى عليه الإجماع فإنه لو سلم فإجماع الصحابة وتقرير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم على إجماع من بعدهم ، لا يقال يجوز أن يكون لعدم الإجماع على صحة الحديث لأننا نقول لا كلام فيما لا يعرف صحته وإنما الكلام فيما صح وثبت ، وهل يتوقف العمل به بعد ذلك لغير الفقيه على مراجعته إلى الفقيه أولاً ، هذا ما قال بعضهم والذي يظهر لي بعد التأمل في مأخذ المسئلة روايةً ودرايةً أن العمل بما هو دليل شرعي في ذاته إذا احتمل عروض عارض مانع من العمل به كالحديث السدي وصل إلى العامي إذا احتمل أن يكون منسوخاً أو مخالفاً للإجماع جائز إذا كان الإحتمال غير ناش عن دليل ، وأما إذا كان الإحتمال ناشياً عن الدليل فحينئذ يتوقف ، ولو قيل بعدم جواز العمل حينئذ ما لم يفتش عن ذلك الإحتمال فله نوع قرب ، والله سبحانه وتعالى أعلم . فإذا لم يبلغ العامي أن ههنا نسخاً أو مخالفة إجماع يكون الإحتمال غير ناش عن دليل بل لا احتمال أصلاً فينبغي القول بجواز العمل ، نعم الأولى أن يسئل عن أهلية الفتوى عن

الحكم ، وأما إذا بلغ أن في الآيات والأحاديث ما اشتهر نسخه بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومنها ما يخالف الإجماع ففقتضى ما ذكره في الهداية من مذهب محمد رحمه الله تعالى جواز العمل به . وقال ابن حجر المكي في فتاواه لا يسوغ لمن هو من أهل الفهم ومعرفة صحيح الحديث من سقيمه والتمكن من علمي الأصول والعربية ومعرفة خلاف السلف وما أخذهم إذا وجد حديثاً صحيحاً على خلاف قول مقلده أن يترك الحديث ويعمل بقول إمامه ، وقد روى البيهقي في المدخل بإسناد صحيح إلى عبد الله بن المبارك قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول إذا جاء إلى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعلى الرأس والعين ، وإذا جاء عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يختار من قولهم ، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم انتهى . وقال في شرح المذهب ، إذا ثبت الحديث على خلاف قول المقلد وقتشه فلم يجد له معارضاً ، وكان المفتش له أهلية فانه يترك قول صاحب المذهب ، ويأخذ بالحديث ، ويكون حجة للمقلد في ترك مذهب مقلده ، وقال ابن القيم وإذا جاءت هذه أى النفس مطمئنة بتجريد المتابعة للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم جاءت تلك أى الأمانة بتحكيم آراء الرجال وأقوالهم ، فأنت بالشبه المضلة مما يمنع من كمال المتابعة ، وتقاسم بالله تعالى ما مرادها إلا الإحسان والتوفيق ، والله تعالى يعلم أنها كاذبة ، وما مرادها إلا التقلت من سجن المتابعة إلى فضاء إرادتها وحفظها ، وتريه أى ترى النفس الأمانة صاحبها تجريد المتابعة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتقديم قوله على الآراء في صورة تنقيص

العلماء وإساءة الأدب عليهم المفضي إلى إساءة الظن بهم ، وأنهم قد فاتهم الصواب ، وكيف لنا قوة أن نرد عليهم أو نحتطى بالصواب دونهم وتقاسم بالله إن أردت إلا إحساناً وتوفيقاً (أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً) والفرق بين تجريد متابعة المعصوم وإهدار أقوال العلماء وإلغائها أن تجريد المتابعة أن لا يقدم على ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم قول أحد ولا رأيه كائناً من كان وما كان بل ينظر في صحة الحديث أولاً فإذا صح نظر في معناه ثانياً فإذا تبين له لم يعدل عنه ولو خالفه من بين الشرق والغرب ، ومعاذ الله أن تتفق الأمة على ترك ما جاء به نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم بل لا بد أن يكون في الأمة من قال به ولو خفى عليك ، فلا يحتمل جهلك بالقائل به حجة على الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في تركه بل اذهب إلى النص ولا تضعف واعلم أنه قد قال به قائل قطعاً ولكن لم يصل اليك علم هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرمتهم وأمانتهم وإجتهادهم في حفظ الدين وضبطه ، فهم رضي الله تعالى عنهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة ولكن لا يوجب هذا إهدار النصوص وتقديم قول واحد منهم عليها بشبهة أنه أعلم منك فإن كان كذلك فمن ذهب إلى النص فهو أعلم به منك أيضاً فهلا وافقته إن كنت صادقاً ، فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها بها وخالف منها ما خالف النص لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم بل اقتدى بهم

فإنهم كلهم أمروا بذلك بل مخالفتهم في ذلك أسهل عن مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا بها ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم ومن هنا يتبين الفرق بين تقليد العالم في جميع ما قال وبين الاستعانة بفهمه والاستضاءة بنور علمه فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه ولا طلب لدليله من الكتاب والسنة ، والمستعين بافهامهم يجعلهم بمنزلة الدليل إلى الدليل الأول ، فإذا وصل استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره ، فمن استدل بالنجم على القبلة لم يبق لإستدلاله معنى إذا شاهدها ، قال الشافعي رحمه الله تعالى أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد ، ومن هنا تبين الفرق بين الحكم المنزل الواجب الإتياع والحكم المؤول الذي غايته أن يكون جائز الإتياع . بأن الأول هو الذي أنزله الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم متلوّاً أو غير متلو إذا صح وسلم من المعارضة وهو حكمه الذي ارتضاه لعباده ولا حكم له سواه وأن الثاني أقوال المجتهدين المختلفة التي لا تجب إتياعها ولا يكفر ولا يفسق من خالفها فإن أصحابها لم يقولوا هذا حكم الله تعالى ورسوله أي قطعاً وحاشاهم عن قول ذلك وقد صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النهي عنه في قوله "وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله تعالى وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك فإنكم إن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله

عز وجل وذمة رسوله ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أنصيب حكم الله أم لا ، أخرج الإمام أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه من حديث بريدة ، بل قالوا اجتهدنا ورأينا فمن شاء قبله ومن شاء لم يقبله ولم يلزم أحد منهم بقوله الأمة ، بل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا رأيي فمن جاء بخير منه قبلته ولو كان هو عين حكم الله تعالى لما ساء لأبي يوسف ومحمد وغيرهما مخالفتهم فيه ، وكذا قال مالك لما استشاره الرشيد في أن يحمل الناس على ما في الموطأ فمنعه من ذلك وقال ، قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في البلاد وصار عند كل قوم من الأحاديث ما ليس عند الآخرين ، وهذا الشافعي ينهى أصحابه عن تقليده ويوصيهم بترك قوله إذا جاء الحديث بخلافه ، وهذا الإمام أحمد ينكر على من كتب فتاواه ودونها ويقول لا تقلدني ولا تقلد فلانا ولا فلاناً وخذ من حيث أخذوا انتهى كلام ابن القيم ، وقال ابن الجوزي في ررقاته ، ، إذا كان العامي يسوغ له الأخذ بقول المفتي بل يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي كيف لا يسوغ له ، الأخذ بالحديث فلو كانت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجوز العمل بها وهذا من أبطل الباطل وقد أقام الله تعالى الحجة برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون آحاد الأمة ولا يفرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وأفتى به بعد فهم أن أضعاف أضعافه حاصل لمن أفتى بتقليده من لا يعلم خطاه من صوابه ويجوز عليه

التناقض والإختلاف ويقول القول ويرجع ويحكي عنه في المسئلة عدة أقوال ، وهذا كله في من له نوع أهلية ، وأما إذا لم يكن له أهلية ففرضه ما قال الله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وإذا جاز إعتقاد المستفتي على ما يكتب له المفتي من كلامه أو كلام شيخه وإن علا فلأن يجوز إعتقاد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أولى بالجواز ، وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث فكما لم يفهم فتوى المفتي فيسئل من يعرف معناه فكذلك الحديث انتهى .

أقول وربما يحدش ههنا لبعض الناظرين أن الأقاويل المذكورة من هؤلاء الأكابر أكثر ما يدل على جواز العمل بالحديث إذا خالفته الرواية ، ومحاولك وجوب العمل بالحديث وحرمة الأخذ بالرواية المخالفة ، وقد عقدت الترجمة على أن هذه الأقوال ناطقة مصرحة بعين المسئلة . فنقول الحكم بالجواز منهم رحمهم الله تعالى فيما إذا لم يتصفح عن النسخ والمعارضة أصلاً ويعمل بالحديث الصحيح بمجرد علمه من غير نظره وفيما إذا عمل به العامي الصرف إذا سمع الحديث من عالم كما هو المصرح في كلامهم ، وأما حكمنا بالوجوب وتحريم العمل بالرواية المخالفة للحديث فقيده بالفحص وحصول العلم بعدم النسخ والمعارض بقدر الطاقة كما بيناه فيما تقدم فلا تعارض بين الكلامين ، ويدل كلامهم على مطلوبنا من حيث أنهم لما جوزوا العمل ورأوه مستحسنًا كما هو منطوق بعض عباراتهم من غير إشتراط ذلك بحال المقلد العالم

لا بد أن يروه واجبا عند الفحص على المقدار الذي مر ذكره والا لم يكن في حجية الحديث على العالم وغير العالم والمتفحص وغير المتفحص فرق ، ويلزم إهدار تأثير المؤثر من غير مانع وهو باطل ، ومن أمعن النظر في هذه الدراسة وأنصف يغنيه في إذعان الحق عن باقي الكتاب والله سبحانه الراشد الى سبيل الصواب .



الدراسة الخامسة

”وهي متمحضة من كلام الشيخ الأكبر الأجل الوارث الأكل قطب أقطاب الأمة محي الدين محمد بن العربي الطائي الحاتمي المغربي الأندلسي قدسنا الله تعالى بمجداول علومه القدسية الفائضة من بحره المحيط الذي لاساحل له في الحديث ، على العمل بالحديث وذم رأى الفقهاء المضيقيين على الناس كثيراً مما لم تضيق عليهم الشريعة الرحباء السمحة على مساجها الصلوة والتسليمات أنهما وأكملها وعلى آله وأصحابه وأتباعه ،“

قال رضى الله تعالى عنه في علوم الباب الثامن عشر وثلاث مائة في معرفة نسخ الشريعة من ، و الفتوحات المكية ، ، ومن هذا الباب يعنى التجاسر على التشريع حلف الانسان على ما أبيع له فعله أن لا يفعله ، ففرض الله تحلة الأيمان ، وهو من باب الاستدراج

والمكر الإلهي إلا من عصمه الله تعالى بالتنبيه عليه فما ثم شارع الا الله تعالى قال الله لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم (لتحكم بين الناس بما أراك الله) ولم يقل بما أرى بل عتبه سبحانه وتعالى لما حرم على نفسه باليمين في قصة عائشة وحفصة رضى الله تعالى عنهما فقال (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك) فكان هذا مما أرتته نفسه الشريفة عليها أفضل الصلوات وأشرف التسليمات ، فهذا يدل أن قوله بما أراك الله ما أوحى إليه لا ما يراه في رأيه ، فلو كان الدين بالرأى لكان رأى النبي صلى الله عليه وسلم أولى من رأى كل ذى رأى ، فإذا كان هذا حال النبي صلى الله عليه وسلم فيما أرتته نفسه القدسية فكيف رأى من ليس بمعصوم ومن الخطأ أقرب إليه من الإصابتة فدل أن الاجتهاد الذى ذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما هو في طلب الدليل على تعيين الحكم في المسئلة الواقعة لا في تشريح حكم في النازلة فإن ذلك شرع لم يأذن به الله سبحانه ، ولقد أخبرنى القاضي عبد الوهاب الأزرى الإسكندري بمكة سنة تسع وتسعين وخمس مائة قال رأيت رجلاً من الصالحين بعد موته في المنام ، فسألته ما رأيت فذكر شيئاً من حملتها قال ، ولقد رأيت كتباً موضوعة وكتباً مرفوعة ، فسألت ما هذه الكتب المرفوعة ؟ فقبل لى هذه كتب الحديث فقلت وما هذه الكتب الموضوعة ؟ فقبل لى هذه كتب الرأى حتى يسأل عنها أصحابها فرأيت الأمر فيه شدة انتهى ، فقوله رضى الله تعالى عنه فدل أن الاجتهاد الذى ذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، إرشاد الى أن الاجتهاد المذكور في حديث معاذ رضى الله عنه وغيره لا يشتمل القياسات الخفية فإنه تشريع جديد ، وإنما الاجتهاد

بذل الجهد في طلب الدليل من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين وفي فهم ذلك وإستنباط النازل منه وقد مر ما يتعلق بذلك في الدراسة المتقدمة فراجعها .

ثم قال رضى الله تعالى عنه متصلاً بالكلام السابق " إعلم وفقك الله تعالى إن الشريعة هي الحججة البيضاء محجة السعداء وطريق السعادة من مشى عليها نجا ومن تركها هلك ، وإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما نزل عليه قوله تعالى (وإن هذا صراطى مستقيماً فأتبعوه) خط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطاً وخط خطوطاً عن جانبي الخط يميناً وشمالاً ثم وضع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إصبعه على الخط وقال تالياً (وان هذا صراطى مستقيماً فأتبعوه ولا تتبعوا السبل) وأشار إلى تلك الخطوط التي خطها عن يمين الخط ويساره (فتفرق بكم عن سبيله) ، وأشار إلى الخط المستقيم ، ولقد أخبرني بمدينة سلام ، مدينة بالمغرب على شاطئ البحر المحيط يقال لها " منقطع التراب " ، ليس ورائها أرض ، رجل من الصالحين الأكابر من عامة الناس قال ، رأيت في النوم محجة بيضاء مستوية عليها نور سهلة ، ورأيت عن يمين تلك المحجة وشمالها خنادق وشعاباً وأودية كلها شوك لا تسلك لضيقها وتوعر مسالكها وكثرة شوكها والظلمة التي فيها ، ورأيت جميع الناس يخبطون فيها خبط عشواء ويتركون المحجة البيضاء السهلة ، وعلى المحجة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونفر قليل معه يسير وينظر إلى من خلفه فإذا في الجماعة الشيخ

ابو اسحاق ابراهيم بن قوقر المحدث ، كان سيداً فاضلاً في الحديث اجتمعت به فكان يفهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إنه يقول ، ناد في الناس بالرجوع إلى الطريق ، وكان ابن قوقر يرفع صوته ويقول في ندائه ، ولا من داع ولا من مستداع ، هلموا إلى الطريق هلموا إلى الطريق فلا يجيبه أحد ولا يرجع إلى الطريق أحد ، واعلم أنه لما غلبت الأهواء على النفوس ، وطلبت العلماء المراتب عند الملوك ، تركوا المحجة البيضاء ، وجنحوا إلى التأويلات البعيدة ليمشوا أغراض الملوك فيما لهم فيه هوى نفس ، ليستندوا في ذلك إلى أمر شرعى مع كون الفقيه ربما لا يعتقد ذلك ويفتى به ، وقد رأينا منهم جماعة على هذا من قضائهم وفقهائهم ، ولقد أخبرني الملك الظاهر غازى بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف ابن أيوب وقد وقع بيني وبينه كلام في مثل هذا فنأدى بمملوك وقال له جئني بالجرمدان فقلت له ما شأن الجرمدان فقال أنت تنكر على ما يجري في بلادى ومملكتى من المنكرات والظلم وأنا والله أعتقد مثل ما تعتقد أنت فيه من أن ذلك كله منكر ولكن والله ياسيدى ما من منكر إلا وفتوى فقيه وخط يده عندي بجواز ذلك ، فعليهم لعنة الله تعالى . ولقد أفتانى فقيه وهو فلان ، وعين لي أفضل فقيه عنده في بلده في الدين والتقشف بأنه لا يجب على صوم شهر رمضان هذا بعينه بل الواجب على شهر في السنة والإختيار لى فى أى شهر شئت من شهور السنة ، قال السلطان فلغنته في باطنى ولم أظهر له ، وهو فلان ، سمى لي رحمهم الله تعالى جميعاً انتهى ، ولا يخفى أن

أصل هذه المضلة الخالقة للدين في الدين . وما انجر إليها تهاون الناس في أمر الحديث واعتقادهم أن الفقيه ولو غير مجتهد يكفيه فيما يقول قوله المجرد حتى أن طلبه العلم من المستفتين ممن يحتاج إلى العلماء إذا سمعوا أقوال منفتة بإباحة أو حل يظنون، حجة عند الله تعالى فضلاً عن العوام ، فاتسع على المفتين طريق الجواب على موافقة ما يميل إليه نفوسهم لاسيما عند جلب الجاه والمناصب عن الملوك ، ولو خاصهم أهل الحق ، ولا يزال يوجد في الأرض بحكم الحديث الصحيح بذلك ، أو مثلهم ممن يحاسدهم لا سيما على قرب السلاطين لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" ، ولقوله جل ذكره (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) الآية يقوم بالحجج الجدلية التي تستر الحق ولا يتميز بها الحق عن المبتطل بل الظفر فيها لمن له اللهجة الجديدة في الجدليات الباطلة والمغالطات مفحمة لكل من لا يقدر على حلها وإن كان على الحق الصرف ، وذلك لقبول الناس أن يقول كل ذي رأى برأيه من غير أن يلجأ أحد فيما يقول إلى حديث في ذلك الباب ، ولو انضقت عليهم الأمر لما كان يطلب نقل الحديث وكان دأب المستفتين أن يقولوا هل تذكر في هذا حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أو قول إمام هو مؤيد بحديث ولم يعبوا برأيهم وعلموا عدم تروج آرائهم على الناس لا سيما على الملوك عند تيقنهم أنهم لو لم يأتوا بحديث صحيح أو ضعيف على جواب يفتضحون عندهم بقله العلم لما سرت قننتهم هذه في الأمة فيأما

أن أكبوا على علم الحديث والفوز منه بالجواب الحق الذي يرضى به الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وإما أن حاولوا فيه تاويلاً بعيداً خلافاً ظاهر الكلام ، ولكانوا حاثين إما أن أقدموا والعياذ بالله سبحانه منه على الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي كل ذلك فكان إذا هجم عليه الخصم من أهل الحق أو من أهل الحسد لم يبق لهم ظفر إلى الخلاص وستر لباطلهم من المقدمات الجدلية ، فإن أتوا بتأويل بعيد على خلاف ظاهر الحديث من غير حامل من حديث آخر رد على وجهه ، فإن ظاهر الحديث كالنص لا يترك من غير ضرورة داعية إلى خلافه من نص آخر مثله ، وإن أقدموا على الوضع ولا أراهم فاعلين عند كل من له أدنى أهلية للعلم افتضحوا من غير مهل ، والله سبحانه يغفر لنا ولهم ويمهد لنا وإياهم سبيل الرشاد في التجنب عن دقيق ما يفسد علينا طريق المعاد .

قال رضى الله عنه متصلاً بكلامه السابق ، فليعلم أن الشيطان قد مكنه الله تعالى على حضرة الخيال وجعل له سلطاناً فيها ، فإذا رأى الفقيه يميل إلى هوى يعرف أنه يروى عند الله تعالى ، زين له سوء عمله بتأويل ويمهد له فيه وجهاً تحسنه في نظره ويقول له إن المصدر الأول قد دانو الله بالرأى ، وقاس العلماء في الأحكام ، واستنبطوا العلل للأشياء وطردوها وحكموا في المسكوت عنه بما حكموا به في المنصوص عليه للعلة الجامعة بينهما والعلة من استنباط فإذا مهد له هذا السبيل جنح إلى نيل هواه وشهوته بوجه شرعى في زعمه فلا يزال هكذا فعلة

في كل ما له أو لسلطانة هوى نفس ويرد الأحاديث النبوية ويقول لو أن الحديث يكون صحيحاً، وأن كان صحيحاً، يقول لو لم يكن خبراً آخر يعارضه وهو ناسخ له لقال به الشافعي إن كان هذا الفقيه شافعيًا، أولقال به أبو حنيفة إن كان الرجل حنفيًا، وهكذا أقوال أتباع الأئمة كلهم ويرون أن الحديث والأخذ به مضلة وأن الواجب عليهم تقليد هؤلاء الأئمة وأمثالهم فيما حكموا به وإن عارضت أقوالهم الأخبار النبوية فالأولى الرجوع إلى أقوالهم وترك الأخذ بالكتاب والسنة والأخبار، فإذا قلت لهم قدرونا عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه قال إذا أناكم الحديث يعارض قولي فاضربوا بقولي الحائط خذوا بالحديث، وروينا عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال، حرام على كل من أفق بكلامي ما لم يعرف دليلي، وما روينا شيئاً من هذا عن أبي حنيفة إلا من طريق الحنفيين ولا عن الشافعي إلا من طريق الشافعية وكذلك المالكية والحنابلة، فإذا ضايقته في مجال هذا الكلام هربوا وسكتوا، وقد جرى لنا معهم هذا مراراً بالمغرب وبالمشرق فما منهم من أحد على مذهب من يزعم أنه على مذهبه، قال، فقد انتسخت الشريعة بالأهواء وإن كانت الأخبار الصحاح موجودة مسطرة في الكتب الصحاح وأسماء الرواة في كتب التواريخ معلومة وبالجرح والتعديل مضبوطة، والأسانيد محفوظة مصونة من التبديل والتغيير ولكن إذا ترك العمل بها، واشتغل الناس بالأي ودانوا أنفسهم بفتوى المتقدمين مع معارضة الأخبار الصحاح لها فلا فرق بين عدمها ووجودها إذا لم يبق لها حكم عندهم وأي نسخ أعظم من هذا، وإذا

قلت لأحد في ذلك شيئاً يقول لك هذا هو المذهب، وهو والله كذاب فيه، فإن صاحب المذهب قال له إذا عارض الخبر كلامي فيخذ بالحديث وأترك كلامي في الحش فإن مذهبي الحديث، فلو أنصف لكان على مذهب الشافعي من ترك كلام الشافعي للحديث المعارض له فالله سبحانه يأخذ بيد الجميع، انتهى كلامه.

وفي هذا ما يغني عن الإطناب في قبح صنيع من ترك العمل بالحديث بالرواية ومثل هذا الكلام لو صدر عن صدر لكان على من أنصف من نفسه حرياً بأن ينبهه على فعله المحرم، فكيف وقائله هو الوارث الأكمل الفائز بالحق في حاق الاعتدال دليلاً وكشفاً وعياناً وسماعاً من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما يدل عليه ما تقدم منه وما يأتي آنفاً، فقولوه رضي الله تعالى عنه "إعلم أن الشيطان قد مكته الله تعالى على حضرة الخيال"، الخ تنبيه منه على مزية هذه الخدعة المهلكة فلو تنبه مرفق من الله سبحانه وتعالى بفضلها لهذا أحجم عن الرأي، وتجنب الشيطان إذا قال له إن الصدر الأول قد دانوا الله اه فإن الصدر الأول إنما كانوا يجتهدون ويستنبطون الأحكام من القرآن والحديث من غير رأي وقياس واختراع علة من عند أنفسهم ثم تعديتها إلى المسكوت عنه، وكذلك سبق الأئمة ليس لهم قياس إن شاء الله تعالى غير جلي أمره وليس كل ما ينسب إليهم من القياسات البعيدة التي تشبه التشريع الجديد وينقل في كتب مذهبهم فهو ثابت بالنسبة إليهم بل أكثر ذلك أو كره مما ارتكبه من غلب عليه الرأي من أتباعهم، غير

أنهم لما رأوا الحكم المستنبط بمثل هذا القياس ، وافقاً لأصل من أصول
إمامهم زعموا نسبة هذا القياس إليه فربما يقولون لابي حنيفة مثلاً
كذا وهو أدون القولين فيها ، وربما يتجاسرون فيقولون قال أبو حنيفة
كذا ، ومن ادعى أن هذا هذا القياس بعينه مروي عن أبي حنيفة
مثلاً فليصحح السند بكل ما يشترط في صحته ولا أحسبهم عن ذلك
إلا عاجزين ، وعلى تقدير وجود القياس المذكور في الصدر الأول ، وفي
المنقول عن الأئمة الأربعة فلا شك لمن له أدنى علم بالشرائع أنه
حيثما فقدوا الحديث وتكون الواقعة مما لا يؤخر الجواب فيها لا مع وجود
الأحاديث الصحاح الناطقة على خلافه ، ولا فرق في ذلك بين
القائس وبين من تبعه في قياسه من المقلدين بعد أن تبين عنده
خلافه بالحديث الصحيح بمجرد اتحاد العادة وهي خلاف أمر حكم
الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، بل الأمر على من جره الدليل
العقلي بسلطانه عليه إلى ذلك مع إقتداره على تأويل ولو بعيداً في
الحديث أهون من المقلد الذي لم يباشر الدليل بنفسه وليست له وقاية
تأويل أصلاً والالتزام غير ملزم كما عرفت ، فكيف إذا انضم إليه أن
إمامه يتبرأ إلى الله سبحانه تعالى من ذلك ونادى جهاراً أن المتبوع
الحق هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأقوال غيره إذا لم توافقه
مردودة متروكة لا يكثر بها وهو الذي بينه الشيخ رضي الله تعالى عنه
بقوله ، وقد روي عن أبي حنيفة ، الخ وفرع على من خالف إمامه
في ذلك التشنيع البليغ بقوله ، وهو والله كذاب فان صاحب المذهب
الخ ، وأما قوله ، فاذا ضايقته في مجال هذا الكلام هربوا وسكتوا ،

فنفقوا قد ضايقنا المعاصرين بهذا بعينه وبأبلغ من هذا من واضححات
دلائل الشريعة المطهرة فما هربوا وما سكتوا بل أصروا وبشئ مما أتينا به
ما أقروا ، فالله سبحانه يقودهم وإيانا إلى السعادة وجاز بنا حدود الرسم
والعادة ، قوله رضي الله تعالى عنه ، ، الأخبار الصحاح موجودة
مسطرة ، الخ فيه الإشارة إلى أن بوجود هذه الكتب لا عذر لأحد في
التوقف عن العمل بالحديث بعد أن أبطل عذر من يقول لو كان هذا
الحديث صحيحاً أو غير معارض بمثله لقال به إمامه بما أبطل ، وقوله
رضي الله تعالى عنه ، فقد انتسخت الشريعة ، الخ وقوله قبل ذلك
، ورون يعني إتباع الأئمة ممن قصر نظرهم بعمى الهوى والجهل
، أن الحديث والأخذ به مضلة ، حق لا مزية فيه فقد وجدنا
الخلف في زماننا كمن سلف في زمان الشيخ على ما يقول فيحرمون
العمل بالحديث على خلاف الرواية ، بل البعض منهم ربما يتكلم في
ذاك بما يخاف عليه ، وهجر كتب الحديث في بلاد السند والهند
وجوداً وتماشياً مما لا يخفى أمره حتى لتجد جماعة من طلبة العلم بل
ممن يدعى الشيخوخة والتدريس ما عبروا إلا على جزء من مشكوة
المصابيح ، أو كله وهو القدوة عند نفسه في الحديث ، وإذا سألته عن شئ
من إصطلاح الفن أفحمته من ساعته ، وليس غرضهم منه أيضاً
إلا الموعظة من أبواب الرقاق والفضائل لا أخذ الأحكام الشرعية بل
إذا وقفوا على أحاديث تخالف مذهبهم فياليهم مروا سالمين بدينهم
لا يتكلمون ، فسبحان الله بل أكثرهم لا يعقلون . ولقد رأيت عالماً
نحريراً بالأصول والكلام ما رأى المشكوة قط فضلاً عن غيره من

الكتب كل ذلك لاعتقادهم أن الأحكام الشرعية تؤخذ من كتب الفقه ليس الا، وذلك نسخ حقيقة لجميع كتب الحديث وما فيها وما يتعلق بهذا الفن الشريف رأساً ، وأى نسخ أعظم من هذا كما قال رضى الله تعالى عنه ، وذلك لما لا يجد من عظمة من ماهر فقه الحديث وما يشتمل عليه السنن من ذلك واطلع على أنواع الفنون المدونة لهذا العلم الشريف ، وأنشدك بالله العظيم أن من كان هذا حاله بالأحاديث في عدم أوله إليها لأخذ الأحكام ومعرفة الحلال والحرام هل تعلم أنه لا يرى ضياع رحلات الرجال في جمع أحاديث نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم ومقاساتهم في تبليغها إلى الأمة وتحقيق الصحيح والسقيم منها وحفظ الأسانيد والطرق وضبط أحوال الرواة لها والتصنيفات السابغة في ما يعين على صدور الأمر والنهي من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعمرك ترى أنه لا يرى ذلك فهو على منهاج ذى اعوجاج ولجاج صاربه هذا الفن الشريف بأنواع علومه عنده فضولاً غير محتاج إليه ، فلو فرضنا غرقاً أو حرقاً أو خرقاً على كتب الحديث وفنونه وكتب الآراء وظنونه ، وأمكن حفظ أحد النوعين دون الآخر لكان المؤمن عند من هذا دأبه محتاجاً إلى ما هو دينه وهو آراء الرجال دون الأحكام الحديثية فانها مخصوصة عنده بعصر الاجتهاد وقد انقطع من قرون ، وما كان أهله محتاجاً إلى مادونه الحفاظ بعدهم من فترن هذا العلم الشريف بل وما كانوا محتاجين إلى جمع متن الأحاديث بتدوينها ومن أظلمهم زمان التدوين من المقلدين فهم مجبورون عندهم عن العمل بما فيها ، فانتفت حاجتهم إلى كل ما يعين في ذلك

فجهد من جاهد في جمعها بكل ما أتى فيه عنده مما لا يعبا به ولا يعينه إلا من اختار الفضول على ما يهيمه من أمر دينه ويغنيه ، وحسبنا بهذا فجيعة في الدين ويكافئها مما يعزى عليها الأمة بكل تغزية وتسكين وحث بليغ على مقاساة الأحران إلى أن يخرج صاحب العصر ببرهان مبين فانا لله وإنا إليه راجعون وعلى إثر هذا الإثارة لما ننتظر راجعون .

وقال رضى الله تعالى عنه متصلاً بكلامه السابق مرشداً على الطريق الاقوم الأحكم الأعز إلى فوز الحق ، فاعلم أن الإنسان إذا زهد في عرضة ، ورغب عن نفسه ، وآثر ربه جل ذكره أقام له الحق سبحانه عوضاً عن صورة أمره ونهيه صورة هداية إلهية حقاً من عند حق ترفل في غلائل النور وهى شريعة نبيه ورسالة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فتلقى إليه من ربه مافيه سعادته فمن الناس من يراها على صورة نبيه ، ومنهم من يراها على صورة حاله يعنى مع الله سبحانه ، فإذا تجلت له في صورة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فليكن عين فهمه فيما تلقى إليه تلك الصورة لا غير ، فإن الشيطان لا يتمثل بصورة نبي أصلاً فتلك حقيقة ذلك النبي وروحه أو صورة ملك مثله عالم من الله تعالى شريعته ، فما قال له فهو ذلك ، قال : ونحن قد أخذنا عن مثل هذه الصورة أموراً كثيرة من الأحكام الشرعية لم نكن نعرفها من جهة العلماء ولا من الكتب فلما عرضت ما خاطبتني تلك الصورة من الأحكام الشرعية على بعض علماء بلادنا ممن جمع بين الحديث والمذاهب فأخبرني بجميع ما أخبرته أنه روى في الصحيح عن

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما غادر حرفاً واحداً وكان يتعجب من ذلك ، ، قال ، ، حتى إنه من جملة ذلك رفع اليدين في الصلوة في كل رفع وخفض ، ولا يقول بذلك أهل بلادنا جملة واحدة وليس عندنا من يفعل ذلك ولا رأيته ، فلما عرضته على محمد بن الحاج وكان من المحدثين ، روى لي فيه حديثاً صحيحاً ذكره مسلم ووقفت عليه بعد ذلك في صحيح مسلم لما طالعت الأخبار ، ورأيت بعد ذلك أن فيه رواية عن مالك بن أنس رواها ابن وهب ، وذكر أبو عيسى الترمذي الحديث وقال ، وبه يقول مالك والشافعي قال وهكذا إتفق لي في الأخذ عن صورة نبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما عرض على من الأحكام المشروعة التي لم يكن لنا علم بها ، ، انتهى كلامه الشريف في الباب المذكور.

ومن فوائد هذه الجملة الأخيرة من كلامه ونقله ههنا أن يعرف هو رضى الله تعالى عنه وقد عرفه من عرفه في المرقاة العالی من أخذ العلوم والشرائع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه الحكاية في نظائر ما المتقدمة ذكرها فيعتقد أن حكمه فيما يحكم به من مقصود الباب حكم متقن من عالم عارف جمع الله سبحانه له بين الأخذ من ظاهر الشريعة وباطنها وحقيقتها وبين الروايتين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهره وبوسائط المشائخ على ما كان قدوة فيها لكبار شيوخ الحديث رحمهم الله تعالى ممن سماهم الإمام الشعراني في مقدمة كتابه ، ، البواقيت ، ، في ترجمته رضى الله تعالى عنه ، وباطنه شافه بها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من

غير واسطة بالكشف والعيان على ما كان قدوة فيها لطوائف العارفين قدست أسرارهم ، ومشائخ الحديث حيث أخذوا بطريق كشفه واتصل ذلك منه بهم بالرجال الثقات حتى وصل بمحمد الله سبحانه إلينا أجازة من شيخنا للأجل مفتي حرم الله الأمين الشيخ عبد القادر رحمه الله تعالى وهو موجود في فهرسه ، وقوله رضى الله تعالى عنه ، ، رفع اليدين في كل رفع وخفض ، ، يفيد أنه أخذ عن الصورة القدسية النبوية على صاحبها الصلوة والتسليمات والتحية وعلى آله وأصحابه ذوى المناصب العلية الرفع في خفض السجدين ورفعها أيضاً ، وكفي لحديث هذين الرفعين بكشف هذا العارف وعبانه من تصحيح بعد تصحيح الحفاظ له في الظاهر فعلى هذا الضمير في قوله ، ، روى فيه حديثاً صحيحاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكره مسلم ووقفت عليه بعد ذلك ، ، إلى مطلق الرفع دون الرفع في كل خفض ورفع فإن مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى لم يذكر في صحيحه حديث الرفع في خفض السجدين ورفعها بل الحديث المتفق عليه الشيخان فيه الرفع عند الركوع وعند القيام منه ، وانفرد البخاري برواية الرفع الثابت عند القيام من الركعتين بل إتفقا على نفي الرفع في السجود ولفظهما ، ، وكان ذلك لا يفعل في السجود ، ، صلى الله تعالى عليه وسلم فلا بد من العناية المذكورة في الضمير والمراد من قوله ، ، وذكر أبو عيسى الترمذي الحديث أيضاً ، ، حديث الرفعين عند الركوع وعند القيام منه ولما كوشف رضى الله تعالى عنه بالرفع في كل خفض ورفع فنشير إجمالاً إلى ما وقع الرفع فيه في

السجود من الأحاديث وما يحصل به الجمع بين الروايات
 فا قول ، ورد فيه حديث أخرجه النسائي من حديث مالك بن
 الحويرث ، ، وإذا سجد وإذا رفع رأسه من سجوده ، ، وورد فيه
 حديث أخرجه أبو داود عن ابن لهيعة ولفظه ، ، وحين يسجد ، ،
 وهو حديث عبد الله بن الزبير ، وفي لفظ له ، ، وإذا رفع للسجود
 فعل مثل ذلك ، ، وورد فيه حديث رواه ابن ماجه وهو حديث أبي
 هريرة ولفظه ، ، وحين يرفع وحين يسجد ، ، ولأبي داود عن أبي
 هريرة ، ، حين يركع وحين يسجد ، ، قال الطحاوي ، ، وهذا لا يحتاج
 به لأنه من رواية إسماعيل بن عياش ، ، قال الحافظ الزيلعي
 وأخرجه أبو داود عن يحيى بن أيوب عن عبد الملك بن جريح عن
 الزهري عن أبي بكر بن الحرث عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه وزاد فيه
 ، ، وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك ، ، قال الشيخ الأجل
 القدوة تقي الدين رحمه الله تعالى في ، ، الامام ، ، وهؤلاء كلهم
 رجال الصحيحين ، وقد تابع يحيى بن أيوب على هذا المتن عثمان
 بن الحكم الجذامي عن ابن جريح وكذا تابعه صالح بن أبي الأخضر
 عن ابن جريح رواه ابن أبي حاتم في علله أيضاً ، لكن ضعف
 الدارقطني الأول من التابعين وأبو حاتم الثاني. وله طريق آخر عند
 الدارقطني في العلل عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة
 رضي الله تعالى عنه أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا
 أشبهكم صلاة برسول الله صل الله تعالى عليه وسلم ، ، وهو عين ما كوشف
 به الشيخ رضي الله عنه فلا يضره عندنا ما قال الدارقطني لم يتابع عمرو بن

على ذلك وغيره يرويه بلفظ التكبير وليس فيه رفع اليدين وهو
 الصحيح عندنا ، وذلك لما قرع سمعك فيما مضى أن العارفين
 ربما يصححون حديثاً حكم فيه الحفاظ بالوضع وربما يحكمون
 بوضع ما حكموا بصحته ، وقول الحفاظ على اصطلاح منهم يوجب
 ذلك مع أن الكذب قد يصدق ، وإن الصدوق المتقن قد يطرأ
 عليه السهو ، والكشف والعيان من مثل الشيخ رضي الله عنه
 يظهر إن شاء الله تعالى ما هو الأمر عليه على أن إنفراد الثقة الحافظ
 بما لم يتابع عليه لا يخرج الحديث عن الصحة وقول الدارقطني
 ، ، وليس فيه رفع اليدين ، ، ففيه أن زيادة رفع اليدين على لفظ
 التكبير زيادة ثقة فيعمل بها ، وأما قوله ، ، وهو الصحيح فإن
 أراد به حصر الصحة الكاملة عليه فصحة الناقص كذلك لا ينافي
 أصل صحة الزائد وإن أراد حصر أصلها عليها ونفيه من الزائد فقد
 ثبت الزائد بحمد الله سبحانه بسند رجاله كره رجاله الشيخين
 على أن الدارقطني عورض في هذه الإعلال بتصحيح الإمام
 ابن القطان لحديث الرفع في كل خفض ورفع ووافقه على ذلك
 ابن حزم قال العراقي رحمه الله تعالى في ، ، شرح التقريب ، ، وأخذ
 آخرون بالأحاديث التي فيها الرفع في كل خفض ورفع وصححوها وبه
 قال ابن حزم الظاهري وقال ، ، إن أحاديث الرفع في كل خفض
 ورفع متواترة توجب يقين العلم ، ونقل هذا المذهب عن ابن عمود ابن عباس
 الحسن البصري وطائوس وأبنة عبد الله ونافع ومولى ابن عباس وأبي أيوب
 سخياني وعطاء بن أبي رباح وقال به ، ، ابن المنذر وأبو علي الطبري

من أصحابنا ، وهو قول عن مالك والشافعي فحكى ابن خوار منداد عن مالك رواية أنه يرفع في كل خفض ورفع ، وفي أواخر البويطى يرفع يديه في كل خفض ورفع ، وحكى ابن أبي شيبه الرفع بين السجدين عن أنس والحسن وابن سيرين انتهى هذا كلام على الرواية ، وأما وجه الأخذ بها ممن أخذ فهو ما قال العراقي وغيره قالوا ، وهي مشبهة فهي مقدمة على النفي ، وقال الإمام الأجل تقي الدين ابن دقيق العيد في "شرح العمدة" ، زيادة الرفع في السجود على حديث الصحيحين في رفع الركوع وغيره زيادة ثقة فيعمل بها ، وقال أيضاً في الشرح المذكور ، في الرواية المتفق عليها "وكان ذلك لا يفعل في السجود" ، يعني الرفع وكأنه يريد بذلك عند إبتداء السجود وعند الرفع منه ، وحمله على الإبتداء أقرب وأكثر الفقهاء على القول بهذا الحديث ، وأنه لا يسن رفع اليدين في السجود ، وخالف بعضهم وقال ، بالرفع لحديث ورد فيه وهذا يقتضيه ما ذكرنا في القاءة وهو القول بإثبات الزيادة وتقديمها على من نفاها أو سكت عنها ، والذين تركوا الرفع من السجود سلكوا مسلك الترجيح لرواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في ترك الرفع من السجود . قال ، والترجيح إنما يكون عند التعارض ، ولا تعارض يقتضيه الترجيح العادل بين رواية من أثبت الزيادة وبين من نفاها أو سكت عنها إلا أن يكون النفي والإثبات منحصرين في جهة واحدة ، فإن ادعى ذلك في حديث ابن عمر والحديث الآخر وثبت إتحاد الوقتين فذاك ، انتهى كلامه رحمه الله تعالى ، وهذا تبنيه منه

على انتفاء التعارض بين الحديثين إذ دون إثبات الجهة الواحدة خرط القتاد ، على أنه ما لم يثبت ذلك يجب العمل بالزيادة والأصل عدم التعارض في أفعال الشارع وأقواله صلى الله تعالى عليه وسلم فيتعين المصير إلى الحمل على تعدد الجهة أو الوقت ، والعمل بقول من عنده زيادة العمل ولو لم يكن هذه زيادة ثقة لما جعلوا البحث في هذا الحديث من قبيل المثبت والنافي وقوله "وكانه يريد الرفع عند إبتداء السجود" ، يعني به أن هذا النفي محمول على السجود عند الخفض قال وحمله عليه أقرب وذلك من حيث لفظ "في السجود" ، فإن المباشرة به عند الخفض والشروع فيه أقرب عنها بذلك عند الرفع والفراغ منه ، وهذا تبنيه على أحد وجوه الجمع بين المتفق عليه وبين الروايات التي فيها الرفع حين رفع الرأس من السجود فإنه إذا كان النفي في حديث الصحيحين محمولاً على جهة الإبتداء ، والإثبات في الروايات الأخرى وقع التصريح به في جهة الرفع لم يكن النفي والإثبات منحصرين في جهة واحدة ، على أنه لو وجد إتحاد الجهتين كما في الروايات التي فيها الرفع حين السجود فيحتمل الجمع أيضاً بان يقال مثلاً عدم الرفع عند الإبتداء كما هو ظاهر لفظ الصحيحين على ما تقدم محمول على قرب حالة السجود في الانحطاط ووضع الجبهة على الأرض حيث يسن وضع الأيدي على الأرض قبل الجبهة والرفع عند الإبتداء قبل ذلك أو عدم الرفع عند رفع الرأس وهو الإحتمال الثاني في لفظ الصحيحين وبه جاءت الرواية وفي لفظ إنفرد به البخاري وهو قوله "ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود" ،

محمول على الخبر الذي فيه يرفع رأسه بالإعتماد على اليدين والرفع عند الرفع بعد ذلك مصحوباً حين الاعتدال أو حين يستوى جالساً بين السجدين أو في جلسة الإستراحة ، ونحتمل الجمع بما أشار إليه الإمام تقي الدين بقوله " وثبت إتحاد الوقتين ، " بأن نقول حديث الشيخين محمول على وقت لم يرفع فيه صلى الله تعالى عليه وسلم يديه الكرمتين في السجود مطلقاً لاحين الخفض ولاحين الرفع ، وراه ابن عمر رضي الله عنهما ورفع فيه صلى الله تعالى عليه وسلم في الحاليتين في آخر ، وراه فيه من روى الرفع في كل خفض ورفع حتى في خفض السجود ورفعته ، وربما رفع صلى الله تعالى عليه وسلم حين يرفع من السجود فقط فروى ذلك من رآه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وربما رفع حين يسجد فقط فروى ذلك من رآه ، ولا تعارض في شيء منها عند من لم يقل بوجوب الرفع غير الأول في تكبيرة الإفتتاح وهم جمهور المحدثين والفقهاء خلافاً لمن أوجب غيره على ماسيجي ، ولفظة " كان ، " في حديثها " وكان ذلك لا يفعل في السجود ، " لاتدل على الدوام لورودها فيما لم يفعل إلا مرة في عمره صلى الله تعالى عليه وسلم كما في حديث وكان يقول قائماً ، (١) وأفاد رحمه الله تعالى بكلامه المتقدم نقله ، أن قبول زيادة الثقة على رواية الأوثق منه في صورة مقابلة النفي الصريح أو السكوت إنما يعمل بها إذا لم يقع بين الإثبات والنفي تعارض بتعدد الجهتين أو الوقتين فعند ذلك يتعين المصير إلى قبول زيادة المثبت

(١) قلت والله أعلم بهذه الرواية من أين أخذها المصنف ، ولفظ الحديث المذكور في الدواوين المشهورة " فبال قائماً ، " - الغماني ،

لكونه أحوط باعتبار أنه لا يفوت عن العامل بها حينئذ شيئاً رواه الثقة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لكونه على زيادة علم لم تصل إلى الأوثق لأنه حفظ وقتاً لم تكن فيه تلك الزيادة فلم يلزم ترك قول لأوثق بقول الثقة ، ومن قال بالإثبات يقدم على النفي لأن مع المثبت زيادة علم فات عن النافي وإن كان أوثق من المثبت فراده في الصورة التي ليس فيها التعارض لإمكان تعدد الجهتين أو الوقتين ، وأما إذا تعارض النفي والإثبات بإتحاد الجهتين والوقتتين معاً فقبول زيادة الثقة يستلزم ترك قول الأوثق بقول الثقة ، وذلك لا يجوز إلا أن يترجح قول الثقة بما يوجب الأخذ به فذلك باب التعارض والترجيح دون تقديم المثبت على النافي بنفس الإثبات وهذا الذي نبه عليه الإمام تقي الدين مما يحفظ ويغتم والله تعالى أعلم ، وإذا قد علمت أن في مسألة رفع اليدين في السجود ثبت قول مالك والشافعي فالخصن بتمسك الأئمة الأربعة بالروايات التي فيها نفي الرفع في السجود كما قالوا محل نظر ، وإذا قد بان صحة حديث الرفع وأخذ أئمة السلف به بين صحابي وتابعي ومن بعدهم من الأئمة حتى روى فيه قولان عن الإمامين من الأربعة ورجح الأخذ به دراية من حيث الجمع المتقدم نقله من مثل الإمام ابن دقيق العيد ، فقول ابن الهمام رحمه الله تعالى في " شرح الهداية ، " بأن الاتفاق على نسخ الرفع عند السجود مما يتعجب من مثله لو أنصف منصف ولم يترد في مهواة

تقليد الرجال وعدم رواج القول من الأصاغر على الأكابر.

فإن قال قائل رواية أخذ السلف بهذا الحديث معلقة لا يعتمد عليها قلنا أليس مثلها رواية الإتفاق على النسخ في كونها معلقة لا يعرف سندها ويزداد بعداً عن القبول عليها من حيث أن النسخ خلاف الأصل ولا يشارك كل خلاف له لكونه رفعاً لحكم ثبت من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ومن قال بالنسخ يلزم عليه إقرار ثبوته وصحة صدوره من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم إذ النسخ رفع الحكم الثابت منه صلى الله تعالى عليه وسلم ، فيجب كون الناسخ مثله ولا أدري ممن ينقل هذا النسخ والإتفاق عليه ، وليته لما قال بعدم الرفع صرح باتفاق الأئمة الأربعة على عدم العمل به دون النسخ ، وإن كان ذلك ضعيفاً على ما عرفت من نقل القولين عن الإمامين ، وقال كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار ، قد أجمعوا أن التكبيرة الأولى معها رفع والتكبيرة بين السجدين لا رفع معها انتهى فانه إذا حمل الإجماع على إجماع الأئمة الأربعة وأغض عن رواية مالك والشافعي فيه كان أهون العبارتين إذ الإجماع على عدم الرفع لا يتعين في النسخ بل يحتمل لتضعيف الرواية ، والنسخ المحقق الذي لا يختلف فيه قليل جداً في الشريعة حتى قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى تدبرت فوجدت أحداً وعشرين حديثاً ، فالتجاسر بحكم النسخ على حديث إختلفت أقوال الحفاظ في تضعيفه وتصحيحه مما لا يرجى من

مثله ، وأعجب من هذا أنه رحمه الله تعالى قال في الاستدلال على نسخ الرفعات الثلاثة الآخر أنها كانت أقوال مباحة في الصلوة وأفعال من جنس هذا الرفع يعنى الرفع بين السجدين وقد علم نسخها فلا يبعد أن يكون هو أيضاً مشمولاً بالنسخ انتهى وذلك لأن النسخ الذي هو خلاف الأصل والأمر الضروري الغير المحتمل لا يصار إليه إلا بدليل مثله يدعو إلى إرتكابه من غير تفصي آخر ما آل إليه بمجرد وقوع النسخ فيما هو من جنسه من الأفعال ، وما بناه إلا على جنسية الحكم الذي يقول بنسخه ، فلعل من يعتمد على ذلك في نسخ حكم شرعي يعتقد كون هذه الجنسية بمجرد ما مصححة لحكم النسخ وهو الذي لم يبيحه المحققون إلا بالنص عن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم لا بالإجتihad بناءً على التعارض وعدم علم التأخر لتأخير أحدهما عن الآخر ،

ولما انجر الكلام إلى ههنا هاجت منا داعية البيان لما يثبت أمر الرفعات المذكورة ويوهن ما يعارضها ولكن بمنعنا عن ذلك طول الكلام أثناء المرام لو استقصينا جميع ما يدل على ذلك لما اجتمع عندنا بحمد الله فيه مع إغناء التصانيف المفردة في ذلك لا سيما ما أفرد فيه إمام الأئمة وسلاطين الصنعة الإمام أبو عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري رحمه الله تعالى ، ولا بأس بأن نأق في ذلك بكلام موجز متحرزين فيه عن سرد جميع أدلة المسئلة والكلام

في كل معارض لها تفصيلاً حديثاً حديثاً وأثراً أثراً مجملين في وصف
اعتمده دليل المطلوب ومختصرين في الجواب عن معارض له إعتقده الخصم
في مذهبه ، فنقول وردت في الرفع المذكور أربع مائة خبر من
مرفوع وأثر على ما قاله ، مجد الدين الفيروز آبادي في ، السفر ،
فالحديث متواتر معنى رواه خمسون من الصحابة فيهم العشرة المبشرة
رضي الله عنهم على ما قاله العراقي في ، شرح التقريب ، ، وعده
السيوطي رحمه الله تعالى من جملة الأحاديث المتواترة في كتابه
المسمى "بالأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" ، ونسبه إلى رواية
ثلاثة وعشرين من الصحابة فقال ، حديث رفع اليدين في الصلوة
في الإحرام والركوع والإعتدال أخرجه الشيخان عن ابن عمر ومالك
بن الحويرث ، ومسلم (يعني في أفراد) عن وائل بن حجر ، والأربعة
(يعني أصحاب السنن الأربعة) عن علي ، وأبو داود (يعني في أفراد)
عن سهل بن سعد وابن الزبير وابن عباس ومحمد بن مسلمة وأبي أسيد
وأبي حميد وأبي قتادة وأبي هريرة ، وابن ماجه (يعني في أفراد) عن
أنس وجابر بن عبد الله وعمر الليثي ، وأحمد عن الحكم بن عمير
والأعرابي ، والبيهقي عن أبي بكر الصديق والبراء ، والدارقطني عن
عمر بن الخطاب وأبي موسى الأشعري ، والطبراني عن عقبة بن عامر
ومعاذ بن جبل ، انتهى كلامه ، ثم استمر عليه دأبه صلى الله تعالى
عليه وسلم حتى فارق الدنيا وهو في زيادة البيهقي على الحديث المتفق عليه
عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها

، فما زالت تلك صلوته حتى لقي الله تعالى ، (١) قال ابن المديني
في حديث الزهري عن سالم عن أبيه هذا الحديث عندي حجة على
الخلق ، وكل من سمعه فعليه أن يعمل به لأنه ليس في إسناده شيء
حكاك الحافظ في ، وتخرج أحاديث الرافعي ، ، ولكونه لم ينسخ بعد
صحته وتواتره وروايته عن جم غفير من الصحابة رضي الله عنهم كان
معمولاً في الصحابة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، قال
الحافظ في ، ، التخریج ، ، قال البخاري ، ، في الجزء المشهور ،
(يعني الذي صنفه في هذه المسئلة ، قال الحسن وحيد بن هلال
كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم
يسثن أحداً منهم ، قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب

(١) قوله فما زالت تلك صلوته حتى لقي الله تعالى اه قلت هذه
الزيادة لم تقع في رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر ، بل رواها
البيهقي عن أبي عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر عن عبد الرحمن بن
قريش بن خزيمة الهروي عن عبد الله بن أحمد الدنقي عن الحسن بن
عبد الله بن حمدان الرقي ثنا عصمه بن محمد الانصاري ثنا موسى بن
عقبة عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
انتح الصلوة رفع يديه واذا ركع واذا رفع راسه من الركوع وكان
لا يفعل ذلك فما زالت تلك صلوته حتى لقي الله تعالى اه كما نقله
الحافظ الزيلعي عن ، الاسام ، ، لا بن دقيق العيد (ج ١ ص ٤٠٩ - ٤١٠)
وفي إسناده عبد الرحمن بن قريش بن خزيمة الهروي قد
اتهمه الحافظ السليمان بوضع الاحاديث ، وكذلك عصمه بن محمد
الانصاري ، قال يحيى بن معين في حقه ، كذاب يضع الحديث فهذه
الزيادة موضوعة لا اصل لها - محمد عبد الرشيد النعماني ،

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه لم يرفع يديه، وروى الإمام أحمد بسنده عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا رأى مصلياً لا يرفع حصبه، وروى البخاري في جزئه بالفظ رماه بالحصي انتهى كلام الحافظ.

ومن قال ترك ابن عمر رضي الله عنهما رفع اليدين بعد روايته على ما صح عن مجاهد من قوله صحبت ابن عمر سنين الخ فلم يرفع يديه إلا في تكبيرة الإفتتاح، وترك الراوي مرويه بعد الرواية من دلائل نسخه وهو الذي اعتمد عليه ابن الهمام في «التحرير»، في ركن السنة، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، وحكاه العيني الحنفي في «شرح البخاري»، وتمسك به في جوابه الخصم فقد وهى بوجوه عديدة الوجه الأول قول ابن الهمام في «التحرير»، صح عن مجاهد صحبت ابن عمر رضي الله عنهما سنين الخ ذهول عن أن في سنده عن مجاهد عن ابن عمر أبا بكر بن عياش وهو معلول عند الإمام البخاري، مختلط الخبر كما قاله البيهقي في كتاب المعرفة، وقد أقر به الحافظ الزيلعي الحنفي في «تخريج الهداية»، وأعل به ما حكم بصحته ابن الهمام فقد قال ابن معين إنما هو يعني به رواية مجاهد عن ابن عمر تركه لرفع اليدين توهم من ابن عياش لا أصل له انتهى، الوجه الثاني أنه معارض برواية الثقات عن ابن عمر رضي الله عنهما على ما حكى الزيلعي عن البيهقي في «كتاب المعرفة»، قال قال البخاري قد رواه الربيع وليث وطائس وسالم

ونافع وأبو الزبير ومحارب بن دثار وغيرهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع وكان يروي أبو بكر بن عياش قديماً عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه مراسلاً وموقوفاً أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يرفعها بعد، وهذا هو المحفوظ والأول خطأ فاحش لمخالفة الثقات من أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما انتهى، الوجه الثالث دلالة ترك الراوي مرويه على نسخه ممنوع من وجوه، الأول لا نسلم جواز النسخ إلا بدليل مثله من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم لما تقدم وترك الراوي من غير اظهار دليل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكفي مؤنثه، والقول به لا نسلم صدوره وثبوته عن أمام بارع يدعن له ولا يطلب له محملاً صحيحاً، الثاني. قولهم في الدليل على ذلك لو لم يثبت عنده النسخ عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما تركه تمسك بحسن الظن فيمن ليس بمعصوم على رفع الحكم الثابت عن المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وهو باطل لضعف الرفع عما يرفعه، الثالث الملازمة في قوله «لو لم يثبت عنده النسخ»، باطل بوجوه، الأول يجوز كونه عزيمة غير واجبة العمل فتركه رخصة، الثاني إعتد على الحديث المعارض لحسن ظنه في حامله وعدم ثقته على نفسه كثقتة ^{الشدة} على غيره ممن روى المعارض كابن مسعود رضي الله عنه في مسئلتنا هذه، فيجوز إعتد ابن عمر على حديثه في عدم الرفع سوى تكبيرة الإفتتاح أزيد من أعماده على نفسه فيما رواه من الرفعات لأمر

تخذه في تحمله الحديث أو اعتمد على الحديث المعارض لكونه متأخراً
عن مرويه والمتأخر أوثق من المتقدم من غير أن يوجب التأخر الحكم
بالنسخ كما تقدم بيانه، الثالث قد يترك الراوي مرويه لتردده في
كيفية العمل به حتى لا يقع على خلاف السنة فيجوز ترك ابن عمر
الرفعات لعدم أنضباط مواضعها عنده إنتظاراً لإيتان ما يوجب العلم
بتعيينها فيعلم أن الرفع عند الركوع هل هو قبل الشروع فيه حتى
يفرغ عن الرفع قائماً ثم يأخذ في الركوع أو في حالة الالتحاط
مصحوباً بها وكذلك عند الرفع منه هل هو بعد إستواء القامة بعد
الرفع أو بمباشرة أول الرفع إلى حين الاعتدال، ولهذا اختلف أقوال
الفقهاء في ذلك ويؤيد لفظ الأحاديث لبعض ذلك، وهذا باب
لترك العمل بالحديث مع صحته عند أكابر العلماء ومن ذلك كان
أحمد رضي الله تعالى عنه لا يأكل البطيخ مع صحة ثبوت أكله
لتردد في كيفية الأكل ولم تثبت عنده من عمل النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فلم يأكله قط، وهذا إمام المدققين تقي الدين ابن دقيق
العيد صاحب العلم الغزير والكشف العزيز والفراسات الصادقة نقل
عنه السبكي في طبقاته بعد ما مدحه بخرق العوائد على يده أن حديث
القلتين قد صح عنده ولم يعمل به قط لتردده في مقدار القلة. وهذا
الفقير ربما يترك عقد الخمسين في الإشارة مع وروده في صحيح مسلم
لما فيه من الإختلاف عند أهل العدد، ثم مما يجب أن لا يذهب عليك
أن قول الحنفية لو ورد بضعف الحديث المتروك عن الراوي لتطرق

الوهن في صحة الدليل لكان له وجهاً لسكتة أيضاً ينبغي أن يختص
من حيث الدليل بحديث دار على ذلك الراوي وانفرد به هو عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث أن حجة ثبوته عندنا ليس
إلا هو فإذا ترك العمل به بطرق الوهن إلى حجة الدليل، وأما إذا لم
يكن دائراً على الذي تركه بل هو مروى عن آخر يعمل به ولا يتطرق
الوهن إلى الحديث كما في ما نحن فيه فإنه لو ثبت الترك عن ابن عمر
رضي الله عنهما فلا أثر له مع عمل خمسين من الصحابة الرواة له
بذلك الحديث وهو ضعيف لأننا نقول الإحتجاج بالحديث إنما يعتمد
فيه قول الصحابي دون فعله فمن نسي الأحاديث من الصحابة بعد
روايتها لا يوهن نسيانهم لها وتركهم العمل بها في مروياتهم عند
المحدثين والفقهاء إلا ما نقل عن بعض الحنفية، وعقد الأنامل على
نسخ مثل هذا الحكم الثابت شرعيته عن الشارع صلى الله تعالى عليه
وسلم بالنقل المتواتر مع ماورد فيه من صريح الدوام على عمله منه
صلى الله تعالى عليه وسلم وعمل الصحابة وعمل جم غفير من أكابر
الامة به ينبىء عن تجاسر الحنفية في أمر النسخ أى بناءً على ما هو
المعلوم منهم في أكثر المواضع مع أن أمر النسخ مطلقاً خطير في
الشرع، ولما نسخ الله تعالى القبلية على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه
وسلم أعاد أمره في القرآن في موضع واحد ثلاث مرات حيث قال (قد
نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضىها قول وجهك شطر
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره، ومن حيث خرجت

فول وجهك شطر المسجد الحرام) على التأكيد بقوله (وإنه للحق من ربك) كل ذلك لكونه أمراً خطيراً يدحض إقدام القاصرين عنده فاقترضى التكرار والمبالغة في كونه حقاً تثبيتاً لقلوبهم ، وكانت اليهود على الطعن الشديد في أمر النسخ ولكونه أول نسخ ورد في الشريعة امتحاناً إليها بالناس حيث يقول عز من قائل (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم ممن يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه) هذا في حياته صلى الله تعالى عليه وسلم بالوحي السماوي فما ظنك فيما بعده صلى الله تعالى عليه وسلم لظنون وأوهام لم تستقم في نفسه ولم يأخذ صورة دليل ولو إقناعياً ، فمذهب من رآه من غير نقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكثر من القول به في كل ما يحتاج^{إليه} حتى لحفظ رواية فقيه منهم مظنة زيغ الضعفاء وطعن الملحدين للشريعة كلها ، ولقد طعن نفر منهم خذلهم الله تعالى في الدارين بورود الأحاديث المختلفة في كيفية حج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لورود بعضها أنه كان مفرداً بالحج وبعضها أنه كان متمتعاً وبعضها أنه كان قارناً مع وجود الوجوه الحسان في جمعها المنقول عن الإمام الشافعي وغيره من العلماء كما هو مبسوط في محله ، فقالوا ما أوهن أمر حديثهم وما أفضح حال رواية أفعال متبائنة في واقعة واحدة على كثرة من الناس مع دعواهم إتمام الحاضرين في أمر دينهم لم يحفظوها عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأمر النسخ بهذا الإكثار وإعتناء الإعتبار أخوف عندي بكثير من هذا والله تعالى هو العاصم .

واعتمدوا في معارضة حديث الرفعات على حديث ابن مسعود .

عن وكيع عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبدالله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي فلم يرفع يديه إلا في أول مرة رواه الترمذي في جامعه وقال حديث ابن مسعود حديث حسن ، قال في الفتح جوابه (يعني جواب حديث الرفعات المعارضة) بما في أبي داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبدالله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة رسول الله تعالى عليه وسلم فصلي ولم يرفع يديه إلا في أول مرة وفي لفظ فكان يرفع يديه في أول مرة ثم لا يعود ، قال الترمذي حديث حسن ، وأخرجه النسائي عن ابن المبارك عن سفيان الخ ، وما نقل عن ابن المبارك أنه قال لم يثبت عندي حديث ابن مسعود فغير ضارب بعد ما ثبت بالطريق الذي ذكرنا ، والقدح في عاصم بن كليب غير مقبول فقد وثقه ، وابن معين ، وأخرج له مسلم حديثه في الهدى وغيره عن علي إلى آخر ما ذكر من الجواب عما تكلم في حديث عاصم ، فاقول لا ريب أن حديث عاصم قد تكلم فيه الحفاظ تكلاماً مشبعاً حتى حكى الحافظ في تخرجه مستند الرافعي ، عن ابن حبان في الصلاة هو أقوى شيء في الباب عند أهل الكوفة وهو أضعف شيء يعول عليه لأن له عللاً تبطله ، ثم قال الحافظ وهؤلاء الأئمة إنما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب ، وأما طريق محمد بن جابر فذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال

أحمد رضي الله عنه محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه بما لو تم لا يخرج الحديث عن الاختلاف فيه جرحاً وتعديلاً وقد اجتمع أهل الحديث والأصول على أن الجرح مقدم على التعديل ، والترمذي وإن حسنه لكنه حكى قبل ذلك عن ابن المبارك عدم ثبوت هذا الحديث من غير قيد بطريق معين وظاهره الإطلاق ، وقد سمعت قول الحافظ فيه أن له عللاً أي متناً وإسناداً تبطله وإنه أضعف شيء يعول عليه ، فلم يتأت أن يحكم على هذا الحديث بأزيد من أنه اختلف في كونه حسناً أو ضعيفاً وهذا يوجب انحطاطه مما سلم من هذا الاختلاف واتفقت الأئمة على حسنه فضلاً عما حكم بصحته عموماً ، فكيف عما اتفق عليه الشيخان خصوصاً ، فما ظنك به عمارواه الخمسون^{لنفسه} من الصحابة وحكم عليه بالتواتر ، ووردت في معناه أربع مائة حديث بين أثر ومرفوع فقلوه ، وجوابه المعارضة بما في أبي داود والترمذي ، مما يقضى منه العجب مع أن الصحيح من السنن لا يعارض المتفق عليه ، والإمام ابن الهمام إذا تأيد مذهبه بحديث الصحيحين لا يبالى في كتابه هذا إلى تمسك الخصم بحديث غيرهما ، هذا إذا لم يكن حديث الغير معلولاً وأما إذا اتسم بعلّة من حكم إمام حافظ فليت شعري ما معنى معارضته بحديث الصحيحين ، بمجرد وصفه إخراجها له ، من غير زيادة أخرى توجد في حديث الرفعات فكيف به منها ، ومن الأغراب البديع معارضة حديث الرفعات من أكثر الخفية بما حكى ابن عيينة أنه اجتمع أبو حنيفة مع الأوزاعي بمكة في دار الحنّاطين فقال الأوزاعي ، ما بالسّم لا ترفعون أيديكم

عند الركوع والرفع منه قال ، لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء ، فقال الأوزاعي ، كيف لم يصح وحديثي الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه ، فقال أبو حنيفة ، حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة عن الأسود عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلوة ثم لا يعود بشيء من ذلك ، فقال الأوزاعي ، أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول حديثي حماد عن إبراهيم ، فقال أبو حنيفة ، كان حماد أفقه من الزهري ، وكان إبراهيم أفقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وإن كان لا بن عمر صحبة وله فضل صحبة ، وللأسود فضل كثير وعبد الله عبد الله ، قال ابن الهمام فخرج بفقه الرواة كما رجح الأوزاعي بعلو الإسناد انتهى ، وذلك الإغراب من وجوه الأول أن هذه الحكاية عن ابن عيينة معلقة ولم أر من أسندها ومن عنده السند فليأت به (١)

(١) قلت أسندها صدر الأئمة الموافق بن أحمد المكي في مناقب الأمام الأعظم (ج - ص ١٣٠) فقال أخبرني قاج الإسلام أبو سعد السمعي في كتابه إلى أخبرنا أبو الفرج سعيد بن أبي الرجاء بإصبعه أننا أنا أبو الحسين أحمد بن محمد الأسكاف قراءة أنا الحافظ أبو عبد الله بن منده أنا الأستاذ أبو محمد العارفي الباق محمد بن إبراهيم الرازي ابننا سليمان بن الشاذكوني سمعت سفيان بن عيينة يقول اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الحنّاطين فساق الحديث بتمامه (محمد عبد الرشيد النعماني)

حتى ننظر في رجاله ، والمعلقات من أمثالها ليس من الإحتجاج في شيء ولهذا لم يتعرض لها الحافظ الزيلعي في تخریج الهداية مع إستيفائه حجج المسئلة من كل قوى وضعيف يعتبر به ويشهد له ، وذلك لأن المعلق من غير الجامع الصحيح كما لا يحتج به لا يصلح للإعتبار والشهادة مطلقاً وليس في ذلك كالضعاف التي تنقسم إلى ما يعتبر بها وإلى ما لا يعتبر ، ولهذا يقول الإمام الدار قطني في تفاوت مراتب الرجال فلان يعتبر به ، ومن هذا سقط ما أشار إليه ابن الهمام من الإعتبار والشهادة بقوله ويؤيد صحة هذه الزيادة يعني زيادة بعض الرواة في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم لا يعود رواية أبي حنيفة من غير الطريق المذكور وذلك انه اجتمع مع الأوزاعي بمكة في دارالحناطين كما حكى ابن عينية إلى آخرها لما عرفت من تعليقها وحكم التعاليق ، الثاني أن قول أبي حنيفة في هذه الحكاية لم يصح فيه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيء مفصح عن عدم عمله بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه على ما هو المتبادر الظاهر من كلامه والتاويل بالتحديد بأن يقال أراد عدم صحته بشيء غير معارض كما ارتكبه القارى في ، ، شرح المؤطا ، ، من رواية محمد خلاف الظاهر فيإخبار الأوزاعي بمجردة من غير تصحيحه على شرائطه الملتزمة عنده يجوز أن لا يحصل له الثقة بذلك فجرى الكلام معه على ماجرى ، الثالث فقه الرواة لا أثر له في صحة المروى

(١) وإنما مدارها على العدالة والضبط وكل ما اشترط في صحة الحديث إذ قلة الفقه لا يوجب الوهن في شرائط التحمل وما يلزمه الوثوق بالرواية وإذا انتفى ذلك بقي العلو لسند ابن عمر مع ماله من الصحة ، والحنفية لا يعتقدون أيضا أن قلة فقه الراوى مما يتطرق به الوهن إلى مرويه بل يرون أن رواية قليل الفقه من الصحابة إذا خالفها القياس من كل وجه يقدم القياس عليها من غير أن يتطرق عندهم وهن بعدم فقه الراوى في صحة مرويه أو يحصل زيادة وثوق بفقه الراوى لصحة مرويه من مروى من دونه في الفقه ، وما ذهبوا إليه من تقديم القياس على رواية مثل أبي هريرة وأنس مالك وجابر بن سمرة وهم عندهم ممن يقل فقههم من الصحابة قدوقع عليهم بذلك الطعن الشديد لاسيما في حكمهم على أبي هريرة رضي الله عنه بقلة

(١) قلت لا يرتاب احد في ان فقه الراوى مما يثبت به الترجيح وقدروى الحاكم ابو عبدالله الحافظ في كتابه معرفة علوم الحديث (ص ١١) اخبرنا ابو الطيب محمد بن احمد المذكر ثنا ابراهيم بن محمد المروزي ثنا على بن خشرم قال قال لنا وكيع اى الاسنادين احب اليكم الاعمش عن ابي وائل عن عبدالله ، او سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله ؟ فقلنا الاعمش عن ابي وائل فقال يا سبحان الله ، الاعمش شيخ وابو وائل شيخ ، وسفيان فقيه ومنصور فقيه وابراهيم فقيه علقمة وفقيه وحديث يتداوله ، المفقهاء خير من ان يتداوله الشيوخ اه قال الجزري في جامع الاصول (ج ١ ص ٦٢) فهذا من طريق الفقهاء رباعى الى ابن مسعود وثنائى من طريق المشائخ ومع ذلك قدم الرباعى لاجل فقه رجاله اه - محمد عبد الرشيد النعماني .

الفقه حيث نسبوهم بعظم الجسارة بهذا القول ومما يشهد بفقاہتہ ما رواه مالك رحمه الله في المؤطا عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبدالله الأشج أنه أخبره عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري، أنه كان جالسا مع عبدالله بن الزبير وعاصم بن عمر، فجاءهما محمد بن إياس بن البكير فقال إن رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلثا قبل أن يدخل بها فإذا تريان فقال عبدالله بن الزبير إن هذا الأمر مالنا فيه قول فاذهب إلى عبدالله بن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة رضي الله عنها فاسئلهما ثم اتنا فآخبرنا، فذهب فاسئلهما فقال ابن عباس لأبي هريرة أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة، فقال أبو هريرة الواحدة تبنيها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثل ذلك أيضا انتهى وجه الشهادة أن عبدالله بن الزبير مع جلالة قدره وكرمه من العبادلة الأربعة أحال أمر الدين والفتوى قولاً فيما لم يكن فيه عنده علم على ما صرح به بقوله و مالنا فيه قول ، ، إلى أبي هريرة وجعله في ذلك كإبن عباس اليعسوب وبحر العلم ، وابن عباس وهو جبر هذه الامة ومن العبادلة الأربعة أحال الفتوى عليه وحكم على المسئلة بأنها معضلة ولم يبادر مع وجوده إلى الجواب ، وكانوا لا يحبون أن يجيب عندهم من لا يتأهل للجواب ، على ما في المؤطا أيضا جاء رجل يسئل عبدالله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلثا قبل أن يدخل بها قال عطاء ، فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال لي عبدالله بن عمرو بن العاص ، إنما أنت قاص الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره انتهى

وأهل الفن من أهل الحديث يرجحون حديثه على غيره من الصحابة ومن ذلك رجحوا حديثه في الغسلات السبعة من ولوغ الكلب وإن أولها أو آخرها بالتراب على حديث معقل بن يسار في التعفير في المرة الثامنة (١) مع صحة الحديثين، فقالوا أبو هريرة أحفظ من في دهره في الحديث، وكما وقع الطعن عليهم من هذا الوجه وقع على أشد من ذلك من حيث إستلزام هذا القول منهم تقديم الرأي على السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعدم التعبد في كلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم فإن السند فيه باب القياس وتعويلهم على رأي من يجوز عليه الخطاء والرجوع عن رأيه في ساعة ، وقد جروا على ذلك في حديث المصرة من مسند أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وقد أجبنا عنه في وريقات بما يتبين به وفاق القياس بالحديث من غير خافية. ثم إنهم ما حملهم على هذه الجسارة إلا ما عللوا به هذا التقديم من أن النقل بالمعنى كان شائعا في الصحابة فيجوز تبديل لفظ أو أكثر أو الكل من الراوى فإذا لم يكن على أمان من تبديل فخل بمراده صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا خالفه القياس من كل وجه ، قوى إحتمال هذا التبديل فيترك العمل به ، وهو ضعيف من وجهين ، الوجه الأول ما سنح لي بحمد الله تعالى وهو أنه لا شك أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا

(١) قلت حديث التعفير في المرة الثامنة روى عن عبدالله معقل رضي الله عنه رواه مسلم وغيره وأما معقل بن يسار فلا يروى عنه في هذا الباب شيء - النعماني

أكثر إعتناءً بحفظ ألفاظ الحديث بعينها على بذل طاقتهم في ذلك نظراً إلى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث حث التبليغ عنه ، ، فبلغ كما سمع ، ، وأبو هريرة الذي لا تقبل روايته بإحتمال تبديله يجب أن يكون أحفظ الصحابة لما صح تخصيصه بدعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالحفظ لحديثه حتى أخبر وقال ، ، فما نسيت بعد ذلك شيئاً سمعته ، ، أو كما قال ، ، ولهذا قالوا فيه أحفظ من في دهره في الحديث كما تقدم فهو أحق بأن يصاب عن طريق هذا الجواز ولا يليق بشانه بعد هذا الحديث أن يجعل في ذلك أدون من الكل ، وإن فرضنا قلة فقهه فانها لا تؤثر في قلة حفظه ، ومن شدة إعتنائهم في حفظ الألفاظ شكهم وترددهم بين اللفظين وعدم إقتصارهم على أحدهما حتى ظن ذلك من الدليل على صحة النقل بالمعنى في اللفظين المتقاربين جداً في المعنى ، كما في حديث عبدالله بن مسعود في صلاة الوسطى ، ، ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً ، ، أو ، ، حشى الله أجوافهم وقبورهم ناراً ، ، قال ابن عبد البر الإمام ، ولعل لقائل أن يقول فيه متدسك لعدم رواية الحديث بالمعنى فإن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه تردد بين ، ، ملأ الله ، ، أو ، ، حشى الله ، ، ولم يقتصر على أحد اللفظين مع تقاربهما في المعنى قال ، والجواب أن بينهما تفاوتاً فإن قوله ، ، حشى الله ، ، يقتضى من التراكم وكثرة الجزاء المحشوما لا يقتضيه ملأ ، ، وقد قيل إن شرط الرواية بالمعنى أن يكون اللفظان مترادفين لا يقتصر أحدهما عن الآخر انتهى ، فقدبان أن الرواية بالمعنى المحوزة على المبلغ مشروط فيها إما

الترادف الحقيقي أو تقارب شبيه به لا يدخل فيه لفظ ملأ وحشى على هذا التقارب البليغ والتفاوت القليل الذي لا يخل بشيء من مراد القائل صلى الله تعالى عليه وسلم ، والصحابة وهم القدوة في جواز النقل لا يصدر منهم نقل على غير جوازه وهم أهل اللسان بالسليقة أو كأهله ، وهو من ليس من أهل العرب على قلتهم ، فيقتدرون على حفظ الترادف أو ما يشبهه من التقارب الشديد ، وفي ذلك لا يحتاجون إلى الفقه بل إلى مجرد علم اللسان ، فكيف يجوز ولو إلى غير فقيهم نقل مغل بمراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصحيح الثابت عنه وإن خالفه القياس ، ومخالفة القياس التي يعدونها من مؤيدات جواز النقل بالمعنى غير موثق بها ، فرب شخص لا يفتح له باب في شيء في وقت ويفتح له في زمان آخر قريب أو بعيد إما للخلل في جهده أو توقف الفتح على شرط خارج أو حدوث علة في ذهنه لم يأت أوانه فلا يعتمد على حكمه بالمخالفة بحيث يتركه به ما شهد به الصحابة العدول بسند رجاله كله ثقات أنه قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مع كوننا ما مورين بالتعب في الشرائع ، الوجه الثاني وهو في مقابلة الوجه البادى لهذا الفقير وجه واحد وانقسم إلى وجوه شتى قد تصدى لبيانها العلامة التفنازاني في بحث السنة من ، ، التلويح ، ، حيث قال ، وفيه بحث إما أولاً فلأن الشبهة في القياس في أمور مستترة ، حكم الأصل ، وتعليله في الجملة ، وتعيين الوصف الذي به التعليل ووجود ذلك الوصف في الفرع ، ونفي المعارضة في الأصل ونفيه في الفرع ، وإما ثانياً فلأن الظاهر من

حال عدول الصحابة نقل الحديث بلفظه ، ولهذا نجد في كثير من الأحاديث شك الراوى وإنما استفاد النقل بالمعنى عند العلماء لتقرر لفظ الحديث بالرواية والتدوين ، وأما ثالثاً فلأنه نقل عن كبار الصحابة رضى الله تعالى عنهم أنهم تركوا القياس بنجر الواحد لإنهى واذا قد تبين أنه لا أثر لفقهِ الراوى في صحة الحديث وقوته على حديث غير الفقيه (١) وإن أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما يرون الأثر لكثرة الفقه وقلته من جهة أخرى غير ترجيح المروى ، وهى تقديم القياس على فساده فنسبة القول بترجيح رواية الفقيه على غير الفقيه إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فى هذه الحكاية من إمارات الاختلاق عليها ، الرابع كما دل العقل على أن فقه الراوى لا أثر له فى صحة الرواية فلا يستند قول ذلك إلى أبي حنيفة دل النقل من الثقات على أنه قول موضوع مختلق على السلف الصالح ومستحدث من المتأخرين ممن لا يعبأ بقوله على وضوح فساده شهد بذلك فخر الإسلام والشيخ الأجل الشيخ عبدالعزيز صاحب الكشف والتحقيق وهو شيخ الإمام ابن الهمام (٢) وصرح بذلك فى "التحقيق" ، فقال ، ولم ينقل من أحد من السلف إشتراط الفقه من الراوى فثبت أنه قول مستحدث لإنهى وإذا اجتمع العقل والنقل قويت الإمارات وصارت دليلاً قطعياً على كذب الحكاية واختلاقها

(١) وقد قدمنا ما فيه فتذكر

(٢) قلت توفى الشيخ عبد العزيز سنة ٧٣٠ وواد الشيخ ابن الهمام فى سنة ٧٨٨ فكيف يصح تلمذ ابن الهمام عنه . النعمانى

الخامس سلمنا أن لفقهِ الراوى أثراً على ترجيح مرويه على مروى غير الفقيه كأبى هريرة وأنس وجابر رضى الله عنهم عند المتجاسرين من بعض الحنفية ، فلا نسلم أن رجال حديث ابن عمر غير فقهاء ترجح على مرويه حديث ابن مسعود لفقهِ رواته . وكون رجاله ألقه من رجال حديث ابن عمر إن سلم فلا نسلم حصول الترجيح بحديث ابن مسعود بحيث يترك به رأساً حديث ابن عمر لرجوعه إلى باب خلاف الأضبط مع الضابط ، والترجيح الحاصل بكثرة الضبط مع إتقان ضبط المخالف على ما يدفع مخائل الخطاء عنه لا يوجب ترك المرجوح رأساً وعدم العمل به أصلاً حتى يعد من مكروهات الصلوة بل البدعة الحادثة على أن حديث ابن عمر فى الرفعات قد عرفت فيما سبق أنه قل حديث يوازيه فى القوة وأنه من المتواترات فهو طود موطد لا يزغزعه عاصفات الرياح فضلاً عن غيرها ، ولقد صدق ابن الجوزى حيث حكم على من حاول معارضة حديث الرفعات بما روى من الأحاديث فى عدمها فقال ما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث يعنى التى تروى فى عدم الرفع الامرة فى التحريم ليعارض بها الأحاديث التامة حكاه الحافظ ابن حجر فى "تخريج مسند الرافعى" ، وحاصل الكلام ههنا أن هذه الحكاية عن أبي حنيفة رحمه الله بعد كونها معلقة غير مقبولة قد قامت الدلائل الواضحة على عللها القادحة فيستغرب الإقدام ممن يقدم على إيرادها فى محل الإحتجاج أو الإعتبار ، وهذه الاطالة فى دلائل الرفع فى هذا المقام إنما صدرت لتشييد مباني الكشف من الشيخ الأكبر وأخذه له من الصورة

المحمدية النورية على صاحبها الصلوة والتحية ، وإلا فهذه الدراسة متمحضة للتبرك بكلامه مما يثبت مطلوب هذا الكتاب فلنرجع إلى نقله ، قال رضى الله تعالى عنه في أبواب الفقه من " الفتوحات " ، فصل في الإضطجاع بعد ركعتي الفجر فذهب قوم إلى وجوبه وذهب قوم إلى أنه سنة ، وذهب قوم إلى أنه مستحب ، ولم يره قوم ، ولا شك ولا خفاء على كل من عرف شرع الله من المحدثين لا من الفقهاء الذين يقلدون أهل الاجتهاد كفقهائ زماننا ولا علم لهم بالقرآن ولا بالسنة وإن حفظوا القرآن ورأوا فيه ما يخالف مذهب شيخهم لم يلتفتوا إليه ولا عملوا به ولا قرأوه على جهة إقتباس العلم واعتمدوا على مذهب إمامهم المخالف لهذه الآية أو الخبر ، ولا عذر لهم عند الله تعالى في ذلك وأول من يتبرء منهم يوم القيامة إمامهم فإنهم لا يقدر أن يثبتوا عنه أنه قال للناس قلدوني واتبعوني ، فإن ذلك من خصائص الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإن قالوا فالله تعالى أمرنا باتباعهم فقال (فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وقد سألناهم فأفتونا ، قلنا لهم إنما نسألكم أن ينقلوا إلينا حكم الله تعالى في الأمور لا رأيهم فإنه تعالى قال (فاسئلوا أهل الذكر) وهم أهل القرآن فإن الذكر هو القرآن ؛ فإذا وجدنا الحكم عند قراءتنا القرآن مخالفًا لفتواه تعين علينا الأخذ بكتاب الله والحديث وترك قول ذلك الإمام إلا أن ينقل إلينا ذلك الإمام الخبر أو الآية ، فيكون عملنا بالخبر أو الآية لا بقوله فحينئذ لنا أن نعارضه بآية أخرى أو خبر آخر ، وإنما التقليد إذا لم يكن عندنا قرآن ولا خبر أو يكون ولا فهم لنا لعدم

معرفتنا باللسان وبما يقتضيه الحكم ، فإن كان لنا علم بذلك فنحن وهم سواء ، قد ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يضطجع بعد ركعتي الفجر ، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رض الله تعالى عنه الأمر بالإضطجاع لكل من ركع ركعتي الفجر فالذى أذهب إليه أن تارك الإضطجاع عاص ، وإن الوجوب يتعلق به فليضطجع ولا بد ولو قضاه متى قضاه ، فإن بعض المتأخرين من المجتهدين الحفاظ يرى أن صلوة الصبح لا يصح لمن ركع ركعتي الفجر ولم يضطجع فإن لم يركع الفجر صحت صلوة الصبح عنده انتهى قوله رضى الله تعالى عنه ، ولا خفاء فيه ، ، أى فى كونه واجباً أوسنةً وبطلان قول من لم يره أصلاً ، قوله " على من عرف شرع الله من المحدثين ، إشارة إلى أن شرع الله المشافه الطرى الذى لم يندسها أيدي الأفكار المتجاسرة إنما يؤخذ من المحدثين لأن فتواهم هو رواية قول المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم فى كل واقعة فحسب إن قد روى عليها وإلا فإن كان مما يمهل فالتوقف والفحص عن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم يكن فالعمل بما لا يريب وترك ما يريب عملاً بالحديث المشهور ، وقوله ، ، لأن من الفقهاء ، ، إلى قوله ، ، فإن ذلك من خصائص الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، كلام واف فى ذم من يترك الحديث بالرواية ، وحسبك من سوء صنيعه الذى أشار إليه بقوله ، ، وإن حفظوا القرآن ويروا فيه ما يخالف مذهب شيخهم لم يلتفتوا إليه ولا عملوا به ولا قرأوه على جهة اقتباس العلم واعتمدوا على مذهب إمامهم المخالف لهذه الآية أو الخبر ، ، فإن الكتاب

الحجيد والسنة برهانان قطعيان لله سبحانه في أرضه هما معدنا كل علم ومحكا كل حكم من الحلال والحرام وان الله سبحانه من على سيد المسلمين صلوات الله تعالى وتسليماته عليه وعلى آله وأئمة المغفورة بحفظ القرآن وصونه عن التحريفات المتطرفة في الكتب السماوية السالفة ، وأفصح عن ذلك في التنزيل المبارك بقوله (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) وتلوه فيه سنن نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بحفظ سلسلة أسانيدھا وتميز الصحيح والسقيم منها على لسان حفظها ، وذلك من خصيصة هذه الأمة على مر الدهور إلى دهرنا هذا بحمده سبحانه ومن رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وليس ذلك مجرد كون القرآن وعظماً وذكرًا يتلى وكون السنن قصصاً تروى ومواعظ تملئ ، بل لأنها مناهل علوم الشريعة لكل ناهل في كل عصر على حسب اغترافها من حيث التفاوت في فهم معانيها ، واستنباط الأحكام منها وقد نطقت بأنها الفائدة المعنى بها منها أساس الأحكام في كل عصر لكل عالم نواطق الكتاب والسنة على من تتبعها على وجهها وقد قال تعالى (لعلهم الذين يستنبطونه) وقال (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون للذين أسلموا والذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء) فقد سوى بين أخذ النبيين من الكتاب الحكم وبين الربانيين والأحبار من علماء أمتهم في ذلك ، وأرشد أن ثمرة ما استحفظوا من كتاب الله عز مجده هو ذلك الحكم به ونبه معاصر علماء الأمة الفاضلة أن يقتدوا بهم في ذاك فيحفظون القرآن للحكم به فيما يرد عليهم في الحلال والحرام ولم يكلف في كتابه الحجيد نفساً إلا وسعها ، وبذلك ورد عليهم

لخطاب وقامت عليهم المحاسبة ، فمن فهم ببذل وسعه أن إمامه خالف القرآن والسنة الثابتة فهو مطلب بترك ذلك والعمل بالقرآن أو سنة وإن لم يفعل فقد خلع ربقته ، والعياذ بالله سبحانه عن حجية القرآن والسنة ، فليس قراءتهم للقرآن والحديث على جهة أخذ الأحكام منها ، وأية ذلك أنهم إذا رأوا فيها خلاف مذهب أمامهم لم يلتفتوا إلى ذلك رأساً ، كما أخبر الشيخ رضي الله عنه عن أهل زمانه ، وراه على كمال التجاسر في زماننا ، وعدم الالتفات إلى هذا يشهد على قلوبهم أنها مفلسة عن العقد على حجية الكتاب والسنة وهو معنى نسخها بقول على أئمتهم ، فمع عدم اكتراث هذا وفقد المبالاة على خلافها كل قول تسمع منهم في عدم اعتقاد نسخ الكتاب والسنة بأقوال أئمتهم ومشائخهم فهو ما يصدق عليه قوله جل ذكره (يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم) إذ أدنى مايؤثر عقد القلب على شئ عدم الطمأنية بعمل يخالفه فإذا عدم الالتفات رأساً واطمئن العامل على خلافها من غير أن يعتريه إحجام النفس عن العمل في أية مرتبة فرض ذلك فقد أبان ذلك عن عدم عقده على حجيتها ، وهو النسخ ليس إلا ولا يجدون في هذا عذراً إلا قول إمامهم الذي جعلوه ناسخاً للقرآن والحديث معنى وان لم يتفوهوا به لفظاً ، ولا عذر لهم بذلك عند الله سبحانه لما بينه الشيخ وبسطه وما أحسن ما سأل وأجاب وأرشد بقوله فإن قالوا ، ، فالله أمرنا باتباعهم ، ، الخ وحاصل ذلك أن الأمر بالسؤال ليس أمراً باتباع الرأي مطلقاً لا سيما على خلاف النص في الجواب ، فإن المراد بالسؤال هو السؤال عن القرآن والحديث ، لما ورد

من تفسير أهل الذكر بأهل القرآن في الحديث، وأهل الحديث أهل القرآن من غير فرق، فإن أجابوا بأحدهما لزمنا اتباع ما أجابوا وإن أجابوا بالرأى لم يجب علينا أن نتبعه بل لنا أن نتبع رأى آخر من علماء الأمة، هذا إذا لم نعلم خلاف ما أجابوا بالكتاب والسنة أو أحدهما، فإن علمنا وجب علينا عدم الإتيان ورد ما أجابوا به إليهم، وذلك قوله "وإذا وجدنا الحكم عند قراءتنا القرآن مخالفاً لفتواه تعين علينا الأخذ بكتات الله تعالى أو بالحديث"، الخ وقوله "فإن كان لنا علم بذلك فنحن وهم سواء"، إشارة إلى ما أفاده تقييد أمر السؤال من أهل الذكر في القرآن بقوله جل ذكره (إن كنتم لا تعلمون) أي إن لم تعلموا بورود الآية والحديث في الباب أولاً تعلمون معنى كلام الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فعند ذلك تمسك الحاجة إلى السؤال فاستلوا أهل الذكر وأما إذا علمتم ذلك في مقدار ما علمتم من الكتاب والسنة فأنتم أيها السائلون كهؤلاء المسئول عنهم في أن كل واحد منكم ومنهم أخذ الحكم واتبعه من الكتاب والسنة فلم يحتج إلى سؤال أحد كأدنى إعرابي أخذ حكماً شرعياً من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً وفهمه فهو كعلي رضي الله تعالى عنه باب مدينة العلم في ذلك الحكم، ولهذا كان الأعراب لا يراجعون الأكابر من الصحابة فيما سمعوه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفهموه بسواسية الأمر بين الكل في ذلك، وكذا الحال كملاً بيننا وبين أئمتنا إذا علمنا حكماً وفهمناه على وجهه من الكتاب أو السنة، وقد تقدم هذا بأبسط من هذا فراجعوه.

قال رضي الله تعالى عنه في الباب الثالث والستين وأربع مائة في معرفة إثنى عشر قطباً في بيان أحوال القطب الأول، "حكم بالعدل الذي هو حكم الحق في النوازل، وربما يقع فيه من خالف حكمه من أهل المذاهب مثل الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة ومن انتمى إلى قول إمام لا يوافقه في حكم هذا القطب، وهو خليفة في الظاهر فلماذا حكم بخلاف ما يقتضيه أدلة هؤلاء الأئمة قال أتباعهم بتخطئته في حكمه ذلك، وأثموا عند الله تعالى بلاشك وهم لا يشعرون فإنه ليس لهم أن يخطئوا مجتهداً لأن المصيب عندهم واحد لا بعينه، ومن هذه حالته لا يقدم على تخطئة عالم من علماء المسلمين كما تكلم في إمارة أسامة وأبيه زيد بن حارثة حتى قال في ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما قال، فإذا طعن فيمن قدمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأمره ورجحوا نظرهم على نظر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فما ظنك بأحوالهم مع القطب، وأين الشهرة من الشهرة هيئات، فزنا وخسر المبطلون فوالله لا يكون داعياً إلى الله تعالى إلا من دعا على بصيرة لا من دعا على ظن وحكم به لا جرم أن من هذه حالته حجر على أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما وسع الله به عليهم، فضيق الله تعالى عليهم أمرهم في الآخرة، وشدد الله تعالى يوم القيمة المطالبة والحاسبة لكونهم شددوا على عباد الله تعالى أن لا ينتقلوا من مذهب إلى مذهب في نازلة طلباً لرفع الحرج، واعتقدوا أن ذلك تلاعب بالدين وما عرفوا أهم بهذا القول قد مرقوا من الدين بل شرع الله تعالى أوسع وحكمه أجمع

وأنفع (وقفهم أنهم مسئولون مالم لا تنصرون بل هم اليوم مستسلمون) هذا حال هؤلاء يوم القيامة (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) انتهى كلامه وهذا تشنيع فظيع من الشيخ قدسنا الله تعالى بأسراره لمن رأى التقيد بمذهب واحد من هذه المذاهب، ولج في ذلك لجاج الصبيان بما بدى لهم ويخيل من غير دليل ظاهر ولا خفي من الكتاب والسنة، ويكون ذلك أصلاً يستدرجهم إلى ترك الأحاديث التي خالفتم أئمتهم بها، ومتحتم على كل من جاوز الدليل وعمل بالهوى أن يفضيه ذلك إلى إزدراء ما تجاسر عليه في أول أمره، فكان هذا يرى ترك كل قول من عالم يخالف قول إمامه اتباعاً للهوى من غير بينة من الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يلبث أن بلغ به إلى ترك قول المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله، فالعياذ به سبحانه وتعالى من تضييع أوائل الأمور، فبقوله، ، فربما يقع فيه من خالف حكمه من أهل المذاهب، الخ بيان لترقيته في تربيته إلى مهواة جهل التقليد وشنائعه إلى خلاف القطب وارث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المحفوظ في أحكامه متدرجاً من خلاف جميع علماء الأمة غير إمامه، والقطب يعرف بعلامات وأمارات لازمة لأحواله بصدق التأمل والنظر فيها من غير أهل الكشف والعيان، وهذا المقلد أنى له التثبت على التنقيب في أحواله وعند الخلاف بإمامه من سمة خروجه عن سواء السبيل وكمال الدين، وهكذا حاله مع كل صاحب مذهب غير من التزم مذهبه سواء كان مذهب صحابي أو تابعي أو إمام من أئمة أهل البيت رضي الله تعالى عنهم أجمعين إذا كان مخالفاً لمذهب إمامه

يزدري به كل الإزدراء بل لا يرى هذه المذاهب كلها مذهباً يسلكه سالك الآخرة، كل ذلك لا اعتقاده أن الحق ما عليه إمامه فحسب، فإذا رانت على قلبه هذه الجسارات مع الأولياء وأئمة الدين وهداتهم المهديين الهادين أوصلته إلى التجاسر مع كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيترك الحديث الصحيح مع علم الصحة وعدم المعارضة بقول إمامه ويعتقد العمل به على خلاف الإمام حراماً، فإننا لله وإنا إليه راجعون، وقلب المؤمن ربما يتنبه لهذه الجرأة الفاحشة فيصادمه قارعة الحق من باطنه فتري بعضهم يتعظم عليه الحكم بالحرمة، فإذا سئل هل العمل بهذا الحديث الصحيح إذا خالفه رواية إمامه المقلد حرام، يستعظم ذلك السؤال وينكر الحكم بالحرمة فلا تغتر بما قال فانه حكم عليه من سلاطة الحق في ظهوره وفضاعة الباطل في زهوقه، مع أن العقد به جنية باطنة في سماجة تقليده، ومن شاء فضاحته فيما أخذ بمجامع قلبه من خفي تدينه في تقليده فليستل عنه بمثل أن يقول، ما حكمك أيها الفقيه متع الله بك وبأمثالك المسلمين في من صلى الوتر خمس ركعات سرداً متوالياً لم يجلس إلا في آخرهن فإن أجاب أنه صحيح بل مسنون مرغّب في العمل به لثبوته بحديث الصحيحين فقد وافق لسانه قلبه، وإن قال يجب عليه إعادة الوتر لتركه الواجب فإنكار باللسان لحكم الحرمة المذكورة، وخالف عقده الباطن الذي هو عماد دينه وسلوك طريقه إلى الله سبحانه عليه يحشر وبه يسأل، فإن ترك الواجب حرام وبه تعاد الصلوة فحكم على هذه الصلوة بأن فعلها حرام، وما ذاك إلا لكونه مخالفاً لقول إمامه فعند

هذا يحصن الحق من قوله وعقده ؛ فيفتضح صاحبه بريئة النفاق ويبين اللسان بعدم الوفاق ، فإن قلت كيف يسوغ لمن علم أن الحديث الصحيح ورد بثبوت فعل عن رسول صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يحكم بخروجه عن الشريعة المطهرة رأساً حتى يحكم عليه بالحرمة وترك الوجوب ولو بمعارضة حديث آخر له مرجح عليه ، قلنا أو ما رأيت في "فتح القدير" ، في بحث قنوت الوتر هل هو قبل الركوع أو بعده قال بعد ما تكلم على أحاديث الباب بما بدى له ، ولما ترجح ذلك خرج ما بعد الركوع محلاً للقنوت فلذا روى عن أبي حنيفة أنه لو سهى القنوت فتذكره بعد الاعتدال لا يقنت انتهى ، مع أن القنوت بعد الركوع وقع في حديث أبي هريرة المتفق عليه (١) وصح فعله من الصحابة ؛ وقول أنس رضي الله تعالى عنه (٢) أن كونه بعد الركوع كان شهراً عورض بإسناد صحيح لاعلة فيه أنه قال كلا كنا نفعل قبل الركوع وبعده أخرجه الحازمي بسنده في كتاب "الناسخ والمنسوخ" ، ففعل صح فيه الحديث قد أخرج عن المشروعية مع أن ترجيح المعارض مع صحة المرجوح إن سلم ينبغي أن لا يفيد إلا الأولوية ، والظن بأبي حنيفة رحمه الله تعالى لو صح عنه الرواية المذكورة أنه لم يصح عنده الحديث في القنوت بعد الركوع ، ومثل قول الحنفية

(١) قلت لم يثبت في حديث أبي هريرة المتفق عليه القنوت في الوتر وإنما جاء فيه ذكر القنوت في النازلة ، وكذلك دعوى صحة فعله من الصحابة- تحتاج إلى الإثبات

(٢) وقول أنس أيضاً صح في قنوت النازلة- دون قنوت الوتر فتدبر- النعاني

هذا في قول الشافعي على ما نقله النووي في "شرح المنهاج" ، لو قنت قبل الركوع قال في الروضة ، لم يجز على الصحيح ويسجد للسهو على الأصح المنصوص ، والمراد من قوله المنصوص ما نص عليه الشافعي فإن ثبت عن الشافعي النص بذلك نحمل على أنه لم يبلغه حديث القنوت قبله ، والله تعالى أعلم ، فإن قلت قال الشيخ "قال أتباعهم بتخطئته في حكم ذلك وهم ممن اعتقدوه مجتهداً لا يخطئونه جزماً بل يرجحون في الصواب قول إمامهم على غيره ، وأما القطب وسائر أهل الكشف فتخطئتهم في حكم شرعي إنما ذلك لإعتقادهم بعدم إجتihadهم في الأحكام فإن الكشف وإن صح فليس عندهم طريقاً إلى ثبوت الأحكام الشرعية ، قلنا قد مر في صحة هذا الطريق لأخذ الأحكام مالا نعيده ههنا ، وإنما الكلام ههنا في أهل الإجتihad بالعقل والرأى ، فنقول عدم تخطئتهم غير إمامهم إن ادعوها فهو أيضاً تفوه على خلاف ما هم عليه في حقية مذهبهم في هذه المسئلة ، كيف وقد قالوا إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفينا في الأصول فنجيب نحن على الحق وهم على الباطل ، وإذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفينا في الفروع ، فنجيب نحن طالبنا الحق فوجدنا وهم طالبوا الحق فلم يجده أو كما قالوا ، فحكمهم على غير إمامهم أنهم طالبون غير الواصلين للحق حكمهم عليهم بالخطأ عيناً وجزماً فإن الخطأ وعدم الوصول إلى الحق لفظان لمعنى واحد ، غاية الأمر أنهم يقولون بعذرهم في ذلك لبذل وسعهم وقولهم مخالفينا يشمل كل مخالف لهم من الصحابة وأئمة أهل البيت والتابعين وعرفاء الأمة من الغيث والأقطاب وجميع طوائف المقربين ممن

كان له قول في الأحكام باجتهاد أو بكشف، فحكموا على الكل بالخطأ وعدم وجدان الحق والوصول إلى الصواب غير رجل واحد من الأمة ومن قال بقوله، ومن هذه الشنائع والقبائح التي يرتكبونها شدد عليهم الشيخ فقال "وقفوهم أنهم مسئولون"، إلى آخر ما شدد، وقوله "فانه ليس لهم أن يخطئوا مجتهداً"، يعنى أنهم لما قالوا بأن المصيب واحد لا يعينه فن أين وسع لهم القول بتخطئة واحد من علماء الأمة ومن لم يخطئ منهم مخالف إمامه قولاً يخطئهم عملاً حيث لا يجوز الانتقال إلى المذهب غير مذهب إمامه، ويعتقده الوزر وخلاف الشريعة بل قد مر فيما تقدم نقلاً عن كلام بعض الأكابر أن هؤلاء المتعصبة في التقليد يمشون مع إمامهم ممشى الأمم مع المعصومين عليهم الصلوة والسلام، حتى قال "وشددوا حيث أنهم قالوا بوجوب التعزير على من انتقل من مذهب إمامه"، فتفوههم بأن المصيب واحد لا يعينه لم يكن خالياً عن عقد قلبي لما صدر عنهم ما يصدر مما يخالفه عملاً بل قولاً أيضاً عن أكثرهم غير من ألزم بالقول المذكور الثابت عن أئمتهم فلا يرى محيصاً في تبكيته فيقر لا عن إذعان أو لا عن علم بأن ما يقربه يمجده عمله، ولا يذهب عليك أنه كما لا يتأتى من الفرقة المخطئة أن يخطئوا مجتهداً كذلك لا يتصور ذلك من المصوبة القائلين بأن كل مجتهد مصيب وهو ظاهر، فتخطئة مجتهد وتصويب آخر بعينهما إما صريحاً أو جرياً على موجه خارج عن الشريعة المطهرة إذ لا ثالث من العلماء القائلين بالتخطئة والتصويب كما لا يخفى على أدنى أهل العلم.

قال رضي الله تعالى عنه في الباب السادس والستين وثلاثمائة من "الفتوحات"، في أحوال إمام الحق صاحب العصر والزمان، على أبيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه الصلوات والتسليمات وعلى آبائه من بعده صلى الله تعالى عليه وسلم "يحكم، أى المهدي عليه السلام، بما ألقى إليه ملك الإلهام من الشريعة وذلك أنه يلهمه الشرع المحمدي صلى الله تعالى على صاحبه وسلم فيحكم به كما أشار إليه حديث المهدي أنه يقفوا إثرة لا يخطئ فإنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى وقد أخبر عن المهدي أنه لا يخطئ وجعله ملتحقاً بالأنبياء عليهم الصلوة والسلام في ذلك الحكم، قال، فعلم أنه يحرم على المهدي القياس مع وجود النصوص التي منحه الله تعالى إياها على لسان ملك الإلهام بل حرم بعض المحققين على جميع أهل الله القياس لكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مشهوداً لهم فإذا شكوا في صحة حديث أو حكم رجعوا إليه في ذلك فأخبرهم بالأمر الحق يقظة ومشافهة صلى الله تعالى عليه وسلم، وصاحب هذا المشهد لا يحتاج إلى تقليد أحد من الأئمة غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال تبارك وتعالى (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على برة أنا ومن اتبعني) وقال، أيضاً نعرف أن المهدي معصوم ولا معنى للمعصوم في الحكم إلا أنه لا يخطئ فإن حكم الرسول لا ينسب إليه خطأ وقال أيضاً، ما نص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على إمام من أئمة الدين يكون بعده يرثه ويقفوا أثره ولا يخطئ إلا المهدي خاصة، فقد شهد بعصمته في أحكامه كما شهد الدليل العقلي بعصمة

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يبلغه عن ربه من الحكم المشروع له في عبادته "وقال أيضاً ، يدعو إلى الله تعالى بالسيف فمن أبي قتل ، ومن نازعه خذل . يظهر من الدين ماهو الدين عليه في نفسه ما لو كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لحكم به يرفع المذاهب من الأرض فلا يبقى إلا الدين الخالص ، أعداءه مقلدة العلماء أهل الاجتهاد لما يرونه من الحكم بخلاف ما ذهب إليه أئمتهم فيدخلون كرهاً تحت حكمة خوفاً من سيفه وسطوته ورغبة فيما لديه ، يفرح به عامة المسلمين أكثر من خواصهم ، وقال أيضاً ، لا يسوغ القياس في موضع يكون فيه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم موجوداً وأهل الكشف النبي صلى الله عليه وسلم عندهم موجود (١) فلا يأخذون الحكم إلا عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولهذا الفقير الصادق لا ينتمى إلى مذهب إنما هو مع الرسول الذي هو مشهود كما إن الرسول مع الوحي الذي ينزل عليه ، فينزل على قلوب الفقراء العارفين الصادقين من الله التعريف بحكم النوازل أنه حكم الشرع الذي بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأصحاب علم الرسوم ليست لهم هذه الرتبة لما أكبوا عليه من حب الجاه والرياسة والتقدم على عباد الله وافتقار العامة إليهم ، فلا يفلحون في أنفسهم ولا يفلح بهم ، وهي حالة فقهاء الزمان الراغبين في المناصب من قضاء وشهادة حسبة

(١) كذا في المطبوعة ، وفي ، ذب الذبابات ، ، نقلا عن الدراسات ، ، وأهل الكشف عندهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم موجود ، وهو الصحيح - النعماني

وتدريس ، وأما المتسمون منهم بالدين فيجمعون أكتافهم وينظرون من طرف خفي نظر الخاشع ويحركون شفاههم بالذكر ليعلم الناظر إليهم أنهم ذاكرون ويتقحمون في كلامهم ويتشددون ويغلب عليهم رعونات النفس ، وقلوبهم قلوب الذئاب لا ينظر الله تعالى إليهم ، هذا حال المتدينين منهم لا الذين هم قرناء الشيطان لا حاجة لله تعالى بهم لبس الناس جلود الضأن من البين إخوان العلانية أعداء السريرة فالله يراجع بهم ويأخذ بنواصيرهم إلى ما فيه سعادتهم وقال أيضاً ، إذا خرج هذا الإمام المهدي عليه السلام فليس له عدو مبين إلا الفقهاء خاصة فإنهم لا يبقى لهم رياسة ولا تميز عن العامة بل لا يبقى لهم علم بحكم إلا قليلاً ، ويرتفع الخلاف من العالم بوجود هذا الإمام ، ولولا أن السيف بيده لأفنى الفقهاء بقتله ، ولكن الله يظهره بالسيف والكرم فيطمعون ويخافون ويقبلون حكمه من غير إيمان بل يضمرون خلافة كما يفعل الحنفيون والشافعيون فيما اختلفوا فيه ، فلقد أخبرنا أنهم يقتتلون في بلاد العجم أصحاب المذاهب ويموت بينهما خلق كثير ويفطرون في رمضان ليتقوا على القتال فثل هؤلاء لولا قهر الإمام المهدي بالسيف ما سمعوا له ولا أطاعوه بطواهرهم كما أنهم لا يطيعونه بقلوبهم بل يعتقدون فيه إذا حكم بغير مذهبهم أنه على الضلالة في ذلك الحكم لأنهم يعتقدون أن أهل الاجتهاد وزمانه قد انقطع ، وما بقي مجتهد في العالم ، وإن الله سبحانه لا يوجد بعد أئمتهم أحداً له درجة الاجتهاد ، وأما من يدعى التعريف الإلهي بالأحكام الشرعية فهو عندهم مجنون فاسد الخيال لا يلتفتون إليه فان كان ذا مال

سلطان إنقادوا في الظاهر إليه رغبة في ماله وخوفاً من سلطانه وهم
بيوآطهم كافرون به وقال أيضاً ، وإذا أعمى الله الحكم على
المهدي في بعض النوازل ولم يقع له عليه كشف كان عافية ألحقها في
الحكم بالمباح ، ويعلم بعدم التعريف أن ذلك حكم الشرع فيها فإنه
معصوم عن الرأي والقياس في الدين ، فإن القياس ممن ليس بنبي
حكم على الله في دين الله تعالى بما لا يعلم فإنه طرد علة وما يدريك
لعل الله سبحانه لا يريد طرد تلك العلة ولو أرادها لأبان عنها على
لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر بطردها ، هذا إذا كانت
العلة ممانص عليه الشارع في قضية فما ظنك بعلة يستخرجها الفقيه
بنفسه ونظره من غير أن يذكره الشرع بنص معين ثم بعد إستنباطه
إياها يطردها فيكون تحكم على تحكم بشرع لم يأذن به الله تعالى ،
فهذا يمنع المهدي عايه السلام من القول بالقياس في دين الله تعالى
ولا سيما ويعلم أن مراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التخفيف في
التكليف عن هذه الأمة ، ولذلك كان يقول "أتركوني ما تركتكم" ،
وكان يكره السؤال في الدين خوفاً من زيادة الحكم في الدين ، فكل ما
سكت عنه ولم يطلع على حكم معين فيه جعله عافية "بحكم الأصل" ،
انتهى كلامه وقد نقلنا منه بعض ما لم يتعلق به غرضنا في هذه الدراسة
لهذا منا على ترك لطائف عاوم يحجب الجواب بها لمن وجدها في
"الفتوحات" ، على من لم يتيسر له الوجدان فيه ولهذا لا تقتصر
إن شاء الله تعالى في شرح كلماته القدسية المدللة ههنا على ما يلائم
المقصود بل يعمها وغيرها على ما يفتح الوقت عن ذلك والله سبحانه

هو الميسر ، فقلوه "فعرف أن المهدي عايه السلام معصوم" ، نبه
الشيخ القدوة في هذا الكلام على أن ثبوت العصمة لغير الأنبياء عليهم
الصلوة والسلام جائز لم ينتهض دليل من الشرع على استحالتها في
غيرهم ولا على امتناع حقوق غيرهم بهم فيها وإن كان فضلهم على غيرهم
متحتماً فليست العصمة من خواصهم ، ونبه أيضاً على صحة الحديث
الوارد في المهدي أنه "يقفو أثره لا يخطيء" ، عنده ، وهو إما
بثبوت شرائط الصحة المصطلحة عند الحديثين لذلك أو بالكشف أو
بالطريقين جميعاً فإنه لو لم يصح عنده لما فرع عليه ثبوت عصمة
المهدي والتحاقيه بالأنبياء صلوات الله تعالى على نبينا وعليهم وعلى آل
نبينا وآل كلهم أجمعين ، ونبه بقوله "فقد شهد صلى الله تعالى عليه
وسلم بعصمته كما شهد الدليل العقلي بعصمة رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم" ، على إشكال يرد ههنا وعلى وجه التفصلي عن ذلك ،
أما تحرير الإشكال فهو أن يقال دل لفظ الحديث على مشي الإمام
أثره صلى الله تعالى عليه وسلم قدماً على قدم وعدم خطائه فيه ، فأفاد عدم
صدور الخطأ منه وهو الحفظ الشامل لجميع العارفين إن شاء الله تعالى
لا العصمة ، وقد قال المتكلمون الفرق بين الحفظ والعصمة أن
الأول عدم صدور الذنب والخطأ ، والثاني استحالة صدوره ،
فالأنبياء قام الدليل على استحالة صدور ذلك عنهم وغير الأنبياء ربما
يحفظون فلا يصدر عنهم الذنب والخطأ مع جواز الصدور ، فالأنبياء
معصومون والأولياء محفوظون إن شاء الله تعالى ، وأما تحرير الجواب
فهو أن عدم صدور الخطأ من المهدي عليه السلام ليس بمجرد اعتقاد

الحفظ فيه كسائر الأولياء مع جواز صدوره عنه بل لو ردد النص الصحيح فيه خاصة بالإخبار عن عدم خطائه فصدوره عنه مستحيل لضرورة صدق المخبر صلى الله تعالى عليه وسلم ، فالفرق بينه وبين الرسول أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم قام على عصمته الدليل العقلي والمهدي قام على عصمته شهادة المعصوم عن الخطأ عقلاً ، فاشتركا في استحالة الخطأ وإمتناع صدوره عنها إما عقلاً أو خبراً ونقلاً وما مستند استحالة النقل الا باستحالة العقل ، ومثل هذا لا يوجد في غيره من الأولياء ، كما قال " وما نص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على إمام من أئمة الدين يكون بعده يرثه ويقفو أثره لا يخطئ إلا المهدي " ،

ولهذا الفقير ههنا كلام لا يأخذ مأخذه من الحق في قلوب أبناء الزمان إلا بعد خلعهم قلائد الغمارة والانحراف وإلقائهم آذان العدل والإنصاف ، ولا أسمح به على متاعب التحرير والتفصيل إلا لما أنشد وقيل -

فقل ما يفيض الوقت من غير سامع * ففي الدهر من يرجى له الفوز ظافرا

فاعلم رزقك الله تعالى الفوز والظفر بالحق حيثما وجدته أن مدار إثبات العصمة هذه في المهدي عليه السلام على ثبوت الحديث فيه وإخبار المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم أنه لا يخطئ ، فلو صح الحديث بالإخبار عن غيره بذلك تثبت عصمته بعين ما أثبتته الشيخ

له من غير فرق في ذلك بينه وبين غيره ، ففحصنا عنه فلم نجد مثله في إمام من أئمة الدين من غير أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلينهم أجمعين ، وهذا هو المراد من قول الشيخ المتقدم " مانص رسول الله على إمام من أئمة الدين " ، الخ ووجدنا في أهل البيت سلام الله تعالى عليهم أجمعين وتحيته حديث التمسك المشهور وفتشنا عن مخرجه فإذا هو مخرجه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري في صحيحه ، ولفظه من حديث زيد بن أرقم قال ، " قام فينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد يا أيها الناس إنما أنا بشر مثلكم يوشك أن يأتيني رسول ربي عز وجل فأجيبه وإني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله عز وجل فيه الهدى والنور فتمسكوا بكتاب الله عز وجل وخذوا به ، وحث فيه ورغب فيه ثم قال وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي " ثلاث مرات ، الحديث فنظرنا فيه فوجدنا يعبر عن القرآن وأهل البيت بالثقلين وهو كل نفيس خطير مصون ففهمنا نفاسة أهل البيت وخطره وصونه س قبيل كل تلك الأوصاف التي للقرآن للجمع بينها بذلك ، وعلمنا أن هذه الأوصاف وغيرها للقرآن يرجع عمدتها إلى إفادة علوم المعارف الإلهية والأحكام الشرعية ، فظننا أنها في أهل البيت على منوالها في القرآن راجعة إلى إفادة تلك العلوم وقد اعتضدنا في هذا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الحديث " يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيبه وإني تارك فيكم الثقلين " ،

فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوصى بعده إلا بالقيام على الحق والسنة فترك الثقلين فيها والوصية لها ليس إلا لكونها خليفتان منه صلى الله تعالى عليه وسلم في الإرشاد إلى ذلك ، فظننا أنه كما وقع التصريح بالتمسك بكتاب الله فكذا المراد التمسك بأهل البيت إن كان قوله "و أهل بيتي" ، عطفاً على قوله "أولها" ، بتقدير لفظ ثانيها بقرينة القرين أوفهمه من غير تقدير ولا صحة لعطفه على كتاب الله للزوم كونها أولين و عدم ذكر الثاني رأساً فحملنا قوله "أذكركم الله" ، على مبالغة التثليث فيه على التذكير بالتمسك بهم والردع عن عدم الإعتداد بأقوالهم و أعمالهم و أحوالهم و فتياهم و عدم الأخذ بمذهبهم ، و إن كان عطفاً على بكتاب الله في قوله "فتمسكوا بكتاب الله" ، و هو القريب الظاهر من الوجه الأول ويفهم كونه ثاني الأمرين من الأمر بالتمسك كالأول كان التصريح بالتمسك بهم في حديث مسلم هذا كالتمسك بالقرآن وهذا كله في لفظ هذا الحديث بناءً على ظاهر الكلام فانظرنا لفظاً في هذا الحديث يفسر حديث مسلم على ما فهمنا فإذا التزمنا أخرج وقال حسن غريب "أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدها أعظم من الآخر ، كتاب الله عز وجل جبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، و لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيها" ، فنظرنا فإذا هو مصرح

بالتمسك بهم وبأن تباعهم كتاب القرآن على الحق الواضح و بأن ذلك أمر متحتم من الله تعالى لهم ، ولا يطرء عليهم في ذلك ما يخالفه حتى الزورود على الحوض ، و إذا فيه حث بالتمسك بهما بعد حث على وجه أبلغ وهو قوله "فانظروا كيف تخلفوني فيها" ، فقلنا حديث مسلم حديث صحيح ظاهر في معنى فسرته على ذلك المعنى حديث حسن آخر ، فثبت معناه نصاً من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأما به في نظائره من صحاح الأحاديث ، والحمد لله رب العالمين ، ومع هذا لم نأل جهداً في طلب الطرق الأخرى تزيد الصحة على الصحة ويزيد بعضها بعضاً فوجدنا أخرج أحمد في مسنده ولفظه "إني أوشك أن أدعى فأجيب وإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل جبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي و إن اللطيف الخبير أخبرني أنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض فانظروني بهم تخلفوني فيها وسنده ، لا بأس به ، فازد دنامنه أن كل إخباراته صلى الله تعالى عليه وسلم و إن كان وحياً من الله سبحانه ولكن هذا وحى أظهره به وأسنده إلى الله سبحانه فقال "أخبرني اللطيف الخبير" ، وفيه من تأكيد إخبار كونهم على الحق كالقرآن وصونهم أبداً عن الخطأ كالوحي المنزل ما لا يخفى على الخبير ، وفيه أن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنها لن يفترقا الخ ليس بدعاء مجرد على بعد أن يكون مراداً بل هو إخبار من الله سبحانه و تعالى ، و إن قوله ، في بعض الروايات "إني سألت لها

ذلك ، ، دعاء مجاب متحتم بإخبار اللطيف تعالى ، ومن تجلى لفاظ لطفه أن سرى روح القدس الحق في علومهم كسرايته في القرآن أوسرى سر الاتحاد بين مداركهم وبين القرآن فنيطت به أشد نياط لن يفرقا بسببه أبداً ، وإلى ذلك التلويح باختبار اللطيف ههنا من بين أسماء الله تعالى وعدم الإفتراق هذا بينهما إنما هو في الحكم فلا يحكمون بحكم لا يحكم به الكتاب ، والسنة في هذا الحديث داخل في الكتاب على ما صرحوا به فظاهر الحث بالتمسك بهم التمسك بأخذ الأحكام الإلهية منهم ، دليله قرآنهم في ذلك بكتاب الله والإخبار بترتب عدم الضلال عليه كما بالتمسك بالكتاب فلا إحتمال لأن يحمل التمسك بهم من حيث المودة والصلة بهم في هذا الحديث وكان ذلك ظاهراً من هذا الحديث كما ذكرنا كالنص به ، ولكن مع هذا انتظرنا ما يدل على صريح التمسك بهم في أخذ العلوم من حديث آخر فيفسر هذا الحديث ويعينه في ظاهره فإذا قد ورد في خبر قریش ” وتعلموا منهم فانهم أعلم منكم ، ، فقلنا إذا ثبت هذا العموم في علماء قریش فأهل البيت أولى منهم بذلك لأنهم امتازوا عنهم بخصوصيات لا تشاركهم فيها بقيتهم ، ولما كان هذا بطريق دلالة النص انتظرنا نصاً فيهم يدلنا على إمامتهم في العلم فوجدنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ” الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت ، ، فعلمنا أنهم الحكماء العارفون العلماء الوارثون الذين وقع الحث على التمسك في دين الله تعالى وأخذ العلوم عنهم ، وأيدنا في ذلك ما أخرج الثعلبي في تفسير

قوله (واعتصموا بحبل الله جميعاً) عن جعفر الصادق قال نحن حبل الله الذي قال الله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) انتهى وكيف لا وهم أحد الثقلين فكما أن القرآن حبل الله الممدود من السماء فكذلك أهل هذا البيت المقدس صلوات الله تعالى وتسليماته عليهم أجمعين ، وقد قال قائلهم عليه السلام مخبراً عن نفسه القدسي وسائر رهطه المطهرين ،

وفينا كتاب الله أنزل صادقاً * وفينا الهدى والوحي والخير ذكر ،

ومما نزل فيهم من الكتاب الآية المقدمة ، وقد ذكر جملة ما نزلت فيهم من الآيات الشيخ أبو الفضل ابن حجر في ” الصواعق ، ، فليطلب منه ، وكذلك أيدنا فيه ما ثبت عن سيد الساجدين عليه وأبنائه التسليمات الناميات المباركات والنحيات الطيبات الزاكيات أنه كان إذا تلا قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) يقرأ دعاءً طويلاً يشتمل على طلب اللقوق بدرجة الصادقين والدرجات العلية وعلى وصف المحن وما انتحلته المبتدعة المفارقون لأئمة الدين والشجرة النبوية ، ثم يقول وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا واحتجوا بمتشابه القرآن فتأولوا بأزائهم واتهموا مأثور الخبر إلى أن قال ” فإلى من يفزع خلف هذه الأمة وقد درست أعلام الملة ورائت الأمة بالفرقة والاختلاف يكفر بعضهم بعضاً والله تعالى يقول (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم

البيانات) فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة وتأويل الحكم إلا أهل الكتاب وأبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى الذين احتج الله تعالى بهم على عباده ولم يدع الخلق سدى من غير حجة هل تعرفونهم أو تجدونهم إلا من فروع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم وبرأهم من الآفات وافترض مودتهم في الكتاب ، انتهى - ذكره ابن حجر في "الصواعق" ، فعلمنا من كلام الأئمة عليهم رضوان الله معنى التمسك بهم بما لا ريبه فيه إلا لمن ارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون ، ومع هذا كله قلنا وهل يدخل في أهل بيته نساءه أو يتمحض ذلك بالصدق على ولده صلى الله تعالى عليه وسلم ، ففتشنا عن ذلك فوجدنا في "صحیح مسلم" ، برواية يزيد بن حبان عن زيد بن أرقم رضى الله تعالى عنه فقلنا من أهل بيته ، نساءه قال ، لا وأيم الله إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها ، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده وهذه الرواية عن زيد بن أرقم رضى الله تعالى عنه تفسر رواية أخرى عنه في مسلم "، ايضاً" ، ، فقيل ، لزيد من أهل بيته أليس نساءه من أهل بيته قال ، بلى إن نساءه من أهل بيته ولكن أهل بيته من حرم عليهم الصدقة بعده "الحديث" ، وتبين أن معنى قوله "، بلى إن نساءه من أهل بيته" ، ، إن نساءه من أهل بيت سكتاه الذى امتازوا بكرامات وخصوصيات

كثيرة لا من أهل بيت نسيه ، وإنما أولئك من حرمت عليهم الصدقة صرح بذلك الأبى في "شرح مسلم" ، ، جمعاً من الروايات بل نصحيحاً للإستدراك في الرواية الواحدة بقوله ولكن - أهل بيته الخ وهذا التحقيق في تفسير أهل البيت بالحديث الصحيح يعين المراد منهم في آية التطهير مع نصوص كثيرة من الأحاديث الصحاح المنادية على أن المراد منهم الخمسة الطاهرة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، ولنا وريقات في تحقيق ذلك مجلد في دفترنا يجب على طالب الحق الرجوع إليه ، ولما وجدنا هذا في "صحیح مسلم" ، ، علمنا أنهم أبناءه صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا انضم إلى ذلك ماورد من الأخبار في الأئمة الإثنى عشر ما بسطنا أكثرها في المقامات الأربعة من كتابنا المسمى بمواهب سيد البشر في حديث الأئمة الإثنى عشر بالترتيب بسطانها وما اجتمع عليه السلف والخلف من غزارة علوم هذا العدد المبارك وخرقهم العوائد ، وما اختصوا به من المزايا الباهرة من بين سائر الرجال الأبطال من هذه الفئة الفائقة على معاصريها في كل عصر يتيقن بأنهم الأولى بصدق أحاديث التمسك عليهم من غيرهم ، وإن كانت فيها الإشارة إلى عدم إنقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى القيامة كما أن الكتاب العزيز وهو الثقل الآخر القرين بهم كذلك ، قاله ابن حجر ، قال ، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما جاء به الحديث ويشهد لذلك قوله ، صلى الله تعالى عليه وسلم "، في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي" ، ، وقال

ثم أحق من يتمسك به منهم إمامهم وعالمهم على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، ومن ثم قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه وعلى عترة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أي الذي حث على التمسك بهم فخصه لما قلناه انتهى كلامه ، ثم لما فرغنا من تخرج الحديث وما دل عليه وما تعين فيه ممن هو المراد من أهل البيت ، نظرنا في تعدد طرقه فوجدنا له طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً ، وفحصنا أيضاً عن أنه أين ورد فوجدنا في بعض طرقه قال ذلك بحجة الوداع وبعرفة وفي آخر أنه قال بغدير خم ، وفي آخر أنه قال بالمدينة في مرضه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه وفي آخر أنه قال لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف ، فعلمنا أن لهذا الحديث شأناً عظيماً فإنه لم يذكر وروده أحد من الرواة إلا في مشهد معني به غاية الإعتناء ، ولسكننا طلبنا لهذه الروايات المتضادة في الورد جمعاً ، فوجدنا قد سبق أهل الخير بالهام الجمع ، فقال ولا تنافي في ذلك إذ لا مانع من أنه كرر عليهم ذلك المواطن كلها إهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة ، وفي رواية عند الطبراني ، عن عمر رضي الله عنه ، ، أن آخر ما تكلم به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخلفوني في أهل بيتي ، ، انتهى فازداد بهذا الجمع شأناً على شأن لترداده في هذه المشاهد بأجمعها كما لا يخفى على من له حس ، وإذا قد ثبت صحة هذا الحديث وما مر عليك مما ينوط به لفظاً ومعنى ودلالة وانضمت إليه آية التطهير بتفسيرها التي يدل عليها الصحة فلا وجه لأن يمتري من له أدنى

إنصاف في أن من صدق عليهم هذا الحديث والآية من غير شائبة هم الأئمة الاثنى عشر من أهل البيت ، وسيدة نساء العالمين بضعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم الأئمة الزهراء الطاهرة على علي أبيها وعليها الصلوة والسلام لا شائبة في كونهم معصومين كالمهدي منهم عليه السلام بما يخصه من حديث قفاء الأثر وعدم الخطأ على ما تمسك به الشيخ الأكبر بالمعنى الذي بيناه سؤالاً وجواباً فيما تقدم ، بل هذا الحديث أوثق عروة من حيث الصحة بالسند القوي من ذلك الحديث ، والكشف يؤيد ما شاء الله سبحانه أن يؤيده ،

فإن قلت الخطأ في الاجتهاد ليس بمعصية حتى يشمله الرجس فليزِم تطهير أهل البيت الكرام عنه ويشمله الضلال في الدين حتى ينتفي عنهم عدم ضلال من تمسك بهم فالآية والحديث وإن سلمنا إثباتهما عصمتهم عن الكفر بل المعصية أيضاً لإطلاق الرجس والضلال وشمولها جميعاً لكن لا نسلم إثبات العصمة عن الخطأ كما في المهدي المصريح فيه بقوله لا يخطئ قلنا الخطأ في دين الله جهل ومعصية وإنتساب لما ليس من الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، والجهل والإنتساب المذكور مما يعظم أمر هذه المعصية ولا يوجد أن في كل معصية فهو نفسه رجس وضلال يشمله اللفظان بلا شك ولا يمنع صدق اللفظ على معناه زوال لازم له في الأكثر بعارض فلا يمنع صدق الرجس والضلال على الخطأ والجهل والإنتساب المذكور زوال العصيان عن مرتكبه بعارض كونه مجتهداً بذل جهده في طلب

الحق ، وبالجملية كون الذنب مغفواً صدر عنه لا يخرج منه عن حقيقة حتى لا يصدق عليه لفظه ، وأجر الحاكم الخاطي على ما ورد به الخبر ليس لخطائه بل لبذله وسع ما له من الجهد في فوز الحق كما لا يخفى ، وإذا ثبت هذا علم أن من أقر بصحة حديث التمسك ألزم بعصمة الأئمة حتى استحالة صدور الخطأ عنهم كالمهدي عليه السلام منهم عند الشيخ وهذا مخصوص في الأمة بأئمة أهل البيت .

فإن قلت قد ورد أصحابي كالنجوم بأيهم إقتديتم إهتديتم وورد " إقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر ، وعمر رضي الله تعالى عنهما وورد " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ، ، الحديث فقد ثبت الحث بإقتداء غيرهم واهتداء من اقتدى بهم قلنا الحديث الأول موضوع وإلا لكان قوله إهتديتم فيه خاصة مما يدل على عدم خطأهم والثاني فيه جواز الإقتداء بهما رضي الله تعالى عنهما وهو لا يقتضي عدم خطأهما بل بلوغها درجة من يتبع ، والثالث وهو حديث حسن على ما رواه محي السنة في " شرح السنة ، ، وإن كان فيه الحث البالغ على إقتداء الخلفاء حيث ورد فيه " عضوا عليها بالنواجذ ، ، لكن مجرد الحث على إقتدائهم من غير تعرض لكونهم على الحق في حكمهم لا يدل على عدم خطأهم لجواز أن يكون ذلك لكونهم أئمة الحق بعده صلى الله تعالى عليه وسلم أحقاء أن يتبعوا فاقتضت المصلحة ذلك الحث بخلاف حديث التمسك فإن فيه مع الحث البالغ على ذلك وقع الإخبار بأن المؤيدة على عدم ضلال من تبعهم وعدم

الإفتراق بينهم وبين القرآن وهو كناية عن عدم خطأهم في كونها أبلغ من التصريح وقوله ، صلى الله تعالى عليه وسلم " إن تطيعوا أبا بكر وعمر ترشدوا أو كما قال إن صح الحديث يدل على وجوب إطاعتها من حيث الخلافة فالحكم بالرشد على المطيعين لأحكامها وهو ظاهر اللفظ ولو سلم عموم الإطاعة في أمر فأين الحث من الحث والله تعالى أعلم .

فإن قلت إذا كانوا معصومين في الحكم بدلالة الحديث المذكور كما زعمت فلم يختلف أهل القرن الأول من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مع علي رضي الله تعالى عنه مع أنه أفضل العصبة الكريمة حتى خالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في بعض المسائل ، وخالف معه لما توقف عن البيعة أكثر الصحابة ، وخالف معه طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهم ومن كان مع معاوية من الصحابة أشد خلاف مفضي إلى أشد ما يكون في القتال ، وخالف أبو بكر رضي الله تعالى عنه سيدة العالمين على أبيها وعليها الصلوة والتسليمات في دعوتها الإرث . وشهد باصابة أبي بكر في اجتهاده الحديث المنصوص في عدم إرث الأنبياء عليهم الصلوة والسلام . ووافقه في ذلك الصحابة ، وشهدوا بسماع الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم تزل الأئمة من بعد علي رضي الله تعالى عنه يخالفون في الفيتا من علماء عصرهم مع علمهم بهذا الحديث ، وهذا كله يدل على أن الحديث لا يدل على عصمتهم ولو كان لما

وقع هذا بأسره وقد وقع ، فبطل دعوى تلك الدلالة ، قلنا إن صح عندك الحديث وسلمت عندك دلالتك على عصمة من ورد فيهم فأنت وأنا على سواء في جهد الجواب عن هذا السؤال فأنزل وهمك واجمع نهمك ، واسمع وأنت شهيد ، وملقبه وإنما سئلوا عليك ونلقبه ، وهو أن علم هذا الحديث لكل من خالف علماً رضى الله تعالى عنه أو غيره من العصبة المقدسة ممنوع ، وما خالفه فيما خالفه جميع الصحابة رضى الله تعالى عنهم كيف وقد وافقه في توقف البيعة عباس بن عبدالمطلب عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسائر بني هاشم ، وكذلك في باقي الوقائع منهم معه ومع غيره ومنهم (١) عليه السلام ، فلم يلزم من هذا المنع جواز عدم علم الجميع لما ينتجه من عصمتهم ودلالته عليها بما حررناه ، فأين العلم بدليل نفسه من العلم بدلالته على شئ ، فقد دل حديث المهدي عند الشيخ الأكبر على عصمته بما مرتقيره ولم يدل على غيره من جميع من بلغه لعدم النقل عن أحد من علماء الأمة أنه قال بعصمته . وإن الله سبحانه قد يدخر في هذه الأمة لئال علماء فات عن المقدم ، ومن هذا القبيل القول بإيمان آبائه صلى الله تعالى عليه وسلم من عبدالله إلى آدم عليه الصلوة والسلام كتمه عن المتقدمين ومنحه للمتأخرين على ما صرح به بعض العلماء ، وقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في علي رضى الله عنه خاصة " على مع القرآن والقرآن مع علي " ، على ما روى الطبراني في " الأوسط " إن صح وقوله في الحديث الصحيح يوم خم غدير في جملة

(١) كذا في المطبوعة ولعل لفظه منهم ههنا سهو من قلم الناسخ - النعاني

دعائه " وأدراك الحق معه حيث دار ، وأمثال ذلك هو أصل متمسك الصحابة الكبار في نصرته له في الحروب ولين بعدهم من علماء الأمة جميعهم في الإجماع على أن من خالفه مخطئ لا سيما وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأن من حاد به من أمته ثاب فرق وما خالفه أحد كما خالفه هؤلاء وقد سماهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناكثين والمارقين والقاسطين ، وهم على ما قال الشيخ التفتازاني في شرح المقاصد أصحاب الجمل لنكثهم العهدة والبيعة معه ، وأهل النهروان لمرو قهم عن الدين القويم في الخلاف معه في قصة التحكيم ، وأهل الصفين لقسطهم وميلهم عن عدل الإيمان الكامل كما في قوله جل ذكره (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) فقد أفصح صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه التسمية عن خروج المخالفين معه عن الحق أى إيضاح ، وصح رجوع من كان في الجمل عن رأيه حتى عائشة وطلحة والزبير رضى الله تعالى عنهم ومن قعد عن الفريقين ولم ينصره تحسر على خون الحق كابن عمر رضى الله تعالى عنه ندم على تخلفه عنه حين وفاته وأظهر به جهاراً ، وقد عصم الله تعالى سبحانه المهاجرين والأنصار أهل بدر وبيعة الرضوان عليهم روح الله ورضوانه الأكبر من أن تخلفوا عنه في قيامه على البغاة الجائرين من أهل الصفين ، قال الزرقاني في " نهج المسالك " ، (١) إلى معاوية على رضى الله تعالى عنه في أهل العراق في سبعين ألفاً فيهم تسعون بدرية وسبع مائة من

(٢) كذا في المطبوعة ولعل لفظه " وخرج " ههنا قد سقط من

أهل بيعة الرضوان وأربع مائة من سائر المهاجرين والأنصار وخرج معاوية في أهل الشام في خمسة وثمانين ألفاً ليس فيهم من الأنصار إلا النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد انتهى. وصح مجيء عصاب الشام من الأولياء والأبدال إليه ومجئ أويس القرني وشهادته بين يديه رضي الله تعالى عنه وعنهم أجمعين، وهؤلاء كلهم ممن يجوز القول بعصمته للحديث المذكور على إعتضاد كشفهم لها لذلك وشهادة حديث عدم الإرث لإصابة أبي بكر رضي الله عنه الحق بإجتهاده قطعاً ممنوع كيف ويلزم على ذلك خطأ الزهراء قطعاً ومن هان عليه ذلك فما أهونه في عين أهل الحق من العلماء المحققين. وشهادة الصحابة بصحة الحديث غير شهادتهم بخطأها في تلك المسئلة إذا الحديث ليس نصاً في مطلوب أبي بكر رضي الله تعالى عنه إذ لها رضي الله تعالى عنها عن هذا الحديث أجوبة أفردنا فيها وريقات، ومن اعتقده نصاً وعلم علم البتول رضي الله تعالى عنها على ما يقطع بذلك ذكره في المشاجرة وأعتقد مع ذلك إصرارها على رأيها حتى وصلت إلى أبيها صلوة الله وسلامه عليه وعليها كما يشهد به ظاهر حديث البخاري فقد عالج أمراً عظيماً ونسب إليها الرأي في مقابلة النص، وهو صنيع محرم، ولم تكن في ذلك وحدها بل وافقها على ذلك كبار الصحابة على والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم فقد استبان من هذا كله أن ثبوت الخلاف بهم لا ينافي القول بعصمتهم، ولم يثبت عندنا عن علي والحسن رضي الله تعالى عنه أنه رجع عن قوله كما رجع غيره من أكابر الصحابة، ولا باقي الأئمة الطاهرين، وحديث عكرمة "أن علياً

رضي الله تعالى عنه أحرق قوماً ارتدوا عن الاسلام فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لقتلتهم لقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم "من بدل دينه فاقتلوه"، ولم أكن لأحرقهم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال "لا تعذبوا بعذاب الله فبلغ ذلك علياً رضي الله تعالى عنه فقال صدق ابن عباس رضي الله تعالى عنهما رواه الترمذي، لا يدل على الرجوع وثبوت الخطأ في التحريق لجواز أن يكون حديث ابن عباس ناسخاً لحديث حمل به على رضي الله تعالى عنه وروى "الترمذي"، عن أبي هريرة قال "بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بعث فقال إن وجدتم فلاناً وفلاناً رجلين من قريش فاحرقوهما بالنار ثم قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين أردنا الخروج إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً وإن النار لا يعذب بها إلا الله فإن وجدتموهما فاقتلوهما ولا يبعد أن علياً رضي الله تعالى عنه سمع قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "فاحرقوهما"، ولم يبلغه نسخ ذلك حين العمل بالإحراق، ويحتمل أن يكون بين قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "أحرقوهما"، وبين وقت الخروج في قول أبي هريرة "حين أردنا الخروج"، أياماً فضلاً عن يوم أو ساعات فحضر على رضي الله تعالى عنه المجلس الأول ولم يحضر الثاني ولم يبلغه ما جرى فيه، فلما بلغه معناه في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما صدقه وروايته، والعصمة تقتضي عدم الخطأ لا استيعاب جميع العلوم وعلم الناسخ حين وروده. وحكم من لم يبلغه نسخ الشارع حكم الشارع ما لم يوح إليه بالناسخ في وجوب

العمل بالمنسوخ فلا ينافي هذا العمل العصمة في شيء، ويحتمل أن يقال إن علماً رضي الله تعالى عنه لما بلغه قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لم يأت بأزيد من قوله صادق ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهذا لا يدل على أن ما عمل به هو رضي الله تعالى عنه رجوع عن ذلك، فلا يبعد أن يكون مراده من هذا الكلام أنه صادق في روايته لكن لا تعارض بينه وبين ما عملت به لما عندي في ذلك مما يدل على في خصوص الواقعة ولم يظهر ذلك لما اقتضاه الوقت، ثم إن العامة يجوزون على الأنبياء صدور الخطأ وإنما يستحيل عليهم عندهم الاستقرار على ذلك، فالعصمة عندهم تنافي الاستقرار على الخطأ لا نفس صدوره، فمن أثبت منهم رجوعه رضي الله تعالى عنه أو من واحد من الأئمة الطاهرين عن قوله لا يدل عندهم على عدم العصمة ما لم يثبت في شيء خطأهم واستقرارهم عليه وثبوت الخطأ لا يوجد فضلاً عن الاستقرار كما لا يخفى.

وبما يجب أن أنبه عليه أن هذا الكلام في عصمة الأئمة إنما جرينا فيها على جرى الشيخ الأكبر قدس سره فيها في المهدى رضي الله تعالى عنه من حيث أن مقصودنا منه أن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه "يقفوا إثمى لا يخطئ"، لما دل عند الشيخ على عصمته، فحديث الثقلين يدل على عصمة الأئمة الطاهرين رضي الله عنهم بآمر تبيانه. وليست عقدة الأنامل على أن العصمة الثابتة في الأنبياء عليهم الصلوة والسلام يوجد في غيرهم، وإنما اعتقد في أهل الولاية قاطبة العصمة بمعنى الحفظ وعدم صدور الذنب لا

استحالة صدوره، والأئمة الطاهرون أقدم من الكل في ذلك، وبذلك يطلق عليهم الأئمة المعصومون، فمن رماني من هذا المبحث باتباع مذهب غير السنة مما يعلم الله سبحانه براءتي منه فعليه إثم فريته والله خصيمه، وكيف لا أخاف الإتهام من هذا الكلام وقد خاف شيخ أرباب السيرى "السيرة الشامية"، من الكلام على طرق حديث رد الشمس بدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم لصلاة على رضي الله تعالى عنه وثبوت رجاءها أن يرمى بالتشيع حيث رأى الحافظ الحسكاني في ذلك سلفاً له ولتنقل ذلك بعين كلامه، قال رحمه الله تعالى لما فرغ من توثيق رجال سنده ليحذر من يقف على كلامي هذا هنا أن يظن بي أنني أميل إلى التشيع والله تعالى أعلم أن الأمر ليس كذلك قال والحامل على هذا الكلام يعني قوله "وليحذر"، الخ إن الذهبي ذكر في ترجمة الحسكاني أنه كان يميل إلى التشيع لأنه أملاً جزءاً في طرق حديث رد الشمس قال وهذا الرجل يعني الحسكاني ترجمه تلميذه الحافظ عبد القادر الفارسي في ذيل تاريخ نيسابور فلم يصفه بذلك بل أثني عليه ثناء حسناً وكذلك غيره من المؤرخين فنسأل الله تعالى السلامة من الخوض في أعراض الناس بما لا نعلم وبما نعلم الله تعالى أعلم انتهى أقول وهذا الجرح في الحافظ الحسكاني إنما نشأ من كمال صعوبة الجراح وإحرافه من مناهج العدل والإنصاف وإلا فالحافظ من خدمة الحديث بذل جهده في تصحيح الحديث وجمع طرقه وأسناده وأثبت بذلك معجزة من أعظم علامات النبوة وأكملها مما يقر بصحته عين كل من يؤمن بالله تعالى ورسوله

صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكيف يتهم وينسب إلى التشيع بملابسة القضية لعل رضى الله تعالى عنه ولو صحح حافظ حديثاً متمحضاً في فضله لا يتهم بذلك ولو كان كذلك لترك أحاديث فضائل أهل البيت رأساً ومن مثل هذه المؤاخذة الباطلة طعن كثير من المشائخ العظام ، ومولع هذا الفن الشريف إذا صح عنه حديث في أذى شئ من العادات كاد أن يتخذ لذلك طعاماً فرحاً بصحة قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وأين هذا من ذاك ، ولما اطلع هذا الفقير على صحته كأنه ازداد سمناً من سرور ذلك ولذته أقر الله سبحانه وتعالى عيوننا بأمثاله والحمد لله رب العالمين.

قوله يرفع المذاهب كلها من الأرض فلا يبقى إلا الدين الخالص فيه رد على من زعم من بعض أهل المذاهب أن المهدي وعيسى ابن مريم عليهما السلام يوافقان في العمل بمذهبه ، وهو تحكم من غير أول إلى حجة ولو ضعيفة داحضة ، والمراد بالدين الخالص ما يشهد له نصوص الكتاب والسنة وظواهرهما ومذهب الرجل في الحقيقة ما بدى له برأيه إذ الأخذ بالكتاب والحديث والاستنباط المحمود منهما دين وإنقياد لله ولرسوله ، والمهدي لما لم يجزله العمل إلا بالنصوص من الكتاب والسنة ، وما منحه الله تعالى له على ملك إلهام لا محالة يهدم ببيان الآراء والمذاهب من أصلها ، فكل رأى ولا نريد به إلا القياس وإن كان صائبا من حيث أنه رأى ظن لا يغنى من الحق شيئاً ، ليس صاحبه على بصيرة من الأمر فهو

مذموم عنده عليه السلام ، وعند كل من هو على قدمه من العارفين ، وعند كل مقلد لهم بالآيمان الصادق بهم ممن ثلج صدره بحمد الله سبحانه بعلومهم ومعارفهم ، وما أشبه مقلدة المحدثين أهل الظواهر بمقلدة العارفين في جل الأمر لشبه العارفين بأهل الحديث من حيث اشتراكهم في اتباع النصوص وتحريم الرأى والقياس وعدم التقليد لمذهب الآراء وتوحد الوجهة إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخذ الدين الخالص والشرعية القطرية المشافهة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، والقوم إخوان صدق بينهم نسب وإن كان أحدهم من حيث أخذه عن باطنه صلى الله عليه وسلم صوفياً كاشفاً لا محدثاً ومن حيث أخذه عن ظاهره صلى الله تعالى عليه وسلم محدثاً لا صوفياً ، وإنما اعتبرنا الحيثية بجمع أكثر العارفين بين الحديث والكشف كالإمام ابن عربى وكثير من المتقدمين حتى عدوا في طبقات الصوفية والمحدثين جميعاً ، ومنهم من عد مع ذلك في طبقات الفقهاء أيضاً ، فقلدة هاتين الطائفتين أسعد الناس إن شاء الله تعالى بالمهدي عليه السلام على خلاف مقلدة المذاهب على ما قاله " إن أعداءه مقلدة أهل الاجتهاد " ، إلى آخره وقال " وإذا خرج هذا الإمام المهدي فليس له عدو مبين إلا الفقهاء " خاصة إلى آخره وقال " ، لو لا أن السيف بيده لافقى الفقهاء بقتله " ، وأصل هذا العضال الذى ينجر إلى عداوة إمام العصر وبغضه إن أمعنت النظر وحققت الأمر ترك الحديث برواية الرجال ، فمن ارتكب هذه الجهة وهان عليه الحرأة وداوم عليها فسد عليه والعياذ بالله سبحانه من ذلك ذوق النصوص ولذة العمل بها وإلإ نقياد

لها وتوجش قلبه عنها ويناكرها من حيث اعمالها في أمر دينه
ودنياه وترسخت فيه هيئة تقليدية لآراء الرجال وأقوالهم بحيث
يصير تباعهم عنده كانه هو الدين والشرعة ، ونصوص الشارع بينها
وبينه حجر محجور العمل بها وخطر ممنوع عنه الناس جميعاً إلا أئمتهم
فأهل الظاهر من العلماء عنده من أهل الخطر وإرتكاب الحذر المتجاوزين عن
حدهم الخارجين عن مقتدى بهم وعدمهم ، فمن هذا وصفه إذا فرضنا له
رؤية الإمام المهدي رضي الله عنه في أخذه بالنصوص وقلعه أساس
الرأي والمذهب لا بد لهم من عداوته وبغضه فتركهم الحديث بالرواية
أوردتهم هذه المهواة الردية السالخة عن أصل دينهم وخالقه لإيمانهم ،
ولقد رأينا في زماننا فقيهاً من أهل العصوبة لمذهبه كان يسأل عن
تقليد الإمام المهدي رضي الله تعالى عنه لمذهب من المذاهب الأربعة
ظنا من أنه لا بد من ذلك ، فهذا من ذكره الشيخ بما ذكره نسأل
الله العفو والعافية لنا وله ، وأما الذائقون لصفو حريق الحديث من
أتباع الفقراء الصادقين ومقلدة المحدثين المتناكرون لآراء الرجال
المخالفة بالأحاديث الصحيحة إذا رأوا الإمام طارحاً للرأي آخذاً
بالحديث والوحي ، قرت به عينهم ويذهب الله سبحانه إزاء ذلك
غيط قلوبهم ويشقى صدورهم . جعلنا الله سبحانه ممن يقربه عيناه
أو طاب به ثراه فان مت في جواره فجدثي يناديه من هواه ولنعم
من قال -

بخدا كه گر بميرم چو تو بگدری بخاکم
زلحد فغان برآید كه خوش آمدی نگارم

ولقد أخبرت من بعض أهل العلم أنه قال من مات على الحب
الصادق لإمام العصر عليه السلام ولم يدرك أوانه أذن الله سبحانه
أن يحياه فيفوز فوزاً عظيماً في حضوره من بخوره في نوره وهذه هي الرجعة
في عهده عليه السلام إن صح روايتها عن الأئمة الطاهرين دون
ما انتحلته المبتدعة مما سولت لهم أنفسهم ، ولقد أحسن من أتى
ببشير الله سبحانه من حياة الأبد بروايج رسول الله صلى الله عليه
وسلم الفاتحة لغوالي أنفاس الإمام فقال -

مژده ايدل كه مسيحا نفسي مي آيد
كه زانفاس خوشش بوئي كسي مي آيد

صلواة الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين ، قوله
رضي الله تعالى عنه " فلقد أخبرنا ، ، الخ لا يستبعد هذا ممن
يشاهد من تمارن أعمالهم التقليدية على ظن حصر الحق في إمامه حتى
إذا فتش عن قلوبهم يعلم أن أحدهم يحزم بعصمته جزم المصدق
في رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فمن خالفه أفضت حميتهم
الجاهلية إلى أن يقاتل ، وهو عنده نصرة الدين ، وعلى منهج
هؤلاء قدماً على قدم الفقهاء المتعصبة في زماننا حيث لا يزالون في
تبديع من ترك قول إمامهم بقول مجتهد آخر بل بحديث صحيح يخالف
رأيه وإستحلال عرضه بما يصير حجة للجهلاء المعتقدين لهم في
أنواع أذاه قولاً وفعلاً في كل ما يقتدرون عليه و ذلك عندهم من
حماية الشريعة ، وقضائهم الجهلة إن تقاصروا في تعزيره فهم عندهم

ممن خالفوا الشريعة وما أتوا بحجة في ردع المنتحلة المارقين عن الدين ، وكيف لا وفي كتبهم الفقهية التصريح بوجوب التعزير على فاعله والحالة هذه مرقاة إلى حل قتال جماعة يخادعون ربقة إمامهم عن عنقهم ويعملون بما بدى لهم من الدليل الراجح فمن رأى هؤلاء وشاهد عصويتهم وعميهم عن الحق وإجترأهم على الحكم بحل الأعراض المصونة لساناً ويداً لا يتوقف في تصديق ما أخبر به الشيخ رضى الله تعالى عنه وعن أمثاله -

الدراسة السادسة

” في الاستدلال على حرمة ترك المقلد الحديث الصحيح برواية إمامه ورأيه بمقدمات مسلمة معروفة “

فاعلم أن هذا الاستدلال قد اتفق مراراً في مطاوي كلمات الدراسات السابقة ، ويغنى عن الإيراد هنا ، ولكن لما سبق الوعد بإعقاد دراسة في ذلك برأسها نورد ما تيسر الآن مما سبق ذكره إنجازاً للوعد من غير مبالاة لاستيعاب جميعه بعد ما حواه هذا السفر في المواضع التقريرية مع زيادة يسيرة عليه وتجديد لأسلوب الكلام ، فنقول قد اجتمعت الأمة فضلاً عن الأئمة الأربعة وأتباعهم على أن الأخذ بالقياس عند وجود النص حرام ، وأنه حجة ضرورية يحللها فوات النصوص الشرعية حتى قالوا إنه كالميتة إن احتجت إليها بالمخمصة أكلتها ، والشرع إذا أحل شيئاً بشرط أوفى وقت فهو فيما

وراء ذلك ليس من الشريعة بل من المحرمات الفاحشة التي وردت بالزجر عنها والإجتنا من هنا ، ونص الإمام ابن الهمام في رد التحرير ، بإجماع الصحابة على تقديم خبر الواحد على القياس ، وقال ترك عمر رضى الله تعالى عنه القياس في الجنين ، وهو عدم وجوب شئ على الضارب لبطن امرأة فيه جنين فاسقطته ميتاً بخبر حمل بن مالك ، وقال لولا هذا يعنى الخبر الذى سمع لقضينا فيه برأينا ، أخرج الشافعى رحمه الله تعالى في أم عنه أنه يعنى عمر رضى الله تعالى عنه قال ، الله اكبر اولم أسمع بهذا لقضينا بغير هذا فأفاد عمر رضى الله تعالى عنه أن تركه رأى إنما هو للخبر وأيضاً ترك القياس في دية الأصابع ، وهو تفاوتها فيها لتفاوت ومنافعها وخصوص ذلك التفاوت يقتضى خصوص الحكم ، فرأيه في الخنصر كان ستاً من الإبل ، وفي البنصر وهى التى تليها تسعاً ، وفي الوسطى والمسبحة عشراً ، وفي الإبهام خمسة عشر من الإبل ، كذا ذكره غير واحد ، فترك هذا رأى بخبر عمرو بن حزم ” فى كل إصبع عشر من الإبل “ ، رواه الشافعى والنسائى ، وكذلك تركه فى غير هذا ولم ينكر هذا الترك أحد من الصحابة فكان تقديم الخبر على القياس إجماعاً انتهى حاصله وتقديم خبر الواحد على القياس مذهب الشافعى وأحمد وأبى حنيفة سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة وما نقل عن أبى حنيفة من خلاف ذلك فقول مستحدث من أتباعه على ما صرح به العلامة التفتازانى فى رد التلويح ، وهى واحدة من صنيعهم على خلاف إمامهم وأصوله : وكيف لا يكون ذلك فريـ

عليه ، وقد حكى قدوة الحنفية إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على تقديم الأحاد على الأقيسة ، وقول صحابي واحد يراه أبو حنيفة حجة على نفسه فكيف بإجماعهم ، وقد ثبت وتحقق عن مالك رحمه الله تعالى أنه قدم حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب ، وحديث المصراة ، وحديث العرايا وحديث القرعة على القياس كما نص عليه في "التحرير" ، و "شرح" ، ، فما قيل إنه يقدم القياس على خبر الواحد فإنه استثنى من ذلك هذه الأحاديث الأربعة يشبه أن يكون اختلافاً عليه كأبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فإن التقديم للخبر في موضع يجوز منه في ألف موضع لإستواء العلة ولم يختص هذه الأربعة بصحة لا يمكن أن توجد لغيرها ولو عنده ، وكيف يستند إليه هذا القول الممرض وإنه يقول بوجوب الفسلات السبعة من ولوغ الكلب مع قوله بطهارة الكلب أخذاً من الحديث الوارد بإقبالها وإدبارها في مسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا حكماً بها بالرأى بل تعبداً بأمر الشارع من إعتقاده أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ما صرح بنجاسة الكلب ، ومن كان هذا تعبد به بالحديث كيف يقدم رأيه عليه ، وهو ظاهر على من أنصف من أتباعه ممن ينسب إليه ذلك ولا يستهجنه ، ثم لا يخفى عليك أن هذا في الأحاد الصرفة التي لم تترق عن درجتها ، وأما الأحاد المتفق على تخريجها الشيخان المترقية بتأني الأئمة لها إلى درجة القطع وهو القول المنصور فيها بالدليل أو الظن الغالب فليس فيها قول ولو ضعيفاً بتقديم القياس عليها لبطلان معارضة الظن المجرد بالقطع أو بالظن الغالب قطعاً ، فالمراد بالأحاد

في هذه المسئلة المجردة عن خصوصية أخرى تخصها وتجاوز بها عن الظن المحض وهذا مما يحفظ

وإذ قد تبين إجماع الصحابة والأئمة الأربعة على رد القياس بالأحاد ، ولا يرتاب فيه أحد من علماء الأعصار حتى عصرنا هذا فيرون ترك الحديث بالقياس حراماً مخالفاً للإجماع لم يبق إلا القول بأن تحريم القياس هذا إنما هو في حق المجتهد دون المقلد المأثور بأخذ القياس المحجور من العمل بالحديث ، فنقول ، الله سبحانه أمرك بهذا أوحجرك عن هذا أم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، قد مر من كلام الفقهاء القح من الحنفية أن تقليد المجتهد غير ملزم ابتداء عند الكل وبقاءً على القول الأصح المؤيد بالدليل ، وعرفت أن موضع الخلاف هو التقليد بمجتهد آخر وترك الأول دون تركه والأخذ بالحديث وعلمت أن المحجور من الحديث أن يعمل به من غير سؤال عن عالم هو العامى المحض الذي لا معرفة له أصلاً فإذا لم يكن مأموراً به ولا محجوراً عنه فلا فرق بين أخذ غير المجتهد بقياس المجتهد في مقابلة النص وبين أخذ المجتهد بقياسه لاشتراك العلة ، وهى معارضة الظنون وتقديمها على قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المعصوم أو فعله فخلاف الإجماع المحرم موجود في صورتين على سواء ، ولا معنى لأن يقول أبو حنيفة مثلاً لا يجوز لنا الأخذ بالقياس في مقابلة النص ثم يجوز في حق غيره الأخذ بذلك القياس ، فإن قلت هذا أخذ بالقياس في تحريم فعل المقلد وكأنك آنفاً قد انفت فيما سبق عن

حجية القياس في تباعك لأهل الطريق من العارفين وجهامير أهل الظاهر من المحدثين ، قلنا يكفي لنا ذلك في إلزام الخصم القائل بحجية القياس على أنالم نطلق القول فيما تقدم بطرحها من غير تفصيل بين جليه وخفيه ، وإنما خصصناه بالخفي الذي يشبه الحكم فيه بالتشريع وقياسنا هذا من الجلي على ما لا يخفى بل على ما يسوغ لنا القول بان هذا ليس من باب القياس وهو التحقير الجواب ههنا ، وهو بأن نستدل على أنه من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس ، وبيان ذلك أنا إن سلمنا أن المراد من القياس المجرد بالاجماع هو قياس القائس في حقه على السكوت من حكمه في حق مقلده وهو تسليم تنزلي بالالتزام خلاف إطلاق لفظ القياس في تلك المسئلة ، فنقول تثبت الحرمة في صنيع المقلد وأخذه بقياس إمامه في مقابلة النص بطريق أولى لاتفاق كلمتهم على أن قياس المجتهد حجة في حقه وليس بحجة في حق غيره ، فاذا انعقد الإجماع بحرمته على من هو حجة عليه لمقابلة النص فلا ن يحرم ذلك على من ليس بحجة عليه وهو المقلد لتلك العلة أولى كما لا يخفى على كل من له أدنى تنبه للحق ، والتفوه بما يرجع على القائل شاهداً على سخافة عقله وقلة معرفته من أن لإمامه من هذا الحديث جواباً أو معارضةً بمثله وترجحه عنده لما بدى له من وجوه أو أصح منه وإنما أظهر القياس للتفهيم والتقريب إلى الأذهان فقد تكرر إبطاله قبل هذا تكررراً مملاً إحتجنا إلى العذر عنه بأن ذلك لكون هذه الغباوة مما صارت داءً عضالاً في أذهان أكثر المترسمين بالعلم الملحقين في ذلك بالأصبياء والعوام

العارية عن أصل الأهلية ، وقد منا أنها يتضمن جهالتين شنيعتين وتفوضى إلى ثالثة هي أشد شناعةً من الأولين ، الأولى إن اعتقد قطعياً ذلك فطريق ثبوته إلا الجهل والعناد و جحود الحق والمكابرة و كان مطرئاً لإمامه بما هو متبرئ عنه ، الثانية إن اعتقد تجوز ذلك لإمامه وإنه ، يحتمل أن يكون عنده العلم المذكور فهو تارك لليقين من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمحتمل من قول غيره ، واليقين مطلقاً لا يترك بغيره فكيف من قول المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم بقول من ليس قوله حجة على أحد إلا على نفسه لالصون عنه عن الخطأ بل لوجوب ما يتحرى الرجل فيه بوسعه بحكم الوقت الراهن وإن كان باطلاً في نفسه على إحتقاده في احتمال ذلك و جرازه ، الثالثة وقفة في العمل بالحديث باطالة ونظرة لم يأذن بها الله سبحانه ، ولو وقف بعد ثبوت صحة الحديث واقف لإنتفاء المعارض على إحتمال وجرده وهو إنتظار أمر ليس يبطل في نفسه لكان تاركاً لوجوب الفور باثتار المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم ، فما ظنك بالتوقف لأمر ركب من جهالات شنيعة بالشريعة المطهرة فهذا التارك عاص بالكتاب والسنة الناطقين بوجوب الفور لأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما إكتتاب فقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) وأما السنة فما أخرجه البخاري في "صححه" ، من حديث شعبة ، وذكر حديث سعيد بن المعلى الأنصاري "أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه وهو يصلي فصلى ثم أتاه فقال ما منعك أن

تجيني إذا دعوتك ، قال إني كنت أصلي فقال ألم يقل الله عزوجل (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) ثم قال ألا أعلمكم أعظم سورة في القرآن ، ، الحديث ، وهذا الحديث كما يدل على وجوب فور الإجابة وهو مطلوب الباب يفسر الآية لمقدمة ، ويحملها على ظاهرها من الأجابة عند الدعاء من غير تراخ في قوله ” إذا دعاكم ، ، لتعليمه صلى الله تعالى عليه وسلم سعيدياً أن الآية أوجبت الإجابة في عين الصلاة ، وإذا كانت الإجابة واجبة في حالة الصلاة وهي محرمة على المصلي كل فعل ينافيها ففي غيرها من الحالات والوجوه أوجب ، ولهذا لم يخاطب سعيدياً بكلمة زجرو علمه الأمر على ما هو عليه لأن مخايل عدم الإجابة في حاله كانت غالبية فكان إلى العذر قريباً منه من المؤاخذه عليه بخلاف قصة معاوية بن أبي سفيان ، وهي في ” صحيح مسلم ، ، من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أرسله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى معاوية يدعوه فتأخر بالأكل فدعا عليه صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لا أشبع الله بطنه أبداً ، (١) و ذلك لأن الأكل لا يمنع السهل السليم الخلق عن إجابة خليفه ممن يساويه في المنصب والمرتبة بل ممن هو أدنى منه في ذلك فكيف عن إجابة رسول الله صلى الله تعالى

(١) قلت لفظ اهدأ ليس في الحديث والحديث منقبة لمعاوية رضي الله تعالى عنه لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم من لعنته اوشتمته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة قاله الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته النسائي النعماني

عليه وسلم فاستحق الدعاء عليه ولم يعلمه إلا جابة فواً لظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة في مثل مانع الطعام فكان من معاوية تقصير فيما لا يمهده له عذراً ، وحديث مسلم هذا أيضاً مما يثبت مطلوب الباب كما لا يخفى ، وإذا كانت عبادة الله تعالى لا تمنع الإجابة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الإجابة لغير الله تعالى قولاً وفعلاً مما تحرم فما ظلك برأى رجل مما يسبح بحمجة على أحد يمنع المؤمن عن إجابته والإيمان بأمره صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن ظن الفرق بين الإجابة وبين العمل بما وردت به السنة والمبادرة إلى إتيانه وإن لم يكن كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم وأراد بصريح الأمر به الدعاء إليه فهو من الذهلاء عن حقيقة الشريعة المطهرة والجهلاء بأن السنة كل فعل وعمل أتى به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أمور الدنيا والآخرة ، وليست الدنيا إذا طرزت بطراز السنة دنيا ، فهو صلى الله تعالى عليه وسلم داع إليه ووجب على الخلق إجابة دعائه ، هذا على وجه دعوى إليه لحتم تبعيته بالوحي المنزل وبقوله فهو مما يشمل كريمة (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) فمن ثبت عند أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً ثم امتنع عنه لا لما يجد في نفسه من العوارض المحرمة بل لقول رجل قال بحرمة مطلقاً فذاك توقف في إجابة مادعا إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من إباحة هذا الصنيع وترك لوجوب فور العمل ، وهو ههنا إما نفس السماع أو توطئ نفسه على إباحة ذلك ، هذا عندنا في مثل الغناء فكيف في أعمال العبادات وما يتعلق بأمر

الدين وإن كان جميع العادات بالنسبة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم عبادات ،

وما لا بأس أن يذكر ههنا في ذيل حديث سعيد هو أن العلماء من أهل المذاهب اختلفوا في حديث ذي اليمين أن من أجاب من صحابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سألهم عن قصر الصلاة على ما أخبر ذو اليمين وأجابوا أن الأمر على ما يقول لما كان في أثناء الصلاة بدليل البناء بعد ذلك هل فسدت صلاتهم أم لا ، فمن قائل يقول لا ، لأن إجابة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة فلا تفسد يقول لا ، ومن قائل يقول نعم لأن وجوب الإجابة لا يقتضي عدم الفساد إذ يجوز أن يجب إفساد الصلاة عند دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنا أقول بترجح عندي القول الأول بوجوه ، الأول ظاهر وإجاب الله تعالى على العبد شيئاً يقتضي أن لا يؤدي إلى فساد أمر وجب عليه بإيجاب إلى آخر لإفضائه إلى إيجاب إبطال أمر أمر الشرع بأكماله فيكون من باب التناقض والتضاد في الأوامر الإلهية وإن كان الإفضاء ضمنياً ، والثاني لو كانت الصلاة بإجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فاسدة لعلم ذلك سعيداً حين علمه بالآية وجوب الإجابة في الصلاة ولم ينقل في الحديث قال إلى عدم الفساد ، ولما صح بناء الصحابة في حديث ذي اليمين في حضرة على ما صلوا قبل الكلام وقد بنوا ولم ينقل في الحديث منعهم عن ذلك ولا أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لهم باستئناف صلاتهم

فدل على المطلوب ، الثالث إجابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هي إجابة الله تعالى وإجابة الله تعالى هي إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهي غير مفسدة للصلاة ، ولو كانت مفسدة لما ورد الكتاب العزيز والسنة بصلاة الخوف فإنها تشتمل على حركات وأفاعيل منافية للصلاة في أيتائها لكنها لما كانت طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم صارت في حكم أفعال الصلاة كسجدة الخوف ودعوى أن تلك الأفاعيل مطلقاً منافية وإنما أبيحت المنافيات للصلاة لصلاة الخوف والضرورة تحكم ، لم لا يجوز أن يكون بناء ذلك على ما قلنا على أن الإباحة للضرورة خلاف الأصل ، نعم أبيحت الأفعال الزائدة على الصلاة الغير المنافية لها لتضمنها إجابة الحق جل ذكره عند الضرورة لكن لا للضرورة وكونها علة للإباحة المنافيات فيها بل لكونها غير منافية لها دعت الضرورة إلى زيادتها ، فيها ، والفرق لا يخفى على اللبيب الفطن ، ثم من أعجب ما يقول به قائل أن المصلي لو صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلوته عند سماع اسمه تفسد صلوته لأنه جواب لمن هو خارج من الصلاة فكان من قبيل الكلام مع الناس ولم يدر أن الله سبحانه أوجب الصلاة عند ذكره عند ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم فلم تكن مضافاً لها ، كيف وهي من أركان الصلاة في القعدة الأخيرة عند من قال بوجوبها ، ومن مندوباتها المؤكدة عند غيره ، ووردت بها السنة أيضاً في دعاء الوتر ، ومعنى الجواب فيها لا يوجد بأزيد من تفرع وجوبه على قول الذاكر لا سمح صلى الله تعالى عليه وسلم وبهذا لا

يصير من جنس كلام الناس فهو ليس بكلام متوجه إلى المصلي حتى يجيب عنه المتكلم فيكون تكلاماً معه كما لا يخفى على من له أدنى فهم ، وكيف تفسد الصلوة بالصلوة على من لا تفسدها إجابته فيها صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإن قلت إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة فوراً كما تستدل عليه دون وجوب الصلوة فافترقا قلنا لفظ الأحاديث الموجبة للصلوة عند ذكر اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على إيجابها بالذكر وظاهر ذلك الفور ، ولأن الصلوة إجابة لذلك الذكر كإجابة الأذان عند ذكر المؤذن فلا يتأخر عنه فتكون واجبة فوراً ، فإن قلت في عدم الإجابة عند دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ترك تعظيمه ما ليس في ترك الصلوة عند ذكره فإن الأول صورة الاعراض عن المنادى وعدم الإعتداد بدعائه وليس كذلك في الثاني فبطل القياس لاشتماله الأصل على وصف صالح للتأثير لا يوجد في الفرع ، قلنا تارك الصلوة عند ذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقع عليه الوعيد الشديد بأنحاء مختلفة في الأحاديث الثابتة بطرق متعددة ففي بعضها من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يصل عليه فكان شقيماً ، وفي بعضها " راغم الأنف ، ، وفي بعضها " بعيداً من الله ورسوله ، ، وفي بعضها مستحقاً لدخول النار أودعا عليه جبرائيل وأمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، فمن دعاء جبرئيل وتأمينه صلى الله تعالى عليه وسلم قوله " إن جبرائيل عرض لي فقال بعداً لمن ذكرت عنده فلم يصل عليك " فقلت آمين ، ، وفي رواية " ومن ذكرت عنده ولم يصل عليك فأبعده

الله ، ، قل آمين ، فقلت آمين ، ، ومن دعائه عليه السلام وتأمينه صلى الله تعالى عليه وسلم رغم أنف من ذكرت عنده فلم يصل عليك قلت آمين ، ، ومن دعائه عليه السلام وتأمينه صلى الله تعالى عليه وسلم شق عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين ، ، ومن دعائه عليه السلام وتأمينه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال يا محمد قلت لبيك وسعديك قال " ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك فمات ولم يغفر له فدخل النار فابعده قل آمين ، ، وفي بعض الأحاديث " أنه من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم عنده ولم يصل عليه أخطأ طريق الجنة ، ، وفي بعضها " من ذكر عنده فلم يصل عليه فقد جفاه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، وفي بعضها " أخل الناس من ذكرت عنده فلم يصل على ، ، وفي بعض رواياته ، ألا أنبئكم بأجل الناس ، ألا أنبئكم بأعجز الناس من ذكرت عنده فلم يصل على " وفي بعضها " إن من لم يصل عليه عند ذكره فهو ملعون ، ، والأم الناس من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم عنده فلم يصل عليه ، ، أورد هذه الأحاديث شيخ الإسلام ابن حجر في " الدر النضيد ، ، وقال في بعضها أخرجه كثيرون بسند رجال ثقات ، وقال في بعضها مرسل ولكن له اتصال وهو يحكم على الإرسال وفي بعضها له راو ، ضعيف لكن وثقه فلان ، ، وفي بعضها ضعيف الإسناد وله شواهد ، وفي بعضها ضعيف لكن بتعدد الطرق بلغ درجة الحسن ، ومن استحق مثل هذا الوعيد الشديد بهذه الطرق العديدة ، فلا يخفى أنه قد أتى من الجفاء وترك التعظيم أمراً مهولاً ، ولم يرد في خصوص من ناداه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

فلم يجبه أو دعاه فلم يأت بدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل هذا الوعيد واللوم ، وعلم مقادير الحسن والقبح في الأشياء موكل إلى الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وحكم الصور عليها بالزيادة والنقصان في ذلك أمارات لا تعتمد عليها ، فكون الأصل في هذا القياس مشتملاً على زيادة لا توجد في الفرع دعوى لا يسمع ، على أنا لو سلمنا ذلك فقد أثر في وجوب ما هو محرم في الصلاة بالوصف الزائد في ترك التعظيم الذي لا يوجد في الفرع ، وأما أصل ترك التعظيم الموجود في الفرع أثر في عدم الفساد بما هو من جنس الصلاة ومشروع فيها فلم يخرج القياس عن سنته ، ومن هذا الذي بسطنا ظهر دليل آخر برأيه للمسئلة فإن لفظ الأحاديث " من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم عنده ، ، وهو عام يشمل المصلي وغيره ظاهر ذلك الوجوب عليه كغيره لعموم الوعيد على التارك ، وهو دليل عموم الوجوب ولكن إن نزل عن إفادة الوجوب على المصلي لكون الصلوة في غير التشهد والقنوت زائدة على أركانها فلا أقل من أن لا يكون من مفسدات صلوته هذا في جواب الصلاة ، وأما في جواب العاطس فيترجح فيه الفساد فإن الملاحظ خطاباً بالترحم فكونه واجباً من الله سبحانه وتعالى على العبد عارضته حالة الصلوة المحرمة فيها خطاب الناس ، وإذا ظهر عليك فساد ما قال هذا القائل فإلى من اشتكى هفوة من يمنع عن الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع ماورد من إيجابها من الكتاب والسنة في حالة الخطبة وهي ليست بصلوة حقيقة ولا حكماً من كل وجه وإلا لم يصح للخطيب إدبار القبلة ولا للمستمعين الأمر بالمعروف

ولو بإشارة ، وقد كانت الجهم الغفير من الصحابة يسمعون وهم محتبون بأرديتهم ، ولقد سمعنا عن بعض المتجاسرين أنه منع عن تصحيح حروفها من غير سماع لنفسه أيضاً ، والله سبحانه يعفو عنا وعنهم مثل هذا الخروج عن الأدلة الواضحة والله تعالى أعلم ،

ثم لنرجع إلى بقية كلام الباب ونقل أن فور العمل بكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم يجب على الوجه الذي فهم من بلغه ذلك وإن لم يفهم منه ما أراد صلى الله تعالى عليه وسلم به فإن المرء بعد أهلية العمل بالحديث بما تقدم من مقدار العلم مكلف بما في وسعه من علم الخطاب الإلهي فإذا علم شيئاً واعتقده أمر الشارع لم يبق له حالة منتظرة في العمل فوجب الفور فهو مأجور على مبادرته لما علم محمود بلسان الشرع عليها وإن كان قد أخطأ في فهمه ، ودليل ذلك حديث عبدالله بن رواحة على ما روى لنا الشيخ الحافظ عز الدين علي بن الأثير في "أسد الغابة" ، بسنده عن أبي ليلى أن عبدالله بن رواحة أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يخطب فسمعه يقول إجلس فجلس مكانه خارجاً من المسجد حتى فرغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خطبته فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له زادك الله حرصاً على طاعة الله تعالى وطاعة رسوله انتهى. وقوله "فسمعه يقول إجلس" ، ظاهر في أن هذا الأمر بالجلوس كان متوجهاً إلى رجل آخر قام في المسجد في أثناء الخطبة لا إلى عبدالله لعدم دخوله في المسجد وعدم بلوغه إلى الصفوف

وعدم بقائه قائماً فإنه لو لم يبق قائماً بعد البلوغ إلى الصف في المسجد وقعد بمجرد الوصول إليه لما احتاج إلى أن يؤمر بالجلوس أيضاً فكيف وهو خارج من المسجد لكن اعتقد حين سمعه صلى الله تعالى عليه وسلم يقول إجلس أن الجلوس افترض على كل سامع سمع ذلك فوراً في المكان الذي سمع في بيت أو طريق أو سوق إذا ظن أنه متوجه إليه بإحدى الوجوه الثلاثة الآتية فجلس حيث سمع خارج المسجد ولم يبق له حاجة بالمسجد ولا بلحوق الصفوف ولا بسماع الخطبة على القرب ، فهذا فهم كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم على الوجه الذي بدى له في الحالة الراهنة ، وهو إما أريد منه ما قدمنا أو أريد منه جلوس عبدالله لكن بعد البلوغ إلى الصفوف وإن كان خلاف الظاهر بعيداً ، وليس المراد منه جلوسه خارج المسجد البتة ، لكن لما فهم ما فهم علم إيجابه عليه فوراً من غير تراخ فجلس حيناً سمع ولم يفتش عن توجه إليه خطابه ، وهو خطاب الواحد دون الجماعة فأما إن علم نفسه مخاطباً بخصوصه أو علمه خطاباً لكل قائم على الأفراد أو سوى بينه وبين من أمر بالجلوس في ذلك المكان إلا أن المقتضى لذلك الأمر مما يعلم الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يحمله على الجلوس في أثناء الخطبة لداخل المسجد لكونه قولاً مطلقاً عن كل علة فلم يقيده بمحمل دون محمل ، ولما بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقره عليه لا بمجرد بيان الإباحة بل ببيان أن هذا الفور من كمال الطاعة لله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه مما يسئل فيه الزيادة من الله سبحانه ومن علم هذا

من الحديث تيقن أن من ترك العمل بالحديث لعدم أخذ إمامه به فقد أتى بأبواب من الجفاء والظلم على نفسه ، وفقنا الله سبحانه وإياه بما يحب الله ويرضاه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا القدر كاف لا يفاء الوعد في انعقاد هذه الدراسة ، والحمد لله رب العالمين.

الدراسة السابعة

فيما إذا خالفت أقوال الأئمة الأربعة الحديث

إعلم سددك الله سبحانه على سواء السبيل ، وأذاقك حلاوة صفوة الدليل أنك إذا عرفت ما قدمنا في المباحث السابقة من أنه لا حاجة لأحدمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وترسخ عندك أساس ما بيناه من الدلائل ، علمت أنه كما يجب ترك قول إمام واحد مخالف بالحديث كذلك يجب قول مائة إمام مثلاً إذا كان مخالفاً بالحديث الصحيح ، فلو وجدنا حديثاً صحيحاً خالفه الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى وجب علينا ترك أقوالهم فوراً بعين ما ذكرنا من الدراسات المتقدمة إلى أن بظهرله عندنا معارضة منهم لهذا الحديث بحديث آخر رجحوه عليه أو جواب. يتسترون به عن ورود الحديث حجة عليهم ، وإحتمال أنه لم يبلغهم الحديث كائن همنا أيضاً ولو على ضعف الاستيفاء للمذاهب الأربعة أكثر ما ثبت من السنة الصحيحة ، وكذلك احتمال أن واحداً منهم أو أكثر أخذ بهذا الحديث بعد العلم

به في قوله الجديد ورجع عما خالفه لم يرتفع بعدم نقله إلينا بل ولا بعد وصول ذلك إلى أتباعه جميعاً ، والشافعي لا يتحقق لقوله خلاف بالحديث الصحيح بعد ما قال وصح عنه ، ، إذا وجد الحديث الصحيح بعد ما قال وصح عنه ، ، إذا وجد الحديث الصحيح " فهو مذهبي ، ، وبهذا القول اتخذ أصحابه فينسبون إليه ما ثبت في الصحيح أنه مذهبه ، وذلك في عدة مواضع وكذلك الأئمة الثلاثة صح عن الشافعي لكن أتباعه قد خصوا من بين أتباعهم باقرار ذلك وترك ما خالف الحديث من أقواله ، وعلى كل حال نعتقد أن للأئمة الأربعة أعداء موجهة عن هذا الحديث ، وذلك مما أوجب حسن الظن إليهم لا ترك الحديث لقولهم فيعمل بالحديث ويترك قولهم ، وذلك لو تحققت الأمر على ما هو عليه تركت أقوالهم بقولهم عند صحة الحديث أنه يجب ترك قولهم ، وخلاف الأئمة الأربعة ليس مما عدد دليلًا على علة خفية في الحديث بل ولا عدم أخذهم بالحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحكم عليه بالصحة أو بالحسن ، وليس أحد من المحدثين يلتفت في صحة الحديث وحسنه إلى اشتراط أخذ أهل العلم له ، (١)

(١) قلت قال العلامة صالح بن محمد المقبل الصنعاني في بعض مؤلفاته ، ان الحديث الصحيح بالمعنى الاخص عند المتأخرين من حولى زمن البخاري ومسلم هو ما رواه العدل الحافظ عن مثله من غير شذوذ ولا علة وبالمعنى الاعم عند المتقدمين من المحدثين وجميع الفقهاء والاصو امين هو المعمول به فالصحيح الاعم يشمل الصحيح بالمعنى الاخص والحسن وبعض الضعيف ، فاذا قال المحدث من المتأخرين هذا حديث

وأما ما استمر عليه دأب الإمام الخليل أبي عيسى بن عيسى بن سورة الترمذي في أكثر الأحاديث من قوله " والعمل على هذا عند أهل العلم أو أكثره أو بعضه ، ، يأتي به بعد الفراغ عن الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو بهما أو غير ذلك مما يحكم به

غير صحيح قائما نفي معناه الاخص باصطلاحه فلا يتنفي الاعم وحيثئذ فيحتمل ان الحديث حسن اضعيف اوغير معمول به فيجب لاجل هذا الاحتياط البحث عن الحديث فان كان حسناً اضعيفاً معمولاً به كان مقبولاً وان كان ضعيفاً غير معمول به كان غير مقبول ولا ترد أحاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمجرد القول المحتمل اه كذا في التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية (٢٦٩) ، وهذه الرسالة قد طبعت بدهلي مع المعجم الصغير للطبراني) لشيخ شيخنا المحدث الحنفية العلامة القاضي حسين بن محسن الانصاري الباني رحمه الله تعالى ، وقال محقق الحنفية الكمال بن الهمام في ، فتح القدير ، ، قبيل باب ايقاع الطلاق وما يصحح الحديث عمل العامة على وفقه ، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ، ، الافصاح على نكت ابن الصلاح ، ، ومن حملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا الحافظ يعني زين الدين العراقي ، ان يتفق العلماء على العمل بمداول حديث فانه يقبل حتى يجب العمل به وقد صرح بذلك جماعة من ائمة الاصول ، ومن امثلته قول الشافعي وما قلت من انه اذا تغير طعم الماء اوريجه اولونه يزو ، عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت اهل الحديث مثله لكنه قول العامة لا اعلم بينهم اختلافاً اه ونسخة الافصاح محفوظة في خزائنه ، ، بير جهنمو ، ، بحيدرآباد السند ، وقال الامام السيوطي في ، ، التعقيبات على الموضوعات ، ، (ص ١٢ طبع الهند)

على اصطلاحه فهو ليس عنده مما يشترط في صلب ماحكم به ، ولا شك في أن كون الحديث معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم من العلماء مما يؤيد أمر ثبوته وليس الكلام في ذلك وإنما الكلام في أنه ليس مما يشترط في الحسن والصحة حتى إذا لم يأخذ به جلة القوم منهم يعد بذلك معمولاً ، وإن كان الترمذى يرى ذلك فهو

بعد ذكر حديث حنش وهو ضعيف عن ابن عباس رضى الله عنهما ، من جمع بين الصلوتين من غير عذر فقد اتى باباً من الكبائر ، أخرجه الترمذى وقال ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله اه وقال السيوطى أيضاً في ، تدريب الراوى (ص ١٥ و ١٦ طبع مصر ١٣٠٧) قال بعضهم يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح ، قال ابن عبد البر في ، الاستذكار ، لما حكى عن الترمذى أن البخارى صحيح حديث ، البحر هو الطهور ماءه ، وأهل الحديث لا يصححون مثل أسناده لكن الحديث عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول وقال في ، التمهيد ، روى حابر عن النبي صلى الله عليه وسلم الديثار أربعة وعشرون قهرطاً قال وفي قول جماعة العلماء ، وإجماع الناس على معناه غنى عن الإسناد ، وقال الأستاذ أبو اسحق الأسفرائنى ، تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير تكبر منهم وقال نحوه ابن قورك وزاد بأن مثل ذلك بحديث في الرقة ربع العشر وفي مائتى درهم خمسة دراهم اه وقال السيوطى أيضاً في شرح نظم الدرر المسمى ، ، بالبحر الذى زخر فى اصطلاح علم الاثر ، ، مالفظة ، المقبول ما تلقاه العلماء بالقبول وإن

مما اختص به على خلاف جماهير العلماء ، (١) ومما يثقل على هذا الضعيف من صنيعه فى " سنته " ، أنه ربما يسند الحديث ويحكم عليه بالحسن أو الصحة ثم يقول ولم يأخذ به أهل العلم أو بعض أهل العلم فيذكر قولهم المخالف بالحديث ثم ربما يذكر حديثاً تمسكوا به فى خلاف هذا الحديث ولا إنتقاد عليه فى ذلك فإنه من باب ترجيح أحد الحديثين ، وربما يسكت من متمسكهم من الحديث

لم يكن له إسناد صحيح فيما ذكره طائفة منهم ابن عبد البراه وقال الحافظ السخاوى فى ، فتح المغيث بشرح الفية الحديث ، (ص ٢٠ و ٢١ طبع الهند) وكذا إذا تلتق الامم الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح حتى أنه ، ينزل منزلة المتواتر فى أنه ينسخ المقطوع به ولهذا قال الشافعى رحمه الله فى حديث ، لاوصية لوارث ، أنه لا يثبت أهل الحديث ولكن العامة تلتقه بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية اه ، وقال الشيخ ابراهيم بن مرعى الشبرخيتى المالكى فى شرح الاربعين النووية (ص ٤ طبع مصر) ومحل كونه لا يعمل بالضعيف فى الاحكام مالم يكن تلقاه الناس بالقبول فإن كان كذلك تعين وصار حجة يعمل به فى الاحكام وغيرها كما قال الشافعى اه - محمد عبدالرشيد النعمانى ،

(١) قلت ليس هذا القول مختصاً بالترمذى فقط بل هو قول جميع أهل العلم ممن يعتمد على قوله فقال أبو داؤد فى باب من قال لا يقطع الصلاة شئى من ، كتاب السنن ، ، إذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وسلم نظر الى ما عمل به أصحابه من بعده اه وروى محمد بن الحسن عن مالك أنه سمعه يقول إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان

فيقع قولهم الغيبة معارضاً بالحديث ، فينتقض به إن شاء الله تعالى
ظهر من ذوقنا في كتابنا هذا ذوقه اذ لا معارضة لأحد كائنا من كان
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فأهل التأديب بحضرته
القدسية العلية يحترزون كل التحرز في أقوالهم وأعمالهم عما يتضمن صورة
المعارضة وإن لم يكن في الواقع من العلماء معارضة لفوزهم بحديث
هو أمامهم فيما ذهبوا اليه من خلاف هذا الحديث ولم يذكره
الترمذي أيضاً إلا بهذا اللحاظ لكنه حسن ظن إليهم على جواز أن
لا يبلغهم هذا الحديث رأساً فلا يجهل عذراً في هذا الصنيع ، والله أعلم ،
نعم لو ذكره على وجه ليس على هذه الصورة كأن قال مثلاً وهو حجة

وبلغنا أن أبوبكر وعمر عملاً بأحد الحديثين وتركوا الآخر كان ذلك دليلاً على
أن الحق في ما عملاه به كذا في الاستذكار ، نقله الفاضل الكندي محمد
عبدالحق في ، والتعليق الممجد على موطأ الإمام محمد ، في باب الوضوء
مما غيرت النار ، وروى أبوبكر الخطيب في ، تاريخ بغداد ، (ج - ٦ ص
٢٣٧ طبع مصر) بسنده عن الإمام مالك أنه قال لو كان هذا الحديث هو
المعمول به لعملت به الأئمة أبوبكر وعمر وعثمان بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يصلي الإمام قاعداً ومن خلفه قعوداً وحكي البيهقي عن
عثمان الدارمي أنه قال ، لما اختلفت احاديث الباب ولم يتبين الراجح منها
لظننا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم
فرجعنا به أحد الجانبين اه نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في ، فتح الباري ،
في باب من لم يتوضأ من لحم الشاة ، وقال الإمام المصنف الأصولي
أبوبكر أحمد بن علي الجصاص في ، أحكام القرآن ، (ج - ١ ص ١٧)
متى روى عن النبي عليه السلام خبران متضادان وظهر عمل السلف

على من قال بخلافه - كان فيه شئ ، وإنما فرضنا وقلنا لو وجدنا
حديثاً صحيحاً خالفه الأئمة الأربعة لأن وجود مثله يقل قلة بضاهم
الفقد الكلي ، ولقد سمعنا شيخنا عالم الهند وعارف وقته الشيخ
الأجل ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي رحمه الله تعالى " يدعى ويقول
ليس حديث من الأحاديث الصحيحة ترد على العلماء الأربعة بأجمعهم
وتكون حجة عليهم فما ذهبوا إليه ، ، والأمر على ما قال رحمه الله تعالى
ونفعنا بركات حقائقه وعلومه وأحواله ، فلورأيت ما كتب بعض من
المعاصرين على هامش كتابه في بعض المولعين بعمل الحديث ممن
قضى تحبه ووجد الله إن شاء الله غفوراً رحيماً ، زاد الله تعالى في
المسلمين من بعده من أمثاله ، وأين الزمان من مثله أن فلان الظاهري

بأحدهما كان الذي ظهر عمل السلف به أولى بالاثبات اه وقد صرح شيخ
المؤلف الشاه ولي الله الدهلوي في ، إزالة الغم عن خلافة الخلفاء ،
(ج - ٢ ص ٨٥ طبع الهند) أن اتفاق السلف وتوارثهم أصل عظيم في
الفقه ونصه بالفارسية (اتفاق سلف وتوارث ايشان أصل عظيم ستدرفقه)
وقال العلامة ابن رجب الحنبلي في ، فضل علم السلف على الخلف ،
(ص ٢ ، طبع مصر) فاما الأئمة وفقهاء أهل الحديث فانهم يتبعون الحديث
الصحيح حيث كان إذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم او عند
طائفة منهم ، فاما ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لانهم ما تركوه
الا على علم انه لا يعمل به اه وقد صرح المؤلف نفسه في الدراسة الرابعة
في بحث الصاع ، أن عمل أهل المدينة المشرقة على ساكنها الصلاة
والتحية صارت حجة قوية تعادل الاحاديث الصحيحة إذا كان بعادة
مستمرة اه - محمد عبدالرشيد النعماني ،

ربما يأتي بعمل يخرج عن المذاهب الأربعة فلا تتوحش من ذلك فان فلاناً وهو شيخ شيخ هذا المعاصر وأقدم العلماء في عصره ان كان متمسكه فيما خالف الأئمة الأربعة حديثاً صحيحاً منصوصاً فيما عمل فهو عندنا ان شاء الله تعالى على بينة من ربه لوجهين، أحدهما ما سبق مما أفاد أنه كان من الواجب عليه فور العمل بالحديث إلى أن يأتيه عذر المخالفين به ، الثاني ما نحن بصدد بيانه من أن مخالفة الأربعة بالحديث الصحيح مما تعسر وجودها وإن كان يترأى في الظاهر كذلك وذلك لأن المخالفة إنما يتحقق إذا لم يكن لأحد من الأربعة ولا لأحد من أتباعهم على ملأ الدنيا منهم جواباً عن ذلك الحديث بوجه من الوجوه السديدة بل يكون التبع في متبوعهم عن آخرهم محجوجين بهذا الحديث مفحمين في جوابه ومع ذلك مضوا مصرين بأجمعهم على خلاف الحديث وحاشاهم من ذلك ، ونحن لا نظن ذلك في إمام واحد من هؤلاء الأربعة وأتباعه فكيف في الأئمة وأتباعهم ، نعم ظن ذلك إلى واحد منهم أو الكل لا يوجب ترك الحديث والعمل بقولهم بناء على أن لهم من ذلك جواباً والفرق بين الأمرين ظاهر ، وكذلك بين الظن إلى الواحد وأتباعه وبين الظن إلى الأربعة وأتباعهم ،

فاستبان من هذا أن خروج قول الأربعة من حديث صحيح في الباب مما يكاد يحكم عليه بالامتناع العادي ، فكيف يجوز وجود حديث غير معلول لم يعمل به عالم قط وهو ظاهر كلام الإمام الترمذي بل نصه قلنا معه كلام طويل فلنورده أولاً ثم نذيله بما شاء الله تعالى

أن نذيل قال رحمه الله تعالى في باب العمل من سننه وأنقله من عينه "جميع ما في هذا الكتاب (يعني به جامعه المشهور بسنن الترمذي) من الحديث هو معمول به ، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر ولا سفر ، وحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال " من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه " ، قال ، وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب ، ، انتهى كلامه ، ولما رأينا هذا ظننا أن تلك العلة فيها مما أوجبت ترك العمل والاحتجاج بهما من جميع العلماء فراجعنا كتاب السنن فوجدنا كلامه في حديثي الجميع والشرب ما أنقله منه بعينه ، أما في حديث الجمع فقوله قال أبو عيسى حديث ابن عباس (يريد قوله جمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الظهر والعصر ، ، الحديث ، قدروى عنه من غير وجه رواه جابر بن زيد وسعيد بن جبير وعبدالله بن شقيق العقيلي ، وقدروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غير هذا "يعني ما يعارضه ، ، حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا معمر بن سليمان عن أبيه عن حنش عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر قال أبو عيسى وحنش هذا هو أبو علي الرحبي وهو حنش بن قيس ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره ، والعمل على هذا عند أهل العلم أن لا يجمع بين صلاتين إلا

في سفر وبعرفة ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلوتين للمريض ، وبه يقول أحمد وإسحق ، وقال بعض أهل العلم يجمع بين الصلوتين في المطر ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين صلاتين ، انتهى كلامه ، أما في حديث الشرب فقله ، " إنما كان هذا في أول الأمر ثم تسخ بعد ، هكذا روى محمد بن إسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، إن من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه قال ، ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله ، ، وكذلك روى الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو هذا ، قال ، وكانت رخصة ، والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً في ذلك في القديم والحديث انتهى كلامه أقول وبالله التوفيق والتسديد ، فما أتى أبو عيسى الترمذي في بيان علة الحديث الأول التي هي سبب ترك أهل العلم العمل به على ما يشعر به كلامه إشعاراً كالتصريح بأزيد من معارضة حديث أبي سلمة المروي عن ابن عباس أيضاً بحديث الجمع وليست المعارضة بينهما إلا بالصورة دون الحقيقة لأن حديث الجمع حديث صحيح أخرجه مسلم من وجوه وحديث حرمة الجمع معلول بحش كماله أقربه وحش المكنى إابي على الموصوف بالرحمى هو حش بن قيس الذي يقول فيه وهو ضعيف عند أهل الحديث ، وليس غيره على ما توهم بعض أهل العلم من ظاهر عبارة الترمذي المتقدم ذكرها حيث تغيرت

في موضعي ذكره بالتكنية والنسبة بالرحمى في واحد والنسبة إلى أبيه في آخر ، قال في تهذيب التهذيب الحسين بن قيس الرحمى أبو على الواسطي ولقبه حش روى عن عطاء بن ابى رباح وعكرمة مولى ابن عباس انتهى وهذا من رواته في هذا الحديث ثم قال أبو طالب عن أحمد ليس حديثه بشئ لا أروى عنه شيئاً ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه متروك الحديث ، ضعيف الحديث ، وقال أبو معاوية بن صالح عن ابن معين ليس بشئ ، وقال الدوري عن ابن معين وأبي زرعة ضعيف ، وكذلك قال أبو حاتم عن أبيه قيل له ، كان يكذب قال أسئل الله السلامة وقال البخاري لا يكتب حديثه ، وعد كثيراً ممن جرحه جرحاً شديداً وليس فيهم من ذكره بخير ، وقال في "الميزان" ، حسين بن قيس الرحمى الواسطي أبو على ولقبه حش سمع عكرمة وعطاء ، قال أحمد متروك له حديث واحد حسن في قصة الثوم ، وعد كثيراً ممن ذكره بالبأس الشديد ، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا معارضة بين الحديث مع صحة أحدهما وضعف الآخر على أنا لو فرضنا ثبوت المعارضة وكونهما على حد سواء من الصحة فالمعارضة إذا لم يمكن التفصيص منهما بالجمع بين المتعارضين فهي مما يوجب الوقفة في الحكم بأحدهما مالم يوجد المرجح لأحد الحديثين ولا تعد المعارضة من علل الحديثين أو أحدهما ، وإذا وجد المرجح عمل بما يرجح من غير أن يحكم على الحديث الصحيح الآخر بكونه معلولاً كما لا يخفى على ماهر هذا الفن الشريف على أنا على فرض صحة المعارض لحديث الجمع نقدر بحمد الله على الجمع بينهما

بوجوه ، وإن كان الحمل على العزيمة والرخصة وهو الوجه المتمشى في أكثر مواضع جمع المعارضات ، غير صحيح ههنا لتصريح أحد الحديثين بالوعيد المنافي للرخصة ، الوجه الأول قوله "من جمع بين الصلاتين" ، مطلق يصدق على الجمع بين كل صلاتين ، وحديث ابن عباس قيده بالجواز بصريح الفعل من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في جمع الظهر بالعصر والمغرب بالعشاء فبقى القول محرمًا فيما سوى ذلك فحديث القول محرم لجمع صلاتين في وقت واحد في غير ما أباحه حديث الفعل ، الوجه الثاني حديث عكرمة مسوق لبيان حد الفائت من الصلوة والوعيد على من عداه عن ذلك الحد الموقت فالمعنى من جمع بين صلاتين الفائتة والوقتيّة بأن فرط من غير عذر من نوم أو نسيان أو إغماء أو نحوه إلى أن يدخل وقت أخرى فقد أتى باباً من أبواب التكبر ، وهو فوات الصلاة ، فهذا على وزن قوله من صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح من حديث أبي قتادة عند مسلم مرفوعاً ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة إلى أن يدخل أخرى ، وقد استدلل بها الجمهور على أن كل صلوة لا يذهب وقتها حتى يدخل وقت أخرى ، فلا يذهب وقت العشاء إلا بدخول وقت الصبح ، والأحاديث الدالة على التحديد إلى نصف الليل في العشاء تحمل على الوقت المستحب ، وإنما خرج صلوة الصبح عن العموم المذكور بمفهوم قوله "من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس" ، الحديث ، وهذا المفهوم في هذا الحديث بإجماع الأمة المنعقد على إهمال الوقت بين الصبح والظهر ، فعلى هذا

الحمل هذا الحديث يدل على ما يدل عليه حديث التفريط من حيث أن الوعيد وقع على من جمع بين الفائتة والوقتيّة فدل على أن فوات أحد الوقتين بدخول الآخر ، ومن وجوه الجمع بل أقربها أن يقال الحرمة في حديث القول مقيد بغير العذر ، وفعله صلى الله تعالى عليه وسلم كان بعذر إلا أن العذر لا ينحصر في خوف ولا مطر ولا مرض بل يعمها وسائر الأعذار كثيرها وقليلها وأضعفها أعلاها وأدناها كحاجة بيت أو ورود قادم أو ضعف فضلاً عن شغل شاغل يخاف فيه على البعض فوت الصلاة فلا يبقى في حد الكراهة أو الحرمة إلا جمع من اتخذه عادة لا عن شئ كما سيجيء نقله عن الإمام النووي أو جمع من يجمع عن تكاسل وتهاون وميل فراغ عن العبادة أو قلة رغبة إلى أجر شغل غيب شغل وتعمير للأوقات المتعددة بالاقبال على الله سبحانه بأداء المفترضات كما يشاهد عن بطلة الأمامية وجهلتهم ، وهذا كله كلام على التنزل وإلا فقد عرفت أن حديث القول هذا ضعيف بخش على إقرار ذلك من الإمام الترمذى ومما عارض حديث الجمع مطلقاً في سفر أو في حضر عند الحنفية القائلين بحرمة إطلاقه حديث الصحيحين على ما روى العيني في شرح البخارى ، وقال استدلل أصحابنا بما رواه البخارى عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال ، ما رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة بغير ميقاتها . إلا صلاتين ، الحديث وبما رواه مسلم عن أبي قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلوة حتى يدخل وقت

صلاة والجواب عن هذه الأحاديث التي فيها الجمع في غير عرفة بالجمع بما قاله الطحاوي في "شرح معاني الآثار"، أنه صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها لا أنه صلاهما في وقت واحد، ويؤيد هذا المعنى حديث ابن عباس قال، صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، رواه مسلم وفي لفظ قال، جمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته، قال ولم يقل أحد منهم بجواز الجمع في الحضر فدل على أن معنى الجمع ما ذكرناه من تأخير الأولى إلى آخر وقتها، انتهى كلام العيني، وجه الاستدلال بالحديث الأول حصر الجمع بين الصلاتين بعرفة فدل على نفي الجمع في غيرها وهو استدلال ضعيف بما قاله القسطلاني، وجوابه أنه مفهوم وهم لا يقولون به ونحن نقول به إذا لم يعارضه منطوق وقد تظاهرت الأحاديث على جواز الجمع، ثم هو متروك الظاهر بالاجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفات وقد تعقبه العيني في قوله أنه مفهوم وهم لا يقولون به فقال لا نسلم هذا على إطلاقه وإنما لا يقولون بالمفهوم المخالف انتهى. أقول وكتب أصولهم يشهد بذلك إطلاق اعتبار ذلك وإن هذا المنع منع مجرد عن سند المذهب لا يلتفت إليه، هذا ما أجاب به القسطلاني، والجواب الحقيقي بالتحقيق عند هذا الفقير هو أن المراد من الصلوتين اللتين صليتا قبل ميقاتهما في الحديث المتقدم صلاة المغرب وصلاة الفجر. يصرح بذلك لفظ البخاري في حديث عبد الرحمن بن

زيد يقول، حج عبد الله فأتينا المزدلفة حين الأذان بالجمعة أو قريباً من ذلك حتى قال، ثم صلى العشاء ركعتين فلما طلع الفجر قال إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم انتهى قال الكرماني وجزء قوله فلما طلع الفجر محذوف وهو قوله صلى صلاة الفجر، وجه التصريح أن أبا عبد الله البخاري يفسر قوله إلا هذه الصلاة ويقول هما صلوتان تحولا عن وقتها صلاة المغرب بعد ما يأتي الناس المزدلفة والفجر حين يبرز الفجر قال، رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفعله انتهى فالحصر على هذا المعنى يرجع إلى وقوع صلاة الفجر والمغرب بغير ميقاتها خاصتين في المزدلفة فلم يعارض هذا الحصر الجمع في السفر أو في الحضر بين صلاتي الظهر والعصر والعشاء والمغرب في شيء كما لا يخفى على الخبير المتأمل،

ولا يذهب عليك أن وقوع الفجر قبل ميقاته بالحضر في يوم مزدلفة لا يدل على نفي التغليس في سائر الأيام كما زعمت الحنفية باعتبار أن الاجماع منعقد على عدم جواز الصلاة بالليل فتعين حملها على غير الوقت المعتاد وحين فسر الحديث بقوله "حين يبرز الفجر"، براء وغني معجمتين، أي يطلع دل على أن الوقت بعد ذلك وهو وقت الإسفار، وجه البطلان زعمهم هذا أن طلوع الفجر في هذا اليوم لم يكن مما يدركه عموم الناس بل خصوصهم أيضاً وكانوا يقولون لم يطلع الفجر حتى قال الكرماني وغيره قد تحقق الطلوع لرسول الله صلى

الله تعالى عليه وسلم خاصة إما بالرحى وغيره فلم يدل الحديث على أن الوقت المعتاد بعد التغليس ،

نرجع إلى المقصود ونقول وجه استدلالهم بالحديث الثاني أن لفظ حصر التفريط والعصيان في اليقظة على من آخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى وهو بعمومه ينفي كل تأخير كذا في سفر أو حضر وهو أضعف من الأول ، وذلك لأن الخصم قائل لا محالة بتخصيص هذا العموم بما يثبت به النص من الجمع والتأخير حتى دخل وقت الأخرى في مزدلفة ، فإذا ثبت مثل ذلك النص في السفر أيضاً يخص ذلك من هذا العموم كما خص نص المزدلفة ، ويبقى الكلام في صحة حديث الجمع في السفر فها هو حديث الشيخين بطرق متعددة فلزم التبكيت ، هذا في السفر ، وأما حديث الجمع في الحضر فلما صح أيضاً برواية مسلم في صحيحه بطرق متعددة يجمع بينهما بأن التفريط ممن يعتاد ذلك الجمع من غير الأعذار التي أشرنا إليها بتهاون وتكاسل فلا معارضة أصلاً ، وأيضاً وقت دخول صلاة أخرى وحدها عند من تمسك بحديث جمع الحضر وقال باشتراك الوقتين على ما سيأتي تفصيله قريباً إنما يتحقق إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات ففاته عند ذلك الوقت المقدم وهو الظهر في جمعه بالعصر والمغرب في جمعه بالعشاء ، فعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "حتى يدخل وقت أخرى" ، عند القائل بالاشتراك حتى يدخل وقتها منفرداً عن الأولى ، وهو التفريط والعصيان عنده ، فلم ترد هذا

الحديث حجة عليه في قوله وإنما أتى بصرفه عن الظاهر لميسر الحاجة إلى جمعه بالحديث الصحيح الآخر وهو واجب كما لا يخفى ، وهذا جواب لطيف عن القائل بالاشتراك إذا تأمل بقي الاعتراض ههنا بأن يقال لم يتعين الجمع بين هذا الأحاديث بما تقدم لم لا يجوز أن يجمع بما جمع به الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ، على ما تقدم نقله وجوابه ما تصدى له الامام النووي في "شرح مسلم" ، حيث قال في حديث ابن عمر "إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق صريح في الجمع في وقت إحدى الصلوتين وفيه إبطال تأويل الحنفية في قولهم إن المراد بالجمع تأخير الأولى إلى آخر وقتها ، وتقديم الثانية إلى أول وقتها ، وما أجاب به العيني عن ذلك بناءً على الشفق الأحمر والأبيض على اختلاف القولين كما لا يخفى على من رجع إليه ترده الرواية الأخرى لمسلم ، قال النووي فيها والرواية الأخرى أوضح دلالة وهو قوله ، ، إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر آخر الظهر حتى يدخل وقت العصر فجمع بينهما انتهى ، ذلك لانه مصرح بدخول أول وقت العصر فكذلك ينبغي أن يكون حديثين على إفادته أنه (١) لم يأخذ بهذا الحديث أحد من أهل العلم فيكون مما انعقد الإجماع على خلافه ، وسيجئ في الدراسة التالية هل يجوز عقد الإجماع على خلاف الحديث الصحيح مع ما فيه من البيان

(١) قال في هامش المطبوعة هكذا في الأصل ولعل ههنا بعض العبارة متروكة من الناسخ ، قلت ويظهر من "دب الذبابات" ، انه سقط ههنا قدر ورقة - الزباني -

اللائق به وهذا القول منه غريب جداً ، وجه الغرابة أننا قدمنا أن عدم الأخذ بالحديث ممن ينسب إليه ذلك إنما يتحقق إذا لم يجب عن ذلك الحديث ولم يحمله على محمل ، وأما إذا فعل ذلك فقد أخذ به على ما ظهر له من تأويله ، وهذا الحديث كثر في تأويله أقوال العلماء ، قال الإمام النووي ، وللعلماء فيه تأويلات ومذاهب ، منهم من تأوله على أنه جمع لعذر المطر ؛ وهذا مشهور عن جماعة من كبار المتقدمين ، وهو ضعيف بالرواية الأخرى من غير خوف ولا مطر ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلي الظهر ثم انكشف الغيم وبان أن وقت العصر دخل فصلها ، فهذا أيضاً باطل وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء ، ومنهم من تأوله على تأخير الأولى إلى آخر وقتها فصلها فيه فلما فرغ منها دخل الثانية فصارت صورته صورة جمع ، وهذا أيضاً ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر بخالفة لا تحتمل (١) وفعل ابن عباس

(١) قال الحافظ في الفتح وهذا الذي ضعفه استحسنه القرطبي ورجحه قبله إمام الحرمين وحزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن الشعاء هو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به وذلك فيما زواه الشيخان من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فذكر هذا الحديث وزاد قلت يا أبا الشعاء اظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا اظنه قال ابن سيد الناس وراوى الحديث أدري بالمراد من غيره قلت ولكن لم يحزم بذلك بل لم عليه فقد تقدم مسدده يتلوا الأيوب وتجويزه لأن يكون الجمع بعد المطر لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها

واستدلالة بالحديث لتصويب فعله وتصديق أبي هريرة له وعدم إنكاره صريح في رد هذا التأويل حيث روى وقال قد خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون الصلوة الصلوة فجاءه رجل من نبي تميم فجعل لا يفتر ولا ينثني للصلوة فقال ابن عباس أتعلمني بالسنة لا أم لك ثم قال ، رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبدالله بن شقيق فحاك في صدرى من ذلك شئ فأتيت أبا هريرة رضى الله تعالى عنه فسألته فصدق مقالته ، ومنهم من قال هو محمول على الجمع بعذر المرض أونحوه مما هو في معناه من الأعذار وهو قول أحمد بن حنبل والقباضي حسين من أصحابنا واختاره الخطابي والمتولى والرويانى من أصحابنا وهو المختار في تأويله لظاهر الحديث ولفعل ابن عباس وموافقة أبي هريرة ولأن المشقة فيه أشد من المطر انتهى كلامه ، ومع هذه التأويلات والمذاهب فيه وإن كانت بعضها

ليس فيها تعرض لوقت الجمع فاما أن تحمل على مطلقها فتستلزم إخراج الصلوة عن وقتها المحدود بغير عذر واما أن تحمل على صفته مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث والجمع الصوري أولى والله أعلم انتهى كلام الحافظ قلت وقد جاء هذا الاحتمال صريحاً في رواية النسائي (ص ١٠٢) قال أخبرنا قتيبة حدثنا صفيان عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمدينة ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء - محمد عبدالرشيد النعماني -

بعيدة كيف يطلق عليه أنه لم يعمل به أحد من العلماء ، وإن أراد الترمذي أنه لم يعمل بظاهره من غير تأويل أحد من العلماء فيبطل قوله " كل حديث في كتابي هذا معمول ما خلا حديثين " ، فإن كل حديث في كتابه ليس مما لم يؤول أصلاً وعمل بظاهره ، على أن هذا الحديث عمل بظاهره جماعة من العلماء وهو المحمل الذي أشرنا إليه بأحسن وجوه الجمع فيما تقدم ، قال الإمام النووي في " شرح مسلم " ، عقيب الكلام السابق وهو المحمل الذي ذهب إليه أحمد بن حنبل والقاضي حسين ، وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك وحكاه الخطابي عن القفال الشاشي الكبير من أصحاب الشافعي عن أبي اسحق المروزي ، وعن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر ويؤيده ظاهر قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمتة فلم يعلمه بمرض ولا غيره والله تعالى أعلم انتهى كلامه وقوله " فلم يعلمه بمرض ولا غيره " ، يريد أن دفع الحرج يعتمد على وجوده ولكنه مطلق يشمل كل حرج يلحقه لأية حاجة تفرض على ما قدمنا الكلام في تعميمها ، ومن لم يحمل جواز الجمع في الحضر على أدنى حاجة واتخذ مذهباً من غير عذر رأساً الإمام الحق الصدوق الصديق الصادق رضي الله تعالى عنه ، ومذهب واحد منهم مذهب باقيهم كما قال أبوه محمد باقر حقائق الوجود كله على ما نقله ابن الهمام في " فتح القدير " ، لما سئل في مسألة هل يوافقه فيه علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه " لا يصدر أهل بيته

إلا عن رأيهم " ، ولو فرضنا وجود إجماع على خلاف هذا الحديث ، وقد عرفت بطلانه ، فلا إجماع بمخالفة أهل البيت بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت وأهل المدينة المشرقة فعليه الاعتماد كل الاعتماد ويحذر تركه . وعندى أن مالكاً رحمه الله تعالى أخذ بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة حيث قال بالاشتراك في وقت الظهر والعصر وفي وقت المغرب والعشاء فإن لفظ الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء أو لفظة آخر الظهر صلى الله تعالى عليه وسلم فصلها في وقت العصر مثلاً لا يدل على أزيد مما قاله رحمه الله تعالى ، ومعنى الاشتراك في مذهبه هو أنه قال : يدخل وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله ولا يذهب وقت الظهر بل يمتزج الوقتان إلى غروب الشمس فوقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وقت مختار : ووقت الأداء آخره إذا بقي إلى غروب الشمس قدر أربع ركعات ، ولم ينفرد بهذا مالك في أحد قولييه وهو المعتمد المشهور المنسوب إليه بكلمة عند في كتاب " المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة " ، بل وافقه على ذلك عطاء وطاؤس رحمهما الله تعالى ، وقال يمتد وقت المغرب ثم بعد ذلك يشترك هي والعشاء ، فوقت الاختيار عنده في المغرب وقت واحد ويتسع إلى وقت العشاء ووقت الأداء باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات ، وعند طاؤس لا يفوت المغرب والعشاء إلا بالنهار ، وأنت خير أن حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مستندهم في ذلك ، كيف لا وقد وقع التصريح في طرق مسلم لهذا الحديث بأن ذلك الجمع كان بتأخير الظهر وجمعه بالعصر في وقته

وكذلك تأخير المغرب وجمعه بالعشاء ، وهو عين الاشتراك والامتزاج المذكور ، ويصاح هذا الحديث أن يكون متمسكاً لسيد الأئمة جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه فإنه ماخالفه مالك وعطاء وطاؤس إلا في أول الوقت فإن مذهبه رضي الله تعالى عنه أنه بالزوال المحقق يدخل وقت الظهر والعصر مشتركاً متمزجاً ويشترط تقديم الظهر على العصر في كل الوقت إلى أن يبقى إلى الغروب قدر أربع ركعات فيفوت وقت الظهر ويختص بالعصر ، وهكذا بعد الغروب المحقق يدخل الوقتان معاً فيصلي بالشرط المذكور ويبقيان إلى أن يبقى من آخر وقت العشاء وهو نصف الليل عنده رضي الله تعالى عنه قدر أربع ركعات ، وصلوح التمسك المذكور على هذا المذهب لعموم لفظ الجمع بين الصلاتين والاقتصار عليه في بعض طريقه ، ومع هذا كله كيف يسوغ القول للعالم بالمذاهب أنه لم يأخذ بهذا الحديث أحد من أهل العلم هذا آخر كلامنا على الحديث الأول ،

وأما على الحديث الثاني فنقول قوله ” إنما كان هذا في أول الامر ثم نسخ بعد ، دعوى من غير دليل فيما لا يباح فيه الدعوى إلا بنص صاحب الشرع صلى الله تعالى عليه وسلم ، قوله ” وهكذا روى محمد بن إسحق ، ، إلى آخر المتن ؛ قلت لا يدل هذا الحديث إلا على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقتل الرجل في الرابعة فيجمع بين الحديثين بأن الأمر بالقتل كان من باب الإباحة والرخصة للسياسة دون إيجابه حداً في المرتبة الرابعة ، فترك القتل في الحديث

الآخر لا يعرض تلك الرخصة ، ومتى يمكن الجمع لم يبح لنا القول بالنسخ على أنه إذا لم يمكن الجمع عندنا لا يقدم على النسخ أيضاً ما لم يوجد نص من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم بنسخه ، وإن علم تأخر تاريخ أحد الحديثين عن الآخر ، وبذلك صرح الحافظ الحازمي في ، ، الاعتبار ، ، في مقدمة كتابه ، وقول الزهري السابق نقله برواية الترمذي عنه معلقاً قال ، ، وكانت رخصة معناه عندي أن القتل في الرابعة كانت رخصة في الحديث الذي أمر به فكان الأمر هناك أمر إباحة ، ولهذا لم يقتله فيما رواه الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ، فالعجب كل العجب من أبي عيسى الترمذي أنه مع هذا الجمع الذي رواه عن الزهري بنفسه كيف أقدم على الحكم بالنسخ ، وإذا لم يثبت نسخه فليت شعري ماعلة هذا الحديث التي أشار في باب العلل إلى تقدم ذكرها في الكتاب ، وما طريق ثبوت عدم أخذ أهل العلم به على المعنى الذي ورد من الرخصة والإباحة للسياسة في الرابعة مع أنه لو ثبت عدم وقوع ذلك في الأمة عن أحد من العلماء لم يدل ذلك على عدم الأخذ منهم لأن معنى الأخذ بأحاديث الرخص رويتها كذلك مباحة وإن لم يقع العمل بها منهم قط كما لا يخفى على الفطن فلم يظهر وجه صحة الحكم على هذا الحديث أيضاً بأنه ما أخذه أحد من العلماء والله تعالى أعلم ، وليكن هذا آخر هذه الدراسة والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً .

الدراسة الثامنة

« وفيما إذا عارض الاجماع الحديث الصحيح »

إعلم خلاك الله تعالى عن الرسوم الماسخة ، وحلاك بالادراكات الفاسخة للهيآت الراسخة ، أن كلامنا في هذا الدراسة بل جميع الكتاب على نمط جديد مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم ، فإذا سمعت في الاجماع ما لم يقرع سمعك من عالم معاصر ولا متقدم قط فلا تبادر إلى إنكاره بمجرد عدم إلفك به لحدثانه متمسكا بأن كل محدث ضلالة ، فيبقى بصرك في غطاء عما أشار إليه القرآن المجيد (ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) فإن المحدث الحق المعانق بدليله وبرهانه مستور عن أوهام المترسمين بحجاب الحدثان ، وعدم سبق مثله لعزته وعدم الفهم به وأسره بما ألفوه فأنهم أعداء ما جهلوه ، وهذا المحدث قديم بصدوره عن أصل محقق في علم عال حدث وظهر من علم سافل إذا بلغ كتابة الأجل المعهود من عالم الظهور والشهود ، فليس المحدث والضلالة إلا مما لم ينزل عن معدن برهاني على مستوى نوري بل عن منحوت وهمي على مذهل غروري ، فالحليم الرشيد من ذكره الله سبحانه بسباع القول واتباع أحسنه من حيث وفاقه بالدليل الحق ممن كان وأينما كان ، فإن الحكمة ضالة الحكيم هو الحق بها حيث ما وجدها ، وإذا تمهد هذا العذر فنقول ، إن قال قائل قد علم أنك تقول إن التعارض بين الحديثين

على فهم الرجال وإن علم تأخير أحدهما لا يبيح الحكم بالنسخ كما بسطته في رسالة مفردة في ذلك ، فما قولك فيما إذا عارض الحديث الاجماع هل ينسخ حكم الحديث أم لا ، فإن قلت نعم ، قدمت آراء الرجال على قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكتابتك هذا لا بطلان ذلك وجوزت النسخ من غير تنصيص من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهو عندك منحصر فيه ، ولهذا ما جوزته بكلام المعصوم المعارض بكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم لمن غير ذلك التنصيص مع علم المتأخر ، وإن قلت لا فقد خالفت أهل أصول الحديث قاطبة حيث صرحوا بوجوب نسخ الحديث عند معارضة الاجماع قال الإمام النووي في « التريب » ، ومنه (يعني النسخ) ما عرفت بدلالة الاجماع كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة « قال السيوطي في « التدريب » ، هو ما رواه أبو داود والترمذي من حديث معاوية « من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » ، قال المصنف يعني النووي في شرح مسلم ، « دل الاجماع على نسخه » ، قلت بعد ما إذكرك مما مر في الدراسة السابقة من عدم تعارض الحديث المذكور بالاجماع ، والمناقشة في المثال سهل والاكتفاء بها في التحقيق جهل ، أن الاجماع لم يثبت عندي حجيته ، إلا من حيث أنه إذا حصل على أمر يعلم منه كون سنده مما أجمع علماء العصر على إفادته ذلك الحكم ، فإن كان حديثاً علم أنهم أجمعوا على صحته أو حسنه ، وعلم أن لفظ السند كتاباً كان أو حديثاً في الدلالة على الحكم بحيث لم يختلف فيها أحد إما لكونه نصاً صريحاً فيه أو لاشتماله على

علة منصوبة من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم أوجلية لم يختلف فيها إثنان ، وعلم أنه لم يبلغ أحداً من علماء العصر من الأحاديث ما يعارض سندهم ، وعلم أنه حكم لم يخالفه قياس من الأقيسة ، والإلم يتحقق الاجماع بشذوذ من يخالف قياسه به ، وبحصول هذه العلوم بحصول الاجماع يكون الحكم المجمع عليه قطعياً أو مما يقرب القطعي ، فمجموعها لها التأثير في حصول القطع أو يضاهيه ، وليس في نفس اجتماع الأمة بمجردة عندي ما يوجب القطع وكل ما أقيم من الدلائل على أن لاجتماع الأمة نفسه تأثيراً في إيجاب القطع واطلعنا عليه فنظور بأنظار موجهة واضحة غير متعسفة لا يفيد المطلوب مع ورودها ، وليس هذا محل تعرضه ، هذا ما بدى لنا في حجية الاجماع ، وقد وافقنا على هذا الرأي قدوة علماء دهره يعسوب زماننا الشيخ الأجل الصوفي الاكمل ، إمام بلاد الهند الشيخ ولي الله بن عبدالرحيم مشافها في جملة صالحة من أرائنا مخالفاً لي في تفردى ببعض ماخالفت فيه الجماهير ،

ومن الرديف وقدركبت غضنفرأ

والحمد لله تعالى على ذلك حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ،

ومما يجب التنبيه له ههنا أن كلام النووى " ومن النسخ ما عرف بدلالة الاجماع ، ، ملوح بل مصرح بما نحن عليه من تحقيق الحق

إن شاء الله تعالى في حجية الاجماع فإنه يفيد أن أهل أصول الحديث إنما يقولون بجواز النسخ بدلالة الاجماع لا بجوازه بنفس الاجماع ، ودلالة الاجماع على نسخ الحديث من حيث كون سنده ناسخاً لأنه المؤثر في القطع لا نفس الاجماع كما قلنا ، وسنفضله فيما بعد فعلى هذا لا يخالف قول أهل أصول الحديث بجواز كون الاجماع ناسخاً قول أهل أصول الفقه من ، أن الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ ، ، لان جواز كونه ناسخاً من حيث دلالته على النسخ في الباب وهو سنده ، ونفيه من حيث لحاظه بمجرد نفسه ، فان نفس الاجماع عبارة عن آراء مجتمعة من علماء عصر واحد ، وآراء الرجال ليست من نسخ كلام المعصوم في شئ ، فان أنت الفقهاء في علة عدم كون الاجماع ناسخاً بما بينا يلزمهم الاقرار بان نفسه بمجردة عار عن إيجاب القطع لكونه آراء جماعية غير معصومة ولو بالاجتماع وحده وإلا فما وجه عدم جواز النسخ من القاطع المتأخر للقاطع المتقدم عندهم وإن لجأوا إلى وجه آخر في ذلك ينظر في تمامه والله سبحانه أعلم بهم ، وإذا اتضح عليك رأيي هذا في الاجماع فاعلم انه إذا حصل العلم إجمالاً بسند هذا حاله يقدم في العمل على كل حديث بلغنا في خلاف حكمه لتيقنا بوجود علة مرسله فيها أو كونه من القوة على ما لا يساوى قوة سندهم أو مما لا يعارض السند بمحمل بدى لأهل الاجماع فإن فرضنا الحديث المعارض للسند متناهيًا في القوة كالمتواتر أو قريباً من ذلك في الصحة كالمتمفق عليه الشيخان نظن أن أهل الاجماع وهم علماء العصر قاطبة حملوه على ما لا يعارض سندهم من المحامل أو حطوه في القوة عن درجة

سندهم فإن المتواترات تتفاوت رتبها على وجوه لا يخفى على الماهر ،
وحديث الشيخين وإن تلقته الأمة بالقبول ففيه ما انتقد عليه
أئمة الحديث سنداً وممتناً ، وهذا حديث البسمة قد علل رواية مسلم
بسبع علل ، وإن أجاب القوم عما انتقد عليهما ، وأنت خير بأنسه
مع احتمال أن يكون الاجماع منعقداً على خلاف الحديث لعدم
معارضته بما أجمعوا عليه إما للترجيح عليه قوة أو بمحمل ظهر لأهله
كيف يسوغ التجاسر على الحكم بأحاديث الشيخين بعللة قاذحة في
الأول بالاجماع بدليل الاجماع على خلافه إن وجد ذلك فيها ، فإن
أدنى ما ينسد باب السؤال بأنهم لم اجتماعوا على خلاف هذا الحديث ،
ويكفي مؤنته بيان الوجه لتقدم السند على مروياتهما ، هذا هو
الاحتمال لأشئ أزيد من ذلك كاحتمال لا يليق بمنصب الشيخين بخلاف
غيرهما من كتب الحديث ، ففي الحديث المتقدم الذي رواه أبوداؤد
والترمذي إن فرض انعقاد الاجماع على خلافه لاستبعاد أن يكون معللاً
بعللة قاذحة فيه ظهرت لهم فأخرجته عن الاحتجاج فضلاً من أن
يعارض سنده ، وبالجملية فدلالة الاجماع بخلاف الحديث ليس على
أزيد من تقديم حديثهم عليه أو الطعن فيه فهذا القدر هو الذي
يلجئ إليه الاجماع فيكتفى به ، وأما نسخ الحديث فلا دلالة
للاجماع عليه أصلاً كما لا يخفى (١) وعلى هذا يحمل خلاف ابن
حزم مع من أجمع على دلالة الاجماع على نسخ الحديث إذا كان

(١) كذا في المطبوعة ويظهر من مطالعة ديب الذبابات ، أنه

قد سقط ههنا بعض عبارة الاصل - النعماني -

مخالفه فيكون خلافاً عن دليل خارقاً لذلك الاجماع يعني به
الاجماع على نسخ الحديث بالاجماع ، فإن قلت قال الصيرفي
الحديث لا يحكم عليه بالنسخ بالاجماع على ترك العمل به إلا إذا عرف
صحته ، وإلا فيتحمل أنه غلط قلنا في كل حكميه كلام ، أما في
الحكم بالنسخ إذا عرف الصحة فلما مر من إبداء الوجوه التي لا تلجئ
إلى النسخ وإن الضرورة غير قاضية إلى ذلك وأما في الحكم بالغلط
إذا لم يعرف صحته فلأن ضرورة الاجماع على خلافه لا يعيننه في كونه
موضوعاً باطلاً أو صادراً من غلط الراوي بل يجوز أن يكون حسناً
قدم عليه سند الاجماع لصحته ، وترك العمل بالحسن في مقابلة
هذا بمجرد الصحة فكيف إذا جوز انضمام ما يوجب العمل بالسند
إليها بوجوه أخرى كثيرة نعم الغلط من إحدى الاحتمالات التي يدل
عليه الاجماع لأنه يتعين مدلولاً له ، فإذا كان كذلك ولم يظهر لنا
على الحديث المخالف معه الاجماع أمر يقدر فيه سنداً أو ممتناً نحمل
تركه من أهل الاجماع على أحسن المحامل وإن كان الحديث المتفق
عليه مع الحكم بعدم استبعاد غير المحمل الحسن في غيره مثلاً
كحديث قتل الشارب في الرابعة إذا لم يظهر لنا فيه ما يقدر من العلل
نحمل تركه من أهل الاجماع على أن ذلك مع صونه عن العلل لا يبلغ
قوة سندهم للحكم المخالف به ، فإن قلت الحديث المتفق عليه
الشيخان لما كان مما تلقته الأمة بالقبول ، وكان ذلك عند البعض مما يورث
القطع بصحة ذلك الحديث ، وهو الرأي المنصور عندك من حيث
الدليل على ما سبق في دراسة عليه حدة كان الاجماع على ما يخالفه

غالبية التعارض به دون تقديمه عليه ، قلنا تلقى الأمة على الرأي المنصور إنما يوجب قطع الصحة لا قطع عدم المعارض به أصلاً ولا حملاً على وجوه الجمع ، وإجماع الأمة على حديث والحكم بها يوجب العلم الاجمالي بالحكم من جميع علماء العصر بأن الحديث المتفق عليه لا يعارض سند إجماعهم لما مر من الوجوه فحصل عندنا علم إجمالي بحديث يترك به هذا الحديث ، فإن قلت إذا دل الحديث المتفق عليه نصاً على حكم وأتاك الاجماع على خلافه ، ومعلوم أن الاجماع يجوز أن يكون سنده قياسياً يصلح للقياس لأنه قد يكون قياسات مجتمعة فترك الحديث بالاجماع يتضمن احتمال تركه بآراء الرجال فكيف يجوز في رأيك أن نفس الاجماع لا تأثير له في القطع ، قلنا هذا الاحتمال مندفع لأن القياس في مقابلة النص حرام فكيف ينسب ذلك إلى علماء العصر ، فحصل العلم بأن سند هذا الاجماع على خلاف النص لا بد وأن يكون نصاً ، فإن قلت هذا كله مبنى على امتناع جواز عدم العلم من أهل الاجماع بهذا الحديث وما طريق إثباته ، قلنا لا شك أن جميع علماء العصر من أهل الاجماع يدخل فيهم جميع حفاظ الحديث ومشائخه والمجتهدون أكثرهم ممن يعد من مشايخ الحديث وحفاظه والحديث الصحيح إذا لم يكن محفوظاً عند أحد من هؤلاء في عصر فن أين جاء مسنداً في الأعصار الآتية ، فإن قلت الظاهرية لا يقولون بالقياس والاجماع قد ينعقد بقياسات مجتمعة من أهل العصر فكيف يشترط عدم شدوذهم من الاجماع المطلق الشامل للاجماع القياسي أيضاً ، قلنا ليس كل مشايخ الحديث ظاهرية وليس كل من

يطلق عليه الظاهرية في العرف ممن لا يخرق خلافه الاجماع وليس كل أهل الحديث يحرمون القياس مطلقاً ، وسيمجى الفرق بين الظاهرية وأصحاب الظواهر في الدراسة اللاحقة ، فإن قلت قول السيوطي في ابن حزم ، وظاهري لا يقدح خلافه في الاجماع ، ، يدل على أن الظاهرية ليسوا من أهل الاجماع وإذا كان كذلك بطل قولك فيما سبق " الحديث الصحيح إذا لم يكن محفوظاً عند أحد من علماء العصر من أهل الاجماع فمن أين جاء ، ، إلى آخره لأنه يجوز إثباته من غير أهل الاجماع وهم الظاهرية فإنهم من ثقات الرواة فإذا بطل ذلك بطل ما بنيت على صحته ، قلنا الظاهرية الجامدة الخارجون عن يخرق الاجماع بخلافه بالنسبة إلى مشايخ الحديث والفقهاء كشعرة سوداء في ثور أبيض ويستحيل عادة عدم علم جميع علماء الأمة شرقاً وغرباً سوى الظاهرية بالحديث الصحيح ، وكيف يجوز هذا مع أنهم معصومون في إجماعهم عن الخطأ بمجرد الاجماع عند جمهور علماء الأمة ، وقياسهم في معارضة النص خطأ ظاهر ، فالدليل الذي يوجب عصمتهم عند الجمهور يوجب ضرورة علمهم بنص الشارع فصح قولنا ، ، الحديث الصحيح إذا لم يكن محفوظاً الخ ، أما عند الجمهور فبناءً على دليل عصمة المجتمعين من علماء الأمة من أهل الاجماع وإذا صح صح ما بنيت عليه بحمد الله وحسن توفيقه ،

وما يهم أن يتنبه له هو أن كل ما ذكرنا من مقدمات هذه الدراسة فهو تنزل وفرض جرى الكلام عليه مع من جوز انعقاد

الاجماع على خلاف الحديث الصحيح وإلا ففي حقيقة الأمر ليس حديث
صح ثبوته عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا وقد تشرف
عالم من علماء الأمة بالعمل به ، وكيف يكون قول أعرف خلق الله
الثابت صدوره منه مهماً مع أنه لا تصدر عنه صلى الله تعالى عليه
وسلم كلمة إلا وتأخذ حقها من إسعاد من أريد فوزه بها وما قلها إلا عن
علم محقق بمن وجهها إليه سؤال استعداده ، وهذا إيماننا به صلى الله
تعالى عليه وسلم في أقواله ، نعتقد جزماً امتناع التعطل في كلماته
القدسية وعدم العمل عين التعطل كما لا يخفى وكيف يجوز عدم العمل
من جميع العلماء دهرًا بعد دهر مع أنا لا نعتقد خروج الحديث عن
المذاهب الأربعة وعلمائهم على ما أشرنا إليه فيما تقدم ، ومما يؤيد كون
هذه المباحث تنزليةً فرضيةً هو أن ترك الحديث بالاجماع يجب أن لا يجوز
إلا بشرط كون ذلك الاجماع ثابتاً عندنا كثبوت الحديث فإن كان مما اتفق
عليه الشيخان مثلاً يجب أن يكون الاجماع قد نقل إلينا رجال كرجال
الشيخين على وجود جميع شرائط صحة النقل إذ لا معارضة بدون ذلك ،
فالاجماع التي تنقل معلقة ليست مما ترك بها الأحاديث المسندة
وقلما يوجد إجماع ينقل مسنداً رجال ثقات بالانصال المشروط في
صحة النقل كما لا يخفى على خدمة العلم فوجود إجماع يترك به الحديث
الصحيح بخلافه به فرض محض عندنا ، وما نقل من الأمثلة لذلك
فقد عرقت عدم تمامه ، ومن ادعى تحقق وجوده في الشريعة فليأت
حتى ننظر فيه ، وهذا آخر الدراسة والحمد لله رب العالمين ،

الدراسة التاسعة

و في الفرق بين الظاهرية وبين أصحاب الظواهر

إعلم أدركك الله تعالى بالفيض الهائل حتى تميز عايبك الحق من
الباطل أنه قد تقدم في مطاوي المباحث السالفة الفرق بين من يسمى
بالفرقة الظاهرية وبين من اشتهر بأصحاب الظواهر لكن لما كان هذا
الفرق من عمدة ما يهتم به في هذا الكتاب المصطنع لعامل الحديث
المتمسك بظواهر الأحاديث ، السالك لهذا الطريق المبارك على أثر
الأسلاف الأشراف من مشايخ الحديث وأصحاب الظواهر ، وجب
علينا أفراد دراسة في هذا المطلب ، وبيان ذلك على وجه ينجر إلى علم
شريف يغتنم به كل منصف ولا حاجة لنا إلى كل متعصب متعسف ؛ فأقول
لاشك أن في علماء الأمة ممن تعلق بهذا الحديث الكريم طائفة
تسمى "ظاهريّة" ، وهو في التحقيق عبارة عن أصحاب داود
الظاهري خاصة ، وعن كل من كان على الظاهرية المحضة التي
تسمى جامدة في إطلاق العلماء ، وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقاً
حتى في العلة المنصوصة والجلية بل ما يترأى من أقوالهم أنهم لا يقولون
بالاستنباط رأساً وهو مما لا يعاب بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقهاء حتى
قال الشيخ الإمام السيوطي وغيره أن الاجماع لا يخرق بخلافهم
ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بجواز الاستنباط وإعمال الفكر
والفهم في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ،

فأهل الظاهر الذين قال فيهم بعض أهل الأصول من الحنفية أن حكمهم حكم البغاة إن أرادوا به تلك الطائفة المخصوصة فلكلهم وجه على معنى أنه كما لا يخرق الإجماع خروج أهل البغي عن حكمه كذلك خروج هؤلاء لا على معنى أنه حل قتال الظاهرية حتى تفي إلى قول الجمهور كحل قتال البغاة ولزوم المعصية ، فإن الظاهرية وإن جمدوا جمدوا على قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد صحته لعدم مساهلتهم في أمرها وإن أخطأوا في إنكار الاستنباط وعدم روية الفهم في نصوص الشريعة المطهرة ولم تفض قولهم إلى مفسدة عامة في الناس ، بخلاف أمر الباغي فإنه تمسك بشبهة واهية لم يأذن بها الله سبحانه ثم اجتراً على الشريعة فحل لها نهب الأموال وإراقة الدماء المعصومة وخرج عن طاعة إمام العامة فأين سوء صنيعه عن صنيعهم مع أنهم ما قالوا به منصوص من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهم في ذلك على الحق ، وما خطأهم إلا من حيث جمودهم على ماورد الحديث فيه مع وضوح أمر التعدية في غيره ، والباغي في أصل ما ادعى حقيقته مبطل خارج عن الشريعة مستنصر بأمر واه لا يكون له وقاية في الدنيا والآخرة ، والتجاوز عن الخطأ المذكور في ذم الظاهرية إلى أزيد من ذلك إفراط خارج عن الحق وهذا مما يحفظ فيهم ، وإن أرادوا به مايعمهم وغيرهم من أصحاب الظواهر فهي كلمة قبيحة يستعاذ من شرها ويخشى عواقبها ، وكيف لا وفي أصحاب الظواهر مثل إمام الأئمة قبله مشايخ السنة أبوعبد الله البخاري رحمه الله تعالى ، وهذا التعميم لا يستبعد على شمول مثله عن بعض متجاسرة الفقهاء فإنه

أدون من إخراجهم عن بخارا (١) وقد أخرجوه وآذوه وخرجوه حتى وصل رحمه الله تعالى إلى مواعد لطفه تعالى وهو خارج عن بيته وبلده فمات غريباً مهجوراً في كهف أنس الحق وأوبه إليه تعالى ، نفعتنا الله سبحانه وسائر المسلمين ببركاته . هذا حال الظاهرية ، وأما أصحاب الظواهر فهم أهل الحديث خير أهل الحديث خير أهل العمل على الأرض وخيار العلماء وسادات هذه الأمة والفرقة الناجية إن شاء الله تعالى ، وأهل السنة يقولون بوجوه الاستنباط جميعها إلا بالقياس الحنفى الذى يقول به أكثر الفقهاء يبدى فيه أحدهم العلة من الأصل من عند نفسه ثم يعديها

(١) قلت المؤلف لم يكن له المام بالتاريخ وعلم الرجال فيكتب ما يكتب من غير فكر وروية ، وينسب إلى الفقهاء ما يشاء من غير علم ودربة ، والحال أن اسمعيل بن إبراهيم والد البخاري كان من أصحاب الإمام عبدالله بن المبارك الذى هو من خواص أصحاب فقيه الملة أبى حنيفة الإمام القائلين بمذهبه ، وكان بين اسمعيل وبين الإمام أبى حفص الكبير أحمد بن حفص بن الزبير بن العطل البخاري صداقة أكيدة وهو الذى يقول ، دخلت على اسمعيل عند موته فقال لا أعلم من مالى درهماً من حرام ولا درهماً من شبهة كما نقله ابن حجر العسقلاني في خاتمة ، وهدى السارى ، عن محمد بن أبى حاتم وراق البخاري قال سمعت محمد بن خراش يقول سمعت أحمد بن حفص يقول الخ فتوفى اسمعيل والبخاري صغير فكان الإمام أبو حفص الكبير يتعهد البخاري بالبر والصلة وهو من أوائل شيوخ البخاري في مبدا أمره قبل رحلته إلى الحج ، فقد روى الخطيب في تاريخ بغداد ، (ج - ٦ ص ١١) أخبرنى أبو الوليد قال أنبأنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ قال أنبأنا أبو عمرو أحمد بن محمد

إلى الفروع على خفتها ، فيها فيتجاسرون على الشريعة في موضعين من هذا القياس الذي هو تشريع كمال . وفي إنكار هذا التجاسر منهم يوافق أهل الحديث الصوفية الكرام وهم خير أهل العقائد على الأرض وخيار العرفاء وسادات العقلاء . وإنما سمو أهل الظواهر لعدم رويتهم صرف النصوص عن ظواهرها بتأويل لا يخرج إلى ذلك رفع التعارض عن كلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم أو حصول الجمع بين الكتاب والتأويل سوى الحاجة المذكورة حرام عندهم ، وتوافقهم في تحريم ذلك الصوفية الكرام رحمهم الله تعالى ، وحمل كلام الله تعالى

بن عمر المقرئ . وأبو نصر أحمد بن أبي حامد الباهلي قال سمعنا أبا سعيد بكر بن منير سمعت محمد بن اسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي يقول كنت عند أبي حفص أحمد بن حفص اسمع كتاب الجامع ، جامع سفيان ، في كتاب والذي ، فمر أبو حفص على حرف ولم يكن عندي ما ذكر فراجعته فقال الثانية كذلك ، فراجعته الثانية فقال كذلك ، فراجعته الثالثة ، فسكت مويعة ثم قال من هذا قالوا هذا ابن اسمعيل بن إبراهيم بن بردزبه فقال أبو حفص هو كما قال واحفظوا فان هذا يوماً يصير رجلاً اهـ . ولما خرج البخاري إلى الحج رافقه في طلب الحديث مدة ابنه الاسام الرباني . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حفص الشهير بأبي حفص الصغير ، وقال غنجار في تاريخه حدثنا أحمد بن محمد بن عمر المقرئ حدثنا أبو سعيد بكر بن منير قال ، كان حمل إلى محمد بن اسمعيل بضاعة انفذها اليه أبو حفص فاجتمع بعض التجار اليه بالعشية وطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم ، فقال لهم انصرفوا الليلة فاجاءه من الغد تجار آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم فردهم وقال ، اني نويت البارحة

وكلام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على محامل الأسرار الباطنية منهم ليس رفضاً للمعنى الظاهر وتأويل الكلمات القدسية منها إلى غيرها بل إنهم يؤمنون بظواهرها من غير تأويل ويفاض عليهم بواطنها من غير إخراج عما هو حقه من لسانه ، ومن أراد العثور على تحقيقه في تفصيله فليرجع إلى كتابنا " أنوار الوجد من منح المجد " ، فان فيه معنى إن شاء الله تعالى عن غيره ثم إن حرمة التأويل بناءً على أن الظاهر عند مشايخ الصوفية والحديث كالنص فكما أن النص الصريح الناطق يحرم إخراجه عن مدلوله فكذا الظاهر ، فمعنى كونهم

ان ادفعها الى الاولين ، فدفعها اليهم وقال لا احب ان انقض نيتي اه نقله ابن حجر في مقدمه الفتح ، وعد ابا حفص في مشائخه حيث قال ، في ذكر ثناء الناس عليه وتعظيمهم له ، ما لفظه ، واولهم مشائخه قال سليمان بن حرب ونظر اليه يوماً فقال هذا يكون له صيت وكذا قال أحمد بن حفص نحوه اه فهذه الامور كلها تدل على حسن عشرة الامام أبي حفص الكبير مع تلميذه محمد بن اسمعيل ، لكن التلميذ قد تأثر في رحلته الى الحج من تلك البيعة المنعقدة عن مذهب اهل الرأي وتحول عما كان عليه في بشار متناهيًا نشأه في حاقه شيخه الامام أبي حفص المذكور وانما وقع فيما وقع به ثير بعض شيوخه الذين لم يتحملوا اعباء الفقه والفتوى من اصحاب الظواهر المنحرفين عن فقيه الملة الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كالحميدى المتعنت الذي يقول في حق الامام أبي حنيفة ما يقول وكنعيم بن حماد الخزاعي المعصم المعروف باختلاق حكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب ، وكاسماعيل بن عريرة وغيره من المتعصبين عليه ، قدون في توار يخته وبعض

أصحاب الظواهر أنهم يعتقدون الظواهر نصوصاً شرعية في ظواهرها ،
فكما لا يبالي غيرهم من طوائف العلماء برأى من لا يوافق رأيه النص
فهؤلاء لا يباليون برأى الرجال إذا خالفت الظواهر ، فإن قلت كون
الظواهر المتبادر في معنى كالنص الناطق فيه من غير فرق حتى يلزم
اللوامز دعوى على خلاف أهل الأصول فلا يقبل من غير دليل ،
قلت قد ألهمني الله جلست نعمائه بالنور القائض من الحضرة الافصاح
الكبرى صلى الله تعالى عليه وسلم أن ذلك الدليل هو الحديث الصحيح
في الحج عن علي رضي الله تعالى عنه قال ولما نزلت (ولله على الناس

مؤلفاته ما سمع من هؤلاء المجازفين المنحرفين في مثالب أبي حنيفة ما ينبغي
السمع عنها والله يسامحه و يغفر له ، فلما رجع إلى بخارا من تلك الرحلة
جعل يفتي فقهاء أبو حفص رحمه الله وقال لست بأهل له ، وهو أعلم
بأهليته له فإنه شيخه ومعلمه ، والبخاري وإن كان نظراً في الرا ، قليلاً
وحفظ تصانيف ابن المبارك ووكيع لكن لم يكن له فقد كلفه الائمة النقاد
أطباء علل وأهل العناية به فإنه إنما أخذ شيئاً من ذلك قبل رملته في
زمن صغره عن فقهاء بخاري وسنه إذ ذاك لم يتجاوز ست عشرة سنة فلم
يبلغ درجة أهل الفتوى ولذا لم يذكره الشيرازي في وظيفات الفقهاء ، وبالجملة
أبي البخاري أن يمثل أمر شيخه أبي حفص ولم ينته عن الفتوى ، حتى
سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة فافتنى بالحرمه فيما بينهما فاجتمع
عليه الناس وأخرجوه من بخارا كما يذكره شمس الائمة السرخسي في المبسوط
(ج - ٣٠ ص ٢٩٧) وهذه الخرجة هي المشهورة في كتب القوم ، وهناك
خرجة أخرى وهي التي في مسألة خلق الأيمان ، قال صاحب الفصول
العادية (١) وقعت هذه المسألة بفرغانة فأتى بمحضرها منها إلى ائمة بخارا

حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قالوا يا رسول الله ألحج في
كل عام فسكت ثم قالوا ألحج في كل عام فسكت ثم قالوا ألحج
في كل عام فقال لا ولو قلت نعم لوجبت فبذلت (يا أيها
الذين آمنوا لا تستلوا عن أشياء إن تبد لكم تسوءكم) وجه الاستدلال
على الدعوى أن قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع)
الآية معناها إيجاب مضمون المصدر المضاف وهو حج البيت ظاهره
الاكتفاء بمجرد وقوع ذلك المضمون والخروج عن العهدة ، وبمجرد
الوقوع لا يقتضي إلا مرة واحدة وهذا الظاهر لو لم يكن كالنص

فكتب فيه الشيخ الامام أبو بكر بن حامد ، والشيخ الامام أبو حفص
الزاهد ، والشيخ الامام أبو بكر الاسمعي رحمهم الله أن الأيمان غير
مأخوذ ومن قال بخلافه فهو كافر وقد خرج كثير من الناس من بخارا منهم
محمد بن اسمعيل صاحب الصحيح بسبب قولهم الأيمان مأخوذ ، وهاتان
الخرجتان وقعتا في زمن الامام أبي حفص الكبير وهو قد توفي سنة سبع عشر
وبائتين وكان البخاري إذ ذاك ابن ثلاث وعشرين سنة ، والامام أبو
حفص الكبير ممن انتهت إليه رئاسة الفقه وعلو الاستاد في زمنه ببخارا ،
وذكره الحافظ الذهبي في رسالته المسماة ، بالابصار ذوات الآثار ، في
عداد من قام بهم علم الرواية والاستاد ببخارا فقال (بخارا) عيسى بن
موسى غنجار ، وأحمد بن حفص الفقيه ، ومحمد بن سلام البيهقي ، وعبدالله
بن محمد المسندي ، وأبو عبدالله البخاري ، وصالح بن محمد جزوه وأصحابهم
وما زال بها صباية حتى دخلها العدو بالسيف انتهى بلفظه ، نقله السخاوي
في و الاعلان بالتواريخ لمن ذم التاريخ ، (ص ٢٠ ، طبع دمشق ١٢٤٩)
ثبت أن أبا حفص الكبير يجري في مذهب البخاري في نشر الحديث ببخارا ،

الغير المحتمل لجرىان السؤال فيه ممن علم اللسان لكان ماسألوا تفتيشاً عما يحتمله كلام الشارع ، فكان واجباً عليهم مها في أمر دينهم فما كان لذهيهم عن ذلك على مرقى نزل فيه القرآن وجهاً ، فلما نهوا عن السؤال علم أنه كان فضولاً خارجاً عما دل عليه الكلام سؤالاً لا يحتمله كلامه ، وإذا علم ذلك ولا شك في كون الكلام في المرة الواحدة ظاهراً لانصاً علم قطعاً أن الظاهر في تعيين معناه كالنص ، وإن التكليف بمدلول الظاهر كالتكليف بمدلول النص من غير فرق حتى أن من سئل بقوله الحج في كل عام كأنه سئل ذلك بعد التصريح

واما الشيخ الامام ابوبكر بن حامد فقد ذكره الحافظ عبد القادر القرشي في و الجواهر المضيئة ، فقال ابوبكر بن حامد الامام الزاهد من اقران ابى حفص الكبير ومن قام معه في اخراج البخاري من بخارا واما الشيخ الامام ابوبكر الاسمعيلى ، فقال الحافظ القرشي في و الجواهر ، ابوبكر بن اسمعيل عرف بالاسمعيلى من اقران ابى حفص الكبير والقائم معه في اخراج البخاري من بخارا الخرجة المشهورة اه واما الخرجة الثالثة فقد وقعت في مسئلة اللفظ حين اخرجته شيخه الذهلي عن نيسابور وكتب بقصته الى شيوخ بخارا ذكرها الذهبي في كتابه و سير اعلام النبلاء ، في ترجمته الامام ابى عبدالله محمد بن الامام ابى حفص الكبير حيث قال ، قال احمد بن سلمة ، سئل محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الجامع الصحيح عن القرآن فقال كلام الله فقالوا كيف يتصرف فقال والقرآن يتصرف بالاسمعة ، فاخبر محمد بن يحيى الذهلي فقال من اتى مجلسه فلا ياتنى ، فخرج محمد بن اسمعيل الى بخارا وكتب الذهلي الى خالد امير بخارا الى شيوخه باسمهم فخرجته بخارا حتى اخرجته محمد بن احمد بن حفص

والتصيص بأنه في العمر مرة ، وهذا ظاهر لا ستره فيه ، وبه يتحل بحمد الله تعالى وحسن توفيقه أمثال هذا من الأحاديث مما وقع فيه المنع عن السؤال بعد صدور كلام ظاهر في معناه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ووجه ذلك مع احتمال الكلام للسؤال ربما يعسر على أكثر أهل العلم فضلاً عن المترجمين ، وقد كنت مختلف الصادرة بذلك مدة طويلة ، وجلية الأمر ما قد أطمعناه ، والحمد لله رب العالمين ولا يذهب عليك أن النظر والتفتيش في الكلام له حكم السؤال عن

الى بعض رباطات بخارا اه قال الذهبي وكان محمد بن احمد وسلي وسبع من ابى الوليد الطيالسي والحميدي ويحيى بن معين وغيرهم ورافق البخاري في الطلب مدة وله كتاب الاهواء والاختلاف ، والرد على اللفظية ، وكان ثقةً اماً ورعاً زاهداً ربانياً صاحب سنة واتباع ، وكان ابوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن انتهت اليه ربابه الاصحاب ببخارا والى ابى عبدالله هذا ، وثقه عليه احمد . قال ابن مندة توفي في رمضان سنة ٢٦٤ اربع وستين ومائتين اه نقله الشيخ العلامة محمد عبد الحى الانصارى في الفوائد البهية في تراجم العنقية في ترجمته الامام ابى حفص الكبير ، واما الخرجة الاخيرة التي تولى فيها فقد وقعت اكاثته حرت بينه وبين امير بخارا ، ولعل ذكر التحريث بن ابى الوفاء في هذه الخرجة وهم بل هو شارك الامام ابى حفص الكبير في اخراج البخاري عن بخارا كما صرح به الحافظ القرشي و في الجواهر ، في ترجمته حيث قال انه احد الائمة الكبار من فقهاء اصحاب ابى حنيفة رحمه الله تعالى ببخارا وكان كبيراً مشاراً اليه في زمن البخاري صاحب الصحيح وله ذكر في مصيب اخراجه من بخارا مع ابى حفص الكبير اه (محمد عبدالرشيد التتعماني)

ذلك الكلام فإذا نهوا عن السؤال الواقع في كلام ظاهر في معناه بقوله جل ذكره (لا تسألوا) وما سألوا إلا عن قيد زائد لم يذكر وهو قولهم في "كل عام"، فقد نهوا عن محض القيود بكلام مطلق صادر عن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يوافق مذهب إمامهم، فتفتيشهم هذا صنيع منهم يشمل قوله جل ذكره (إن تبد لكم تسؤكم) أى إن تبدلكم بهذا التفتيش قيود زائدة على كلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم من غير حاجة تمس إليه ناشئة من كلام آخر له صلى الله تعالى عليه وسلم تحجر عليكم الواسع المفاد من إطلاق كلامه الظاهر في معناه، وأنتم من تبعاع نبي الرحمة المبعوث بالسمة اليسرى صلى الله تعالى عليه وسلم، وأى سوء أعظم من هذا وأشنع والله سبحانه يهدينا وإخواننا سواء السبيل واتباع الواضح من الدليل،

الدراسة العاشرة

"في بيان أن المتفق عليه من الأحاديث هل يفيد الظن أو القطع،"

إعلم حدد الله عين بالك، وأراك قدر رأس مالك، أن أحاديث الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وكتاب الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمهما الله تعالى ونفعنا ببركاتهما، هي رأس مال من سلك الطريق إلى الله تعالى بالإسوة الحسنة بخير الخلق قاطبة، وقرينة عين العامل

بالحديث والتمسك الأعظم له فيما بينه وبين ربه، والنعمة الكبرى عليه من آلاء الله سبحانه، والمعجزة الباقية من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث حفاظ أسانيدنا على مر الدهور إلى زماننا هذا فهي تلو القرآن في إعجازه الباقي إلى إنقراض الدنيا، وليس لعامل الحديث شأن مهم من الدوران حولها في كل ما يقع له من أمور الدنيا والآخرة، فكان من الواجب في هذا الكتاب الكلام الوافي على كيفية إفادتها العلم، ولقد سبقت منا بفتح الله سبحانه رسالة في تحقيق ذلك سميناها "بغاية الإيضاح في المحاكاة بين النوى وابن الصلاح"، فاضمتها كتابي هذا لكونها كفاية في بابه إن شاء الله تعالى. قال الإمام النووي في "التقريب"، وإذا قالوا صحيح متفق عليه أو على صحته فإرادهم إتفاق الشيخين لا إتفاق الأمة، وذكر (١) ابن الصلاح قال لكن يلزم من إتفاقها إتفاق الأمة لتلقيهم له بالقبول وذكر الشيخ (يعني ابن الصلاح) أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعي حاصل فيه قال، خلافاً لمن نفي ذلك محتجاً بأنه لا يفيد إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ قال، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لي أن الذي اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها، وقد قال

(١) كذا في المطبوعة، ولعله هكذا (وذكر السيوطي في التدريب)

إمام الحرمين لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما لزمته الطلاق لأجماع علماء المسلمين على صحته ، قال ، وإن قال قائل إنه لا يحنث ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما للشك في الحنث فإنه لو حلف في حديث ليس هذه صفته لم يحنث وإن كان رواه فاسقاً فالجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهراً وباطناً وأما عند الشك فعدم الحنث محكوماً به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً حتى يستحب الرجعة . قال المصنف وخالفه المحققون والأكثرون فقالوا إن أحاديث الصحيحين تفيد الظن ما لم يتواتر ، قال في "شرح مسلم" ، لأن ذلك شأن الأحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما وتلقى الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرها فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من أجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . قال وقد اشتهر إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ انتهى . وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول ، وقال إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته قال وهو مذهب ردي وقال الباقلاني ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما بمنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين (١) مثل قول ابن الصلاح عن جماعة

(١) قلت المراد من بعض الحفاظ المتأخرين ابن تيمية وهو لم ينقل

عن هؤلاء الذين ساء لهم حكم القطع بصحة أحاديث الصحيحين حتى يوافق

من الشافعية كأبي اسحق وابن حامد الأسفرائني ، والقاضي أبي الطيب ، والشيخ أبي اسحق الشيرازي ، وعن السرخسي من الحنفية ، والقاضي عبد الوهاب من المالكية وأبي يعلى وأبي الخطاب وابن الزاغوني من الحنابلة وابن فورك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية ، وأهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة ، بل بالغ ابن طاهر المقدسي في "صفوة التصوف" ، فالحق به ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه ، قال شيخ الإسلام ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين ، أما المحققون فلا ، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون قال ، في شرح

قولهم قول ابن الصلاح بل نقل قولهم في الخبر المتفق بالقبول سواء رواه البخاري ومسلم أو غيرها ، ومن المعلوم أن الاعتبار المتعلق بالقبول ليست بمنحصر في الصحيحين ، قال الحفاظ ابن كثير في "اختصاره لعلوم الحديث" ، لابن الصلاح بعد ما قال وأنا مع ابن الصلاح ثم وقفت بعد هذا على كلام شيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة منهم القاضي عبد الوهاب المالكي والشيخ أبو حامد الأسفرائني والقاضي أبو الطيب الطبري والشيخ أبو اسحق الشيرازي من الشافعية وابن حامد وأبو يعلى ابن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني وأما لهم من الحنابلة وشعس الأئمة السرخسي من الحنفية قال وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم كأبي اسحق الأسفرائني وابن فورك قال وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة اه قال ابن كثير وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً فوافق فيه هؤلاء الأئمة اه - محمد عبد الرشيد الشعاني -

النسخة الخبر المحتف بالقرآن يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك قال وهو أنواع منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر فإنه احتف به قرآن ، منها جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ وعالم يقع به التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لإستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته ، قال ، وما قيل من أنهم اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته ممنوع لأنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه ، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة ، وقال ابن كثير وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه قلت وهو الذي اختاره ولا أعتقد سواه نعم يبقى الكلام في التوفيق بينه وبين ما ذكره أولاً من أن المراد بقولهم هذا حديث صحيح أنه وجدت فيه شروط الصحة إلا أنه مقطوع به في نفس الأمر فإنه مخالف لما ههنا ، فليست في الجمع بينهما فإنه عسير ولم أر من تنبه له ، إلى ههنا انتهى كلام الشيخ السيوطي في كتابه رد تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، وهذا الفقير مع فقد لياقته عن القيام في مثل هذا المقام المخصوص بالكلام من أعلام أولى الاحلام الكرام يقول ، قد فصل وبين إمام وقته الحافظ جلال الدين السيوطي في هذا الكلام من دلائل الطرفين

والتائيد بأقوال المحققين لا بن الصلاح ما فيه معنى للعاقل (١) فقد تبين أنه وافقه إجماع المحدثين بعد موافقه مع علماء المذاهب الأربعة جميعاً ووافقه المتكلمون من الأشاعرة وهم أثق الناس نظراً من حيث الدليل العقلي كما أن المحدثين هم القدوة من حيث فنون الصنعة والدليل النقل ، ووافقه المتأخرون ، وهم النقادون المعنون النظر في دليل السابقين ، المعتمدون فيما يختارون به بعد الاطلاع بعد موافقة عامة السلف بهم في ذلك ، وهو المختار عند الإمام الحافظ السيوطي وهو مجدد وقته ، حتى قال لا أعتقد سواه ، فكثرة القائلين إن ثبتت في جانب النوى لا تقابل هذه الكثرة مع جلالة هؤلاء وتحققهم وهذا الفقير العمدة عنده في كل ما اختلف الترجيح

(١) قلت قال بحر العلوم عبد العلي اللاكنوي في " فواتح الرحموت شرح مسم الشبوت (فرع ، ابن الصلاح وطائفة من الملقين بأهل الحديث زعموا أن روايته الشيخين محمد بن اسمعيل البخاري ومسلم بن الحجاج صاحبى الصحيحين يفيد العلم النظري للاجماع على أن للصحيحين مزية على غيرهما وذلكت الأمانة بقبولها والاجماع قطعي ، وهذا بهت فان من راجع الى وحدانه يعلم بالضرورة أن مجرد روايتهما لا يوجب اليقين البتة ، وقد روى فيها اخبار متناقضة فلو افاد روايتهما عاماً لزم تحقق النقيضين في الواقع ، وهذا أي ما ذهب إليه ابن الصلاح واتباعه بخلاف ما قاله الجمهور من الفقهاء والمحدثين لأن انعقاد الاجماع على المزية على غيرهما من مرويات ثقات آخرين ممنوع ، والاجماع على مزيتها في انفسها لا يفيد ، ولأن جلالة شأنها وتلقى الأمانة بكتابيهما لو سلم لا يستلزم ذلك

بالدليل دون نقل المعتضدات من الأقاويل إلا إذا خفي الدليل ،
وقد ذكر الدليلان في الكلام السابق ولكن لم ينحرر ولم يفصل بحيث
تقع الموازنة في مقدمات أحدهما بالآخر ويتضح باعتبارها ،

فأقول تمسك ابن الصلاح بما صورة شكاه " ما في الصحيحين
مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأن الأمة
اجتمعت على قبوله ، وكما اجتمعت الأمة على قبوله مقطوع
، ، فما في الصحيحين مقطوع ، ، أما ثبوت الصغرى فبالتواتر عن
الأسلاف إلى الاحلاف ، وأما الكبرى فما يثبت قطعية الاجماع ولو
على الظن ، كما إذا حصل الاجماع في مسألة ، فإن الاجماع هناك
ظنون مجتمعة أورثت القطع بالمظنون لعصمة الأمة ، فكذا هنا أخبار
الأحاد مظنونة في نفسها ، فإذا حصل الاجماع عليها أورثت القطع ،

القطع والعلم - فان القدر المسلم المتلقى بين الامم ليس الا ان رجال
مروياتها جامعة للشروط التي اشترطها الجمهور لقبول روايتهم وهذا
لا يفيد الا الظن واما ان مروياتها ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم فلا اجماع عليه اصلاً كيف ولا اجماع على صحة جميع ما في كتابيها
لان رواياتهم منهم قدريون وغيرهم من اهل البدع وقبول رواية اهل البدع
مختلف فيه فاين الاجماع على صحة مرويات القدرية غاية ما يلزم ان
احاديثها اصح الصحيح يعني انها مشتملة على الشروط المعتمدة عند
الجمهور على الكمال وهذا لا تفيد الا الظن القوي هذا هو الحق المتبع اه

محمد عبدالرحيم النعماني

وتمسك النووي بما صورة شكاه ، ما في الصحيحين مضمون الصدور عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه من أحاديث الأحاد ، وكما سبها
هو من أحاديث الأحاد مضمون ، فهذا مضمون ، أما ثبوت الصغرى
فظاهر لندرة التواتر جداً ، وأما ثبوت الكبرى فمفروغ عنه في الفن
فهذه صورة المعارضة بين التمسكين وهي ظاهر تحرير الكتاب ولتبيين
الموازنة والمواجهة بينها ، بأن نأخذ دليل النووي في صورة المنع على
دليل ابن الصلاح ، ثم نحرر مقدمة دليله الممنوعة فإن تحصن بالتحرير
عن منعه فالحق معه ، وإلا فهو في ذمة المطالبة ، وأنت تعرف أن
المانع أجلد الخصمين وأوسعها مجالاً فلنعت هذا المنصب لمن يخالف
ما نعتقه من مذهب ابن الصلاح ومن معه حتى يظهر الحق إن ظهر
في غايه سطوعه ، فنقول من قبل النووي في صغرى دليله أنه إن
أراد بقوله إن الأمة اجتمعت على قبول مقطوعة ثبوته وصدوره
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فممنوع منعاً ظاهراً فإن الأمة
إنما اجتمعت على أن ما في الصحيحين صحيح بالاصطلاح الذي
عند المحدثين في معناه ، وكل ما هو كذلك يجب العمل به ، فتلقى
الأمة بالقبول يفيد وجوب العمل بما فيها من غير وقفة ، وكأنه إلى
هذا التصريح من الشارح بقوله " نعم يبقى الكلام ، ، إلى آخره
لصراحته بأن ابن الصلاح مقرر بأن المراد من قبول الأمة بان أحاديث
الشيخين صحيحة مثلاً أنها وجدت فيها شروط الصحة لأنها مقطوعة
في نفس الأمر ، وقد يتعجب جليل النظر من الشارح بهذا القول
مع نصرته لابن الصلاح وبأنه كيف بقي له شأن الجمع بين

الكلامين فقط مع أن هذا التصريح منه يهدم أساس مذهبه فيما وافقه الشارح وإن أراد منه المعنى الذى أردنا فسلم لكن الأكبر على هذا وهو قوله ، ، فهو مقطوع ، ، إن أراد به مقبول العمل فلا وجه لانتاجه الدعوى وهو قوله ، ، ما فى الصحيحين مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، وإن أراد به متيقن الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فحمله على الأصغر وهو الاجتماع على المقبول ، يوجب كون الكبرى كاذبة فى نفسها ولا سبيل إلى تصحيحها بمعنى يلزمها وذلك ما أراد بقوله ، ، ولا يلزم من اجتماع الأمة على العمل بما فيها اجتماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، انتهى ،

ولابن الصلاح أن يحزر دليله ويقول من البديهيات الأولية أن كل من يدرك صحة كلام ينسب إلى قائل يدرك على حسبها تحقق نسبته وصدوره عنه فى نفس الأمر فإن أدرك الصحة قطعاً بعلم يقينى علم صدوره عنه قطعاً وإن ظناً فظناً وإن شكاً فشكاً على أنه ليس من الإدراك فى شئ وإنما غرضنا التوسيع فى تفرع إدراك المدلول على إدراك الدال على نحوه ، فمن علم صحة قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وصدق صدوره عنه قطعاً كالماتواتر من الأحاديث قطع بما أفاده من فعل الرسول أو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وإن ظن صحته فى نسبة صدوره عنه ظناً غالباً كما فى الأحاديث التى حكم عليها بالصحة المصطلحة عند المحدثين فذلك ، وإن ظن ظناً مغلوباً

كما فى الضعاف فذاك ، فظهر أن الحكم على قول من أقوال الشارع أنه صحيح مصطلح يلزمه غلبة ظن أنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبهذه الغلبة يجب عليه العمل بما فيه ولو لم يكن ذلك اللزوم لما وجب الأخذ عليه ، فإذا ثبت عندنا إجماع الأمة على حديث من أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صحيح على اصطلاح المحدثين ثبت عندنا إجماعهم على أنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ظناً غالباً منهم ، وظن الأمة بأجمعهم على شئ مقطوع العصمة عن الخطأ ، وكل ظن مقطوع بعصمته عن الخطأ قطعى التحقيق والثبوت ، فكون هذا الكلام كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قطعى ، وأحاديثها اجتمعت الأمة على صحتها المصلحة ، ولزمها الاجماع على الظن الغالب من الكل أنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم معصومون عن الخطأ فى هذا الظن فكان مقطوعاً ، فأحاديثها مفطوعة الثبوت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كلامه ، فالصغرى والكبرى على عبارتهما السابقة صححان من غير عناية أخرى ،

ولنعدهما ونقول اخترنا مرادك المسلم من الصغرى وأن الأمة إنما اجتمعت على أن ما فى الصحيحين صحيح بالاصطلاح ، قولك لكن الأكبر مقطوع الإرادة بمعنى مقبول العمل باطل بل هو بمعنى مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإن كل ما اجتمعت الأمة على صحته لو لم يكن كذلك لزم أحد الأمرين إما عدم ظن ما اجتمعوا على

صحتها واقعاً وصادراً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو خلاف البداهة عقلاً ، وأما عدم إراث الظنون المجتمعة القطع وهو باطل بدليل قطعية الاجماعات الاجتهادية على ما أشرنا إليه في إثبات الكبرى ، فظهر الانتاج وصحته حمل الأكبر على الأصغر وكون الكبرى قضية صادقة حقة ،

وبعبارة أخرى سلمنا أن الأكبر مقبول العمل لكن عدم إنتاج الدعوى على هذا باطل كما زعمت ، فإن قبول العمل والاجماع على وجوبه معلول بالاجماع على الصحة ويلزم الأخير القطع بالصدور وأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما فصلنا وعرفت ولازم العلة لازم للمعلول فصيح أن نؤلف ونقول كل مقبول العمل من الأمة مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فبطل قولك ، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .

وإذا قد تبين بحمد الله هذا التحقيق في كلام ابن الصلاح ودليله فما أيسر لك أن تجمع بين كلاميه وهو قوله المراد بقولهم هذا حديث صحيح أنه وجد فيه شروط الصحة لأنه مقطوع في نفس الأمر وقوله ، ان ماروياه أو أحدها فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه فإن صحة الحديث في نفسها عبارة عن وجدان الشروط المعتبرة فالحكم بها عليها حكم بوجودها لا أنه مقطوع في نفس الأمر فإنه مع الصحة ظني الثبوت ، والقطع كما عرفت إنما يحصل من

الاجماع على الصحة على ما بينا ، فلا منافاة بين الحكم على الحديث الصحيح بأنه غير مقطوع في نفس الأمر وبين الحكم على الصحيح المخرج في الصحيحين بأنه مقطوع في نفس الأمر مع وجدان معنى أصل الصحة فيه ، كما لا يخفى على من له فهم ، تغلغلنا في هذا المقام فله الحمد سبحانه وتعالى على تيسير ما لم يتيسر للكبراء ولم يتنبه له النبلاء وما هذا إلا من بث نعتهم ولحسن فضلاتهم رحمهم الله تعالى رحمة واسعة تامة ، (١)

(١) قلت قال الفاضل الذكي المولى عبد الله التونكي في تعليقاته على شرح النخبة المسماة ، و يعقد الد ر في جيد نزاهة النظر ، ، (ص ١٨ - طبع دهلي) ذهب ابن الصلاح في طائفة خلافاً للجمهور وتبعه المصنف الى ان ما اخرج الشيخان في صحيحيهما ولم ينتقد عليه احد من الحفاظ فهو مقيد للعلم النظري مقطوع الصدور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبمسك يانه مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام بالاجماع وكل ما هو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام بالاجماع فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلاة والسلام فثبت ان ما اخرج الشيخان في صحيحيهما ولم ينتقد عليه احد من الحفاظ فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلاة والسلام ، اما ثبوت الصغرى من القياس الاول فلان ما اخرج الشيخان الخ لو لم يكن مقبولا عند الحفاظ باجماعهم لانتقدوا عليه والتالى باطل اذ الكلام فيها لم ينتقد عليه احد منهم فالمقدم مثله ، وجه الملازمة كونهم باذلين معيهم في تميز الصحيح من العقيم والمقبول من المردود سيما في احاديث الصحيحين بحيث يستحيل عادة ان يسكتوا باجماعهم عن حديث فيه علة

ثم اعلم أن قول شارح النخبة المتقدم ذكره في كلام الشيخ السيوطي حيث قال "إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحافظ وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه الخ غير مسلم في أحد جزئي الاستثناء وهو قوله "بما لم يقع"، الخ فإن المتناقضين في كلام الشارع متناقض عندنا، وعدم الترجيح عند من فرض عدمه عنده كائنا من كان لا يدل على عدم الترجيح في نفس الأمر عدم ظهور وجه الجمع بينهما عند من لم يظهر له ذلك لا يدل على

قادحة أو يخفى عليهم ذلك الحديث أو علمته مع كونه في الصحيحين وهذا ظاهر عند من له حظ من علوم الحديث، وأما ثبوت الكبرى من القياس الأول فلان المقبول من الأحاد لو لم يكن مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام لكان إما مشكوك الصدور أو موهوبه والأول يفضى إلى الترجيح بالمرجح إذ قبوله ورده متساويان فلا يكون مقبولا إلا بالمرجح وقد فرض عدمه، وقد مر نيل من الكلام المتعلق بهذا المطلوب، والثاني إلى ترجيح المرجوح وهو ظاهر، وأما الصغرى من القياس الثاني فهي نتيجة القياس الأول وأما كبراه فلان ظن الأمة باجمعهم على الصدور لا يحتمل الخطأ وكل ظن لا يحتمل الخطأ فهو يفيد قطعية المظنون، وظن الأمة باجمعهم على الصدور يفيد قطعية الصدور وهو مفاد كبرى القياس الثاني أما صغرى هذا القياس فمسلمة عند من يقول بإفادة الإجماع القطع والكلام معه وأما الكبرى فبينه بنفسها لا تحتاج إلى البيان عند من ليس فهم سليم وعقل مستقيم والخطاب ليس مع ذي غباوة ظاهره وغوايته باطنه وإذا كان قطعية ما أخرجه الشيخان الخ نظرياً لم يكن مفيداً

عدم وجود وجه الجمع في الواقع بينهما، وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم بامتناعهما بحكم حاله فضلاً عند غيره، وفوق كل ذي علم عليم وأيضاً يحتمل أن يكون أحدهما في الواقع ناسخاً والآخر منسوخاً صحيح الرواية مرفوع الحكم لعدم منافاة النسخ الصحة، فيحكم بصحة كل منها ومقطوعيته بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وما لم يترجح عندنا واحد منها نعمل بكل منها على العزيمة والرخصة، فإن المتعارضين لا يوجدان إلا واحدهما أشد على الآخر كما جزم به الشيخ العارف عبد الوهاب الشعراوي في "الميزان"، فهذا الكلام -

أيضاً لا للعلم النظري فإن العلم يتلو الشبوت وهذا هو الفرق بين التواتر وبين ما أخرجه الشيخان الخ فإن الأول يفيد العلم الضروري والثاني النظري هذا تحرير مقالة ابن الصلاح على أحسن وجه وأتم تقرير وقد خالفه النووي فقال كل ما هو في الصحيحين فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام لانه أحاد وكل ما هو أحاد فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام أما ثبوت الصغرى فظاهر إذ الكلام فيما دون التواتر وأما ثبوت الكبرى فواضح أيضاً إذا الأحاد لا تفيد إلا الظن ورد هذا الدليل باناً لأنسلم أن الأحاد التي وقع الإجماع على قبولها لا تفيد إلا الظن الأتري أن القياس الذي هو ادون من الخبر المقبول إذا وقع الإجماع على قبوله يصير مدلوله قطعياً والكلام في تلك الأحاد فتأمل هذا ما خصته من كلام صاحب "الدراسات"، على أحسن وجه وأتم تقرير، وقد افتخر عليه اقتضاراً بليغاً حيث قال، فله الحمد سبحانه على تيسير ما لم يتيسر للكبراء ولم يتنبه له النبلاء انتهى أقول وبالله التوفيق هذا الدليل لا اختصاص له بالمتفق عليه بل يجري فيما أخرجه البخاري وغيره في صحيحه

من الشارح يشبه أن يكون في التناقض الحقيقي العقلي دون الشرعي كما لا يخفى ،

ثم مما يهيم أن يعرف أن ما انتقد عليهما إنما استثنى عما هو حكمه المقطوع كما صرح به شارح النخبة وصرح به أيضاً الشيخ ابن الصلاح قال السيوطي استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيما تكلم فيه من أحاديثها فقال ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، فإن جميع ما أخرجه مقطوع الصحة كالتواتر إلا أن القطع فيه نظري لما مر من المقدمات القطعية ، وفي المتواتر ضروري فما لم ينتهض عليه تلك المقدمات مما لم يجتمع عليه الأمة ، وشذ منه بعض الحفاظ لم يكن قطعي الصحة ، فيزول منه

أو مسلم كذلك بل وفيما أخرجه غيرها من أصحاب السنن الأربعة بأن نقول كل ما أخرجه البخاري في صحيحه أو مسلم كذلك أو غيرها من أصحاب السنن الأربعة ولم ينتقد عليه أحد من الحفاظ فهو مقبول بالإجماع وكل ما هو مقبول بالإجماع فهو مظهر من الصدور عنه عليه الصلاة والسلام بالإجماع إلى آخر المقدمات المذكورة ما بقا حذوا بحذوهم إلا أن يلتزم وحيث لا يظهر لتخصيص القطعية بالمتفق عليه فائدة يعتد بها اه وقال الحفاظ ابن حجر العسقلاني ونحن نجد علماء هذا الشأن قديماً وحديثاً يرجعون بعض أحاديث الكتابين على بعض بوجوه من الترجيحات النقلية فلو كان الجميع مقطوعاً به ما بقي للترجيح مسالك انتهى نقله الأمير اليماني في توضيح الافكار (ج ١ - ص ١٢٨) محمد عبدالرشيد النعماني ،

حكم القطعية من عدم حث الحالف ، وعدم تكفير الجاحد وما يشبه ذلك ، لا كون ما انتقد عليه غير صحيح لا يجب به العمل من غير وقفة ونظر فإنه غير مستثنى عن الصحيح وعما يجب به العمل من غير نظر كما تقدم من النووي ، وصرح به غير واحد ، بل هو مما اجتمع عليه الأمة أيضاً حتى المنتقدين ممن أنصف ولا عبرة لبعض المتجاسرين كابن حزم الظاهري حيث عد تعليق البخاري بالصنيع الجوارم كقال فلان أروى فلان أو ذكر فلان أو نحو ذلك إنقطاعاً قادحاً ، قال النووي ولم يصب أبو محمد بن حزم الظاهري حيث عد مثل ذلك إنقطاعاً قادحاً في الصحة واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي وزعمه أنه لم يصح في تحريمها حديث مجيباً عن حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليكون في أمتي أقوام فيستحلون الحرير والخمر والمعاذف ، ، إلى آخر الحديث ، وزعم أنه وإن أخرجه البخاري فهو غير صحيح لأن البخاري قال فيه ، قال هشام بن عمار وسأله بأسناده فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام ، قال ، وهذا خطأ من ابن حزم وبين ذلك بوجوه ثلاثة ، ثالثها تسليم أنه منقطع ، وإن المنقطع في الكتابين غير ملحق بالانقطاع القادح لما عرف من عادتهما وشرطهما انتهى .

فجميع ما في الكتابين يجب العمل به من غير توقف ونظر إذ المنتقد منها لم ينزل عن أعلى درجات الصحة ، وهي درجة ما أخرجه الشيخان فإن كون إخراجهما في تلك الدرجة إنما ذلك لما يرجع إلى

سلطنتهما في الصنعة وإمامتهما في الفن وتقدمهما في تميز الصحيح عن غيرهما ، وعرفان العال جلها ودقها ، فهما إماما فن الجرح والتعديل ومعرفة الأسباب الخفية التي لم تبلغ إلى عشر عشرينها من انتقد عليهما ، فهذه الصحة لما اتفقا على إخراجها مسببة كما لها في علم الحديث من غير رجوع إلى أمر غريب عن ذلك الكمال كتلقى الأمة وغيره من القرائن الخارجة عن إعتبار مجرد علمهما ، وهذا القدر وهو الاتفاق على الإخراج يوجد في المنتقد منهما فثبت أنه في أعلى درجات الصحة ، وفوق ما هو شريطتهما ولم يخرجاه ، فلا ريب في وجوب العمل بالمنتقد منهما من غير نظر ووقفة إلى ما يندفع به ذلك الانتقاد بمجرد إخراجهما له وجوباً مؤكداً لا يوجد في صحيح غيره فإن حكم كل حديث صحيح ولو في أدنى مراتب الصحة وجوب العمل لحصول الظن الغالب ، ولكن بين ظن وظن ما يكاد يشبه ما بين اليقين والشك ، فوجوب العمل هذا بمجرد إخراجهما فكيف إذا نظر فيما أحابوا عن ذلك بما جعلوه هباءً منثوراً حتى حكم المتقنون حكماً كلياً على ما نقل السيوطي عن النووي في شرح البخاري ، وإن كل ما ضعف عن أحاديثهما فهو مبني على علل ليست بقادحة (١) ،

(١) قلت وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «هدى الساري» ، (ص ٣٤٤ طبع الأميرية بمصر سنة ١٣٠١) بعد نقل كلام النووي هذا ، ويظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك وقوله في شرح مسلم وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصواب فإن منها ما الجواب عنه غير متتهض اهـ ،

وحكموا كلياً أن كل ما فيها من الانقطاع والتدليس في الظاهر فليس ذلك به في الحقيقة هذا مما عقدوا عليه الأنامل مجملًا ، وقد صنف في تفصيل الرد والجواب عن حديث حديث أجزاء على حيازة قال السيوطي وقد ألف الرشيد العطار كتاباً في الرد والجواب حديثاً حديثاً ، وقال العراقي قد أفردت كتاباً لما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين أو أحدهما مع الجواب عنه ، وقد سود شيخ الإسلام ما في البخاري من الأحاديث المتكلم فيها في مقدمة شرحه وأجاب عنها حديثاً حديثاً ثم قال السيوطي ونجمل ههنا يعني في «التدريب» بجواب شامل لا يختص بحديث دون حديث ثم ساقه بما حاصل ذلك الإجمال التقديم من تقدمهما في هذا الشأن على أجلة المشائخ حتى على من أخذ عنه كما بن المديني وعنه أخذ البخاري ، ومع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول ما رأى مثل نفسه وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم حديث الزهري وقد استفاد ذلك من الشيخين جميعاً (١) وقال مسلم عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركته ، قال ، فإذا عرف ذلك وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة غير مؤثرة

(١) قلت وهذا الذي ذكره المصنف غلط محض وشواهد التاريخ تكذبه والذي ذكره السيوطي في «التدريب» ، عكسه فإنه قال مانعه وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم حديث الزهري وقد استفاد منه الشيخان جميعاً اهـ والذهلي هو الذي وقع بينه وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ والقصة مشهورة - (التماني)

عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وقوله ، فبتقدير توجيه ، الخ إشارة إلى ما هو الواقع في الأكثر من عدم توجيه كلامهم وسوء فهمهم وظنهم عليهما بما هما بريئان عنه ، ومن تصفح كلام الناقدين وما أجاب به المحققون عن تقديمهم يجد أن ذلك هو الأكثر من المنتقد عليهما ، ثم سرد السيوطي أمثلة مفصلة من ذلك يجب عليك الرجوع إليها حتى تعان ما حكمنا به (١) هذا كله مع تدوين المستخرجات عليهما

(١) قلت المصنف لم يوف البحث حقه تحت تأثيره لراي ابن الصلاح واختصر كلام السيوطي اختصاراً غللاً وعكس الامر في بعض ما نقله ، قائلًا وحاصل الاجمال الخ فهناك نص السيوطي بتأنيده قال في رد تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، (ص ٤٣) قال المصنف في شرح البخاري ما ضعف من احاديثهما مبني على علل ليست بقائمة وقال شيخ الاسلام (يعني ابن حجر) فكانه مال بهذا الى انه ليس فيهما ضعيف وكلامه في شرح مسلم يقتضي تقرير قول من ضعف فكان هذا بالنسبة الى مقامهما وانه يدفع عن البخاري ويقرر على مسلم ، قال العراقي وقد اوردت كتاباً لهما تكلم فيه في الصحيحين او احدهما مع الجواب عنه ، قال شيخ الاسلام ولم يبيض هذا الكتاب وعدمت مسودته ، وقد سرد شيخ الاسلام ما في البخاري من الاحاديث المتكلم فيها في مقدمته شرحه واجاب عنها حديثاً ، وروايت فيها يتعلق بمسلم قالها مخصوصاً فيها ضعف من احاديثه بسبب ضعف روايته ، وقد الف الشيخ ولي الدين العراقي كتاباً في الرد عليه وذكر بعض الحفاظ ان في كتاب مسلم احاديث مخالفة لشرط

وفيه طرق عديدة للمتون المخرجة فيها مما لا توجد في الصحيحين مع المتابعات لأسانيدهما على ما هو فن المستخرجين ، فتبين تنزههما بالانتقاد من أن يؤثر ذلك في رفيع درجة مروياته بالتزويل عنها ، وهذا مما لا اختلاف فيه ، ولا ريب لأحد من العلماء فما أعظم افتضاح من يظن من أهل زماننا أن الانتقاد في حديثهما يوجب الوقفة في العمل فإنه منصف من عدم رجوعه إلى أصول هذا الفن الشريف ووقوفه على الرسوم المخيلة ، والله يعصمنا وإياهم عن كل ما لا يرضى به .

الصحيح بعضها اهتم راويه وبعضها فيه ارسال وانقطاع وبعضها فيه وحدة وهي في حكم الانقطاع وبعضها بالمكاتبة ، وقد ألف الرشيد العطار كتاباً في الرد عليه والجواب عنها حديثاً حديثاً وقد وقفت عليه وسألت نقل ما فيه ملخصاً مفرداً في المواضع الثلاثة به ان شاء الله تعالى ونعجل هنا بجواب شامل لا يختص بحديث دون حديث ، قال شيخ الاسلام في مقدمته شرح البخاري الجواب من حيث الاجمال عما انتقد عليهما انه لا ريب في تقدم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من ائمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعمل فانهم لا يختلفون ان ابن المديني كان اعلم اقرانه بعمل الحديث وعنه اخذ البخاري ذلك ومع ذلك فكان ابن المديني اذا بلغه عن البخاري شيء يقول ما رأي مثل نفسه ، وكان محمد بن يحيى الذهلي اعلم أهل عصره بعمل حديث الزهري وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعاً ، وقال مسلم عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فيما اشار ان له عنه تركته الى آخره نقله المصنف ، وقال السيوطي ايضا على ما نقله الشيخ العلامة عبدالعزيز القرهاري في

الدراسة الحادية عشر

” في إبطال قول من يدعى مساواة حديث غير الصحيحين
بحديثهما في الصحة “

قال كمال الدين ابن الهمام في ” التحرير “، كون ما في
الصحيحين راجحاً على ما روى برجالهما في غيرهما أو على ما
تحقق فيه شرطهما بعد إمامة المخرج تحكم، زاد في ” فتح القدير “،
” تحكم لا يجوز التقليد فيه إذ الأصحية ليست إلا لاشتمال رواتهما على

النبراس شرح شرح العقائد للنسفي (ص ٤٥٦ طبع الهند) قد وقع للإمام
الرواسي والقاضي أبي بكر الباقلاني وإمام الحرمين والامام ابن فورك والقاضي
عياض والامام الغزالي رحمهم الله وآخرون إجماعاً إنكار أحاديث صحيحه
حتى ما رواه البخاري ومسلم اعتماداً على صعوبة الظاهر، اه وقد صرح
السيوطي نفسه في رسالته المشهورة بالتعظيم والمنة في أن أبى رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الجنة، (ص ٣٨ طبع دائرة المعارف بالهند)
واللفظة، وقد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة من هذا النمط وهم
فيها الرواة في بعض الالفاظ فبينها النقاد، اه وقال الحافظ ابن تيمية
في منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، (ج ٣ ص
٦٥ طبع مصر ١٣٢٢) ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه واما
المار فيبقى فيها فضل البخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليعين
غلط هذا الرواي كما عرفت عاذته بمثل ذلك اذا وقع من بعض الرواة
غلط في لفظ ذكر سائر الرواة التي يعلم بها الصواب وما علمت وقع
فيه غلط الا وقد بين فيه الصواب بخلاف مسلم فانه وقع في صحيحه عدة

الشروط التي اعتبرها فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث
في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم،
ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع فيه تلك الشروط
ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه، وقد
أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا
في البخاري جماعة تكلم فيهم، فدار الأمر في الرواة على اجتهاد
العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى أن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر
يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئاً لمعارضته

أحاديث غلط أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم والبخاري قد أنكر
عليه بعض الناس تخريج أحاديث لكن الصواب فيها مع البخاري والذي
أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جداً اه وقال في موضع آخر من
الكتاب المذكور (ج ٤ ص ٥٨ و ٥٩) وقد نظر أئمة هذا الفن في
كتايبهما ووافقوهما على صحة ما صححاه الا مواضع يسيرة نحو عشرين
حديثاً غالبها في مسلم انتقدها طائفة من الحفاظ وهذه المواضع
المنتقدة غالبها في مسلم وقد انتصر طائفة لها وطائفة قد قررت قول
المنتقد والصحيح التفصيل فان فيها مواضع منتقدة بلاريب مثل حديث
أم حبيبة وحديث خالق الله التربة يوم السبت وحديث صلاة الكسوف
بثلاث ركوعات وأكثر وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري فانه ابعد الكتابين
عن الانتقاد ولا يكاد يروى لفظاً فيه انتقاد الا ويروى اللفظ الآخر الذي يبين انه منتقد
فما في كتابه لفظ منتقد الا وفي كتابه ما يبين انه منتقد اه وقدم قول الحافظ ابن
حجر العسقلاني ان في الصحيحين أحاديث ما الجواب عن الطعن فيها غير متعوض

المشتمل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه آخر نعم
تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوى بنفسه إلى ما اجتمع
عليه الأكثر أما المجتهد في اعتبار الشروط وعدمه والذي اختبر الراوى
فلا يرجع إلا إلى رأى نفسه انتهى

أقول وبالله التوفيق ومنه السداد وإليه التبرى وعليه الاعتماد يريد
بهذا الكلام الانقذاح فيما تملأت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً
والفقهاء المتقدمين والمتأخرين إلا الشيخ المذكور ومن تبعه من تلامذته

اه وقال العلامة محمد بن اسمعيل الأمير النعماني صاحب "مبيل السلام"،
في "توضيح الأفكار شرح تنقيح الانظار" (ص ٣٥٩ طبع مصر ١٣٦٦)
"ان في الصحيحين احاديث هي في نفسها ضعيفة"، اه بل قد ادعى
الحافظ ابن حزم الاندلسي امام اهل الظاهر في احاديث الصحيحين انها
بموضوعات كما ينقله العراقي في "التقييد والايضاح لها اطلاق واغلاق من مقدمه
ابن الصلاح" (ص ٣٩ طبع حلب ١٣٥٠) وكذلك الحافظ ابن الجوزي
ربما ادرج في الموضوعات مما هو في احد الصحيحين كما صرح به السخاوي
في "فتح المغيبيات بشرح الفقيه الحديث" (ص ١٠٧ طبع الهند) بل نقل
ابن الجوزي عن الامام الشافعي في حديث اخرجه البخاري في صحيحه من
روايته احمد بن شاذان انه موضوع كما يذكره السيوطي في "التعقيبات على
الموضوعات"، (ص ٧٢ طبع الهند) وقد حذف ابو الفضل الحافظ الامام
محمد بن ابى العجلين احمد بن محمد بن عمار الحارودي الشهيد في سنة ٣١٧
هـ، وفيه بضعة وثلاثون حديثاً تتبعها من صحيح مسلم وبنين عالياً كما
نقله الذهبي في "تذكرة الحفاظ"، في ترجمته - فالجواب ان ما

وبعض الحنفية المتأخرين من الترتيب المشهور بين صحاح الأحاديث
وانما سبعة أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم،
ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم صحيح علي شرطهما
ولم يخرج واحد منهما، ثم صحيح علي شرط البخاري، ثم صحيح علي
شرط مسلم، ثم صحيح عند غيرهما مستوفى فيه الشروط المعتمدة في
الصحة، وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوي في مقدمة شرح
"سفر السعادة"، بعد ما مشى ممشاه ورضى بما ارتضاه. تأييد
مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ومعارضتهم إياهم، قال الشيخ الدهلوي
"ومجال مقال الفقهاء فيما قرره المحدثون واسع"، وقال مشيراً إلى
كلام ابن الهمام السابق، وهذا نافع مفيد في غرضنا من شرح هذا
الكتاب يعني السفر وهو تأييد المذهب الحنفي، وهذا صريح في
إقرارهم بأن تأسيس مذهب الحنفية إنما يتأق بصيرورة الصحيحين
كغيرهما من الصحاح بأبطال الخصوصية منها صحة وثقة وإن محاولة
الانقذاح المذكور في الترتيب المتقدم إنما هو لكون هذا المذهب في
الأغلب على خلاف ما في الصحيحين، هذا ما حاولوا وأرادوا ولكن الله
سبحانه وتعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وإنزال العالي من علوه لما كان
أحد القدحين ليتهم لم يقدموا على القدح في منيع مرتبة الصحيحين

انتقد من احاديث الصحيحين فيه ما لم يبلغ درجة الصحة فضلاً عن ان
يكون في اعلى درجات الصحة كما زعم المصنف واذن لا تثبت لها
مزية على ما رواه غيرها من ائمة هذا الشأن في كتبهم الشهيرة
بالاسانيد الصحيحة - محمد عبدالرشيد النعماني -

ورفع قدرهما ، وكونهما أصح كتاب في الصحيح المجرد تحت أديم السماء وأنها أصح الكتب بعد القرآن العزيز بإجماع من عليه التعويل في هذا العلم الشريف قاطبة في كل عصر وإجماع كل فقيه مخالف وموافق على ما لا يوجد مثل ذلك الإجماع على فضل أبي حنيفة رحمه الله على الفقهاء الثلاثة من المعاند والمخالف مع دعوى ذلك عن أكثر أهل المذهب ، ومن ثبوت الأصحية لذين السفيرين المباركين لا يلزم خلاف الحديث الصحيح القادح على أبي حنيفة فيما خالف حديثهما على ما ستعرف ان شاء الله تعالى حتى يلجأهم ذلك الى الوقعة فيها بإبطال ما به اختصاصا وصارا قريرة عين من أقر الله بهما عينه ، وبعد سلامة صاحب المذهب عن الطعن أية مبالاة من وهن الروايات المخالفة بأحاديثهما وتركها لما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على أن المنصف البطل القائل بصريح الحق وطريه إذا رأى تمام الحجة على إمامه في شئ ينفك عقدة تقليده له فيه وليس تمام الحجة عليه من الطعن في شئ ، وهذا أبو جعفر الطحاوي مع مبالغته المفرطة في نصرة المذهب إذا تمت الحجة على أبي حنيفة تراه في " معاني الآثار " ، كيف يأتي بكلام جديد حتى يقول في بعض المواضع " فما قال أبو حنيفة باطل " ، (١) وأمثال ذلك مما لا يرتضيه كل مقلد متعصب ، ولنشتغل بما أردنا الافصاح عنه مما ظهر علينا بحمد الله سبحانه في إبطال قول المبطل لمنع منزلتهما في تجريد الصحيح ولله الحجة البالغة ،

(١) والله اعلم بصحة ما قال المصنف في حق الطحاوي ، فهذا

كتابه موجود بين ايدي الناس فمن شاء فليرجع اليه - النعماني

فاعلم واستمع وأنت تنفض يدك عن لوث التقليد والتزليق ، وتمسح عينيك عن قذى العصبية في نظرك إلى شواهد ذروة التحقيق ، أن الحذاق الكبراء في هذا الفن تكلموا في تعيين شروط الشيخين في أسانيد الصحيحين على اختلاف كثير لم يقض وطرا عن تعيين تلك الشروط آلت كتبهم الى أن شرطهما فيها بذل جهدهم في التيقظ من كل وجه في المتن من حيث ما أمكن لهم من صرف مجهودهما في كونهما سلاطين الصنعة ، ولما لم يبق ريب بإجماع العلماء في تقديم البخاري على مسلم ثم مسلم على أهل عصره من بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل (١) فإثمهم

(١) قلت لم يقع الإجماع على تقديم البخاري على مسلم ، كيف وقد قال الحاكم أبو عبد الله حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم قال سمعت احمد بن سلمة يقول رايت ابا زرعة وابا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفته الصحيح على مشائخ عصرهما وفي رواية في معرفته الحديث اه كما يذكره النووي في مقدمته شرحه لصحيح مسلم ، وذكر الذهبي في " تذكرة الحفاظ " ، في ترجمته مسلم ، قال ابو عمرو حمدان سالت ابن عقدة ايها احفظ البخاري او مسلم فقال كان محمد عالما ومسلم عالما فاعدت عليه مرارا فقال يقع لمحمد الغلط في اهل الشام وذلك لانه اخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته وبذكر في موضع آخر يظنها اثنين ، واما مسلم فقل ما يوجد له غلط في العلل لانه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع اه وكذلك لم يثبت اجماع العلماء على تقديم مسلم على اهل عصره ومن جاء بعده من ائمة هذا الفن في معرفته الصحيح والعلل فقد صرح الحافظ ابن حجر في مقدمته فتح الباري (ج - ١ ص ٨) في حق النسائي انه قدمه قوم من الحذاق في

لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلم الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك ومع ذلك كان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول ما رأي مثل نفسه ، وعرض مسلم كتابه : على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركه ، قاله شيخ الاسلام في مقدمة شرح البخاري ، لم يبق سبيل إلى ضبط ماراعاه واحتاطاه على مبلغ كمالهما وخبرتهما في دقائق التصحيح والعلل في كتابيهما ، وقد ثبت أنهما أخرجهما عن الوفاء من الصحاح الثابتة عندهما حتى قال البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح ، وقال مسلم ليس كل شيء عندي من الصحيح وضعته هنا إنما وضعت ما أجمعوا عليه (٢) فدققا النظر

معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج اه وقال الذهبي في النبلاء في ترجمة النسائي ، هو أحقق بالحديث وعلاه ورجاله من مسلم بن الحجاج والترمذي وأبي داود ، وهو جار في مفسار البخاري وأبي زرعة اه نقاه الوزير التتائي في ، تنقيح الانظار ، وقال شيخ الاسلام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى في ترجمة النسائي ، سمعت شيخنا ابا عبد الله الذهبي الحافظ وسالته ايها احفظ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح او النسائي فقال النسائي ، ثم ذكرت ذلك للشيخ الامام الوالد تغمد الله برحمته فوافق عليه اه

(٢) والمراد اجماع شيوخه والاقاين الاجماع في مواطن الخلاف قال البلقيني ، قيل اراد مسلم اجماع اربعة ، احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعثمان بن ابي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني نقله السيوطي في تدريب الرازي (ص ٢٨) محمد عبد الرشيد النعماني

في الصحيح عندهما وأخرجنا منها اللب ، وكل ما به وقع التدقيق فهو شرطهما ، فلا يعرف شرطهما إلا بتصريجهما ولم يصرحا (١) فلا يحصى إلى الفوز بشرطهما إلا الإخراج عن رجالهما بأعيانهم ولهذا قال الامام النووي وغيره ممن نظر فيما فصلنا لك " أن المراد بقولهم على شرط الشيخين أن يكون رجال إسناده في كتابيهما وعمل النووي كلامه هذا بقوله لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما انتهى يعني لم يصرحا ، ولم يوجد بالاجماع في عصرهما ولا فيما بعد ذلك مثلها في هذا الفن وإمامته فلا سبيل إلى إتيان مثل شروطهما في حذاقتهما من غير الرواية عن رجالهما بالأعيان ، وذلك أيضاً برواية غيرها عنهم لا يوجب المساواة بهما ولا يزول به خصوص أصحية ما فيها بالنسبة إلى غيرها وذلك من وجوه ، الوجه الأول أن الشيخين لا يكتفيان

(١) قال الحافظ ابوبكر الحازمي في شروط الائمة الخمسة (ص ٥٥ و ٥٢ طبع مصر سنة ١٣٥٧) ، ان قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث وانه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث وان شرطه ان يخرج ما صح عنده لانه قال ، لم اخرج في هذا الكتاب الا صحيحاً ولم يتعرض لآخر ، وما سلم سنده من جهات الانقطاع والتدليس وغير ذلك من اسباب الضعف لا يخلو اما ان يسمى صحيحاً او لا يطلق عليه اسم الصحة فان كان يسمى صحيحاً فهو شرطه على ما صرح به ولا عبرة بالعدد وان لم يطلق عليه اسم الصحة فلا تأثير للعدد لان ضم الواهي الى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة ولم يذهب الى هذا احد من اهل العلم قاطبة ، واما شرط مسلم فقد صرح به في خطبه كتابه اه محمد عبد الرشيد النعماني

في التصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر الى غيره بل ينظران في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قفله أو كونه من بلده ممارساً لحديثه أو غريباً من بلد من أخذ عنه (١) الوجه الثاني وهو أدق من الأول انها برويان عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم فيجئ عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه رجال كلهم في الكتابين أو في أحدهما فنسبته ، أنه على شرطهما أو أحدهما غلط كأن يقال في هشيم عن الزهري وكل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطهما ، فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لأنها إنما أخرجا له هشيم من غير حديث الزهري فإنه يعني هشيماً ضعف فيه لأنه كان دخل عليه فأخذ عنه عشرين حديثاً فلقبه صاحب له وهو راجع عنه فسأله رؤيتهما وكان ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها فوهم في أشياء منها ضعف في الزهري بسببها وكذا همام ضعيف في ابن جريج مع أن كلاهما أخرجا له لكن لم يخرججا له عن ابن جريج شيئاً ، ولهذا قال ابن الصلاح في شرح مسلم من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك يتوقف على النظر في

(١) هذا لا يوافق ما نقل عن البخاري من انه يشترط اللقاء ولو مرة ولا يخفى ان مسلماً لا يشترط اللقاء أصلاً كما صرح به في مقدمته صحيحه قاله الامير اليماني في ، توضيح الافكار ، (ج - ١ ص ١٠٣) محمد عبد الرشيد النعماني ،

كيفية رواية مسلم عنه وعلى أي وجه اعتمد عليه ، الوجه الثالث من روى إسناداً ملفقاً من رجالهما كسبك عن عكرمة عن ابن عباس ، فسبك على شرط مسلم فقط ، وعكرمة انضرد به البخاري ، فالحق فيه أنه ليس على شرط واحد منهما ، الوجه الرابع قد روى عن رجالهما أو أحدهما في حالة اختلاطهم التي ما روى عنهم إلا قبلها كأحمد بن عبد الرحمن بن اخي عبد الله بن وهب إختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر وإنما أخذ عنه قبل ذلك ، الوجه الخامس أخرج مسلم عن بعض الضعفاء ولا يضره ذلك فإنه يذكر أولاً الحديث بأسانيد نظيفة ويجعله أصلاً ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة فمن أتى بسند فيه هؤلاء فقد أتى على رجال مسلم بعينه وليس على شرط مسلم ، الوجه السادس ربما يدخل مسلم من حديث غير الإثبات مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند نازل فيعمد إلى رواية غيرهم للارتفاع ولا يضره كروايته عن أسباط بن نصر وقطن وأحمد بن عيسى المصري ولما لاه أبو زرعة على روايته عن هؤلاء قال له إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندي برواية أوثق منهم بنزول فاقصر على ذلك وليس من الحوامل على ذلك علو السند وحده ، بل ربما يوجد محاسن كثيرة في إسناد فيه متهم كبروان في بعض أسانيد البخاري ، فيعمدون إلى ذكر الحديث بذلك السند بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم ، وما يحمل على ذلك إلزام من يعتقد شخصاً وقع في رجال السند فيسرد الحاذق الخبر ذلك الإسناد حين البحث مع من يحسن

الظن إليه ، ومن هذا القبيل رواية علي بن حسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم عن مروان بن الحكم مع ماله من موبقات الأعمال وشنايع الأفعال فعد من لاخبرة عنده مروان من مشائخه ، وهذا والله لحفاء عظيم لا يؤخذ الله سبحانه به الخافى ، والحاصل أن الحذاق ربما يروون عن رجال ليسوا على بالة ولا يضرهم ذلك بما رزقوا من البصارة في أمرهم على ما رواه النووي عن سفيان أنه كان يقول حدثني فلان وهو كذاب فقليل له أنت تروى عنه وتقول هو كذاب قال ، إلى أعرف كذبه من صدقه ، وهذا الذي بسطنا لك يعطيك أن رواية غير الشيخين عن رجال الشيخين لا يوجب مساواة مرويه بمرويها ، الوجه السابع لو فرضنا في رجال معينة إنتفاء ما اختصا بمعرفة وإنعدام ما خصا بتداركه من بين جهابذة الفن وفرضنا قوة سند غيرهما كبسندهما لم يلزم أيضاً مساواة المرويين لما اختصا به من حذاقة المعرفة في علل المتن ، فأين من أتى بسند كسندهما من أن يعرف علل المتن الذي رواه بذلك السند كمعرفتهما ، وحيث لا يوازيهم بإجماع العلماء (١) في ذلك المشائخ العظام من أصحاب التصانيف المشهورة من الحوامع والسنن والمعاجم والمسانيد التي عاينها مدار الشريعة المطهرة من قرون متطاولة فالرجحان لحدِيثهما على غيرهما متحتم ، ومثال العلة في المتن مع صحة الإسناد أورده ابن الصلاح في مقدمته فراجعته ، ثم إن ههنا وراء الكل وجه ثامن لا يساويه الكل في

(١) قلت دعوى الإجماع ذلك ليس لها حقيقة في الخارج كما مر

ظهور ثبوته وتحققه في نفسه خاصاً بالكتابين وإثباته للمزية المبحوثة عنها وإبرائه مزية فوقها ، وذلك خصوص هذين السفرين المباركين بتلقى الأمة لهما بالقبول سواء كان مفيداً لوجوب العمل على ما فيها من غير توقف ونظر كما في غيرهما على ما اختاره النووي تبعاً للأكثرين أو موجباً للقطع بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما هو مختار ابن الصلاح وجماعة من متقدمي المحققين حتى ألحق بعضهم بما حكمه القطع المذكور ما يكون على شرطهما أيضاً وجماعة من الحفاظ المتأخرين منهم جلال الدين السيوطي ، والثاني هو الحق بالدليل الواضح الذي لا مزية فيه إن شاء الله تعالى ، وقد مر بيان ذلك في دور الدراسة السابقة ، وحررنا بحمد الله فيه الدليلين من الخصمين على لسان أهل الإقرار من الباحثين حتى نطق الحق بلسانه ، فهذا الدليل على مزية الصحيحين قياً يرجع إلى نفس صحتها لا يساويه في ذلك سائر الأدلة المتقدمة في جميع ما أشرنا إليه ، أما في ظهور ثبوته وتحققه فلكون تلقى الأمة لهما بالقبول مما نقلت إلينا متواترة فقطعنا بثبوت ذلك ولايمائله في ذلك شئ (١) وأما في خصوص ذلك في الكتابين فللجزم بعدم انعقاد إجماع مثله في غيرهما وجزم انتفاء سائر وجوه المزية في غيرهما ليس الحكم به كالتلقي وأما في إثباته للمزية فلأن قطعية وجوب مثبت يورث قوة في إثبات المدلول على ما لا يوجد في ظني الوجوه كباقي الوجوه ههنا ، وأما في

(١) وسميت من هذا البحث على دعوى التافى بحيث يقطع أساس كل ما

إبرائمه مزية لامزية فوقها فلأنه يوجب على المختار كما امر القطع بأنه
 كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلامزية فوق القطع به ،
 وأين الوجوه السابقة ذكرها من ذلك وأما على غير المختار وهو الذي
 ذهب إليه النووي فلأن تلقى الأمة يوجب على ذلك وجوب العمل بما
 فيها ، فإن ترك هذا الوجوب غير مقيد بتأكد مخصوص به يرد عليه
 ما أورد في شرح النخبة ، ، حيث قال مستدلاً على أن الاتفاق
 يفيد القطع كما ادعاه ابن الصلاح ، ، وما قيل من أنهم
 اتفقوا على وجوب العمل بما في الصحيحين لأعلى صحته ممنوع لأنهم
 اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه فلم يبق
 للصحيحين في هذا مزية والاجماع حاصل على أن لهما مزية فيما
 يرجع إلى نفس الصحة ، ، انتهى وإن لم يترك مرسلأ وأخذ وجوباً
 أكد لا يوجد في غير الصحيحين فقد وجدت في مرويهما مع كونه
 أحاداً مزية لامزية فوقها في الأحاد فانه لا سبب لتأكد ذلك مثل التلقي
 في القوة ، وبهذا يظهر الجواب عن استدلال شارح النخبة على
 القطع بالكلام المذكور فإن الآكدية في الوجوب أثر المزية الراجعة
 إلى نفس الصحة فالاجماع على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس
 الصحة ينسد خلة إقتضائه بالوجوب الآكد من غير الحاء إلى القول
 بالتزام إفادته القطع ، اللهم إلا أن يقال لم يعهد في الشريعة المطهرة فوق
 بين وجوب عمل وعمل فلم يبق أثر الاجماع على المزية إلا القطع
 كما لا يخفى على الفطن ، ،

ثم مما يجب الكلام عليه أن تلقى الأمة لهما بالقبول وإن

تواتر به النقل من السلف إلى الخلف تواتراً مستوعباً للوسط والطرفين
 من أزمنة النقل (١) ولم يناع في ذلك أحد من علماء الأعصار نقلاً
 لكن منعه العلامة في ، ، التحجير شرح التحجير ، ، عقلاً ذيل كلام
 المصنف المتقدم دفعاً للاعتراض عن حكم شيخه بالتحكم على حكم
 المحدثين بأرجحية الصحيحين على غيرهما ، فقال ، ، إن قلت
 ليست أصحيتها لمجرد اشتغال رواتها على الشروط التي اعتبرها بل
 لتلقى الأمة بعدهما لقبول كتابيها ، وهذا منتف في غيرهما ، قلت
 تلقى الأمة لجميع ما في كتابيها ممنوع إما لرواتها فلما ذكره المصنف
 يعني قوله ، ، قد أخرج مسلم عن كثير في كتابه الخ وإما لمتون
 أحاديثها فلأنه لم يقع الاجماع على العمل بمضمونها ولا على
 تقديمها على معارضهما ، ، انتهى كلامه فأقول إنما (أشكو بثي وحزني
 إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون) من أن سبقهما على غيرهما مما
 سبقت به الكلمات الآلهية ، وإن القدر في تلقى الأمة لهما بالقبول أعظم
 فجميعاً على أهل الصحيحين من القدر في رجحانها لا من هذا
 الطريق ، فقد زاد التلميذ على شيخه في هذا الجفاء على الضعفاء
 المتمسكين بعروتيهما المحتاجين إلى الله سبحانه والمتشبثين بسنة رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فيها ، فإن شيخه أقر باجماع
 الأمة عليهما وإن ذلك لو ادعى إفادته القطع من حيث عصمة الأمة
 في إتفاقهم لأمكن تسليم ذلك وهذا مصرح كلامه في ، ، التحجير ، ،
 في مسائل خبر الواحد والعلامة التلميذ عدى كلام شيخه وأتى بما

(١) قلت دعوى التواتر على التلقي مجازفة - النعماني -

حاصله أن ما تواتر به النقل من التلقي خلاف الواقع ، وقول العلماء سلفاً وخلفاً يكذبه أمران لا مزية فيهما ، ولنا بعون الله سبحانه وتعالى معه تمشية أولاً ، وتحقيق المقام ثانياً ، أما التمشية فبأن نقول منعت التلقي لجميع ما في الكتابين مستنداً بوقوع التكلم في رجالهما وعدم الاجماع على العمل بكل ما فيهما ، فقد سلمت الاجماع والتلقي في غير المتكلم فيه من الأسانيد وغير المتون المتروكة العمل بالاجماع من الكل ، وأحد هذين السنتين لمنعك هو الذي وقع في كلام شيخك حيث قال : وقد أخرج مسلم عن كثير ، الخ وكذا في البخاري ، فنختصر الكلام في هذه التمشية على ذلك السند وحده ونقول ، أفاد ذلك أن القول بكون الأحاديث التي تكلم في رجالها راجحاً على ما في غيرها تحكم لا كون جميع ما في الصحيحين كذلك كما نص عليه بقوله ، وكون ما في الصحيحين ، إلى آخر ما منطوقه تحكم رجحان الكل ، والتي تكلم فيها من الكتابين عدة ذلك مائتان وعشرون حديثاً اشتركا في اثنين وثلاثين ، واختص البخاري بثمانين الاثنين ، ومسلم بمائة ، فإن سلمنا عدم رجحان هذه الأحرف اليسيرة على ما في غيرها فما خرج من حكم ما فيهما إلا أقل من كثير لا يكترث إليه ، وأما التحقيق فنستوعب فيه الكلام على السنتين لمنعه ، أما الكلام على الأول وهو الجرح في الرواة فع ما مضى فيه من أنه لا يوجب تحكم رجحان الكل وهو الدعوى للمصنف ، وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح الجراح في حديث الكتابين إنما يؤثر في فقد القطع بالصحة لخروج تلك الأحرف اليسيرة عن تلقي الأمة لها بالقبول

على ما قاله السيوطي في "التدريب" ، استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيهما ما تكلم فيه من أحاديثها فقال ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل العلم كالدارقطني وغيره ، ولا تأثير له في إخراج تلك الأحرف عن الأرجحية على ما في غيرها فإن الصحة المقطوعة أخص من الصحة في أعلى درجاتها عند حذاق الفن ، وانتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام ، ووجه ذلك أن أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجها في الصحيحين لما مر من الوجوه المعقولة التي تقبلها العقول السليمة بمقدمات استقرائية ثابتة عند أهل هذا العلم ، وما انتقد من أحاديث الشيخين لاشك أنهما مما أخرجهما في الصحيحين ، فدل ذلك على أنها بذلا طاقتهما في نقابة تلك الأحاديث سنداً وممتناً فلم يجد في العلة القادحة إما أصلاً أو تداركاً بعد الوجدان بما عندهما من البصيرة في هذا الخطب الجليل مما يلائم إمامتهما وسيادتهما في الخلق المخصوص لهما ، فتصحيحهما لا يقابله تعليل غيرهما مع أن كل تعليل أتوا به في أحاديثهما بين الخطاء في الحكم به في كل ما أتوا حتى أفرد في الجواب عن كل حديث حديث مهرة هذا العلم الشريف وسبرته رسائل عديدة لم تبق فيها شوب في عدم إصابة النظر بمن يجاسر بالانتقاد عليهما فقد اجتمعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد على صحة تلك الأحرف اليسيرة وهذا القدر من الاجتماع على هذا التبصر والتفتش المفضي إلى التدوين فيما وجدوه حقاً بعد الفحص المفرط لا يوجد مثله ، في أحاديث غيرهما فلم يخرج تلك الحروف عن الرجحان على الكل صحة ولم يكن الحكم

به فيها أيضاً تحكما بعد ما حررناه من الدليل ،

وليس لقائل أن يقول ما لم يجرح فيه أصلاً مما أخرج
غيرهما أقوى من المجروح وإن استدراك بما بسطته ، لأننا نقول عدم
الجرح مع التصحيح من مخرج واحد أو اثنين مع فرض وجود وصف
الإمامة فيه لا يساوي تصحيح الأمة وفيهم الشبخان مع جرح متدارك
من نفر قليلة أخطأوا في الحكم به مجملًا ومفصلاً بالتدوين المفرد في
ذلك ، وذلك لأن اتفاق الحفاظ على الصحة في هذا العلم له الشأن
الأرفع ، وليس الجرح من كل جرح مما يعنى به كجرح ابن
الجوزي ورميه الحسان بل بعض الصحاح من الأحاديث بالوضع ،
وهذا الدارقطني القادح في الأحرف المبحوث عنها قد طعن في إمام
الأئمة أبي حنيفة ، وضعف ما دار عليه من الأحاديث بسببه وكذلك
الخطيب البغدادي قد أفرط في ذلك ولم يعبأ بها وعن حذى حدوهما
مع اتفاق على توثيقه وجلالة قدرة وعظيم منقبته التي بها نال العلم
في الثريا على ما يشير إليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولو
كان العلم في الثريا لناله رجال من فارس ، ومن هذا القبيل طعن
الطاعن على ما أخرجه ، هذا مع أنه لا يبعد كل البعد أن الدارقطني
وغيره من المنتقدين إنما أظهروا عن مبلغ علمهم في الانتقاد مع الإقرار
على إجمال بأن للشيخين عن ذلك أجوبة وله تدارك ، فلم يلزم من
انتقاد من هذا اعتقاده خرق الإجماع على صحة الكتابين والله تعالى أعلم
وأما الكلام على الثاني وهو الذي يجمل دفعه ويجب الاهتمام به

والاغتنام بمثله ، والمحمود في الإرشاد إليه هو الله سبحانه ، فنقول إستنادك
في منع التلقى لجميع ما فيها بانتفاء الاجماع على العمل بمضمون
أحاديثهما وعدم تقديمهما على معارضهما باطل ، لأن ترك العمل في
بعض ما وقع من أحاديثهما ممن وقع لم يقع إلا بعارض يرتفع بسببه
المنافاة بين ترك العمل بما ترك وبين تلقيه بالقبول ويحصل الجمع بين
الأمرين ، وذلك بوجوه شتى .

ولنقدم منها في البيان ما يمهّد العذر في الترك عن تقدم على
جمع الكتابين من الأئمة الأربعة وغيرهم ، وميسر الحاجة في العذر
عن أبي حنيفة في ذلك أكثر من غيره لكثرة القياسات المخالفة بالنصوص عموماً
وبأحاديث الشيخين خصوصاً في مذهبه ، وينسب أهل المذهب تلك
القياسات إليه حتى وقع بذلك الطعن الشديد على الإمام والمذهب ،
ولهذا الميسر أجاب قطب وقته الإمام الشعراوي عنه في " المنهج " ،
فقال ، متى نقل أحد عن الإمام أبي حنيفة قياساً يخالف نصاً صح
بعده فله العذر العظيم في ذلك لكونه لم يجد النص أصلاً أو وجدته
ولكن لم يصح عنده ، فإن اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام
أبي حنيفة أنه كان يقدم النص والأثر على القياس ، وأنه لو عاش
حتى دونت أحاديث الشريعة التي صحت بعده وظفر وصحت عنده
لأخذ بها ، وترك القياس المخالف لها ، وكان القياس يقل في مذهبه
كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه لكن لما كانت الأدلة
متفرقة في عصره مع التابعين في الثغور والمدائن كثر القياس في مذهبه

لعدم وجود النص في تلك الرواية بخلاف غيره من الأئمة الثلاثة ، فإن الحفاظ رحلوا في عصرهم في طلب الأحاديث ودونوها فجاءت أحاديث الشريعة بعضها بضاً فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في مذهب غيره انتهى لفظ الامام الشعراي ، وخرج من هذا أن أحاديث الكتابين مما لم يعمل بمضمونها أبو حنيفة مثلاً لم يلزم قدح أبي حنيفة فيها ولا عدم تلقها بالقبول إما لأنها لم تبلغه تلك الأحاديث ولو بلغته لتلقاها بالقبول أو بلغته لكن من طريق لم يعتمد عليه فان كثيراً من التبع وأتباع التبع ممن تكلم فيه وإن كان أكثر ذلك إن شاء الله تعالى فيما لا يرجع إلى الطعن في العدالة فعدم العمل بما هذا وصفه لا يوجب عدم العمل بما في الصحيحين من ذلك المتن بعينها فإنها بأسانيدهما غير هذه المتن ، ولو وجدها أبو حنيفة لتلقاها بالقبول وترك القياس كما تلقى غيره من الأئمة وترك القياس ، وخرج من هذا أيضاً أنه لو حكم أبو حنيفة مثلاً على حديث أنه غير صحيح فإنما حكمه ذلك عليه من حيث الطريق الذي وصله منه إليه ولم يلزم ذلك أن لا يصح عند الحفاظ بعده وهذا صريح كلام الشعراي دون الخارج منه ، وهذا الذي ذكره رحمه الله وأفاده وأرشد إليه أصل كبير يعطى التمسك بعروة الانصاف والتخلص عن مضلات الاعتساف ، وترك هذا الأصل أو الجهل به غر من غر من أهل الإطراء في أئمتهم فأفراطوا فيهم ونسبوا إليهم ما لم يدعوه في كمال عرفاتهم بمناصب نفوسهم وجزموا بوصفهم بما هو خارج عن منصبهم فجاوزوا بهم عن حدهم (١) وقالوا لو كان الحديث صحيحاً في هذه المسئلة لصح عند أبي حنيفة مثلاً ، ولو صح لعمل به فلما لم يعمل به لم يصح عنده ، فلا عبرة لصحته عند غيره ولا إيجاب علينا في التمسك به ، وبهذا الجهل القبيح

(١) قلت قد اطرى المصنف في الشيخين بما ألزم مقلدي الأئمة - النعماني

يترك العمل بالأحاديث الصحيحة إذا خالفه الفروع القياسية حتى من غير تحقيق إنما قياسات أبي حنيفة نفسه فقد قال الإمام الشعراي في المنهج "مذهب المجتهد حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا ما فهمه أصحابه من كلامه فقد يكون ذلك الذي فهموه لا يرضاه الإمام ولا يقول به لو عرض عليه ، ولا يخفى أن غالب قياسات الإمام من القياس الجلي وهو الذي يعرف فيه موافقة الفرع للأصل بحيث يتنفي احتمال إفتراقهما أو يبعد كقياس الفأرة إذا وقعت في غير السمن من المائعات على الفأرة إذا وقعت في السمن وقياس الغائط على البول في الماء الراكد ونحو ذلك ، ، انتهى كلامه بلفظه ، وخرج منه أن الأقيسة الغير الحلية التي كتب الحنفية مشحونة بها غالبها لا يسند إلى أبي حنيفة خصوصاً القياس الخفي الذي يسمونه استحساناً ويقدمونه على الجلي ، وقد قال الشافعي "من استحسن فقد شرع" ، وهو يحتمل الصرف إلى هذا القياس الخفي كما يحتمل غير هذا على ما قيل في معناه ، فبمثل هذه الأقيسة ترك صحاح الأحاديث متجاسراً من غير مبالاة ، وإذا قيل له تركت القول الصحيح من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بقول غيره وهو حرام ، وسرد عليه أقوال العلماء المصروفة بتحريم ذلك على ما سنورد منها أصر على جهله ، ويقول هذا القول المخالف بالحديث في الظاهر غير مخالف لأنه لو صح الحديث لما خالفه أبو حنيفة ، وقد عرفت فساد هذه الملازمة ، ويقول أيضاً لا بد أن يكون عنده معارض أقوى وأرجح من هذا ، والعلم الاجمالي حاصل به وإنما هذه الأقيسة ذكرت لتأييده وفساد هذه الضرورة في وجود

المعارض مع كونها دعوى بلا دليل بين فإنه لو كان لنقله أصحابه لتوفر دواعيهم إلى نقلها سيما ودفع الطعن عن المذهب من أقوى الدواعي لهم إلى ذلك ، ولصح بعده عند حفاظ الأمة أو نقلوه على ما فيه من الضعف وقد حكموا في مواضع شتى بعدم المعارض وأفردوا كتباً بالتدوين في الأحاديث التي لم يرو معارضها ، وميزوها عن غيرها مما له معارض فالعقد بتلك الضرورة إطرأ وليس من حسن الظن في شيء ، ولو سلمت به فحسن الظن إلى عالم من علماء الأمة لا يساوي الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن حسن الظن حجة عند الله سبحانه في ترك الحديث الصحيح كما لا يخفى على ذوى البصيرة العالمين بأن اليقين لا يترك بالظن ولمثل هذا الكلام إيراد بعد إن شاء الله تعالى في هذه الرسالة ثم الإنصاف ما قال الشعراوي أن أبا حنيفة فات عنه الأحاديث الصحيحة لتقدم زمانه مما لم يفت عن غيره ، وصورة ذلك بأن نقول مثلاً بلغه حديث عن تابعي جليل ثقة بواسطة رجل لم يعتمد على روايته ولم يبلغه إلا عن ذلك التابعي باخبار ذلك الرجل لتفرقهم في عصره في الثغور والمدائن وقلة الثقلة عنهم ، ثم بعد عصره لما اجتمع التابعون (١) وجلسوا لأخذ العلم عنهم وازدحمت عليهم طوائف الآخذين ووقعت الرحلة إليهم من كل ناحية روى ذلك الحديث المجروح عند

(١) قلت المؤلف لا يدري ما يخرج من راسه فيقول باجتماع التابعين بعد عصر الامام ابي حنيفة ، كأن الامام كان عنده قبل زمن التابعين ومن هذا يعلم مبلغ علمه في علوم التاريخ والرجال — النعمان

أبي حنيفة بذلك الراوى عن ذلك التابعي خلق كثير من ثقات الرواة وأثبتهم وأيضاً رواه عن جم من التابعين من كل منهم رجال كثير موثقون واتصلت طريقه وتعددت ثم بعد هذا دونت واستحفظت تلك الطرق في الأسفار واستوعبت وتكلمت في الرجال رجالاً رجالاً ، وفي العلل علة علة ، فنقيت ما نقيت ، وأعلت ما أعلت ، ووقع الميز الواضح بين السقيم والصحيح منها ، وتلاحق التكامل في أمر ذلك قرناً بعد قرن في زمن الحفاظ ، وأشهدت الشواهد والمتابعات لما شهد وتجاوزت الأحاديث بعضها لبعض كما قال الشعراني وأحصيت بحيث إذا حكم الحافظ المتأخر الواحد بأنه ليس في الباب حديث فذلك حكم لسان جميع حملة الحديث وحفاظه من الأمة حتى حل لنا أن نقول إذا لم نجد الحكم منه لم يثبت حديث في هذه المسئلة على صرح جلال الدين السيوطي في "التدريب" ، فقول القائل بعد تدوين الحفاظ وحكمهم بانتقاء حديث في الباب لأبي حنيفة حديث معارض لم يرو ولم يبلغ الحفاظ على خلاف استقراءهم مما لم يلتفت إليه من له عقد قلب على القضايا المفروغة الثبوت بحكم الصفات الاستقرائية ، وفوت الأحاديث وفوزها بسبب تقدم الزمان وتأخره أمر ضروري لا يورث نقصاناً وكالاً فيما يرجع إلى ما يمكن تحصيله ، وهذا الفوت لا يختص أبا حنيفة من بين الأمة وحده ، وهذا مالك إمام أئمة الحديث وفقههم قد أنكر النص المتفق عليه الصحيحان في أفراد يوم الجمعة بصوم حتى قال في الموطأ لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يقتدى بهم ينهى عن صيام الجمعة وصيامه حسن ، ، هذا قوله

مع أن في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً "لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله وماً أو بعده يوماً"، وفيهما من حديث جابر عن أبي هريرة وعن جابر "نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة"، زاد مسلم، "ورب البيت، والنسائي، "ورب الكعبة"، فقد نفي ثبوت ما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باخراج الشيخين نفياً مطلقاً حتى عن أهل العلم والفقه، قال، الداؤدي من أصحاب مالك لم يبلغه يعني مالكا هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه، حكاه عنه الزرقاني في "نهج السالك"، وهذا الشافعي نص في صلاة الخوف على أن الصف الأول يحرس في الركعة الأولى، وهذا خلاف النص الثابت في حديث مسلم أن الصف الذي يلي الإمام يسجد معه في الركعة الأولى ويحرس الصف الثاني فيها، ولم يتبع أصحابه المعتمدون قوله المخالف بالحديث وقالوا لعله سمي أو لم يبلغه الحديث إلا ما حكاه ابن دقيق العيد في "شرح العمدة"، وتبع الغزالي من أجله تابعيه بنص الشافعي على خلاف نص الحديث في كتابه "الوسيط"، واعتد رعبه أيضاً بما اعتذر عن الشافعي من أنه حين تصنيف الوسيط لم يبلغه هذا الحديث، ومن أصر على قول الشافعي من الخراسانيين ادعى أن في الحديث رواية توافقه، وهو دعوى من غير دليل، وأنكر بعضهم صدق الرواية عن الشافعي على خلاف الحديث، والقوى من حيث ما صح عنه من قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي انه المذهب، إذ على تقدير صحة الرواية عنه يثبت رجوعه عن ذلك والله تعالى أعلم.

وهؤلاء الأئمة في عدم باوغيهم أحاديث الصحيحين أصلاً أو بالجرح في أسانيدھا مما زال في الزمان المتأخر، وعدم علمهم بها بأحد السببين لم يخرقوا الاجماع على صحة تلك الأحاديث وتلقى الأمة لها بالقبول كما لا ريبه فيه لكل من له أدنى فهم.

فإن قلت قد حكمت فيما لم يثبت له روايات الحفاظ من الأحاديث بانتفاءه بحكم الاستقراء الصناعي وإن القول بأن للأئمة في الباب الذي نص الحفاظ بعدم ثبوت الحديث فيه حديث مما لا يلتفت إليه لكن متمسكات الأئمة التي بلغت الحفاظ على معارضتها بأحاديث الصحيحين وقد تكثرت وجودها في مذهب الحنفية ما قولك فيها أليس يلزم من ذلك تقديم الأئمة لمعارض ما في "الصحيحين"، عليهما . وتقديم المعارض على ما قال في "التحجير"، يدل على عدم تلقي من قدمها لما في "الصحيحين"، في القبول قلنا هذا لا يكون إلا على أحد الوجوه الأربعة إما أن يكون التمسك بذلك المعارض من المقلدين المتأخرين زماناً عن تدوين الكتابين لإمامه، وإما أن يكون التمسك به من إمام من الأئمة لعدم بلوغه حديث "الصحيحين"، وإما أن يكون التمسك به منه لكون حديثها أصلاً عنده من طريق مجروح لا يحتاج به وإما أن يكون ذلك المعارض قد ترجح عند ذلك الإمام على ما في الكتابين ولم يلزم في شئ من ذلك عدم التلقي بالقبول من قدم معارضتها عليهما، أما في الأول فلما يجيء جوابه عن من لم يعمل بمضمونها من المتأخرين عن تدوينها،

وأما في الثاني والثالث فلما مر مفصلاً آنفاً ، وأما عن الرابع فلأنه يجوز للأئمة المجتهدين أن يترجح عندهم طريق على طريق الشيخين لما لاح لهم مما يوجب ذلك أو لعدم انعقاد الإجماع على القبول لما في الصحيحين في ذلك الزمان ، لكن لا يلزم من حكم المرجح بأصحية أحد الحديثين على الآخر كونه قادحاً في صحة المرجوح ، فتقديم المعارض وعدم العمل بما في الصحيحين لا يوجب عدم تلقي المقدم التارك للعمل بما فيها ، ومن هذا تبين عليك أن ما قال العلامة في "التحجير" ، ثم مما ينبغي التنبيه له أن أصحيتها على ما سواهما منزلاً إنما يلزم بها من بعدهما لا أجهتدون المتقدمون عليهما فإن هذا مع ظهوره قد يخفى على بعضهم أو يغالط به والله تعالى أعلم انتهى (١) إن أراد به جواز الترجيح المذكور عند المجتهدين على بعض

(١) قلت إنما أراد العلامة ابن أمير حاج ، أن الشيخين وأصحاب السنن جماعة متعاصرون من الحفاظ اتوا بعد تدوين الفقه الإسلامي واعتنوا بقسم من الحديث وكان الأئمة المجتهدين قبلهم أوفر مادة وأكثر حديثاً بين أيديهم المرفوع والموقوف والمرسل وفتاوى الصحابة والتابعين ونظر المجتهد ليس بقاصر على قسم من الحديث ، ودونك الجوامع والمصنفات في كل باب منها تذكر هذه الأنواع التي لا يستغنى عنها المجتهد ، وأصحاب الجوامع والمصنفات قبل السنة من الحفاظ أصحاب هؤلاء المجتهدين وأصحاب أصحابهم ، والنظر في أسانيدها كان أمراً هيناً عندهم لعلو طبقتهم ، لأنما استدلال المجتهد بحديث تصحيح له ، والاحتياج إلى السنة والاحتجاج بها إنما هو بالنظر إلى من تأخر عنهم فقط

أحاديث الشيخين بطريقهما فسلم ، وإن أراد أن المجتهدين لا يلزمهم العمل بكل ما "رويا لوجود المعارض الأصح منها فيما خالفوهما كلية" ، فمنوع لما مر من أنهم لم تبلغهم جملة من الأحاديث الصحيحة رأساً أو بلغتهم لكن من طريق مجروح في ذلك الزمان ، وإن دعوى وجود المعارض فيما حكم الحفاظ المتأخرون بانتفائه في باب مصادمة بالحجة الصناعية فلا يعتبر أصلاً هذا ما يختص في الجواب بالأئمة المجتهدين ممن تقدم على وجود الكتابين فإن جواز ترجيح غير الصحيحين على الصحيحين لا سبيل إلى ذلك بعد إخراج الإمامين وتلقي الأمة بالقبول لها عصراً فعصراً ، وكذلك عدم بلوغ أحاديثها مطلقاً أو من طرق مجروحة بعد تدوينها قصور بين إلى من ينسب إليه فلا يبتنى الجواب على ذلك ، وأما الجواب بما اشترك فيه المتقدمون والمتأخرون فهو من وجوه أيضاً ، الوجه الأول أنهم ربما يتركون العمل بما في الصحيحين من الأحاديث ويقدمون معارضه عليه لكون المعارض ناسخاً لما فيها إما نسخاً بالرأي من غير إجماع من الأمة الذي يسمونه نسخاً إجتهادياً لم يقل به المحققون وتكلمت على بطلانه في أجزاء مفردة سمينها "غاية الفسخ لمسئلة النسخ" ، وهو الأكثر في دعاوى المتأخرين لاسيما الفقهاء الحنفية أو نسخاً مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو النسخ وغيره تعدية وتجاوز من التعبد إلى التشريع وهو المعول

والله أعلم ، هذا ما أفاده المحدث الناقد محمد زاهد الكوثري رحمه الله في تعليقاته على شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٥٩ طبع مصر ١٣٥٧) فيما أبدى المصنف من الاحتمالات ههنا تطويل من غير طائل ، النعماني ،

عليه عند المتقدمين ، ولا يلزم من هذا الترك والتقديم عدم تلقى التارك
المقدم لما في الصحيحين بالقبول من حيث الصحة وقطع الثبوت
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو القول المختار في معناه على
ما عرفت ، وأما على القول بكون معناه وجوب العمل فرادهم
ذلك من حيث الصحة ولا ينافيه وجوب الترك لعارض لا يقدر فيها
كالنسخ ، وعدم النسخ مما ينافي الصحة المصطلحة قول مهجور مردود
عند جهابذة الفن فلا يلتفت إليه على أنه اصطلاح ممن صدر عنه
لا يؤثر في زوال جزم ثبوت الحديث عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم أو غلبة الظن المخصوص بمرويها ، وأحد الأثرين على
اختلاف الفريقين هو أثر تلقى الأمة بالقبول لما في الكتابين ، الوجه الثاني قد يتبع
كلا الأمرين من الترك والتقديم يقع ممن يحمل حديثاً للشيخين على
حالة نادرة كالمرض مثلاً لما بدى للحامل من الدليل على ذلك
كحديث الاعتماد في القيام على اليدين على ذلك ، فهو متروك عند
الحنفية في عموم الأحوال ومقدم عليه معارضه كذلك ولا يلزم من
ذلك الخرق في التلقى كما لا يخفى ، الوجه الثالث يقدمون حديث
غير الشيخين على حديثها لفقه الراوى في سند حديث الغير وليس
لذلك اقتضاء لما يوجب الخلاف في التلقى ، الوجه الرابع يقدمون
حديث غيرهما عليها لكونه موافقاً للقياس دون حديثها وهو لا يقتضى
عدم التلقى ، الوجه الخامس قد يكون حديث الصحيحين من باب
الرخصة والحديث المعارض من باب العزيمة فيقدم من يحتاط في
دينه المعارض عملاً ، وهذا ديدن سادتنا من المشائخ الصوفية الكرام

رحمهم الله تعالى ، وهذا لا ينافي التلقى ، ولا يبعد إبداء وجوه آخر
لذلك من أهل العلم ، هذا ، وأما الجواب بما يختص بالتأخيرين
فبيان ذلك أن أتباع المذاهب لاسيما أتباع المذهب الحنفى عندهم
من الفروع المخالفة بأحاديث الشيخين ما هو ينسبونه إلى أئمتهم
وما هو من تفريعاتهم على أصل يضيفونه إلى الأئمة وعملهم بها لأحد
الوجوه الثلاثة ، الوجه الأول وهو غاية إربهم ومرقى جهدهم في إثباتها
التمسك بحديث من السنن المشهورة أو غيره كصحيح ابن خزيمة
وصحيح ابن حبان فهو إما حسن أو صحيح ، وكما أن يتفق
وقوعه على شرط الشيخين فيتركون بذلك العمل بما فيها لضرورة
تقليدهم لأئمتهم لا لاعتقادهم أن ذلك مرجح على أحاديث الصحيحين
فضلاً عن أن يجترأ أحدهم بالانتقاد في حديثها حتى يلزم من
ترك العمل بما فيها عدم تلقيها بالقبول منهم ومن ظن الترجيح فهو
أيضاً في هوان الحجة الداحضة مقهور تحت سلطنة الحجة البالغة
التي مرت ذكرها فضلاً عن تجاسر على الطعن ، ولم يتجاسر أحد فلم
يقع الخرق في الاجماع على ذلك إلا في المقدار المنتقد مع ربه المنتقد عن
قوس واحد ، وهذا الارب والمرق مما يندر وجدانه وهو أوثق
عروة اعتصموا بها . الوجه الثاني وهو أدنى من الأول التمسك بآثار
الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأنهم أعلم بحاله صلى الله تعالى عليه
وسلم وأعرف بما تقرر عليه الأمر آخراً فيتركون أحاديث الصحيحين
مع الاقرار بأصحتها بتلك الآثار ، فلم يلزم من هذا أيضاً خرقهم في
المجمع عليه من التلقى بالقبول ، وأما الكلام على وهن هذا التمسك

فليس هذا موضعه ومن أراد الاطلاع عليه فليراجع أجزاء سميناها
 "بابراز الضمير للمنصف الخبير"، فان فيه معنى لمن تظن ثم أنصف،
 الوجه الثالث وهو أدنى من الوجه الأول والثاني التمسك بأن لإمامنا معارضاً أصح
 وأقوى مما فيها فيأخذ به دونها، ولم يلزم من هذا الخرق في الاجماع
 إذ دعوى الأصحية من الصحيحين لا ينافي تلقيها بالصحة كما لا يخفى
 وبطلان هذه الدعوى في نفسه قد مر قريباً بما لا مزيد عليه، فهو
 على ذكرك إن شاء الله تعالى، فقد اتضح عليك بحمد الله سبحانه
 أن منع العلامة لتلقي الأمة لها بالقبول مستنداً بالسندين باطل
 بطلاناً غير خاف على كل منصف وجاف،

ثم إن من أمعن النظر في المقدمات التي أطلنا القول فيها
 وجد كساد ما تروج من كلام ابن الهمام المتقدم على بعض المنتهضين
 بالصلافة للمذهب كالشيخ الدهلوي من المتأخرين من علماء بلاد
 الهند ومع ذلك فلنشافهه بالكلام ولنتكلم على كل جزء جزء منه
 مفصلاً تيسيراً على الناظر في هذه الوريقات، قال رحمه الله تعالى
 "تحكم لا يجوز فيه التقليد إذ الأصحية ليست إلا لاشتغال رواتهما"،
 الخ أقول قد مر الجواب عن ذلك مامر وعرفت إن شاء الله تعالى وهو
 غير بعيد فراجع، قال فإذا "فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث
 في غير الكتابين، الخ أقول فرض وجود تلك الشروط في حديث
 غيرهما مسلم إذ لم يقيم دليل على الامتناع العقلي وليس لإثباته محمول
 لكن لا يلزم من تسليم فرض الوجود نفس ذلك الوجود وإنما الكلام

في وجود الشروط، وانتفاء ذلك في الغير قدينا دليله فلا معنى لكون
 رجحان ما في الصحيحين تحكماً "قال، ثم حكمهما أو أحدهما بأن
 الراوي المعين المجتمع فيه تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة
 الواقع فيجوز كون الواقع خلافه"، أقول رجحان ما في الصحيحين في
 الصحة على غيرهما وهو المتنازع فيه لا يتوقف على القطع المذكور
 وإنما يكتفى فيه غلبة الظن بدليل يورث ذلك، وقد حكم الحفاظ
 المتقنون طبقة بعد طبقة حتى لم يشذ منهم واحد بأن الشروط التي توجد
 في رواتهما لا توجد في غيرهم وليس حكمهم هذا بمجرد حسن الظن
 إليهما إجمالاً من غير فحص بليغ عن أحوال الرواة في كمال حداقة
 الحفاظ في فن الجرح والتعديل ومعرفة الأحوال مما يتعجب الناظر
 في كتب ذلك الفن من جملة الفنون الحديثة فما زال إلا عن علم
 تفصيلي عن طريق تعيين لحصوله، ولولا ذلك لما وقع الانتقاد من رواتهما
 على ما وقع، ومثل هذا عن كل حافظ في الأمة بل وعن كل فقيه موافق
 ومخالف أيضاً إلا عن ابن الهمام وتوابعه لو لم يورث غلبة الظن ولم
 يقيم دليلاً على أرجحية ما في الكتابين على غيرهما لم يثبت في الشريعة
 المطهرة كثير مما ثبت من الظنون الغالبة بل لا يثبت أبداً حديث
 صحيح فإن صحة الحديث بمعنى الظن الغالب في صدق صدوره عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في غير الصحيحين فإنها فيهما
 بمعنى القطع عند المحققين، فإن لم يثبت الظن الغالب باجماع الحفاظ
 فلأن لا يثبت بحكم المخرج الواحد الإمام في الفن بصحة سند
 كإن خزيمة مثلاً أولى، وهذه مفسدة يتعوذ منها إلى الله سبحانه فإنها

تنسد باب إثبات الصحة في كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأبـة مفسدة أعظم منها ، فإذا ثبت غلبة الظن القريب من القطع بوجود شروط فيها لا توجد في غيرها إجمالاً وإن لم يحصل ذلك تفصيلاً في كل شرط ادعاه بعض المشائخ وجوده فيها من غير تصريح من الشيخين ثبت الرجحان المطلوب في أغلب أحاديث الكتابين إلا الأحرف اليسيرة التي عددناها فيما تقدم ، فلا تأييد لقوله "وقد أخرج مسلم ، الخ لما أراد تأييده من إثبات التحكم في الحكم برجحان ما في الصحيحين على أنه قد مر من حكم ذلك المنتقد وإنه مما تعقب الانتقاد فيه وأثبت وجود الشرائط فيها بحكم الجرم الغفير من العلماء بل كلهم غير قلائل منهم حكموا بذلك من غير بصيرة ، وقد تقرر عند من غاب عنه فن الحديث من الحنفية أن التعديل متى غلب على الجرح جعل الجرح كأن لم يكن ، صرح بذلك الخوارزمي في مقدمة "مسند أبي حنيفة ، قال "فدار الأمر في الرواية على اجتهاد العلماء فيهم في الشروط ، الخ أقول إن أراد بهذا التفريع تفريع دوران كون الرواية مجتمعاً فيهم الشروط على حكمهم ويكون تفرعه على قوله فإذا فرض وجود تلك الشروط الخ وإن كان خلاف الظاهر بالسباق والسياق فالحكم بهذا الدوران مسلم لكن حصل العلم بوقوع الاجتهاد ووجدان تلك الشروط في الصحيحين على ما لم يوجد في غيره فالرجحان ثابت بدليله ، وإن أراد بهذا التفريع تفريع دوران أمر الرواية في وجود شرط دون شرط على حكمهم ويكون تفرعه على قوله "ثم حكمها أو أحدهما الخ ، على ما هو

الظاهر بل المتعين بدليل السياق وهو قوله "حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر يكون مارواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافياً لمعارضته المشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه آخر ، انتهى فهو وإن سلمنا صحته من حيث أن باختلاف الاشتراط والالغاء في شرط يكن الحكم عند كل من المشرط والملغى على ما بين من الكفاية للمعارضة لكن لا نسلم أن ذلك مما يثبت التحكم في رجحان الكتابين ، وذلك لأنه ليس الكلام في الترجيح عند المشرط والملغى وحدهما بل الكلام في الترجيح من الحفاظ الناظرين في شرائط المخرج بل وفي ترجيح الفقهاء المستدلين على دعاويهم بأحاديث الصحيحين وأحاديث غيرهما ولهذا قال ابن الهيثم في مبحث الترجيح في كتابه "التحرير ، في عذما به ترجيح الحديث "وكل منسوب إلى كتاب عرف بالمصحة على ما لم يلتزمها ، انتهى قال الشارح أي كترجح المروي في كتاب عرف بالمصحة كالصحيحين على منسوب إلى كتاب لم يلتزم الصحة قال فلو أبدى سنداً اعتبر الأصحية ، انتهى قال الشارح "أي أظهر من لم يلتزم الصحة سنداً لذلك المروي اعتبر الأصحية بينهما طريقاً فأيهما فازها فاز بالتقديم ، انتهى وهو صريح في أن الترجيح المتنازع فيه هو ترجيح الناظرين في أحاديث كتب الحديث من الحفاظ والفقهاء لا الترجيح الواقع بين المخرج المشرط لشرط وبين الآخر الملغى لذلك الشرط وإذا كان كذلك كان الأصحية والرجحان عند الحفاظ والفقهاء بل كل عاقل لما ضيق في شرائطه ودقق فيها فمروى مسلم حيث ألغى اللقاء بعد المعاصرة لا يساوى مروى البخارى

مع اشتراطه اللقاء بل الرواية أيضاً ، فلو صح عنعنة المعاصر عند مسلم وحده لمعارضة ما في البخارى مما فيه الرواية عن ذلك المعاصر فهو ما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة ، ولا يقبله أيضاً كل ذى قريحة صادقة ، ولهذا قدم صحيح البخارى على صحيح مسلم ، هذا حال صحيح مسلم ، فما ظنك ممن لم يتضيق على نفسه تضيقه في صحيحه بالنسبة إلى صحيح البخارى ، فهذا الكلام من شيخ الحنفية وإمامهم في تحكم القول برجحان الصحيحين من المحدثين والحفاظ مما يتعجب منه ، والله تعالى أعلم ، قال : نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوى بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر وأما المجتهد في اعتبار الشرط ، الخ أقول لا نسلم أن المختبر الممتحن لحال الراوى ليس ممن تسكن نفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر ولا يحكم على ما حكموا عليه من اجتماع الأمة على عدالة رواية الصحيحين ولا يرجع إلا إلى ما اختبره بنفسه فيقدم حديث الراوى الذى اختبره بنفسه على حديث الراوى المجمع على اختياره وامتحانه ألوف من جهابذة فن الجرح والتعديل لأن اختبار الواحد وإن كان إماماً في الفن لا يعدل اختبار آلاف من أئمة ، وليس من ضرورة اختباره بنفسه أن لا يرى لاختبار الأمة فضلاً على اختباره ، وهذا ظاهر لاسترة به ، فالمختبر في ترجيح ما اجتمع عليه الأكثر كالعامى الغير المختبر ، فكل من علم أن حفاظ الأمة اختبروا أمر رواية الصحيحين وامتحنوهم يرجح حديثهما على حديث غيرهما وإن اختبر فيه أمر روايته بنفسه فرجحان الصحيحين عنده معتحم من غير تحكم ، وأما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه فيلزم عليه رجحان ما هو

أضيق شرطاً في الواقع لكونه أحوط وأقرب إلى الصدق وليس كتاب أضيق في الشروط على وجه الأرض من الصحيحين (١) فإن انصف المجتهد في الشروط لا يرجع إلى رأى نفسه بإلغاء الشروط بل إلى ما هو أكثر شروطاً وأضيق فيقبل حديثه ويقدمه على حديث ليس فيه تلك الشروط وإن ألغاهما باجتهاده ورأيه فيها ، وأيضاً ما اجتهد الشيخان فيه من الشروط ورأياه رآه أكثر المجتهدين في الشروط فيتقوى لا محالة عند الملغى رأيهما كما أن مجتهداً في فرع إذا رأى مائة مجتهد يقولون بخلافه يتقوى عنده القول المخالف

(١) قلت قال الحافظ ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسى في كتابه ، شروط الائمة الستة ، (ص ٨٨ طبع مصر ١٣٥٧ هـ) سالت الامام ابالقاسم سعد بن على الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه ، فقلت ان ابا عبد الرحمن النسائي ضعفه ، فقال يا بنى ان لابي عبد الرحمن في الرجال شرطاً اشد من شرط البخارى ومسلم اه وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ، نكتته على ابن الصلاح ، ونسخته محفوظة في خزانه ، بير هندو ، قرية من مضافات حيدرآباد السند) فكلم من رجل اخرج له ابو داود والترمذى تعجب النسائي اخراج حديثه بل تعجب النسائي اخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين اه وقال الحافظ ابو الحسن المعافى اذا نظرت الى ما يخرجه اهل الحديث فيما اخرجهم النسائي اقرب الى الصحة مما خرجته غيره اه ذكره السيوطى في مقدمته ، وزهر الربى على المجتبى ، وقد صرح المصنف فيها مضى انه ربما يدخل مسلم من حديث غير الاثبات ما رواه الثقات عن شيوخهم الا انه بسند نازل فيعمد الى رواية غيرهم للارتفاع اه وقال الحافظ ابوبكر العازمى في ، شروط الائمة الخمسة ،

له إن أنصف فإن لكثرة الظنون تأثيراً في الإصالة بصريح النص من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرجحان الصحيحين على غيرها ليس تحكم عند من يلغى كثيراً مما اشترطاً ايضاً .

وإذا تأملت فيما شرحنا من الأقوال ومهدنا من المقدمات على ما يجب على من يعتنى بهذا الباب من العلم أطلت العجب عما قاله شيخ الحنفية وحاول من إثبات التحكم في رجحان الصحيحين على غيره على رضى من تبعه في ذلك كالشيخ الدهلوى رحم الله الكل

(ص ٢٠) ثم قد يكون الحديث عند البخارى ثابتاً وله طرق بعضها ارفع من بعض غير أنه يعيد احياناً عن الطريق الاصح لتزوله او يسام تكرار الطرق الى غير ذلك من الاعذار ، وقد صرح مسلم بنحو ذلك اه لكن الامام النسائى لتضييقه في الشروط يتقى هذا العلو والرفعة التى بنى الشيخان عليها امرها فان الكتاب الذى التزم فيه الصحة كيف يتساهل فيه بايراد اسناد لا يكون على شرط الصحيح وان كان عالياً ولا فكيف يتعرف حال الحديث الذى فيه بطرق ضعيفة ، فروى الحافظ ابن طاهر في ، شروط الائمة الستة (ص ١٨) احبنا ابوبكر الاديب انبانا محمد بن عبد الله البمع اجازة قال سمعت احمد بن محبوب الرملى بمكة يقول سمعت ابا عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائى يقول ، لها عزمت على جمع كتاب ، السنن ، استخفرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشئ فوقعت الخيرة على تركهم فنزات في جملة من الحديث كنت اعلو فيه عنهم اه والذا فضل بعض المغاربة كتابه على كتاب البخارى ، وكذلك خيق الامام ابو حنيفة والامام مالك في

رحمة واسعة وأيانا ، وتيقنت ببطلان كلام تلميذه شارح ، ، التحرير ، ومنعه تلقى الأمة للصحيحين بالقبول مستنداً بترك من ترك العمل بأحاديثها وقدم معارضتها عليهما بسرنا وجوهاً لذلك البطلان تكون لك ببعضها مخلاً عن مسألة ذباء ومضلة صعباء في القول المتفق عليه الأمة أن كل حديث صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجب العمل به سواء كان من أحاديث الشيخين أو من غيرها وترك ما وجب حرام لا محالة فيرد أن من ترك الحديث الصحيح مع العلم به من الفقهاء ارتكب ما يحرم عليه فربما يضطر إلى أن يقال ويجاب

الشروط ما لم يضيّق البخارى ومسلم فقال الحاكم محمد بن عبد الله النيسابورى الحافظ في كتابه ، المدخل في اصول الحديث ، (ص ١٣ طبع لمب ١٣٥١ هـ) القسم الرابع من الصحيح المختلف فيه روايات محدث لا يعرف ما يحدث به كأكثر محدثي زماننا فان هذا القسم يحتاج به عند أكثر اهل الحديث ، واما مالك وابو حنيفة (رحمهما الله فلا يريان الحجة به) اما الرواية عن ابى حنيفة فحدثنا ابو احمد محمد بن احمد بن شعيب العدل ثنا احمد بن نوح الفقيه ، ثنا ابو عبد الله محمد بن مسلمة عن بشر بن الوليد عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه قال لا يحل للرجل ان يروى الحديث الا اذا سمعه من فم المحدث فيحفظه ثم يحدث به واما الرواية عن مالك فحدثنا ابو عبد الله الحسين بن الحسن بن ايوب ثنا ابو حاتم الرازى ثنا ابراهيم بن المنذر الحزامى ثنا معن بن عيسى قال سمعت مالك بن انس يقول لا يؤخذ العلم ممن لا يعرف ما يحدث به ، قال مالك ولقد ادركت بهذه المدينة اقواماً لهم فضل ومصلاح ما احدث عن واحد منهم حرفاً قيل ولم يا ابا عبد الله قال لا نهم

نأ هذا الترك من الفقيه بعد العلم به دليل على وجدانه علة قاذحة
فيها تمنع الحكم بصحتها عنده وليس الأمر على ما يجاب به بل
الحق ما حققناه مما يرشدك إلى أن الترك يجمع الحكم بصحة ما
ترك ممن ترك ولا ينافيه وهو بعض الوجوه السابقة ذكرناها في جواب
منع العلامة صاحب "التحجير"، نعم لاحجة لمن ترك ذلك بمجرد
أن لإمامه عن ذلك جواباً وله عنده معارض أقوى منه لما مر تقريباً
وسيجي مقصوداً ان شاء الله تعالى .

كانوا لا يعرفون ما يحدثون به اه قل الحافظ العلاني ولا يبلغ الحافظ
العارفون نصف رواية الصحيحين اه وقال النووي في التقریب ، وقد شدد
قوم في الرواية فافرطوا وتماهل فيها آخرون فقرطوا ، فمن المشددين
من قال لا حاجة الا قولها رواه الراوى من حفظه وتذكره ، روى ذلك عن
مالك وابي حنيفة اه قال السيوطى فى التدريب (ص ١٦٠) وهذا مذهب
شديد وقد استقر العمل على خلافه قلعل الرواة فى الصحيحين ممن
يوصف بالحفظ لا يبلغون النصف اه ،

وايضاً قال العاظم فى المدخل (ص ١٦) والقسم الخامس من
الصحيح المختلف فيه روايه المبتدعة واصحاب الاهواء فان رواياتهم
عند اكثر اهل الحديث مقبولة اذا كانوا فيها صادقين فقد حدث محمد بن
اسماعيل البخارى فى الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الراجنى وكان
ابويكر محمد بن اسحق بن خزيمة يقول حدثنا الصدوق فى روايته المتهمة
فى دينه عباد بن يعقوب ، وقد احتج البخارى ايضا فى الصحيح بمحمد
بن زياد الالهائى وحريز بن عثمان الرحبي وهما هما اشتهر عنهما النصب
واتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بابي معاوية محمد بن خازم وعبيدالله

ثم مما يحقق رجحان الصحيحين على غيرهما قبول العارفين
الكاشفين لأحاديثهما والعمل بما فيهما والحكم بأصحتهما على
غيرهما فاعتضد ما ثبت بدليل الشرع وهو تلقى الأمة لهما بالقبول
وبدليل الصناعة وهو حكم الحفاظ بما يوجب الصحة فى رجالهما
ومتونهما فحصاً وإستقراءً بدليل الكشف أيضاً فاجتمعت على أصحتهما
على غيرهما ثلاث دلائل لا توجد معاً فى غير الكتابين ، وحفاظ
الحديث رحمهم الله تعالى وجزاهم عن امّة رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم خير الجزاء ، فهم من حكم بأصحتهما صناعة وكشفاً
وكيف لا وقد قال بعضهم وأحسن فى قوله وأعدل إن لم يكن أهل
الحديث أبداً فليس لله تعالى على وجه الأرض بدلاء " قال
الإمام الشعراوى فى مقدمة "الميزان" ، إنه رأى كتاباً بخط الإمام
الحافظ جلال الدين السيوطى إلى بعض تلامذته يعتذر إليه فى
عدم مجيئه إلى السلطان فى حاجة التمسها من الشيخ ذلك التلميذ
وتقاضى ذهابه إلى السلطان حاكياً معه فى ذلك الكتاب توطنه لما
يبدى من عذره أن بعض من يخلص عن الكدورات البشرية وفتح

بن موسى وقد اشتهر عنهما الغلو وانما جعل هؤلاء مثالا للآخرين ،
فاما مالك بن انس فانه يقول لا يؤخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه اه وقد اقر المصنف فيما سياتى
ان صحيح مسلم ملان من الشيعة اه ، فملى هذا ينبغي تقديم ما رواه
الاما مان الا قدما ابو حنيفة فى كتاب الآثار ومالك فى الموطا على
ما رواه الشيخان فى صحيحيهما - محمد عبد الرشيد النعمانى

الله له عين البصيرة كان يرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما كان يوم من الأيام اتفق له الذهاب إلى بيت بعض الملوك فيما مست به من داعية إلى ذلك فلما وضع القدم على بساطه انغلق عليه الباب والعياذ بالله سبحانه فقافته نعمة رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ثم كتب يا أخى إني دأبت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى هذه المدة من عمرى ستين أو سبعين مرة يقظة (والشك من هذا الفقير في هذا الجال لا من الشعراوى) فشافهته صلى الله تعالى عليه وسلم السؤال من أحاديثه وإني رجل خادم للحديث احتاج في معرفة صحيحه عن سقيمه إلى الدخول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإني أخاف أن أدخل على السلطان فينسد الباب دوني ويفوتني هذا الخير انتهى معناه . وحاصله : فهل تراه رحمه الله تعالى لم يسئل هذا المدخل المبارك في مرة من مراته على هذه الكثرة عن شأن الصحيحين مع مالكل أحد منهم من شدة الاعتناء بأمرهما وهذا السيوطى لا أكاد أراه قال بقطعية ما في الكتابين عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على موافقة ابن الصلاح حيث صرح في ، تدريب الراوى شرح تقريب النوروى ، ، مشيراً إلى قول ابن الصلاح بقوله ، ، هذا الذى اختاره ولا أعتقد سواه ، ، انتهى إلا بالسؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، والله سبحانه تعالى أعلم ، وهذا حال حافظ من حفاظ الحديث فما ظنك بالتجردين بالأخذ عن باطن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كمل العارفين من أهل نبوة الولاية من الأولياء ممن عقد لهم الشيخ الأكبر الإمام ابن العربى رحمه

الله تعالى باباً في ، ، الفتوحات المكية ، ، وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الأحكام عن النبي الله تعالى عليه وسلم فقال إن أحدهم إذا احتاج في واقعة أو سؤال عن حديث رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فينزل عليه جبرائيل عليه السلام فيسئله عما احتاج إليه الولي فيجيبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويسمع هذا الولي فيعنى ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، وهذا كما سئل جبرائيل عليه السلام من الإيمان وشرائع الإسلام فأجابه ، صلى الله تعالى عليه وسلم ووعوه قال ، ونصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، قرب حديث صحيح عند أهل الفن لا يثبت عندنا من هذا الطريق ورب حديث موضوع عندهم يصح بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا حديث قلته انتهى حاصل ما بسط وأطنب ، ومن مثل هذا الطريق أخذ رفع اليدين عند كل رفع وخفض ، عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو حديث الصحيحين وسنورد قصة ذلك من كلامه رحمه الله تعالى فيما سيأتى من هذه الرسالة ، وله رحمه الله تعالى في كشف منام شهادة على قراءة ، ، صحيح البخارى ، ، على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفراغ القارى من ختمه في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم ، كان الشيخ حاضراً في ذلك الختم وقد جرى له في ذلك من السؤالات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحصل له حفظ دعاء دعا به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند ختم ، ، صحيح البخارى ، ، ولننقل ذلك كله من كلامه بلفظه قال رحمه الله تعالى في كتاب الوصايا آخر كتاب من

و الفتوحات ، ، في سياق دعاء أورده بعد هذا الدعاء سمعته من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام يدعوه بعد فواغ القارى عليه كتاب ، ، صحيح البخارى ، ، وذلك سنة تسع وتسعين وخمس مائه بمكة بين باب الحرورة وباب الأجناد بقوايه يعنى يقرأ البخارى عنده صلى الله تعالى عليه وسلم الرجل الصالح محمد بن خالد الصدفي التلمساني وهذا هو الذي كان يقرء علينا ، ، الإحياء ، ، لأبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى وسألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في تلك الرؤيا من المطلق بالثلاث في لفظ واحد وهو أن يقول لها أنت طالق ثلاثاً فقال صلى الله تعالى عليه وسلم هي ثلاث كما قال (لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره) فكنت أقول له يا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإن قوماً من أهل العلم يجعلون ذلك طلاقاً واحدة ، ، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم هو ذاك حكوا بما وصل إليهم وأصابوا ففهمتم من هذا تقرير حكم كل مجتهد مصيب فكنت أقول يا رسول الله فما أريد في هذه المسئلة إلا ما تحكم به أنت إذا استفتيت وما لو وقع منك ما تصنع فقال هي ثلاث كما قال (لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره) فرأيت شخصاً قد قام من أجراء الناس ورفع صوته وقال بسوء أدب يخاطب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له يا هذا بهذا اللفظ لا تحكمك بامضاء الثالث ولا بتصويك حكم أولئك الذين ردوها إلى واحدة فاحموجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غضباً على ذلك المتكلم ويرفع صوته يصيح هي ثلاث كما قال (لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره)

أستحلون الفروج فما زال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصيح بهذه الكلمات حتى أسمع من كان في الطواف من الناس وذلك المتكلم يذوب ويضمحل حتى ما بقي منه على الأرض شئ فكنت أسأل عنه من هذا الذي أغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيقال لي إبليس لعنه الله تعالى ، واستيقظت وكنت آراه صلى الله تعالى عليه وسلم في تلك السنة أيضاً فكنت أقول له يا رسول الله إن الله تعالى يقول في كتابه العزيز (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) والقروء عند العرب من الأضداد يطلقونه ويريدون به الحيض ، ويطلقونه ويريدون به الطهر وأنت أعرف بما أنزل الله عليك ، فما أراد بها ههنا الحيض أو الطهر ؟ وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لي في الجواب عن ذلك ، إذا فرغ قرؤها فأفرغوا عليها الماء وكلوا مما رزقكم الله ، يكنى فكنت أقول يا رسول الله ، فإذا هو الحيض يا رسول الله فيقول لي ، إذا فرغ قرؤها فأفرغوا عليها الماء وكلوا مما رزقكم الله ، فكنت أقول له فإذا هو الحيض يا رسول الله ، فيقول لي إذا فرغ قرؤها فأفرغوا عليها الماء وكلوا مما رزقكم الله ثلاث مرات واستيقظت انتهى بلفظه في ، ، الفتوحات ، ، ثم قال ، ثم نرجع إلى ما كنا بسبيله من الدعاء ، ثم شرع فيه حتى ختم بختمه " الفتوحات المكية ، ، وهو دعاء في نحو طبق واحد طويل ونحن نعتقد سنينة ذلك لمن ختم عنده البخارى ، أو ختمه ، بلغنا الله سبحانه إلى ختم ما بقي علينا مما هو قدر يسير في نحو أربع كراريس ووقفنا على ختمه بقراءة ذلك الدعاء تأسيماً بالرسول الأ محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ،

وقال الشيخ المحقق محمد البرلسي المالكي في كتاب ، ، إتحاف أهل
العرفان ، ، وذكر المحقق العلامة ابن فورك بضم الفاء أنه لما أراد أن
يكتب على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، حبيب إلى من دنيا كم
ثلاث ، النساء والطيب وجعلت قرّة عيني في الصلاة ، ، توقف
أدباً مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، ، فصليت الصبح ودخلت
بمحراب زاوية القائدي فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ،
وكان قد ورد على جوابان في الحديث أحدهما من مكة المشرفة
والآخر من مصر فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرحباً بولدنا مرحباً
بجينا ثم قال ، ، وجوابها في الغث والسمين ، يقول من قال ما قلته فقد
كذب بل قلته ، ، قال ، ، وكان هجس في نفسي أن أقول نقله الأئمة
كالغزالي وابن سبعين فقال ، فقال لي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
إذ تكلمت عليه اذكرهم وتكلم عليه أنت واذكر فوائد كوفي تركت الدنيا كما
ذكرتها في كتابك ، ، وقال ، ، ورأيت مرة أخرى فقلت السلام عليك يا رسول الله
فقال ، ، لي بعد كلام طويل ، وما كتبت على قولنا ، ، حبيب إلى
من دنيا كم ثلاث ، ، حسن ولا بد أن تزيد وإذا كتبت فسمه ، ، الأمر
المهم في تصحيح أجوبة أهل العلم ، ، قال ورأيت مرة أخرى فقال
لي وما كتبت من الفوائد على قولنا ، ، حبيب إلى من دنيا كم ثلاث سمه
الإلهام الرباني ، ، وقال أيضاً حكى عن بعض الأولياء أنه حضر
مجلس فقيه فروى ذلك الفقيه حديثاً فقال له الولي هذا باطل فقال
ومن أين لك هذا فقال هذا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
واقف على رأسك يقول إني لم أقل هذا الحديث وكشف لذلك الفقيه

فرأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وفي ، ، الأ نوار القدسية ، ،
للعارف الولي الشعراني أن من آداب الإقامة بالمدينة المشرفة أن العالم
لا يلقى فيها درساً إلا بما صرحت به شريعته صلى الله تعالى عليه
وسلم دون ما فيه رأى أو قياس أدباً معه صلى الله تعالى عليه وسلم
لئلا يكون لغيره كلام في حضرته إلا بمشاورته ، وهذا إنما يكون لأهل
الصفاء فإن منهم من يشاوره في كل مسألة فيها رأى أو قياس ويفعل
بما أشار به صلى الله تعالى عليه وسلم بشرط أن يسمع المشاور لفظه
صريحاً كما كان عليه المحقق الشيخ محي الدين ابن العربي حيث قال في
كتابه ، ، وقد صححت منه عدة أحاديث قال بعض الحفاظ بضعفها
فأخذت بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها وصار ذلك عندي من
جملة الصحيح أعمل به وإن لم يوافقني علماء الظاهر على ذلك وفي
”طبقات الأولياء لابن المقن ، ، في ترجمة أبي موسى المنهر المالكي
أنه كان كثير الرؤيا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقظةً ومناماً ،
وكان يقال إن أكثر أفعاله متلقاة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
إما يقظةً وإما مناماً ورآه في ليلة واحدة سبعة عشر مرة قال له في
آخرهن ، ، يا خليفة لا تضجر مني ، كثير من الأولياء مات بحسرة رؤيتي ،
وفي طبقات الأولياء ، ، للشعراني في ترجمة الولي الكبير سيدي موسى بن ماهيل
الزولي ، أنه كان كثير المشاهدة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وكان غالب أفعاله بتوقيف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو رده
في ، ، الإتحاف ، ، وقال فيه أيضاً ، نقل المحقق الولي الشعراني عن
الولي الكبير سيدي أحمد الزواوي المدفون بدمهور أنه يقول طريقنا

هذه أن نكثر من الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى نصير من جلسائه ونصحبه يقظةً مثل أصحابه ونسأله عن أمور ديننا وعن الأحاديث التي ضعفها الحفاظ عندنا ونفعل بما يقول فيها وروى العسقلاني في الفتح، قال شيخ الاسلام أبو اسمعيل الهروي، فيما قرأنا على فاطمة وعائشة بنتي محمد بن عبد الوهاب أن أحمد بن أبي طالب أخبرهم عن عبد الله بن عمر بن علي أخبرهم سماعاً أن أحمد بن محمد بن اسمعيل الهروي قال سمعت خالد بن عبد الله المروزي يقول، كنت نائماً بين الركن والمقام فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فقال لي يا أبا زيد إلى متى تدرس "كتاب الشافعي"، ولا تدرس من كتابي، فقلت يا رسول الله، وما كتابك؟ قال، "جامع محمد بن اسمعيل"، انتهى فالقرآن كتاب الله تعالى وجامع محمد بن اسمعيل كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذه منقبة عظيمة لصحيح البخاري وشرف لا يوازيه شرف ومنقبة، والكشف، ولا يطلق إلا على العلم المطابق للواقع، حجة على الكاشف ممن اعتقده والتزم اتباعه وتقليده كالاجتهاد على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقده والتزم تقليده بل العلم الحاصل في الكشف أقوى من العلم الحاصل بالاجتهاد على ما هو التحقيق، وليس هذا موضع بيانه هذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف يقظة أو نوم، فكيف الحال في خصوص الكشف عن رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة أو نوماً لانهاض دليل الشرع الناطق باستحالة تمثيل الشيطان على عصمة صاحب هذا الكشف عن الخطأ فيه كائناً من كان من

المسلمين خواصهم وعوامهم بعموم كلمة من في قوله "من رآني في المنام فقد رآني في اليقظة إن الشيطان لا يتمثل على صورتي"، وقد صحح الإمام بقي بن مخلد صاحب المسند في الحديث معجزة باهرة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو أنه رحمه الله تعالى رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسقاه في هذه الرؤيا لبناً فاستقاء طلباً لصحة الحديث فقواء لبناً، قال بعض كبراء العارفين رحمهم الله تعالى ما حاصله أن اللبن كان علماً فلما حمله على الحقيقة وجده كذلك وفاته علم كثير، وهو على ما يقول هذا الوارث ولكن تصحيح حديث واحد في الشريعة المطهرة لاسيما بما أبدى الله سبحانه على يده بحسن نيته خير كثير إن شاء الله تعالى. ثم اعلم أن الرؤية في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "من رآني"، عامة تشمل رؤية من رآه على صورته القدسية المخصوصة أو على غيره لكون كناية المتكلم واقعة على الانائية المشار إليها بأنها وهي لا تنقيد بصورة دون صورة وموضع بيانه غير هذا، وإن التخیل الفاسد الباطل تمثل شيطاني عند من عرف الحقيقة الشيطانية ومظاهرها فلا يقال بامتناع التمثيل دون التخیل وذلك صريح التعليل في قوله "فإن الشيطان لا يتمثل على صورتي"، فإن ذلك علة لحقيقة رؤية كل أحد رآه صلى الله تعالى عليه وسلم فإن لم يدخل التخیل تحت التمثيل لم يلزم من عدم التمثيل عموم الصدق والمطابقة بالواقع كاليقظة في رؤية كل أحد لحواجز خلافها بوجود التخیل مع إنتفاء التمثيل، وهذا ظاهر لاسترة فيه، والعموم المذكور في رؤية كل من رآه صلى الله تعالى عليه وسلم منطوق الحديث

فثبت المطلوب من دخول التخيل تحت التمثيل ، هذا ، فالمزنية في ترجيح "الجامع الصحيح" للبخارى على غيره مزينة على مصادمة الأدلة الثلاثة التي ما تركنا عليها في بسطنا هذا خفاءً إن شاء الله تعالى ، فلا اعتداد لها عند كل فطن ورد على منهل الانصاف (١)

(تنبيه حسن)

(١) قلت ان المصنف قد اطال الكلام في هذه الدراسة من غير طائل ، وهو وان كان جديلاً نظاراً لكنه لم يتقن الصناعة الحديثية وانما نظر في علم الحديث كنظر الوراقين ، والقول الذي نصره لم يقله احد قبل ابن الصلاح ، وهو اول من قسم الاحاديث الصحاح الى سبعة اقسام لكن الحفاظ انتقدوا عليه هذا القول ، فهذا الحفاظ عماد الدين اسمعيل بن كثير لا يذكره في ، واختصاره لعلوم الحديث لا ابن الصلاح ، فكأنه لم يرتضه ولم يتابعه على ذلك بل قد صرح فيه (ص ٤) وه طبع مكة المكرمة سنة ١٣٥٢) ، وشم ان البخارى ومسلماً لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الاحاديث ، فانها قد صححا احاديث ليست في كتابيهما كما ينقل الترمذى وغيره عن البخارى تصحيح احاديث ليست عنده بل في السنن وغيرها وقد خرحت كتب كثيرة على الصحيحين واخذ منها زيادات مفيدة واسانيد جيدة كصحيح ابى عوانة ، وابى بكر الاسمعيلى والبرقاني وابى نعيم الاصفهاني وغيرهم وكتب اخر التزم اصحابها صحتها كابن خزيمة وابن هبان البستي ، وهما خير من المستدرک بكثير وانظف اسانيد ومتوناً ، وكذلك يوجد في مسند الامام احمد من الاسانيد والامتون شئ كثير مما يوازي كثيراً من احاديث مسلم بل والبخارى ايضاً وليست عندها ولا عند احدهما بل ولم

يخرجه احد من اصحاب الكتب الاربعة وهم ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وكذلك يوجد في معجم الطبرانى الكبير والوسط ومسند ابى يعلى والبزاز وغير ذلك من المسانيد والمعاصم والقوائد والاجزاء ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر في حال رجاله وسلامته من التعليل المقسداه وهذا الحفاظ زين الدين العرافى يقول في التقييد والايضاح لما اطلق واغلق من مقدمه ابن الصلاح (١٠٣) طبع حلب سنة ١٣٥٠هـ) انما يرجح بما في احد الصحيحين على ما في غيرهما من الصحيح حيث كان ذلك الصحيح مما لم تضعفه الائمة فاما ما ضعفوه فلا يقدم على غيره لخطا وقع من بعض رواة الله اعلم اه وقال المحدث محمد بن اسمعيل الامير اليماني في ، توضيح الافكار ، (ج - ١ ص ٨٩) ، نعم اذا روى حديث بنفس رجالهما من غير نقص فله حكم ما فيهما اه

وقد اتفق علماء المذاهب الاربعة قاطبة على ترك العمل باحاديث الصحيحين اذا قامت ادلة اخرى تعارضها قال الحفاظ ابن حجر العسقلاني ، والائمة لم تجمع على العمل بما فيهما لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل لان فيهما احاديث ترك العمل بما دلت عليه لوجود معارض او ناسخ ، اه نقله الامير اليماني في توضيح الافكار (ج - ١ ص ١٢٥) وقال الامام السيوطى في (مسالك العتقاء في والدى المصطفى) بعد ان اطال الكلام على حديث مسلم ، ان ابى واهاك في النار ، (ص ٤٠٤ حتى ٥٦ طبع دائرة المعارف بالهند ١٣٣٠) ، المجادلون في هذا الزمان كثير خصوصاً في هذه المسئلة - يعنى نجاة الابوين - واكثرهم ليس لهم معرفة بطرق الاستدلال فالكلام معهم ضائع غير انى انظر الذى يجادل واكلمه بطريق يقرب من ذهنه فانه

أكثر ما عنده أن يقول الذي ثبت في صحيح مسلم بدل على خلاف ما
تقول ، فإن كان الذي يجادل بذلك من أهل مذهبنا شافعي المذهب أقول
له قد ثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في
الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ، وأنت لا تصح الصلاة بدون البسملة ،
وثبت في الصحيح أنه ، صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ، إنما جعل
الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا
وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وإذا صلى جالساً فصلوا
جالوساً أجمعين ، وأنت إذا قال سمع الله لمن حمده تقول سمع الله لمن
حمده مثله ، وإذا صلى جالساً بعذر وأنت قادر تصلي خلفه قائماً لاجالساً ،
وثبت في الصحيحين في حديث التيمم أنما يكفيك أن تقول بيديك
هكذا ثم ضرب يده ضربة واحدة ومسح الشال على اليدين وظاهر
كفيه ووجهه ، وأنت لا تكفي في التيمم بضربة واحدة ولا بالمسح إلى
الكوعين فكيف خالفت الأحاديث التي ثبتت في الصحيحين أو أحدهما
فلا بد أن كانت عنده رائجة من العام أن يقول قامت أدلة أخرى
معارضة لهذه فقدست عليها فأقول له وهذا مثله لا يحتج عليه إلا بهذه
الطريقة فإنها ملزمة له ولا مثاله ، فإن كان المجادل مالكي المذهب أقول
له قد ثبت في الصحيحين ، المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وأنت
لا تثبت خيار المجلس ، وثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله
وسلم توضأ ولم يمسح كل رأسه ، وأنت توجب في الوضوء مسح كل
الرأس فكيف خالفت ما ثبت في الصحيح فيقول قامت أدلة أخرى
معارضة له فقدست عليه ، فأقول له ، وهذا مثله ، وإن كان المجادل
حنفي المذهب أقول له قد ثبت في الصحيحين إذا ولغ الكلب في أناء
أحدكم فليغسله سبعاً وأنت لا تشترط في النجاسة الكلبية سبعاً ، وثبت في
الصحيحين ، لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، وأنت تصح

الصلوة بدونها ، وثبت في الصحيحين ، ثم أرفع حتى تمتدح قائماً ،
وأنت تصح الصلاة بغير الطائفة في الاعتدال ، وصح في الحديث إذا
بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً ، وأنت لا تعتبر القلتين وصح في الصحيحين ،
أنه صلى الله تعالى عليه وسلم باع المدير وأنت لا تقول ببيع المدير ،
فكيف خالفت هذه الأحاديث الصحيحة فيقول قامت أدلة أخرى معارضة
لها فقدست عليها فأقول له وهذا مثله ، وإن كان المجادل حنبلي المذهب
أقول له قد ثبت في الصحيحين ، من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ،
وثبت فيها ولا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين وأنت تقول بصيام يوم
الشك فكيف خالفت ما ثبت في الصحيحين ، فيقول قامت أدلة أخرى
معارضة له فقدست عليه فأقول له هذا مثله ، وهذا أقرب بالأقرب به
لأذهان الناس اليوم ، وإن كان المجادل ممن يكتب الحديث ولا يلقه عنده ،
يقال له قد قال الأقدمون المحدث بلأفقه كعطار غير طبيب فالأدوية
حاصلة في دكانه ولا يدري لها إذا تصلح ، والفقيه بلا حديث كطبيب
ليس بعطار يعرف ما يصلح له الأدوية إلا أنها ليست عنده ، وإنى بحمد
الله قد اجتمع عندي الحديث والفقه والأصول وسائر الآلات من العرفية
والمعاني والبيان وغير ذلك فانا أعرف كيف اتكلم وكيف أقول وكيف
استدل وكيف أرجح ، أما أنت يا أخي وفقني الله وإياك فلا يصلح لك
ذلك لأنك لا تدري الفقه ولا الأصول ولا شيئاً من الآلات ، والكلام في
الحديث والاستدلال به ليس بالهين ولا يحل الأقدام على التكلم فيه
لمن لم يجمع هذه العلوم . فاقصر على ما آتاك الله ، وهو أنك إذا سئلت
عن حديث تقول ورد أو لم يرد ، وصححه الحفاظ أو عسنوه أو ضعفوه
لا يحل لك في الافتاء سوى هذا القدر ، وخل ما عدا ذلك لاهله ،

لا تحسب المعجزة نمرأ أنت آكله لن تبلغ المعجزة حتى تلعق الصبيرا

و ثم امر آخر ، اخاطب به كل ذى مذهب من ملة الى المذاهب الاربعة ،
 وذلك ان مسلماً روى في صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنهما ان طلاق
 الثلاث كان يجعل واحدة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وابى بكر وصدرأ من اماراة عمر رضى الله عنهما ، فاقول لسلك طالب علم هل
 تقول انت بمقتضى هذا الحديث ان من قال لزوجته انت طالق ثلاثاً
 تطاق واحدة فقط فان قال نعم اعرضت عنه ، وان قال لا ، اقول له فكيف
 تخالف ما ثبت في صحيح مسلم فان قال لما عارضه ، اقول فاجعل هذا مثله ،
 والمقصود من سياق هذا كله انه ليس كل حديث في صحيح مسلم يقال
 بمقتضاه لوجود المعارض له اه وذكر الحافظ عبد القادر القرشى في كتاب
 الجامع من ,, الجواهر المضيئة ,, فائدة جلييلة تتعلق بهذا المقام وهى
 هذه ,, حديث ابى حميد الساعدي رضى الله عنه في صفة صلاة رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم وغيره يشتمل على انواع ، منها التورك في الجلسة الثانية
 ضعفه الطحاوى لمجيئه في بعض الطرق عن رجل عن ابى حميد ، قال
 ,, الطحاوى فهذا ينقطع على اصل مخالفنا وهم يردون الحديث باقل من
 هذا ، قلت ولا يتوجه عايناً لمجيئه في مسلم فقد وقع في مسلم اشياء ،
 والتجوه لا يقوى عند الاضطرام فقد وضع الحافظ الرشيد العطار كتاباً على
 الاحاديث المقطوعة المخرجة في مسلم سباه ,, الفوائد المجموعة في شان
 ما وقع في مسلم من الاحاديث المقطوعة ,, سمعته على شيخنا ابى اسحق
 ابراهيم بن محمد بن عبد الله الطاهري سنة اثنتى عشرة و سبع مائة
 بسامعه من مصنفه الحافظ رشيد الدين بقراءة فخر الدين ابى عمرو عثمان
 المقاتلى وبينها الشيخ محى الدين فى اول شرح صحيح مسلم ، وما يقوله
 الناس ان من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة هذا ايضاً من التجوه
 ولا يقوى ، فقد روى مسلم في كتابه عن ابي اسلم وغيره من

الضعفاء ، فيقولون انما روى عنهم في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات ،
 وهذا لا يقوى لان الحافظ قال الاعتبار والشواهد والمتابعات
 امور يتعرفون بها حال الحديث وكتاب مسلم التزم فيه الصحيح فكيف
 يتعرف حال الحديث الذى فيه بطرق ضعيفة ، واعلم ان وعن
 مقتضيان للاقطاع عند اهل الحديث ووقع في مسلم والبغارى من هذا
 النوع شئى كثير فيقولون على سبيل التجوه ما كان من هذا النوع في
 غير الصحيحين فمتقطع وما كان في الصحيحين فمحمول على الاتصال ،
 وروى مسلم في كتابه عن ابى الزبير عن جابر احاديث كثيرة بالعمته ،
 وقد قال الحافظ ابو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلس في
 حديث جابر فيما كان بصيغة العتمة لا يقبل ذلك ، وقد ذكر ابن حزم
 وعبد الحق عن الايث بن سعد انه قال لابي الزبير علم لى احاديث سمعتها
 من جابر حتى اسمعها منك فعلم له على احاديث اظن انها سبعة عشر حديثاً فسمعها
 منه ، قال الحافظ فيما كان من طريق الايث عن ابى الزبير عن جابر
 فصحيح وفي مسلم من غير طريق الايث عن ابى الزبير عن جابر بالعتمة
 احاديث ، وقد روى مسلم ايضاً في كتابه عن جابر وابى عمر في حجة
 الوداع ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم توجه الى مكة يوم النحر
 فطف طواف الافاضة ثم صلى الظهر بمكة ثم رجع الى منى ، وفي الرواية
 الاخرى انه طاف طواف الافاضة ثم رجع فصلى الظهر بمنى ، فيتجهون
 ويقولون اعادها البيان الجواز وغير ذلك من التاويلات وهذا قال ابن حزم
 في هاتين الروايتين احد لهما كذب بلا شك ، وروى مسلم ايضاً حديث
 الا سراء وفيه ذلك قبل ان يوحى اليه ، وقد تكلم الحافظ في هذه اللفظة
 وضعفوها ، وقد روى مسلم ايضاً خلق الله الثرية يوم السبت ، واتفق
 الناس على ان يوم السبت لم يقع فيه خلق وان ابتداء الخلق يوم
 الاحد وقد روى مسلم عن ابى مقيان انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

لها اسلم يا رسول الله اعطاني ثلاثاً ، تزوج ابنتي ام حبيبة وابني معاوية
اجعله كاتباً واسرني ان اقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين فاعطاه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما سأل به الحديث معروف مشهور
وفي هذا من الوهم ما لا يخفى فأم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وهي بالحبشة واصدقها النعماني عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اربع مائة دينار وعصير وخطيب واطعمهم والقصة مشهورة
وابوسفوان اما اسلم عام الفتح وبين هجرة الحبشة والفتح عدة سنين ومعاوية كان
كاتباً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبل واما اشارة ابي سفيان فقد قال
الحفاظ انهم لا يعرفونها فيجيبون على سبيل التجوز باجوبة غير طائفة
فيقولون في انكاح ابنته اعتقد ان نكاحها بغير اذنه لا يجوز وهو حديث
عهد يكفر فاراد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجديد النكاح
ويذكرون عن الزبير بن سكار باسناد ضعيف ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم امره في بعض الغزوات وهذا لا يعرف وما حملهم على هذا
كله الا بعض التعصب وقد قال الحفاظ ان مسلماً لها وضع كتابه الصحيح
عرضه على ابي زرعة الرازي فانكر عليه وتغيظ وقال سمعته الصحيح
فجعلت سداً لاهل البدع وغيرهم فاذا روى اهل المخالف حديثاً يقولون
هذا ليس في صحيح مسلم فرحم الله ابا زرعة فقد نطق بالصواب فقد
وقع هذا اه وقال العلامة صالح بن المهدي المقبلي الكوكباني في
رو العلم الشامخ في ايثار الحق على الالباء والمشائخ ، (ص ٣٠٨ - ٣١١
طبع مصر ١٣٢٨) ولا شك ان البخاري من سادات المحدثين الرفعاء
قلماً ظنك بمن دونه ومع هذا تجنب البخاري من لا يخصص من الحفاظ العباد
كما تخبرك عنه كتب الجرح والتعديل مثل علي بن المديني تجنبه مسلم
وقال العجلي في عمرو بن سعد بن ابي وقاص تابعي ثقة روى عنه الناس وهو

الذي باشر قتل الحسين فقل لي اي جرح اعظم من هذا وهذا تنبيه ، والا فهذا
باب لو فتح وصنف فيه لكان كبيراً وكذلك سائر الكلام من المحدثين في
مخالفهم في العقائد فاخبره وشاهد هذه الدعوى من كتب الجرح فتأمل
كلامهم في الموافق والمخالف واجعله من شهادة الاعداء واهل الاحن
وليتمهم جعلوا ذلك باطناً وظاهراً ولكن يقولون نحن نروي عن المبتدعة ثم
يعاملونهم هذه المعاملة ، قال يحيى بن معين وقيل له في سعيد بن
خالد البجلي حين وثقه ، شيعي ، وشيعي ثقة وقدري ثقة ، وقال العجلي
في عمران بن ابي حطان ثقة وهو الخارجي مدح ابن ملجم لعنه
الله بقوله .

ياضربه من تقى ما اراد بها * الا ليبلغ من العرش رضواناً

الابيات ، فانظر عن رضى بقتل طلحة وعن قتل الحسين وتوثيقهم
لهم ، واما علماء الامة وحفاظها كجهاد بن سلمة الامام ومكحول العالم
الزاهد فتجنبهم مثل البخاري ومسلم ايضاً ، سبحانه الله ولكن بفضل الله
سبحانه وحكمته في حفظ السنة اختلفت عقائد المحدثين فترى الرجل الواحد
تختلف فيسه الاقوال حتى يوصف بانسه امير المؤمنين في الحديث وبانه
اكذب الناس او قريب من هاتين العبارتين ، فمع معرفتك لعقائد القوم
وعاداتهم في التعديل والتجريح يتحصل لك الظن بعدالة الراوي او غيرها ،
وانظر الصحيحين كم تحابي صاحبهما من الائمة الكبار الذين يتطلب
النقم عليهم تطلباً ولو نظر تجنب افضلهم لاضمحل ولما اثر في ظن
صدقهم الا كقطرة دم في بحر يم ففي رجالها من صرح كثير من الامة
بجرحهم وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد ، هذا وان كان لا يلزمها
اعني صاحبى الصحيحين الا العمل باجتهادها فلعله لم يثبت لها الجرح

فيمتدرك عليها او في بعضهم لكن مع تعاضدهما من هو اوثق من اولئك بدرجات ، واعجب من هذا ان في رجالها من لم يثبت تعديله وانما هو في درجة المجهول او المستور ، قال الذهبي في ترجمته " حفص بن يعيل ، قال ابن القطان لا يعرف له حال ولا يعرف يعني فهو مجهول العدالة " ومجهول العين مجمع الجهالتين . قال الذهبي قلت لم اذكر هذا النوع في كتابي هذا يعني " المميزان " ، فان ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه امام عاصر ذلك الرجل او احد من عاصره ما يدل على عدالته وهذا شئ كثير ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم احد ولا هم مجاهيل ، وقال في ترجمته مالك بن بحير الرمادي ، في رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا ان احداً نص على توثيقهم ، فانظر هذا العجب يروى عن حاله ما ذكر ويترك اسمه مشاهير مصنفين لانهم قالوا بخلق القرآن او وقفوا او نحو ذلك والعجب هنا من مجاملته الذهبي بقوله ولا هم مجاهيل فمن لم يعلم عدالته لم تشملته ادلته قبول خبر الاحاد الخاصة بالعدول ولا يكفي في العدالة مجرد الاسلام عند غير الحنفية فالذي روى عنه بدون توثيق مجهول سيما مع قلته الرواية والاصطلاح على تسميته مسنوراً لا يدخله في العدول الذين تتناولهم ادلته قبول الاحاد فهذا تفريط وافراط يترك اباحيته ومحمد بن الحسن وابن اسحق وداود الظاهري وهذا قد اذعن له الناس في المغازي وهذا قد تبعه شطر اهل البسيطة ثم يروى عن مستور لا يعلم من هو ولا ما هو وكونه روى عنه عدل لا يلزم انه قد عدله كما هو مقرر في علوم الحديث اذ المضعفون كلهم غالبهم العدالة فيلزم تعديل كل من روى عنه ولو كان ذلك الكتاب ايضاً قد التزمت صحته اذ الصحة تكون بانضمام ضعيف الى ضعيف ولو على مذهب البعض وقد يكون الرواية عنه للمتابعة والاعتقاد على

مذهب البعض وقد يكون الرواية عنه للمتابعة والاعتقاد على غيره وكذلك يكون الامر الفلاني جارحاً عند فلان غير جارح عند آخر منقبه عند هذا مثلية عند ذاك وما دلس المدلس الالمثل هذا للخيانية اعني تدليس الائمة الصادقين الناصحين وما كاد احد يخلو عنه هذا البخاري قيل فيه ذلك في مثل ابي صالح كاتب الليث قال الذهبي انه يدلسه دع عنك غير البخاري ولاختلاف مذاهب الناس في مساهيته ما يجرح لا يقبل التجريح المبهم فهذا الذي روى عنه بدون معرفة حاله ادخل في الجهالة من وثق على جهة الاتهام وقد رده جماعة للعله التي ذكرنا والحاصل انه ساخوذ علينا ان لاناخذ الا عن نظن عدالته وضبطه وقد اختلفت آراء الناس واجتهاداتهم في التعديل والتجريح فالمجتهد انما يسع كلام الائمة في المعدل حتى يظن عدالته كالحال في تعديل المعاصر واما قبول العدل لمجرد قوله بلا انضمام ظن فهذا انما يكفي في الرواية لا في التعديل لانه اخبر في الرواية عن سمع وفي التعديل عن اجتهاد وظنه عداله ذلك الشخص نعم لو حضر الظن بقوله كفي ويكون ذلك عند عدم ظن حامل او سهو وهو شئ قليل اعني عدم حصول الظن حينئذ بل لو ادعى استمراره مع عدم الموانع لم يبعد فيكون الظن لازماً لخبر العدل مع الشرط المذكور والتعديل المبهم يبعد عما ذكرنا سيما وقد حرب انهم انما يتهمون خشية ان يخالفوا كالتدليس سواء واعلم انه ليس مرادنا من هذا الحظ على ما رفع الله من منار الصحيحين ولكن ليعلم ان الخلاف دخلت مفسدته في كل شعب فهذا هو مما نحن بصدده من التنفير عن الخلاف فاعلمه اه وقال العلامة المقبلي ايضاً في " الارواح النوافخ لاثار اثار المشائخ " ، الذي ذيل به كتابه ، العلم الشامخ ، المذكور تحت قوله ، والعجب من مجاملته الذهبي ، يعني ان هؤلاء

مجاهيل وهذه صفة المجهول فإلنا نقول ولاهم مجاهيل وهل هذه الاسماقصة واضحة لا يجهلها من بينه وبين الذهبي مراحيل في هذا الشأن ، قال ابن حجر العسقلاني اول التقريب في مراتب التعديل والتجريح السابعة من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق واليه الاشارة بلفظ مجهول او مستور الحال ثم قال التاسعة من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق واليه الاشارة بلفظ مجهول انتهى وقال ابو الحسن بن القطان في كتاب الوهم والايهام ما لفظه ، المجاهيل على ثلاثة اقسام ، قسم منهم لا يعرف اصلا الا في الاسانيد ولم تصنف اسماءهم في مصنفات الرجال ، وقسم هم مصنفون في كتب الرجال نقول فيهم انهم مجهولون وقسم ثالث هم مذكورون مهملون من القول فيهم انما ذكروا برواتهم من فوق او من اسفل فقط وهؤلاء جميعهم مجهولون لانهم لم يثبت ان احدا منهم ما روى عنه الا واحد فهو لم يثبت لنا بعد انه مسلم فضلا عن كونه ثقة ولو ثبت عندنا كونه عدلا لم يضره ان يكون لا يروى عنه الا واحد وكذلك لو ثبت اننا انه مسلم لم يضرنا ان لا يروى عنه جماعة والتحقق بالمسائير الذين روى عن كل واحد منهم اثنان فاكثر الذين حكمهم انهم مختلف فيهم بحسب الاختلاف في ابتغاء مزيد على الاسلام والسلامة من الفسق الظاهر والحق فيهم انهم لا يقبلون ما لم تثبت عداله احدهم وانهم بمثابة المجاهيل الذين لم يرو عن احدهم الا واحد ، فاننا اذا لم نعرف حال الرجل لم تلزمنا الحجة بنقله ، وما ذكرهم مصنفو الرجال مهملين من الجرح والتعديل الا لانهم لم يعرفوا احدهم واكثرهم انما وصف في التراجم الخاصة بهم في كتب الرجال اخذا من الاسانيد التي وقعوا فيها فهم اذا مجاهيل حقا انتهى كلام ابن القطان وقال غيره في الاصول وعلوم الحديث مثله الا من يكتفي

بالاسلام وهم الحنفية ، اما اهل الحديث فيردون المجاهيل بل مذهبهم اضيق من ذلك لغلو اهل كل فن في فنهم ، فعلمت ان مجاهلة الذهبي هيبة لغرق عادة الاصحاب في احترام الصحيحين لشهرة تسميتهما وتبريزهما في الجملة فما بقي الا ان يجعل سيئاتهما حسنات حتى تراهم يقولون في كثير من الاحاديث رجاله رجال الصحيحين ينزل ذلك او يكاد منزلة الصحيح ، والمستدركون على الصحيحين المستثنون يزعمهم ما اجمع عليه لم يفتحوا هذا الباب او لم يستقصوا ذلك ، ولقد قرأ على بعض اهل الصلاح التام الفية العراقي وجرى شئ من هذا البحث فقال ليت شعري كيف حقيقة الامر مع هذا التطبيق فقلت له بحثنا في التكليف لا في حقيقة الامر فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وسأله كيف حقيقة الامر في هذا الكتاب يعني البخاري بالخصوص لانه الذي وقع فيه البحث قال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الثلثان غير حق قال والتبس هل ثلثا الاحاديث ام ثلثا الرواة واكثر ظنه ثلثا الرواة يعني انهم غير عدول لانه الذي وقع فيه البحث كما ذكرهنا والله اعلم انتهى ما قاله المقبلي في الارواح (ص ٦٨٩ و ٦٩٠) فهذا ما يتعلق باصحيتهما من حيث الصناعة والكشف ، واما ما يتعلق به ابن الصلاح من تلقى الامه لاحاديث كتابيهما وبعده المصنف اقوى دليل على مدعاه فقد رده الامامان العلامةان كمال الدين ابو الفضل جعفر بن ثعلب الادفوي الشافعي المتوفى ٧٤٨ هـ والامير محمد بن اسمعيل التائي من المنتمين الى مذهب اهل الحديث باحسن رد حيث لا مرد له ، فقال الامام ابو الفضل الادفوي في كتابه ، والامتناع في احكام السماع ، ثم اقول ان الامه تلقت كل حديث صحيح وحسن بالقبول وعملت به عند عدم المعارض وحينئذ لا يختص بالصحيحين وقد تلقت الامه الكتب الخمسة او الستة بالقبول

وأطلق عليها جماعة اسم الصحيح وروح بعضهم بعضها على كتاب مسلم وغيره، قال أبو سليمان أحمد الخطابي، كتاب السنن لأبي داود، كتاب شريف لم يصنف في الدين كتاب مثله، وقد رزق من الناس القبول كافة فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وكتاب السنن أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من كتب البخاري ومسلم وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي سمعت الإمام أبا الفضل عبد الله بن محمد الأنصاري بهرات يقول وقد جرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه فقال كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، وقال الإمام أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني أن لأبي عبد الرحمن النعماني شرطاً في الرجال أثبت من شرط البخاري ومسلم، وقال أبو زرعة الرازي لهما عرض عليه ماحه ابن السنن كتابه اظن أن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلها أو قال أكثرها، ووراء هذا بحث آخر وهو أن قول الشيخ أبي عمرو بن الصلاح، و أن الأمة تلتفت الكتابين بالقبول، أن أراد كل الأمة فلا يخفى فساد ذلك إذا الكتابان إنما ضلعا في الهائنة الثالثة بعد عصر الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وأئمة المذاهب المتبعة ورؤس حفاظ الأخبار ونقاد الآثار المتكلمين في الطرق والرجال المميزين بين الصحيح والسقيم وإن أراد بالأمة الذين وجدوا بعد الكتابين فهم بعض الأمة فلا يستقيم له دليله الذي قرره من تلقى الأمة وثبوت العصمة لهم والظاهرية إنما يعتنون بإجماع الصحابة خاصة والشيعة لا تعتمد بالكتابيين وطعننا فيهما، وقد اختلف في اعتبار قولهم في الإجماع وانعقاده، ثم إن أراد في كل حديث فيهما تلقى القبول من الناس كافة فغير مستقيم قد تكلم جماعة من الحفاظ في أحاديث فيهما فتكلم الدارقطني في أحاديث وعلها وتكلم ابن حزم في أحاديث كحديث شريك في الإسراء

قال أنه خلط، ووقع في الصحيحين أحاديث متعارضة لا يمكن الجمع بينها والقطع لا يقع فيه التعارض، وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث محمد بن بشار بن دار واكثر من الاحتجاج بحديثه وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ وأئمة الجراح والتعديل ونسب إلى الكذب وحلف عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري أن ينداراً يكذب في حديثه عن يحيى وتكلم فيه أبو موسى وقال علي بن المديني في الحديث الذي رواه في السجود هذا كذب وكان يحيى لا يعجبه ويستضعفه وكان القواريري لا يرضاه وأكثر من حديث عبد الرزاق والاحتجاج به وتكلم فيه ونسب إلى الكذب وأخرج مسلم لا يباط بن نصر وتكلم فيه أبو زرعة وغيره وأخرج أيضاً عن سأك بن حرب وأكثر عنه وتكلم فيه غير واحد وقال الإمام أحمد بن حنبل هو مضطرب الحديث ضعفه أمير المؤمنين في الحديث شعيب وسفيان الثوري وقال يعقوب بن شيبة لم يكن من المعتنتين وقال النسائي في حديثه ضعف وقال شعيب كان سأك يقول في التفسير عكرمه ولو شئت لقلت له ابن عباس لقاله وقال ابن المبارك سأك ضعيف في الحديث وضعفه ابن حزم قال وكان يلقي فيلقن، وكان أبو زرعة يذم وضع كتاب مسلم ويقول كيف تسميه الصحيح وفيه فلان وفلان فذكر جماعة وأمثال ذلك تستغرق أوراقاً فتلك أحاديث عندهم ولم يتلقوها بالقبول، وإن أراد أن غالب ما فيها سلم من ذلك لم يبق له حجة اه وقال العلامة المحدث الأمير المياني في توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (ج - ١ ص ٩٤ و ٩٥) أعلم أن معنى تلقى الأمة للحديث بالقبول هو أن تكون الأمة بين عامل بالحديث ومتاول له كما في غاية السؤل، وغيرها من كتب الأصول، وهذا التلقى لأحاديث الصحيحين يحتاج مدعيه في إثبات هذه الدعوى إلى دليل فنقول، هذه الدعوى تحتاج إلى استفسار

غن طرفيها ، هل المراد كل الامه من خاصه وعامه كما هو ظاهر
الاطلاق او المجتهدون من الامه ؟ وسعلوم بان الاول غير مراد ، فالمراد
الثاني وهو دعوى ان كل فرد فرد من مجتهدى الامه تلقى الكتابين بالقبول ،
ولا بد من اقامه البينه على هذه الدعوى ، ولا يخفى ان اقامته عليها من
المتعذرات عادة كاقامه البينه على دعوى الاجماع ، فان هذا فرد من
افراد ، وقد جزم احمد بن حنبل وغيره بان من ادعى الاجماع فهو كاذب
اذا كان هذا في عصر قبل عصر تاليف الصحيحين فكيف ما بعده ؟ مع
ان هذا الاجماع يتلقى الامه لها لا يتم الا بعد عصر تاليفها بزمان
حتى ينتشرا او يبلغا مشارق الارض ومغاربها وينزلا حيث نزل كل مجتهد ،
مع انه يغلب في الظن ان في العلماء المجتهدين من لا يعرف الصحيحين ،
فان معرفتهما بخصوصهما ليست شرطاً في الاجتهاد قطعاً والحاصل منع
هذه الدعوى ، ثم ان سلمت هذه الدعوى في هذه الطرف ورد سؤال
الاستفسار عن الطرف الثاني وهو هل المراد من تلقى الامه اهذين
الكتابين الجليلين معرفه الامه بانها تاليف الامامين الحافظين ، فهذا
لا يفيد الاصحاح الحكم بنسبتهما الى مؤلفيهما ولا يفيد المطلوب او المراد
تلقياها لكل فرد من افراد احاديثهما بانه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهذا هو المفيد للمطوب اذ هو الذي رتب عليه الاتفاق على
تعديل رواتهما اذ التلقى بالقبول هو ما حكم المعصوم بصحته ضمناً كما
رسمه المصنف في كتبه ، وهو يلقى معنى ما اسلفناه عن الاصوليين
من انه ما كانت الامه بين متاول له وعامل به ، اذ لا يكون ذلك الا ذمماً
مع لهم ، ولكن هذه الدعوى لا يخفى ، عدم تسليمها في كل حديث من
احاديث الصحيحين غير ما استثنى ، اذ المعصوم هو الامه جميعاً او مجتهدوها
لا ويتم ان كل حديث حكم المعصوم بصحته ضمناً اذ ذلك فرع اطلاق

كل فرد من افراد المجتهدين على كل فرد من افراد احاديث الكتابين على
ان التحقيق ان الامه انما عصمت عن الضلاله لاعن الخطا كما قررناه
في درايه حواشي شرح الغايه ، فحكم الامه بصحة حديث من
الاحاديث الاحاديث ، وهو غير صحيح في نفس الامر ليس بضلاله
قطعاً ، ولئن سلمنا ان مجتهدى الامه كلهم تلقوا احاديث الصحيحين
بالقبول وصاروا بين عامل بكل فرد من احاديثهما ومتاول فانه لا يدل
ذلك على المدعى وهو الصحة لان الحسن يعمل به ويتاول ، فليس التلقى
بالقبول خاصاً بالصحيح ، فقول المصنف (ان التلقى بالقبول ،
حكم من المعصوم بصحته ضمناً) لا يتم الا اذا لم يعمل المعصوم
بالحسن ولا يتاوله ، والمعلوم خلافه ولئن سلم ما ادعاه المصنف ومن
سبقه ووجه دعواهم ثم ذلك وجهاً لاحاديث الصحيحين لا غير لالها هو على
شرطها اذ لا شرط لها مقطوع به كما ستعرفه حتى يشمله التلقى بالقبول
ولا يشمل ذلك الوجه القسم السابع وهو ما صححه امام من الائمه
لاختصاص التلقى بالصحيحين ثم اذا كان وجه ارجحيتها هو التلقى المذكور
فهما متلقيان على السويه فلا وجه لجعل ما اتفقا عليه مقدماً على ما
اذا انفرد كل واحد منهما ولا يجعل ما انفرد به البخاري ارجح من هيشيه
التلقى لاستواء الجميع فيه اه ،

واورد الحافظ ابوبكر الحازمي في باب الترجيحات خمسين وجهاً في
ترجيح احد الحديثين على الآخر في كتابه ، و الاعتبار في النسخ والمنسوخ
من الآثار ونقلها برمتها الحافظ العراقي في شرح تبصيرته ، وليس بين
تلك الوجوه كون احد الحديثين مما رواه البخاري وسلم او احدهما دون
الثاني وانما ذكر فيه اموراً ترجع الى نفس الرواة لا المخرجين اصحاب
الكتب ، ومن المعلوم يقيناً ان الصحة والاصحيه ليستا بالنظر الى ذات الشئ

تنبيه حسن

يجب التنبيه لما يرشد إليه ، لا يذهب عليك أيها المصغى للحق إن رزقت وسقيت زلاله أن الوجوه السابقة المحررة منا لدفع المنع عن التلقي مستنداً بعدم اتفاق الكل على العمل بما في الصحيحين إنما لحاظنا فيها هناك ذلك الدفع والجواب عنه بما يجمع بين ترك العمل عن ترك وبين تلقي التارك لها بالقبول ، فلا يتبادر إلى فهمك أن تلك الوجوه مع كونها تامة في دفع المنع وصحة الجمع تامة عندنا أيضاً في الاعتذار عن ترك العمل وصواب صنيعة ذلك فاني لا أرى ذلك فيما تبدى على والله سبحانه أعلم بما هو الصواب عنده فلنتكلم على عدمها في ذلك الاعتذار موجزاً مشيراً ، الأول النسخ فالقسم الأول منه وهو النسخ الثابت بالنص وجه واحد يتم عذراً عن ترك العمل

بل بالنظر إلى رجال كتابها كما صرح به المحقق الأمير الهادي في توضيح الافكار ، (ج - اص ٤٣) ولا شك ان البخاري ومسلماً او احدهما لم يدعيان قط الاصحيه في احاديث كتابيهما وهما اعلم بها من كل من جاء بعدهما وادعى الاصحيه في كتابيهما وانما دعواهما الصحيحه فقط ، والفرق بين الصحيحه والاصحيه ظاهر بين ولم يلتزما ايضاً اخراج جميع ما يحكم بصحته من الاحاديث ، ولا ريب ان وجوه الترجيحات والجمع مما اختلفت فيه اراء فقهاء الامصار واعتكرت فيه انظار النظائر ، فدعوى اصحيه ما في الصحيحين على ما في غيرهما سطوفاً غير صحيحه عند المحققين من اهل العلم بالحديث والاثار - محمد عبد الرشيد النعماني -

الحديث المنسوخ في الصحيحين وهو ظاهر ، وأما القسم الثاني وهو نسخ الاجتهادي المعروف في الفقهاء المتأخرين فهذا الفقير لا يرى لك في تباع المحققين فانه لا محوج إليه عقلاً عند قصور العلم عنه وجه الجمع بين الحديثين ، وفوق كل ذي علم عليم ، فقد نادى بهاراً بعض الجهابذة وقال " ليأت من قفل عليه الجمع بين حديثين نائي أتصدى له وليس في الاحاديث ما أعلم فيه ذلك ، وتأخر احدهما عن الآخر على ما قاله الحازمي لا يوجب القول به ، فالوجه فيما لم يعلم جمعه لمن لم يعلمه أما الوقفة إلى أن يأتيه العلم اما بالنسخ من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو وجه الجمع ، وأما العمل بهما على العزيمة والرخصة ، وقد فصلنا القول في هذه المسئلة في أجزاء مفردة على ما أشرنا إليه فيما سبق فما لم يثبت في نفسه بدليل لا يكون عذراً في ترك العمل بحديث الصحيحين ، الثاني الحمل على الأعذار لا يقبل إلا إذا دل عليه دليل آخر من الحديث فإن الأصل كما في حديث الاعتماد مثلاً عدم العذر فلا يكون هذا الحمل بمجرد عذراً لترك ما في الصحيحين ، الثالث فقه الراوي لا أثر له ، في باب التحمل والصدق في القول ، والنقل بالمعنى مشروط في الصحابة بالاستقراء بما لا يفوت منه معنى اللفظ المتروك حتى ان ابن مسعود رضي الله عنه قال في حديث صلوة الوسطى " ملأ الله أجوافهم وقبورهم " أو حشا الله ، ولم يقتصر على أحد اللفظين مع هذا التقارب في المعنى ولم يتسامح في ذلك حتى استدل به بعضهم على عدم جواز النقل بالمعنى ، ومن جوز فمنهم من قال شرط ذلك ترادف اللفظين ،

ومن توسع قال تقارباً شبيهاً بالترادف، هذا مذهب المحققين فكيف بالصحابة فقد علم شدة إعنتاءهم في حفظ اللفظ وشكهم وترددهم ولو في أدنى تفاوت وهو دليل عدم الجواز مطلقاً، أو في غير الترادف وكيف لا وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث حث التبليغ "فأدى كما سمع"، وهم أهل اللسان لا يحتاجون في ذلك إلى الفقه، ومن أعظم الظنون القبيحة ظن ذلك إلى أبي هريرة رضي الله عنه حتى بذلك الظن ترك حديث المصراة المتفق عليه الشيخان مع أنه في الفقه على ما ثبت رجوع العبادلة إليه، وفي حفظ اللفظ وعدم النسيان آية قلما يوجد في الصحابة مثله لما صح من تخصصه بدعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالحفظ لحديثه حتى أخبر وقال فما نسيت بعد ذلك شيئاً سمعته أو كما قال، ولا يظن أيضاً إلى من له أهلية الانسلاخ في سلاسل رجال الصحيحين من الطبقات السافلة أيضاً أن يعرض بلفظ يخل بمراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يكون له من علم اللسان ما يقينه من ذلك ولهذا قال شيخ الحنفية صاحب الكشف والتحقيق في : "التحقيق"، ولم ينقل من أحد من السلف اشترط الفقه من الراوى فثبت أنه قول مستحدث، ولنا وريقات مفردة في رد هذا القول وإن ترك حديث المصراة بمثل هذا لا ينسب إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والرجوع إليها يكفي مؤنة هذا المقام، فلا عذر لمن ترك العمل بحديث الصحيحين بقلة فقه الراوى، الرابع تقديم الحديث لموافقة القياس إنما يتأتى فيما إذا تساوى في الصحة، وحيث لا تساوى بحديث الصحيحين على ما

شرحنا وبسطنا لك فيه القول فلا تمسك له لتقديم حديث غيرها بذلك وهو ظاهر، الخامس الأخذ بالعزيمة مع اعتقاد إباحة العمل بالرخصة على ما هو ديدن المشائخ لا يسمى تركاً لحديثها وذلك أيضاً غير خفي، الوجه السادس التمسك بما هو على شرط الشيخين، وقد عرفت عدم تمامه في المساواة معهما فضلاً عن الترجيح والترك، الوجه السابع الدعوى بأن هناك معارضاً أقوى وقد مر بطلانه، الوجه الثامن التمسك بآثار الصحابة وذلك عند وجدان المرفوع الصحيح على خلافه تمسك ضعيف قام الدليل الحق على وجوب تركه، فإن قول المعصوم الواجب علينا اتباعه بمجرد ثبوت صحته عندنا لا يعارضه قول غيره كائناً من كان، فيحمل قول للصحابي أنه لم يبلغه قول المعصوم، وهو كثير في الصحابة على ما سيجئ أو بلغه لكن تركه لعارض اجتهادي لا يكون فهمه فيه حجة على غيره، ولا ينحصر ذلك في علم نسخه كما تقول به الحنفية لاحتمال وجوه أخر كبلوغ حديث آخر إليه فهمه معارضاً بهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك عنده فعمل بما هو الآخر عملاً، وسواء في هذا أن يكون الحديث المتروك من روايته أو رواية غيره وليس الحديث الآخر معارضاً بالأول كما فهم، ومثال هذا حديث ابن عمر رضي الله عنهما في رفع اليدين في كل رفع وخفض رواه فعمل به ثم تركه فلهذا إن صح يجوز أن يكون تركه لبلوغ حديث ابن مسعود رضي الله عنه في عدم الرفع وتعارضهما في فهمه وثبوت التأخر عنده لحديث ابن مسعود مع أن الجمع بينهما ممكن بوجوه

شئ تصدى لبياله العلماء ؛ ولهذا قال الإمام الشافعي : وكيف ترك
قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لقول من لو عاصرتة لزاحمتة ،
أى لزاحمتهم فيما أولوا وفيما فهموا من التعارض وفيما بدى لهم من الترجيحات
مما يبدو لى الآن فى كل ذلك مزاحمة التلميذ لاستاذة ، وكان جائزاً
عليهم الرجوع إلى فهمهم وترك فهمهم وكيف لانقول بجواز هذا مع أنه
ثبت اعتمادهم على قول بعض التابعين أزيد من الاعتماد على أنفسهم
فمع هذه الاحتمالات فيما ذهب إليه كيف يترك بقوله قول المعصوم
الحق الذى انسد دونه باب المزاحمة رأساً صلى الله تعالى عليه وسلم ،
وكيف يحل ذلك للمسلم أو ليس ذلك من قبيل ترك اليقين بالشك ،
وليس قول الصحابة حجة عند أبى حنيفة مطلقاً على ما نسب
إليه من لم يتقن مذهبه ، فقد قال إمام الحنفية ابن الهمام
فى شرح الهداية فى باب الجمعة : " أن قول الصحابي حجة
عندنا فيجب تقليده ما لم ينفع شئ من السنة ، ولا يعارضه كلام
أتى به فى باب الاستفتاح إذا فهم على وجهه مع أنه مخدوش من
وجه آخر عندنا ، وذهب المشاهير من الحنفية على ما صرح به فى
والتحجير ، إلى عدم وجوب قبول تأويل الصحابة كتقليدهم ،
وقال الكرخى إذا حمل الصحابي مرويه الظاهر فى حكم على غير
الظاهر فالمعمول هو الظاهر دون ما حمل عليه الراوى ، هذا كله فيما
إذا ساوى الأثر فى صحة الرواية بالمرفوع وإلا فلا كلام فى تقديم المرفوع
عليه لعدم المعارضة فمرفوع الصحيحين لا يعارضه الآثار المروية
لغيرهما ؛ فترك ما فيها بالآثار التى لم يتحقق التعارض بينهما وبين

مرويهما ترك له قبل ما يبنى عليه الكلام فى جواز الترك وعدمه فياليت
شعري من أين التعارض رواية بين حديث الرفع المتفق عليه
البالغ إلى حد التواتر من كثرة الطرق على ما صرح به السيوطى وبين
أثر ابن عمر فى تركه ومن أين التعارض بين حديث أبى هريرة فى
الغسلات السبع من ولوغ الكلب المجتمع على تخريجه الأئمة الستة
وبين أثره فى أجزاء الثلاث (١) وهو قوله : " إذا ولغ الكلب فى الإناء
فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات ، وهو موقوف عليه من طريق عبد الملك
عن عطاء وهو طريق غريب لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء

(١) قلت قال العافظ عبدالقادر القرشى فى كتاب الجامع من
الجواهر المضئية ، ، حديث أبى هريرة رضى الله عنه فى غسل الإناء
من ولوغ الكلب سبعاً أخرجه الشيخان ، لأصحابنا فيه طريقان حديثية ،
وأصوية ، (الطريق الأول) الاضطراب فقد روى فلم يغسله سبعاً أولاً بالتراب ،
وروى أحداه وروى آخرون وروى وعفروه الثالثة بالتراب ، قيل أنه لم
يقبل بتعفير الثالثة بالتراب سوى الحسن البصرى (الطريق الثانى)
القاعدة الاصولية العظيمة المشهورة ان الراوى اذا عمل بخلاف ما
روى فالعبرة بما رأى لا بما روى لان الراوى العدل المؤمن اذا روى
حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل بخلافه دل ذلك على
شئ ثبت عنده اما نسخ واما معارضة واما تذهيص وغير ذلك من
الاسباب ، وأبو هريرة من مذهبه غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً
قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد : " فى الإمام ، وهو صحيح عن
ابن هريرة من قوله ، وهذه قاعدة عظيمة خرج بها الجواب عن عدة احاديث
زعم الخصم انا خالفناها وهذا الباب واسع ليس هذا موضعه اه النعمانى

قال المغلطائي (١) في شرح سنن ابن ماجه ، وبهذا تعلق الحنفيون اعتماداً منهم أن أبا هريرة لا يخالف ما روى إلا لأمر ثبت عنده في روايته وغيرهم يقولون الحجّة في روايته لا في رأيه وهو الصواب وعليه المحدثون ، انتهى وهذا قوله بعد الإغماض عما قلنا من عدم صحته كصحّة المرفوع المروي عنه بين ولم يلتفت في ذلك إلى عذر عن أبي هريرة واختصر على قوله "الحجّة في روايته لا في رأيه" ، والأمر على ما قال فإن حفاظ الصحابة عن ما يرد عليهم من مخالفة الحديث لا يلجئنا إلى القول بتعليل ما صح عن النبي صلى الله تعالى وسلم ولا إلى التجاسر بالحكم بالنسخ على الأحاديث وقد أشار إلى ذلك الحازمي في كتابه وإنما بسط العذر عنهم مما يجب الاهتمام فيه لا أن العذر عنهم يجب علينا تعيينه فإذا لم نجد حكماً بعدم صحّة الحديث ونسخه وهو المتعين عند الحنفية فيما يخالف الصحابي مرويه حتى عدوه قاعدة كلية ، والعذر عن أبي هريرة إن ثبت عنه هذا الأثر حمل الحديث على الاختيار والأحوط ، والموقوف عليه على الرخصة دون الوجوب ، فلم يلجئنا ذلك إلى الكلام في المروي المجتمع عليه الأئمة الستة المخرج في دواوين الشريعة كلها ، وإنما أجرينا الكلام بين مرويه والأثر عنه لعدم ثبوت مروى آخر عنه في الثلاث عند حذاق الفن إفلا عبرة به ، وهو ما قد جاء بعض ألفاظ حديث أبي هريرة مرفوعاً ، ويغسله بالماء ثلاثاً أو سبعاً ، وفي طريقة اسمعيل بن عياش وهو متروك الحديث وغيره يرويه بهذا

(١) كذا في المطبوعة والصحيح "مغلطائي" - (النعماني)

الاسناد عن اسمعيل "فاغسلوه سبعاً" ، وهو الصواب ، والعجب العجيب الذي يتحير فيه ههنا هو أن رواية الصحيحين إذا عارضه الأثر المروي من غيرهما فاحرى الصنعين وأليق أن يرى الأثر بخلل مرسل بما صح في الصحيحين أو يرمى الصحيحين بشئ في الرواية بذلك الأثر فانشدك الله سبحانه أن تراجع إلى نفسك وتحكم بأحد الأمرين وقد تكلمنا في أجزاء مفردة على أن الآثار لا تقاوم المرفوع عند الكل حتى الحنفية أيضاً بأبسط من هذا ، والمقصود ههنا أن ترك المرفوع لاسيما المخرج للشيخين لا يترك بالآثار وقد أثبتنا ذلك بدليل حق لامرية فيه للمنصف ، والله الهادي.

ذيل حسن لهذه الدراسة

إعلم نجاك الله سبحانه عن ذل قلادة العادة ، ورقلك ذوق التحقيق على أسوة القادة السادة أن ما قهرك من الحجّة البالغة على ترجيح ما في الكتابين على غيرهما يستدعي منك ترك كل مذهب يخالف حديث الصحيحين وإن ظهر تمسكه بحديث في غيرهما وكون ذلك الترك متحتماً كنتحتم ما عارضه الاجماع من أقوال المخالفين له لظهور أن ما تلقاه الأمة من الأحاديث بالنسبة إلى التي لم يكن كذلك كالمسائل المجمع عليها الأمة بالنسبة إلى ما ليست كذلك فإن وجب ترك غير المجمع عليه من المسائل لمعارضته له ، فكذا يجب ترك غير المتلقى بالقبول من الأحاديث لمعارضته بذلك لاتحاد الدليل في الضررتين

وهو وجوب العمل بالاجماع ، نعم يتصور في المعارضة أن يكون حديث المذهب ضعيفاً معارضاً بحديث صحيح من غير الكتابين أو حسن فربما يقول المقلد ان الضعيف الطارى فيما دون إمامي لا يضر الإمام وفيما فوق الإمام في مشائخه لا أقبل جرحاً من أى جارح كان مع تعديل إمامي لمن جرحه غيره فالأول من الأمرين عذر لامرد له ، والثاني كذلك من حسن الظن بالأئمة المجتهدين ، فلا نقول بوجوب ترك الضعيف عليه والمصير إلى الصحيح بعد كون الضعيف أصح منه عنده من حيث اعتقاده في إمامه بما هو موجه في نفسه ليس الاعتقاد به مجازفة إذ صاحب مذهب مشهور في حذقه بالأحاديث ليس بأدنى من حافظ مخرج حكم بصحة حديث معارض لحديث مذهبه ، ويلزم الأخذ بحديث في حكم من أحكام الشريعة حكم الأخذ به على ذلك الحديث بالصحة ، فتصحیح أحكامه بدليل أخذه بهذا الحديث لو كان أقوى عنده من تصحيح المخرج أو تحسينه لكان في محله بخلافه من تصحيح الأئمة كما يلزم في ترجيح معارض الصحيحين ، فإن تصحيحهما أقوى من تصحيح إمامه وحده قطعاً ، ولا يخفى عليك أن هذا الذي حكمنا به من أن ضعيف المذهب عند المقلد يجوز أن يعارض الصحيح من غير الصحيحين من حيث ظنه في إمامه إنما هو في مقلد يرى إمامه الأخذ بالضعاف غير جائز حتى يلزم من أخذه بحديث في حكم حكمه عليه بالصحة ، فاحمد بن حنبل رحمه الله حيث يرى تقديم الضعاف على الأقيسة في الأحكام لا يلزم من أخذه حكمه بالصحة ، وتبعه فيه تلميذه الناسك العفيف سليمان بن

أشعث المشهور بأبي داود صاحب كتاب السنن من الأئمة الستة ، والتحقيق من مذهب الإمام الأجل أبي حنيفة رحمه الله أيضاً تقديم الضعيف على القياس على ما حكاه القارى في "شرح المشكوة" ، عن ابن خزم عن جميع أصحاب أبي حنيفة (١) وقال الخوارزمي في مقدمة "مسنده" ، الذي جمعه ، يقول الخطيب وأمثاله أن أبا حنيفة كان يستعمل القياس دون الأخبار وهذا لغلبة الهوى وقلة الوقوف على الفقه ، والوجه لا بطلان ما قال أنه كان لا يتبع الأخبار أن من عرف مأخذ أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه عرف بطلان ما قاله وبيان ذلك من حيث التفصيل أن أبا حنيفة قال إن القهقهة في الصلوة ناقضة لحديث الأعمى الذي وقع في الركبة فضحك بعض القوم قهقهة فقال

(١) قلت قال الحافظ ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (ج -

٢ ص ١٩١ قولنا ان الحديث الضعيف خير من الراي ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، وحديث ابراهيم الهجري وامثاله من يحسن الترمذي حديثه او يصححه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي اما صحيح واما ضعيف ، والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك ، فتكلم ائمة الحديث بذلك الاصطلاح فعداء من لا يعرف الا اصطلاح الترمذي نسمع قول بعض الائمة ، الحديث الضعيف احب الى من القياس ،، نظن انه يخرج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي واخذ يرجح طريقته من يرى انه اتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون اشئ على ما هو اولى بالرجحان منه ان لم يكن دونه اه -

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم "الامن قهقهه منكم فليعد الوضوء والصلاة"، وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فقد قال به أبو حنيفة وترك به قياس القهقهة في الصلاة على غير الصلاة خلافاً للشافعي فإنه أخذ بالقياس، وقال أبو حنيفة بجواز الوضوء بنبذ التمر لحديث ابن مسعود رضي الله عنه ليلة الجن وإن كان ضعيفاً فقد أخذ به أبو حنيفة، وترك قياس النبذ على سائر الأشربة خلافاً للشافعي فإنه أخذ بالقياس فعلم أن أبا حنيفة يقدم الأحاديث الضعيفة على القياس، ولكن رأى الخطيب وأمثاله، أنه ترك العمل ببعض الأحاديث التي أخذ بها الشافعي وظنوا أنه تركها بالقياس ولم يعلموا أنه إنما تركها لأحاديث أصح منها انتهى كلامه بلفظه من عين الكتاب، وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث وهو الموافق بالدليل في الأقيسة الحنفية فإن الظن في الضعيف الغير المتناهي في الضعف أقوى من القياسات الحنفية للقطع بعصمة المصدر صلى الله تعالى عليه وسلم، ومفاد القياس على تقدير صوابه المتحمل الظن لاحتمال خطأ المصدر فإذا ثبت هذا من مذهب أبي حنيفة فلا يسع لمقلده أن يحكم على مأخذه بمجرد أخذه به بالصحة وأن يعارض به صحيحاً بحسن الظن إلى إمامه وإن كان من غير الكتابين، ولا يسع له أيضاً أن يقول إن له في الباب حديثاً صحيحاً لا محالة، وذلك لو جهين أحدهما لما مر من أنه ربما يقدم الضعيف على القياس ويأخذ به في الأحكام وثانيهما أن الحفاظ إذا حكموا في باب من الأبواب أنه لم يثبت فيه إلا حديث ضعيف كما حكموا في الوضوء بنبذ التمر، وفي إفساد

الوضوء والصلاة بالقهقهه مثلاً فهو دليل لنفي ما عداه،

وأيضاً لا يخفى عليك أن الحكم المذكور من أن ضعيف المذهب بحسن الظن إلى صاحب المذهب يجوز أن يعارض الصحيح كما أنه مخصوص بإمام علم عدم تجويزه تقديم الضعاف على الأقيسة كما مر مخصوص بما علم أنه استدل به صاحب المذهب بنفسه لا ما استدل به لنصرتة فإن اقتضاء حسن الظن لما يقتضيه من التعارض المذكور إنما هو يختص به لا بأتباعه المقلدين، فقد تبين أن في حسن الظن من المقلد إلى صاحب المذهب لا مساغ إلا فيما إذا كان متمسكه حديثاً ضعيفاً وعلم أنه لا يأخذ بالضعاف في الأحكام، وعلم أيضاً أن التمسك بذلك منه لا من أتباعه لتأييد قوله وكان ذلك معارضاً بحسن أو صحيح من غير الكتابين فيحصل له بذلك علم إجمالي بصحة ما ضعفه الحفاظ عند إمامه، فإذا حصل له ذلك ويستند عمله إلى الحديث الذي علم صحته إجمالاً لا إلى قول إمامه في معارضة الحديث فهذا الصنيع منه حري أن لا يكون من قبيل ترك ما وجب عليه من العمل بالحديث الصحيح، وهو في غاية المرقى لا اعتقاد المقلدين على أئمتهم يعذرون في ذلك إن شاء الله تعالى، ولا عذر ولا أثر لحسن الظن فيما جاوز هذا، وقد نبهتك باسناد العذر إليهم على أن هذا الصنيع إذا اتفق وقوعه بالشرائط المتقدمة وغلب التقليد على صاحبه فغاية ذلك أن لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث الصحيح لا أنه

يجب عليه ترك الحديث الصحيح والأخذ بحديث المذهب فإن ذلك إذا حكم عليه حسن الظن وغلبة التقليد مصحح لا موجب فإن لم يحكم عليه حسن الظن ولم يغلبه التقليد ولم يحصل له بسبب ذلك العلم الإجمالي بصحة هذا الضعيف عند إمامه فلا يجوز له العمل بالضعيف على معارضة الصحيح والله تعالى أعلم ،

الدراسة الثانية عشر

في أبداء حسن الطوية إلى الإمام الأجل أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولزوم التأدب به وبمذهبه
والذب عنه ورد ما قيل فيه ،

بسم الله تعالى على رب منونك واحسن في المؤمنين ظنونك ،
أني تصدقني هذا الكتاب كذا أن يميني من لا علم عنده ولا
معرفة بسوء العقيدة إلى الإمام أبي حنيفة لظنه أني تركت مذهبه ،
والرجل لا يترك مذهباً إلا سخطاً لرأى صاحبه وروية الفضل لما
يصير اليه ، ويعضده في ذلك ما ذكرته فيه من جسارات الحنفية على
خلاف الأحاديث الصحيحة ، وهو ظن فاسد واعتقاد كاسد ، فإني
ما تركت مذهبه إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر على جواب
المذهب عن ذلك الحديث «هذا» عمل بمذهبه حيث أوصى على ما وصل
إلينا بالسند الصحيح منه أن الحديث إذا خالف به رأي أخذ فليأخذ

بالحديث ، والعمل بوصيته لا يسمى تركاً لمذهبه مع أن من ترك
مذهباً بقوة دليل غيره لا سخطاً ولا أن ذراعاً بالمترك بل منع تجويز
أن لصاحب المذهب عن هذا الدليل جواباً ، لا يكون تركه هذا مذموماً
كما عرفت أول الكتاب وجسارات الحنفية لا تنسب إلى إمامهم ،
ومن الجهل للشنيع انساب أقوال التابعين إلى المتبعين كما تقدم
بيانهم ، وخوف الظعن هذا دعائي إلى إعتقاد هذه الدراسة في هذه
الترجمة لتكون شهادة صادقة على كذب الطاعن في عمن الكتاب ، وإن
أدري أن من الناس من لا يسمع إلا شق القلب ، وقد قال صلى الله
تعالى عليه وسلم : «هلا شقت قلبه» ، والله سبحانه يعلم مني أني
في كل ما أظهرته في هذه الدراسة من حالي صادق إن شاء الله -
تعالى ، رزقني الله سبحانه الكينة التي أمر بها في الكتاب المحمد وقال
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) وهم العارفون بالله
سبحانه وأهل الحديث الملتزمون بصدق اللهجة وهو أصل صنعتهم
مدار حرقهم لازالت معمرة لما خربت من أبنية السنة ، ثم إنني
لا أشتغل بذكر مناقبه الجملة التي ملأت الآفاق ، وأقربها أهل الخلاف
والوفاق ، ودونت فيها الأسفار ، وتغنيت بذكرها الأمصار والأقطار ،
فإن ما أهمني ههنا هو ما أنا عليه من التأدب بحضرة هذا الإمام
البارع ، وما لي لا أعرف حقه وقدر بيت أنا وآبائي على ذوائد علمه
وأدبه ، وعبدنا الله سبحانه ، وأطعنا رسوله ، صلى الله تعالى عليه وسلم
على هدايه ، وسلكنا هذا الطريق المبارك على ممشاه ومسلكه حتى في
أوامر الله سبحانه المتعلقة بالأنكحة والأبضاع على شدة شأن التحريم

في أحد طرفيها ، فله رحمه الله تعالى علينا من الأيادي الباسطة التي
 لما لم نقدر على وفاء حقها نسأل الله تعالى سبحانه ، أن يجازيه عليها
 عنا خير ما جازى به إماماً عن ماموم ، ومن نسي ولياً لأمره مثل
 هذا ولا يرى شغل ذمته بحق نعمائه فقد نسي الله سبحانه والعباد بالله
 سبحانه ، من ذلك ، في آلائه فإن من لم يشكر الناس لم يشكر الله
 فاغفر اللهم اسرافنا في أمرنا ، وأرنا تقصيرنا فيما أوجب علينا من
 حقوقك وحقوق خلقك ،

ثم إني أذكرك بتوفيق الله جملة محصورة مما جرى عليه
 دأبي بمذهبه رحمه الله تعالى ، بعد أن هديت بفضل الله سبحانه ،
 إلى العمل بالحديث ، والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات ، وهي
 أن ما تقرر وثبت في كتب الحنفية وعد من مذهب الإمام أبي حنيفة
 إما أن تبين عندي أنه مذهب غيره من أصحابه ممن تلمذ عليه أو
 أحد من علماء مذهبه ، أولاً تبين ذلك ، إما بالتعين أنه قوله ، أو
 باحتمال ذلك ، الأول لا أبالي بتركه إذا ترجح عندي خلافه بأدنى
 وجه من الوجوه حتى إن القول الثابت عن الأئمة الثلاثة يترجح عندي
 بمجرد ثبوته عنهم على أقوالهم إذا لم يكن لقولهم ما يرجحه عليه لكمال
 حسن الظن بالأئمة الثلاثة في غزارة علمهم ومعرفتهم بدقائق الشريعة
 وليس في عنق أحد من مقلدة مذهب أبي حنيفة قلادة من أحد
 منهم غير أبي حنيفة ويستوى في ذلك أصحابه وغيره ، وما يقال إن

صاحبيه يلتزمان قوله في كل خلاف معه ، وأنهما مجتهدان في مذهبه
 فما عرفته ودندنه من يدندن به ، وليس هذا محل إبطاله فغير أبي
 حنيفة من علماء مذهبه رجال ونحن بالرجاء من فضله تعالى رجال لم
 يطرء علينا رق لأحدهم وإنما رق التقليد على قدر ما ثبت على من ثبت من إمام
 المذهب وحده والثاني بكلاشقيه التعيين والاحتمال القوي بأن الأصل في رواية
 كتب المذهب أن يكون من صاحبه إما أن يكون قولاً مجرداً عن
 سند من السنة أو مؤيداً به والأول منهما أن يعارضه عندي شيء من السنة
 أو لا يعارضه فإن عارضه أتركه وإن ثبت أنه قول أبي حنيفة بلا شبهة في
 ذلك ومستندي في ذلك كتابي هذا كله ، وعلى هذا ترك كل رواية
 وعمل وقول هذا حاله ثبت عندي ممن ثبت ، وهو كثير في أبواب
 الفقه ، وقد مر بعض أمثلة ذلك أول الكتاب ، ومن أمثلة هذا القسم
 من المتروكات عندي ما ذكروا في كتب الحنفية من تعجيل الرواتب
 عقيب الفرائض حتى قالوا كل ما ورد من المعقبات يؤتى بها عقيب
 الراتبه ويرون ذلك والله سبحانه أعلم مستحباً أو واجباً وهو قول لم نطلع
 إلى الآن على مستنده من السنة ، وثبت عندنا ما ينفيه من حديث
 البراء بن عازب رضي الله عنه قال رمقت محمداً صلى الله عليه وسلم
 وقال أبو كامل ، رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوجدت
 قيامه كركعته وسجدته واعتداله في الركعة كسجدته وجلسه بين
 السجدين وسجدته ما بين التسليم والانصراف قريباً من
 السوء ، قال أبو داود قال مسدد فركعته واعتداله بين الركعتين فسجدته
 فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف

قريب من السواء رواه أبو داؤد في سننه ، ومن حديث أرق بن قيس عن أبي داؤد أيضاً قال ، صلى بنا إمام لنا يكنى أبارمثة فقال صليت هذه الصلاة أو مثل هذه الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم قال وكان أبوبكر وعمر رضي الله عنهما يقومان في الصف المقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبيرة الأولى من الصلاة فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم سلم عن يمينه وعن يساره حتى رأينا بياض خديه ثم انقفل كأنفثال أبي رمثة يعني نفسه فقام الرجل الذي أدرك معه التكبيرة الأولى من الصلوة يشفع فوثب إليه عمر رضي الله عنه فأخذ بمنكبيه فهزه ثم قال اجلس فإنه لم يهلك أهل الكتاب إلا أنه لم يكن بين صلاتهم فصل ، فرفع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بصره فقال صاب الله بك يا ابن الخطاب ، ، ولا يعبأ بقول من لو قال إن الفصل المطلوب يحصل بالتأخر من مصلى الفرض ، فإن عمر رضي الله عنه أمر القائم بالجلوس ولو كان ما يقول لقال له تأخر دون اجلس مع أن التأخر عن مصلى الفرض للنافل أمره مختلف في نفسه في الأحاديث ، ولأن الحديث الأول فسر الفصل بالجلوس بين التسليم والا نصراف ولهذا كان بعض الصحابة يخرج من المسجد لحصول الفصل وكان بعضهم يتكلم عقيب الفرض لذلك على ما أورد القسطلاني من آثارهم في "شرح البخاري" ، فدل بظاهره على أن التأخر لا يفيد ذلك ، وظاهر فعل الصحابة أن يكون بعد إتمام الجلوس المسنون احتياطاً في أمر الفصل على أن الأحاديث التي وردت في الأذكار المعقبة وصرحت بعدم تأخيرها عن فراغ الفريضة دلت كلها

على تأخير الرواتب وانفصالها عن الفرائض ، ولا يحق أن الحديث الأول يدل على الجلوس الطويلة بعد الفريضة المقدرة بقدر قيامه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة ولو في بعض الأحيان ، وقد عرف طول قيامه صلى الله عليه وسلم فيها ، والتسارع إلى الرواتب ما لم يظهر له دليل وجواب عن هذه الأحاديث النافية له غير مباح عندنا ، والمراد من قولنا "شئ من السنة" ، يعم الحديث الضعيف وأقوال الصحابة الموقوفة عليهم لقول أبي حنيفة وإذا جاءنا شئ من الصحابة فعلى الرأس والعين ، وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة وخالفه قول تابعي من غير علماء الزهراوين من أهل بيت النبوة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ومن غير أهل المدينة على ساكنها أفضل الصلوات والتسليمات ، ولم يظهر على أحد القولين ما يرجحه على الآخر فالأمر عندي على سواء بل حسن الظن إلى الامام أجل في علو مناهجه الدقيقة الثابتة حكم بتقديم قوله على غيره من التابعين ، هذا إذا عارض القول المجرد شئ من السنة ، وأما إذا لم يعارضه عندي شئ منها أعمل به بكلا قسميه المعلوم ثبوته عن أبي حنيفة والمحمول لذلك لحسن ظني إليه بل وإلى أتباعه من علماء مذهبه أيضاً أن لهم في ذلك مستنداً من السنة ، وجزى بقصور باعني من العلم بما علموا ، ومن أمثلة هذا القسم من العمولات عندي مسح الرقبة في الوضوء فإنني لم أجده له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك لا أتركه

(١) ، ومنها أيضاً قولهم بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر فإن لم أجده له حديثاً مرفوعاً فضلاً أن أجده ما يدل على استمرار فعله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومواظبته عليه بل ووعيده على تاركه حتى يصح القول منهم بوجوبه ، ومع هذا عمل به واواظب عليه من غير ترك لحسن الظن المذكور ، لكن لا أعتقد وجوبه فإنه من باب عقد القلب وهو علم لا يحصل إلا من دليله ولم يقم على ذلك عندى دليل من السنة ، وأما العمل فيمكن فيه حسن الظن إلى من قال به ، ومنها أيضاً قول أبي حنيفة بوجوب رفع اليدين عند تكبير قنوت الوتر ، ولم يثبت في ذلك إلى الآن عندى أثر صحيح عن تابعي جليل فضلاً عن صحابي وفضلاً على فضل من حديث صحيح ، وحديث لا يرفع الأيدي إلا في سبع مواطن وعد منها تكبيرات العيدين وتكبيرات القنوت معلول ضعيف لم يثبت فيه الحصر ، ولا تكبيرات العيدين وتكبيرات ولا القنوت ، أورده صاحب "الهداية" ، في كتابه على ديدنه في إيراد الضعاف التي لا يحتج بها (٢) ، وحالي

(١) واقد صنف العلامة محمد عبد الحى اللكنوى الفرنجى محلى في هذا المسئلة رسالة سماها "تحفة الطلبة" في تحقيق مسح الرقبة ، وبسط فيها أدلته من مرفوع وموقوف فمن شاء الاطلاع على مستند هذه المسئلة فليراجع إليها -

(٢) قالت ، صاحب الهداية ، ، ليس ديدنه إيراد الضعاف التي لا يحتج بها كما زعمه المصنف ومن لا خبرة له بعلم الحديث ، كيف وقد كان رحل في طلب الحديث وسمع ولقى المشائخ وبرع في هذا الشأن وجمع

لنفسه مشيخة ذكر فيها أنه قرأ أكثر ، وصحيح البخارى ، ، على أبي الفتح محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي توبة الخطيب الكشميهني وأجاز له بقيته سنة خمس وأربعين وخمس مائة وقال أخبرنا به أبو الخير محمد بن موسى بن عبد الله الصقار المروزي المعروف بابي الخير سنة أحد ، وسبعين وأربع مائة أخبرنا أبو الهيثم محمد بن بكر بن محمد الكشميهني سنة ثمان وثلاث مائة قال أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر القريري قراءة عليه سنة ست عشرة وثلاث مائة أخبرنا أبو عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري سنة اثنتين وخمسين ومائتين ، وأما ، وصحيح مسلم ، فمرويه عن محمد بن الحسين بن ناصر بن عبد العزيز الملقب بضياء الدين البنديني وأجازته له سنة خمس وأربعين وخمس مائة وكان يرويه عن محمد بن الفضل الفراوي بن مسعود سنة خمس وعشرين وخمس مائة عن أبي الحسن عبد الغافر الفارسي سنة ثمان وأربعين وأربع مائة عن الجلودي سنة خمس وستين وثلاث مائة عن إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه عن مسلم ، وقرأ كتاب الترمذي على شيخ الاسلام ضياء الدين أبي محمد صاعد بن اسعد بمرغينان بسامعه عن برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بسامعه عن أبي بكر محمد بن علي بن حيدرة بسامعه عن علي بن أحمد بن محمد الخزاعي بسامعه عن أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي بسامعه من الترمذي ويروى ، جامع الترمذي ، ، أيضاً عن أبي المحاسن ظهير الدين الحسن بن علي المرغيناني عن برهان الأئمة بسنده المذكور ، ويروى ، شرح معاني الآثار ، ، للطحاوي عن محمد بن الحسن بن مسعود بن الحسن بن علي أخبرنا به الشيخ الإمام أبو الفتح اسمعيل بن الفضل بن أحمد بن الأجدد المعروف بالسراج أخبرنا أبو الفتح منصور بن الحسين

ابن علي بن القاسم اخبرنا ابو بكر محمد بن ابراهيم بن علي بن عاصم بن
المقرئ الحافظ اخبرنا المصنف، وسمع كتاب، والمسندات،، للخصاف
علي الامام الزاهد ابى حفص نجم الدين عمر النسفي شارح البخاري
وبالجملة فقد روى الكثير وسمع الحزم الغفير واجاز له المشايخ العلامة
بجميع مسموعاتهم ومروياتهم كالامام الصدر السعيد احمد بن عبدالعزيز بن
عمر بن مازة ومن طريقه يروي كتاب السير الكبير للامام محمد،
والقاضي سعيد بن يوسف الحنفى المحدث نزيل بلخ والامام المحدث
فتى الثقلين ابو حفص عمر النسفي قال صاحب الهداية سمعت منه
يقول اذا روى الحديث عن خمس مائة وخمسين شيخاً وهو من اجله
مشائخه في علم الحديث وبذكره صدر،، مشيخته،، وضياء الاسلام ابو
شجاع عمر بن محمد بن عبدالله البسطامي قال صاحب الهداية كان له
امانيد عالية ويد باسطة في انواع العلوم والامام الزاهد فضل
الله بن عمر ابو الفضل الاسفورتاني والامام الزاهد محمد بن ابي بكر
بن عبدالله ابو طاهر الخطيب البوسنجي ومن طريقه يروي التفسير الوسيط
للواحدى ومحمد بن الحسن بن مسعود المحدث والمحدث الفقيه محمد بن
الحسين بن ناصر البنديجي وشيخ الاسلام نصير الدين محمد بن سليمان
الاوشى والامام العلامة المفسر محمد بن عبدالرحمن بن احمد الحلقب الزاهد
العلاء وابو الفتح الكشميهنى المحدث ومحمد بن عمر بن عبد الملك الصفار
المحدث الفقيه ومن طريقه ايضا يروي،، شرح معاني الآثار،، وامام
الائمة منهاج الشريعة محمد بن الحسن قرا عليه الجامعين والزيادات
ومعظم الكتب المبسوطه وكتاب ادب القاضي للخصاف والاخبار والآثار
الواردة التي اشتمل عليها الكتاب والعلامة ابو الرضا سعيد الدين محمد
بن محمود الطرازي وغيرهم وقال الكفوى في،، كتائب اعلام الاخبار

في طبقات فقهاء مذهب النعمان المختار،، (ونسخته محفوظة في خزائنه
الكتب ببلدة تونك بالهند) في ترجمته،، انه كان اماماً فقيهاً افظاً
محدثاً مفسراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون متقناً محققاً نظاراً مديقاً زاهداً
ورعاً بارعاً فاضلاً ماهراً اصولياً اديباً شاعراً لم ترالعيون مثله، فكيف
يليق بمثل هذا الامام الجليل ان يكون ديدنه ايراد الضعاف التي
لا يحتج بها ولكن الرزية كل الرزية ان وقعه التتار قد قضت على خزائن
كتب الاسلام في بلاد الشرق فانعدت كتب كثيرة بحيث لم يبق
منها عين ولا اثر، وصاحب الهداية وغيره من علمائنا كشمس الائمة
السرخسي في المبسوط وملك العلماء علاء الدين الكاشاني في بدائع الصنائع
انما يعتمدون في نقل الاحاديث والآثار على كتب ائمتنا المتقدمين،
قال المحدث ملا علي القاري في مقدمه شرحه على النقيه،، ثم لم يزل
اصحابنا المتقدمون يعتنون في كتبهم بذكر الادلة من السنة والبحث
عنهما وتبيين الصحيح والحد من الضعيف ونحوها كالطحاوي وابى بكر الرازي
والقدمي وغيرهم وانما قصر في ذلك المتأخرون من اصحابنا لاعتمادهم
على ما تقرر عند متقدميهم اه وقال الحافظ قاسم بن قطلوبغا الجالى في
مقدمه،، منه الامعى،، ان المتقدمين من علمائنا رحمهم الله كانوا
يملكون المسائل الفقهية وادلتها من الاحاديث النبوية باسانيدهم كابي
يوسف في كتب الخراج والامالى ومحمد في كتاب الاصل والسير وكذا
الطحاوي والخصاف والرازي والكروحي الا في المختصرات ثم جاء من
اعتمد كتب المتقدمين واورد الاحاديث في كتب من غير بيان سند
ولا مخرج فكيف الناس على هذه الكتب اه ثم ياتي الحفاظ المتأخرون
فيخرجون هذه الروايات من الدواوين الموجودة واذا لم يظفر حافظ منهم
بالرواية المطلوبة في هذه الدواوين يقول فيها لم اجده فيظن المصنف

وامثاله الذين لم يدعوا للفقهاء في حقهم ظن السوء وبتفهون من غير
مبالاة بان ديدنهم ايراد الضعف وما ذاك الا لعدم اطلاعهم على كتب
المتقدمين. والحفاظ انما اخروا بعدم وجدانهم لتلك الروايات لايضعفها،
ودع عنك صاحب الهداية وغيره من ساداتنا الحنفية، فهذا الامام
البخاري قد وجد في تعليقاته كثيراً ما لم يجده الحفاظ المتأخرون،
وذاك حافظ العصر ابن حجر العسقلاني الذي اتى عمره في خدمة صحبه
يقول في روايه ابراهيم بن يوسف بن اسحق بن ابي اسحق السيمعي عن
ابيه عن ابي اسحق حدثني عبد الرحمن بن الاسود، لم اجدها (مقدمه)
فتح الباري ج - ١ ص ١٩) ويقول في روايه موسى عن مبارك عن
عن الحسن قال اخبرني ابو بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله
عباده، ولم تقع لي هذه الروايه الى الان (فتح الباري ج - ٢ ص ٤٤)
وقال في روايه ابن سيرين وابي صالح عن ابي هريره رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم الا كلب غم أو حرث اوصيد، اما روايه ابن
سيرين فلم اقف عليها بعد التتبع الطويل (فتح الباري ج - ٥ ص ٥)
وفي امثال هذه الروايات كثرة واقليل يغني عن الكثير ومن شاء الاطلاع
على جميعها فليراجع فتح الباري، فهل يجوز لاحد ان يتقوه ان البخاري
ديدنه، ايراد الضعاف، والحديث الذي ذكره صاحب الهداية يؤيده ما رواه
الامام ابو حنيفه في كتاب الاثر، (روايه الامام ابي يوسف عنه) عن
طلحه عن ابراهيم انه قال، ترفع الايدي في سبع مواطن في افتتاح الصلاة
واقتراح القنوت في الوتر، وفي العيدين، وعند استلام الحجر وعلى الصفا
والمروة، وعرفات وجمع، وعند الجمرتين اه وهذا مما لا يدرك بالراي مع انه قد
روى الدارمي في سننه (ص ٢٧ طبع كانبور بالهند) اخبرنا عبد الله بن سعيد ثنا
عثام والاه علي بن عثام عن الاعمش قال ما سمعت ابراهيم يقول برايه في شئ قط

فيه كحالي في التكبيره أعمل به ولا أعتقد وجوبه كل ذلك لما مر، ويجب
عليك التيقظ لحسن أدبي هذا مع أبي حنيفه بل ومع علماء
مذهبه حيث لا أفتر في إتيان ما لم يثبت عندي ذهاباً على أثرهم
من حيث الاعتقاد فيهم بأن ملاح من الدليل في الاستيعاب
اللائق بهم لدقائق الشريعة لاسبيل لنا إلى ذلك في قلة تتبعنا فيستحب
علينا اتباعهم فيما قالوا، وهذا محل حسن الظن بالأئمة الكبار واتباعهم
وكل عالم جليل ثبت عنه قول في شئ غير معارض بشئ، لا فيما
إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة، فإن الوقفة عند
ذلك بحسن الظن إلى من خالفه من حيث أن له من ذلك جواباً ما
حرام فيجب تركه فوراً كما تقدم بدلائله، ولكن في تركه متى
دقيقة أدب آخر مع المذهب وهو أنى أترك المذهب بالحديث فيما
يخالفه منطوقاً ولا أتعدى عن ذلك من غير دليل عن التعدية فلا آتي
بتكرار سورة واحدة في ركعتين إلا في إذا زلزلت الأرض في الفجر خاصة
لورود صريح السنة فيها بخصوصها على ما في سنن أبي داود،
وحسن الظن المذكور ممن ولع بعلوم الحديث كولو عى بها نادر جداً فإن
من ذاق طعم الثبوت من طرق الأسانيد المتصلة كما ذقنا بحمد الله
تعالى يمج سمعه كل معلق لم يصل إليه من تلك الطرق فيطرحه من
غير مبالاة ولا يعأ به أصلاً فضلاً أن يعمل به مستمراً كما نعمل به
تأدياً بأبي حنيفه ومذهب ينسب إليه، مع أنى أطيل العجب ممن

اه فعلى هذا لابد ان يكون لهذا الحديث الذي رواه صاحب الهداية
اصل والله اعلم محمد عبد الرشيد النعماني -

لا يقول برفع اليدين عند الركوع والقيام عنه والنهوض عن القعدة الأولى مع كونه متواتر النقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما تقدم مشروحاً ، ثم يقول بوجوب رفع اليدين في تكبير الوتر مع أنك لو امتلهم سألت أمثالهم في أقطار الأرض لا يأتي فيه مرفوع صحيح ولا أثر يعتمد عليه ، وما يستغرب أيضاً أنهم يرفعون الأيدي عند تكبير الوتر ، ولا يرفعون في قنوت الوتر وقد أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، في باب عقد في رفع اليدين في الوتر فقال حدثنا معاوية بن هشام قال حدثنا سفيان عن ليث عن عبد الرحمن بن الأسود عن عبد الله إنه كان يرفع يديه في قنوت الوتر وأيضاً قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد الحاربي ، عن ليث عن ابن الأسود عن أبيه عن عبد الله إنه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر انتهى . وعبد الله هذا هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فإن الأسود من رواه ولأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان لا يرى أصل القنوت لا في الفجر ولا في الوتر على ما أخرج ابن المصنف أبي شيبة في "مصنفه" ، بسنده عن عبد الله بن نمير عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان لا يقنت في الفجر ولا في الوتر فكان إذا سئل عن القنوت قال ما نعلم القنوت إلا طول القيام انتهى . وجه الاستغراب أن أحق الناس وأولاهم بالعمل بما ثبت عن ابن مسعود هو الإمام أبو حنيفة حتى بنى مذهبه على مروياته وأحاديثه الموقوفة عليه رضي الله عنه ويقدم الحنفية آثاره على أكثر المرفوعات من غيره لا اعتقادهم فيه أنه أعرف بما عليه السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد ثبت برواية مثل الحافظ أبي بكر في

"مصنفه" ، أنه كان يرفع اليدين في قنوت الوتر وثبت بروايته عنه أيضاً أنه كان لا يزيد عند الفراغ من القراءة في الركعة الأخيرة في من الوتر على التكبير شيئاً وهو ما أخرجه بسنده عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله بن مسعود كان إذا فرغ من القراءة يعني في الركعة الأخيرة من الوتر كبر ثم قنت فإذا فرغ من القنوت كبر ثم ركع انتهى وخالفته الحنفية في الموضعين فدعوا رفع اليدين في القنوت وزادوا على التكبير عند الفراغ من قراءة الركعة الثالثة وذلك غريب مناف بيناء مذهبهم على أقوال عبد الله رضي الله عنه ، وقد رأيت في كتاب "المغنى" ، في فقه الحنابلة نسبة رفع اليدين في دعاء القنوت إلى الحنفية وهو أقرب مما ينبغي أن يكون من الأمر عليه إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم (١) هذا ما تعلق الكلام بالشق الأول من الشقين لثاني شق الترتيد الأول ، وأما الشق الثاني من هذين الشقين وهو أن يكون القول المعلوم ثبوته عند

(١) قلت العجب من المصنف كيف خفي عليه معنى حديث ابن

مسعود رضي الله عنه ثم يعترض على الحنفية ويلزمهم بالخلاف معه في الموضعين وهم أعلم بمعاني حديث ابن مسعود رضي الله عنه فلما ثبت عنه رضي الله عنه أنه كان إذا فرغ من القراءة يعني من الركعة الأخيرة من الوتر كبر ثم قنت وثبت عنه أيضاً أنه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر ، ثبت أنه كان إذا أراد القنوت بعد فراغه من القراءة في الركعة كبر ورفع يديه قلت وكذا رواه الأثرم في سنته من فعل ابن مسعود رضي الله عنه وهذا هو الذي حكاه صاحب "المغنى" ، عن الحنفية فانهم - النعماني -

أبي حنيفة أو المحتمل المحمول بالأصل على أنه قوله مؤيداً بسند من الشريعة
قاماً أن لا يظهر من مخالفته في ذلك من الأئمة دليل علينا ، وهو قليل
الوقوع بل عديمه فلا نظر لنا إلى خلافه فنحن مع الحديث إن شاء
الله تعالى وأهله وأما أن يظهر ذلك فلا يخلو إما أن يترجح عندي
متمسك أبي حنيفة على غيره أو بالعكس فعلى الأول ينبغي أن
يكون ذلك عند الحنفى الغالب عليه العمل بالحديث أشهى وأحلى
من العسل ، واتفق عندنا فروع عديدة ، من ذلك قوله بوجوب
الزكاة في حلى النساء إذ روى في ذلك أحاديث وليس في الباب على
مبلغ علمي فيه كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في
مسكتان غليظتان من ذهب في يداينة امرأة جاءت إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فأوجب فيهما الزكاة عليهم أخرجه أبو داود والنسائي
وصححه المنذرى ورجال إسناده كلهم ثقات لا مقال فيهم لأحد من
الحفاظ ، وإنما ضعفه الترمذى من طريق خاص له عنده وفيه ابن
لهيعة والمثنى ابن الصباح وهما ضعيفان ، واستدل مالك في "الموطأ" ،
والشافعى على عدم وجوب الزكاة في حليهن بالآثار ، قال الأثرم
سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول خمسة من الصحابة أنس بن
مالك وجابر وابن عمر وعائشة وأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم
لا يرون زكاة الحلى انتهى أقول وما روى في ذلك من حديث جابر
فرفعه باطل إذ في سنده عافية بن أيوب ، وقالوا كل ما يروى عن جابر
فهو موقوف ، ولا يخفى أن الآثار لا يقاوم المرفوع على أنها معارضة بأثر
عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما لوجوب الزكاة في

الحلى عندهما وعلى أن عائشه رضي الله عنها روت حديثاً مرفوعاً في
الوجوب فجمع الرافعى في التخريج بين حديثها وبين عملها من عدم إخراج
الزكاة عن حلى بنات أخيها اليتامى في حجرها أنها رضي الله عنها
كانت ترى الزكاة في الحلى ولا ترى في مال اليتيم فقد ظهر من هذا
أن مذهب أبي حنيفة في زكاة الحلى أوفق بالحديث.

ومنها قوله بقنوت الوتر في تمام السنة على خلاف قول الشافعى
وأحمد أنه في النصف الأخير من رمضان فإنه يترجح بحديث حسن
ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما قال علمني رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم كلمات أقولهن في الوتر الحديث ، رواه عنه أصحاب
السنن الأربعة بإسناد على شرط الصحيح وحسنه الترمذى ، وقال
الحاكم إنه على شرط الشيخين ، قال أبو عيسى في "سننه" ، ولا
نعرف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القنوت شيئاً أحسن من
هذا ، وجه دلالة لأبي حنيفة أنه اتفقت الأمة على وجوب صلاة
الوتر في تمام السنة فإطلاق الإمام رضي الله عنه في قوله أقولهن في الوتر ظاهر
في الوتر كل ليلة ، والظاهر كالنص ما لم يصرف عنه صارف مثله ، ولم
يرو للشافعى وأحمد مرفوع يدل على مذهبهما وإنما تمسكهما بالآثار
فمن ذلك ما روى الترمذى في "سننه" ، وقد روى عن علي بن
أبي طالب أنه كان لا يقنت إلا في النصف الآخر من رمضان وكان يقنت
بعد الركوع انتهى وهذا مع كونه أثراً في مقابلة المرفوع معان لم
ينسده أبو عيسى بل رواه بصيغة التمريض ، ومن ذلك ما رواه أبو داود

في سننه ، وأسنده عن أحمد بن محمد بن حنبل عن محمد بن بكر عن هشام عن محمد عن بعض أصحابه أن أبي بن كعب أمهم يعني في شهر رمضان وكان يقنت في النصف الآخر من رمضان انتهى وهو مع أنه أثر في معارضة المرفوع أيضاً لا يعرف بعض أصحاب محمد في سنده فكان مجهول السند ، ومن ذلك ما رواه أبو داود أيضاً وأسنده عن شجاع بن مخلد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم إلا في النصف الثاني الحديث ، فهذا مع كونه أثراً معلول بأن الحسن لم يدرك عمر رضي الله عنه ، قال الإمام النووي ولم أر من الشافعية من أتى بمرفوع في الباب ولا بأثر غير ما ذكرنا ، قال الإمام في شرح المنهاج ، بعد ما استدلل للشافعي بالآثار المذكورة وقد أنصف من قال بالقنوت كل السنة لاطلاق حديث حسن بن علي رضي الله عنهما فرواه عن السنن الأربعة ثم قال وهذا الوجه ، يعني الاستدلال بالمرفوع ، في إطلاقه قوى كما قاله في شرح المذهب انتهى .

ومنها قول أبي حنيفة إن الملتجئ إلى الحرم لا يقتل فيه بل يبتغي إلى أن يخرج من الحرم فيقتل خارجه ، وذلك بالتضييق عليه وإن إباحة قتل المؤذيات فيه يقتصر على الخمس المذكورة في الحديث من غير تعديتها إلى ما في معناها وهو المذكور في كتب الحنفية ، ومن ألحق الذئب بها من أتباعه فقد خالف إمامه وجعله بذلك عرضة

للطعن حتى عد بعض العلماء إلحاقه من مناقضات أبي حنيفة ووافقه على الأول القفال في "شرح التلخيص" ، في أول كتاب النكاح في ذكر الخصائص لا يجوز القتال بمكة قال حتى أو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها ، وحكي الماوردي أيضاً أن من خصائص الحرم أن لا يحارب إن بغوا على أهل العدل ، وخالفه في ذلك جمهور الفقهاء وقالوا يقاتلون على بغيتهم إذ لا يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال ، وهذا الذي ينقل عن الجمهور نص عليه الشافعي في كتاب اختلاف الحديث من "كتاب الأم" ، ونص عليه أيضاً في آخر كتابه المسمى "بسير الواقدي" . كذا ذكره الإمام تقي الدين في "شرح العمدة" ، وخالفه في الثاني وهو عدم التعدية عند الشافعي فقال المعنى في جواز قتلهم كونهم مما لا يؤكل فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه ، ومالك قال المعنى فيه كونهم مؤذيات فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله وما لا فلا ، ومذهب الإمام ألي حنيفه في كلا الأمرين مما تقربه عين من تنفس بروح الله سبحانه الفائح من سروصفه تعالى لهذا البلد المقدس بقوله "حراماً آمناً" . وبقوله "ومن دخله كان آمناً" ، وليس المتنفسون والمتروحون بسر حقيقتها إلا العارفون ، وبهذا المذهب الشريف يكون عمرو بن سعيد بن العاص العاصي المتجاسر على الله ورسوله يبعثه الجيوش إلى مكة المعظمة لقتل عبدالله بن الزبير حين امتنع عن بيعته الناصية الكاذبة الخاطئة أشقى الأمة ، وكان والياً منه على المدينة المطهرة شقياً مردوداً يخشى عواقبه ، لكون صنعه هذا على هذا المذهب حراماً من أصله وقصة ذلك في

حديث أبي شريح خويلد بن عمر الخزاعي العدوي المتفق على إخرجه الشيخان في صحيحيهما وقد عرض هذا الجائر المتجاسر على الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمنع عن عداوته وحدث له الحديث الذي قام به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الغد من يوم الفتح بحرم مكة ويخص حله له صلى الله تعالى عليه وسلم ساعة من نهار ويحكم بعود حرمة بعدها إلى الأبد ، وحث بتبليغ الشاهد ذلك منه صلى الله تعالى عليه وسلم الغائب قال الراوي فقل لأبي شريح ما قال لك يعني ذلك الجائر قال قال إني أعلم بذلك منك يا أبا شريح أن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم ولا فاراً بخربة ، وشريح هذا صحابي أسلم قبل فتح مكة ، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين ، وكان يرى ما رآه أبو حنيفة في هذه المسئلة ، وقول أبي حنيفة في الأول هو منطوق الأحاديث الصحيحة ومن ذلك الحديث المتفق عليه الشيخان وهو الذي حدثه أبو شريح في منع الجائر عمرو ، وفيه أن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة فإن أحد ترخص فيها يقتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى أذن لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأذن لكم وإنما أذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، فليبلغ الشاهد الغائب ، الحديث ، فقله صلى الله تعالى عليه وسلم ” فلا يحل لامرئ أن يسفك بها دماً ، ، عام يدخل فيه الجاني الملتجئ إلى الحرم وغيره ، وأيضاً بين خصوصيته بإحلالها له ساعة من نهار وعود الحرمة بعد

ذلك على حالها ، والكلام في كل ذلك غير فارق بين ملتجئ وغيره فكان كل ذلك حراماً غير مأذون لكل أحد في كل حال سواء ، ثم أعلم الجواب عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لمن وهى في الاستدلال بعد هذه التخصيصات فيتمسك في إباحة قتل الجاني بصنيعه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله فإن أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ ، وفيه من اهتمام التحريم المطلق المؤبد ما لا يخفى ، وفي هذا التعليم والاهتمام من أعلام النية حيث أن بعض الناس يأخذ في قتل الملتجئ بحديث أنس بن مالك المتفق عليه في قتل ابن خطل حيث أمر بقتله وقد أخبر أنه متعلق بأستار الكعبة فأجاب عنه صلى الله تعالى عليه وسلم الغد من يوم الفتح بأن ذلك محمول على الخصوصية التي دل عليها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ” ولا يحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ، ، أجاب الشافعي عن الأحاديث المحرمة أن معناها تحريم نصب القتال وقتالهم بما يعم كالمجنين وغيره وأنصف الإمام ابن دقيق العيد حيث قال ” هذا التأويل على خلاف الظاهر القوي الذي دل عليه عموم النكرة في سياق النفي في قوله ” فلا يحل لأحد ، ، وأيضاً فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين خصوصيته ، بإحلالها ساعة من نهار وقال ، فإن أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى أذن لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأذن لكم فإبان بهذا اللفظ أن المأذون الرسول فيه ولم يؤذن فيه لغيره ، والذي للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيه إنما هو مطلق

القتال ولم يكن قتال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأهل مكة بمنجنيق وغيره مما يعم كما حمل عليه الحديث في هذا التأويل ، وأيضاً فالحديث وسياقه يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم مطلق القتال فيها وسفك الدم وذلك لا يختص بما يستأصل ، وأيضاً فتخصيص الحديث بما يستأصل ليس لنا دليل على تعيين هذا الوجه بعينه لأن يحمل عليه الحديث، فلو أن قائلًا أبدى معنى آخر وخص به الحديث لم يكن بأولى من هذا الأمر. انتهى كلامه وهذا في كونه شافعيًا من كمال إتباعه بالحديث وهو ديدن الفحول من العلماء ممن غلب عليهم الحديث، وقل ما يوجد مثله في الفقهاء الحنفية إذ جل سعيهم بل كله في نصره المذهب والتأويلات البعيدة للنصوص النافية له. وما بدى لي بحمد الله من شواهد مذهب أبي حنيفة في هذه المسئلة. حديث أبي هريرة ، ، في صحيح البخاري ، ، أن خزاعة قتلوا رجالاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه فآخبر بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فركب فخطب فقال إن الله حبس عن مكة القتلى أو الفيل وساط عليهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين ألا وإنها لم تحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي ألا وإنها حلت لي ساعة من نهار ألا وإنها ساعتي هذه حرام ، ، الحديث ، ، ووجه كونه حجة " على الشافعي أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أهدر دم القاتل من بني ليث وزجر من قتل هذا القاتل من بني خزاعة ، واهتم بزجره حتى ركب راحلته وخطب وقال ما قال فأبان صلى الله تعالى عليه وسلم بصرح القول وناطقه أن قتل الجاني في الحرم حرام من

غير نصب قتال بما يعم فبطل حمل الأحاديث المحتملة على هذا الحمل والقول بالإباحة فيما دون النصب كما ارتكبه الشافعي ، ولا يخفى أن هذا الحديث يحرم القتل بمجرد الكون في الحرم ففي الكائن الملتجئ الغائذ به أولى كما لا يخفى وفي الثاني وهو عدم تعدية القتل إلى المؤذيات الغير المصرحة فمنصور بالنقل والعقل معاً أما النقل فظاهر حديث الخمس ، والأصل عدم التعدية إلى غير المنصوص وأما العقل فيظهر بالنظر في تعليل من عدى النص به فمن علله بحرمة الأكل وعداه إلى كل محرم أكله فقلوه ضعيف من حيث أن فيه إبطال ما دل عليه إيماء النص من التعليل بالفسق لأن مقتضى العلة أن يتقيد الحكم بها وجوداً وعدمًا فإن لم يتقيد وثبت الحكم حيث تعدى بطل تأثيرها بخصوصها في الحكم حيث ثبت الحكم مع إنتفاءها وذلك خلاف ما دل عليه النص من التعليل ، وأيضاً نقل هذا التعايل بعض الشارحين عن الشارحين فقال المعنى في جواز قتلهم كونهم مما لا يؤكل فكل ما لا يؤكل فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه انتهى وهو ضعيف فإن جواز القتل غير جواز الإصطياد وإنما يرى الشافعي جواز الإصطياد وعدم وجوب الجزاء بالقتل أو المأكول ، وأما جواز الإقدام على قتل ما لا يؤكل ولا مما ليس فيه ضرر فغير هذا وكلا النظيرين من الإمام ابن دقيق العيد وأما من علله من الشافعية بمعنى الأذى وعداه إلى كل مؤذ فقلوه قوى بالنظر إلى تصرف القائسين فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد فيبقى شأن المرجح لمذهب أبي حنيفة في الكلام معهم حيث قالوا مقتضى

مذهب أبي حنيفة أنه لا يجوز اصطيد الأسد والنمر وما في معناهما من بقية السباع العادية وهذا مردود بظهور المعنى في المنصوص عليه من الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب في هذه الحيوانات والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه هذه القائسون إلى كل ما وجد فيه معنى ذلك الحكم كما في الأشياء الستة التي في باب الربا وقد وافق الشافعي أبو حنيفة على التعدية فيها وإن اختلفا في المعنى الذي تعدى به أجاب عن ذلك إمام الشافعية ابن دقيق العيد فقال المذكور ثم يعني في حديث الربا تعليق الحكم بالألقاب وهو لا يقضى مفهوماً عند الجمهور فالتعدية لا تنافي مقتضى اللفظ، والمذكور ههنا مفهوم عدد وقد قال به جماعة فيكون اللفظ مقتضياً للتخصيص وإبطلت فائدة التخصيص بالعدد وعلى هذا المعنى عول بعض الحنفية في التخصيص بالخمس المذكورات أعني مفهوم العدد وذكر غير ذلك مع هذا أيضاً انتهى وبالتعليل بالأذى والعدوان ردوا على أبي حنيفة قوله في المسئلة الأولى وهو عدم قتل الملتجئ إلى الحرم وقالوا "إباحة قتل هذه الأشياء في الحرم معللة بفسق العدوان فتوجد العلة في قتل الملتجئ فيقتل بل أولى لأنه مكلف وهذه الفواسق فسقها طبعي ولا تكليف عليها والمكلف إذا ارتكب الفسق بهاتك حرمة نفسه فهو أولى بإقامة مقتضى الفسق عليه"، انتهى. وهذا الوجه في رده قوى عسير الدفع ولهذا قال الإمام ابن دقيق العيد بعد نقله مع ميلانه الواضح في هذه المسئلة إلى مذهب أبي حنيفة وهذا عندي ليس بالهين،، وقال أيضاً وفيه غور فليتنبه انتهى. وأنا أقول بعون الله

سبحانه وصونه إن شاء الله تعالى غرنا فتنبها بحمد الله سبحانه أن قياس إباحة دم الملتجئ على إباحة قتل المؤذيات الخمسة باطل بوجهين، أحدهما أن دلالة النكرة الواقعة في سياق النفي على العموم في لغة العرب نص فيه فقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا"، نص في تحريم جميع الدماء غير ما استثناه النص الآخر من المؤذيات الخمسة والقياس في مقابلة النص حرام، وثانيهما هذا القياس ليس على سنته لكون الأصل فيه مشتملاً على وصف زائد على الفرع يصلح أن يكون جزءاً لمناط الحكم، وذلك لأن مناط الحكم في قتل الأشياء المذكورة لا نسلم أن يكون فسق العدوان بمجرده حتى يوجد ذلك في الملتجئ بالعدوان بالأولوية من حيث تكليفه بل العدوان المذكور مع وصف استمراره في الحرم وكونه مما لا يمكن أن يضيق على من يصدر منه ذلك فيخرج إلى غير الحرم ويقتل فيه كيف والقارة والغراب والعقرب وباقيها كيف يضطر إلى الخروج من الحرم ولو أخرجت لا خرجت أفرادها من غير استقصاء لجميعها دون الأنواع بأسرها، والعدوان فيها مستمر لأنه ليس عدوان فرد يجنى مرة فيقتل بتلك الجناية حتى يسهل الجزاء إلى وقت خروجه منه إن أمكن وفي كل ذلك يثبت الملتجئ إلى الحرم، وإنما يساويها في المعنى الجاني الذي دخل في الحرم فلم يزل دأبه القتل والعدوان ولم يتيسر إخراجها عن الحرم كما لا يتيسر إخراج المؤذيات الخمسة وليس كلام في ذلك في امتناع وجود مثله من حيث إنتفاء إمكان الإخراج فيه كانتفائه فيها فتبين أن القياس

المذكور ليس على شرطه كما لا يخفى على من له النظر الثاقب في علل الأحكام والله العاصم لا رب غيره ، وهذا القول من أبي حنيفة من محاسن مذهبه ومما يميل إليه كل محقق ذائق رحيق المعاني الملوكوتيه من مشاربها العذبة ، ومع هذا لو لم يثبت عنه رحمه الله تعالى ما ينسب إليه من تحليل المدينة المقدسة على ساكنها ألف الف صلاة وسلام وعلى آله وأصحابه لكان ممن جمع له بين الفوزين بحق الحرمين زادهما الله سبحانه تعظيماً وتكريماً وكان ذلك أحب إلينا من حمر النعم - وقد نطقت الأحاديث الصحيحة الجملة من الصحيحين وغيرهما على تحريم المدينة المطهرة كتحریم مكة المعظمة ، واجتمعت على ذلك أهل المدينة المنورة واتفقت الأئمة الثلاثة معهم وهو الحق الصراح الذي لا يرتاب فيه ، والاستدلال على خلافه ضعيف ، وما تمسك في ذلك ببعض الأحاديث الصحيحة و دل بظاهرها على التحليل فقد ثبت عند الحفاظ صدورهما قبل التحريم وما حرمت إلا بعد خيبر ، وأجيب عن بعض آخر بما يوجب الجمع بأحاديث التحريم ، وليس هذا محل ذكرها ولا يخفى على أهل الرجوع إلى مباحث هذه المسئلة من كتب الشريعة المطهرة ،

هذا ما تعلق من الكلام بما إذا ظهر عندنا أن مذهب أبي حنيفة ترجح على غيره ، وأما في العكس فيما إذا ترجح كلام الغير عليه فإما أن يترجح بالصنعة الحديثية أو النظرية فالأول نرى وجوب العمل بما ترجح وترك ما خالفه . فوراً في بعض وجوه الترجيحات

ونذب ذلك في بعضها على تفاوت القوة والضعف فيها بناءً على قوة تلك الوجوه وضعفها ، وبيان ذلك يطول وليس هذا محله ، ثم الأخذ بالراجح من القسم الأول وترك المرجوح جل ما عليه عملي في الأحكام . وقد كثر ذلك في الفقهيات على اختلاف أبوابها بحيث لا تنضبط إلا بتصنيف على حيازة . وكثرة ذلك في علمنا بوجهين ، أحدهما هو أن بناء مذهب أبي حنيفة لا سيما في الخلافات في الأكثر على آثار الصحابة رضي الله عنهم مع وجود معارضة المرفوع بها زعماً من بعض علماء المذهب أن الأثر أقوى وأثبت لكسالم معرفة القرن الأول بما هو الأمر عليه في نفس الأمر أو فيما آل إليه آخراً وإن خالفهم في ذلك إمام الحنفية ابن السام فقال " الآثار إنما تكون حجة إذا لم ينفها شيء من السنة ، ويتحتم علينا في مسلكنا ترك ما هذا وصفه وهو إذا فتش كثير في هذا المذهب ، وثانيتها أن عمل أهل المدينة المقدسة على ساكنها أفضل الصلوات والتسليمات من أقوى حجج الدين عندنا (١) ونرى الأمر فيما طريقه النقل من ذلك على ما يرى الإمام

(١) قلت قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج ١ ص ٢٦٣ طبع الاسبريه بمصر) وفضل المدينة ثابت لا يحتاج إلى إقامة دليل خاص... وإنما المراد هنا تقدم أهلها في العلم على غيرهم فإن كان المراد بذلك تقديمهم في بعض الأعصار وهو العصر الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم مقيماً بها والعصر الذي بعده من قبل أن يتفرق الصحابة في الأمصار فلا شك في تقديم العصرين المذكورين على غيرهم وهو الذي يستفاد من أحاديث الباب ، وإن كان المراد استمرار ذلك لجميع من سكنها

في كل عصر فهو محل النزاع ولا سبيل الى تعميم القول بذلك اه وقال العلامة ابن القيم في وواعلام الموقعين عن رب العالمين (ج - ١ ص ٢٩٨ و ٢٩٩ طبع دهلي) والجدران والمساكن والبقاع لاتاثيرها في ترجيح الاقوال وانما التاثير لاهلها ومكانها ومعلوم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدوا التنزيل وعرفوا التاويل وظفروا من العلم بما لم يظفر به من بعدهم فهم المقدمون في العلم على من سواهم كما هم المقدمون في الفضل والدين وعملهم هو العمل الذي لا يخالف وقد انتقل اكثرهم عن المدينة وتفرقوا في الامصار بل اكثر علمائهم صاروا الى الكوفة والبصرة والشام مثل علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وابو موسى وعبدالله بن مسعود وعبادة بن الصامت وابو الدرداء وعمر بن العاص وسعاوية بن ابي سفيان ومعاذ بن جبل وانتقل الى الكوفة والبصرة نحو ثلاث مائة صحابي ونيف والى الشام ومصر نحوهم فكيف يكون عمل هؤلاء معتبراً ما داموا في المدينة فاذا خالفوا غيرهم لم يكن عمل من خالفوه معتبراً فاذا فارقوا جدران المدينة كان عمل من بقي فيها هو المعتمد ولم يكن خلاف من انتقل عنها معتبراً هذا من الممتنع ، وليس جعل عمل الباقيين معتبراً اولى من جعل عمل المفارقين معتبراً فان الوحي انقطع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق الا كتاب الله وسنة رسوله فمن كانت السنة معه فعمله هو المعتمد حقا ثم يقال ارايتم لو استمر عمل اهل مصر من الامصار التي انتقل اليها الصحابة على ما اداه اليهم من بها من الصحابة ما الفرق بينه وبين عمل اهل المدينة المستمرة على ما اداه اليهم من الصحابة واعمل انما استند الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله فكيف

الاكبر عالم المدينة مالك بن انس الأصمعي من أن اجتماع أهل المدينة المطهرة حجة حتى أنه عولت علماء مذهبه في إرسال البيدين حالة القيام في الصلاة على عمل أهلها مع وجود المرفوع الصحيح

يكون قوله وفعله الذي اداه من بالمدينة موجبا للعمل دون قوله وفعله الذي اداه غيرهم ، هذا اذا كان النص مع عمل اهل المدينة فكيف اذا كان مع غيرهم النص وليس معهم نص يعارضه وليس معهم الاجرود العمل اه ثم قال بعد اسطر ، ولكن عمر بن الخطاب ومن بعده من الخلفاء لم يأمر احد منهم اهل الامصار ان لا يعملوا بما عرفوه من السنة وعلمهم اياه الصحابة اذا خالف عمل اهل المدينة وانهم لا يعملون الا بعمل اهل المدينة ، بل مالك نفسه منع الرشيد من ذلك وقد عزم عليه وقال له قد تفرق اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البلاد وصار عند كل طائفة علم ليس عند غيرهم ، وهذا يدل على ان عمل اهل المدينة ليس عنده حجة لازمة لجميع الامة وانما هو اختيار منه لما راي عليه العمل ولم يقل قط في موطاه ولا غيره لا يجوز العمل بغيره بل يخبر اخباراً مجرداً ان هذا عمل اهل بلده اه هذا وقد روى حافظ المغرب ابن عبد البر المالكي في وواعلام بيان العلم واهله ، (ج ٢ ص ٢٠٤ طبع مصر) حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن اصبغ قال حدثنا احمد بن زهير قال حدثنا مصعب بن عبدالله قال حدثنا الدراوردي قال اذا قال مالك على هذا ادركت اهل العلم ببلدنا او الامر المجتمع عليه عندنا فانه يريد ربيعة وابن هرمز اه -

محمد عبدالرشيد النعماني ،

في قبض النبي على اليسرى وحملوه على الحاجة عند طول القيام وخصوه بها بدليل عمل أهلها كما يخص الحديث الصحيح بحديث آخر مثله ، ولا يجوز ذلك التخصيص وإرتكاب خلاف الظاهر برأى أحد من العلماء ، والقبض وإن روى مطرف وابن الماجشون عن مالك أنه استحسنته لكن روى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه ، وروى عنه إباحة القبض في النافلة بطول القيام ، وكرهه في الفريضة قال ابن عبد البر " إن القبض لم يأت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه خلاف وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، ، انتهى وأنت قد علمت ما ذكره غير ابن المنذر عنه ، وقوله " وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ، ، إن أراد منه أن ذكره في الموطأ يدل على كونه مذهباً له فهو استدلال ضعيف فإن العلم محيط بصنيعه في الموطأ من أنه ربما يروى فيه ما يخالف مذهبه كما فعل في قنوت الصبح حيث اقتصر فيه على أثر ابن عمر رضي الله عنهما في عدم جوازه مع أن القنوت في الصبح مذهبه الثابت عنه وإن أراد أن ما ذكره من أثر ابن عمر حجة عليه فجوابه أن أثر ابن عمر لا يعارض عمل أهل المدينة ، بل قد أشرنا أن حديث سهيل في رفع القبض المروي في " صحيح البخاري ، ، لا يرد حجة عليه لعدمه وعلى أصحابه حيث تمسكوا بعمل أهل المدينة ، والإرسال هذا لم يتنرد به مالك فقد جاء فيه الآثار عن سلف التابعين روى جملة من ذلك الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في " مصنفه ، ، وفيه أثر عن عبد الله بن الزبير

رضي الله عنه رواه في " المصنف ، ، بسنده فقال حدثنا عفان قال حدثنا يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه ، والعجب كل العجب من مثل الشيخ الدهلوي حيث ينفي في " شرح السفر ، ، الدليل للإرسال مطلقاً رفعاً وأثراً ، ويقول سألت في الحجاز عن ذلك بعض علماء المالكية فلم يأتوا في ذلك بشئ سوى أمر خطابي ذكره مما لا يلتفت إليه أهل العلم أصلاً ، وعمل أهل المدينة المعظمة في ذلك عند علماء مذهبه أقوى من آثار التابعين والصحابة فيه ، وقد ظهر على بحمد الله تعالى ما يصلح لاستنادهم فيه من مرويات إمامهم وهو ما رواه عن غير واحد في " الموطأ ، ، عن عبد الله بن مسعود استفتي وهو بالكوفة عن نكاح الأم بعد الإبنة إذا لم تكن الإبنة مست فرخص في ذلك ثم إن ابن مسعود قدم المدينة فسأل عن ذلك فأخبر أنه ليس كما قال وإنما الشرط في الربائب فرجع ابن مسعود إلى الكوفة فلم يصل إلى منزله حتى أتى الرجل الذي أفتاه بذلك فأمره أن يفارق امرأته انتهى . قال الزرقاني وفي هذا ونحوه الاحتجاج بعمل أهل المدينة لرجوع ابن مسعود عن إجهاده الذي أفتى به لأنه إنما أفتى بالاجتهاد انتهى أقول وفي هذا ونحوه الاحتجاج بأن آثار الصحابة تترك بعملهم كما ترك بالمرفوع وذلك لأن الأثر ماثب عن فعل الصحابي أو قوله من غير استناد إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ليس طريقه الوحي سواء كان اجتهاداً منه أو أخذاً بقول غيره من علماء الصحابة أو عملاً بمرفوع عنده على فهمه فهذا الاحتمال الثالث فيه لم يخرج عن

كونه أثراً وأحكامه الخاص به فقول عبدالله في إفتائه للسائل أثر
يحتمل الوجوه الثلاثة المذكورة فلما ترك قوله وهو أثره ، وعبدالله
عبدالله ، دل على أن الأثر يترك بعملهم ، وعلى أن لا أثر في الأثر
للاحتمال الثالث في عدم تركه بقولهم ، وجه كون ذلك معقولاً
لا يصار إلى غيره إلا بدليل هو أن الغالب فيما لم يسنده الصحابي
عدم الرفع إذ لو كان لذكر (١) ويتعين تقدم عمل المدينة المطهرة
على اجتهد رجل من الصحابة ، فلا تعارض بين الدليلين مع كون
أحدهما وهو الأثر ظاهراً فيما يتعين تقدم الآخر عليه وهو العمل
المذكور ههنا ، وظهر من هذا أن مالكا وأصحابه يؤولون الأحاديث
الصحيحة عن ظواهرها ويتركون به آثار الصحابة كما يتركون بالمرفوع
وأما ترك الحديث الصحيح بعملهم فيدل عليه مذهب مالك في عدم
إجزاء صوم الولي عن الميت مع ورود الحديث الصحيح فيه قال
القسطلاني في شرح "صحيح البخاري" ، وأجاب المالكية عن
أحاديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة انتهى يعني عملهم بعدم
الاجزاء ، وأما الإمام المطلبي الشافعي الدر الفريد من بحر شرف هاشم
برد الله سبحانه صدور المحبين بثلج العلوم من أهل هذا البيت المقدس

(١) هذا عجيب والمصنف قد عكس الأمر والغالب على كبار
الصحابة الاقلال من الرواية والتوق في حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم مخافة أن يقع منهم غلط كما بسطته في ما تمس إليه
الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه ، وقد طبق علماء أصول الحديث أن
قول الصحابي وفعله فيما لا يدرك بالرأي حكمه الرفع - النعماني

رضي الله تعالى عنهم فقد روى الشعراني في كتابه تلخيص السنن
للبيهقي المسمى ، بالمنهج المبين ، في جمع أدلة المجتهدين ، ، عنه
بسنده عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت الشافعي يقول كل
حديث جاء من أهل العراق وليس له أصل في الحجاز فلا نقبله
وإن كان صحيحاً انتهى (١) ومنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة
المقدسة يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم مطلقاً أو عند أهل
الكوفة بخصوصهم فإن عملهم على شئ ورد بخلاف الحديث الصحيح
عند غيرهم لا يتصور إلا بانتفاء أصل ذلك عندهم وإلا لما وسعهم
الخلاف ومن لم يقبل هذا الحديث المعارض بعملهم وجب عليه
التمسك به وترك ما خالفه ، ووجه ذلك أن عملهم دليل قوي على
وجود الحديث الصحيح في ذلك عندهم وحديثهم يرجح على حديث
غيرهم عند هذين الإمامين وفي هذا جواز الاعتماد على العلم الاجمالي
بوجود الدليل الراجح مع وجدان الدليل المعارض به بعينه ، وذلك

(٢) قلت قال الحافظ عباد الدين ابن كثير في ، البدايه والنهايه ، ،
(ج - ١٠ ص ٢٣٧) وقد قال الشافعي لاحمد ابا اجتماع به في الرحلة
الثانية الى بغداد سنة تسعين ومائة وعمر احمد اذ ذاك نيف وثلاثون قال
له يا ابا عبد الله اذا صح عندكم الحديث فاعلمني به اذهب اليه حجازياً
كان اوشامياً او عراقياً او يمنياً يعني لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين
لا يقبلون الا رواية الحجازيين وينزلون احاديث من سواهم منزلة احاديث
أهل الكتاب اه وقد روى المصنف ايضاً عن الامام الشافعي نحو هذا
في الدراسة الرابعة نقلاً عن الميزان للشعراني - النعماني -

مخصوص في عمل أهل المدينة المشرفة عندهما ، وعندى هذا الحكم بتقديم عمل أهل المدينة المعظمة على الحديث الصحيح في حديث غير الصحيحين بعد تدوينهما فإن ما أخرجه الشيخان قد تلقته الأمة بالقبول ومن حملتها بل ساداتها علماء المدينة الطيبة ، فحديث أجزاء صوم الولي الميت لما أخرجه الشيخان ، ، في صحيحهما ، ، يقدم على عمل أهل المدينة سندنا لذلك ، واحتج به أهل الحديث فأجازوا الصيام عن الميت عنه قال الشافعى في القديم ، وأبو ثور وطاؤس والحسن والزهرى ، وروودة ، وحماد بن أبي سليمان ، وليث بن سعد ، ودأود الظاهري ورواء كان عن صيام رمضان أو عن كفارة أو نذر ، ورجح البيهقي والقتاي القول للشافعى لصحة الأحاديث فيه حتى قال في شرح مسلم أنه والصحيح المختار الذى نعتقده وهو الذى صححه محققو أصحابنا الجامعون بين الفقه والحديث هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة ، وكذلك حديث العراقيين إذا جاء من غير طريق الشيخين ولا يوجد له أصل عند الحجازيين لا يقبل ، وأما ما وصل إلينا من طريقهما فلا ، نعم يترجح حديث رجاله مدينون على ما رجاله العراقيون مع إخراج الشيخين لهما من غير خافية عندنا ، وأما عدم القبول فلا نقول به فيما اتفق عليه الشيخان لتلقى الأمة لهما بالقبول ، هذا في ترك الحديث الصحيح بعملهم ، وأما ترجيح أحد الصحيحين على الآخر بعملهم فقاعدة كلية في مذهبهما وعليها رجح الشافعى حديث الأذان قبل الفجر على ما يعارضه مما استدل به الحنفية ، ولهذا عقد البيهقي في ، ، سننه ، ، باباً في فضل أهل المدينة مما يدل على صحة عملهم في

مباحث الأذان ، واعتذر عن عدم مطابقته لها بأن الشافعى استدل بعملهم على الأذان قبل الفجر وعليها رجح حديث الجهر بالبسملة على ما يعارضه ، وهذا الذى ذكرناه من مسلك هذين الإمامين المتبوعين نمشى على أثرهما بقرة عين من يقين نرجو من الله سبحانه بركة ذلك في الدنيا والآخرة من فيضه المدرار على أهله ، وهو سبحانه خير من يرجى لأنه المرتجى في كل ما يرتجى جل مجده وعز ثناؤه ، وإذا عرفت مسلکی هذا ولا شك عندك أن الحنفية بل وفقهاء الكوفة قاطبة كثر خلافهم مع أهل المدينة المنورة تعين علينا ترك كل مذهب يخالف مذهبهم ومن أعظم الخفاء على تسمية محمد بن الحسن الشيباني لمصنفه بكتاب ، ، اختلاف أهل المدينة والكوفة ، ، وعندى هذه تسمية بمجها سمع كل ناهل شاركنا في منهلنا ، ثم لو فتشت ذلك الكتاب من أوله إلى آخره لعلك لاتجد فيه قولاً ناصراً لرأى أهل المدينة الطيبة ، وهذا مما لا يحتمله قلب هذا الضعيف ،

وللناس فيما يعشقون مذاهب

ومما أعتقده حجة اجتماع أهل بيت النبوة رضى الله تعالى عنهم وعملهم وهو عندى وعند كل منصف أقوى من عمل أهل المدينة ، وذلك لأن حججه ليس إلا من حيث أن ما توارثه - بل بلد صاغراً عن كابر مستمراً من غير جريان تغير عليه يستند عادة إلى رئيس ذلك البلد إذا كان معلوماً باهتمام مرامم خاصة في رياسته

وتزوجها على مرسوميه من أهله ، وذلك في توارث أهل بيته كذلك وإستناده إلى رئيس البيت وصاحبهم الذي يعلو لهم ويسوسهم مع شدة إعتنائهم بالإتيان بما يأمرهم وإتباعهم في كل ما يفعله أقوى في العادة وأثبت في الحفظ فإنهم أضبط الاقوام لحاله وأعلم بأقواله وأعماله بل لا يصل إلى أهل البلد من رئيسه كثير شئ من ذلك إلا صادراً من أهل بيته لاسيما ويدخل في أهل بيته نساؤه أيضاً مع الذكور من أولاده وأقربائه وخدمهم ومواليهم فيحيطون بأحوال داخل البيت وخارجه ، وأقر معنى من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا ما يشتمل لنسائه صلى الله تعالى عليه وسلم وذكور بني هاشم والمطلب فإذا اجتمعوا على شئ وتوارث ذلك فيهم فهو عندي حجة سمت شأنها وصفتها على ما ذكرنا ، هذا بمجرد ما يعطى وحدة البيت معه صلى الله تعالى عليه وسلم وملازمة أهله حضرته من الاطلاع على أحواله وأقواله وأعماله صلى الله تعالى عليه وسلم والزائد على ما يعطى من ذلك وحدة البلد معه صلى الله تعالى عليه وسلم وملازمة أهله إياه صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف إذا انضم إلى ذلك حديث الثقلين فيمن ورد منهم على ما مر من بيانه مما يكاد يثبت في كل واحد من علمائهم العصمة ، فإن لم يثبت فيه ففى كلهم عند إجماعهم على أمر فإن لم يثبت العصمة رأساً فغلبة ظن الإصابة في كل واحد فإن لم يثبت فيه ففى كلهم عند إجماعهم على مالا يوجد ذلك في إجماع لم يرد فهم نص مثله من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم تقر بذلك كله فلا أقل من أن تؤمن بأن عملهم مما يرجح أحد المتعارضين من

الأحاديث على الآخر كعمل أهل المدينة المنورة ولهذا (١) سمو مثل الحاكم أبي عبدالله وسليمان الأعمش ومحب الدين الطبري الرجال الأبطال من رؤساء علماء السنة شيعة وقالوا صحيح مسلم ملائ من الشيعة ، ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة المعظمة لزمه القول بحجية عملهم لاسيما فيما اجتمع عليه الأئمة الإثنا عشر رضى الله تعالى عنهم لما ذكرنا ، والحق حق وإن لم يأخذ به أحد .

وعلى هذا الذي أعتقد في أهل بيت النبوة أنقد على إمام الحنفية كمال الدين بن الهمام موضعين من كتابه "فتح القدير" ، فقد أحرق قلبي بما أفرط فيهم مع وفور علمه وحسن سيرته وشأنه فسترنا الله وإياه بحميل عفوه ورحمته بعزهم وجاههم ، على جدهم وعليهم أفضل الصلوات والتسليمات ، أحدهما في مباحث الطلاق حيث ذكر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "لعن الله كل ذواقٍ مطلقٍ ، وحرم بذلك فعله ، ثم قال "وأما ما فعله الحسن فرأى منه ، ، يعني ما ما فعله رضى الله تعالى عنه من كثرة الطلاق فرأى منه في مقابلة النص من غير تمسك بنص آخر ولا جواب عن هذا فلا يقبل فإن ما يكون بتمسك من نص أو جواب عما يرد عليه ليس هذا عنوان ذكره فيفيد عدم قبول قوله رضى الله عنه مع أن الحنفية يقبلون ألف رأى كذلك عن علمائهم ويرتكبون لأقوالهم تأويل النصوص

(١) يظهر من مطالعة "ذب الذبابات" ، انه قد سقط من المطبوعة بعض ما وقع في الأصل ههنا ، ولعله قدر اسطر او قدر صفحة - النعماني

بل يدعون نسخها حماية لهم ولا يأتون في آرائهم بمثل هذا القول الذي جاء به إمام من أئمتهم في رأى الحسن رضى الله تعالى عنه غير مبال لإصلاحه وطرحه محجوجاً بالحديث، وثانيهما في باب الغنائم حيث تكلم على قول أبي جعفر محمد بن علي الباقر رضى الله تعالى عنهما فيما أخبر به عن جده علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه أنه كان يرى سهم ذوى القربى لكن لم يعطهم مخافة أن يدعى عليه بخلاف سيرة أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما بكلام محصوله كون خبره ذلك خلاف الواقع فيكون ذلك إما من جهله بمذهب علي بن أبي طالب رضى الله عنه أو سهوه ونسيانه أو كذبه عليه لترويج مذهبه ومذهب الأئمة من ولده، وكل ذلك تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم، ولو كان رأيا من أبي جعفر رضى الله تعالى عنه فردّه بما بدى له من الدليل لكان أهون من رد ما روى وأخبر به فالفجيرة كل الفجيرة على الأمة أن خلت كتب المذاهب الأربعة عن مذهب أئمة أهل البيت رضى الله تعالى عنهم أجمعين ثم إذا وجد فيها شئ من ذلك يعارض بمثل هذا، ولقد سبقت منا رسالة مفردة في انتقاد الموضعين تكلمنا فيها على الثانى واستوفينا الكلام في الجواب عن الامام الحق رضى الله تعالى عنه فلنكتف به ولنتكلم على الأول، فاعلم أن الأئمة الطاهرين رضى الله تعالى عنهم يحرمون الرأى والقياس، ولهذا لما دخل أبو حنيفة على جعفر بن محمد رضى الله تعالى عنه على ما حكاه الشعراني في الواقع، قال له

بلغنى أنك تقيس لا تقس فان أول من قاس إبليس (١) فاستناد ذلك إلى الامام الحسن باطل، وإنما عملهم على النصوص والإلهام والكشف والفهم من الله سبحانه في معانيها ثم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن في هذا الحديث كل ذواق مطلق فخص ماعم فأفاد النهى عن كثرة الطلاق المسبب بكثرة التلذذ من صاحبه بالنساء لرداءة

(١) قلت قد اختصر الشعراني هذه الحكاية في الواقع، وبسطها في الميزان الكبرى، (ص ٧ طبع، صدر ١٣٤٤ هـ) فقال، وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حيان وغيرهما على الامام أبي حنيفة وقالاه قد بلغنا أنك تكثر من القياس في دين الله تعالى وأول من قاس إبليس فلا نقس، فقال الامام ما أقوله ليس هو بقياس وإنما ذلك من القرآن قال تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شئ) فليس ما قلناه بقياس في نفس الامر وإنما هو قياس عند من لم يعطه الله تعالى الفهم في القرآن اه ونقل الشعراني أيضا في الميزان، عن أبي مطيع رحمه الله قال، كنت يوماً عند الامام أبي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سقيان الثوري ومقاتل بن حيان وحامد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلموا الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا أنك تكثر من القياس في الدين وأنا نخاف عليك منه فان أول من قاس إبليس فناظرهم الامام من بكرة نهار الجمعة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال انى اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم باقضية الصحابة مقدماً ما اتفقوا عليه على ما اختلفوا فيه وحينئذ اقيس فقاموا كلهم وقبلوا يده وركبته وقالوا له انت سيد العلماء فاعف عنا فيما مضى منا من وقيعتنا فيك بغير علم فقال غفر الله لنا ولكم اجمعين اه (ج - ١ ص ٦) - النعماني -

حاله في شره شهوته المفضي الى ارتكاب أبغض المباحات إلى الله
فالمطلاق للذوق بل لإمر صحيح في نفسه لا يتوجه إليه هذا اللعن
كالذي اتفق له في كل زوجة ما لم يضيق الشرع في دفعه عن نفسه
كالمرض الساري أو العقم ولم يكن قادراً إلا على نفقة الواحدة أو
النشوز أو الفسق أو غيرها أو يكون طبيياً يريد الاطلاع على ما
يختص بطبائعهن مما لا يتيسر من غير محرمة نكاح بجماعة منهن
وهذا مما أخبر به بعض المتبصرين بالطبائع المختصة بهن عن نفسه
وعمله أو يكون فقيها يريد الاطلاع على دقائق مسائل الحيض مما يتوقف
على المحرمية ، وكل ذلك مقاصد صحيحة لكثرة الطلاق ولا يصدق
على أحد ممن يطلق لما ذكر ذواق فانه ظاهر فيمن حمله كثرة
الذوق بعسيلة الجماع على كثرة الطلاق ، فإذا كان اللفظ ظاهراً في
مثل هذا المحمل ولم يكن نصاً في معارضة العمل من مثله رضي
الله عنه يجب أن يحمل على أحسن المحامل ولو على الإرسال
وعدم التعيين لها ، فيقال النهي مخصوص بكل حريص شره لا يحمله
على الطلاق إلا الشهوة واللذة وأذى المقبلين على الآخرة فضلاً
عن المتوجهين إلى الله تعالى يستنكف أن يرتكب ذلك لذلك كما
لا يتحقق وهذا على من شاهد بعده عن بعض المشتغلين بالخير في
زماننا فما ظنك بالإمام الحق سيد أقطاب الله في أرضه فكان
الواجب أن يقول ، وأما ما فعله الإمام الحسن رضي الله تعالى عنه
فله في ذلك مقاصد حسنة لا ترد بها الحديث حجة فيما أحوجه إلى
ذلك ، وترك ما قال لما عرفت أن الحديث ليس متعيناً في معارضة

فعله رضي الله تعالى عنه بل عندنا معارضة الأحاديث الصحيحة
لعمل هؤلاء الأئمة رضي الله تعالى عنهم الثابت عنهم ثبوت الحديث
المعارض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فرض وجودها لها
حكم معارضة النصوص بعضها ببعض فإن فهم الجمع فيها ولا
يتوقف مع الجزم بأن لا تعارض بينهما في نفس الأمر ثم إن الإرسال
في محمل حسن لعمله رضي الله تعالى عنه يكفينا في الجواب بعد ما
اتضح عليك أن النص لا يقوم معارضاً بعمله رضي الله عنه إلا
بالتزام أنه فعله لما يستتبه منه أضياء الطريقة ، والجزم بتعيينه فيه
مما يعد جحوداً بأهل هذا البيت المقدس أعاد الله سبحانه كل مسلم
عن ذلك ، وقد بدى لي بحمد الله سبحانه وجهان لفعله رضي الله
عنه اللائق بحاله على المعنى ذلك أحدهما أن لنا عارفين في مجالي
النساء تجلّى إلهي خاص أشار أعرف خلق الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ذلي ذلك بقوله ، وحبب إلى من دنياكم ثلاث ، وذكر النساء ، وسر
الك يطلب من الحكمة الفردية في النص المختص به كتاب ، وفصوص
الحكم ، وفي غيره من كلام الشيخ الأكبر رحمه الله تعالى ، وتلون
اعارف بالتجليات الإلهية خبر عنده من التمكن ، وكل شئ من
لأشياء فيه سر إلهي يختص بذلك الشئ فباشرة كثرة النساء تعرض
للفحاشات الإلهية المتجددة ، ولا يتيسر تلك الكثرة إلا بكثرة الطلاق والأنكحة
وفي حل النكاح سر ليس في ملك اليمين فإنه وهب وقبول لسر
متحرك بين الزوجين وصلة بين المتفرقين ولا يوجد ذلك في ملك اليمين
فإن حل المباشرة فيه عرض طراً على الملك وليس العقد عقد

الوصلة وجمع التفرقة ، والنكاح والتزويج ينبئان لغة عن ذلك إذ النكاح بمعنى الضم ، والتزويج بمعنى التلقيق ، وهو ليس ، سر الملك ومعناه من حيث أنه ملك كما هو معنى النكاح والتزويج ، وسرها من الحقيقة ، وهذا يؤيد مذهب الشافعي من أن النكاح لا ينعقد بلفظ التملك للمباشرة بينهما معنى لأن لوازم المعاني غير داخلة في أصلاها فلزوم التلقيق والضم شرعاً بملك اليمين لا يؤثر في زوال المباينة المذكورة كما لا يخفى فكثرة طلاقه ونكاحه رضي الله عنه كان صورة لتلونه رضي الله عنه بالتجليات الآلهية المتلونة الغير المتكررة ، ويرزق الله عباده الكمل من نفسه بما شاء من محاليه المعنوية والروحية والمثالية والحسية وليس الحس دون العوالم إلا بالنسبة إلى المترقى منه إلى العوالم العلوية وأما بالنسبة إلى العارف الصاعد الراجع فالأمر على العكس من ذلك وهو معنى قولهم مقام النزول أتم من مقامات العروج وإليه الإشارة بقوله تعالى (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون) ويقول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (أعطيت مفاتيح خزائن الأرض كلها وجعلت في الأرض مسجداً وطهوراً) وبيان هذه الأسرار محلها كتابنا و أنوار الوجد ، وهذا القدر يكفي منه هنا ، وهذا الوجه في فعله رضي الله عنه تحفة مهداة إلى أهل الطريق من الفقراء الصادقين فقد علم كل أناس مشربهم (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ثانياً أنه قد ثبت في الحديث ما دل على أن أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتزوجون إلا من أهل الجنة فأراد رضي الله عنه دخول صهره في هذه البشارة وشقاوة جعده لا ينافي معادة أهله الذين وصلوا

بالإمام الحق وكأنه بإرادته هذه تنبه رجل من همدان بحيث قال ما قال ، وقصة ذلك ما أورده ابن سعد أن علياً رضي الله تعالى عنه لما دخل الكوفة قال يا أهل الكوفة إن الحسن رجل مطلق فلا تزوجوه فقام رجل من همدان فقال لنزوجنه فما شاء أمسك وما شاء طلق انتهى فذهب بخير الدنيا والآخرة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

رجعنا إلى مقصود الباب فاعلم أن لي في هذا الترجيح دقيقة أدب مع الإمام أبي حنيفة ومذهبه أشرنا إليها في ذيل الدراسة السابقة ولا بأس بإعادتها أبسط مما هنا ، وهي أنه إن ثبت عندى تمسك أبي حنيفة نفسه في حكم شرعي بحديث وصل إليه بسنده ، وصح عنه رحمه الله تعالى أنه لا يأخذ في الأحكام بالضعاف على خلاف ما سبق النقل عنه ممن سبق ، وعارضه حديث صحيح من غير الصحيحين لا يرجح عندى حديث غير أبي حنيفة على حديثه ، وإن وجدت حكم حافظ باعلال حديثه ذلك انظر فيه هل هو في السند أو في المتن فإن كان في السند أنظر هل هو فيما دون أبي حنيفة من الرواة أو فيما فوقه فإن كان الأول يرجح حديثه عندى لأن العلة الطارئة على السند بعده لا يضره فبحسن الظن إلى أبي حنيفة ومشائخه يوازن متمسكه عندى مع الاعلال في أسفل السند بما صح بحكم حافظ وهذا الموضع من حسن الأدب به رحمه الله تعالى مما يعتمد على حسن الظن إليه ، وهو من المواضع التي فيها التأثير لحسن الظن به رحمه الله

الله تعالى لا فيما بظنه العوام العارضة على ما سبق من إلبه الإشارة مراراً وإن كان الثاني فاني إذ أنظر إلى مشايخ أبي حنيفة وجلالة قدرهم وإن توثيق أبي حنيفة لهم أتقن من توثيق غيره لرواتهم وأنه ممن يعد الراوى بروايته عنه إذا يجرح فيه غيره يكاد الأمر عندي أن يترجح حديثه ، وإذا انظر الى أن الجرح مقدم على التعديل أحجم بهذا التردد فيه يترجح عليه معارض في إنتفاء ذلك منه ، وأما الجرح في أبي حنيفة نفسه فهو بحجاب معارض باتفاق الأمة القريب من إجماعها من حيث شذوذ الجارحين وندرتهم بالنسبة إلى المعدلين فلا يلتفت إليه ، وإن كان الإعلال في متن حديثه فلا يتعين عندي أن يكون متداركاً بحسن الظن إذ الإعلال في متن الحديث ربما ينشأ مما صحت من الأحاديث بعد أبي حنيفة فشهدت بعله في متن حديث بنظر حاذق من حذاق الحفاظ ولم يكن أبو حنيفة يقدر على ذلك في زمانه لعدم بلوغ تلك الشواهد على العلل إليه أو تصحيحها بعد عصره ، فبقى أثر حسن الظن إليه مقصوراً على منسكه الذي أعل مناداً فيما دونه وهذه الدقيقة في حسن الأدب معه مما أجد سكوت نفسي بها وإن لم يقع لي العمل بتفصيلها المتقدم ما هو إلا بقرار النفس على شئٍ لدليله وإن لم يعمل به قط هذا ما يتعاق من الكلام في ترجيح خلاف مذهب أبي حنيفة عليه من حيث الصنعة الحديثية ، وأما من حيث الصنعة النظرية وأعني بها إخراج المناط ومعاني الأحكام والتعديدية على شرائطها والجدل الذي يجري فيها مما يعتمدها أهل الاستنباط من الكتاب والسنة من غير طريق الداخل في الصنعة الحديثية فلا نظراً

لي إلى هذه الصنعة رأساً عند عمل أهل الحجاز على ساكنها الصلوات والتسليمات ووجود الآثار فضلاً عن المرفوع ولو على ضعف غير مثناه ، وأما إذا لم أجد شيئاً من ذلك فلا يخلو إما أن تكون المسئلة النظرية مستنبطة من إرتكاب الإخراجات البعيدة والجدل المقرب على ما يشبه التشريع الجديد فلا أرفع رأسي إليه من أبي حنيفة كان أو من غيره ، وعلى عند ذلك على الوجوه التي مر ذكرها في مباحث إبطال هذا القياس ، وإما أن تكون مبنية على إخراجات قريبة جلية من أصل الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم وإن كانت دقيقة من حيث ما يتأق عليها من الأنظار الثاقبة في اعتبارها وعدم ذلك ووجوه جواز التعديدية ومنعها والجدل الذي يتعلق بها فاني أعمل بما بدى لي من ذلك ترجيحه من غير مبالاة بكون المسئلة خارجة عن المذاهب الأربعة ، وذلك لأن الدليل العقلي إذا أنتج نتيجة عند عالم بمقدماته التي منها الانتاج مع سلامتها ينحل عليه ضرورة عقد القلب في أية مرتبة فرضت من العلم بما يخالف تلك النتيجة وليس التقليد إلا عقد علمي في مرتبة ، فإذا انحل حلت القلادة فلا تقليد بعد العلم بالدلائل على خلاف ما أعطاه كما لارق بعد العتق ، وبقاء ذلك بعد ذلك من الموهومات الباطلة التي لا يتلى بها إلا كل غبي جاهل أعاذنا الله سبحانه وجميع الاخوان عن سوء مفسد السموم العائنه من الأوهام الرائنة ، علم هذا من علمه وجهله من جهله ، والله سبحانه هو العاصم ، ثم ان دقة نظر أبي حنيفة في أغوار هذا الفن مما لا يسامحه فيها أحد من الأئمة السابقين واللاحقين ، وذلك

أمر مفروغ منه في شأنه بعد ما قال فيه الإمام مالك لما سئل هل رأيت أباحنيفة قال ، نعم رأيت رجلاً لو كالمك في هذه السارية . أن يجعلها ذهباً لقام بحجته ، وقال الشافعي من أراد الحديث فعليه بمالك ومن أراد الجدل فعليه بأبي حنيفة روله الجزري في المجلد العاشر من د و جامع الأصول ، ، ولقد ذقت هذا بحمد الله تعالى في صنعته النظرية حين قرؤا على كتاب د و الهداية ، ، في فقهه فقل دليل ينسب إليه ولم يكن الظفر عندي في عينه على دليل غيره وسرد الأمثلة في ذلك يعسر طريق الختم علينا وهذا الذي بسطت لك من دأبي بمذهبه إن انتقدت بشئ من ذلك على فلست أت على الفرية في أمري ومن يوفق الانصاف يحبك وإن نسبت إلى شيئاً أزيد من هذا في هذا الإمام الجليل مما يعلم الله سبحانه إن شاء الله تعالى تنزهى عنه فهو تعالى خصيمك على ذلك ، ومن ين الله فما له من مك م .

أتينا على الكلام في الذب عنه وبراعة ساحته الطاهرة عما قيل فيه وقد سبق كبار العلماء في ذلك بما لم يترك لأحد نظره إليه إني أجهل لك كلاماً موجزاً نافعاً إن شاء الله تعالى في هذا المطلب ، وأقول ومنه سبحانه الحراسة إن أكبر ما قيل فيه رحمه الله تعالى وأجيب عنه إفتراء شنيع قل مثله ، في جلالة قدره يذجو عن ذلك ولا حاجة إلى ذكر تلك المقتریات ودفعها ، وإنما الاهتمام في الجواب عما قال فيه أهل الحديث المعتمدون عندنا وعند كل من عنده علم

من الكتاب والسنة ، ولما فتشنا أقوالهم وجدنا بعضهم من غير مقلدة مذهبه كالجزري يذب عنه بحميه حماية الطائش لأجله كما سننقل عنه ببعض كلماته فيها ووجدنا بعضهم أتوا فيه بجرح غير مفسر كالنسائي قال في كتاب الضعفاء له د و نعمان بن ثابت أبو حنيفة ليس بالقوى في الحديث ، ، انتهى وهو تجريح في المرتبة الثانية من المراتب الأربعة ومبهم غير مفسر في سبب عدم القوة فما لم يبين ذلك حتى ننظر فيه لم يقبل ففتشنا عنه في كلام من يوثق به فوجدنا الإمام الأكبر قبله المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري يذكره في كتاب الضعفاء له فقلنا هو الحكم العدل فيما يقول وبإبائه نقرر كلام كل من لم يبين في سبب جرحه ثم تقتصر في الجواب عن ذلك وبجوابه يتم الجواب للكل فاذا هو يقول د و نعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي مولى بني تميم الله بن ثعلبة ، روى عنه عباد بن العوام ، وابن المبارك وهشيم ، ووكيع ، وهسلم بن خالد ، وأبو معاوية ، والمقرئ ، كان مرجحاً سكتوا عن رأيه وعن حديثه ، ، انتهى كلامه وإذا هو ليس فيه ما يوجب الاختلال في أحواله من فسق أو رذالة قاذرة دون ذلك أو سوء حفظ أو قلته ضبط أو نكارة فلم يقل فيه شيئاً يفيد ذلك بل الحصر على أمر علمي ورأي يبدو للعالم في العقائد ظنه أبو عبد الله بدعة على خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة وما صرح بأنه كان مبتدعاً بل ذكر لفظاً فهم من معناه ما يوجب تركه وفهمه من سكت عن رأيه وحديثه على ما أخبر عنهم ، فالجواب عن ذلك لا يتم إلا إذا أئرز معنى المرجسة وفهم محاملها وهو منحصر في الوجهين ، أحدهما

إذ قد تبين عليك هذا فاعلم أن أبا حنيفة في إمامته لأهل السنة لما قاهر المعتزلة وباهرهم بالبرهان وأقرعهم بالحق وقال إن العمل مرجئ مؤخر في الرتبة عن الإيمان وإن العصاة من المؤمنين مرجون لأمر الله إما أن يعذبهم وإما أن يتوب عليهم. وإن المعاصي لاتضر بالإيمان على ما عرفت من معناه نادوا عليه بالارجاء كما قال السبا في "شرح المواقف"، أن المعتزلة كانوا يلقبون من خالفهم في القدر بالإرجاء بل إنهم سمو أهل السنة قاطبةً بالمرجئة وكان الرجل سيدهم على ما قال الشيخ الدهلوي في شرح السفر . . . بعضي از أهل اعتزال ارجا بأهل سنت وجاعة نسبت میکنند که جانب مغفرت وامیدواری را رعایت می نمایند و میگویند که اگر خدا خواهد همه گناهان را ببخشد اگرچه مقرون بتوبه نبود وفاسق مخلد در نار نباشد انتهى (١) وذلك لعدم الفرق منهم بين ما قال أبو حنيفة وبين ما قالت المرجئة ، وكيف يفرقون مع عبارة المذهبين يجوز أن يكون واحدة ويصح من حيث العربية تسمية أبي حنيفة فيما اتفق عليه أهل الحق من السنة مرجئاً كما تصح تسمية الفرقة المعينة بها على ما اتضح عليك ، ولهذا عد صاحب "المقالات" ،

(١) يعني ان بعض المعتزلة ينسبون . . . الارجاء ، الى أهل السنة والجماعة الذين يعتقدون المغفرة والرجاء من الله سبحانه ويقولون لو شاء الله لغفر الذنوب جميعاً من غير توبة ، ولا يجلد الفاسق في النار . وهذا آخر ما اردنا من التعقيبات المسماة . . . التعقيبات على صاحب الدراسات ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

محمد عبد الرشيد النعماني

على ما قال الآمدي أبا حنيفة وأصحابه من مرجئة أهل السنة وكأنهم أرادوا أنهم مع كونهم من أهل السنة في براءتهم عن إعتقاد الفرقة الباطلة يصح أن تسمى بالمرجئة بكلا المعنيين ، ولما لم يتيقظ لهذا الفرق مع التعبير الواحد في اللفظ وشدة الشبه في المعنى أهل الاعتزال مع تمارسهم المعقول والتدقيق في الآراء المتشابهة والأطراف المتقاربة كيف يتيقظ لذلك أهل الحديث من أهل الظواهر الذين ذاقوا طعم الظاهر في الأحاديث وحرموا دقيق القياس ولم يمارسوا الفنون العقلية والأدب بالظاهر في الأحاديث هو الحق الصرف الذي رزقوا ، رزقنا الله تعالى من زلال مشربهم ذلك نصيباً لانظماً بعده أبداً ، ولكن العدل في تحقيق المعاني العقلية هو طرح الظواهر لاسيما إذا كانت مما تدخل بها الوقعية على عرض مسلم وكان مراده مشتبهاً في كلام مشتبه كما فيما نحن فيه ، وعلى هذا الحال لما سمعوا قول أبي حنيفة في المقامين كقول المرجئة وسمعوا المعتزلة يسمونه بالمرجئ ، ومع هذا سمعوا الغسانية أصحاب غسان الكوفي من المرجئة يحكي القول بما ذهب إليه من إرجائه إلى أبي حنيفة إما لجهالة وعدم التمييز المذكور كالمعتزلة كما قال في "شرح المواقف" ، هو إفتراء عليه قصد به غسان ترويج مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور انتهى علموا يقيناً أنه كان مرجئاً وقالوا فيه ما قالوا مع أنه لا يخفى على أحد أن القول بأن العمل لا حاجة إليه أصلاً وأن المعصية لاتضر العبد مطلقاً كيف يأتي ممن تواتر منه الورع البليغ والجهد المجهد في العمل معنى وإني لأتخير أن أعزو هذا القول مع بطلانه وخلافه الكتاب والسنة والاجماع بل ومع ضرورة بطلانه من

ضرورات الدين وحق قائله كحقوق السوفسطائية إلى مثل أبي حنيفة
 جبل من جبال الله الشوامخ في غزارة علوم النقل والعقل من مثل
 الإمام البخاري لكن الأقدار قد سبقت ليس لها من النفاذ من راد
 فرضنا بقضاء الله وقدره والحق أحق أن يتبع ، وأما قوله ، ، سكتوا
 عن رأيه وحديثه ، ، فأنت قد سمعت منه عدة من كبار السلف
 مثل ابن المبارك وهشيم ووكيع وغيرهم من الآخذين من حديثه ، وعد
 غيره مثني من العلماء الآخذين منه ، وأما أخذ الرأي عنه فقد ملأ
 الآفاق على ما لا يحتاج إلى نقله حتى لم تعرف في عدة أقاليم مذهباً
 غير مذهبه فلا أدري ما عدة الساكتين عن رأيه وحديثه بالنسبة إلى
 الآخذين ، إن هي إلا كقطرة في يَم ، ومن رأى عدتهم في كتاب
 ” عقد الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان “ ، يعترف بما قلنا ، نعم
 لا شك في أنه رحمه الله تعالى قليل الحديث ، بالنسبة إلى غيره من
 الأئمة ، وذلك موجه بوجوه لا يأتي برذيلة في أمره مما مرت إليه
 الإشارة في هذا الكتاب ، فهذا الجرح وهو المعول عليه عند المحدثين
 مدفوع عنه بما لا يتبقى فيه خافية للمنصف إن شاء الله تعالى ، وقول
 الغوث الأعظم رحمه الله تعالى في ، ، الغنية ، ، حيث قال مشيراً إلى
 أهل مذهبه ” لاتوا كلوهم ولاتنا كحوهم “ ، إن ثبت أنه غير مدسوس عليه
 فهو في مذهب المتجاسرين من الحنفية دون أبي حنيفة وحاشاه من
 ذلك ، ولقد رأيت في بعض الرؤيا حين ترددت في بعض أقوال هذا
 المذهب كأن قائله يقول لي ، ، هب إن أبا حنيفة من كبار السلف
 الذين نحبهم في براءته مما يعزى إليه وإنما الغث والسمين ممن ترسم

مذهبه ، ، هذا حاصل الرؤيا ، وأما ما نقله في ، ، نفحات الأنس ، ،
 عن الغوث الأعظم أنه حكم وقال ، رجل واحد من مذهب أبي حنيفة
 ولي على وجه الأرض وعينه ، ففنى الولاية عن رجال هذا المذهب فيما
 سواه فإن ثبت وصح عنه بحج حمله على أن الحصر عليه من
 حيث مقام معين من الولاية لا مطلقاً ، فإن السند والهند وماوراء
 النهر لا يوجد فيهم رجل يكون على مذهب غيره وكيف يحكم أن
 هذه البلاد مع ملئها من كبراء مشايخ الطريقة كانت خالية في
 زمن الشيخ الأعظم رحمه الله عن الأولياء رأساً ، ومن فتش التاريخ
 يجد المعاصرين معه من هذه البلاد من رجال الله تعالى من يزيد
 على تصنيف ذي حجم كبير على حيازة ، وتعاصر قطب وقته معين
 الدين السنجری الجشتي إمام العارفين مع الغوث الأعظم فاش أمره ،
 فلا سبيل عندي عند صحة نقله من غير الجمع الذي أظهرناه بتوفيق
 الله تعالى ، ولو قيل إن العارف بعد كماله لا ينسب إلى مذهب فهذا
 لا يوجب التخصيص بمذهب أبي حنيفة والله سبحانه أعلم بأسرار
 عباده ، وأحسن شئ رأيت في هذا الباب كلام الجزري في المجلد
 العاشر من ، ، جامع الأصول ، ، في فصل النون حيث قال ، ، وقد
 نسب إليه رحمه الله تعالى وقيل عنه من الأقاويل المختلفة التي يجمل
 قدره عنها ويتنزه منها من القول بخلق القرآن والقول بالقدر والقول
 بالإرجاء وغير ذلك مما نسب إليه ولا حاجة إلى ذكرها ولا إلى ذكر
 قائلها والظاهر أنه كان منزهاً عنها ويدل على صحة نزاهته منها ما نشر
 الله له من الذكر المنتشر في الآفاق والعلم الذي طبق الأرض والآخذ

مذهبه وفقهه والرجوع إلى قوله وفعله وإن ذلك لو لم يكن لله عز وجل
 سر خفي ورضاء إلهي وفقه الله تعالى له لما جمع شطر أهل الاسلام
 هم اتقاربوا على تقليده والعمل برأيه ومذهبه حتى قدم عبدالله ودين بفقهه
 وعمل برأيه ومذهبه وأخذ بقوله إلى يومنا هذا ما يقارب أربع مائة
 وخمسين سنة وفي هذا أدل دليل على صحة مذهبه وعقيدته وأن ما قيل
 عنه هو منزه عنه وقد جمع أبو جعفر الطحاوي كتاباً سماه "عقيدة
 أبي حنيفة" وهي عقيدة أهل السنة والجماعة وليس فيها شيء مما نسب
 إليه وقيل عنه وأصحابه أخبر بحاله وقوله من غيرهم فالرجوع إلى ما
 نقلوه أو إلى ما نقله غيرهم عنه وقد ذكر أيضاً سبب قول من قال
 والحامل على ما نسب إليه ولا حاجة بنا إلى ذكر ما قالوه فإن مثل
 أبي حنيفة ومجمله في الاسلام لا يحتاج إلى دليل يعتد به مما نسب إليه
 والله تعالى أعلم انتهى كلامه وأنا أقول ومن أدل ما يشهد لجليل شأنه
 في الكمال وأجله وأرفعه أن الوفاء من عرفاء السند والهند وما وراء النهر
 وغير ذلك مما لم يعرف فيه مذهب لغيره وصلوا إلى الله سبحانه
 بتعبدهم بفقهه ، وقد قال عروس العارفين عثمان بن علي الجلابي
 المعروف بالهجويزي في "كشف المحجوب" ، أن معاذ الرازي رأى
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أين أطلبك يا رسول الله قال
 عند فقه أبي حنيفة ، وما يقال في رجل كان يجلس إليه إبراهيم بن
 أدهم وفضيل بن عياض وتلميذ عليه داؤد الطائي وأراد رحمه الله تعالى
 ليس الخرقه وترك الفقه والتدريس فرأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فنعه عن ذلك ليقوم بمنصبه من إمامة المسلمين في الأحكام الشرعية

نقله ، في "كشف المحجوب" ، وهذا آخر ما أريد منا في ذكره
 في هذا الدراسة . وبها تم الكتاب بحسن توفيق الله تعالى وإعانتة ،
 والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ومباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى
 رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
 العالمين .

فهرس

ما في دراسات اللبيب في الاسوة الحسنة بالحبيب

صفحة

صفحة

بالحديث الصحيح

٢

الحمد والصلوة

سبب تأليف الكتاب

حال علم الحديث في السند والهند

الدراسة الاولى

فيما إذا خالفت أقوال الفقهاء

الأحاديث الصحيحة

عكوف بعض فقهاء زماننا

على عدم تجويز ترك الرواية

من مظان ما أوهم ذلك

قولهم أن الإجماع انعقد على

أن لا يترك هذه المذاهب

الأربعة

من مظان ما أوهم قولهم

بعدم جواز النقل عن

صفحة

مذهب إلى آخر عند

المتأخرين

من مظان ما أوهم قول ابن

الحاجب ،، غير المجتهد

يلزمه التقليد وإن كان عالماً

النقد على كلام ابن

الحاجب المذكور سابقاً

الناس في التقليد ثلاثة

أقسام

مبحث التجزى في الاجتهاد

أبو جعفر الطحاوي تحنف

بعد ما كان شافعيّاً

التمنى لكل ليس شرطاً

للمجتهد مطلقاً بل للمجتهد

المطلق دون المقيد

التقليد لا يصح في

التواترات وما علم كونه من

الدين ضرورة

الاجتهاد لا ينحصر في

الاجتهاد المطلق

صفحة

صاحب كتاب المغنى أوجز

وأحسن في بيان شرائط

الاجتهاد

الاجتهاد هو معرفة الكتاب

والسنة والإجماع الخ

ليس من شرط الاجتهاد

إحاطة هذه العلوم إحاطة

تجمع أقصاها

أبو بكر الصديق وعمر

رضي الله عنهما كانا بسئلان

عن الحكم في حال إمامتهما

سؤال أبي بكر عن ميراث

الجدّة

سئل مالك عن أربعين مسألة

المسئلة الواحدة إذا حصلها

أحد من دليلها بعد ما

علم ما يحتاج اليه في

الإستدلال فهو مجتهد

تدوين كتب الأصول ومتون

الأحاديث ليس تذكراً بحثاً

- مسألة قياس الأمة على ٢١
العبد في أحكام العتق من
التقويم على معتق البعض
لا تجوز في الأضاحي ٢٢
العوراء بين عورها
العمل بالحديث ليس من ٢٣
باب الاجتهاد ولا من
باب التقليد
معنى التقليد والاجتهاد ٢٤
الظن الطاري في طريق ٢٥
الآحاد لا يخرجها من
الأحاديث الصحيحة
يجب على المكلف إذا ٢٦
اطلع على حديث الفور في
العمل من غير رجوع
إلى أحد
مسألة توجيه المختصر والميت ٢٦
إلى القبلة
ليس اليسر إلا فيما وردت ٢٧
به الشريعة
- مسألة تقديم الأقرأ على ٢٨
الأعلم في الإمامة
الاستحسان عند الحنفية ٣٠
مقدم على التعليل والقياس
ومن مظان ما أوهم قوطم ٣١
إذا عمل العاصي بقوله
صلى الله عليه وسلم أفطر
الحاجم والمحموم لذمته
الكفارة
قام الإجماع على عدم ٣١
الفطر بالحمامة
العاصي إذا أخذ بمحمل ٣٢
صحيح من كلام الشارع
لا يعنف
تعسر وجود من يكون له ٣٣
الإطلاع عن ظهر القلب
على علوم الحفاظ والمحدثين
في الزمان المتأخر ولكن هذا
لا يوجب ترك العمل
بالحديث

- نص الشيخ الدهلوي في نفي ٣٤
الاجتهاد المطلق
العمل بالحديث لا يتوقف ٣٥
على الاجتهاد
نقد المصنف على قول ٣٦
الشيخ الدهلوي المذكور
سابقاً
المجتهدون ما دءوا أحداً ٣٧
إلى تقليدهم
قول الشيخ الدهلوي: وإن ٣٨
هذا الأمر (العمل
بالحديث) كان متيسراً لقدماء
المحدثين،
نقد المصنف على قول ٣٨
الشيخ الدهلوي المذكور
أنفاً
علوم المتقدمين المحدثين ٣٩
مذكورة مفصلة
العمل بالحديث يتوقف على ٣٩
معرفة علومه
- فن الأطراف يحتاج إليه ٣٩
لإخراج الحديث من كتبه
قول الشيخ الدهلوي أن هذا ٤١
الأمر لا يتأتى بدون القياس
والاجتهاد ويلجأ بالآخر
إليه
نقد المصنف على قول ٤١
الشيخ الدهلوي
سنن أبي داود مجمع مواد ٤٢
الاجتهاد
كراهة السؤال عن دقائق ٤٢
الفروع ومعضلات الصور
مبحث الفرق بين دلالة ٤٣
النص والقياس
نفاة القياس إنما ينفون ٤٤
القياس الحفي
مسألة حجية القياس ونفيها ٤٥
الأئمة الاثناعشر من أهل
البيت كانوا لا يرون القياس
حجة

- محمد بن اسماعيل البخاري ٤٥
صاحب الصحيح والشيخ
الاكبر محي الدين ابن العربي
كانا لا يريان القياس حجة
إثبات حججة القياس ٤٦
بالأحاديث المرفوعة وإجماع
الصحابة
قال البيهقي الإجتهد هو ٤٦
القياس
نقد المصنف على قول ٤٦
البيهقي المذكور آنفاً
نقل المصنف عن التفتازاني ٤٨
بأن القياس وإن ثبت
بأخبار الآحاد إلا أن جملة
الأمر بلغت حد التواتر
نقد المصنف على قول ٤٨
التفتازاني واستشهاده
بقول صدر الشريعة
مسئلة اجتهد النبي صلى ٤٨
الله عليه وسلم
- إثبات حججة القياس ٥٠
بعمل جمع كثير من
الصحابة وإن ذلك نقل
عنهم بالتواتر
نقد المصنف على ٥٠
الإثبات المذكور
أقوال كبارا الصحابة في ٥٠
نفي القياس والرأي
يمكن أن تكون الأحكام ٥١
القياسية عند الصحابة
ثابتة بالاستنباط الدقيق
والأسباب الخفية من غير
طريق القياس
تقديم أبي بكر لعمر رضي ٥٢
الله عنه في الخلافة بتعريف
الهي والهام حق منه
سبحانه
مسئلة حججة الكشف ٥٣
توهم القاصرين أن الاجتهاد ٥٣
مأخذه الكتاب والسنة

- والكشف ليس طريقاً
للاخذ
نقد المصنف على هذا ٥٣
التوهم
أدلة نفاة القياس ٥٣
حمل أحاديث ذم القياس ٥٤
على القياس الخفي
قوله تعالى "فاعتبروا ٥٤
يأ أولى الأبصار لا يدل على
خصوص العبور من الأصل
الى الفرع
الجواب عن الأحاديث التي ٥٥
استدل بها نفاة القياس
نقد المصنف على هذا ٥٥
الجواب
الحكم في النص بعلة ٥٥
لاتعدية له إلى الفرع
مبحث "الإباحة الأصلية"، ٥٦
واستدلال نفاة القياس بها
الإمامان الجليلان أبو حنيفة ٥٧
- وابن حنبل يقدمان
الحديث الضعيف في
الأحكام على القياس
مبحث استصحاب الحال ٥٨
مبحث لإثبات البراءة ٥٩
الأصلية ودلائله العقلية
والنقلية
البراءة الأصلية حجة على ٥٩
الشافعي في إبطال القياس
وليس في البراءة إلا ٦٠
إستدلال بوجود الإباحة
الأصلية على بقائه من
غير أمر آخر
إثبات البراءة الأصلية ٦١
بالدلائل النقلية
قوله تعالى "قل لا أجد ٦٢
فيما أوحى إلي ، الآية
يدل على البراءة الأصلية
جواب الخصم عن ذلك ٦٢
بأن قوله تعالى

صفحة

صفحة

(قل لا أجد) ليس أمراً

بالعمل بالأصل بل هو أمر

بالعمل بالنص

نقد المصنف على هذا ٦٢

الجواب

الإثم بجامع النفع ٦٣

قوله تعالى (خلق لكم ما

في الأرض) الآية عام

يشمل جميع الأعيان من

النباتات والمعادن والحيوانات

والأعراض

الانتفاع بالأعراض ٦٣

والقوى أكثر من الانتفاع

بالأعيان

فهم الصحابة ورأيهم حجة ٦٤

لأنهم عند أبي حنيفة

حديث "أتركوني وما

تركتم"، يدل على البراءة

الأصلية

وجه دلالة هذا الحديث ٦٥

على المطلوب

ما سكت عنه صلى الله ٦٥

عليه وسلم يباح عمله

فهم كبار الصحابة البراءة ٦٥

الأصلية من قوله تعالى

"و قل لا أجد" الآية

الحكم بالعفو على ما ٦٦

سكت عنه الكتاب والشارع

أمر ثابت عن النبي صلى

الله عليه وسلم

إدخال الجزئيات تحت ٦٦

الكليات الغير الظاهرة

طريق آخر لأخذ الأحكام

في الفروع الغير المنصوصة

إثبات هذا الطريق ٦٧

بالأحاديث

شرح قول عمر رضي الله ٦٨

عنه في معرفة الأشباه

والأمثال

صفحة

صفحة

الدراسة الثانية

فيما يدل من كلام الصحابة ٦٩

والسلف الصالحين على

الاعتصام بالسنة وحسن

أدبهم فيما سمعوا من الحديث

وتبريرهم عند ذلك عن

أقوالهم وذم الرأي وما يدل

على تحريم صنع من يعمل

بالرواية على خلاف

الحديث

الاعتصام بالأحاديث ٦٩

أبو رافع مولى رسول الله ٦٩

صلى الله عليه وسلم اسمه

أسلم مات قبل على رضي

الله عنه

الأحاديث الصحيحة ٧٠

لا تحتاج إلى العرض على

شيء آخر

حسن الأدب بالأحاديث ٧٠

شناعة قول من يقول إذا ٧٠

سمع الحديث هذا لا يوافق

فقه أبي حنيفة

جرت عادة أكثر طلبة ٧١

العلم في بلادنا في زماننا

بالتقول بأنهم عاملون

بالفقه دون الحديث

وجه إنكار عمران بن ٧١

حصين على بشير بن كعب

إستدراك أبي هريرة على ٧٢

ابن عباس وقين الأشجعي

عدم تحمل أبي هريرة عن ٧٣

ابن عباس وقين التبرز

بالرأي

إنكار ابن عمر على ابنه ٧٣

بلال في قضية منع النساء

عن المساجد

توجيه قول بلال بن ٧٤

صفحة

صفحة

عبد الله في القضية المذكورة
الحكم بتبديل السنة عند ٧٤
زوال العلة مخصوص
بالشارع صلى الله عليه وسلم
لا ينحصر حكم السنة الثابتة ٧٥
في الأمر الواحد الذي
أظهره صلى الله عليه وسلم
يجب تعزيز المعارض على ٧٥
السنة والمعارض لها برأيه
العلماء ليس لهم التصرف ٧٦
بالاشتراط والتقيد في
اطلاقات المعصوم الخبير
بالاطلاق والتقيد
مبحث العلة وأقسامها ٧٧
العلة إن كانت منصوصة ٧٧
منه صلى الله عليه وسلم
وجب أن ينبع الحكم لها
بمدار عليها
إن كانت العلة مظنونة ٧٧

لا يحكم بزوال الحكم عند
زوالها
حكم العلة الجلية غير ٧٨
المنصوصة
ود إيقاظ الوسنان ، ، ٧٨
رسالة للمؤلف رحمه الله في
البحث، عن حديث كفاءة
قريش
النص لا يعارض بالرأى ٧٩
الشافعي رحمه الله يفتي الناس ٧٩
بمكة
ذكر ما جرى بين إسحاق ٨٠
بن راهويه والشافعي
مسئلة إشعار البدن ٨٠
ذكر ما جرى بين وكيع ٨٠
والرجل الذي كان ينظر في
الرأى في المسئلة المذكورة
تشنيع المتقدمين على أبي ٨١
حنيفة رحمه الله في مسئلة
إشعار البدن

صفحة

صفحة

اعتذار الطحاري من قبل ٨٢
أبي حنيفة في مسئلة
الاشعار
يحتمل أنه لم يصح عند ٨٢
أبي حنيفة أصل الحديث
ذم رأيت ٨٢
إنكار ابن عمر على السائل ٨٤
اليمنى في قوله رأيت
ابن عمر لم ير الزحام عذراً في ٨٤
ترك الاستلام
السنة الثابتة لا تسقط بالخرج ٨٤
ابن عباس كان يخاف من ٨٥
الرأى أشد الخوف
ذم الرأى والقياس بالأحاديث ٨٥
المرفوعة
أحمد بن حنبل رحمه الله كان ٨٦
يقول ضعيف الحديث خير
عندي في العمل به من
قوى رأى الرجال
ترك عمل الصحابة بالحديث ٨٦
الضعيف
مسئلة الاحتباء وقت الخطبة ٨٦
لا يجوز العمل بالقياس ما لم ٨٧
يتيقن بانتفاء النص في
الباب
الرأى بمنزلة الميتة إذا احتجت ٨٨
إليها أكلتها
أقوال الأئمة الكبار في ذم ٨٨
الرأى والقياس
الامام أحمد ما صنف كتاباً ٨٨
في الفقه
الاستصحاب لا بد من إرتكابه ٨٩
في الإجماع أيضاً
الفساد في من يطلب العلم ٨٩
من فتيا الرجال من غير
تنقيدها على معيار الأحاديث
السنة قاضية على الكتاب ٩٠
وليس الكتاب بقاض على
السنة
وكان الإمام أبو حنيفة يقول ٩٠

حرام على من لم يعلم دليلي
أن يغتني بكلامي

قال أيضاً اتركوا قولي بقول ٩١
الرسول صلى الله تعالى
عليه وسلم

كان الشافعي يقول إذا ٩١
صح الحديث فهو مذهبي
أقوال الشافعي في رد ٩٢
القياس والأخذ بالسنة

أحمد بن حنبل يذم التقليد ٩٣
أكثر التنويرات العقلية التي ٩٤
يذكرها صاحب الهداية
ليس بدليل لأبي حنيفة

قول الصحابي حجة عند ٩٤
الحنفية

إنكار الصحابة على ٩٥
محدثات معاوية

تمتع رسول الله صلى الله ٩٥
عليه وسلم والخلفاء الثلاثة
ونهي معاوية عنها

إنكار أبي سعيد الخدري ٩٦
على معاوية في أن مدين
من سمراء الشام يعدل
صاعاً من تمر

رواية ابن عباس وغيره ٩٨
عن معاوية

الدقيقة الواجبة الرعاية ٩٨
في أحاديث معاوية

ذكرما جرى بين المقدم ٩٩
بن معد يكرب ومعاوية

رضي الله تعالى عنهما
الصحابة كانوا لا يتركون ٩٩

العمل على ما سمعوا من
النبي صلى الله عليه وسلم

مع رواية العدل بخلافه
توجيه منع عمر رضي الله ١٠٠

عنه التيمم للجنب
سعيد بن المسيب قد نسب ١٠١

الوهم الى ابن عباس في
حديثه أن النبي صلى الله

عليه وسلم تزوج وهو محرم
عدم توقف صفار الصحابة ١٠١

الرد على من قال إن ١٠٥
لإمامه في كل مسألة دليلاً .

وعن كل معارض جواباً
خلاف الأتباع مع الأئمة ١٠٥

قد كثر انتصار الإمام ١٠٥
الشعراني في تصانيفه لمذهب

أبي حنيفة رحمه الله
قال الشعراني إن من شأن ١٠٦

الفقير المحقق ترك التعصب
لإمامه إذا علم ضعف

دليله
قال بعض الحنيفة إن الحق ١٠٦

مع الشافعي في قوله
لا يصح التيمم على الصخر

شرح المصنف على قول ١٠٧
الشعراني المذكور

خصيصة هذه الأمة في اعتناء ١٠٧
الدين وضبطه من حيث

الإنصاف وأخذ ما هو الحق
من حيث الدليل

في العمل بالحديث بحسن
الظن الى كبارهم

الدراسة الثالثة

فما يدل من كلام ١٠٣
المتأخرين على وجوب ترك

الرواية إذا خالفت
الحديث

اتفاق أتباع الأئمة الأربعة ١٠٣
من المصنفين المتأخرين على

كون الحديث حجة
إذا كان مخالفاً لرواية

المذهب
عدم بلوغ الأحاديث ١٠٤

الصحيحة بأحنيقة رحمه الله
بعض الأحاديث لم تبلغ ١٠٤

الخلفاء الأربعة الراشدين
وبلغت غيرهم

الدين وضبطه من حيث
الإنصاف وأخذ ما هو الحق

من حيث الدليل

- التأدي على المذهب في ١٠٨ وقت الخطبة
 خلاف الحديث تساهل في فوات الدين
 جرت كلمة أتباع الشافعي ١٠٨ وعلى رضى الله تعالى عنهم
 بانتساب كل ما يثبت بالنص الغير المتطرق اليه ١١١
 بالحديث الصحيح بعده التأويل الصحيح إذا صح
 إلى مذهبه عند أحد يجب عليه ترك
 يلزم ترك كثير من الروايات غيره مما يخالفه ١٠٩
 الفقهية المخالفة بالأحاديث قال القسطلاني من الأدب ١١١
 الصحيحة مع النبي صلى الله تعالى
 قال أبو حنيفة لأصحابه حرام عليه وسلم أن لا يستشكل
 عليكم أن تفتوا بكلامي ولم قوله صلى الله عليه وسلم
 تعرفوا دليلي ولا يحرف كلامه عن حقيقته
 من أصر على قول إمامه ١٠٩ الفصل الأول قوله ١١٢
 فأول متبرئ عنه يوم القيامة و الأدب معه أن
 إمامه لا يستشكل ، ،
 قال الشعراني إن ما علمه القسطلاني هو من أجلة ١١٣
 المجتهدون من الكتاب والسنة المتأخرين
 إنما كان لأنفسهم لا للخلق القول بنسخ أحد الحديثين ١١٣
 مسألة الركعتين يوم الجمعة ١١٠ بالتعارض اجترأ على

- الشريعة بالحديث إلا بصرح النسخ
 التعارض في نظر الرجال ١١٤ المرفوع إلى رسول الله صلى
 لا يخرج الدليلين عن العمل الله عليه وسلم
 بهما معاً قال بعض المحققين ليس ١١٤ الفصل الثاني قوله ١١٦
 في الشريعة دليلان متعارضان يترأى متعارضين
 إلا وأنا اقتدر على جمعها قال الشعراني لا ينبغي ١١٥
 المبادرة إلى القول بالنسخ الذين يحرفون الكلام الحق ١١٨
 عند التعارض بالرأى من فرقان
 غير تصريح بنسخه من معنى قوله تعالى ، وما ١١٩
 الشارع صلى الله عليه وسلم يعلم تأويله إلا الله ، ،
 النسخ بالتعارض الذي ١١٥ شناعة صرف كلام الشارع ١١٩
 يسمونه النسخ الاجتهادي لم صلى الله عليه وسلم عن
 يثبت عن الأئمة المجتهدين الحقيقة الى المجاز
 أجوبة النبي صلى الله عليه ١١٥ ظهور الأحاديث لا تترك إلا ١٢٠
 وسلم إنما كانت بحسب بذليل آخر من الحديث
 السائلين لا يترك ظاهر النص لتأويل ١٢١
 لا يتحقق نسخ الحديث ١١٦ الصحاح

مبحث في حمل الصحابي ١٢١
مرويه الظاهر على غير
الظاهر

قال الشافعي كيف أترك ١٢١
الحديث بقول من لو
عاصرته لحاججته

أكثر العلماء من الشافعية ١٢٢
والحنفية قائلون بعدم ترك
ظاهر النصوص بتأويل
الصحابة

لا يترك الظاهر بالشك ١٢٣

تيقن الصحابي ترك الظاهر ١٢٣
محتمل أن يكون بحديث
آخر

العمل بظاهر الحديث عمل ١٢٤
بالدليل

مسئلة تقليد الصحابة ١٢٥

هل يحل عند الحنفية ترك ١٢٦
النص والأخذ بقول الفقيه ؟

كتب الحنفية مشحونة ١٢٦

بآلاف من الفروع التمثيلية

الفصل الرابع قوله ، ١٢٧
ولا يوقف قبول ما جاء به

على موافقة أحد الخ
الفرق بين توقف العامي ١٢٧
الصرف في العمل بالحديث

وبين توقف العالم المقلد
الفصل الخامس قوله دون ١٢٨
أن يحمله إلى قوله فيقدم
عليه آراء الرجال وزيادات

أذهانهم

رأى الرجل في الحديث ليس ١٢٨
هو من معانيه بل هو زيادة
في كلام الرسول صلى الله

عليه وسلم

الفصل السادس قوله ١٢٩

فتوحده صلى الله عليه وسلم
بالتحكيم والانقياد والإذعان

توحيد الرسول صلى الله ١٣٠

عليه وسلم أصل ثان

دون مذهب

قال الإمام الشيرازي إن ١٣٤
جميع مذاهب المجتهدين عند
أهل الحق مذهب
واحد

جميع الأقوال المذكورة في ١٣٤
المذاهب محمولة عند
العلماء الراسخين على
أحوال مختلفة

قول الشيخ الدهلوي، أن ١٣٥
توحد الوجهة له ، أثرتام

انتقاد المصنف على هذا ١٣٥
القول

الأئمة المجتهدون هم العلماء ١٣٥
الكاشفون لنا عن مراد النبي

صلى الله عليه وسلم
وجه توحد الصوفية الجهة ١٣٢
إلى شيخ واحد

الحلة والمؤاخاة انصباع كل ١٣٦
خليل وأخ عن صاحبه

لتوحيد الله سبحانه

توحيد الحق لا يتم إلا ١٣٠
بإحاطته بملكوت العباد

حقيقته خضوع الجوارح ١٣٠
وذلكا

ما هو المراد من الصعقة ١٣١
الإلهية القلبية ؟

معنى توحيد الرسول صلى ١٣١
الله عليه وسلم

في الأمة فريقان هم أسعد ١٣٢
الناس بهذا التوحيد

الفريق الأول هم أهل ١٣٢
الحديث

الفريق الثاني قوم من ١٣٢
المقلدين العامة

لمن يحصل توحيد الرسول ١٣٣
صلى الله عليه وسلم في
العسل .

السرفى عدم تعيد أهل ١٣٤
الحق من القوم بمذهب

صفحة

الرجوع الى الجوامع يزيل ١٤٤
الاشتباه

الكتب التي صنف في ١٤٤
تصحيح المصحفات

الكتب الى يرجع إليها ١٤٤
لتصحيح الأحاديث

إذا أردت الإطلاع على ١٤٥
جميع مخارج الحديث
وأسانيده فارجع إلى كتب
الأطراف

كتاب د. مشارق الأنوار، ١٤٥
للقاضي أبي الفضل
يكفي فيما يتعلق بالأسماء
والكنى والأنساب والألقاب

فن المؤلف والمختلف ١٤٥
والمتفق والمفترق يرجع إليه
عند اشتباه إسم بإسم أو
كنية بكنية

وجوه الترجيح المصورة ١٤٦
في مائة وجه

صفحة

المنقبة العظيمة لسيدنا علي ١٣٧
كرم الله وجهه

الدراسة الرابعة

في كلام بعض الأجلاء ١٣٩
من الحنفية وغير الحنفية
مما يصرح بمطلوب الباب
الانتقال من مذهب إلى ١٣٩
مذهب آخر

مسئله الطلاق الثلاث ١٤٠
من ترك مذهب إمامه ١٤٠
بقول من سهل الأمر لم
يكن ملأماً

يجب العمل بما دل عليه ١٤١
الحديث

ماذا يجب على المقلد ١٤٢
العالم والمقلد الجاهل؟

تصح الأحاديث بالرجوع ١٤٢
إلى الكتب التي التزموا فيها
الصحة

صفحة

متى يرجع إلى كتب فن ١٤٦
مختلف الحديث

كتاب الحازمي كتاب لطيف ١٤٧
قل ما يماثله كتاب في
بابه

الجواب الضعيف لا يسقط ١٤٧
به فرض اتباع الحديث
من أشنع أقسام ضعف ١٤٧
الجواب الارتكاب بخلاف
ظاهر لفظ الحديث

يجب ترك المذهب بأن ١٤٧
يعمل بالحديث الصحيح
صورة الانتقال من المذهب ١٤٨
إلى الحديث

مبحث أن التزام مذهب ١٤٩
معين غير لازم

نص ابن أمير الحاج في ١٤٩
المبحث المذكور

تعنيف ابن العز في حاشية ١٤٩
الهداية على من يتعصب

صفحة

لواحد معين غير رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وجه كثرة التعصب والتفريق ١٥٠
والفتن وتسلط الفرنج على
بعض بلاد المغرب

العمل بدليل مخالف ١٥١
للحديث الصحيح حرام
على المقلد

دفع الإيراد في هذه ١٥١
المسئلة وبسط القول في ذلك

دفع قولهم إن لإمامنا عن ١٥٣
الحديث جواباً أو معارضة
وبسط القول فيه

مسئلة الاختلاف في الصاع ١٥٤
وقصة الإمام أبي يوسف
في ذلك

احتياط أبي يوسف في ١٥٥
أقواله وأحواله وتحاشيه عن
خلاف السنة

حكاية اختلاف أبي حنيفة ١٥٦

صفحة

صفحة

- وابن أبي ليلى وابن شبرمة
رحمهم الله تعالى أجمعين
في مسألة البيع والشرط
- الأحاديث المختلفة في ١٥٦
هذه المسئلة
- الجمع بين هذه الأحاديث ١٥٧
الثلاثة
- لا يفسد البيع في اشتراط ١٥٨
الولاء
- حديث عمرو بن شعيب ١٥٩
عن أبيه عن جده محمول
على شرط فيه المنفعة
لأحد العاقلين أو المعقود
عليه
- نقل المصنف عن خزانة ١٦٠
الروايات حكم التقليد
للعامي والعالم
- أقوال الشافعي رحمه الله ١٦١
في متابعه حديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم
- الداركي من الشافعية ربما ١٦١
كان يفنى بغير مذهب
الشافعي
- مسئلة الإفطار بالحجامة ١٦١
وخلاف أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى في وجوب
الكفارة
- معنى قول أبي يوسف ١٦٢
،، إن على العامي الاقتداء
بالفقهاء لعدم الاهتداء في
حقه إلى معرفة الأحاديث،،
- العامل على المنسوخ معذور ١٦٣
إذا كان الحديث قد
اختلف في نسخه
- يجب على كل من بلغه ١٦٣
الحديث أن يستعمله على
عمومه حتى يثبت عنده ما
يخصه وينسخه
- الخبر في كونه حجة ١٦٣
فوق الاجتهاد

صفحة

صفحة

- قال الشعراني إن قال قائل ١٦٣
ما ذا أصنع بالأحاديث
التي صحت بعد موت إمامي
ولم يأخذ بها ؟
- قال الشافعي لأحمد بن ١٦٤
حنبل إذا صح عندكم
حديث فاعلمونا به لتأخذ به
- القول بأن أبا حنيفة كان ١٦٤
يقدم القياس على الحديث
افتراء صريح عليه من
المتعصب
- مذهب الإمام أبي حنيفة ١٦٥
هو ما قاله ولم يرجع عنه
إلى أن مات
- الدليل يعطى جواز العمل ١٦٥
لغير الفقيه
- الصحابة كانوا يعملون على ١٦٥
حسب فهمهم النصوص
- غير الفقهاء من الصحابة ١٦٦
كانوا يعملون بما أخذوا من
- النبي صلى الله عليه وسلم
من غير عرض على الفقهاء
منهم
- لا يتوقف العمل بعد وصول ١٦٦
الحديث الصحيح على
معرفة عدم النسخ أو عدم
الإجماع
- المعتبر للعمل بلوغ ١٦٦
الأحاديث لوجودها
- دفع قول من قال ١٦٧
" لا يجوز العمل قبل البحث
عن المعارض والمخصص ،،
- مذهب الإمام محمد في ١٦٨
هذا الباب
- قال عبدالله بن المبارك سمعت ١٦٨
أبا حنيفة رحمه الله تعالى
يقول إذا جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم فعلى
الرأس والعين
- قال العلامة النووي إذا ١٦٨

ثبت الحديث على خلاف

قول المقلد وفتشه فلم يجد له

معارضاً فإنه يترك قول

صاحب المذهب

إذا دعت النفس المظلمة ١٦٨

إلى تجديد المتابعة للرسول

صلى الله تعالى عليه وسلم

جسأت النفس الأمانة

بتحكيم آراء الرجال وأقوالهم

معنى تجريد المتابعة وبسط ١٦٩

القول فيه

من عرض أقوال العلماء ١٦٩

على النصوص ووزنها بها

وخالف منها ما خالف

النص لم يهدر أقوالهم ولم

يهضم جانبهم

الفرق بين تقليد العالم في ١٧٠

جميع ما قال وبين الاستعانة

بفهمه والاستضاءة بنور

علمه

قال الشافعي رحمه الله ١٧٠

أجمع الناس على أن من

استبان له سنة رسول

الله صلى الله عليه وسلم لم

يكن له أن يدعها لقول

أحد

من خالف أقوال المجتهدين ١٧٠

المختلفة التي لا تجب إتباعها

فلا يكفر ولا يفسق

قول مالك لما استشاره ١٧١

الرشيد في أن يحمل الناس

على ما في الموطأ

الامام أحمد رحمه الله أنكر ١٧١

على من كتب فتاواه

ودونها

قد أقام الله تعالى الحججة ١٧١

برسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم دون آحاد الأمة

الدراسة الخامسة

رؤيا رجل صالح في منى ١٧٦

المحجة البيضاء

لم جنح العلماء الى ١٧٧

التأويلات البعيدة؟

ذكر ماجرى بين الشيخ ١٧٧

الأكبر والملك الظاهر بن

الملك الناصر في الاغواء

من بعض الفقهاء

تهاون الناس في أمر الحديث ١٧٨

الفقهاء يقومون بالحجج ١٧٨

الجدلية التي تستر الحق

تمكن الشيطان على الخيال ١٧٩

كيف يرد الفقهاء الأحاديث ١٨٠

النبوية؟

الناس قد نسخوا الشريعة ١٨٠

بالأهواء

معنى تمكن الشيطان على ١٨١

الخيال وبسط القول فيه

حال القياسات البعيدة ١٨٢

التي تنسب إلى الأئمة

وهي متمحضة من كلام ١٧٤

الشيخ الأكبر محي الدين

ابن العربي على العمل

بالحديث وذم رأى الفقهاء

ذم التجاسر على التشريع ١٧٥

لو كان الدين بالرأى لكان ١٧٥

رأى النبي صلى الله عليه

وسلم أولى من رأى كل

ذى رأى

الاجتهاد إنما هو في طلب ١٧٥

الدليل على تعيين الحكم

في المسئلة الواقعة

رؤيا رجل من الصالحين ١٧٥

في فضل الحديث وذم

الرأى

معنى الاجتهاد ١٧٦

الشريعة هي المحجة ١٧٦

البيضاء وطريق السعادة

صفحة	صفحة
١٨٣	شرح المصنف على قول
	الشيخ الأكبر الأخبار
	الصحيح موجودة مسطرة
١٨٣	حال علم الحديث في السند
	والهند بأبسط ممانر
١٨٤	زعم الفقهاء أن الأحكام
	تؤخذ من كتب الفقه
١٨٤	اعتناء الأمة في جمع
	أحاديث نبيهم صلى الله
	عليه وسلم
١٨٤	اعتناء الفقهاء بكتب الفقه
	دون الحديث
١٨٥	كيفية أخذ الأحكام من
	طريق الكشف
١٨٦	أخذ الشيخ الأكبر بعض
	الأحكام الشرعية عن صورة
	النبي صلى الله عليه وسلم
	بالكشف
١٨٧	مسئلة رفع اليدين في الصلوة
	عند كل رفع وخفض
١٨٨	طريق أحاديث الرفع عند
	السجود
١٨٩	تصحيح العارفين بعض
	الأحاديث بالكشف
١٨٩	انفراد الثقة الحافظ لا يخرج
	الحديث عن الصحة
١٨٩	الجواب عن إعلال
	الدارقطني حديث الرفع
	عند كل خفض ورفع
١٨٩	تصحيح الإمام ابن
	القطان الحديث المذكور
١٨٩	أحاديث الرفع عند كل
	خفض ورفع متواترة
١٩٠	مذهب الصحابة والتابعين
	والأئمة في الرفع المذكور
١٩٠	تصحيح ابن دقيق العيد
	الحديث المذكور وبسط
	القول فيه
١٩١	الجمع بين الأحاديث
	المختلفة في الرفع وتركه

صفحة	صفحة
	لفظة "كان"، لا تدل على
	الدوام
١٩٢	الزهري في مسئلة الرفع
	حجة على الخلق
١٩٢	دفع المصنف قول من قال
	إن ابن عمر رضي الله عنهما
	ترك رفع اليدين بعد روايته
	وبسط القول فيه
١٩٣	مراد من قال إن الإثبات
	يقدم على النفي
١٩٣	نقد المصنف على من قال
	بنسخ الرفع عند السجود
١٩٤	دفع المصنف قول من قال
	إن رواية أخذ السلف بهذا
	الحديث معلقة لا يعتمد
	عليها
١٩٤	النسخ في الشريعة قليل
	جداً
١٩٥	الإمام أبو عبد الله البخاري
	قد أفرد جزءاً في مسئلة الرفع
١٩٦	حديث الرفع متواتر رواه
	خمسون من الصحابة
١٩٦	مخارج حديث الرفع
	قال ابن المديني حديث
١٩٧	الزهرى في مسئلة الرفع
	حجة على الخلق
١٩٨	دفع المصنف قول من قال
	إن ابن عمر رضي الله عنهما
	ترك رفع اليدين بعد روايته
	وبسط القول فيه
١٩٨	أبو بكر بن عياش ضعيف
	مختلط الخبر عند البخاري
١٩٩	روى الثقات عن ابن عمر
	أنه كان يرفع يديه
١٩٩	ترك الراوى مرويه لا يدل
	على نسخه
١٩٩	يمكن أن يعتمد الراوى
	على الحديث المعارض لحسن
	ظنه في حامله ويترك مرويه
٢٠٠	قد يترك الراوى مرويه
	تتردده في كيفية العمل
٢٠٠	كان الإمام أحمد لا يأكل
	البطيخ مع صحة ثبوت
	أكله عن النبي صلى الله

صفحة

صفحة

- عليه وسلم
 قد صح حديث القلتين ٢٠٠
 عند الإمام ابن دقيق
 العيد ولكن لم يعمل به
 لتردده في مقدار القلة
 الإمام ابن دقيق العيد ٢٠٠
 هو صاحب العلم العزيز
 والكشف العزيز
 عند الاحتجاج يعتمد على ٢٠١
 قول الصحابي دون فعله
 أمر النسخ ذو خطر عند ٢٠٢
 الشرع
 نسخ القبلية أول نسخ في ٢٠٢
 الشريعة
 الكلام على حديث ٢٠٣
 عبدالله بن مسعود رضي
 الله عنه في عدم الرفع
 مخارج حديث عبدالله بن ٢٠٣
 مسعود رضي الله عنه
 توثيق ابن معين لعاصم ٢٠٣
 قد وقع الطعن الشديد على ٢٠٧
 بن كليب
 قد أجمع أهل الحديث ٢٠٤
 والأصول على أن الجرح
 مقدم على التعديل
 ابن المبارك وأحمد بن حنبل ٢٠٤
 قد تكلموا على الحديث
 المذكور
 انتقاد المصنف على ابن ٢٠٤
 الهمام في قوله "جوابه
 المعارضة بما في أبي داود
 والترمذي
 إجماع أبي حنيفة مع ٢٠٥
 الأوزاعي رحمه الله
 لا يحتج بالمعلق ٢٠٦
 قلة فقه الراوي لا يوجب ٢٠٧
 الوهن في شرائط التحمل
 يقدم القياس على رواية ٢٠٧
 قليل الفقه من الصحابة
 عند الحنفية
 قد وقع الطعن الشديد على ٢٠٧

صفحة

صفحة

- الحنفية في حكمهم على
 أبي هريرة بقلة الفقه
 إثبات فقه أبي هريرة رضي ٢٠٨
 الله عنه
 ابن عباس هو جبر هذه ٢٠٨
 الأمة ومن العبادلة الأربعة
 الصحابة كانوا لا يحبون أن ٢٠٨
 يحجب عندهم من لا يتأهل
 للجواب
 أهل الفن من أهل الحديث ٢٠٩
 يرجعون حديث أبي هريرة
 على غيره من الصحابة
 أبو هريرة رضي الله عنه ٢٠٩
 أحفظ من في دهره
 في الحديث
 الحنفية قدموا الرأي على ٢٠٩
 السنة الثابتة في حديث
 المصرة
 دفع قولهم أن النقل بالمعنى ٢٠٩
 كان شائعاً في الصحابة
 فيجوز تبديل لفظ أو أكثر
 من الراوي
 إعتناء الصحابة بحفظ ٢١٠
 ألفاظ الحديث
 الفرق بين قوله "حشى ٢١٠
 الله ، ، "وملاً الله ، ،
 الصحابة تركوا القياس ٢١٢
 بخبر الواحد
 حكاية إجماع أبي حنيفة ٢١٢
 رحمه الله تعالى مع الأوزاعي
 موضوعة مختلفة
 القول بفقه الراوي قول ١١٢
 مستحدث من المتأخرين
 دفع قول من قال إن رجال ٢١٣
 حديث ابن عمر غير فقهاء
 انتقاد ابن الجوزي على ٢١٣
 أحاديث عدم الرفع
 قال الشيخ ابن العربي إن ٢١٤
 الفقهاء لم يقرؤا القرآن والسنة
 على جهة اقتباس العلم

صفحة	صفحة
٢١٩	أحوال القطب الأول
٢١٩	رد الشيخ الأكبر قول من
	قال إن الانتقال من مذهب
	إلى آخر تلاعب بالدين
٢٢١	شرح المصنف على أقوال
	الشيخ الأكبر المذكورة
٢٢٢	مسئله قنوت الوتر هل هو
	قبل الركوع أو بعده
٢٢٣	دفع قولهم إنا طلبنا الحق
	فوجدناه وهم طلبوا الحق
	فلم يجدوه
٢٢٤	الفقهاء قالوا بوجوب التعزير
	على من انتقل من مذهب
	إلى آخر
٢٢٥	مبحث في أحوال المهدي
٢٢٥	كيف يحكم المهدي؟
٢٢٦	ثبوت عصمة المهدي
٢٢٦	المهدي يرفع المذاهب من
	الأرض
٢٢٧	لولا أن السيف بيد المهدي
	منها
٢١٤	دفع الشيخ الأكبر قول
	من قال إن الله أمرنا
	باتباع الأئمة بقوله " فاسئلوا
	أهل الذكر، الآية
٢١٥	مسئلة الاضطجاع بعد
	ركعتي الفجر
٢١٥	يؤخذ الفتوى من المحدثين
	لا من الفقهاء
٢١٦	القرآن والسنة هما معدنا كل
	علم ومحكا كل حكم
٢١٦	خصيصة هذه الأمة في
	حفظ أحاديث نبيهم صلى
	الله عليه وسلم
٢١٨	أهل الحديث هم أهل
	القرآن من غير فرق
٢١٨	الأعراب كانوا لا يرجعون
	إلا كابر من الصحابة فيما
	سمعوه من رسول الله صلى
	الله عليه وسلم

صفحة	صفحة
	لأفنى الفقهاء بقتله
٢٢٨	المهدي معصوم عن الرأي
	والقياس في الدين
٢٢٩	ثبوت العصمة لغير الأنبياء
	عليهم الصلوة والسلام
٢٢٩	ما هو الفرق بين الحفظ
	والعصمة
٢٣٠	عصمة المهدي وبسيط
	القول في ذلك
٢٣١	إثبات العصمة لأئمة أهل
	البيت
٢٣١	مخارج حديث التمسك
٢٣٢	القرآن وأهل البيت خليفتان
	منه صلى الله عليه وسلم
	في الإرشاد
٢٣٣	اتباع أهل البيت كاتباع
	القرآن
٢٣٤	سريسان روح القدس في
	علومهم
٢٣٤	ما هو المراد من التمسك
	عشرون من الصحابة
٢٣٤	أهل البيت هم الحكماء
	العارفون
٢٣٥	معنى " وحبل الله " في
	قوله تعالى " واعتصموا بحبل
	الله "،
٢٣٥	قد جمع الشيخ أبو الفضل
	ابن حجر في " الصواعق "،
	الآيات التي نزلت في أهل
	البيت
٢٣٥	قال علي بن الحسين إلى
	من يفرع خلف هذه
	الأمة وقد درست أعلام
	الملة؟
٢٣٦	هل يدخل في أهل بيته
	نساؤه؟
٢٣٧	المراد من أهل البيت أبناءه
	صلى الله عليه وسلم خاصة
٢٣٨	حديث التمسك رواه

صفحة

صفحة

أعدد طريق حديث التمسك ٢٣٨	القول بعصمتهم
آخر ما تكلم به النبي صلى ٢٣٨	اعتذار من قبل على رضى ٢٤٥
الله عليه وسلم	الله عنه في إحراقه قوماً
عصمة الأئمة الإثني عشر من ٢٣٨	ارتدوا عن الإسلام
أهل البيت	المعاد من العصمة الحفظ ٢٤٦
عصمة سيدة نساء العالمين ٢٣٩	وعدم صدور الذنب
فاطمة رضى الله عنها	الحافظ الحسكاني قد أفرد ٢٤٦
دفع المصنف قول من قال ٢٣٩	جزءاً في طرق رد الشمس
لأنسلم إثبات العصمة عن	لصلاة على رضى الله عنه
المعصية	الحافظ الحسكاني من ٢٤٧
دفع المصنف قول من قال إنه ٢٤٠	خدمة الحديث
قد ثبت الحث باقتداء غيرهم	الرد على من زعم من ٢٤٨
الخلفاء الراشدون كانوا أئمة ٢٤٠	بعض أهل المذاهب أن
الحق بعد النبي صلى الله	المهدي وعيسى عليهما
عليه وسلم	السلام بوافقان في العمل
اختلاف الصحابة مع أهل ٢٤١	بمذهبه
البيت	من أسعد الناس بالمهدي ٢٤٩
من كان مع على في غزوة ٢٤٣	عليه السلام
صفتين	ما هي الرجعة في عهد ٢٥١
خلاف الصحابة لا ينافي ٢٤٤	المهدي عليه السلام

صفحة

صفحة

الدراسة السادسة

قال إن تحريم القياس إنما ٢٥٧	هو حق المجتهد دون المقلد
وجوب الإجابة على الفور لأمر ٢٥٧	رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترك المقلد الحديث الصحيح ٢٥٢	برواية إمامه ورأيه
في الاستدلال على حرمة ٢٥٢	القياس حجة ضرورية
ترك المقلد الحديث الصحيح ٢٥٣	الشرع إذا أحل شيئاً بشرط
أو وقت فهو فيما وراء ٢٥٣	ذلك ليس من الشريعة
إجماع الصحابة على تقديم ٢٥٣	خبر الواحد على القياس
ترك عمر رضى الله عنه ٢٥٣	القياس في مسئلة الجنين
ودية الأصابع	تقديم خبر الواحد على ٢٥٣
القياس مذهب الأئمة	الثلثة
هل فسدت صلوة الصحابة ٢٦٠	أم لا في قضية ذى الدين
مبحث في الصلوة على ٢٦١	النبي صلى الله تعالى عليه

الدراسة السابعة

وسلم في الصلوة عند سماع
إسمه

- ٢٦٧ فيما اذا خالفت أقوال الأئمة
الأربعة الحديث
- ٢٦٨ خلاف الأئمة الأربعة
ليس بدليل على علة خفية
في الحديث
- ٢٦٨ لا يشترط أخذ أهل العلم
في صحة الحديث وحسنه
- ٢٦٩ نقد المصنف على الإمام
الترمذى في قوله "والعمل
على هذا عند أهل العلم"
- ٢٧١ انتقاد آخر على الترمذى
حيث يذكر الحديث ثم
يقول ولم يأخذ به أهل
العلم أو بعض أهل العلم
- ٢٧٣ لا يوجد حديث صحيح
خالقه الأئمة الأربعة
- ٢٧٣ سماع المصنف عن الشيخ
الأجل ولى الله بن
- ٢٦١ الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم من أركان الصلوة
- ٢٦٢ دفع المصنف قول من قال
إن إجابة دعائه صلى الله
عليه وسلم ليست كوجوب
الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم
- ٢٦٢ الوعيد على من ترك الصلوة
على النبي صلى الله عليه
وسلم
- ٢٦٢ تعدد طرق حديث الوعيد
المذكور
- ٢٦٤ الرد على من منع عن
الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم وقت الخطبة
- ٢٦٥ مبادرة الصحابة في العمل
بما سمعوه من النبي صلى
الله عليه وسلم

- عبدالرحيم الدهلوى رحمهما
الله تعالى
- ٢٧٣ نقد المصنف على بعض
معاصريه
- ٢٧٤ كيف يجوز وجود حديث
غير معلول لم يعمل به
عالم قط
- ٢٧٥ نص الإمام الترمذى في
أن جميع ما في كتابه من
الحديث هو معمول به ما
خلا حديثين
- ٢٧٥ تضعيف الترمذى لحش
بن قيس
- ٢٧٦ كلام الترمذى على حديثي
الجمع والشرب
- ٢٧٦ نقد المصنف على الترمذى
في كلامه على حديثي الجمع
والشرب
- ٢٧٦ ترجمة حنش بن قيس
الرحبي
- تضعيف الأئمة لحش بن
قيس المذكور
- ٢٧٨ وجوه الجمع بين حديث
الجمع وما يعارضه
- ٢٧٨ الأحاديث الدالة على
التحديد إلى نصف الليل
في العشاء تحمل على
الوقت المستحب
- ٢٧٩ العذر لا ينحصر في خوف
ولامطر ولا مرض
- ٢٧٩ يجوز الجمع بين الصلاتين
لحاجة البيت أو ورود قادم
أو ضعف
- ٢٧٩ معارضة حديث الجمع
بحديث عبدالله بن مسعود
رضى الله عنه
- ٢٨٠ جواب الطحاوى عن
الأحاديث التي فيها الجمع
في غير عرفة
- ٢٨٠ جواب القسطلاني عن

- المعارضة المذكورة ٢٨٦ كيف يطلق على هذا
- الحنفية لا يقولون بالمفهوم ٢٨٠ الحديث أنه لم يعمل به
- جواب المصنف عن ٢٨٠ أحد من العلماء
- المعارضة بحديث ابن مسعود ٢٨٦ العلماء قد عملوا بظاهر هذا
- رضي الله عنه الحديث
- وقوع الفجر قبل ميقاته ٢٨١ ذهب جماعة من الأئمة الى ٢٨٦
- في يوم مزدلفة لا يدل على جواز الجمع في الحضر للحاجة
- نفي التغليس ٢٨٢ معنى قول ابن عباس ، ٢٨٦
- دفع استدلالهم بحديث ٢٨٢ "أراد أن لا يخرج أمته"
- التفريط مذهب واحد من أهل ٢٨٦
- دفع المصنف قول من ٢٨٣ البيت مذهب باقيهم
- قال لم لا يجوز أن يجمع بما لا ينعقد الإجماع مع مخالفة ٢٨٧
- جمع به الإمام الطحاوي أهل البيت
- أقوال العلماء في تأويل ٢٨٤ الاعتماد على ما أجمع عليه ٢٨٧
- حديث الجمع الذي رواه أهل البيت وأهل المدينة
- الترمذي عن ابن عباس ٢٨٧ الإمام مالك رحمه الله قائل
- رضي الله عنهما بالاشتراك في وقت الظهر
- تصويب أبي هريرة لابن ٢٨٥ والعصر والمغرب والعشاء
- عباس رضي الله عنهما في مسا معنى الاشتراك عند ٢٨٧
- قضية تأخير المغرب الإمام مالك

- مستند مالك في هذه ٢٨٧ معارضة الإجماع
- المستلة حديث ابن عباس ٢٩١ شرط حجية الإجماع كون
- رضي الله عنهما سنده مما أجمع علماء العصر
- مذهب سيد الأئمة جعفر ٢٨٨ على إفادته ذلك الحكم
- الصادق رضي الله عنه في مجرد اجتماع الأمة لا يوجب ٢٩٢
- الجمع القطع
- كلام المصنف على حديث ٢٨٨ معنى قول النووي، ومن ٢٩٢
- الشرب النسخ ما عرف بدلالة
- الجمع بين الأحاديث ٢٨٩ الإجماع
- المختلفة ما هو المراد من قول أهل ٢٩٣
- متى يمكن الجمع لم يبح ٢٨٩ أصول الفقه ، أن الإجماع
- لنا القول بالنسخ لا ينسخ ولا ينسخ
- معنى الأخذ بأحاديث ٢٨٩ يقدم سند الإجماع على ٢٩٣
- الرخص رؤيتها كذلك مباحة كل حديث مخالف له
- الدراسة الثامنة لا يستبعد أن يكون حديث ٢٩٤
- الشرب الذي رواه الترمذي
- فسيما إذا عارض الإجماع ٢٩٠ معطلاً
- الحديث الصحيح نقد المصنف على قول ٢٩٥
- تصريح أهل الأصول ٢٩١ الصيرفي في الإجماع
- بوجوب نسخ الحديث عند تلقى الأمة لحديث الشيخين ٢٩٦

مسنداً برجال ثقات

إنما يوجب قطع الصحة

الدراسة التاسعة

لاقطع عدم المعارض

القياس في مقابلة النص ٢٩٦

في الفرق بين الظاهرية ٢٩٩

حرام

وبين أصحاب الظواهر

سند الإجماع لابد أن ٢٩٦

سبب أفراد هذه الدراسة ٢٩٩

يكون نصاً

ما هو المراد من ٢٩٩

من يدخل في أهل ٢٩٦

الظاهرية ، ،

الأجماع ؟

الإجماع لا يخرق بخلاف ٢٩٩

قول السيوطي ، ان ابن ٢٩٧

الظاهرية

حزم ظاهري لا يقدح

مذهب الظاهرية مردود ٢٩٩

خلافه في الإجماع

بالكتاب والسنة

الظاهرية الجامعة بالنسبة ٢٩٦

الرد على بعض أهل ٣٠٠

إلى مشائخ الحديث والفقهاء

الأصول من الحنفية حيث

كشعرة سوداء في ثور أبيض

قالوا ان حكم أهل الظاهر

التعطل ممتنع في كتاباته ٢٩٨

حكم البغاة

صلى الله تعالى عليه وسلم

جمود الظاهرية على ما ٣٠٠

يجب نقل الإجماع إلينا ٢٩٨

ورد الحديث فيه

مع جميع شرائط صحة

إمام الأئمة الإمام أبو ٣٠٠

النقل

عبدالله البخاري من أصحاب

قالا يوجد إجماع ينقل ٢٩٨

الظواهر

سبب نزول "يا أيها الذين ٣٠٥

آمنوا لاتسئلوا عن أشياء ،

إخراج البخاري عن بخارا ٣٠١

الآية

أصحاب الظواهر هم أهل ٣٠١

النظر والتفتيش في النصوص ٣٠٧

الحديث وخيار العلماء

له حكم السؤال

والفرقة الناجية إن شاء الله

تعالى

أصحاب الظواهر إنما يتكرون ٣٠٢

القياس الخفي

في بيان أن المتفق عليه ٣٠٨

من الأحاديث هل يفيد

وجه تسميتهم بأهل الظواهر ٣٠٢

الظن أو القطع ؟

موافقة الصوفية الكرام ٣٠٣

سياق رسالة المؤلف في ٣٠٩

هذا الباب المسماة "بغاية

لأصحاب الظواهر في عدم

الإيضاح في المحاكمة

رؤيتهم صرف النصوص

عن ظواهرها

بين النووي وابن الصلاح ،

الأسرار الباطنة التي تصدر ٣٠٣

الأمة في إجماعها معصومة ٣٠٩

عن الخطأ

من الصوفية ليس رفضاً

للمعنى الظاهر

لو حلف رجل بطلاق ٣١٠

امراته أن ما في الصحيحين

الظواهر عند مشائخ الصوفية ٣٠٣

والحديث كالتص

من قول النبي صلى الله

الدليل المثلث أن الظاهر ٣٠٥

عليه وسلم لم يحث

كالتص

- قال النووي انه لا يلزم من ٣١٠ الدليلين
إجماع الأمة على العمل
بما فيها إجماعهم على
القطع
إجماع المحدثين وموافقة ٣١١ في هذه المسئلة
علماء المذاهب الأربعة
على ما قال ابن الصلاح
من الخير المحتف ٣١٢
بالقرائن ما أخرجه الشيخان
تلقى الأمة أقوى في إفادة ٣١٢
العلم من كثرة الطرق القاصرة
الإمام الحافظ جلال الدين ٣١٣ البحث عن أحاديث
السيوطي مجدد وقته
الترجيح بالدليل دون نقل ٣١٤
المعتضدات من الأقاويل
تحرير دليل ابن الصلاح ٣١٤
في هذه المسئلة
تحرير دليل النووي في هذه ٢١٥
المسئلة
الموازنة والمواجهة بين ٣١٥ ابن حزم الظاهري عند ٣٢٣

- تعليق البخاري بالصيغ
الجوزم انقطاعاً قادحاً
رد النووي على ابن حزم ٣٢٣
في قوله المذكور
قول النووي أن ابن حزم ٣٢٣
أباح الملاهى وزعم أنه لم
يصح في تحريمه حديث
صحيح
جميع ما في الصحيحين ٣٢٣
يجب العمل به من غير
توقف ونظر
الشيخان هما إماما فن ٣٢٤
الجرح والتعديل
وجوب العمل بالأحاديث ٣٢٤
المتكلم فيها
ما ضعف من أحاديث ٣٢٤
الصحيحين فهو مبنى على
علل ليست بقادحة
الأجزاء التي صنف في ٣٢٥
الجواب عن أحاديث
الصحيحين التي تكلم فيها
الجواب الإجمالي الذي ذكره ٣٢٥
السيوطي عن هذه
الأحاديث
ابن المديني كان يقول في ٣٢٥
حق البخاري ما رأى مثل
نفسه
الإمام مسلم عرض كتابه ٣٢٥
الصحيح على أبي زرعة
الرازي
رد المصنف على بعض ٣٢٧
أهل زمانه في قوله إن
الانتقاد في حديث
الصحيحين يوجب التوقف
في العمل
الدراسة الحادية عشرة
في إبطال قول من يدعى ٣٢٨
مساواة حديث غير
الصحيحين بحديثهما في

الصححة	في معرفة الصحيح والعدل
نص العلامة ابن الهمام ٣٣٩	ابن المديني كان أعلم أقرانه ٣٣٤
في إدعاء المساواة في الصححة بين حديث الصحيحين وغيرهما	بعلل الحديث ٣٣٤
انتقاد المصنف على العلامة ابن الهمام في ما ادعى، وبسط القول في ذلك	اعتناء الشيخين في جمع ٣٣٤
الترتيب بين صحاح الأحاديث ٣٣١	كتابهما بالصححة ٣٣٥
تأيد مذهب الحنفية إنما يحصل بصيرورة الصحيحين كغيرهما من الصحاح منزلة الصحيحين ٣٣٢	لم يقع التصريح من الشيخين بشروطهما ٣٣٥
أبو جعفر الطحاوي يقول في بعض المواضع "فأ قال أبو حنيفة باطل"، إجماع العلماء في تقديم البخاري على مسلم ثم مسلم على أهل عصره من بعده	تفصيل وجوه أحجية ٣٣٦
	الصحيحين ٣٣٦
	سبب ضعف هشيم في حديث الزهري ٣٣٦
	ضعف همام في ابن جريج ٣٣٦
	تلفيق الاسناد من رجال الشيخين ٣٣٧
	أحمد بن عبد الرحمن اختلط ٣٣٧
	بعد الخمسين ومائتين ومسلم أخذ عنه قبل ذلك ٣٣٧
	وجه إخراج مسلم عن بعض الضعفاء ٣٣٧
	سبب رواية مسلم عن غير ٣٣٧

الأثبات	نقد المصنف على ابن أمير ٣٤٢
اعتذار مسلم حين عاتبه ٣٣٧	الحاج في منعه التواتر ٣٤٢
أبوزرعة على روايته عن بعض الضعفاء	الأحاديث المتكلم فيها في الصحيحين ما ثمان وعشرون حديثاً ٣٤٢
مروان بن الحكم له ٣٣٨	اجماع المحدثين على أن ٣٤٢
موبقات الأعمال وشنائع الأفعال	جرح الجراح في حديث الكتابين إنما يؤثر في فقد القطع بالصححة ٣٤٢
سبب رواية الخذاق عن رجال ليسوا على بالة ٣٣٨	دفع المصنف قول من قال ٣٤٤
تلقى الأمة للصحيحين ٣٣٩	إن أحاديث غيرهما أقوى مما تكلم في الصحيحين لعدم الجرح فيها ٣٤٤
دفع قول من قال إنهم ٣٤٠	لا يعتنى بجرح ابن الجوزي ٣٤٤
اتفقوا على وجوب العمل بما في الصحيحين لا على صحته ٣٤٠	الدارقطني طعن في إمام ٣٤٤
تواتر تلقي الأمة لها بالقبول ٣٤١	الأئمة أبي حنيفة رحمه الله الخطيب البغدادي قد أفرط في طعن أبي حنيفة رحمه الله ولم يعابها ٣٤٤
نص ابن أمير الحاج في ٣٤١	منع التواتر المذكور ٣٤١
إثبات التواتر على التلقي ٣٤١	وبسط القول فيه ٣٤٥
شروع في الجمع بين ترك ٣٤٥	

صفحة

صفحة

- العمل ببعض أحاديثها
وتلقى الأمة لها بالقبول
اعتذار من قبل أبي حنيفة ٣٤٥
في ترك العمل بأحاديثها
نص الشعراني في هذا ٣٤٥
الباب
سبب كثرة الأقيسة في ٣٤٦
مذهب أبي حنيفة
قال الشافعي "من ٣٤٧
استحسن فقد شرع ، ،
تدوين الأحاديث في الأسفار ٣٤٩
بعد عصر التابعين
الإمام مالك قد أنكر النص ٣٤٩
المتفق عليه الصحيحان
في إفراد يوم الجمعة بصوم
لم يبلغ بعض الأحاديث ٣٥٠
ما لكأ رحمه الله
طرق حديث النهي في إفراد ٣٥٠
يوم الجمعة بصوم
قول الشافعي في صلاة الخوف ٣٥٠
وجه الثالث تقديم حديث ٣٥٤
- أن الصف الأول يحرس
في الركعة الأولى خلاف
النص
لم يبلغ الحديث الشافعي ٣٥٠
في هذه المسئلة
الأئمة الأربعة لم يخرقوا ٣٥١
الاجماع على التلق
دفع المصنف قول من قال ٣٥١
إن الأئمة قد قدموا
بعض الأحاديث المعارضة لما
في الصحيحين
بيان وجوه ترك الناس ٣٥٣
العمل بما في الصحيحين
الوجه الأول ترك العمل ٣٥٣
بما في الصحيحين لكون
المعارض ناسخا
الوجه الثاني حمل حديث ٣٥٤
الشيخين على حالة
نادرة

صفحة

صفحة

- غير الصحيحين لفقته
الراوي
الوجه الرابع تقديم حديث ٣٥٤
غير الصحيحين لموافقته
القياس
الوجه الخامس ترك العمل ٣٥٤
بحديث الصحيحين لكونه
من باب الرخصة والحديث
المعارض من باب العزيمة
بيان وجوه ترك أتباع ٣٥٥
المذهب الحنفي العمل بما
في الصحيحين
الوجه الأول تركهم العمل ٣٥٥
بالصحيحين متمسكاً
بحديث من السنن المشهورة
الوجه الثاني في ترك العمل ٣٥٥
بما في الصحيحين التمسك
بآثار الصحابة
"إبراز الضمير للمنصف ٣٥٦
الخبير ، رسالة للمؤلف
- في الكلام على ومن هذا
التمسك
نقد المصنف على كل جزء ٣٥٦
من كلام ابن الهمام
بأبسط مما مر
الشيخ الدهلوي من المنتهزين ٣٥٦
بالصلابة للمذهب
صححه الحديث في غير ٣٥٧
الصحيحين بمعنى الظن
الغالب في صدق صدوره
عن النبي صلى الله عليه
وسلم
قد تقرر عند الحنفية أن ٣٥٨
التعديل متى غلب على
الجرح جعل الجرح كأن
لم يكن
الترجيح المتنازع فيه هو ٣٥٩
ترجيح الحفاظ والفقهاء
الناظرين في كتب الحديث
دون المخرجين المشترطين

صفحة

- الإمام مسلم ألغى اللقاء ٣٥٩
بعد المعاصرة
- مروى مسلم لايساوى مروى ٣٥٩
البخارى
- ليس كتاب أضيّق في ٣٦١
الشروط على وجه الأرض
من الصحيحين
- موافقة أكثر المجتهدين ٣٦١
بشروط الشيخين
- كثرة الظنون لها تأثير في الإصابة ٣٦٢
- من ترك الحديث ٣٦٣
الصحيح مع العلم به
من الفقهاء ارتكب ما
يحرم عليه
- حكم العارفين بأصحية ٣٦٥
الكتابين على غيرهما
- الدلائل الثلاث التي اجتمعت ٣٦٥
على أصحيتها
- الحافظ جلال الدين السيوطي ٣٦٦
يثافهه صلى الله عليه وسلم
- بالسؤال عن صحة الأحاديث
وسقمها
- انسداد باب رؤية النبي صلى ٣٦٦
الله عليه وسلم في المنام
بالدخول على الملوك
والسلاطين
- الحافظ السيوطي قال ٣٦٦
بقطعية ما في الكتابين
- رب حديث صحيح عند ٣٦٧
أهل الفن لا يثبت عند
العارفين من طريق الكشف
- ما كشف للشيخ الأكبر ٣٦٨
في قراءة صحيح البخارى على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم
- سؤال الشيخ الأكبر رشول ٣٦٨
الله صلى الله عليه وسلم عن
حكم الطلاق الثلاث
بلفظ واحد في المنام
- سؤال الشيخ الأكبر رسول ٣٦٩

صفحة

- الله صلى الله عليه وسلم
عن معنى القروء في قوله
تعالى (والمطلقات يتربصن)
الخ في المنام
- مكاشفة ابن فورك رحمه ٣٧٠
الله تعالى وسؤاله رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
حديث (حجب الى من
دنياكم) الخ
- بعض آداب الإقامة ٣٧١
بالمدينة المشرفة
- استشارة بعض أهل الصفا ٣٧١
من حضرة النبي صلى الله
عليه وسلم في كل مسألة
في المنام
- تصحيح الشيخ الأكبر بعض ٣٧١
الأحاديث بالكشف من
حضرة النبي صلى الله
عليه وسلم
- أبو موسى المنهر المالكي ٣٧١
- كان كثير الرؤيا للنبي صلى
الله عليه وسلم يقظة ومناماً
- موسى بن ماهيل كان ٣٧١
كثير المشاهدة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم
- قول بعض العارفين اننا ٣٧٢
نكثر الصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم حتى نصير
من جلسائه
- مكاشفة خالد بن عبد الله ٣٧٢
المروزي ان صحيح البخارى
كتاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم
- العلم الحاصل بالكشف ٣٧٢
أقوى من العلم الحاصل
بالاجتهاد
- إثبات العصمة عن الخطأ ٣٧٢
لمن رأى النبي صلى الله
عليه وسلم
- رؤيا الامام بقى بن مخلد ٣٧٣

وسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه اللبن في المنام
الرؤية عامة في قوله صلى الله عليه وسلم (من رأى في المنام) الحديث

تنبيه حسن

هل الوجوه السابقة تكفي ٣٩٠
في الاعتذار لمن ترك العمل بما في الصحيحين أم لا؟
لا حاجة إلى النسخ ٣٩١
الاجتهاد المعروف في الفقهاء المتأخرين
حمل أحاديث الصحيحين ٣٩١
على الاعتذار غير مقبول
كان النقل بالمعنى في ٣٩١
الصحابة بحيث لا يفوت منه معنى اللفظ المتروك
مذهب المحققين في النقل ٣٩٢

بالمعنى
تقديم الحديث لموافقة ٣٩٢
القياس إنما يتأتى فيما إذا تساوى في الصحة
الأخذ بالعزيمة مع اعتقاد ٣٩٣
إباحة العمل بالرخصة لا يسمى تركاً
الرد على من تمسك بآثار ٣٩٣
الصحابة
اعتماد الصحابة على قول ٣٩٤
بعض التابعين أزيد من الاعتماد على أنفسهم
أين التعارض بين حديث ٣٩٥
أبي هريرة رضي الله عنه في الفسلات السبع من ولوغ الكلب وبين أثره في أجزاء الثلاث
أثر أبي هريرة المذكور ٣٩٥
موقوف عليه
الحجة في رواية أبي هريرة ٣٩٦

هريرة لا في رأيه
والعذر عن أبي هريرة إن ثبت ٣٩٦
عنه هذا الأثر أن حديثه محمول على الاختيار والأحوط والأثر على الرخصة
إسماعيل بن عياش متروك ٣٩٦
الحديث
ذيل حسن لهذه الدراسة
دفع المصنف قول من ٣٩٨
قال إن الضعف الطاري فيما دون أمامي لا يضر الإمام وفيما فوق الإمام لا أقبل الجرح
أحمد بن حنبل رضي الله ٣٩٨
تعالى عنه يرى تقديم الضعاف على الأقيسة في الأحكام
رد الخوارزمي قول الخطيب ٣٩٩
البغدادى أن أبا حنيفة كان يستعمل القياس دون الأخير،
ترك الإمام أبي حنيفة قياس ٤٠٠
القهقهة في الصلوة على غير الصلوة
قال أبو حنيفة بجواز الوضوء ٤٠٠
بنبيذ التمر لحديث ابن مسعود رضي الله عنه
قال الخوارزمي "الخطيب ٤٠٠
وأمثاله يقولون إن أبا حنيفة ترك العمل ببعض الأحاديث ولكنهم لم يعلموا أنه إنما تركها لأحاديث أصح منها
لا يسع لمقلد الإمام أبي ٤٠٠
حنيفة أن يحكم على مأخذه بالصحة بمجرد أخذه به
الدراسة الثانية عشرة
في إبداء حسن الطوبة إلى ٤٠٢

- الامام الأجل أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولزوم
التأديب به وبمذهبه والذب
عنه ورد ما قيل فيه ،
سبب إفراد هذه الدراسة ٤٠٢
ما تركت مذهب أبي حنيفة ٤٠٢
إلا فيما خالف الحديث
الصحيح ولم يظهر على
جواب المذهب عن ذلك
الحديث
العمل بوصية الإمام ٣٠٣
لا يسمى تركاً لمذهبه
من الجهل الشنيع انتساب ٤٠٣
أقوال التابعين إلى
المتبوعين
للإمام مناقب كثيرة ٤٠٣
ملأت الآفاق وأقربها أهل
الخلاف والوفاق
مالي لا أعرف حقه وقد ٤٠٣
رييت أنا وآبائي على موائد
- علمه وأدبه وعبدنا الله
على هداية
دأب المؤلف بمذهب إمام ٤٠٤
الأئمة أبي حنيفة
ليس في عنق أحد من ٤٠٤
مقلدة مذهب أبي حنيفة
قلادة من أحد منهم غير
أبي حنيفة
بيان وجوه الخلاف والوفاق ٣٠٥
مع أبي حنيفة في المسائل
ترك المصنف مذهب ٤٠٥
أبي حنيفة إذا عارضه
حديث صحيح .
أمثلة هذا الترك ٤٠٥
مسئلة تعجيل الرواتب ٤٠٥
عقيب الفرائض .
إثبات تأخير الرواتب ٤٠٦
وانفصالها عن الفرائض
دفع المصنف قول من قال ٤٠٦
ان الفصل المطلوب يحصل

- بالتأخر من مصلى
الفرض
كان بعض الصحابة يخرج ٤٠٦
من المسجد لحصول
الفصل
تقديم المصنف قول أبي حنيفة ٤٠٧
لحسن الظن إليه إذا كان
القول متعيناً معلوماً عنه
وخالفه قول تابعي من
غير علماء أهل البيت
أمثلة المعمولات عند ٤٠٧
المصنف من مذهب
أبي حنيفة
ممنح الرقبة في الوضوء ليس ٤٠٧
فيه حديث مرفوع
ولا موقوف
وجوب التكبير قبل قنوت ٤٠٨
الوتر ليس فيه حديث
مرفوع
اعتقاد الوجوب لا يحصل ٤٠٨
- من حسن الظن إلى الامام
العمل يكفي فيه حسن ٤٠٨
الظن
حديث "لا ترفع الأيدي" ، ٤٠٨
حديث معلول ضعيف
صاحب الهداية ديدنه ٤٠٨
إيراد الضعاف من
الأحاديث
ما هو محل حسن الظن ٤١٣
بالأئمة الكبار ؟
دقيقة أدب آخر مع مذهب ٤١٣
أبي حنيفة
مسئلة رفع اليدين في ٤١٤
قنوت الوتر
عبد الله بن عمر رضي ٤١٤
الله عنهما كان لا يرى أصل
القنوت لا في الفجر ولا في
الوتر
الامام ابو حنيفة بنى ٤١٤
مذهبه على مرويات عبدالله

صفحة

صفحة

- بن مسعود رضي الله عنه وآثاره ٤١٦
خلاف الحنفية مع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مسألة رفع اليدين في قنوت الوتر ٤١٥
دأب المؤلف اذا كان قول الإمام مؤيداً بسند من الشريعة ٤١٦
فروع الوفاق مع أبي حنيفة رحمه الله ٤١٦
مسئلة الزكاة في حلى النساء ٤١٦
تضعيف الترمذي لحديث عمرو بن شعيب يختص بطريق خاص ٤١٦
ابن لهيعة والمثنى بن الصباح ضعيفان ٤١٦
استدلال الشافعي ومالك ٤١٦
على نفي الزكاة في الحلى ٤١٦
خمسة من الصحابة ٤١٦
لا يرون الزكاة في الحلى ٤١٧
عائشة رضي الله عنها ٤١٧
كانت ترى الزكاة في الحلى ولا ترى في مال اليتيم ٤١٧
مذهب أبي حنيفة في هذه المسئلة أوفق بالحديث ٤١٧
مسئلة قنوت الوتر في تمام السنة ٤١٧
اتفاق الأمة على وجوب ٤١٧
صلاة الوتر في تمام السنة متمسك الشافعي وأحمد ٤١٧
في هذه المسئلة الحسن البصري لم يدرك ٤١٨
عمر رضي الله عنه قال النووي لم أر من ٤١٨
الشافعية من أتى بمرفوع في هذا الباب ٤١٨
البحث في منع قتل ٤١٨
الملتجى إلى الحرم وأن

صفحة

صفحة

- إباحة قتل المؤذيات يقتصر على الخمس المذكورة في الحديث ٤١٩
من خصائص الحرم أنه لا يجوز القتال فيه ٤١٩
مذهب أبي حنيفة في هاتين المسئلتين أرجح ٤١٩
بعث عمرو بن سعيد بن العاص الجيوش إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير ٤١٩
ذكر ما جرى بين عمرو بن سعيد هذا وأبي شرح خويلد بن عمر الخزاعي في هذه المسئلة ٤٢٠
ابو شرح هذا صحابي أسلم ٤٢٠
قبل الفتح قول أبي حنيفة في المسئلة ٤٢٠
الأولى هو منطوق الأحاديث الصحيحة ٤٢٠
حديث أنس بن مالك في ٤٢١
قتل ابن خطل محمول على الخصوصية ٤٢١
جواب الشافعي عن ٤٢١
الأحاديث المحرمة قتل الملتجى ٤٢١
رد ابن دقيق العيد تأويل ٤٢١
الشافعي لهذه الأحاديث شواهد مذهب أبي حنيفة في هذه المسئلة ٤٢٢
مذهب أبي حنيفة في ٤٢٣
المسئلة الثانية منصور بالنقل والعقل ٤٢٣
مقتضى العلة أن يتقيد الحكم بها وجوداً وعدمًا ٤٢٣
الرد على من علل حديث الخمس وعدى إلى غيرها من المؤذيات ٤٢٣
تعليق الحكم بالألقاب لا يقتضي التخصيص ٤٢٤
دفع المصنف قول من ٤٢٥

صفحة

صفحة

الصحابه

قال إن إباحة قتل هذه
الخمسة معلالة بفسق
العدوان

٤٢٩ عمل أهل المدينة من
أقوى حجج الدين عندنا

٤٢٩ اجتماع أهل المدينة المطهرة
حجة عند الإمام مالك

٤٢٩ عول الإمام مالك في
إرسال الدين حالة القيام
في الصلوة على عمل أهل
المدينة

٤٣٠ أقوال المالكية في الإرسال
والقبض

٤٣٠ الإمام مالك ربما يروى في
"الموطأ"، ما يخالف
مذهبه

٤٣٠ لم يتفرد مالك في الإرسال
المذكور

٤٣١ الانتقاد على الشيخ الدهلوي
حيث ينفي الدليل للإرسال

٤٣١ إثبات حجية عمل أهل
المدينة دون الآثار

٤٢٥ قياس قتل المتجنى إلى
الحرم على قتل المؤذيات

الخمسة باطل بوجهين
انتقاد المصنف على الحنفية

٤٢٦ حيث لم يقرهوا بتحریم
المدينة كتحریم مكة
المعظمة

٤٢٦ الاستدلال على تحليل
المدينة ضعيف

٤٢٦ دأب المصنف فيما إذا
ترجح مذهب الغير على

مذهب الإمام بالصنعة
الحديثية

٤٢٧ سبب ضعف مذهب أبي
حنيفة من جهة الحديث

٤٢٧ بناء مذهب أبي حنيفة
في الخلافات على آثار

صفحة

صفحة

٤٣٢ المالكية يؤولون الأحاديث
الصحيحة عن ظواهرها
ويتركون آثار الصحابة
بعمل أهل المدينة

٤٣٢ عند الإمام مالك لا يجزى
صوم الولي عن الميت

٤٣٣ قال الشافعي كل حديث
جاء من أهل العراق وليس
له أصل في الحجاز فلا
نقبله وإن كان صحيحاً

٤٣٤ عند المصنف يقدم عمل
أهل المدينة على الحديث

الصحيح من غير
الصحيحين

٤٣٤ أهل الحديث قد أجازوا
الصيام عن الميت

٤٣٤ حديث العراقيين إذا جاء
من غير طريق الشيخين

ولا يوجد له أصل عند
الحجازيين لا يقبل

٤٣٤ لم رجح الشافعي حديث
الأذان قبل الفجر
٤٣٥ كثرة خلاف الحنفية
مع أهل المدينة

٤٣٥ من أعظم الجفاء تسمية
محمد بن الحسن الشيباني
كتابه "باختلاف أهل
المدينة والكوفة"،

٤٣٥ اجتماع أهل بيت النبوة
أقوى حجة من عمل
أهل المدينة

٤٣٦ إثبات حجية اجتماع أهل
بيت النبوة

٤٣٦ ذكور بني هاشم والمطلب
إذا اجتمعوا على شئ
وتوارث ذلك فيهم فهو
عندنا حجة

٤٣٧ قالوا صحيح مسلم ملاّن من
الشيعة

٤٣٧ الانتقاد على موضعين من

- ٤٣٧ فتح القدير ،
أحدهما قوله في مبحث
الطلاق أماما فعله الحسن
فأى منه
- ٤٣٨ ثانيهما في باب الغنائم
حيث تكلم على قول أبي
جعفر محمد بن علي الباقر
رضي الله عنهما
- ٤٣٨ الفجعة كل الفجعة
على الأمة أن خلت
كتب المذاهب الأربعة
عن مذهب أهل البيت
- ٤٣٨ رسالة مفردة للمؤلف في
انتقاد هذين الموضعين
- ٤٣٨ الكلام على الموضع الأول
من الموضعين
- ٤٣٩ ذكر ما جرى بين أبي
حنيفة وجعفر بن محمد
في مسألة القياس
- ٤٣٩ عمل أهل البيت على
تأييد مذهب الشافعي في
- النصوص والإلهام والكشف
معنى قول النبي صلى الله
عليه وسلم "لعن الله كل
ذواق مطلق ، ،
- ٤٤٠ المقاصد الصحيحة لكثرة
الطلاق
- ٤٤١ حكم معارضة عمل أهل
البيت بالأحاديث الصحيحة
- ٤٤١ حكم معارضة النصوص
بعضها مع بعض
- ٤٤١ نفي التعارض بين الحديث
المذكور و عمل سيدنا
الحسن رضي الله عنه
- ٤٤١ سبب كثرة طلاق الحسن
رضي الله عنه
- ٤٤١ تلون العارف بالتجليات
الإلهية خير من التمكن
- ٤٤١ اختصاص النكاح ببعض
الأسرار
- ٤٤٢ تأييد مذهب الشافعي في

- أن النكاح لا ينعقد بلفظ
التملك
- ٤٤٢ ما معنى قول العارفين ،
مقام النزول أتم من مقام
العروج
- ٤٤٢ "أنوار الوجود ، ، كهاب
للمؤلف في البحث من
أسرار الصوفية
- ٤٤٢ أهل بيت النبي صلى الله
عليه وسلم لا يتزوجون
إلا من أهل الجنة
- ٤٤١ ذكر ما جرى بين علي
رضي الله عنه ورجل
من همدان في كثرة طلاق
الحسن رضي الله عنه
- ٤٤٣ الدقيقة الواجبة الرعاية
عند المصنف مع مذهب
أبي حنيفة رضي الله عنه
- ٤٤٣ العلة الطارئة على السند
بعد أبي حنيفة لا يضر
- السند متى يترجح عند المصنف ٤٤٤
حديث أبي حنيفة رضي الله
عنه
- ٤٤٤ دأب المصنف فيما إذا
ترجع مذهب غير أبي حنيفة
بالصنعة النظرية
- ٤٤٥ لا يساهم أحد من الأئمة
السابقين واللاحقين أبدا
حنيفة في نظره الثاقب
- ٤٤٦ قول مالك لما سئل عن
أبي حنيفة رضي الله عنه
- ٤٤٦ قال الشافعي من أراد
الحديث فعليه بمالك ، ومن
أراد الجدل فعليه بأبي
حنيفة
- ٤٤٦ الكلام في الذب عن أبي
حنيفة وبراءة ساحته
- ٤٤٦ الطاهرة عما قيل فيه
المؤلف كان يدرس كتاب

- في أصل الإيمان
العمل عند المحدثين شرط ٤٤٩
كمال الإيمان
سبب رمي المعتزلة أبا ٤٥٠
حنيفة بالإرجاء
يصح من حيث العربية ٦٥٠
تسمية أبي حنيفة مرجئاً
طرح الظواهر هو العدل ٤٥١
في تحقيق المعاني العقلية
سبب قول المحدثين وأرباب ٤٥١
الظواهر أن أبا حنيفة
مرجئ
قول المرجئة كيف ينسب ٤٥١
إلى أبي حنيفة؟
أبو حنيفة جبل من جبال ٤٥٢
الله الشوامخ في غزارة
علم النقل والعقل
نقد المصنف على قول ٤٥٢
البخاري "سكتوا عن رأيه
وحديثه ، ،
عند المعتزلة العمل داخل ٤٤٩
- الهداية ، ،
الجزري في جامع الأصول ٤٤٦
ذب عن أبي حنيفة
رضي الله عنه
جرح الإمام النسائي على ٤٤٧
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وذكره في كتاب الضعفاء
جرح النسائي غير مضر ٤٤٧
فلا يقبل
جرح البخاري على أبي ٤٤٧
حنيفة رحمه الله
شروع في الجواب عن ٤٤٨
جرح البخاري وبسط القول
في ذلك
تحقيق معنى "المرجئة ، ، ٤٤٨
عقيدة المرجئة ٤٤٨
اشتباه مذهب المرجئة ٤٤٨
بمذهب أهل السنة
والجماعة
عند المعتزلة العمل داخل ٤٤٩

- لا يعرف في عدة أقاليم ٤٥٢
مذهباً غير مذهبه
من أراد الاطلاع على من ٤٥٢
أخذ الحديث عن أبي
حنيفة فعليه أن ينظر
"عقد الجمان في مناقب
أبي حنيفة النعمان ، ،
تأويل قول الغوث الأعظم ٤٥٢
في الغنية "لا تواكلوهم
ولا تناكلوهم ، ،
رؤيا المصنف حين تردده ٤٥٢
في بعض أقوال مذهب
أبي حنيفة -
معنى قول الغوث الأعظم ، ٤٥٣
رجل واحد من مذهب
أبي حنيفة ولي على وجه
الأرض
لا يوجد رجل يكون على ٤٥٣
مذهب غير أبي حنيفة
في السند والهند
تعاصر معين الدين السجزي ٤٥٣
مع الغوث الأعظم
نص الجزري في الذب ٤٥٣
عن أبي حنيفة وهو
أحسن شئ في هذا الباب
الدليل الواضح في صحة ٤٥٢
مذهبه وعقيدته
قد جمع أبو جعفر الطحاوي ٤٥٤
كتاباً سماه عقيدة أبي
حنيفة
ألف من عرفاء السند ٤٥٤
والهند وصلوا إلى الله
بتعبدهم بفقهاء
رؤيا معاذ الرازي في فضل ٤٥٤
فقه أبي حنيفة
رؤيا رجل آخر في فضل ٤٥٤
فقه أبي حنيفة

فهرس

ما في الهوامش

صفحة	صفحة
بالأحاديث الشريفة من الصحيحة والضعيفة	الانتقاد على الحكاية التي ٨٠
صحیح ابن خزيمة من ١٤٣	نقلها المصنف عن وكيع
الكتب التي قد انعدمت	وكيع رحمه الله من أر ٨٠
قبل زمن الحافظ ابن حجر	أصحاب أبي حنيفة بأبي حنيفة
العسقلاني	ثناء وكيع على أبي حنيفة ٨١
كم في كتاب ابن خزيمة ١٤٣	وأصحابه النبلاء
من حديث محكوم بصحته	ابن حزم كان يقح ٨٢
وهو لا يرتقي إلى الحسن	في الأئمة الكبار باقبح
كثير بن عبد الله واه ١٤٣	عبارة وأشنع رد
”العمدة“، كتاب في ١٤٤	لسان ابن حزم وسيف ٨٢
الأحكام للمقدسي	الحجاج شقيقان
الإمام العلاءي ليس من ١٤٨	حديث ”إن الجزية ٩٢
الحنفية كما زعمه المصنف	لاتؤخذ من العرب،
الانتقاد على الحكاية التي ١٥٥	إن من حسن الظن بأبي ١٠٤
	حنيفة أنه أحاط

صفحة	صفحة
نقلها المصنف عن مالك	فقهاء الراوى مما يثبت به ٢٠٧
في تقدير الصاع بخمسة	الترجيح
أرطال وثلاث	حديث التعفير في المرة ٢٠٩
فقد الحافظ العيني على ١٥٧	الثامنة إنما روى عن عبد الله
ابن القطان في قوله "علته	بن مغفل رضى الله عنه
ضعف أبي حنيفة ، ،	لا عن معقل بن يسار كما
الانتقاد على صاحب ١٦٠	زعم المصنف
"الخزانة ، ، حيث نسب	حديث "لا أشبع الله ٢٥٨
عبارة "روضة العلماء ، ،	بطنه ، ، منقبة لمعاوية رضى
إلى صاحب الهداية	الله عنه على رغم المصنف
الشعراوى شافعى وليس ١٦٣	تعريف الحديث الصحيح ٢٦٨
بحنفى	بالمعنى الأخص
الانتقاد على الزيادة التى ١٩٧	الحديث الصحيح بالمعنى ٢٦٨
نقلها المصنف فى حديث	الأعم يشمل الصحيح بالمعنى
الزهرى عن سالم عن أبيه	الأخص والحسن وبعض
فى رفع اليدين	الضعيف
بيان إسناد المناظرة التى ٢٠٥	ومما يصحح الحديث عمل ٢٦٩
وقعت بين أبي حنيفة	العامة على وفقه
والأوزاعى فى باب رفع	اتفاق العلماء على العمل ٢٧٩
اليدين	من صفات قبول الحديث

صفحة	صفحة
ترجيح الحافظ لجمع الصورى ٢٨٥	الحديث يعتضد بقبول ٢٧٠
رواية النسائى التى جاء فيها ٢٨٥	أهل العلم
الجمع الصورى صريحاً	تعريف الحديث المقبول ٢٧٠
عبد الله بن المبارك هو من ٣٠١	إذا تلتقت الأمة الضعيف ٢٧١
خواص أصحاب أبي حنيفة	بالقبول يعمل به على
رحمه الله	الصحيح
كان بين اسماعيل والد ٣٠١	القول باشتراط أخذ أهل ٢٧١
البخارى وبين الإمام أبى	العلم بالحديث ليس مما
حفص الكبير صداقة	تفرد به الإمام الترمذى بل
أكيدة	هو قول جميع أهل العلم
الإمام أبو حفص الكبير ٣٠١	ممن يعتمد عليهم
من شيوخ البخارى	قول الإمام مالك فى هذا ٢٧٢
حسن عشرة الإمام أبى ٣٠٢	الباب
حفص الكبير مع تلميذه	اتفاق السلف وتوارثهم أصل ٢٧٣
محمد بن اسماعيل	عظيم فى الفقه
سبب انحراف البخارى عن ٣٠٣	استحسان القدماء تأويل ٢٨٤
مذهب أهل الراى	الإمام الطحاوى فى حديث
سبب إخراج البخارى عن ٣٠٤	الجمع بين الصلوتين
بخارا فى الخرجة الأولى	راوى الحديث أدرى بالمراد ٢٨٤
إخراج البخارى عن بخارا ٣٠٤	من غيره

- في المرة الثانية لمسألة خلق
الامان ٣١٣ مجرد رواية الصحيحين
لا يوجب القطع
منزلة الإمام أبي حفص ٣١٣ منع الاجماع على قطعية
الكبير في علم الرواية والاسناد
أعيان بخارا في علم الرواية ٣١٤ رواية الصحيحين تفيد
والاسناد الظن القوي
سبب إخراج البخاري عن ٣١٩ تلخيص كلام المؤلف في
بخارا في المرة الثالثة سياق دليل ابن الصلاح
ترجمة الإمام محمد بن أحمد ٣١٧ والنووي
بن حفص الدليل الذي ساقه المؤلف ٣٢١
الخرجة الأخيرة التي توفي فيها لا يختص بالمتفق عليه
الانتقاد على المصنف ٣١٥ الجواب عن بعض
حيث نسب حكم القطع الأحاديث الصحيحين
بصحة أحاديث الصحيحين المتكلم فيها غير منتهض
إلى جماعة من الشافعية استمادة الشيخين عن
ومرض الحنفية وأكثر الدهلي
أهل الكلام سياق نص العمودي بتمامه ٣٢٦
الأخبار المتلقاة بالقبول في باب الأحاديث المتكلم فيها
ليست بمنصورة في قد وقع في الصحيحين ٣٢٨
الصحيحين أحاديث كثيرة وهم فيها الرواة

- تصريح ابن تيمية بأنه قد ٣٢٨ والعلل على مسلم بن
وقع الغلط في بعض طرق الحجاج
البخاري أبو زرعة وأبو حاتم كانا ٣٣٣
المواضع المتقدمة من صحيح يقدمان مسلم بن الحجاج
مسلم على شائع عصرهما
حديث صلوة الكسوف ٣٢٩ قد يقع للبخاري الغلط في ٣٣٣
بثلاث ركوعات غير صحيح أهل الشام
ادعى الحافظ ابن حزم ٣٣٠ منع إجماع العلماء على ٣٣٣
إمام أهل الظاهر في تقديم مسلم على أهل عصره
أحاديث من الصحيحين تقديم بعض أهل العلم ٣٣٤
أنها موضوعة النسائي على مسلم بن
ادراج ابن الجوزي بعض الحجاج
أحاديث الصحيحين في ثناء الذهبي على النسائي ٣٣٤
الموضوعات بأنه أحق من مسلم
قد أفرد الحافظ الإمام بالحديث وعمله ٣٣٠
الجارودي الشهيد جزءاً فيه الإمام النسائي أحفظ من ٣٣٤
بضعة وثلاثون حديثاً معللة مسلم بن الحجاج
من صحيح مسلم ما هو المراد من الاجماع ٣٣٤
منع الاجماع على تقديم في قول مسلم انما " وضعت
البخاري في معرفة الصحيح ما أجمعوا عليه ،

صفحة

- البخارى لم يقصد الاستيعاب ٣٣٥ وأصحاب أصحابهم
 لافى الرجال ولا فى الحديث شرط النساءى أشد من شرط ٣٦١
 قد وقع التصريح من ٣٣٥ البخارى ومسلم
 الشيخين بشروطها خلافاً تجنب النساءى إخراج حديث ٣٦١
 لما زعمه المصنف جماعة من رجال
 البخارى يشترط اللقاء الصحيحين
 ولو مرة والإمام مسلم قال أبو الحسن المعافى ٣٦١
 لا يشترط اللقاء أصلاً ما أخرجه النساءى أقرب
 خلافاً لما ذكره المؤلف إلى الصحة
 الانتقاد على المؤلف حيث ٣٤٨ لم قُضِلَ بعض المغاربة
 يقول باجتماع التابعين بعد كتاب النساءى على كتاب
 عصر الإمام أبى حنيفة البخارى؟
 قدوين الفقه الاسلامى كان ٣٥٢ تضييق الإمام أبى حنيفة
 قبل زمن الشيخين وأصحاب والإمام مالك فى الشروط
 السنن فوق تضييق البخارى ومسلم
 الأئمة المجتهدون كانوا أوفر ٣٥٢ قال أبو حنيفة لا يحمل
 مادة وأكثر حديثاً من للرجل أن يروى الحديث
 الشيخين وأصحاب السنن إلا اذا سمعه من فم المحدث
 أصحاب الجوامع والمصنفات ٣٥٢ فيحفظه ثم يحدث به
 كانوا أصحاب هؤلاء المجتهدين قال مالك بن أنس ٣٦٣

صفحة

- لا يؤخذ العلم ممن لا يعرف انتقاد الحافظ العرافى على ٣٧٥
 ما يحدث به ابن الصلاح
 قال الحافظ العلائى لا يبلغ ٣٦٤ إذا روى حديث بنفس ٣٧٥
 الحفاظ العارفون نصف رجال الشيخين من غير
 رواة الصحيحين نقص فله حكم ما فيها
 البخارى ربما يحتج بالشيعة ٣٦٤ اتفاق علماء المذاهب ٣٧٥
 فى صحيحه الإمام مالك كان يقول ٣٦٥ الأربعة قاطبة على ترك
 لا يؤخذ حديث رسول الله العمل بأحاديث الصحيحين
 صلى الله عليه وسلم من إذا قامت أدلة أخرى
 صاحب هوى تعارضها
 ابن الصلاح أول من قسم ٣٧٥ قال الحافظ ابن حجر ٣٧٥
 الأحاديث الصحاح إلى العمل بما فيها لا من حيث
 سبعة أقسام الحملة ولا من حيث التفصيل
 انتقاد الحافظ ابن كثير ٣٧٥ قال السيوطى ٣٧٧
 على ابن الصلاح الأقدمون المحدث بلا فقه
 يوجد فى مسند الإمام أحمد ٣٧٤ كعطار غير طيب والفقهاء
 من الأسانيد شئ كثير مما بلا حديث كطبيب ليس
 يوازى كثيراً من أحاديث يعطار
 مسلم بل والبخارى أيضاً لا يحمل الاقدام على التكلم ٣٧٧

صفحة

- في الحديث لمن لم يجمع العلوم ٣٧٩ رواية مسلم عن أبي الزبير
بالعنينة
- قال السيوطي ليس كل ٣٧٨ كلام الحافظ القرشي على
حديث في صحيح مسلم يقال بعض أحاديث مسلم
مقتضاه لوجود المعارض له
- قد وضع الحافظ الرشيد ٣٧٨ انكاراً في زرع الرازي على
مسلم حين عرض كتابه عليه
- العطار كتاباً على الأحاديث ٣٨٠ تجنب البخاري عن كثير
المقطوعة المخرجة في مسلم من الحفاظ العباد
- كلام الحافظ عبد القادر ٣٧٨ تعديل بعض أئمة الجرح
القرشي على بعض رواة والتعديل لبعض الشيعة
مسلم والخوارج
- الاعتبار والشواهد والمتابعات ٣٧٩ قال العلامة المقبلي إن في
أمر يعرفون بها حال رجال الصحيحين من لم
الحديث ثبت تعديله وإنما هو في
- ان وعن مقتضيان للانقطاع ٣٧٩ درجة الجهول أو المستور
- عند أهل الحديث ٣٨٢ ابن القطان بتكلم في كل
من لم يقل فيه إمام
- أبو الزبير محمد بن مسلم ٣٧٩ عاصر ذلك الرجل أو أحد
المكي يدل في حديث ممن عاصره ما يدل على
جار

صفحة

- عدالته ٣٨٣ إنما يكفي في الرواية قبول
العدل لمجرد قوله بلا انضمام
- قال العلامة المقبلي في ٣٨٢ رواة الصحيحين عدد كثير
ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم
- ظن لا في التعديل ٣٨٤ مجاملة الذهبي في بعض
المجاهيل
- المرتبة السابعة والتاسعة من ٣٨٤ البخاري يروي عن المجاهيل
مراتب التعديل والتجريح
- اقسام المجاهيل على ما ذكره ٣٨٤ قالوا بخلق القرآن أو وقفوا
ابن القطان في كتاب أو نحو ذلك
- و الوهم والابهام ٣٨٢ البخاري يترك أبا حنيفة
الذي تبعه شطر أهل البسيطة ويروي عن
مستور لا يعلم من هو ولا ما هو
- مجاملة الذهبي صدرت ٣٨٥ كون الراوي روى عنه عدل ٣٨٢
هبة لحرق عادة الأصحاب لا يلزم أنه قد عدله
- في احترام الصحيحين ٣٨٢ التجريح المبهم لا يقبل ٣٨٢
- رد العلامة الإمام الأدق ٣٨٥ اختلاف آراء الناس ٣٨٣
على ابن الصلاح في قوله واجتهاداتهم في التعديل
من تلقى الأمة لأحاديث كتابهم
- الأمة قد تلقت كل حديث ٣٨٥ وعملت به عند عدم
صحيح وحسن بالقبول والتجريح

المعارض الرواية عنه الإمام

ترجيح بعض المحدثين ٣٨٦ مسلم

كان أبو زرعة يذم وضع ٣٨٧

كتاب مسلم ويقول كيف

تسميه الصحيح

رد العلامة المحدث الأمير ٣٨٧

اليافى على ابن الصلاح في

هذا الباب

ما معنى تلقى الأمة ٣٨٧

للحديث بالقبول؟

مع رفة الصحيحين ٣٨٨

بخصوصهما ليست شرطاً في

الاجتهاد قطعاً

كون أحد المحدثين مما ٣٨٩

رواه البخارى ومسلم أو

أحدهما ليس من ترجيح

أحد المحدثين على

الآخر

الصحة والأصحية ليستا ٣٩٠

بالنظر إلى ذات الشيخين

المعارض

ترجيح بعض المحدثين ٣٨٦

كتاب السنن لأبي داود

على الصحيحين

قال الإمام أبو الفضل ٣٨٦

عبد الله بن محمد

الانصارى إن كتاب الترمذى

أنفع عندي من كتاب

البخارى ومسلم

قد وقع الصحيحين ٣٨

أحاديث متعارضة لا يمكن

الجمع بينهما

محمد بن بشار بن دار قد ٣٨٧

تكلم فيه غير واحد من

الحفاظ

الشيخان قد أكثرا من ٣٨٧

حديث عبد الرزاق مع

أنه قد تكلم فيه

تضعيف الأئمة لساك ٣٨٧

بن حرب الذى أكثر

بل بالنظر إلى رجال كتابيها

الشيخان لم يدعيا الأصحية ٣٩٠

قط وهما أعلم بها من كل

من جاء بعدهما

دعوى أصحية ما في ٣٩٠

الصحيحين على ما في

غيرهما مطاقاً غير صحيحة

الكلام على حديث أبي ٣٩٥

هريرة في غسل الإناء من

ولوغ الكلب سبعاً

الراوى إذا عمل بخلاف ما ٣٩٥

روى فالعبرة لما رأى

لما روى

ما هو المراد من الضعيف ٣٩٩

في قولهم الحديث الضعيف

خير من الرأى،

تحفة الطلبة في تحقيق مسح ٤٠٨

الرقبة، رسالة للفاضل اللكنوى

في تحقيق مسح الرقبة

ليس من ديدن صاحب ٤٠٨

الهداية إيراد الضعاف

التي لا يحتج بها كما زعمه

المصنف

صاحب الهداية رحل في ٣٠٨

طلب الحديث وسمع وبرع

المشيخة التي جمعها صاحب ٣٠٩

الهداية لنفسه

صاحب الهداية كان إماماً ٤١١

حافظاً جامعاً للعلوم

وقعة التتار قد قضت على ٤١١

خزائن كتب اسلام

صاحب الهداية وشمس ٤١١

الأئمة السرخسى والعلامة

الكاشانى إنما يعتمدون على

كتب أئمتنا المتقدمين

المتقدمون من الحنفية كانوا ٤١١

يعتنون في كتبهم بذكر

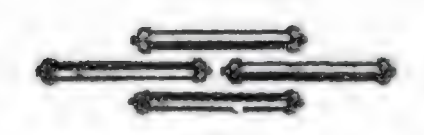
الأدلة من السنة والبحث

عنها

سبب حكم الحفاظ ٤١١

والمصنف الذي بعده قبل تفرق	المأخرين على بعض أحاديث
الصحابة في الأمصار	كتب الحنفية بعدم
قال ابن القيم الجليلي ٤٢٨	الوجدان
والمساكن والبقاع لا تأثير لها	قد وجد في تعليقات ٤١٢
في ترجيح الأقوال	البخاري كثيراً ما لم يحده
تفرق الصحابة في الأمصار ٤٢٨	الحفاظ المتأخرين
انتقل إلى الكوفة والبصرة ٤٢٨	بعض التعليقات التي لم ٤١٢
نحو ثلاث مائة صحابي	يحدوها ابن حجر العسقلاني
من كانت السنة معه ٤٢٨	يؤيد حديث لا ترفع الأيدي ٤١٢
فعمله هو المعتبر	الخ ما رواه الإمام أبو حنيفة
عمل أهل المدينة ليس ٤٢٩	بسنده في "كتاب
عند مالك حجة يلزم	الآثار،
العمل بها للجميع	قال الأعمش ما سمعت ٤١٢
ما هو المراد من قول ٤٢٩	إبراهيم يقول برأيه في شئ قط
مالك "على هذا أدركت	الانتقاد على المصنف ٤١٥
أهل العلم ببلدنا،	حيث خفي عليه معنى
الغالب على كبار الصحابة ٤٣٢	حدث ابن مسعود رضي
الاقبال من الرواية والتوقي	الله عنه في القنوت
في حديث رسول الله عليه	فضل المدينة ثابت بالنظر إلى ٤٢٧
وسلم خلافاً لما زعمه	عصر النبي إلى الله عليه وسلم

المصنف	مما ذكره المصنف
قول الشافعي لأحمد بن ٤٣٣	ذكر ماجرى بين الإمام ٤٣٩
حنبل إذا صح عندكم	أبي حنيفة وسفيان الثوري
الحديث فاعلمني به	وحمد بن سلمة وجعفر
أذهب إليه حجازياً كان	الصادق في مسجد الكوفة
أو عراقياً	سفيان الثوري وحمد بن ٤٣٩
ذكر ما جرى بين الإمام ٤٣٩	سلمه وجعفر الصادق قالوا
أبي حنيفة وجعفر الصادق	لأبي حنيفة "أنت سيد
في مسألة القياس بأبسط	العلماء،



فهرس

أسماء الكتب المذكورة في الدراسات

والتعليقات

(ت)

أدب القاضي للخصاف ٤١٠ ت
إزالة الخفاء لشاه ولي الله الدهلوي

(الف)

إبراز الضمير للمنصف الحبيبي ٢٧٣ ت
للمؤلف ٣٥٦ و ٣٩٦انحاف أهل العرفان ٣٧٠ و ٣٧١ ٣٨٣ ت ٣٨٥ ت
أحكام القرآن للجصاص

١٩٦

(ت) ٢٧٢

إحياء العلوم للغزالي ٣٦٨
الاختصار لعلوم الحديث لابن

الصلاح ٣٧٤ (ت) أسد الغابة ٢٦٥

اختلاف أهل المدينة والكوفة أصول ابن الحاجب ١٥
الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من ٤٣٤الآثار ١٤٦ و ٢٢٢ و ٢٨٩ الانتقاء لابن عبد البر ٨٠ ت
٣٧١ الأنوار القدسية ٣٨٩ تأعلام الأخيار في طبقات فقهاء ٣٠٣ و ٤٤٢
مذهب النعمان المختار ٤١١ ت إيقاظ الوسنان للمؤلف ٧٨

(ب)

٤٢٨ ت بدائع الصنائع للكاشاني ٤١١ ت

الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ٣٠٥ ت
البحر للزركشي ١٣الافصح على نكت ابن الصلاح ٢٦٩ ت و ٣٦١ ت
البحر الذي زخر في اصطلاح علم الأثر ٢٧٠

الإقناع ١٦٠ بحر الرائق ١٢

ألفية العراقي ٣٨٥ ت البناية شرح الهداية للعيني ١٥٧ ت

الإمام في شرح الإمام ١٤٥ البويطي (المختصر للبويطي) ١٩٠

(ت)

الأم ٩٣ و ٢٦٣ و ٣٧٢ و ٤١٩ تاريخ بغداد للخطيب ٨٠ ت

الإمام لابن دقيق العيد ٨٩ و ١٨٨ و ٨١ ت و ٢٧٢ ت و ٣٠١ ت

الامتاع في أحكام السماع ٣٨٥ و ٣٧٨ ت

الأمر المهم في تصحيح أجوبة تاريخ غنجار ٣٠٢

أهل العلم ٣٧٠ التبيين (للزيلعي) ٤٩

الأمصار ذوات الآثار ٣٠٥ ت التحبير ١٢ و ١٣٩ و ١٤٤ و ١٤٩

- و ٢٥٤ و ٣٤١ و ٣٥١ و ٣٥٢ تذكرة الموضوعات للمقدسي
و ٣٦٤ و ٣٩٤ ١٤٣ ت
- التحرير لابن الهمام ١٢ و ١٦ الترغيب والترهيب ١٤٣ ت
و ١٢٠ و ١٢٥ و ١٣٩ و ١٤٤ التعظيم والمنه في أن أبوى رسول
و ١٩٨ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٣٢٨ الله صلى الله عليه وسلم في الجنة
و ٣٤١ و ٣٥٩ و ٣٦٣ ٣٢٨ ت
- تحفة الطلبة في تحقيق مسح الرقبة التعقبات على الموضوعات ٢٦٩ ت
٤٠٨ ت ٣٣٠ ت
- تحفة المرضية في حل بعض التعليقات على شروط الأئمة
مشكلات الحديثه ٢٦٩ ت الخمسة للعلامة محمد زاهد الكوثري
التخريج للزيلعي (نصب الراية) ٣٥٣ ت
- ٤٦ و ١٤٥ و ١٥٤ و ١٥٥ التعليق المجدد على مؤطأ الإمام
و ١٩٨ و ١٩٦ و ٢٠٦ محمد ٧٢ ت
- تخريج مسند الرافعي ١٤٥ تفسير الوسيط للواحدى ٤١٠ ت
و ١٩٧ و ٢٠٣ و ٢١٣ و ٤١٧ التقريب للنووى ٢٩١ و ٣٠٩
تدريب الراوى للسيوطى ١٤٦ و ٣٦٤ ت
- و ٢٩١ و ٢٧٠ ت و ٣١٢ التقييد والايضاح لما أطلق واغلق
و ٣٢٥ و ٣٢٦ ت و ٣٤٣ من مقدمة ابن الصلاح ٣٣٠
و ٣٤٩ و ٣٦٤ ت و ٣٦٦ و ٣٧٥ ت
- تذكرة الحفاظ للذهبي ٣٣٠ ت التلوخ ٤٨ و ٨٨ و ٢١١ و ٢٥٣
و ٣٣٣ ت التمهيد لابن عبد البر ٢٧٠ ت

- التنقيح لصمد الشريعة ٥٦ الجزء في رفع اليدين للبخارى ١٩٧
توضيح الأفكار شرح تنقيح الانظار الجواهر المضيئة ٣٠٦ ت و ٣٧٨ ت
٣٢٢ ت و ٣٣٠ ت و ٣٣٤ ت و ٣٩٥ ت
- و ٣٣٦ ت و ٣٧٥ ت و ٣٨٧ ت الجوهر النقى ٩٢ ت
٣٩٠ ت (ح)
- تهذيب التهذيب ١٤٣ و ٢٧٨ حاشية الهداية لابن العز ١٤٩
(ج) و ١٦٢
- جامع الاصول ٢٠٧ و ٤٤٦ الحمادية ١٢٦
و ٤٥٣ الحميدى ١٦١ و ١٦٢
- جامع بيان العلم وأهله ٤٢٩ ت (خ)
- جامع الترمذى ٧٠ و ٩٥ و ٩٦ خزانة الروايا ت ١٥٩
- ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٧٥ و ٢٨١ (د)
- و ٣٨٦ ت و ٤٠٩ ت و ٤١٧ الدراية في حواشى الغاية ٣٨٩ ت
- جامع سفيان ثورى ٣٠٣ ت الدر النضيد لابن حجر العسقلانى
٢٦٣
- الجامع الصحيح للبخارى ٣٢ و ٧٤ دستور السالكين ١٥٩
- و ٩٦ و ١٤٤ و ٢٠٦ و ٢٥٧ (ذ)
- و ٣٠٨ و ٣٢٢ ت و ٣٢٥ ذب الذبابات ٢٢٦ ت
- و ٣٢٩ و ٣٣٠ ت و ٣٦٢ ت ذيل تاريخ نيسابور ٢٤٧
- و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٨٥ ت (ر)
- و ٤٠٩ ت و ٤٢٢ و ٤٣٠ و ٤٤٩

- الرد على اللفظية ٣٠٧ ت
رسالة للمؤلف في تحقيق أهل البيت ٢٣٧
رفع الملام عن الأئمة الأعلام ١٠٤
روضة العلماء الزند ويسه ١٦٠
الروضة (في فقه الشافعي) ٢٢٣
(ز)
زهر الربى على المحتجب للسيوطي ٣٦١
الزيادات ٤١٠
(س)
سفر السعادة ٩ و ١٩٦
سند الأنام في شرح مسند الإمام الهمام ١٠٤ ت
السنن لأبي داؤد ٤٢ و ٦٥ و ١٤٤
و ٢٠٤ و ٢٧١ ت ٣٨٦ ت
و ٣٩٩ و ٤٠٦ و ٤١٣ و ٤١٨
السنن الكبرى ١٤٤ و ٤٢٣ و ٤٣٣
و ٤٣٤
سير أعلام النبلاء ٣٠٦ ت
و ٣٣٤ ت
السيرة الشامية ٢٤٧
السير الكبير لمحمد ٤١٠ و ٤١١ ت
سير الواقدي ٤١٩
(ش)
شرح الأربعين النووية ٢٧١ ت
شرح الالفية في اصول الحديث للسخاوي ١٤٣ ت
شرح البخاري للعيني ١٩٨ و ٢٧٩
شرح البخاوي للقسطلاني ٤٠٦ و ٤٣٢
شرح البخاري للنووي ٣٢٦ ت
شرح البديع ١٢١
شرح التبصرة للعراقي ٣٨٩ ت
شرح التلخيص للقفال ٤١٩
شرح سفر السعادة ٧ و ١٣٥
و ٣٣١ و ٤٣١ و ٤٤٩ و ٤٥٠
شرح السنة ٦٩ و ٨٨
شرح العراقي على التقریب ١٤٥
و ١٨٩ و ١٩٦
شرح العمدة لابن دقيق العيد

- ١٩٠ و ٣٥٩ و ٤١٩
شرح مسلم للأبي ٢٣٧
شرح مسلم لابن الصلاح ٣٣٦
شرح مسلم للنووي ٧٥ و ٢٨٣
و ٢٨٦ و ٢٩١ و ٣١٠ و ٣٢٤ ت
و ٣٢٦ ت و ٣٣٣ ت و ٣٧٨ ت
و ٤٣٤
شرح المشكوة للطبي ٧٦
شرح المشكوة لعلی القاری ٣٩٩
شرح معاني الآثار للطحاوي ١٩٤
و ١٩٨ و ٢٨٠ و ٢٨٣ و ٣٣٢
و ٤٠٩ ت و ٤١٠ ت
شرح مغطاي لابن ماجه ١٤٥
و ٣٩٦
شرح مقاصد للتفتا زاني ٢٤٣
شرح المنهاج للنووي ٤١٨ و ٢٢٣
شرح المواقف ٤٤٩ و ٤٥١
شرح المؤطا للقاري ٩٠٦
شرح المذهب للنووي ١٦٨
شرح النخبة ٣١٢ و ٣٤٠
شرح النفايه للقاري ٤١١ ت
شروط الأئمة الخمسة للحازمي ٣٣٥ ت و ٣٦١ ت
شروط الأئمة الستة ٣٦١ ت
و ٣٦٢ ت
(ص)
صحيح ابن حبان ٣٥٥ و ٣٧٤ ت
صحيح ابن خزيمة ١٤٣ ت
و ٣٥٥ و ٣٧٤ ت
صحيح أبي بكر اسماعيلي ٣٧٤ ت
صحيح أبي عوانه ٣٧٤ ت
صحيح أبي نعيم الاصفهاني ٣٧٤ ت
صحيح البرقاني ٣٦٤ ت
صحيح مسلم ٦٥ و ٧٠ و ٧٢
و ٧٤ و ١٤٤ و ١٨٦ و ١٨٧
و ٢٠٠ و ٢٣١ و ٢٣٦ و ٢٣٧
و ٢٥٨ و ٣٠٨ و ٣٢٣ ت
و ٣٣٠ ت و ٣٦٥ ت و ٣٧٥ ت
و ٣٧٦ ت و ٣٧٨ ت و ٣٧٩ ت
و ٤٠٩ ت و ٤٣٧
صفوة التصوف ٣١١
الصواعق المحرقة لابن حجر المكي

٢٣٥ و ٢٣٦

(ط)

طبقات الأوليا لابن الملقن ٣٧١

طبقات الأولياء للشعراني ٣٧١

طبقات الشافعية للسبكي ٢٠٠

٣٣٤ ت

طبقات الفقهاء للشيرازي ٣٠٤ ت

(ع)

عقد الجمان في مناقب أبي حنيفة

النعمان ٤٥٢

عقد الجيد ١٦١ ت

عقد الدرر في جيد نزهة النظر

٣١٩ ت

عقيدة أبي حنيفة للطحاوي ٤٥٤

علل لابن أبي حاتم ٣٨٨

العمدة ٣٤٤

العلم الشامخ في إثبات الحق على

الآباء والمشائخ ٣٨٠ ت ٣٨٣ ت

(ع)

غاية الايضاح في المحاكمة بين

النووي وابن الصلاح للمؤلف ٣٠٩

غاية السؤل ٣٨٧ ت

غاية الفسخ لمسئلة النسخ للمؤلف

٣٥٣ و ٣٩٣

غنية الطالبين ٥٤٢

(ف)

فتاوى ابن حجر مكي ١٦٨

فتح الباري ٢٧٢ ت و ٤١٢ ت

و ٤٢٧ ت

الفتوحات المكية ٢٨ و ٢٩ و ٥٥

و ٩٠ و ١٧٤ و ٢٢٤ و ٢٢٥

٢٢٨ و ٣٦٦ و ٣٦٨

فتح القدير ٢٧ و ٢٩ و ٩٤

و ١٤٠ و ١٤٦ و ١٤٩ و ٢٠٣

و ٢٢٢ و ٢٦٩ ت و ٣٨٦

و ٣٢٨ و ٣٩٤ و ٤٣٧

فتح المغيث بشرح ألفيه الحديث

٢٧١ و ٣٣٠ ت

فصوص الحكم ٤٤١

فصول البدائع ١٦ و ٤٤

فصول العمادة ٣٠٤ ت

فضل علم السلف على الخلف ٣٧٣

فوائح الرحوت شرح مسلم الثبوت الصوفية ١٣٦

٣١٣ ت

(ل)

الفوائد البهية ٣٠٧ ت

النوائد المجموعة في شأن ما وقع

في مسلم من الأحاديث المقطوعة

٣٧٨ ت

الوقاح للشعراني ٤٥ و ١٠٦ و ١٠٨

و ١١٤ و ٤٣٨ و ٤٣٩ ت

(م)

ماتمس إليه الحاجة لمن يطالع ابن

ماجه للنعمان ٤٣٢ ت

المبسوط لشمس الأئمة ٣٠٤ ت

المجنبي للنسائي (سنن نسائي) ١٤٥

و ٣٦٢ ت

الحلي لابن حزم ٨٢

مختصر ابن حاجب ١٣

مختصر الوقاية ٢٦

مدارج النبوة ١١٢

المدخل في أصول الحديث للهاكم

٣٦٣ ت و ٣٦٤ ت

المدخل للبيهقي ١٦٨

مسالك الخلفاء في والدي المصطفى

٣٧٥ ت

(ق)

القنينة ١٢٦

(ك)

الكافي ٩٤ و ١٦١

كتاب الآثار لأبي حنيفة ٣٦٥ ت

و ٤١٢ ت

كتاب الأصل لمحمد ٤١١ ت

كتاب الأهواء والاختلاف ٣٠٧ ت

كتاب التحقيق ٤٦ و ٢١٢ و ٣٩٢

كتاب الخراج لأبي يوسف ٤١١ ت

كتاب الضعفاء للبخاري ١٥٧

كتاب المعرفة للبيهقي ١٩٨

الكشف للبهزوي ٥٦ و ٣٩٢

كشف المحجوب ٤٥٤ و ٤٥٥

الكواكب الدرية في مدح السادة

- المقالات ٤٥٠
 مستدرك للحاكم ٣٧٤ ت
 مسند أبي حنيفة للخوازمي ٣٥٨
 ٣٩٩
 مسند أبي يعلى ٣٧٥ ت
 مسند البزار ٣٧٨ ت
 المسندات للخصاف ٤١٠ ت
 مسند أحمد بن حنبل ٢٣٣
 و ٣٧٤ ت
 مشارق الأنوار على صحاح الآثار
 ١٤٤ و ١٤٥
 مصنف ابن أبي شيبة ٤١٤ و ٤١٥
 و ٤٣٠ ٤٣١
 المعاني البديعة في معرفة الاختلاف
 أهل الشريعة ٢٨٧
 المعجم الأوسط للطبراني ١٥٥ ت
 و ٢٤٢ و ٣٧٥ ت
 المعجم الصغير للطبراني ٢٦٩ ت
 المعجم الكبير للطبراني ٣٧٥ ت
 معرفة علوم الحديث للحاكم ١٥٧
 ٢٠٧ ت
 المغني ١٨ و ٨٦ و ١٤٦ و ٤١٥
- مناقب الإمام الأعظم لصدر الأئمة
 ٢٠٥ ت
 المنهاج ١٤٦
 منهاج السنة لابن القيم ٣٢٨ ت
 و ٣٩٩ ت
 المنهج للشعراني ٦٦ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣
 و ١٠٥ و ١٦٥ و ٣٤٥ و ٤٣٣
 المنهل ١٤٦
 منية الأمل ١٨٠ ت و ٤١١ ت
 المواقف ٤٤٨
 مواهب سيد البشر في حديث
 الأئمة الإثني عشر للمؤلف ٢٣٧
 المواهب اللدنية ١١١
 الموضوعات لابن الجوزي ٣٠٢
 مؤطا لمالك ١٤٤ و ١٧١ و ٢٠٨
 و ٣٤٩ و ٣٦٥ و ٤١٦ و ٤٢٩ و ٤٣١
 ميزان الاعتدال للذهبي ١٤٣ ت
 و ٢٧٧ و ٣٨٢ ت
 الميزان للشعراني ١٦٣ و ١٦٤
 ٣٢١ ٣٦٥ و ٤٣٩ ت

- (ن)
 النبراس شرح شرح العقائد النسفية
 ٣٢٨ ت
 نظم الدرر ٢٧٠ ت
 نجات الأنس ٤٥٣
 نهاية لامام الحرمين ١٦١
 نهج السالك ٢٤٣ و ٣٥٠
 و ٤١٢
- (هـ)
 الهداية ٢٧ و ٢٩ و ٩٤ و ١٦١
 و ١٦٨
 هدى السارى مقدمه فتح الباري
 ٣٠١ ت و ٣٠٣ ت و ٣٢٤ ت
 و ٣٢٧ ت و ٣٣٣ ت و ٣٣٤
 و ٤١٢
- (و)
 وريقات مفردة في حديث المصراة
 للمؤلف ٣٩٢
 الوسيط للغزالي ٣٥٠
 الوهم والابهام لابن القطان ٣٨٤
- (ي)
 اليواقيت للشعراني ١٨٦

فهرس

الاعلام

(١)

إبراهيم بن ادهم ٤٥٥	إبراهيم الهجرى ٣٩٩
إبراهيم بن قوقر ١٧٧	إبن أبي حاتم ١٨٨ و ٢٧٧
إبراهيم بن محمد بن عبد الله الطاهري ٣٧٨	إبن أبي ليلى ١٥٦ و ١٥٨
إبراهيم بن محمد الفقيه ٤٠٩ ت	أبي بن كعب رضى الله عنه ٤١٨
إبراهيم بن محمد المروزي ٢٠٧ ت	الأبي ٢٣٧
إبراهيم بن مرعى المالكي ٢٧١	الأثرم ٤١٥ ت ٤١٦
إبراهيم بن مغيرة الجعفي ٣٠٢ ت	ابن الأثير الجزري ٢٠٧ و ٢٦٥
إبراهيم بن المنذر الحزامي ٣٦٣	٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٥٣
إبراهيم بن يوسف ٤١٢	أحمد بن أبي حامد الباهلي ٣٠٢
إبراهيم النخعي ٧٦ و ٨٠ و ٩٣	أحمد بن أبي طالب ٣٧٢
١٩٩ و ٢٠٥ و ٢٠٧ ت	أحمد بن حفص (أبو حفص الكبير) ٣٠١ حتى ٣٠٧ ت
٤١٢ ت	أحمد بن حنبل (الإمام) ٢٨
إبراهيم النظام ٤٥	٥٧ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٥ و ٨٨

٩٣ و ٩٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١٤٠	أحمد بن محمد أبو عمرو ٣٠١ ت
١٥٢ و ١٦٤ و ١٧١ و ١٩٦	أحمد بن محمود النسفي أبو البركات ٥٦ و ٦٢
١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٣٣	أحمد الزواوي ٣٧١
٢٥٣ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧	أبو أحمد الحاكم الكبير ٨٠ ت
٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٣٤ ت	آدم عليه السلام ٢٤٢
٣٨٧ ت و ٣٨٨ ت و ٣٩٨	أزرق بن قيس ٤٠٦
٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣٣	أسامة بن زيد رضى الله عنها
أحمد بن زهير ٤٢٩	٥٢ و ٢١٩
أحمد بن سلمة ٣٠٦ ت	أسباط بن نصر ٣٣٧ ت
٣٣٣ ت	و ٣٨٧ ت
أحمد بن عبد الرحمن ٣٣٧	إسحاق بن راهويه ٧٩ و ٨٠
أحمد بن عبد السلام ١٠٤	٨٢ و ٣١١ و ٢٧٦
أحمد بن عبد العزيز ٤١٠	إسحاق بن سليمان الرازي ٣٥٤
أحمد بن عيسى المصري ٣٣٧	إسحاق الإسفرايني ٢٧٠ ت
أحمد بن محبوب الرملي ٣٦٢ ت	٣٣٣ ت
أحمد بن محمد الإسكاف	أبو إسحاق الشيرازي ٣٠٤ ت
أبو الحسين ٢٠٥ ت	و ٣٣٣
أحمد بن محمد بن اسماعيل الهروي ٣٧٢	أبو إسحاق المروزي ٢٨٦
أحمد بن محمد المقرئ ٣٠٢ ت	أسد بن نوح الفقيه ٣٦٣ ت
أحمد بن محمد بن عمار ٣٣٠ ت	أسلم أبو رافع رضى الله عنه ٦٩

أسماء بنت أبي بكر الصديق
رضي الله عنهما ٤٣٦
اسماعيل بن ابراهيم والد البخاري
٣٠١ ت و ٣٠٢ ت
اسماعيل بن سعيد الخرساني ٣٥٤
اسماعيل بن عرعة ٣٠٣ ت
اسماعيل بن عياش ١٨٨
اسماعيل بن الفضل ٤٠٩ ت
اسماعيل بن كثير عماد الدين
٣١١ ت و ٣١٢ و ٣٧٤ ت
٤٣٣ ت
ابو اسمعيل الهروي ٣٧٢
الاسود ٢٥٠ و ٤١٤
أبو أسيد ١٩٦
اشهب ٢٨٦
الأعرابي ١٩٦
إمام الحرمين ١٦١ و ٢٨٤
و ٣١٠ و ٣٢٨ ت
الآمدی ١٢١ و ٤٥١
الأمير السيفي (انظر محمد بن
اسماعيل)

ابن أمير الحاج ١٢ و ٢١ و ١٣٩
و ١٤٩ و ٣٤١ و ٣٥٢ و ٣٦٣
أنس بن مالك رضي الله عنه
١٩٠ و ١٩٦ و ٢٠٧ و ٢١٣
و ٢٢٢ و ٤١٦ و ٤٢١
الآوزاعي ٨٥ و ٩٣ و ٢٠٤
و ٢٠٥ و ٢٠٦
اويس القرني ٢٤٤
ايوب السخيتاني ١٧٩
(ب)
البتول (انظر فاطمة)
البخاري (انظر محمد بن اسماعيل)
بدر الدين محمود العيني الحافظ
١٥٧ ت و ١٩٨ و ٢٧٩ و ٢٨٣
البراء بن عازب رضي الله عنه
٢٨ و ١٩٢ و ٤٠٥
البراء بن معرور رضي الله عنه
٢٨
بروع بنت واشق رضي الله
عنهما ٩٢
برهان الدين المرغيناني صاحب

الهداية ١٦٠ و ٤٠٨ و ٤١١ ت
و ٤١٣
بريرة رضي الله عنها ١٥٨ و ١٥٦
البستي ١٥
بشر بن الوليد ٣٦٣ ت
بشير بن كعب ٧٠ و ٧١
بقي بن مخلد ٣٧٣
بكر بن منير ابو سعيد ٣٠٢ ت
أبو بكر بن أبي شيبة ١٩٠ و ٤١٤
و ٤٣٠
أبو بكر الاديب ٣٦٣ ت
أبو بكر الاسماعيلي ٣٠٥ ت
و ٣٠٦
أبو بكر الباقلاني ٣٢٨ ت
أبو بكر بن الحارث ١٨٨
أبو بكر بن حامد ٣٠٥ و ٣٠٦ ت
أبو بكر الخطيب ٥٧ و ٨٠ و ٨١
ت و ١٦١ و ٢٧٢ ت و ٣٠١
٣٤٤ و ٣٩٩ و ٤٠٠
أبو بكر الرازي ٤١١ ت
أبو بكر الصديق رضي الله تعالى

عنه ١٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢
و ٩٠ و ٩٥ و ١٩٦ و ٢٣٨ و ٢٤٠
و ٢٤٤ و ٢٧٢ ت و ٤٠٦ و ٤٣٨
أبو بكر بن عياش ١٩٨ و ١٩٩
أبو بكر ٤١٢ ت
بكير بن عبد الله الاشيج ٢٠٨
بلال بن سعد ٨٥
بلال بن عبد الله ٧٣ و ٧٥
٧٦ و ٧٨
البلقيني ٣١٠ و ٣٣٤ ت
البيهقي ٤٦ و ٥١ و ٦٧ و ٩١
و ١٤٤ و ١٥٣ و ١٦٠ و ١٦٨
و ١٩٦ و ١٩٧ ت و ١٩٨
و ٢٧٢ ت و ٤٣٤
(ت)
تاج الدين السبكي ١٥ و ٢٠٠
و ٣٣٤ ت
التفتازاني ٤٧ و ٥٧ و ٨٠ و ٢١١
و ٢٤٣ و ٢٥٣
تقي الدين بن دقيق العيد ١٥
٨٩ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩٢

و ١٩٣ و ٢٠٠ و ٣٥٠ و ٤١٩ و ١٠٣ و ١٨٨ و ١٩٤ و ١٩٨
 و ٤٢١ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٢٨٠ و ٢٨٣ و ٢٨٤ ت و ٣٣٢
 و ٣٧٨ ت و ٤٠٩ ت و ٤١١ ت
 و ٤٥٤

تيم الله بن ثعلبة ٤٤٧
 ابن تيمية ٣١٠ ت و ٣٢٨ ت
 و ٣٩٩ ت

(ث)

الثعلبي ٢٣٤

(ج)

جابر رضى الله عنه ١٥٦
 و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٩٦ و ٢٧٠ ت
 و ٢٧٦ و ٢٨٩ و ٣٥٠ و ٣٧٩ ت
 و ٤١٦
 و ٣٦٤ ت و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧٥
 ت ٣٩٥

جابر بن زيد ٢٧٥ و ٢٨٥ ت
 جابر بن سمرة رضى الله عنه
 ٢٠٧ و ٢١٣

ابن جريج ٤٤٦
 جعفر بن ثعلب الأدفوني ٣٨٥ ت
 جعفر الصادق ٤٥ و ٢٣٥ و ١٨٦
 و ٢٨٨ و ٤٣٨ و ٤٣٩ ت

أبو جعفر الطحاوى ١٥ و ٨٢
 أبو حاتم الرازى ٣٣٣ ت و ٣٦٣ ت
 (ح)

ابن الحاجب ١٣ و ١٤ و ١٥
 الحازمي (أبو بكر) ٢٢٢ و ٢٨٩
 و ٣٣٥ ت و ٣٩١ و ٣٨٩
 و ٣٩٦

الحاكم النيسابورى (أبو عبد الله)
 ٢٨ و ٨٩ و ٩١ و ١٤٤ و ١٥٧
 و ١٩٧ ت و ٢٠٧ ت و ٢٦٣ ت
 أبو حامد الإسفرائنى ٣١١
 حبان ٨٣

ابن حبان ١٤٣ ت و ٢٠٣ و ٢٣٧
 أم جيبة رضى الله عنها ٣٨٠ ت
 ابن الحجر العسقلانى ٨٢ ت
 و ٨٤ و ٩٢ و ١٤٣ ت و ١٩٧

و ١٩٨ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١٣
 و ٢٦٣ و ٢٦٩ ت و ٢٧٢ ت
 و ٢٨٤ و ٢٨٥ ت و ٣٠١ ت
 و ٣٠٣ ت و ٣١١ و ٣١٥
 و ٣٢٤ و ٣٢٦ ت و ٣٢٧ ت ٣٤٤

و ٣٢٩ ت و ٣٣٣ ت و ٣٣٤
 و ٣٦١ ت و ٣٧٢ و ٣٧٥ ت ٤٠٩

و ٣٧٩ ت و ٤١٢ ت و ٤٢٧ ت
 أبو الحسن المغافى ٣٦١ ت

ابن حجر المكي (أبو الفضل)
 ١٦٨ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧
 حرب بن عمرو ٤٦

حريث بن أبي الوفاء ٣٠٧ ت
 حريز بن عثمان الرحبي ٣٦٤ ت
 ابن حزم الظاهري ٥٧ و ٨٢
 و ١٤٩ و ١٨٩ و ٢٩٤ و ٢٩٧
 و ٣٢٣ و ٣٣٠ ت و ٣٧٩ ت
 و ٣٨٦ ت و ٣٨٧ ت و ٣٩٩

الحسكاني الحافظ ٢٤٧
 الحسن البصري ٨٩ و ٨٦ و ١١١
 و ١٨٩ و ١٩٧ و ٤١٢ ت و ٤١٨
 و ٤٣٤ ت

الحسن بن عبد الله الرقي ١٩٧ ت
 الحسن بن علي رضى الله عنه
 ٩٩ و ٢٤٤ و ٤١٧ و ٤١٨
 و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠

و ٤٤٤
 الحسن بن علي المرغيناني أبو الحسن
 ٤٠٩

أبو الحسن المغافى ٣٦١ ت

حسين رضي الله عنه ٩٩ و ٢٤٢
 و ٣٨١
 أبو الحسين البصري ١٢١
 حسين بن الحسن أبو ايوب
 ٣٦٣ ت
 حسين القاضي ٢٨٥ و ٢٨٦
 حسين بن محمد الغساني أبو علي
 الحافظ ١٤٤
 حسين بن محسن الأنصاري
 ٢٦٩ ت
 حسين بن الوليد ١٥٣
 حصين ١٩٩
 حفص بن بعيل ٣٨٢ ت
 حفص بن غياث ٨١ ت
 حفصة رضي الله عنها ١٧٥
 الحكم بن عمير ١٩٦
 حماد بن سلمة ٣٨١ ت و ٤٣٩ ت
 حماد بن أبي سليمان ٢٠٥ و ٤٣٤
 حماد بن شاكر ٣٣٠ ت
 حمدان أبو عمرو ٣٣٣ ت
 ابن حمدان ١٤٠ و ١٥٢
 حمران بن أبان ٩٨
 حمل بن مالك رضي الله عنه ٢٥٣
 أبو حميد رضي الله عنه ١٩٦
 و ٣٧٨ ت
 حميد بن عبد الرحمن ٩٦
 حميد بن هلال ١٩٧
 الحميدي ٣٠٣ ت و ٣٠٧ ت
 حنش بن قيس أبو علي الرحبي
 ٢٧٠ ت و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧
 و ٢٧٩
 أبو حنيفة الامام ١٥ و ١٦
 ٣٧ و ٤٥ و ٥٧ و ٥٩ و ٧٠
 ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٩٠ و ٩٣
 ٩٤ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٩ و ١١٠
 ١٤٩ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٩
 و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٤
 و ١٦٥ و ١٦٨ و ١٧١ و ١٨٠
 و ١٨٢ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦
 و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٢٢ و ٢٥٣
 و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٣٠١ ت
 و ٣٠٣ ت و ٣٠٤ ت و ٣٣٢

و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧
 و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٦٢ ت
 و ٣٦٣ ت و ٣٦٤ ت و ٣٦٥ ت
 و ٣٨٢ و ٣٩٢ و ٣٩٩ و ٤٠٠
 و ٤٠٢ و ٤٠٤ و ٤٠٧ و ٤٠٨
 و ٤١٢ ت و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨
 و ٤٢٠ و ٤٢٤ و ٤٢٦ و ٤٣٨
 و ٤٣٩ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥
 و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٥٠ و ٤٥١
 و ٤٥٢ و ٤٥٤
 و ٣٨٦ ت
 الدارقي (علي بن عمر أبو الحسن)
 ٦٧ و ١٤٤ و ١٨٨ و ١٩٦
 و ٢٠٦ و ٣٢٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤
 (د)
 الدارقطني (علي بن عمر أبو الحسن)
 ٦٧ و ١٤٤ و ١٨٨ و ١٩٦
 و ٢٠٦ و ٣٢٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤
 و ٣٨٦ ت
 الدارقي ٤١٢ ت
 الدوري ٢٧٧
 ابو داود (سليمان بن الأشعث)
 ٨٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ و ١٨٨
 و ١٩٦ و ٢٨١ ت و ٢٩١
 و ٢٩٤ و ٣٣٤ ت و ٣٦١ ت
 و ٣٧٥ ت و ٣٩٩ و ٤٠٥
 و ٤٠٦ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨
 داود الطائي ٨١ ت و ٣٨٢ ت و ٤٥٤
 داود الظاهري ٤٣ و ٤٥ و ٢٩٩
 خالد امير بخارا ٣٠٦ ت
 خالد ٩٨ و ٩٩
 خالد بن عبد الله المروزي ٣٧٢
 أبو خنعم ١٤٣ ت
 ابن خزيمة (محمد بن اسحاق)
 ٨٩ و ٩٠ و ١٤٣ و ٣٥٧
 ٣٦٤ ت
 الخطابي (أبو سليمان حمد)
 ١٤٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٨٦ ت
 ابن خطل ٤٢١

و ٤٣٤

الداؤدي (المالكي) ٣٥٠

الدروردي ٤٢٩ ت

أبو الدرداء رضي الله عنه ٤٢٨ ت

ابن دقيق العيد (انظر تقي الدين)

(ذ)

ذو اليدن ٢٦٠

الذهبي ١٤٣ ت و ٢٤٧ و ٢٥٨ ت

و ٣٠٥ ت و ٣٠٦ و ٣٠٧ ت و ٣٣٠ ت

و ٣٣٣ ت و ٣٣٤ ت و ٤٨٢ ت

و ٣٨٣ ت و ٣٨٤ ت

(ر)

الرازي الإمام ٣٢٨ ت

الرافعي ١٤٥ و ٤١٧

ربيع ١٩٨

ربيعة ٤٢٩ ت

ابن رجب (الحنبلي) ٢٧٣ ت

رشيد الدين العطار الحافظ ٣٢٥

و ٤٢٧ و ٣٧٨ ت

أبو رمثة ٤٠٦

الرؤياني ٢٨٥

(ز)

ابن الزاعوني ٣١١

الزبير رضي الله عنه ٢٤٢

و ٢٤٢

الزبير بن بكار ٣٨٠ ت

أبو الزبير ١٥٨ و ١٩٩ و ٣٧٩

الزبير بن عربي ٨٣

أبو زرعة ٢٧٧ و ٣٢٥ و ٣٢٧

و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٧ و ٣٨٠ ت

و ٣٨٦ ت و ٣٨٧ ت

الزركشي ١٣ و ١٥

زفر بن الهذيل (الإمام) ٨١ ت

زكي الدين المنذري (الحافظ)

١٤٣ ت و ١٤٤ و ٤١٦

أبو زكريا العنبري ٩٨

الزهري ٩٢ ت و ١٨٨ و ١٩٦

و ١٩٧ و ٢٠٥ و ٢٧٦ و ٢٨٩

و ٣٢٧ ت و ٣٣٦ و ٤٣٤

زيد بن أرقم ٢٣١ و ٢٣٦

زيد بن أسلم ٧٤

زيد بن حارثة ٢١٩

الزيلعي (انظر جمال الدين)

زين الدين العراقي ١٨٩ و ١٩٦

٢٦٩ ت و ٣٢٥ و ٣٢٦ ت

و ٣٣٠ ت و ٣٧٥ ت و ٣٨٩ ت

(س)

سالم بن عبد الله ٧٣ و ٨٦

و ١٠١ و ١٩٦ و ١٩٨ و ٢٠٥

ابن سبعين ٣٧٠

السخاوي ١٤٣ ت و ٢٧١ ت

و ٣٠٥ ت و ٣٣٠

السرخسي (شمس الأئمة) ٣٠٤ ت

و ٤١١ ت

سعد بن علي الزبجاني ٣٦١

سعد بن أبي وقاص ٩٦

أبو سعد السمعاني ٢٠٥ ت

سعدان بن يحيى ١٥٧

ابن سعيد (انظر عبد الوارث)

سعيد بن أبي الرجاء ٢٠٥ ت

سعيد بن جبير ٢٧٥

سعيد بن خالد البجلي ٣٨١ ت

أبو سعيد الخدري رضي الله

عنه ٩٦

سعيد بن المسيب ٨٦ و ٨٩

و ٩٧ و ١٠٠

سعيد بن المعلل الأنصاري ٢٥٧

و ٢٥٨ و ٢٦٠

سعيد بن منصور ٨٤

سعيد بن يوسف الحنفي المحدث

٤١٠ ت

أبو سفيان رضي الله عنه ٣٧٩ ت

و ٣٨٠ ت

سفيان الثوري ١١٠ و ١٥٧ ت

و ١٥٨ و ٢٠٣ و ٢٠٧ ت

و ٢٨٤ ت و ٣٣٨ و ٣٨٧ ت

و ٤١٤ و ٤٣٩ ت

سفيان بن عيينة ٢٠٤ و ٢٠٥ ت

و ٢٠٦ و ٢٨٤

سلم بن جنادة (ابو السائب)

٨٠ ت و ٨٢

أبو سلمة رضي الله عنه ١٤٣ ت

و ١٨٨

أبو عامر ٣٢٣
عائشة رضي الله عنها ٧٨ و ٧٤ و ٤٣١
و ١٥٦ و ١٥٨ و ١٧٥ و ٢٠٨ عبد الله بن سعيد ٨١٢
و ٢٤١ و ٢٤٣ و ٤١٦ و ٤١٧ عبد الله بن شقيق العجلي ٢٧٥
عائشة بنت محمد بن عبد الوهاب ٢٨٥
٢٧٢ عبد الله بن طاؤس ١٩٨
عباد بن العوام ٤٤٧ عبد الله بن عباس رضي الله
عباد بن يعقوب الرواسي ٣٦٤ ت عنها ٦٤ و ٦٥ و ٧٢ و ٨٠
عبادة بن الصامت الأنصاري و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٨٩
رضي الله عنه ٧٩ ٣٢٨ ت و ١٩٦ و ٢٠٨ و ٢٤١ و ٢٤٥
عباده بن نسي ٨٦ و ٢٤٦ و ٢٥٨ و ٢٧٠ ت
عباس بن عبد المطلب ٢٤٢ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٨٤
أبو العباس بن العريف ٨٢ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٣٣٧
عبد الله بن أحمد بن حنبل ٩٣ و ٣٧٨ ت و ٣٨٧ ت
و ٢٧٧ عبد الله بن عبد المطلب ٢٤٢
عبد الله بن أحمد الدججي ١٩٧ ت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
عبد الله بن أيوب ١٥٥ و ٥٠ و ٦٤ و ٦٥ و ٧٣ و ٧٤
عبد الله التونكي ٣١٩ ت و ٧٥ و ٧٦ و ٨٣ و ٨٦ و ١٠١
عبد الله بن أبي رافع ٦٩ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٦
عبد الله بن رواحة ٢٦٥ و ٢٦٦ و ١٩٧ ت و ١٩٨ و ١٩٩
عبد الله بن الزبير ٩٦ و ١٨٨ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢٠٦

٢٠٧ و ٢١٣ و ٣٧٩ و ٣٩٣ ت و ١٠٠ و ١١٠ ت و ١٦٣
و ٣٩٥ و ٤١٤ و ٤١٦ و ٤٣٠ و ٢٧٠ ت و ٤٢٩ و ٤٣٠
عبد الله بن عمه بن علي ٣٧٢ عبد الجبار ١٢١
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي عبد الحق (الحافظ) ١٤٧ و ٣٧٩
الله عنهما ٥٤ و ٢٠٨ عبد الحق الدهلوي ٧ و ٣٢
عبد الله بن المبارك ٨٩ و ١٥٧ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٦٨ و ١٣٥
و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٣٠١ ت و ٣٣١ و ٣٥٦ و ٣٦٢ و ٤٣١
و ٣٠٤ ت و ٤٤٧ و ٤٥٢ و ٤٥٠
عبد الله بن محمد الأنصاري ٣٨٦ عبد الحئي الكنوي ٢٧٢ ت
عبد الله بن محمد المسندي ٤٠٥ ت و ٣٠٧ ت و ٤٠٨ ت
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عبد الرحمن بن الأسود ٢٠٣
٥٠ و ٥١ و ٨٥ و ١٠٠ و ١٩٩ و ٣١٢ ت و ٤١٤ و ٤١٥
و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٦ عبد الرحمن بن قريش بن خزيمة
و ٢٠٧ ت و ٢١٠ و ٢١٣ الهروي ١٩٧ ت
و ٢٧٩ و ٢٨١ و ٣٩١ و ٣٩٣ عبد الرحمن بن محمد الحارثي ٤١٤
و ٤٠٠ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤٣١ عبد الرحمن بن مهدي ٦٧
و ٤٣٢ و ٤٢٨ ت عبد الرحمن بن يزيد ٢٨٠
عبد الله بن مغفل رضي الله عنه عبد المرقاق ٩٢ و ٣٨٧
٢٠٩ ت ٣٣٧ عبد الرؤف المناوي ١٣٦
عبد الله بن وهب ١٨٦ ابن عبد السلام (عزالدين) ٣١٠
ابن عبد البر (أبو عمر) ٨٠ ت عبد العزيز البخاري ٥٦ و ٢١٢

٣٩٠ و
عبد العزيز بن عمر ٤٠٩ ت
عبد العزيز الفرهماري ٣٢٧ ت
عبد العلي اللكنوي (بحر العلوم)
٣١٣ ت
عبد الغافر الفارسي ٤٠٩ ت
عبد القادر الفارسي ٣٤٧
عبد القادر القرشي ٣٠٦ ت
و ٣٠٧ ت و ٣٧٨ ت و ٣٩٥ ت
عبد القادر مفتي مكة (شيخ
المؤلف) ١٨٧
عبد الملك بن جريج ١٨٨
و ٣٩٥
عبد الوارث بن سعيد ١٥٥ و ١٥٩
عبد الوارث بن سفيان ٤٢٩ ت
عبد الوهاب الازري الاسكندري
١٧٥
عبد الوهاب القاضي المالكي ٣١١
عبد الوهاب الشعراني ٤٥ و ٦٦
و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ١٠٤
و ١٠٥ و ١٠٨ و ١١٤ و ١٣٤
و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٨٦ و ٣١١
و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨
و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧١ و ٤٣٨
٤٣٩ ت
عبيد الله بن موسى ٣٦٥
عبيد الله بن عمار الشريفة ٤٨ و ٥١
و ٥٤ و ٥٦ و ٦٤
عثمان ٤١٢ ت
عثمان رضي الله عنه ٥٠ و ٩٥
و ٩٦ و ٩٧ و ١٠١ و ١١١
و ٢٧٢ ت
عثمان الجلالى ٤٥٤
عثمان بن الحكم الجذامي ١٨٨
عثمان الدرايمى ٢٧٢ ت
عثمان المقاتلى (أبو عمرو)
٣٧٨ ت
العجلي ٣٨٠ ت و ٣٨١ ت
ابن الغز ١٤٩ و ١٦٢
عزالدين (انظرا بن الأثير)
عصمة بن محمد الانصارى
١٩٧ ت

عصبة الملة (العضدى) ٢٤
و ٣١ و ٤٤٨ و ٤٤٩
عطاء بن أبي زباح ٧٩ و ٨٠
و ٨٦ و ١٩٨ و ٢٠٨ و ٢٧٧
و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٣٩٥
عفان ٤٣١
عقبة بن عامر رضي الله عنه ١٩٦
عكرمة ١٨٩ و ٢٤٤ و ٢٧٥
و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٣٣٧ و ٣٨٧ ت
عكرمة بن خالد ٨٦
علاء الدين الكشاني ٤١١ ت
علقمة ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٧ ت
العلائي (انظر صلاح الدين)
علي رضي الله عنه ٩٦ و ٩٧
و ١٠١ و ١١١ و ١١٤ و ١٩٦
و ٢٠٣ و ٢٣٨ و ٢٤١ و ٢٤٢
و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦
و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٨٦ و ٣٠٤
و ٤١٧ و ٤٢٨ و ٤٣٨
و ٤٤٣
أبو علي ١٤ و ١٥
علي بن احمد الخزامى ٤٠٩ ت
علي بن حجر ١٥٧
علي بن الحسين (زين العابدين)
٣٣٥ و ٣٣٨
علي بن خشرم ٢٠٧
أبو علي الطبري ١٨٩
علي بن عثام ٤١٢ ت
علي بن عمرو الحريري ٨١ ت
علي بن المديني ١٩٧ و ٣٢٥
و ٣٢٧ و ٣٣٤ ت و ٣٨٠ ت
و ٣٨٧ ت
علي بن يحيى الزندويسى ١٦٠
عمار بن ياسر رضي الله عنه ١٠٠
عمر رضي الله عنه ١٩ و ٤٧
و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٦٦ و ٦٧
و ٧٤ و ٧٧ و ٨٧ و ٩٠ و ٩٥
و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١
و ١١١ و ١٩٦ و ٢٣٨ و ٢٤٠
و ٢٥٣ و ٢٧٢ ت و ٤٠٦
و ٤١٦ و ٤١٨ و ٤٢٩ ت
و ٤٣٨

عمر بن أبي سفيان ٩٨
عمر بن أبي كثير ١٤٣
عمر الليثي ١٩٦
عمر بن محمد بن عبد الله البسطامي ٤١٠ ت
عمر النسفي (أبو حفص) ٤١٠ ت
عمران بن حصين ٧٠ و ٧١
عمران بن حطان الخارجي ٣٨١ ت
عمران بن موسى الطائي ١٥٤
عمرو بن دينار ٢٨٩ ت و ٤٣١
عمرو بن سعد بن أبي وقاص ٣٨٠ ت
عمرو بن شعيب ١٥٦ و ١٥٩
و ٣٩٩ ت و ٤١٦
عمرو بن العاص رضي الله عنه ٤٦ و ٤٢٨ ت
عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري ٣٨٧ ت
عمير بن هاني ٩٨
عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه ٥٤
عيسى عليه السلام ٢٤٨
عيسى بن علي ٦٥
عيسى بن موسى غنجار ٣٠٢ ت و ٣٠٥ ت
أبو عيسى الترمذي ٨٠ و ٨٢
و ٩٥ و ٩٦ و ١٠١ و ١٤٣ ت
و ١٨٦ و ١٨٧ و ٢٠٣ و ٢٠٤
و ٢٣٢ و ٢٤٥ و ٢٦٩ و ٢٧٠ ت
و ٢٧١ ت و ٢٧٢ و ٢٧٤
و ٢٧٦ و ٢٧٩ و ٢٨٦ ت
و ٣٩٩ ت و ٤١٦ و ٤١٧
عياض القاضي ٣٢٨ ت
العيني (انظر بدر الدين)
ابن عينة (انظر سفيان)
(غ)
الغزالي ١٥ و ٤٢ و ٣٢٨ ت
و ٣٥٠ و ٣٦٨ و ٣٧٠
غسان الكوفي ٤٥١
الغوث الأعظم ٤٦٢ و ٤٥٣
(ف)
فاطمة رضي الله عنها ٢٤١

و ٢٤٢
فاطمة بنت محمد بن عبد الوهاب ٣٧٢
فضل الله بن عمر (أبو الفضل) ٤١٠ ت
فضيل بن عياض ٨١ ت و ٤٥٤
الفناري العلامة ١٦
ابن فورك ٣١١ و ٣٢٨ ت و ٣٧٠
(ق)
القاري (غلي) ٥٧ و ١٠٤ ت
و ١٠٦ و ٣٩٩ و ٤١١ ت
قاسم بن اصبغ ٤٢٩
القاسم (بن قطلوبغا) ٨٠ ت
و ١٥٧ و ٤١١ ت
قاسم بن معن ٨١ ت
ابن القاسم ٤٣٠
قيصة بن ذؤيب ٢٧٦ و ٢٨٩
قتادة ٧٠
أبو قتادة ١٩٦ و ٢٧٨
قتبة بن سعيد ٢٨٥ ت
ابن قتيبة ١٤٦
القسطالاني ٧٤ و ٨٠ و ٩٤
و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ٢٨٠
و ٤٠٦ و ٤٣٢
ابن القطان (أبو الحسن) ١٥٧
و ١٨٩ و ٣٨٢ ت و ٣٨٤ ت
قطن ٣٣٧
القفال الشاشي ٢٨٦ و ٤١٩
القواريري ٣٨٦ ت
القدوري ١٤ و ١٤٠ و ١٤٨
و ٤١١ ت
ابن القيم ١٦٨ و ١٧١ و ٤٢٨ ت
قبن الأشجعي رضي الله عنه ٧٢
(ك)
أبو كامل ٤٠٥
كثير بن عبد الله ١٤٣ ت
ابن كثير (انظر اسماعيل)
ابن كدام ١٥٦
ابن كرامة ٨٠ ت
الكرخي ١٢١ و ١٢٥ و ٣٩٤

و ٤١١ ت
الكرماني ٨٤ و ٢٨١
الكفوي ٤١٠ ت
كمال الدين بن الهمام ١٢
و ١٦ و ٣٠ و ٩٤ و ١٢٠ و ١٢١
و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٤٠ و ١٩٣
و ١٩٨ و ٢٠٤ و ٢٠٦ و ٢٥٣
و ٢٦٩ و ٢٨٦ و ٣٢٨ و ٣٥٦
و ٣٥٧ و ٣٥٩ و ٣٩٤ و ٤٢٧ و ٤٣٧
(ل)
ليث بن أبي سليم ٣٦٩ ت
ليث بن سعد ١١٠ و ١٩٨
و ٣٧٩ ت و ٤١٤ و ٤٣٤
ابن لهيعة ٤١٦
أبو ليلى ٢٦٥
(م)
ابن الماجشون ٢٨٤ و ٤٣٠
ابن ماجه القزويني ١٨٨ و ١٩٦
مالك الامام ١٩ و ٨٢ و ٩٣
و ١٠٥ و ١١٠ و ١٤٤ و ١٤٥
و ١٧١ و ١٨٦ و ١٩٠ و ١٩٣
و ١٩٤ و ٢٠٨ و ٢٥٤ و ٢٧١ ت
و ٢٧٢ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٣٤٩
و ٣٥٠ و ٣٦٢ ت و ٣٦٣ ت
٣٦٤ ت و ٣٦٥ ت و ٤١٦
و ٤٤٩ و ٤٣٠ و ٤٣٧ و ٤٤٦
أبو مالك الاشعري رضي الله عنه
٣٢٣
مالك بن بجير الرمادي ٣٨٢ ت
مالك بن الحويرث رضي الله عنه
١٨٨ و ١٩٦

المواردي ٤١٩
مبارك ٤١٢
ابن المبارك (انظر عبد الله)
المتولي ٢٨٥
المنشي بن الصباح ٤١٦
مجاهد ٧٣ و ١٩٨
محمد الدين القبروزابادي ٩
و ١٩٦
محارب بن دثار ١٩٩ و ٣٥٦
محب الدين الطبري ٤٣٧
محمد ٤١٨
و ١٩٣ و ١٩٠ و ١٨٦ و ١٧١

محمد (امين) ٣
محمد (معين) ٣
محمد بن ابراهيم (أبو بكر)
٤١٠
محمد بن ابراهيم (أبو الفضل)
٣٣٣
محمد بن ابراهيم الرازي ٢٠٥ ت
محمد بن احمد الجارودي الشهيد
٣٣٠ ت
محمد بن احمد (أبو احمد)
العدل ٣٦٣ ت
محمد بن احمد (أبو حفص الصغير)
٣٠٢ ت و ٣٠٦ ت
محمد بن احمد بن محمد بن
سليمان الحافظ ٣٠١ ت
محمد بن احمد المذكر (أبو
الطيب) ٢٠٧ ت
محمد بن اسحاق ٢٧٦ ت
و ٢٨٨ و ٣٨٢ ت
محمد بن اسماعيل الأمير الجاني
٣٣٠ ت و ٣٣٢ ت و ٣٣٤ ت
و ٣٣٦ ت و ٣٧٥ ت و ٣٨٥ ت
و ٣٨٧ ت و ٣٩٠ ت
محمد بن اسماعيل البخاري ٣٢
و ٤٥ و ٨٤ و ١٤٤ و ١٥٧
و ١٨٧ و ١٩١ و ١٩٥ و ١٩٦
و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٤ و ٢٦٨ ت
و ٢٧٠ ت و ٢٧٧ و ٢٨٠
و ٢٨١ و ٣٠٠ ت و ٣٠١
و ٣٠٢ ت و ٣٠٥ ت و ٣٠٦ ت
و ٣٠٧ ت و ٣٠٨ ت و ٣٢٣
و ٣٢٥ و ٣٣١ و ٣٣٣ و ٣٣٤
و ٣٣٧ و ٣٤٣ و ٣٥٩ و ٣٦٠
و ٣١١ ت و ٣١٣ ت و ٣٢١ ت
و ٣٢٢ ت و ٣٣٠ و ٣٢٥ و ٣٢٧
و ٣٢٩ ت و ٣٣٠ ت و ٣٣١
و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٧ و ٣٤٣
و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ ت
و ٣٦٢ ت و ٣٦٤ ت و ٣٧٤ ت
و ٣٨٠ ت و ٣٨١ و ٣٨٣ ت
و ٣٨٦ ت و ٣٨٧ ت و ٣٨٨ ت
و ٣٨٩ ت و ٣٩٠ ت و ٤٠٩ ت

و ٤١٢ ت ٤٤٧ ت ٤٥٣
 محمد بن اباس بن البكير ٢٠٨
 محمد بن أبي حاتم وراق البخاري
 ٣٠١ ت
 محمد البرلسي المالكي ٣٧٠
 محمد بن بشار (بندار) ٣٨٧
 محمد بن بكر ٤١٨
 محمد بن بكر (أبو الهيثم)
 ٤٠٩ ت
 محمد بن أبي بكر الخطيب
 ٤١٠ ت
 محمد بن جابر ٢٠٣ و ٢٠٤
 محمد بن جعفر ٧٤
 محمد بن الحاج ١٨٦
 أبو محمد الحارثي ٢٠٥ ت
 محمد بن الحسن الشيباني (الامام)
 ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٣ و ١٦٨
 و ٢٠٦ و ٢٧١ ت و ٣٠٧ ت
 و ٤٣٥ و ٣٨٢ ت و ٤٠٩ ت
 و ٤١١ ت
 محمد بن الحسين ٤٠٩ ت

و ٤١٠ ت
 محمد بن حازم (أبو معاوية)
 ٣٦٤ ت و ٤٤٧
 محمد بن خالد الصدفي التلمساني
 ٣٦٨
 محمد بن خراش ٣٠١ ت
 محمد بن داود الظاهري ٤٥
 محمد زاهد الكونزي ٣٥٣ ت
 محمد بن زياد الالهاني ٣٦٤ ت
 محمد بن سلام النيكندي ٣٠٥ ت
 محمد بن سليمان الأوشى ٤١٠ ت
 محمد بن سليمان الذهلي ١٥٥
 محمد بن طاهر المقدسي
 (أبو الفضل) ٣٦١ ت و ٣٦٢
 ت و ٣٨٦ ت
 محمد بن عبد الله البيع ٣٦٢ ت
 محمد بن عبد الرحمن
 (أبو الفتح) ٤٠٩ ت
 محمد بن عبد الرحمن بن أحمد
 ٤١٠ ت
 محمد بن علي الباقر (أبو جعفر)

٢٨٦ و ٤٣٨
 محمد بن علي أبو بكر ٤٠٩ ت
 محمد بن عمر ٤١٠ ت
 محمد بن عمرو ١٨٨
 محمد بن الفضل الفراوى ٤٠٩ ت
 محمد الكوفي ٧٩
 محمد بن محمود الطرازي ٤١٠ ت
 محمد بن مسلم (أبو الزبير)
 ٣٧٩ ت
 محمد بن مسلمة رضى الله عنه
 ١٩٦
 محمد بن مسلمة (أبو عبد الله)
 ٣٦٣ ت
 محمد بن منصور ١٥٨
 محمد بن المكندر ٢٧٦
 محمد بن موسى (أبو الخير)
 ٤٠٩
 محمد بن يوسف (أبو عبد الله)
 ٤٠٩
 محمد بن يحيى الذهلي ٣٠٦ ت
 و ٣٢٥ و ٣٢٧

محي الدين بن العربي ٢١ و ٢٨
 و ٤٥ و ٥٥ و ٦٥ و ٨٤ و ٩٠
 و ١٣٣ و ١٧٤ و ١٨٩ و ٢١٣
 و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢٣
 و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٠ و ٢٤٢
 و ٢٤٩ و ٣٦٦ و ٣٧١ و ٤٤١
 محي السنة ٥٩ و ٨٢ و ٨٨
 مروان ٣٣٧ و ٣٣٨
 المزني (صاحب الشافعي) ٩٣
 و ٩٤
 مسدد بن مسرهد ٤٠٥
 مسروق ٨٥ و ٨٨
 مسلم بن الحجاج (صاحب
 الصحيح) ٦٥ و ٧٠ و ٧٣
 و ١٤٤ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٩٦
 و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٣١ و ٢٣٢
 و ٢٣٣ و ٢٦٨ ت و ٢٨٠
 و ٢٨٢ و ٢٨٧ و ٢٨٩ و ٣٠٨
 و ٣١١ ت و ٣١٣ ت و ٣٢٢ ت
 و ٣٢٥ و ٣٢٦ ت و ٣٢٩
 و ٣٣١ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ ت

و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٤١ و ٣٤٢ معاوية بن هشام ٤١٤
 و ٣٥٠ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ ت أبو معاوية (انظر محمد بن خازم)
 و ٣٦٢ ت و ٣٦٤ ت و ٣٦٤ ت أبو معاوية بن صالح ٢٧٧
 و ٣٧٤ ت و ٣٨٠ ت و ٣٨١ ت معقل بن يسار رضي الله عنه
 و ٣٨٣ و ٣٨٦ ت و ٣٨٧ ت ٣٠٩
 و ٣٨٨ ت و ٣٨٩ ت و ٣٩٠ ت معمّر بن سليمان ٢٧٥
 و ٤٠٩ ت و ٤١٢ ت معن بن عيسى ٣٦٣ ت
 مسلم بن خالد ٤٤٧ معين الدين السجزي ٤٥٣
 مسلمة بن مخلد رضي الله عنه مغلطاى ٣٩٦
 ٢٢٤ مغيرة بن شعبه رضي الله عنه ١٩
 مصعب بن عبد الله ٤٢٩ ت مقاتل بن حيان ٤٢٩ ت
 مطرف ٤٣٠ مقدم بن معد يكرب ٩٨
 أبو مطيع ٤٣٩ ت المقرى ٤٤٧
 معاذ بن جبل رضي الله عنه ٤٦ مكحول ٣٨١ ت
 و ٤٧ و ١٧٥ و ١٩٦ و ٤٢٨ ت الملك الظاهر ١٧٧
 معاوية رضي الله عنه ٧٩ و ٨٦ أبو المكارم ٢٦
 ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ٢٤١ مندل ٨١ ت
 و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٥٨ و ٢٩١ ابن مندّة (ابو عبد الله) ٧٣
 و ٣٨٠ ت و ٤٢٨ ت و ٢٠٥ و ٣٠٧ ت
 معاوية بن أبي العياش الانصارى ابن المنذر ٨٦ و ١٨٩ و ٢٨٦
 ٢٠٨ ٤٣٠

و ٣٣٠ ت و ٣٣٣ ت المنذرى (انظر زكي الدين)
 و ٣٥٠ و ٣٦١ ت و ٣٦٢ ت المقصور ٢٠٧ ت
 و ٣٧٥ ت و ٣٨٧ ت و ٤١٦ ت منصور بن الحسين ٤٠٩ ت
 و ٤٤٧ ت ابن المنذر ١٤
 النعمان بن بشير رضي الله عنه موسى ٤١٢ ت
 ٢٤٤ موسى بن عقبة ١٩٧ ت
 نعيم بن حماد الخزازى ٣٠٣ ت موسى بن ماهيل ٣٧١
 النووى (محيى الدين) ٧٥ و ١١٠ أبو موسى الاشعري رضي الله عنه
 و ٢٢٣ و ٢٧٩ و ٢٨٣ و ٢٨٤ ٦٧ و ١٩٦ و ٤٢٨ ت
 و ٢٨٦ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٣٠٩ أبو موسى المنهر المالكى ٣٧١
 و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٣ و ٣١٥ الموفق بن احمد المكي (صدر
 و ٣٢١ ت و ٣٣٣ ت و ٣٣٥ الأئمة) ٢٠٥ ت
 و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٦٤ ت ميرك ١٤٣ ت
 و ٣٧٨ ت و ٤١٨ ميمونة رضي الله عنهما ٩٨
 النهروانى ٤٥ ابن معين (انظر يحيى)

(ن)

نافع ٨٦ و ١٨٩ و ١٩٧ ت
 و ١٩٨ و ١٩٩ و ٤١٤ ت
 نجيح بن ابراهيم ٨١ ت
 النسائي ١٤٥ و ١٥٧ و ١٥٨
 و ١٨٨ و ٢٠٣ و ٢٥٣ و ٢٥٨ ت

(و)

وائل بن الاسقع ٥٣
 أبو وائل ٢٠٧ ت
 وائل بن حجر ١٩٦
 وكيع ٨٠ ت و ٨١ ت و ٢٠٣
 و ٢٠٧ ت و ٣٠٤ ت و ٤٤٧

٤٥٢ و

ولي الدين العراقي ١٦٥ و ٣٢٦ ت ابن الهمام (انظر كمال الدين)
ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي هشيم بن كليب الشاشي ٤٠٩ ت
٢٧٤ و ٢٩٢ (ي)

أبو الوليد الطيالسي ٣٠٧ ت
ابن وهب (انظر عبد الله)
(ه)

هاشم ٤٣٢

هارون الرشيد ١٧١ و ٤٢٩ ت
ابن الهرمز ٤٢٩ ت

المهروي ٧٩ و ٨٥ و ٨٦

أبو هريرة رضي الله عنه ٥٤

٧٢ و ٧٧ و ١٤٣ ت و ١٨٨

١٩٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩

٢١٠ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢٢٢

٢٤٥ و ٢٨٥ و ٣٥٠ و ٣٩٢

٣٩٥ و ٣٩٦ و ٤١٢ ت و ٤٢٢

هشام ٤١٨

أبو هشام الرفاعي ٩٠

هشام بن عروة ١٥٦

هشام بن عمار ٢٢٣

هشيم ٣٣٦ و ٤١٨ و ٤٤٧ و ٤٥٢
١٥٥ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢

همام ٣٣٦

يحيى ٣٨٧

يحيى بن آدم ١٤٣ ت

يحيى بن أبوب ١٨٨

يحيى بن خلف أبوسلمة البصري ٢٧٥

يحيى بن أبي زائدة ٨١ ت

يحيى بن سعيد ٢٠٨

يحيى بن أبي كثير ١٤٣

يحيى بن معين ١٩٧ ت و ١٩٨

٢٠٣ و ٢٧٧ و ٣٠٧ و ٣٣٤

٣٨١ و ٣٨٧ ت

يزيد بن ابراهيم ٤٣١

يزيد بن حبان ٢٣٦

يعلى بن شداد ٨٦

أبو يعلى ٣١١

يعقوب بن شيبة ٣٨٧

أبو يوسف القاضي (الامام)

٣٠ و ٨١ ت و ٩٢ و ١٥٤

١٥٥ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢

١٧١ و ٣٦٣ ت و ٤١١ ت الكوفة ١٥٥ و ٤٢٨ ت و ٤٣١

٤١٢ ت و ٤٣٣ و ٤٣٥ و ٤٤٣

يونس بن عبد الأعلى ٤٣٣ مرغينان ٤٠٩ ت

يونس بن عبيد ٤١٨ المغرب ٣٩ و ١٥٠

فهرس الامكنة

مكة المكرمة ١٥٦ و ١٧٥ و ٢٠٤

٣٦١ ت و ٣٦٢ ت و ٣٦٨

٣٧٤ ت و ٤١٩ و ٤٢٠

٤٢٢ و

مدينة السلام (بالمغرب) ١٧٦

المدينة المنورة ١٥٤ و ١٥٥

٢٣٨ و ٢٧٣ ت و ٢٧١

٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢٧ و ٤٢٨

٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٧

نيسابور ٣٠٦ ت ٤٠٩

هرات ٣٨٦ ت

همدان ٤٤٣

الهند ٤ و ١٢٠ و ١٣٩ و ١٨٣

٢٦٩ ت و ٢٧١ و ٤٥٣ و ٤٥٤

أصبهان ٢٠٥ ت

بخارا ٣٠١ و ٣٠٣ ت ٣٠٧ ت

البصرة ٤٢٨ ت

بغداد ٤٣٣ ت

بلخ ٤١٠ ت

ببر جهندو ٢٦٩ ت و ٢٦١ ت

الحجاز ٣٩

حصن ٤٦

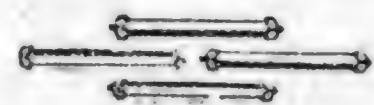
السند ٣ و ١٣٩ و ١٨٣ و ٤٥٣

٤٥٤ و

الشام ٤٢٨ ت

العراق ١٥٦

فرغانة ٣٠٤ ت



اعتذار

وقع في هذا الكتاب أخطاء مطبعية عديدة بالرغم من الجهود التي بذلت لتفادي ذلك مما اضطرنا الى إعادة تصحيحها هنا في جدول الخطأ والصواب هذا - وقد حدث هذا الخطأ لان المصنف والطابع كليهما لا يعرفان العربية .

خطأ	صواب	صفحة	سطر
على أحلدة ، قلا	على أحد قلادة	٢	١٤
سامر	ساتر	١١	٦
المتبحرين	المتبحرين	١٥	٦
اما	ما	٢١	ت
الحياة	الحياة	٢٧	١٨
أمه	أمه	٢٨	١٥
براء ابن	براء بن	٢٨	٧
تخري	تخرج	٣٨	٢
المولان	المولان	٤١	١٧
البرأة الاحلية	البراء الاصلية	٥٩	١٠

خطأ	صواب	صفحة	سطر
خاقا	خفاء	٦١	٣
مما أسرت	مما أمرت	٦٩	٤
الشافشي فعى	الشافعي	٩٢	٣
على الجلد البليغ	على الحد البليغ	٩٧	٣
واذا متبعاً	واذا كان متبعاً	١٠٨	٢١
حقيقتة	حقيقة	١١١	١٩
بنيهم	نبيهم	١٢٠	١
لا يتجاوز	لا يتجاوز	١٣٠	١٥
الز ،	الزم	١٣٩	٥
الحافظ	الحفاظ	١٤٣	١٥ ت
عبد الله أيوب المقرئ	عبد الله بن أيوب المقرئ	١٥٥	١٨
أبو عمرو بن عبد البر	أبو عمرو بن عبد البر	١٦٣	٨
الثاني	الثاني	١٨٨	١٧
عمرو	عمرو بن علي	١٨٨	٢١
ابن عمود	ابن عمر	١٨٩	١٩
ابن المنذر	ابن المنذر	١٨٩	٢١
نحتمل	يحتمل	١٩٢	٣
ترضنها	ترضها	٢٠١	١٩

خطاء	صواب	صفحة	سطر
ول و	لو	٢١١	٧
يدل عليها الصحة	يدل عليها الأحاديث	٢٣٨	٢١
	الصحيحة		
وعلى	و، على	٢٣٨	٣
ليست	لست	٢٤٦	٢٠
جواره	جواه	٢٥٠	١٨
عند	عنده	٢٥٩	١٦
يعيد الله	يعيداً من الله	٢٦٢	١٧
بعد ما قال وصح عنه اذا	بعد ما قال وصح عنه	٢٦٨	٣
وجد الحديث الصحيح	اذا وجد		
بعد ما قال وصح عنه اذا	الحديث الصحيح فهو		
وجد الحديث	مذهبي		
الصحيح فهو مذهبي			
المحدث الحنفية	المحدث	٢٦٩	٧ (ت)
محقق الحنفية	محقق الحنفية	٢٦٩	٨ (ت)
من حمله	من جملة صفات القبول	٢٦٩	١١ (ت)
يرو عن النبي	يروى عن النبي	٢٦٩	١٥ (ت)
إجماع	إجماع	٢٧٠	١٢ (ت)

خطاء	صواب	صفحة	سطر
الأكام	الأحكام	٢٧١	١٠ (ت)
حديثي الجميع	حديثي الجمع	٢٧٥	١٠
قال أبو حاتم عن أبيه	قال ابن أبي حاتم عن أبيه	٢٧٧	٨
	أبيه		
او في حظر	أو في حظر	٢٧٩	١٤
لى جمعه	إلى جمعه	٢٨٣	٢
مخالفاً	مخاطباً	٢٩٢	١٣
قلنا	قلنا	٢٩٥	٤
بل لم عليه فقد تقدم	بل لم يستمر عليه فقد	٢٨٤	٨ (ت)
	تقدم		
مسمركه بتلا الايوب	كلامه لأيوب		
وسبعاً جميعاً	وسبعاً جميعاً	٢٨٥	٧ (ت)
مستنصر	مستنصر	٣٠٠	١٥
بحارا	بحارا	٣٠٣	٨ (ت)
في الرا	في الرأي	٣٠٤	٤ (ت)
قبل رلته	قبل رحلته	٣٠٤	٧ (ت)
الجواهر المضية	الجواهر المضية	٣٠٦	٢ (ت)
لقصته	بقصته	٣٠٦	٨ (ت)
بأثنى	بأثنى	٣٠٦	٥ (ت)

خطا	صواب	صفحة	سطر
امر نجازا	أمير بخارا	٣٠٧	١٠ (ت)
الى الاخلاف	الى الاخلاف	٣١٤	١٨ (ت)
صححان	صحیحان	٣١٧	١٥ (ت)
ممسك	تمسك	٣١٩	٦ (ت)
ممر	تميز	٣١٩	٤ (ت)
الحافظ	الحفاظ	٣٢٠	٣ (ت)
ما ضعف عن	ما ضعف من	٣٢٤	١٤ (١٤)
قبله وما	قبله	٣٥٠	٢
عن قلدو	عن تدوينهما	٣٥١	٢١
نب	حلب	٣٦٣	٣ (ت)
حمد	محمد	٣٦٣	٧ (ت)
ن (٣)	آن	٣٦٤	١
لابن المقن	لابن الملقن	٣٧١	١٢
اسماهم	أسمائهم	٣٨٤	١٩ (ث)
في الاسرع	في الإستراء	٣٨٦	٢٢ (ت)
ماجه ابن	ابن ماجه	٣٨٦	١١ (ت)
الى الذب	الى الكذب	٣٨٧	٨ (ت)
مهارة	جهاراً	٣٩١	٥
رقك	ورزقك	٣٩٧	١٠

خطا	صواب	صفحة	سطر
صاب الله	أصاب الله	٤٠٦	١١
النقيه	النقاية	٤١١	١١ (ت)
لم يد عنوا	لم يدعنوا	٤١٢	١ (ت)
واله	والد	٤١٧	٢٢ (ت)
امثالهم	أمثالهم	٤١٤	٤
شرح	أبو شرح	٤٢٠	٩
دودة	وقتادة	٤٣٤	٨
دوابر كان	وسواء كان	٤٣٤	٨
والقثاري	والنورى	٤٣٤	١٠
انه والصحيح	أنه الصحيح	٤٣٤	١١
والا بالظاهر	والأخذ بالظاهر	٤٥١	٨
السيه	السيد	٤٥٠	٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة عن "الدراسات"، ومؤلفها الشيخ

محمد معين

الحمد لله على آلائه ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم
أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وسائر حملة دينه وفقهائه .

أما بعد فقد نبغ في السند علماء بارعون لهم خدمات مشكورة
في العلوم الدينية ، سيما في الفقه والحديث ، كابي جعفر الديلمي صاحب
مكتيب النبي صلى الله عليه وسلم ، والإمام مسعود بن شيبة السندي
صاحب كتاب التعليم ، والعلامة جعفر البوبكاني صاحب المصنفات
الشهيرة ، والشيخ أبي الطيب السندي شارح جامع الترمذي ، والمحدث
الشهير أبي الحسن الكبير شارح الأصول الست ومسند الإمام أحمد ،
والشيخ محمد حماد حياة السندي صاحب الإيقان ، ومحمد أكرم
النصربوري شارح شرح النخبة ، والعلامة الكبير محمد هاشم التتوي
صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة والمحدث محمد عابد السندي

صاحب طوالع الأنوار والمواهب اللطيفة وغيرهم . وبالجملية فلمهم مساعى خالدة فى نشر العلم والدين القويم لاتنسى على ثمر الدهور .

هذا وقد قامت . لجنة إحياء الأدب السندى ، (۱) بنشر ما يوجد الآن من تراث سلفها الكريم لكي يعم نفعه ، فهذا كتاب . دراسات اللبيب فى الأسوة الحسنة بالحبیب ، للشيخ العلامة محمد معين السندى قد طبع قديماً . و . بلاهور ، فى سنة (۱۲۸۴) لكن نسخه قد نفدت فصار كأندر ما يكون ، فأمرت اللجنة بإعادة طبعه ، ولما كانت النسخة المطبوعة قد وقعت فيها أغلاط كثيرة ، أشارت إلى اللجنة أن أقوم بتصحيحها والتعليق عايتها ، فبدأت ما فى وسعى إسعافاً لساؤولهم فجاء بحمد الله كما ترون بحيث يروق الناظر وينشط الخاطر . بيد أنه لم يتيسر لى الوقوف على ما وقع من السقط فيها لأنى لم أظفر بنسخة خطية من هذا الكتاب ، ولكنى لم آل جهداً فى تصحيح ما وقع فى المطبوعة من التصحيفات والتحريفات ، وهذا أحسن ما قدرت عليه والعصمة لله تعالى وحده .

وأما التعليقات التى كتبت عليها فأكثرها اعتراضات عليه ، ومباحثات معه ، فيما يتعلق بالحديث وعلومه ، وأما النقد التفصيلى فقد أغنانا عنه العلامتان الحجتان الفقيهان المحدثان الشيخ عبد اللطيف وابنه الشيخ إبراهيم التتويان بما انتقدا عليه فى " ذب الذبابات " ، و . القسطاس المستقيم ، ، رحمها الله وطاب ثراها ، وسميت هذه التعليقات " بالتعقيبات على صاحب الدراسات " ، وأما مؤلف الكتاب .

فهو العلامة البارع النظار محمد المدعو بالمعين بن العالم الفقيه الشيخ محمد المدعو بالأمين بن الشيخ الصالح طالب الله التتوى السندى ، كان أصله من " ولى " ، موضع من مضافات " روياء " ، " وبت باران " ، من أرض السند فانتقل أبوه منها إلى " تته " ، (۱) وهو من أهل " لاكمه دل (۲) " ، قبيلة من قبائل السند .

ولد معين بتته ، وكان بيته بيت فضل وصلاح . قال العلامة عبد اللطيف فى " ذب الذبابات " ، (۳)

(۱) " تته " ، بلدة مشهورة ، كانت عاصمة لبلاد السند فى الزمن الماضى بناها الأمير جام نظام الدين المعروف بجام ننده فى اواخر شهور سنة تسع مائة ، وقد خرج منها علماء كثيرون ، وبسط القول فى وصفها مؤرخ السند على شير قانع فى " ترجمه لكرام " ، (ج - ۳ ص ۱۸۵ ، طبع مطبعة ناصرى بدلى سنة ۱۳۰۴) وهذا الكتاب ستشره اللجنة بتصحيح البعثة الكبير مؤرخ السند السيد حسام الدين الراشدى وتعليقاته .

(۲) ومما يذكر ههنا ان الشيخ معين كان لا يوقر محمد عطاء الشاعر ولا يبالى به وكان كثير المجون فاته يوماً وفى كمد خردل و نشرها على رأس معين فسأله معين ما هذا قال " خردل " ، (وخر معناه بالفارسية الجار ودل قبيلة معين) فضحك الحاضرون ، اورد هذه الحكاية صاحب " روز روشن " ، فى ترجمه معين من كتابه المذكور

(۳) ونسخته الخطية محفوظة عند ابناء الشيخ دين محمد المرحوم مدير مجلة " التوحيد " ، والارقام المذكورة هى ارقام اوراق هذه النسخة

”لقد كان أباه رحمه الله تعالى خلفاً عن سلف صالحين ولم يكن فيهم عالم من علماء الشريعة إلا أباه الحقيقي وكانوا ممن يلتزم مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى أن ماتوا ،،
(ورقة ٣٥١)

وأما أبوه فكان من أفاضل عصره المشهورين . ترجمه مؤرخ السند علي شير قانع في ”تحفة الكرام (١) فقال ”كان في الفضل أشهر زمانه ،، وصرح الشيخ العلامة إبراهيم في ”القسطاس المستقيم ،، (٢) أن أباه ”محمد أمين الدل كان عالماً متبحراً حنفياً ،، ووصفه العلامة عبد اللطيف في ”ذب الذبابات ،، بالعالم الصالح الورع (ورقة ٦٧) وفي موضع آخر منه بالعالم الكامل ، (ورقة ٢٧١) تزوج الشيخ محمد أمين ابنة ”فاضل خان فحصل له بسببه الجاه الكثير ، وعاش حظياً مكيناً ،

و”فاضل خان ،، جده أبو أمه ، اسمه ملاعتمان من قبيلة ”سيمجيه ،، نشأ بكهلي ، موضع في السند ، وقدم ”ته ،، وقرأ هناك العلوم المتداولة ، فلما تخرج ومهر رحل إلى ”شاه جهان آباد ، (دهلي عاصمة الهند) فصار من حملة الصدور المعدودين والأماثل المشهورين ، يضاهاى الوزراء ويجرى في مضمارهم ، ولقب ”بفاضل خان ،، وولى كتابة الإنشاء بعد وفاة ”قابل خان ،،

(١) تحفة الكرام ج - ٣ ص ٢٢٩

(٢) ونسخته الخطية محفوظة في خزانه مدرسه مظهر العلوم بكنه تشي ، والارقام المذكورة ارقام اوراق هذه النسخة .

مير منشي ، وصار صدر الصدور ، ولم يزل على مكانته ورفعة منزلته مستقيماً الحال رخي البال إلى أن توفى ، وكان يجلس الشيخ طالب الله جد معين غايصة التبجيل لصلاحه وورعه وحسن اليه ويكرمه ، ولم يبق في أعقابه سوى أسباطه . (١)

دراساته وأساتذته

درس رحمه الله العلوم ”بتنه ،، وهو إذ ذاك معهد العلوم الدينية في السند وشيوخه من جملة العلماء الذين تشدد إليهم الرجال ، وبأخذ عنهم أعلام الرجال ، فمنهم الفقيه البار ، أبوه الشيخ العالم محمد أمين . قال العلامة عبد اللطيف السندي في ”ذب الذبابات ،،

”وفيهم أبوه الذي هديه ورباه وعلمه علومها كثيرة (صفحة ٢٧٢ -)

ومن أشهر أساتذته الشيخ العلامة البار عناية الله (٢) ولازمه وتخرج عليه حتى برع وهو من أكبر شيوخه في العلوم المتداولة ،

(١) وترجمته مذكورة في ”تحفة الكرام ،، (ج - ٣ ص ٢٣٩)
(٢) وكان ”أحمد عصره في العلوم ”أخذ عن العلامة أحمد الكتاني وتلمذ عليه العلماء الكبار منهم العلم التحرير العلامة ضياء الدين شيخ الشيخ محمد هاشم ، ترجمه علي شير قانع في ”تحفة الكرام ،، (ج - ٣ ص ٢٢٧) وقال العلامة إبراهيم في ”القسطاس المستقيم ،،

”وكان معلمه الشيخ المخدوم عناية الله من أجلة العلماء الحنفية وكان معلم معلمه المخدوم أحمد من أحاد العلماء الحنفية الأعلام ،، (صفحة ٢٨)

وقرأ كتاب "الفصوص" لابن عربي على الشيخ "علي رضا درويش (١) حين وروده بته ،

وأخذ علم الحديث عن عصره مفيد السند ومحدثها ، العالم الرباني الحافظ الفقيه المتقن العلامة ذى القنون الشيخ محمد هاشم بن عبد الغفور بن عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن خير الدين السندی البتوراني البهرام بوي التتوي المتوفى سنة ١١٧٤ أربع وسبعين ومائة وألف. قال العلامة إبراهيم التتوي في "القطاس المستقيم" ،
 "وأخذ علوم الحديث عن المحدث الشهير والعالم الكبير المحجد الورع البارع الملاحى في حضرة الشارع ، والباقي به مع كمال

(١) ترجمه على شیر قانع فی کتابه ، مقالات الشعراء ، فقال

، و علي رضا درويش ينهى نسبة الى حضرة الشيخ عبدالقادر العيلي رحمه الله ، ورد بته مرات عديدة ، وكان من العلم بمكان حيث درس عليه ، ، الفصوص ، ، الشيخ محمد معين ، وكان من اهل المشاهدة ذا احوال عجيبه ، مضى اكثر عمره في السياحه ، وكلم مر ببلدة سر وهو راكب فرسه والرايه امامه ووقر بعير كتباً معه ، ثم اقام بيهكر في آخر عمره ، فاجرى له الامير نور محمد ما يكفى امؤنه خدامه ، وله شعر حسن (بالفارسيه) انشدني السيد غلام علي له -

خيال قامت خويان عصاي پيرى ما است

وله

بغو يشتن نگريد اى گروه حق طلبان
 كه غير نيست چو خود واقف در جازان

الصحو في حالتي الإثبات والمحو ، المولى الحاشم جدى وأب أبى الشيخ محمد هاشم أفاض الله تعالى علينا فيوضات علومه وبركاته آمين .
 (صفحة ١٤٧) وقال في موضع آخر منه -

"ومن عاصروه كان من قد أخذ المخدم المعترض وبعض علماء الحرمين الشريفين عنه علوم الحديث ، وقد كان حائزاً للصحاح الست والمسندات وكتب الأطراف والطبقات وعلوم معرفة الرجال ، وله تصانيف عظيمة مشهورة في تلك العلوم منها أطراف البخارى له ، وكان من أكابر الحنفية في عصره أيضاً ، وهو جدى وأبو أبى العارف المحدث العالم الحاشم المخدم محمد الهاشم رحمه الرب الدائم ، ، (صفحة ٢٨)

وذكر المصنف في ، الدراسات ، ، في زمرة مشائخه العلمين المنيفين ، والحبرين النحريرين ، محدثي عصرهما الامام ولي الله الدهلوى (١) وشيخ الاسلام عبدالقادر الصديقى فقال في الدراسة السابعة

(١) هو المفسر المحدث الفقيه المتكلم الاصولى العارف الامام العلامة مسند الهند قطب الدين احمد بن عبدالرحيم بن وحيد الدين الشهيد بن معظم بن منصور بن احمد العمري الحنفى الدهلوى ، ولد رابع شوال سنة ١١١٤ اربع عشر ومائة والف ، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، درس على ابيه جميع العلوم المتداولة وفرغ منها حين كان عمره خمس عشر سنة ، وتوفى والده بعد سنتين من فراغه فجلس مجلسه في التدريس والافادة ، ورحل الى الحرمين الشريفين سنة ثلاث واربعين ، وسمع الحديث على جمع من المشائخ منهم الشيخ ابو طاهر الكردي ثم عاد الى

(ص ٢٧٣)

و قد سمعنا شيخنا عالم الهند وعارف وقته الشيخ
الأجل ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي رحمه الله تعالى الخ ،
وذكره في الدراسة الثامنة أيضاً بقوله -

و قد وافقنا على هذا الرأي قدوة علماء دهره ، يعسوب
زماننا الشيخ الأجل الصوفي الأكمل إمام بلاد الهند الشيخ
ولي الله بن عبد الرحيم مشافهاً في جملة صالحه من آرائنا مخاطباً لي
في تفردى ببعض ما خالفت فيه الجماهير ،
ومن الرديف فقد ركب غضنفر ،

(ص ٢٩٢)

وقال في الدراسة الخامسة (ص ١٨٧)

الوطن سنة خمس وأربعين ، وصنف التصانيف الكثيرة أشهرها "حجة الله
البالغة" ، لم ينسج على منواله ، "وازالة الخفاء عن خلافة الخلفاء" ،
وهو عديم النظير في بابيه ، وكان من أجلة النبلاء وكبار العلماء اماماً ربانياً
موفقاً من الله سبحانه ، قال شيخه ابو طاهر الكردي ، انه كان يسند عنى
اللفظ وأنا اصح منه المعنى ، وقال الشيخ الاجل العارف المظهر
جان جانان العلوي الدهلوي ، ان الشاه ولي الله قد بين طريقته
جديدة ، وله طراز خاص في تحقيق اسرار المعارف وغوامض العلوم وانه
رباني من العلماء ولعله لم يوجد مثله في الصوفية المحققين الذين
جمعوا بين عامي الظاهر والباطن الا رجال معدودون . توفي سنة ست
وسبعين بعد مائة والف .

و وصل بحمد الله سبحانه إلينا إجازة من شيخنا الأجل مفتي
حرم الله الأمين الشيخ عبدالقادر (١) رحمه الله تعالى ،

لكن العلامة عبداللطيف صرح في "ذب الذبابات" ، ان الشيخ

(١) هو الشيخ عبدالقادر بن ابي بكر الصديقي الحنفى المكي شيخ
الاسلام ببلد الله الحرام الشيخ الفاضل الفقيه الاوحد المفتي البارع
التحرير الهام ابو الفرج عيسى الدين ، اخذ العلم من مكة المشرفة ولازم
الطلب على ابي الامرار حسن بن علي العجمي المكي وتفق به وسمع عليه
الموطأ والصحيحين وقرا عليه فن البيان وعرض عليه كثيراً من الكتب
كالمطول والاطول وغيرها من الشروح والحواشي وحضر دروسه في تفسير
القاضي والبغوى واجاز له لفظاً وكتابة وله من التأليف كتاب منهاه وبيان
الحكم بالنصوص الدالة على الشرف بن الام اه كذا في "ساك الدور في
ايمان القرن الحادى عشر" للشيخ ابي الفضل محمد بن خليل السرايى
(ج - ٣ ص ٤٩ طبع الميرية بمصر سنة ١٣٠١ هـ) وقد جمع في ذكر
مروياته تلميذه المحدث محمد هاشم التوى ثلثه المعروف ، باتفاق
الاكابر بمرويات الشيخ عبدالقادر ، وهو من احقاد ملك المحدثين محمد
طاهر الفتى الكجراتى صاحب مجمع البحار كما صرح به السيد غلام علي
البحراني في سائر الكرام ، (ص ٩٥ - ٩٦ طبع مطبعة مفيد
عام بالكره بالهند ١٣٢٨) حيث قال ، ومن احفاده الشيخ عبدالقادر بن
الشيخ ابي بكر وقد امتاز في عصره في العلم والفضل والفصاحة والبلاغة
وسمياً في الفقه ، تولى منصب افتاء الحرم المحترم مئتين وله من التأليف
الفتاوى في اربع مجلدات ونسخة منشآت ، توفي سنة ١١٣٨ ثمان وثلاثين

معين لم يخرج من بلاد السند حيث قال -

”الحمد لله الذي جعل المعترض الساكن في ،، تنه ،،

بلدة معينة من بلاد السند . من أول عمره الى أن مات ولم يخرج

في أسفاره جميعها من بلاد السند الخ ،، (ورقة ١٩٠)

فعلى هذا يمكن أن يكون الشاه ولي الله الدهلوي مر

وسائمه والى ، وانشا شيخه الشيخ عبدالله طرفه الانصارى المكي الشافعى

قصيدة يمدح بها تلميذه فاوصل فيها نسب حده الشيخ محمد طاهر الى

ابى بكر الصديق رضى الله عنه حيث قال -

قد كان جد ابيك بل ضريحه من اوجد العلماء والفضلاء

اعنى محمد طاهر من منجى الصديق حقه بغير وراء

والجمهور على ان الشيخ محمد طاهر من البواهر وبه صرح الشيخ

عبدالحق الدهلوى في ، اخبار الاخبار ،، والصديق قيل انه كان من جهة

الام ، وقيل من حيث الاعتقاد فان الشيعة يسمون انفسهم بالحيدرية

فلذا كان يدعو نفسه بالصديق ، انتهى كلامه معربا من الفارسية ، قال

صديق حسن خان القنوجي في ” انجاف النبلاء المتقين باحياء مائر الفقهاء

المحدثين ،، (ص ٣٩٨ و ٣٩٩ طبع مطبعة نظامى بكانپور بالهند سنة

١٢٨٨) والارجح القول الثانى فان النسب لا يثبت من جهة الام ولكن

من جهة الاب وسيله الاعتداد به من مثل الشيخ محمد طاهر العالم

المحقق بعيد جداً ، ولكن قول طرفه في البيت المذكور ” حقه بغير

مراء ،، صريح في صحة كونه صديقاً سواء كان من جهة الام و

الاب انتهى معربا من الفارسية ، قلت ويدل على كونه صديقاً من جهة

بهذه الثلاث فلقية معين وأخذ عنه ، وأما حصول الإجازة من

الشيخ عبدالقادر الصديق فهو بالكتابة لا غير .

شيوخه في الطريقة

قال في ” القسطاس المستقيم ،، (ورقة ٢٨)

” وكان مرشده في طريق الحق تعالى قطب اللولابة

المحمدية ، الورع التقي البارع ، العارف العالم مولانا وسيدنا الشيخ

أبو القاسم النقشبندى (١) قدس الله تعالى سره العزيز ،،

الام تصنيفه رسالته المذكورة المسماة ببيان الحكم بالنصوص الدالة على

الشرف من الام ،،

(١) كان هذا الشيخ رضى الله عنه من كمل العارفين من اجلاء مشائخ

السند في عصره صاحب الكرامات الظاهرة والافعال الفاخرة والاحوال

الخارقة والمقامات السنية والمعارف العلية تلمذ له جماعة من اهل

الطريق وانتمى اليه خلق من الصالحاء والاولياء واعترفوا بفضله واقروا

بمكانته وكان من اعيان علماء السند واكابر الشيوخ علماً وعملاً وحالاً

وقالا وزهداً وورعاً توفي سابع شعبان سنة ١١٣٨ ثمان وثلاثين ومائة

والى ودفن بمقبرة مكلى ” بتنه ،، واراد الشيخ معين ان يفرد ترجمته رضى الله

عنه بالتأليف فلم يرضه ونهاه عنه فامسك معين عن ذلك ، قال العلامة ابراهيم

في ” القسطاس المستقيم ،،

” وكان حنفياً شهيراً وهو حدى ايضاً وابواب امى من اكابر علماء

بلدة تنه وعرفائهم ،، اه (ورقة ٢٨)

قلت وترجمته ببسوطه في كتب القوم ” كتخفة الكرام ،، لعلى شير

وذكر على شير قانع في "طومار السلاسل" ، وسخطه الخطية محفوظة
في خزانة كتب لجنة إحياء الأدب السندي .

" ان المخدم محمد معين التتوي أخذ الطريقة عن المخدم أبي
القاسم النقشبندی عن الشيخ سيف الدين السهرندي عن أبيه الشيخ
محمد معصوم عن أبيه الشيخ أحمد السهرندي محمد الألف الثاني
رضي الله عنهم ، ،

وقال العلامة ابراهيم في "القسطاس المستقيم" ، (ورقة ١٤٦ و ١٤٧)
" كان يعيش مدة طويلة في حضرة القطب العارف ،
ذي عوالي المعارف ، الانسان الكامل ، والكتاب الجامع الحافل ،
سلطان ملك الولاية ، فارس مضار الهداية ، القائم
بأمر الله الدائم ، جدي أب أب أبي الشيخ أبي القاسم النقشبندی
قدسنا الله سبحانه بسره ونفعنا ببه آمين ، لطلب الطريق
وكان في أوائله متأدياً ومتأثراً ، فلما انتشر غلو الشاه عنایت الله
لانسكاه الصوفي (١) جزاه الله سبحانه بما هو يستحقه ،

قانع ، و "تكملة" مقالات الشعراء ، للشيخ خليل ، ونسخته الخطية محفوظة
في خزانة كتب السيد حسام الدين الراشد ، الموقر ، وستنشره اللجنة بتصحيح
الاستاذ الدكتور ونعليقاته ، ، ونسخته الطاهرين ، ، لأعظم التتوي وقد نشرته
اللجنة بتصحيح آغا بدواندين الدرائي وغيرها من المصنفات ،

(١) هو الشيخ عنایت الله بن فضل الله بن ملا يوسف بن ملا
شهاب الدين بن ملا آجب بن الشيخ الاحل المخدم صدر الدين
المعروف بعمد لانسكاه الصوفي القادري ، ولانسكاه قبيلة مشهورة ، وآبائه

توجه إليه بإيثار الاثنينية فترا منه الشيخ قدس سره ثم تاب
فقبل الشيخ توبته فتوفي الشيخ بعد رياح قلائل ثم تقلد بقلادة

المذكورون كلهم من مشايخ الطريقة المعروفين ببلاء السند ، درس
الشيخ عنایت الله العلوم المتداولة على الشاه غلام محمد وأخذ الشاه
غلام محمد الطريقة عن تلميذه وحصل له منه الاجازة ، وأخذ الشيخ
عنایت الله الطريقة عن الشيخ عزيز الله القادري عن أبيه الشيخ جان محمد
السنوري عن الشيخ ميراجي البرهان بوري عن الشاه عبدالشكور عن
الشاه برهان الدين عن الشيخ نعم الدين عن علي الخطيب الاحمد
آبادي عن برهان الدين البحاري عن السيد محمود عن أبيه السيد جلال
عن الشيخ ركن الدين أبي الفتح عن أبيه صدر الدين عن أبيه شيخ
الاسلام بهاء الدين زكريا الملقاني عن شيخ الشيوخ شهاب الدين
السهروردي رضي الله عنهم اجمعين كما في "طومار السلاسل" ، وعلى شير
قانع ، والشيخ عنایت الله طاف البلاد في بدايه امره حتى وصل الى
الدكن فأخذ هناك عن السيد عبدالملك وعمل عنده المجاهدات الشافعية
حتى حصل له ما حصل ، وقد بالغ في الثناء عليه على شير قانع في
"تحفة" الكرام ، ، ومقالات الشعراء ، ونسخته الخطية بيد المصنف
فوطه في خزانة كتب اللجنة ، وستنشره اللجنة بتصحيح الاستاذ
البجائي المحقق السيد حسام الدين الراشد وهو تحت الطبع الان ،
وانما قال العلامة ابراهيم التتوي في حقه . اقال لانه انكر عليه اباحت
لسجود التحية وغيرها فان الناس كانوا يسجدون بين يديه ، وقد احضر
الشاه غلام محمد المذكور بين يدي علماء ، ، تته ، ، وعزر لسجوده بين

السيد عبداللطيف التارك اه (١)

وقال العلامة عبداللطيف في "ذب الذبابات"،

"ومنهم الأولياء السرهندية الذين أخذ منهم هذا المعترض ومشائخه الكرام الذين ربوه الطريقة القادرية والنقشبندية،

اه (ورقة ١٩٦)

وقال العلامة ابراهيم في "القسطاس المستقيم"،

"وكان يدعى كمال الفناء لنفسه في حضراتهم القدسية،

(ورقة ٢٨)

وقال فيه أيضاً

"كان المعترض مدة عمره يدعى نفسه من مريديهم ومن

كلاب بابهم"، (ورقة ٤١)

يدى الشاه عنايت والله اعلم، واستشهد صاحب الترجمة سنة ١١٣٠ ثلاثين ومائة والف قتله والى تمة النواب اعظم خان بن صالح خان بعد ان حاصره في قلعه، و جهوك، المعروفة، بميران پور من توابع بتوره اربعة اشهر ثم انزله من الحصن فقتله والوقعة مشهورة،

(١) هو السيد عبداللطيف بن سيد حبيب شاه الشهير بالتارك كان ايوه رجلاً صالحاً من رجال الله، وكان السيد عبداللطيف من اكابر العارفين صاحب الرتبة العلمية وكان رحمه الله آمياً ومع ذلك له قدم في ارسخ علوم القوم، وخوارقه كثيرة وقد افردت في ترجمته تأليف. توفي سنة ١١٦٥ خمس وستين ومائة والف ودفن و بهت، قرية مشهورة من توابع، هاله كندى، وقبره مشهور يزار ويتبرك به،

وقال أيضاً فيه -

"والحال أنه كان مدة عمره يدعو نفسه من كلاب باب هذا

العارف الكامل ومتابعيه"، (ورقة ٣٠)

وقال أيضاً فيه -

"والمعترض يدعى فناء نفسه في حضرته القدسية أعني

به الإمام الرباني والهيكل النوراني المجدد للألف الثاني قدس

الله تعالى أسرار طالبه الى يوم الدين"، (ورقة ٣٤)

قلت وكان يعتقد فوق ذلك في حق الشيخ الأكبر ابن عربي

رحمه الله كما يظهر من "الدراسات"، فلم يذكر فيه شيئاً من

المشائخ السرهندية مع كثرة نقله من أقوال الشيخ ابن عربي بل

خص الدراسة الخامسة وهي من أكبر دراساته لمحضن الاحتجاج

بكلامه وساق فيها من الفتوحات المكية للشيخ الأكبر ما يدل على

مطلوب الباب ثم شرحه بالتفصيل والاطناب حيث قال

"الدراسة الخامسة، وهي متمحضة من كلام الشيخ الأكبر

الأجل الوارث الأكمل قطب أقطاب الأمة محي الدين محمد

بن العربي الطائي الحاتمي المغربي الأندلسي قدسنا الله تعالى بجداول

علومه القدسية الفائضة من بحره المحيط الذي لاساحل له"، آه

وشرح العلامة عبداللطيف في "ذب الذبابات"،

"أن نسخة الفتوحات التي كانت في خزانة المعترض

نسخة واحدة غير مصححة مملوءة بالغلط الكثير"، (ورقة

(١٩٤)

ومن كان يجلبهم الشيخ معين ويستفيد منهم الشيخ جلال محمد (١) من أهل ككراله ، كان عالماً نحريراً ، نادرة العصر لم يكن له نظيراً في جمعه للعلوم ، ومع وفور علمه وكونه بارعاً في الطب والنجوم كان يعيش كسائر الناس وكان يحب الانزواء ولا يأتى الأمراء ، وكان الشيخ محمد معين يعظمه في العلم غاية التعظيم ويرجحه على على أكثر علماء عصره ،

ومنهم العلامة مير سعد الله الفوربى (٢) قال على شير قانع في "تحفة الكرام" ، (ج - ٢ ص ٣٤)

(١) ترجمته على شير قانع في "تحفة الكرام" ، (ج - ٣ ص ١١٤)
(٢) قلت هو العلامة السيد سعد الله بن السيد غلام محمد السلونى ولد سنة تسع وتسعين ولف بقصبة سلون من مديريه آله آباد بالهند ، ونشأ هناك وكان ابن اخت الشيخ بير محمد السلونى من كبار الأولياء ، وفق لطلب العلم في صغره وفرغ من دراسته العلوم في زمن قليل وجلس للتدريس والافادة في ريعان شبابه ، وصنف التصانيف البديعة في علم الحقائق والحكمة والمقولات واخذ الطريقة عن ابيه عن الجهيجانى عن الصوفى فيروز عن السيد وحيد الدين العلوى الكجراتى ، ورحل الى الحرمين الشريفين فاقام بمكة مدة ورزق القبول من الناس كافة واعتقده الاكابر والاصاغر حتى اخذ عنه اعلم علماء عصره شيخ العالم الذى قد انتهت اليه سلسلة اسانيد اكثر علماء العرب والعجم الشيخ عبدالله البصرى المكي المتوفى سنة ١١٣٤ اربع ثلثين ومائة ولف الطريقة القادرية كما صرح به ابنه الشيخ مالم بن عبد الله البصرى في ثبته الذ جمع

"كان المخدم محمد معين التتوى يعتقد كمالته العلمية غاية الاعتقاد وكان يرجح رأيه على أكثر الآراء ، وكان عند الضرورة يستمد منه في حل الدقائق في ضمن مراسلاته ، انتهى معرباً من الفارسية .

فيه اجازات والده ومروياته حيث قال ،

و مشائخه في الطريق واساتذته في الارشاد والتحقيق جملة
اجلاء منهم العلامة المعقق السيد سعد الله الهندي عن السيد عبد الشكور عن الشاء مسعود الاسفرائنى عن الشيخ على الحسينى عن الشيخ بهادر احمد الحسينى عن الشيخ ابراهيم الحسينى عن الشيخ عبدالله الحسينى عن شيخ عبد الرزاق عن سيدنا عبد القادر الجيلانى قدس الله اسرارهم ،

ولما عاد السيد سعد الله من الحرمين الشريفين اقام ببغدة "سورت" ، بالهند فصار مرجعاً للعالم ، وتوفى رحمه الله ١١٣٨ ثمان وثلاثين ولف ودفن ، و"سورت" ، ترجمه السيد غلام على البلجرامى في "ماثر الكرام" ، قلت وعنه اخذ الطريقة امام الديار الهندية في وقت العلامة محمد هاشم التتوى قال الشيخ ابراهيم خليل في "تكملة مقالات الشعراء" ،

و لما الح المخدم محمد هاشم على الشيخ النقشبندى (ابى القاسم) فى امر التلقين قال الشيخ ان صور المتلقين قد عرضت على ولستم فيها فقال المخدم دلونى على موضع فيه شيخى فقال هو السيد سعد الله السورتى علامة العصر وصاحب الارشاد وصاحب الطريقة القادرية فذهب المخدم اليه واستفاد منه انتهى معرباً من الفارسية

وقال أيضاً في ترجمته من ، تحفة الكرام ، ،

” وكانت تجرى بينه ، وبين مير سعد الله السورقي الفوري مراسلات الاخلاص والمحادثات العلمية انتهى معرباً .

ومنهم الشيخ فقير الله العاوي الجلال آبادي ثم الشكار بوري كان من كبراء العارفين ومشائخ الطريقة المعروفين ؛ أخذ الطريقة عن الشيخ محمد مسعود البشاوري وكان مرجعاً للأنام من كبار الأمايين بالمعروف والناهين عن المنكر ، وكانت الحكام والأمراء يعظمونه وييجلونونه وكان يرشدهم إلى إقامة العدل ودفع الجور ، توفي رحمه الله ” بشكار بور ، ، ثالث صفر سنة خمس وتسعين ومائة وألف ، وقبره مشهور بزار ويتبرك به ، وقد طبع مكانيه في مجلد ضخيم بلاهور وفيه خمسة مكاتيب إلى الشيخ معين ، يظهر من مطالعتها أن الشيخ معين كان يسئله عن بعض الأمور الآتية ويلتمس منه الدعاء في إنجاح الحوائج ، والشيخ العاوي يجيبه ويرشده إلى مواظبة صيغة الصلوة المنجية ويوصيه بالصبر على الضراء ، والنظر إلى الظاهر دون المظهر .

ثناء العلماء عليه ،

وصفه الشيخ فقير الله العاوي في المکتوبين من مكاتيبه ، الثالث والعشرين والخامس والعشرين ، ، بالعالم الرباني ، ، وقال علي شير قانع في ، تحفة الكرام ، ،

” ان الله قد جعله جامعاً لجميع فنون الكمال في عصره .

كان تحرير العصر ، علامة الدهر في المنقول والمعقول ” انتهى معرباً .

وقال ايضاً في ” مقالات الشعراء ، ، له

” وكان جامعاً لعلوم المعقول والمنقول ، حاوياً لمعالم الفروع والأصول ، كاشفاً للحقائق العلمية والعملية ، شارحاً للدقائق الصورية والمعنوية علامة العصر ، تحرير الوقت مظهر أنوار الحقائق الربانية ، ومهبط آثار المعارف السبحانية ، ، انتهى معرباً من الفارسية .

ووصفه الشيخ ابراهيم الخليل في ” تكملة مقالات الشعراء ، ، -

” بعمدة العلماء الربانيين ، وقدوة المفسرين والمحدثين ؛

المخدوم محمد معين قدس سره ،

ووصفه أعظم التتوي في ” تحفة الطاهرين ، ، بجامع العلوم ،

ووصفه صديق حسن خان القنوجي في ” دليل الطالب على أرجح المطالب ، ، -

” بالشيخ العلامة الأديب ” محمد معين ، ، (١)

وفي ” اتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدثين ، ، -

” بالشيخ الفاضل المحقق (٢) ، ،

ونقل صاحب ، ، مدار الحق في رد معيار الحق ، ، عن السيد

نذير حسين الدهلوي مصنف ، ، معيار الحق ، ، أنه كان يباليغ في الثناء على كتابه ” الدراسات ، ، ويرجحه على تأليفه ” معيار الحق ، ، المذكور ، وقال ، كان هذا الرجل محققاً كبيراً ، وله

(١) ص ١٦٧ طبع مطبعة شاهجاني بهوبال بالهند سنة ١٢٩٥

(٢) ص ٧٨

اطلاع واسع على الكتب اه كما سيأتي نصه ، وقد أقر بتبحره وفضله
منتقده العلامة ابراهيم التتوي حيث سمي كتابه ، الذي صنفه في
الرد عليه ، "بالقسطاس المستقيم في الجواب عما وقع للفاضل
المتبحر المخلوم محمد معين التسليم من السقطات الواهية والقول
السقيم ، ، واعترف في "سحق الاغبياء ، ، بكونه ماهراً في كل فن كما
سيأتي والفضل ما شهدت به الأعداء .

إنتقاد الأكابر عليه

قال الشيخ الإمام محمد هاشم التتوي ، في " السنة النبوية في القطع
بالأفضلية ، ،

، ، والمعلوم من حاله أنه لازال مشتغلاً في جميع عمره بأعمال
الحق وإظهار الباطل ومستمراً إلى آخر حياته على إحياء البدعة
وإماتة السنة ، وتحليل المحرمات كالبدعة الفاشية أيام عاشوراء ،
وكضرب الطبول والنقارات (١) والدوائر والطنبورات فأنه كان
يخضرها بنفسه عنده ، ويأمر بها الناس بضربها في المساجد
الشريفة التي هي بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه
تعالى إلى غير ذلك من الأباطيل التي لاتعد ولا تحصى اه (٢)

وقال العلامة عبداللطيف بن الشيخ محمد هاشم المذكور في مقدمة

(١) النقارات كلمة عامية جمع نقاره وهي الطبل ، وكذلك الدوائر

جمع دائرة وهي الدف ،

(٢) نقله العلامة ابراهيم حفيد الشيخ الامام " في القسطاس

المستقيم ، ، (صفحة ٢٠)

" ذب الباباب ، ،

" من المعلوم أن صاحب " الدراسات كان رأيه واعتقاده
يميل إلى الشيعة في أكثر ما يقول أو يفعل في أحكام الشريعة ،
والبينة الواضحة والقريضة الفاضحة الدالة عليه رسالة له سماها
" مواهب سيد البشر ، ، حيث كفر وفسق فيها مروان ، وأقد
وجد في " صحيح البخاري ، ، بعض أحاديثه من غير المتابعات
والمعلقات ، وذكر فيها أن الخلفاء الإثني عشر الذين جاء الحديث
بوجودهم في أمتهم صلى الله عليه وسلم هم الإثنا عشر من أهل
بيت الرضوان ، وأن سيدتنا فاطمة والأئمة الإثني عشر معصومون
كعصمة الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام والثناء ،
وأنتهم أوصياء الرسول المأمون صلى الله عليه وعليهم وسلم ، وأنهم
مخصوصون بالصلاة والسلام عليهم أصالة واستقلالاً دون غيرهم
من الصحابة والتابعين ولو من الخلفاء الثلاثة وأبناءه صلى الله
عليه وسلم أو بناته غير فاطمة فلا يجوز الصلاة عليهم والسلام
إلا تبعاً ، وأشياء كثيرة غيرها مخالفة للدين القويم البنيان ، زعماً
منه أن هذا نصرة منه لأهل بيت الرضوان ، ،

ورسالة سماها " الحجة الجلية في رد من قطع
بالأفضلية ، ، فقد ذكر فيها أن الراجع والإنصاف والحق الذي
هو معتقده الحكم بأفضلية علي على الثلاثة رضي الله تعالى
عنهم ، وأنه لم يحصل من أحاديث أفضلية أبي بكر وإثنين
بعده الجزم بظنية فضلتهم على علي فضلاً عن الجزم بقطعيته ،

وأن كون هذه الأحاديث نصاً منطوقاً في هذه الأفضلية باطل ،
 وأن حديث "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى" ،
 "قطعي في إفادة فضل علي على أبي بكر وإثنين بعده ،
 وأن الحكم بتبديع من لم يفضل الشيخين علي على أو فضله
 علمها جسارة من القول ، وأن الحكم بأفضليته عليهما قول
 أكثر الأولياء من أهل العزلة ، وهو الكذب الصريح عليهم ،
 وأن هؤلاء الحاكمين بمثل هذه الأحكام هان عليهم جانب أهل
 بيت النبوة رضي الله تعالى عنهم حتى لبثوا أمرهم في أكثر الأمور
 ولم يراعوه حق الرعاية فلم يبالوه في باب الأفضلية أيضاً في
 انجرار حكم الابتداع إلى زيد بن علي زين العابدين لقوله
 بتفضيل جده علي بن أبي طالب علي أبي بكر وعمر وغيرهما
 على ما هو معلوم من مذهبه ومذهب أتباعه ، ثم قال فيها ،
 ولو وجد هذا الانجرار إلى علمائهم كابن الهمام من الحنفية
 والمزني من الشافعية فضلاً عن أبي يوسف ومحمد لكفوا عن
 إطلاق ذلك الحكم ولعالجوا الأمر أشد المعالجة لحصول التقصي
 عن هذه الشناعة ، فإما أن يتيقن بعصية هؤلاء بالأئمة
 الطاهرين من أهل بيت النبوة عناداً أو لكونهم أدون وأحق
 عندهم من علماء مذاهبهم فضلاً عن أئمتهم ، ثم قال ، فإلى
 الله سبحانه وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم المشتكى ، لم يبق
 على وجه الأرض من مذهب الأئمة الإثني عشر الطاهرين
 أوصياء الرسول صلى الله عليه وسلم وأوليائه إسم ولا رسم بحيث

لا نرى في كتبكم منهم فتوى ولا رواية ولا أثراً ، أما في
 كتب الفقه فأصلاً ، وأما في كتب الحديث فكذلك إلا شيئاً
 يسيراً لا يشفي غليل العاطش إلى منهم ، والأثر الباقي منهم على
 الأرض اليوم هو زيد بن علي رضي الله تعالى عنهما في حفظ
 مذهبه وبقاء أتباعه اليوم ، وكون أكثرهم أبناء في الأمة
 ممن صح نسبهم الشريف ، وكثير من هذه الأمور المخترعة
 سيظهر عليك من "الدراسات" ، أيضاً ومن المعلوم أنه لم
 يحفظ مذهبه ولم يثبت عليه تفضيل علي على الثلاثة ،
 ورسالة سماها "قرة العين" ، فإنه ذكر فيها إباحة
 التعزية على سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنه بلبس
 السواد والنيابة والحداد ، وأن دليل القائلين بعدم جواز التعزية
 بعد الثلاث باطل ، وأن من استبعده فهو طائش لا يمعن النظر
 في الدقائق ، وأن ذكر الله تعالى بالمسححة المأخوذة من تراب
 كربلاء ، والسجدة لله تعالى عليه محمود ، وأنه والله لو كان صلى
 الله عليه وسلم حياً في قضية كربلاء لاستن هذا الحداد كثيراً
 مما يغفل عنه فقهاء أهل السنة وقراءهم ، وأن كون الحزن
 والتدبة والبكاء على الحسين في أيام عاشوراء من شعار الروافض
 ممنوع ، وأن التقية محمودة وهي التي قال فيها جعفر
 الصادق رضي الله تعالى عنه "التقية ديني ودين آبائي" ،
 ورسالة له في تحقيق معنى حديث "لا نورث ما تركنا
 صدقة" ، حيث حكم فيها بأن فاطمة رضي الله تعالى عنها

سيدة العالمين إنسا وملكاً وذكر فيها معنى آخر لذلك الحديث الذي هو عين التوجيه الذي ذكره الراضة فيه ليرد الطعن على أبي بكر في منعه رضي الله تعالى عنه ميراثه صلى الله عليه وسلم عن فاطمة على وجه الإرث،

”ورسالة له حكم فيها بإسلام أبي طالب وهو حكم على خلاف إجماع أهل السنة، ومكابرة خصت بها الشيعة الشنيعة،“

وهذه ”الدراسات“، حيث ذكر فيها أن معاوية ممن رأى رأياً على خلاف الأحاديث فتأملت الصحابة على الإنكار عليه، وأنه كان باغياً جائراً لم يتحمل عنه السنة والدين قبل تسليم الحسن رضي الله عنه الخلافة إليه، قلت ومن هذا الحكم ينجر حكم البغي والجور وعدم صحة تحمل السنة والدين إلى من كان معه قبل ذلك التسليم، وهو نصف الصحابة الكرام أو أزيد بشئ قليل أو أنقص كذلك، وذكر فيها أن التزام مذهب واحد من المذاهب الأربعة وغيرها متابعة لذلك المذهب دون الرسول، وأنه إخلال بترك الواجب، وأنه ارتكاب حرام، وأنه إشراك في توحيد وجهه الرسول، وأن إجماع الأئمة الإثني عشر إجماع معتبر، وأن مذهب واحد منهم مذهب باقهم، وأن أمثلة الإجماع التي وجدت في الشريعة ليست من باب الإجماع المعتبر، وأن الحديث الصحيح يجب تركه، بمجرد عملهم وعمل واحد منهم فقط، ويحرم تركه بعمل غيرهم ولو من الصحابة أو الخلفاء الثلاثة، وأنهم

معصومون كالأنبياء بمعنى استحالة صدور الذنب والخطأ عنهم، وأنهم معصومون من الخطأ الإجماعي أيضاً بالمعنى المذكور. ورسالة له في حقيقة القول بالتناسخ ومذهب الدهرية ورسائل أخرى له يظهر منها ظهوراً بيناً وفاقه في أكثر أقواله وأفعاله بالشيعة ولذا كان يخفيها بعد أن صنفها وهذبها ولا يظهرها على رؤوس الأشهاد، بل إنما يظهرها عند الآحاد، الذين قلده فيما كان معتقده ودأبه، وشأنه ودينه، وحاولوا عن أعناقهم ربقة تقليد المجتهدين زعماء منهم على ما أسسه في ”الدراسات“، أن الواجب عليهم وهم عوام أو طلاب العلم تقليده وأن تقليده واجب عليهم وأن تقليد المجتهدين حرام عليهم، فالتزموا ما ذهب إليه إلزاماً أكيداً وسموا من خالفهم جباراً عنيداً، وبعض أشعاره الفارسية حيث قال:

وای قوم سایه گبر شجره ملعون حق
آن زقوم دوزخی بارش یزید بدمال

وقال أيضاً،

برملك برجن وانس این نوحه آمد فرض عین
هی غریب کریلا جان جهان شاه حسین

وقال أيضاً

ای بد آن قومی که بهر آل سنفیان باختند
نقد ایمانی که باشد سکه دار نام آل

وقال أيضاً

صد هزاران لعنت حق باد بر این زیاد
صد هزار اندر هزاران بر سر شمر لعین
آن دونگ صد هزار ابلیس در ظلم و شقا
آن دوبازوی یزید رجس رأس الخاسرین

وقال أيضاً -

أى واعظ خوش كلام ، شیرین پیغام
منبر به سواد قیره گون کن بتیام
باروی سیه ، خاك بسر فاش بگو
در تعزیت حسین صبر است حرام

وقال أيضاً فی آخر منقبته فی مدح سیدنا علی المرتضی رضی الله
تعالی عنه

برای نقش خوش دین جعفری "تسلیم" ،

زجوهر یمن دل نگین ما شده بسود

ومن المعلوم أن صاحب "الدراسات" ، كان يذكر اسمه في

جميع أشعاره الفارسية بلفظ "التسليم" ، وجعله تخلصاً لنفسه فيها
وغيرها من أشعاره الفارسية والعربية .

وبعض أشعار ولی عهد السید نجم الدین عزلت ، والمتمسك
بحبل عقائده النهی ألف رسالة مفردة في عقائده فأظهرها على بعض
تلامذته برأ فلما سمعوا عنه شيئاً منها ، تولوا عن متابعتها
ومتابعة أستاذه ومعتقده ، فأخفى أمرها ولم يجد سبيلاً إلى
إظهارها ، وفيها ما فيها من رذائل العقائد الفاسدة المنطبقة على

قواعد الزائغة الرافضة ، وهو ما قال -

از أهل شام هیچ میرس وز ظلم آن
صد لعن بر یزید زحق واتظلم

وقال أيضاً -

ختام مرثیه "عزلت" ، بلعن مروان کن
بلعن ابن زیاد لعین شیطان کسن
بلعن شجره ملعونه باش رطب لسان
که خاندان زأفا عیل آن سگان ویران

وقال أيضاً -

"عزلت" ، ختام مرثیه لعن یزید کن
حب خود از مکان غیبی پدید کن

وقال أيضاً -

ای موالی ماتم آمد جامه جان چاک کن
لعن آل حرب را ورد زبان پاک کن

وبعض أقواله وأفعاله المعلومة لنا ، من استحباب الجمع في
الوضوء بين غسل الأرجل ومسحها من غير لسن الخفين ، ومن العمل
بترك مسح الخفين في طول عمره ، ومن قوله عن صميم قلبه أن
الحق في أمر فذلك وغيره كان مع فاطمة ، وأن أباً بكر وغيره ممن
قال بخلاف ما قالت به كانوا مخطئين ، ومن اجتماع نساء كثيرة بأمره
ورضاه في بيته في العشرة الأولى من شهر الله المحرم كل سنة ،
ونباحتهن ، ولبسهن السواد ، وتسويدهن الوجوه وخمش الحدود ،

وشق الجيوب، والدعاء بالهلال والشمس جهاراً ونثر التراب
وضرب الأيدي على الثدي والصدر والوجع . رتف الشعور والحداد ،
والحث عليها والرضاء بفعلها جميعاً ، أو بعضها من الرجال
التابعين له ، ومنع الرجال والنساء عن أكل الطيبات من
اللحوم والألبان والأسمان واستعمال الأدهان . ومنعهم عن النوم
على السرر وتركه تدريس العلوم وتعطيله المدارس ، وحثه غيره
على ذلك وذهابه عند الرفض فيها ، والحث لهم على ما يفعلونه
فيها من المنكرات في باب التحزن ، والإفتاء لهم بأن صدور
هذه الأفعال والحركات والسكنات من هؤلاء لم ينشأ الا من
كمال حبهم بآله صلى الله وسلم عليه وعالمهم ، وتعظيمه للتأبوت
الذي حضر مجلسه ، والخشوع والخضوع له بنفسه وأتباعه أزيد
من مقدار الركوع ، وتجويز صنع التأبوت فيها ، وعده صنعه
وذاك الخضوع والخشوع له من جملة العبادات ، ومدحه بنفسه وأتباعه
هؤلاء الفاعلين والفاعلات لهذه البدعات بمحبتهم لأهل البيت الرضى
وصدق حسن نيتهم اليهم ، ومن غصبه حقوق أهل البيت
من أقاربه طول عمره وغصبه ألوفاً من أموالهم كل سنة اعتصاماً بجبل
الحكام الظالمين وإعطاء الرشوة لهم ، ومن الإكراه عليهم أن يكتبوا له
إبراء عاماً فيما مضى من الغصب وبفيا سيأتى منها بتوسط
تلك الظلمة ، ومن منعه في أيام غلبة الغالية الرفضية على
هذه البلاد ومجيتهم في هذه البلدة عن أن يذكر
أسماء الصحابة الكرام في خطبة الجمعة والعيدين تمسكاً بأن هذا الذكر

فها لم يعهد في عهد الصحابة والتابعين وإنما هو محدث فينبغي
تركه وزعماً أن هذا السعى منه يكون موجباً لرضا أولئك
الغالية عنه ، ثم لم ينل كلامه راديه ولم يقع شئ منها بفضل الله
الكريم إلا ما اتفق في يوم الجمعة واحد من ترك الخطباء ذكر
أسمائهم رضى الله تعالى عنهم من كثرة خوف أولئك الغالية ،
ومن كونه يركن إلى الحكام الظالمين فيخضع عندهم أزيد من
مقدار الركوع ويجلس إليهم وإن كانوا رفضةً سبائين للسلف
الصالحين أو دهرية أو غيرهم حسبوه معهم وتيقنوا أنه منافى
الدين ، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فجعلوه حكماً بينهم فيما
اختلفوا فيه من أباطيلهم الباطلة فعملوا بما حكم به ، ومن
سعيه في قتل بعض العلماء وإيذائه إيذاءً شديداً ، وهو الذى
أخذ علم الحديث عنه وكان قدوة أهل السنة والجماعة في عهده
حين سعى لإجراء بعض الأحكام الشرعية القطعية ، فكتب
لإجلها مكتوباً إلى حضرة السلطان ، ومن أنه كان لا يؤخذ من
سب معاوية رضى الله تعالى عنه وأمه وأباه أبا سفيان رضى
الله تعالى عنهما ، ويؤخذ من كان يريد مؤاخذه سائهم ،
ومن أنه كان يقول بافتراض اللعن على يزيد وابن زياد وشمر
وجواز لعن من لا يلعنهم أو حكم بكراهة اللعن عليهم أو بعدم
جوازه أو بانه خلاف الأولى أو بأن السكوت فيه أسلم وإن كان
ذلك القائل بهذه الأقوال محباً صادقاً لأهل البيت العظيم
ومملوءاً قلبه من العداوة والبغض الشديد إلى أعدائهم الظالمين

وهو شأن المؤمنين فثبتنا اللهم عليه . ومن سعيه الشديد في دفع
إجراء الأمور القطعية المذكورة لأجل رضا الحاكم الوالي من
غير إكراه منه في ذلك عليه ، ومن أنه لا يقبل دعوة الوليمة ولو
كانت من أي الداعي إلا إذا ألزم على نفسه شرط إحضار
المطربة الفاسقة في مجلسه وإحضار المعازف والملاهي فتتغنى بها
عنده في ذلك المجلس على رؤوس الأشهاد بالأغاني ، ومن
أخذه القروض طول عمره بطريق الربوا ، ومن عمله الدائم على
بيع السلم من غير وجود الشرائط المعتبرة في صحتها ، ومن حكمه
بجواز أخذ اللحى قبل وصولها إلى قدر القبضة ، ومن حكمه
بجواز الخضاب بالسواد البحت لغير الغازي أيضاً ، ومن غيرها
من المبتدعات والمنكرات التي لاتعد ولا تحصى ؛ ولكن لما كان
أكثر أهالي هذه البلاد يطعنون طعناً كثيراً عليه ويشيعونه
ويرفضونه ويدهرونه ويطعنون على من كان يتمسك بطريقه
ويتدين بسبيله ؛ تحيل للتقية التي كانت عنده محمودة ؛ ومضى
له في ذلك مدة موفورة ؛ فلم ير إلى ذلك سبيلاً إلا بالانحراط
في سلك العلماء العاملين بالحديث النبوي الغير الملتزمين مذهباً
واحداً أي مذهب كان من المذاهب الأربعة وغيرها فأحدث
ما أحدث ؛ وأبدع ما للابتداع أورث ؛ وصنف "الدراسات" ؛
تقوية لدعواه ورداً لانسلالك أكثر العلماء المتقدمين والمتأخرين
من الأولياء العظام والمحدثين الفخام والفقهاء الكرام وأهل
البيت المنعم في ربة التقليد لمذهب معين من الأربعة وجماءه ؛

فجعله تقليداً لعالم دون ما قال الله تعالى وقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وصحبه وسلم على وفق هواه ؛ وسيظهر من تعليقاتنا
أن دعوى هذه إدعاء غير قائم على مبناه ، وقول لا يلتفت إليه
بعد ما ظهر الحق كالشمس في ضحاها ؛ اه

وقال العلامة إبراهيم بن عبد اللطيف بن الشيخ محمد هاشم
التنوي ؛ في كتابه "سحق الأغبياء الطاعنين في كمال الأولياء وأنقياء
العلماء" ، ونسخته الخطية محفوظة بمدرسة "مظهر العلوم" بكراتشي -
"وأعجب من ذلك وأغرب أن المخدم محمد معين
بن المخدم محمد أمين الذي أبوه كان عالماً حنيفياً تقياً ؛
وهو بعد ما تعلم العلوم العربية وصار ماهراً في كل فن ترك
مذهب أبي حنيفة وطعن فيه وأظهر كثرة الإصابة مع الإمام
الشافعي ؛ فتقلد الإمام الشافعي ثم جمع رسائل صرح فيها
أن دلائل أهل السنة والجماعة ظنية تتعارض وتتساقط فيما بينها
فلم يبق لهم دليل إلى الحق ؛ وجزم أن معاوية رضي الله عنه
كان إماماً جائراً لا يتحمل عن مثله الدين ولا السنة ؛ وقال إن
الذي اتبع مذهباً معيناً فهو الذي حجر على سعة رحمة الله
تعالى ؛ ثم قال ؛ ان المتبع مذهباً ثنوي مشرك لأن من تبع
أبا حنيفة أو الشافعي فقد أخرج عنقه من كوة سيدنا محمد
رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وأدخل في كوة إمامه
أبي حنيفة أو الشافعي يتبرأ منه أئمة يوم القيامة (اذ تبرأ
الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم

الأسباب) وأثبت رفع اليدين في كل خفض ورفع ولو في خفض السجدين ورفعهما عند الشافعي غلطاً ؛ وحرم الصبر على شهادة الإمام حسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ؛ وأوجب تعزية كل عاشوراء مع الرسوم والبدعات ؛ وقال بقطعية الأقوال الاجتهادية للأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة ؛ وقطعية كل كشف من كشوف كل ولي من أولياء الله كيفما كان كقطعية النص القرآني والحديث المتواتر ، وبقطعية الحكم بإيمان فرعون القبطي إلى غير ذلك من المفاصل الكثيرة الوفيرة مع أن كل ذلك باطل باطل باطل^٢ اهـ (ورقة ٢٩)

وقال في " القسطاس المستقيم " ؛ منتقداً على بعض أقواله -

" فهذا ليس فيه دليل للمعترض في إباحته لمبتدعي بلدة " تته ، صانها الله سبحانه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا آمين ؛ التوايت بصورتي قهرى الحسينين الكريمين رضي الله تعالى عنهما والسجود لهما والنوحة وضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء بالويل والشير ، وذكر المطاعين في الصحابة ضمن مذكورات المشاجرات والتشنيعات على أئمة المذاهب والحكم على أتباعهم بالثنوية لأنه يعد المقلدين ثنوية^٣ اهـ (ورقة ١٥٤)

" حسن عشرته مع الحكم " ؛

كان الشيخ معين يجالس الأمراء والحكام ويؤذونه أيضاً ويهملونه ، وقد صرح بركونه إلى الأمراء الظلمة العلامة

عبد اللطيف في " ذب الذبايات " ، وقال على شير قانع في " تحفة الكرام " ، إن الحكم كانوا يأتون لزيارته ويهملونه غاية التبجيل ، وهو أيضاً كان يلاقيهم بوجه طليق ويرحب بهم اهـ وقال في " مقالات الشعراء " ، وأكثر الحكم يتشرفون بحضورهم عنده بارادة تامة ، وكان أيضاً يخالط أرباب الدول ويعاشرهم معاشرة حسنة^٤ اهـ وصنف باستدعاء النواب " مهابت خان " ، وإلى " تته " ، المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة والـ ألف ، كتاباً في حل اصطلاحات الصوفية ، ولما ولي " تته " ، النواب سيف الله خان (١) وكان من الشيعة الغلاة الداعين إلى مذهبه بأقصى جهده (٢) جرى له معه ما ذكره الشيخ عبد اللطيف في مقدمه ذبه ، وكان بينه وبين سيف الله المذكور علاقة وثيقة ورابطة صادقة ، ولعل هذا هو السبب لميله إلى بعض مسائل

(١) ولي في ذي الحجة سنة سبع وثلاثين ومائة^٥ وألف ، واستمر على ولايته نحو ست سنين إلى أن مات سنة ثلاث وأربعين ومائة^٦ وألف وابنه صادق علي خان بن سيف الله خان أيضاً قد ولي ، و تته ، نيابة عن أمير خان سنة تسع وأربعين وألف ، وعزل في سنة خمسين وكان على قدم ايده وقد جرى في عهدهما ماجرى كما نقلناه سابقاً عن مقدمته^٧ و ذب الذبايات ،

(٢) قال علي شير قانع في ترجمته من " تحفة الكرام " ، (ص ١٠١) ومذهب تشيع را خيلي رواج داده يعنى وبه انتشر الرفض انتشاراً عظيماً ،

الشيعة وعقائدهم، وحكى الشيخ أعظم التنوى في ترجمته من كتاب "تحفة الطاهرين"، أنه كان بعض ندماء النواب المذكور منحرفاً عن الشيخ محمد معين فترصد لأذاه وأراد أن يقع النفاريين به وبين النواب، ولما لم يتيسر له ذلك استدعى من النواب سيف الله خان لنفسه تولية الحسبة "بجأجكان"، موضع بالسند وكانت فيها ضيعات للشيخ معين وأراد بذلك أنه إذا وصل هناك يخرب ضيعته بحيث لا يبقى فيها وجه للغلة، فاضطرب لذلك الشيخ معين اضطراباً شديداً واتى حضرة الشيخ أبى القاسم النقشبندى وكان يتوضأ فشكى إليه ذلك والتمس منه الدعاء ففاق الشيخ من اضطرابه حتى سقط الإبريق من يده وتكسر ثم التفت إلى معين وقال لا تحزن سينقلب حاله كذلك فيقال إنه لما ذهب لتولية الحسبة إلى البلدة المذكورة جمع فرسه كما وصل إلى فرضة البلدة حتى ألقاه على الأرض ثم أخذ يعدو ورجله في ركابه فتكسرت عظامه وسقط ميتاً،

«اشتغاله بالعلم»

وكان له مدرسة يدرس فيها ويقوم بأمرها أحسن قيام ويكفي مؤنة المتعلمين بها والنازلين إليها، وخرج منها كثير ممن تولى الدرس وتأهل للفتيا كما صرح به القانع في "مقالات الشعراء"، وكان مكباً على مطالعة علوم الأوائل من المنطق والفلسفة والنجوم والموسيقى وغيرها، قال العلامة عبد اللطيف في "ذب الذبابات"،

«إن هذا المعترض انكب على كتب المنطق والحكمة المملوءة بالأباطيل طول عمره» (ورقة ٨٥).

وقال الشيخ إبراهيم في "القسطاس المستقيم"، «إنه كان يرى في مدة عمرة كتب علوم الفلسفة والنجوم والموسيقى وصنف فيها، وفي الرمياء والكيمياء والهييمياء وغيرها»، (ورقة ٦٠ و ٦١) ومضى على ذلك حتى بلغ سن الكهولة وحينئذ وفق لطلب الحديث، فقد ذكر في مقدمة دراساته، أنه لما بلغ به سفر العمر إلى مرحلة العشر السادس عكف على كتب الحديث وختم بمدة قليلة الأصول السبعة، ولعل هذا هو الباعث لقوته سماع الكبار وأخذه علم الحديث عن عصره الشيخ محمد هاشم التنوى، وحينئذ قد نزع من عنقه قلادة التقليد وصنف «الدراسات»، وذلك بعد ما درس الفقه الحنفى واذعن لدقة نظر الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه فقد صرح في «الدراسة الثانية عشر»،

«إن دقة نظر أبى حنيفة في أغوار هذا الفن مما لا يساهمه، فيها أخذ من الأئمة السابقين واللاحقين، وذلك أمر مفروغ عنه في شأنه ولقد ذقت هذا بحمد الله تعالى في صناعته النظرية حين قرؤا على كتاب «الهداية»، في فقهه فقل دليل ينسب إليه

ولم يكن الظفر عندى فى عونته على دليل غيره ، وسرد
الأمثلة فى ذلك يعسر طريق الختم علينا ، (١)

ولكن صرح فى " ذب الذبابات " ، أنه
" لم يكمل فيه آلة الاجتهاد ولو فى مسألة أصلاً " (ورقة ٧٠)
وصرح فيه أيضاً

" والتبحر فى الحديث فى هذا الزمان لا يكون
إلا بعد استجماع كتب الحديث والعكوف عليها
واستقراء الأحاديث النبوية ، ولم يتيسر هذا المعنى لهذا
المعترض لأنه لم يوجد عنده من تلك الكتب الا قدر يسير ،
(ورقة ٧٢)

" انحرافه عن ابن تيمية "

وكان معين يعادى الشيخ ابن تيمية أشد العداوة حتى
كان يسبه ويكفره ويسميه " بشقى الدين " ، قال فى " ذب
الذبابات " ،

" والعجب كل العجب من استدلال المعترض
بقول ابن القيم وهو من تلامذة ابن تيمية الذى كفره
المعترض وفسقه ، ومن أثنى عليه واعتقده اعتقاداً
تاماً ، وأثنى على كتابه الموسوم " رد الروافض " ، لابن
تيمية ثناءً جميلاً الذى أحرق أكباد المعترض إحراقاً
بليغاً فحكم بوجوب إحراق كتابه المذكور وشنع على

من أنكر وجوبه . أو أثنى على ابن تيمية فحكم عليه
بما حكم بهم براء عن حكمه " ، (ورقة ١٨٠)

وفيه أيضاً

" والمعترض ممن يذم ابن تيمية وأتباعه ، ذمّاً كثيراً
بل أوجب تحريق كتاب ابن تيمية فى " رد الروافض " ،
وأغلظ فى شأنه تغليظاً شديداً ، وحرم النظر إلى أقواله
وأقوال أتباعه والالتفات إليها ، (ورقة ٢٩٩)

وقال فى " القسطاس المستقيم " ،

" والمعترض كان ينكر على الإمام الحافظ ابن تيمية فكان
يسبه ويلعنه ، ويكفره ، ويبدل لقبه المعروف تقي الدين بقوله
" شقى الدين " ؛ وحرر فى شأنه ما حرره فعلق فى مبحث
آية التظهير من كتاب " ؛ ومنهاج أهل النبوة فى رد الروافض
والقدرية " ؛ الذى صنفه الإمام الحافظ شيخ الاسلام تقي الدين
بن تيمية ما لفظه ؛ ؛ وفعل أنه أى ابن تيمية خارجى عدو
لأهل البيت بل هو ملعون شقى انتهى كلام المعترض
(ورقة ٢١١)

ولقد كتب معين إلى شيخه الشاه ولى الله الدهلوى يستفسره

فى حق ابن تيمية فأجابه بما نصه ؛

؛ والحمد لله مفيض النعم ؛ وملهم الحكم ؛ وصلى الله على
سيدنا محمد سيد العرب والعجم ؛ وعلى آله وصحبه عوالى اللهم
أما بعد ؛ فيقول الفقير ولى الله بن عبد الرحيم عاملهما الله

تعالى بفضله الجسيم ؛ وردت رقيمة كريمة من مخدوم مكرم
لازال معيناً للحق والدين في الفحص عن حال الشيخ تقي الدين
أحمد بن تيمية ؛ عامله الله تعالى بفضله ، وأى شئ ينبغى
أن يعتقده فيه ، فوجب الائتمار بأمره ، والذي أعتقده أنا واجب
أن يعتقده جميع المسلمين في علماء الاسلام حاشية الكتاب والسنة
والفقه الذابين عن عقيدة أهل السنة والحديث أنهم عدول
بتعديل النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال (يحمل هذا العلم
من كل خلف عدوله) وإن كان بعضهم تكلم بما لا يرتضيه هذا
المعتقد إذا كان قوله ذلك في أصول الدين أو في المباحث
الفقهية أو في الحقائق الوجدانية وعلى هذا الأصل اعتقدنا في
الشيخ الأجل محي الدين محمد بن علي بن العربي ، وفي الشيخ
المجسد أحمد بن عبد الأحد السهرندي أنهما من صفوة
عباد الله ولم نلتفت إلى ما قيل فيهما ، فكذلك ابن تيمية
فإننا قد تحققنا من حاله أنه عالم بكتاب الله ومعانيه اللغوية
والشرعية ، وحافظ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وآثار
السلف ، عارف بمعانيها اللغوية والشرعية ، استاذ في النحو واللغة ،
محرم لمذهب الحنابلة فروعه وأصوله ، فائق في الذكاء ، ذواسان
وبلاغية في الذب عن عقيدة أهل السنة ، لم يؤثر عنه فسق
ولابدعة ، اللهم إلا هذه الأمور التي ضيق عليه لأجلها وليس
شئ منها الاومعه ، دليله من الكتاب والسنة وآثار السلف ، فمثل
هذا الشيخ عزيز الوجود في العالم ومن يطبق أن يالحق شأوه ، في تحريره

وتقريره والذين ضيقوا عليه ما بلغوا معشار ما آتاه الله تعالى وإن
كان تضيقهم ذلك ناشئاً من اجتهاد ، ومشاجرة العلماء في مثل
ذلك ما هي إلا كشاجرة الصحابة فيما بينهم ، والواجب في
ذلك كف اللسان إلا بخير ،

وقد ذكر أنه قال " أن الله تعالى فوق العرش " ، والتحقيق أن
في هذه المسئلة ثلاث مقامات أحدها البحث عما يصح إثباته للحق
توقيفاً ، وعما لا يصح توقيفاً ، والحق في هذا المقام أن الله تعالى
أثبت لنفسه جهة الفوق وأن الأحاديث متظاهرة في ذلك ، وقد
نقل الترمذي ذلك عن الإمام مالك ونظائره ، وثانيها أن العقل
هل يجوز كون مثل هذا الكلام حقيقة أو يوجب حمله على المجاز ،
والحق في هذا المقام أن العقل يوجب أنه ليس على ظاهره في
نفس الأمر ، وثالثها أنه هل يجب تأويله أو يجوز وقفه على
ظاهره من غير تعيين المراد ، والحق فيه أنه لم يثبت في حديث
صحيح أو ضعيف أنه يجب تأويله ولا أنه لا يجوز استعمال مثل
تلك العبارات من الأمة ، أخبرني أبو طاهر عن أبيه أنه قال
قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لم ينقل عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة من طريق صحيح التصريح
بوجوب تأويل شئ من ذلك يعنى المشابهات ولا المنع من
ذكره ، ومن المحال أن يأمره الله نبيه بتبليغ ما أنزل عليه
من ربه وينزل عليه (اليوم أكملت لكم دينكم) ثم يترك هذا
الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إليه تعالى مما لا يجوز مع حشه على

تبليغ الشاهد الغائب حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وما فعل
بحضرته فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان به على الوجه الذي
أراد الله تعالى منها وأوجب تنزيهه الخلقات بقوله (ليس كمثله شيء)
فمن وأوجب خلاف ذلك بعدهم فقد خالف سبيلهم انتهى ، وهذا
الذي حققناه هو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري عند التحقيق ،
أقرأني أبو طاهر المدني رضي الله عنه بخط أبيه أن الشيخ أبا الحسن قال
في كتابه ، إني على مذهب أحمد في مسألة الصفات وأن الله فوق العرش ،
وكلام ابن تيمية محمول على المقام الأول والثالث ، وإذا رجعنا إلى
الوجدان فلا شك أن الله تعالى خصوصية مع العرش ليست لغيره من
مخلوقاته ، ولا تجد عبارة في ذلك أفصح وأقرب من الاستواء إلى العرش
كما أنا لا نجد عبارة في انكشاف المسموعات والمبصرات أفصح
من السمع والبصر والله أعلم بحقائق الأمور ،

وقد ذكر عنه " أنه منع السفر لزيارة النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم ، ، ولا يرد على كلامه في ذلك دليل صريح صحيح فإنه لم
يمنع الزيارة مطلقاً بل منع السفر لزيارة القبر بحديث
(لا تشد الرحال) ولحديث (لا تتخذوا قبري عيداً) فإذا كان لقوله
مساغ إجتهادي لا ينبغي أن يشدد عليه ذلك التشدد ،

وقد ذكر عنه أنه أنكر وجود القطب والغوث والخضر والذي
يدعيه الشيعة أنه المهدي وحق له ذلك فان السني دام على
شرطه من اعتقاد ما ثبت بالكتاب والاجماع والسكوت عما لا يثبت
بها يجوز له أن لا يعتقد ذلك ، ومن أثبت من الصوفية فإنه

لم يثبت من كتاب وسنة ، اللهم إلا الكشف ، وليس من أدلة
الشرع ، والذي أفهم من كلامه أنه يريد أن هذا قول متبدع
باطل إعتقاده من حيث الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم
(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ولو كان قطع
بالانكار لم يستحق التكفير والتفسيق أيضاً ، وههنا دقيقة وهي أنه
كم من مسألة لم يدل عليها الشرع لانفيها ولا إثباتاً ودل عليها
العقل ، كقولنا يحصل من ضرب العشرة في العشرة المائة ،
والكشف والوجدان ، كقولنا المحبة الذاتية ثابتة للكامل من عباد الله
وهي ميل الوجود الخالص الى أصله المطلق من القيود كمثل
ميل كل عنصر الى مقده ، وهذه المسائل حقة في الحقيقة ولو
اعتقد انسان أنها من الشرع كان اعتقاده ذلك خطأ ، ولو
أحلها محل الثابت بالشرع فأنكر على من لم يقل بها أو حاول
إثباتها على منكريها كاثبات الشرعيات كان خطأ ،

وقد ذكر عنه أنه أنكر اعتقاد الشيعة في الإمام
المحجوب على زعمهم ، وحق له أن ينكر ذلك بل الأ شاعرة
كلهم على هذا الانكار لا أعلم أن أحداً قال به .

وقد ذكر عنه أنه أساء الأدب مع سيدنا علي رضي الله
تعالى عنه وحاشاه عن ذلك وقد طالعت كلامه فوجدت بعضه
مسوقاً في مناقضة كلام الشيعة في طعنهم على الخلفاء الثلاثة
بأمور تخيلوها نقصاً كما هو مذكور في آخر " التجريد ، ، فقام
هذا الشيخ بعدد عليهم أموراً اعترفوا بها في سيدنا علي وهي

مثالها كأنه يقول ليست هذه الأمور نقصاً كما تخيلتم فإن مثلها مأثور عن سيدنا علي وهو رضي الله تعالى عنه مرضى عندنا وعندكم فما هو جوابكم في سيدنا علي هو جوابنا في الخلفاء الثلاثة ، وهذا من كمال علمه وقوته ، ومن الاعتراف بفضل سيدنا علي ، وعلى هذا الأصل يخرج قوله ، " معلوم أن الرأي إن لم يكن مذموماً الخ أن الحسين رضي الله عنه لم يعظم إنكار الأمة لقتله كما عظم إنكارهم لقتل عثمان ، وقوله " فإن فضل أبي بكر الخ معناه الرد على الشيعة في طعنهم على الصديق في منع فذك وأنه إيذاء لفاطمة رضي الله تعالى عنها ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " يؤذيني ما آذاها ، ، أن مثل هذه الأمور مستثنى من مطلق الإيذاء لأنه مما يشرع للشرع ، وكذلك قوله " وأما فعل يؤذيني الخ حاشاه أن يشنع على علي وفاطمة رضي الله تعالى عنهما بل هو على سبيل المناقضة كأنه قال ، تشنيعكم على أبي بكر هو مثل ما فرض من تشنيع على علي فاطمة فما هو جوابكم هو جوابنا بعينه ، وبعضه في مناقضة الشيعة في إثباتهم فضيلة سيدنا علي على الخلفاء الثلاثة وهو مذكور في آخر " التجريد " ، أيضاً فقام هذا الشيخ يثبت للخلفاء الثلاثة مثل ما أثبتوا لسيدنا علي أو أفضل منه ، وليس في التفضيل إساءة أدب فإن التفضيل مذهب أهل السنة أجمع ، وحاشاه أن يسئ الأديب مع علي رضي الله عنه ، وأما تفسير آية الطهارة بالإرادة التشريعية فصحيح ، ومثله قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد

بكم العسر) و (يريد الله أن يتوب عليكم) إلى غير ذلك من الآيات ، وبعد فإني اذكر الله عز وجل كل مسلم في هذه المسئلة وأمثالها ، الله الله أن يسب أحداً من المسلمين علماً مجتهداً في أمثال هذه ، فهذا ما تيسر في الحال من الجواب وما حملني عليه إلا النصح ، والله أعلم بحقيقته اه ، ، (١) ، ، ولوعه بالغناء ، ،

وكان مولعاً بسماع الغناء أشد الولوع بل يعده ، من الطاعات حيث قال في " الدراسات " ،

" إن السنة كل فعل وعمل أتى به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أمور الدنيا والآخرة وليست الدنيا إذا طرزت بطراز السنة دنياً ، فهو صلى الله تعالى عليه وسلم داع إليه ووجب على الخلق إجابة دعائه ، هذا على وجه دعوى إليه لحتم تبعيته بالوحي المنزل وبقوله ، فهو مما يشمله الآية الكريمة (يأيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) فمن ثبت عنده أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً ثم امتنع عنه لا لما يجد في نفسه من العوارض المحرمة بل لقول رجل قال محرمته مطلقاً فذاك توقف في إجابة مادعى إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من إباحة هذا الصنيع وترك

(١) طبع هذا المکتوب مع مکتوباته الفارسية بدله بمطبعة محبوب المطابع مع ترجمته بالاردوية (ص ٦٢ حتى ٦٨) ولكنه كان مملاً من النصحيفات والمترجم ، قد حذف ترجمته أكثر العبارات فاتبعنا تصحيحه ،

لوجوب فور العمل ، وهو ههنا اما نفس السماع أو توطين نفسه على اباحة ذلك ، (ص ٢٥٩)

وقال على شير في " تحفة الكرام " .

" وكان محباً للسماع عالماً بالموسيقى كما ورد في الخبر نسبة أهل التحقيق أن " السماع معراج الاولياء " ، (١) وقد انتقل في عين سماع الغناء من دار الفناء إلى دار البقاء ، ، (انتهى معرباً من الفارسية)

وقال أيضاً في مقالات الشعراء

" إنه كان يصاحب حضرة سلاله السادات العظام ، عمدة المشايخ الكرام صاحب الآيات الظاهرة والكرامات الباهرة السيد عبد اللطيف قدس سره ، الشهير بالتارك من أهل " بهت " ، موضع قريب قصبة " هاله كندی " ، بكمال الارادة وصدق النية ، وهو أيضاً كان كثيراً ما يأتي لزيارته في البلدة فتقع مجالس الغناء والقال والحال ، وقد كان حضرة اللطيف موجوداً ، أيضاً في وقت ارتحاله حين فاضت روحه إلى المولى الحقيقي (انتهى معرباً من الفارسية)

وقال العلامة عبد اللطيف في " ذب الذبابات " ،

(١) هذا الخبر الذي ذكره على شير لا يشهد عن رسول الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة والتابعين ، قبح الله واضعه ما اجراه على الكذب ، وعلى شير مع ميله الى التشيع لم يكن له بصيرة بالعلوم الشرعية ،

" وكان المعترض ممن يقول بجواز جميع المعازف والملاهي والمجوس حتى المزامير والطنابير والنقارات ، بل كان يقول باستثناءها مطلقاً حتى إنه كان لا يقبل دعوة الوليمة ولا غيرها من أحد من الشرفاء وغيرهم حتى يأتي بها وبالمطربه والمغنيين الذين لا يصلون ولا يصومون ويتركبون ما حرم الله تعالى ورسوله ، صلى الله عليه وسلم ويشربون الخمر والمسكرات ، ويفعلون ما يفعلون من النواهي ولا يكادون يفعلون ما يؤمرون في مجلس تلك الدعوة ، ومع هذا لا يكتفي على هذا القدر ، واستأجر كثيراً من أولئك المطربين الملتزمين تلك المعازف والملاهي برمتها التزاماً شديداً وجعل لهم أجوراً كثيرة من دنياه ، إما مياومة أو مشاهرة أو مسانحة لأجل التغني بتلك المعازف والملاهي عنده أي وقت شاء وأي حين أراد ، وكان يعطي لهم الملابس النفيسة ويهب لهم مواهب وهدايا ونفائس وعطايا ، ويسمع منهم الغناء المقرون بها في الخلاء والملاء ، ويتطرب بذلك ، ويعده عبادة مقربة إلى الله تعالى ووسيلة إلى الفوز بالدرجات العلى ، وعمدة جميلة لحصول المعسرة بالله تعالى ومدداً وعوناً في الوصول إليها ، ويحضر غيره على ذلك حض عباد الله تعالى على الصلوات والصيام والصدقات ، ويأمر بجميع ذلك وينهى عن ترك التغني والمعاذف والملاهي ، وهو وإن كان في أول أمره تمسكاً معتزلاً عن جميع هذه الأمور لكن لمسامات شيخه ومرشده قدس الله تعالى سره في الطريقة المباركة النقشبندية أحدث

هذه الأمور ونشأ بها إلى أن فاجأه الملك المأمور، وكان في صحة وتعيش وسرور فقبض روحه ذاهباً إلى جلال الله الشكور (ورقة ٣٠٣ و ٣٠٤)

وقال الشيخ إبراهيم في "القسطنطين المستقيم"،
 "واستأجر عنده القوالين المشهورين في ذلك الزمان بالابتداء والتغني وضرب الآلات المسمى أحدهما بأنجل والآخر بجنجل وباغية مغنية المساة بدوري بالنكاح الشرعي فكانا يتقولان ويتغنيان مع ضرب الآلات عنده في مجلس الرجال وكانت تغني مع اللهو عنده إذا كان مع النساء وانتقصت حمية السادة النقشبندية الأحمدية المعصومية قدست أسرارهم العلية منه حيث، وباشر ممنوعات الشرع وشيوخ طريقه، (ورقه ١٤٧) وحكي صاحب "تحفة الكرام"، في ترجمة الشاه عبد اللطيف الصوفي التنوي، من أصحاب الشاه اسماعيل الصوفي.

"أن الشيخ محمد معين ذهب إليه لزيارته يوماً فجرى في أثناء الكلام ذكر شيء من الموسيقى فقال الصوفي المذكور مخاطباً له إني أيضاً قد أسلك في هذا الطريق تارة ثم شرع في نغمة قد أثرت في قلوب الحاضرين وحصلت بسببها الحالة العجيبة، (انتهى معرباً)

وفاته

وتوفي رحمه الله فجأة في عين سماع الغناء سنة إحدى وستين ومائة والى، قال في "تحفة الكرام"،

"وكفأك من جملة مقاماته العلية أن حضرة صاحب العصر السيد عبد اللطيف التارك قال لمريديه قوموا لكي نذهب إلى صاحبنا لآخر رؤيته فجاء إلى "تته"، ورتب مجلس الغناء، فقام الشيخ معين من المجلس وقد أخذ الغناء بمجامع قلبه وكما وصل إلى داخل المنزل توفي من ساعته، (انتهى معرباً) ودفن بمقبرة "مكلى"، (١) عند قدم شيخه الشيخ أبي القاسم النقشبندی، صرح به الشيخ خليل في "تكملة مقالات الشعراء"، ولما فرغوا من دفنه قال السيد عبد اللطيف التارك كان محبنا إلى "تته"، لرؤيته وقد انتهى بعد يومنا هذا، كما في "تحفة الكرام"، وأنشد الشعراء في تاريخ وفاته أشعاراً رائعة بالفارسية، قال محمد محسن التنوي:-

عارف دين معين حق مخدوم
 آنكه در عشق جمله تن دل شد
 نور دهنش بمشكلات علوم
 در شب جهل بدر كامل شد

(١) "مكلى"، جبل معروف بته، وفيه مقبرة عظيمة دفن فيها خاق من الاولياء والصلحاء واعيان العلماء، وقد صنف على شير قانع في وصفه والثناء عليه جزء المعروف "بمكلى نامه"، وقد طبع بتههشيه البحائه الكبير مؤرخ السند السيد حسام الدين الراشدی وتعليقاته القيمة في "مهران"، بحلة اللحنه، وجمع الشيخ اعظم التنوي في ذكر اعيان الصلحاء المدفونين بجبل مكلى كتابه المعروف "بتههه الطاهرين"،

با کمالات ظاهری از فقر
باطنش مظهر فضائل شد
بنگاهی که کرد شاهد غیب
عین او گشت وسوی منزل شد
لاجرم سال فوت او گفتند
قطره در بیحر واصل شد

۱۱۶۱

وقال ایضاً

معین اهل حق مخدوم دوران
دلیل قاطع هر علم چون سیف
که چون خورشید طبعش گرم گشتی
شتای سامعان دم می زد از صیف
آزین سخت سرا مردانه در دم
بمهمان خانه حق رفت چون ضیف
بدل گفتم اگر عرفان شناسی
بگو زن درد تاریخی بهر کیف
دو مد آه دل پیهم زد و گفت
معین دین احمد رفت صد حیف

۱۱۶۱

وقال استاذی نعمت الله

ایکه در حضرت عزت شده نامت مقبول
روح فرخنده تو یافت بفردوس نزول
بی تو ماتم زد گانند خلایق یکسر
بی تو در رونق علم است علامات خول
سال تاریخ وفاتت ز خرد بر سبلم
دست بردست زنان گفت «شفیع تورا سول»

۱۱۶۲

ولکن فی هذا التاريخ زیادة سنة ولعلها معفوة عند أهل الفن
وله ایضاً -

ای دریغ از قضیه وحشت آن
رحلت آن جان نثار اهل بیت
آن معین الحق مخدوم الأنام
باد روحش در جوار اهل بیت
سال فوتش را چنین گفته خرد
وہ چه بود او دوستدار اهل بیت

۱۱۶۱

وقال محمد پناه رجا

مخدوم بس که بود بدتیا معین دین
در ماتمش دل همه مؤمن حزن اوست
واحسرتا چه ماتم یک حشر آفت است
هریک جدا جدا دلش اند و هگین اوست

می سوخت از تب غم و می کرد فکر سال
یعنی دل رجا که محبت گزین اوست
آمد بسال رحلت او این ندا زغیب
ناجی شد او که آل محمد معین اوست

۱۱۶۱

تلامیذه

وهم كثيرون ومنهم من تصدر للدرس ووسد إليه الفتوى، قال
في "مقالات الشعراء"، "وقد تخرج عليه كثيرون من أصحاب
الدرس والفتوى، منهم مير نجم الدين "عزلة"، الرضوي،
والمولوي محمد صادق"، (انتهى معرباً)

وهذان من جلة أصحابه، ترجمهما على شير قانع في "التحفة"،
و "المقالات"، فاما نجم الدين فقال في "مقالات الشعراء"،

"هو مير نجم الدين بن مير رفيع الدين الرضوي البهكري
من أولاد مير محمد يوسف عليه الرحمة كان جامعاً للكمالات،
حاوياً للفضائل، من أجل تلامذة الشيخ محمد معين، وكان
ابن أخته، تولى الدرس والإفتاء في حياة شيخه وبلغ تلامذته
مرتبة الكمال، ففهم الشيخ أحمد وهو اليوم من أهل المروعة في
نواحي "تنه"، والشيخ محمد باقر الواعظ، ولصاحب
الترجمة تصانيف غريبة في العربية، منها جزءه الذي صنفه في

يوم واحد على، منهاج الجزء المعروف "بيك روزي"، في
المنطق، وهو أكبر وأحسن منه جمع فيه شتى العلوم، "وطوطي
نامه"، الفارسية، وعبارته أحلى من عبارة النخشي، وله
ديوان شعر أيضاً بالعربية، ولولا عجلت منيته، لكان وحيد
عصره، فآله يبارك في أولاده، توفي سنة ستين ومائة وألف،
ومن شعره -

معشوق را ز جوهر ناز آفریده اند
عشاق را ز خاك نیاز آفریده اند (اه)

زاد في "التحفة"،

"وقال الشعر الحسن، وكان تخلصه (١) "عزلة"، اه

قلت وكان على قدم شيخه في المعتقد والفروع وقد مر نبذ
من أشعاره نقلاً عن مقدمة "الذب"،
وأما المولوي محمد صادق فقال في "المقالات"،

"هو المولوي محمد صادق بن المخدم عنایت الله
الواعظ من أرشد تلامذة المخدم محمد معين كان آية في
علوم المعقول بالبلدة، عديم النظير في أقرانه ولم يحظ من
الشهرة، وقد قرأ عليه أكثر المعقولات شيخني الشيخ نعمت الله
وكان يعيش في غاية السداجة، وكان الشيخ شكر الله والي
البلدة وشيخ الاسلام ميرك محمد أحسن براعيان جانب حرمة

(١) التخلص يقال للاسم الخاص الذي يستعمله شعراء

غاية المراجعة ويتفقدان أحواله غاية التفقد ، ومن شعره في مرثية
الامام حسين رضي الله تعالى عنه -

از ماتم حسين شده در ناله جبرئيل
كر دند قد سيات فللك جامه رابه نيل
گرچه برى ست ذات حق از درد و گريه
ذات نبى بگريه بود نائب جليل اه

زاد في " التحفة " ، وكان من مريدي السيد عبد اللطيف التارك
وعاش مدة عمره مشتغلاً في تعمير الباطن طارحاً للتكلف بالكلية
لم يعرض نفسه المشيخة اه قلت ويظهر من شعره انه كان أيضاً على
طريقة شيوخه في المعتقد ، وقال العلامة ابراهيم في " القسطاس المستقيم " ،
" قد رقت في رد بعض تلاميذ المعترض الذي كان داعياً
نفسه بالحنفية وكان يجهر بالتسمية ويأمر الناس به ، وكان يحكم
بأن الجهر مذهب على ، ومعاويه لغاية بغضه علماً أسر بالتسمية
وليس للاسرار أصل سوى هذا ، ، (ورقة ٨٨ و ٨٩)

وغالب ظني أنه قد أراد العلامة ههنا بقوله ، " بعض تلاميذ
المعترض ، ، أحد هذين المذكورين والله أعلم ،

ومن أخذ عنه في بدء طلبه العلامة المحدث محمد حياة
السندی نزيل المدينة المنورة ، ترجمه المؤرخ محمد خليل المرادی
في " سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر " ، فقال هو
" محمد حياة بن ابراهيم السندی الأصل والمولد المدنی
الحنفی العلامة المحدث الفهامة حامل لواء السنة بمدينة سيد

الإنس والجنة ، ولد بالسند ببعض قراها ورغب في تحصيل العلم
وهو بها ثم انتقل الى " تنه " ، قاعدة بلاد السند ، وقرأ
على محمد معين بن محمد أمين ، ثم هاجر إلى الحرمين الشريفين
وتوطن المدينة المنورة ولازم الشيخ أبا الحسن بن عبد الهادي
السندی وجلس مجلسه بعد وفاته أربعاً وعشرين سنة ، وأجاز له
الشيخ عبد الله بن سالم البصري والشيخ محمد أبو الطاهر بن
ابراهيم الكوراني وأبو الأمرار حسن بن علي العميمي وغيرهم
وكان ورعاً متجرباً منعزلاً عن الخلق إلا في وقت قراءة الدروس
مثابراً على أداء الجماعات في الصف الأول من المسجد النبوي
وله تصانيف كثيرة منها شرح الترغيب والترهيب " للمندري في
مجلدين و ، ، شرح على الأربعين النووية ، ، مختصر جداً " ومختصر
الزواجر ، ، " شرح الحكم العطائية ، ، " والحكم الحدادية ، ،
وله رسائل أخر لطيفة وتحقيقات عجيبة منيفة ، وكانت وفاته
ليلة آخر أربعاء من صفر سادس عشرية سنة ثلاث وستين
ومائه وألف ودفن بالبقيع رحمه الله تعالى ، ، (١)

قلت وكان يباين شيخه محمد معين في المعتقدات والأعمال وقد ألف
في الرد عليه ، وسيأتي ذكر رده ،
ومن الآخذين عنه المرزا محمد جعفر الشيرازي ورد بتمته
بارادة سياحة الهند ، فاقام برهة عند الشيخ محمد معين يستفيد عنه
وصار من حسن سعي الشيخ من ندماء محمد خدا داد خان ابن والي

السند وتقلبت به الأحوال إلى أن قتل في سنة سبع وستين وسائة والف وكان بارعاً في الجفر والتكسير والعزيمة ، وجمع الجفر الجامع للنواب خددا يار خان المعروف بيمان نور محمد وإلى السند ، وترجمته مبسوط في التحفة ، (١)

ومنهم شرف الدين علي أحد ندماء النواب مهابت خان وإلى تته ، كان فاضلاً مفسناً ، وإلى الحسبة وله شعر بالفارسية وتخلصه "عارف" ، قال علي شير في مقالات الشعراء ،

"كان يستفيد من حضرة المخدوم محمد معين استفادة علمية" ، وكتب مقدمة على الجزء الذي صنفه شيخه المذكور ، في "شرح رموز الصوفية" ،

ومن المستفيدين عنه مير مرتضى السيويستاني تخلصه "قانع" ، من الفاطميين النجباء كان عالماً ، ذامشاركة جيدة في العلوم ، وإلى القضاء بسيويستان ، وورد بتته فطالع عند حضرة المخدوم محمد معين أجزاء في العلوم كذا قال علي شير في "المقالات" ، وذكر أنه رآه في بلدة "مراد آباد" ، بالسند وقد انتهى إليه الفضل اه وكان بارعاً في الشعر الفارسي وأشعاره مذكورة في "يد بيضاء" ، لآزاد البلجرامي وهو تلميذ آزاد المذكور في الشع .

تصانيفه

قد صرح في "تحفة الكرام" ، أن له تصانيف كثيرة اه وقال في "مقالات الشعراء" ، وله تصانيف غريبة في جميع العلوم اه ولكنه

(١) تحفة الكرام ج - ٢ ص ٧٨ و ٧٩

لم يسرد أسماء تصانيفه ونحن نذكرها ما وصل إلى علمنا منها -
فنها "الرسالة الأويسية" ، بالفارسية ألفها لشيخه السيد عبد اللطيف التارك ، وكان سبب تأليفه أن السيد المذكور أرسل إليه يستفتيه عن معنى الأويسى وهل جاء ذكره ، في كلام القوم أم لا ، واستفادة الأويسى من الروحانية هل ينافي الاستفادة من المرشد الظاهري ، وهل يجوز العقل والشرع الاستفادة من الميت في عالم البرزخ ، وهل ينافي الفقر وسلك طريق القوم أقوال علماء الظاهر ، فأجابه الشيخ بتأليف هذه الرسالة .

ومنها جزء في "شرح رموز عقائد الصوفية" ، ألفه باستدعاء النواب مهابت خان وإلى ، تته ، قال علي شير قانع في ترجمة تلميذه شرف الدين عارف من "مقالات الشعراء" ، أنه كتب عليه مقدمة وأنشد هذه الأبيات المشتملة على بيان تاريخ هذا الكتاب .

كيمياء دلان معين الحق * كه كند زربيك نكه زرصاص
قدوه عالمان پاك سرشت * زبده عارفان خاص الخصاص
كرده بروفق خواهش نواب * آسمان قدر آفتاب دلاص
مرجح أهل دولت از مكنت * منظر أهل فقر از اخلاص
خان صفوت نشان مهابت خان * كه بحكمش فلك بود رقاص
شرح رمز عقائد صوفى * شيخ فيروز آبروى خواص
سال وى بر زبان عارف زاند * ملهم غيب آيه اخلاص

١١٣٣

ومنها رسالتان في إثبات رفع اليدين في الصلاة عند كل خفض

ورفع كما هو مذهب الرافضة وقد تصدى لإثباته في "الدراسات"،
أيضاً، أحدهما بالعربية، والثانية بالفارسية، ذكرهما العلامة عبد اللطيف
في "ذب الذبابات"،
(ورقة ٣٠٤) وقال -

"من المعلوم أن فيها أسانيد موضوعة يحرم عليه إدراجها
في رسالتيه المذكورتين فما أجرأه على هذا، وقد أفردت بالجمع
في رسالة مفردة رداً على المعترض،
ومنها جزء في الجواب عما تمسك به الإمام ابن الهمام في تقديم
الأعلم على الأقرأ بقوله صلى الله عليه وسلم،،،،، مروا أبابكر
فليصل بالناس،،،،، وقد ذكره المصنف في الدراسة الأولى،،،،، فقال -

،،،،، وأما ما تمسك به الإمام ابن الهمام من قوله صلى الله
عليه وسلم مروا أبابكر فليصل بالناس فقد أجبنا عنه في
ورقات، ولم نذكر ذلك لخوف الإطالة بسبعة أجوبة موجهة
إن شاء الله تعالى على المصنف،،،،، اه (ص ٣٠)

ومنها ،،،،، إيقاظ الوسنان ،،،،، في البحث عن كفاءة قريش
بعضهم لبعض ،،،،، وقد ذكر المصنف هذا الكتاب في الدراسة الثانية ،،،،،
في بحث دوران الحكم بدوران العلة فقال

،،،،، وقد جريت قبل هذا بسنين كثيرة على قولهم في
حديث كفاءة قريش في كتابي ،،،،، إيقاظ الوسنان ،،،،، وكنت
أقول بدوران الحكم على العلة مطلقاً في ذلك الزمان في كثير
من المواضع، واليوم استغفر الله سبحانه من إطلاق القول

في ذلك والله تعالى يغفر زلاتي اليوم وقبل اليوم وبعده ،،،،، بجاه
من غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ،،،،، اه (ص ٧٨)
وقال في ،،،،، ذب الذبابات،،،،،

،،،،، وإيقاظ الوسنان ،،،،، رسالة له ذكر فيها أن الخلفاء
الثلاثة رضي الله تعالى عنهم والعباس وأولاده ،،،،، ونحوهم ليسوا
بأكفاء لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعلي وأولاده رضي الله
تعالى عنهم ،،،،، ورد فيها ما مهدده الخنيفة الكرام من قولهم قريش
بعضهم أكفاء بعض ،،،،، فيلزم منه أن يكون نكاح سيدنا عمر
مع ابنة سيدنا علي ونكاح سيدنا علي ونكاح سيدنا عثمان مع
ابنتيه صلى الله عليه وسلم ونكاح أبي العاص مع زينب الكبرى
أنكحة بغية كفوءة ،،،،، فيجب أن يكون مجرد رأيته في تلك
الرسالة مدفوعاً ومردوداً بما قاله أبو حنيفة وألوف مؤلفة من
من مقلديه من المحدثين والعرفاء بالله والفقهاء والأصوليين والمتكلمين
(ورقة ١٠٦)

وكذا قال الشيخ إبراهيم في ،،،،، القسطاس المستقيم ،،،،، (ورقة ٥٦)
ومنها ،،،،، غاية الفسخ لمسئلة النسخ ،،،،، وذكره المصنف
في مواضع عديدة من "الدراسات"،،،،، فقال في الدراسة
الحادية عشرة

"إنهم ربما يتركون العمل بما في الصحيحين من
الأحاديث، ويقدمون معارضه عليه لكون المعارض ناسخاً لما
فهما إما نسخاً بالرأي من غير إجماع من الأمة الذي يسمونه

نسخاً اجتهادياً لم يقل به المحققون ، وتكلمت على بطلانه في
في أجزاء مفردة سميناها " غاية الفسخ لمسئلة النسخ ، ، اه
(ص ٣٥٣)

وقال أيضاً في هذه الدراسة

" النسخ الاجتهادى المعروف في الفقهاء المتأخرين فهذا الفقير
لا يرى ذلك في اتباع المحققين فإنه لا محجج اليه عقلاً عند
قصور العلم عن وجه الجمع بين الحديثين ، وفوق كل ذى علم
علم ، فقد نادى جهاراً بعض الجهابذة وقال " آيات من قفل
عليه الجمع بين الحديثين فإني اتصدى له وليس في الأحاديث
ما أعلم فيه ذلك ، وتأخر أحدهما عن الآخر على ما قاله
الحازمى لا بوجوب القول به فالوجه فيما لم يعلم جمعه ، إما الوقفة
إلى أن يأتيه العلم وإما بالنسخ عن النبي صلى الله عليه وسلم
أو وجه الجمع ، وإما العمل بهما على العزيمة والرخصة ،
وقد فصلنا القول في هذه المسئلة في أجزاء مفردة على ما
أشرنا إليه فيما سبق ، ، اه (ص ٣٩١)

وقال في الدراسة الثالثة في بحث إستشكال الحديث بالرأى

" وباقي الكلام في هذا المقام يطلب من رسالتنا المفردة

في ابطال هذا النسخ ، ، اه (ص ١١٤)

وقال في بدء " الدراسة الثامنة ، ،

وإن قال قائل علم أنك تقول إن التعارض بين
الحديثين على فهم الرجال ، وإن علم تأخير أحدهما لا يبيح

الحكم بالنسخ كما بسطته في رسالة مفردة في ذلك ، ، اه
(ص ٢٠٩)

واليه يشير العلامة عبد اللطيف في " ذب الذبابات ، ، حيث يقول
والمعترض قد ألف رسالة قد حكم فيها بأنه يجب الجمع
بين الحديثين وإن كان أحدهما صحيحاً متفقاً على صحته والآخر
ضعيفاً متفقاً على ضعفه ، ، اه (ورقة ٢٢١)

ومنها جزء في الكلام على حديث المصرة حاول فيه إثبات
كون هذا الحديث موافقاً للقياس ذكره المصنف " في الدراسة الخامسة ، ،
فقال -

" وقد جروا على ذلك في الحديث المصرة من مسند
أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وقد أجبتنا عنه في وريقات بما
يتبين به وفاق القياس بالحديث من غير خافية ، ، (ص ٢٠٩)
وقال في " الدراسة الحادية عشرة ، ،

" ولم ينقل من أحد من السلف اشتراط الفقة من
الراوى فثبت أنه قول مستحدث ولنا وريقات مفردة في رد هذا
القول ، وأن ترك حديث المصرة بمثل هذا لا ينسب إلى أبي حنيفة
رحمه الله تعالى والرجوع إليها يكفي مؤنة هذا المقام ، ،
(ص ٣٩٢)

ومنها جزء في تحقيق أهل البيت المذكورة في آية التطهير أن
المراد منهم الخمسة الطاهرة رضى الله عنهم دون أمهات المؤمنين رضى
الله عنهن ، وهذا الجزء يشتمل على وريقات ذكره المصنف في

”الدراسة الخامسة“ ، فقال

”وهل يدخل في أهل بيته نساؤه“ أو يتمحض ذلك بالصدق على ولده صلى الله عليه وسلم ، ففتشنا عن ذلك فوجدنا في صحيح مسلم برواية يزيد بن حبان عن زيد بن أرقم فقلنا من أهل بيته نساؤه؟ قال لا وأيم الله ، إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطنقها فترجع إلى أبيها وفومها ، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده ، وهذه الرواية عن زيد بن أرقم تفسر الرواية الأخرى عنه في صحيح مسلم أيضاً ، فقليل لزيد من أهل بيته أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال بلى إن نساءه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم عليهم الصدقة بعده ، الحديث ، وتبين أن معنى قوله ”بلى إن نساءه من أهل بيته“ ، إن نساءه من أهل بيت سكناه الذين امتازوا بكرامات وخصوصيات كثيرة لأهل بيت نبيه ، وإنما أولئك من حرمت عليهم الصدقة ، صرح بذلك الأبى في شرح مسلم جمعاً من الروايات بل تصحيحاً للاستدراك في الرواية الواحدة بقوله ”ولكن أهل بيته“ ، الخ وهذا التحقيق في تفسير أهل البيت بالحديث الصحيح يعين المراد منهم في آية التطهير مع نصوص كثيرة من الأحاديث الصحاح المنادية على أن المراد منهم الخمسة الطاهرة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، ولنا وريقات في تحقيق ذلك مجلد في دفترنا بحسب على طالب الحق الرجوع إليه ، اهـ (ص ٢٣٦ و ٢٣٧)

ومنها ”غاية الإيضاح في المحاكمة بين النووي وابن الصلاح“ ، وهذه رسالة دمجها المصنف في ”الدراسة العاشرة“ ، من هذا الكتاب حيث يقول

”إن أحاديث ”الجامع الصحيح“ ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وكتاب الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمهما الله تعالى ونفعنا ببركاتهما هي رأس مال من سلك الطريق إلى الله تعالى بالأسوة الحسنة بخير الخلق قاطبة ، وقريرة عين العامل بالحديث والتمسك الأعظم له فيما بينه وبين ربه ، والنعمة الكبرى عليه من آلاء الله سبحانه ، والمعجزة الباقية من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث حفاظ أسانيدنا على ممر الدهور إلى زماننا هذا فهي تلو القرآن في إعجازه الباقي إلى انقراض الدنيا ، وليس لعامل الحديث شأن مهم من الدوران حولها في كل ما يقع له من أمور الدنيا والآخرة فكان من الواجب في هذا الكتاب الكلام الوافي على كيفية إفادتها العلم ، ولقد سبقت منا بفتح الله سبحانه رسالة في تحقيق ذلك سميناها ”غاية الإيضاح في المحاكمة بين النووي وابن الصلاح“ ، فأضمتها كتابي هذا لكونها كفاية في بابه إن شاء الله تعالى ، اهـ (ص ٣٠٨ و ٣٠٩)

وحاول المصنف فيها إثبات قطعية ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما تبعاً لابن الصلاح خلافاً للنووي مع كون النووي فوق ابن الصلاح بدرجات ، فقد صرح شيخنا الذهبي الإمام الزاهد العلامة مجد الدين

ابن الظهير المعروف بابن الأربلي أنه "ما وصل الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إلى ما وصل إليه الشيخ محي الدين من العلم في الفقه والحديث واللغة وعذوية اللفظ والعبارة ، (١)

ومنها "إبراز الضمير للمنصف الخبير" صنفه لإثبات أن آثار الصحابة لا تقاوم الأحاديث المرفوعة ذكره المصنف في "الدراسة الجادية عشرة" ، في ضمن إنتقاد الوجه التي ترك لأجلها العمل بأحاديث الصحيحين ، فقال -

"الوجه الثاني وهو أدنى من الأول التمسك بآثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وأنهم أعلم بحاله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأعرف بما قرر عليه الأمر آخراً فيتركون أحاديث الصحيحين مع الإقرار بأصحتها بتلك الآثار فلم يلزم من هذا أيضاً خرقهم في المجمع عليه من التلق بالقبول ، وأما الكلام على ومن هذا التمسك فليس هذا موضعه ، ومن أراد الإطلاع عليه فليراجع أجزاء سمينها "إبراز الضمير للمنصف الخبير" ، فإن فيه معنى لمن تفتن ثم أنصف ، اه (ص ٢٥٥ و ٢٥٦)

وقال فيها أيضاً -

"ولقد تكلمنا في أجزاء مفردة على أن الآثار لا تقاوم

(١) - الجواهر السميئة في طبقات الحنفية للحافظ عبد القادر القرشي

(ج - ٢ ص ٤٠٣ طبع مطبعة دائرة المعارف بميدان آباد الدكن

سنة ١٣٣٢ هـ)

المرفوع عند الكل حتى الحنفية أيضاً بأبسط من هذا اه (ص ٣٩٧)

ومنها "أنوار الوجد من منح المجد" يبحث فيه عن الأسرار الباطنة على ذوق الصوفية الصافية ذكره المصنف في "الدراسة التاسعة" حيث قال - "وحمل كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على محامل الأسرار الباطنة منهم ليس رفضاً للمعنى الظاهر وتأويل الكلمات القدسية منها إلى غيرها بل إنهم يؤمنون بظواهرها من غير تأويل ويقاض عليهم بواطنها من غير إخراج عما هو حقه من لسانه ، ومن أراد العثور على تحقيقه في تفصيله فليراجع إلى كتابنا "أنوار الوجد من منح الوجد" فإن فيه مغنى إن شاء الله تعالى عن غيره ، اه (ص ٣٠٢ و ٣٠٣) وقال في "الدراسة الثانية عشرة" عند الكلام على التجلي الإلهي ، "وبيان هذه الأسرار محلها كتابنا "أنوار الوجد" وهذا القدر يكفي منه ههنا ، (ص ٤٤٢)

ومنها رسالة مفردة في انتقاد الموضعين من "فتح القدير" ذكرها

في "الدراسة الثانية عشرة" فقال

"وعلى هذا الذي أعتقد في أهل بيت النبوة انتقد على إمام الحنفية كمال الدين بن الهمام موضعين من كتابه "فتح القدير" فقد أحرق قلبي بما أفرط فيهم مع وفور علمه وحسن سيرته وشمائله ، فسترنا الله وإياه بحميل عفوه ورحمته بعزهم وجاههم على جدتهم وعليهم أفضل الصلوات والتسليمات ، أحدهما في

مباحث الطلاق حيث ذكر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
(لعن الله كل ذواق مطلق) وحرم بذلك فعله ، ثم قال : « وأما ما فعله
الحسن فرأى منه وثانيهما في باب الغنائم حيث
تكلم على قول أبي جعفر محمد بن علي الباقر رضي الله تعالى
عنها فيما أخبر به عن جده علي بن أبي طالب رضي الله تعالى
عنه أنه كان يرى سهم ذوى القربى لكن لم يعطهم مخافة أن
يدعى عليه بخلاف سيرة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى
عنهما بكلام محصولة كون خبره ذلك خلاف الواقع
ولقد سبقت منا رسالة مفردة في إنتقاد الموضوعين تكلمنا فيها
على الثاني واستوفينا الكلام في الجواب عن الإمام الحق رضي
الله تعالى عنه فلنكتف به ، اهـ (ص ٤٣٧ و ٤٣٨)

ومنها جزء في تحقيق معنى حديث (لا نورث ما تركنا صدقة)
نصر فيه تأويل الروافض لهذا الحديث ، وحاول تخطئة خير البشر بعد
الأنبياء بالتحقيق سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه فأبدى وجوها
باطلة لإثبات توريت الأنبياء زعماً منه أن هذا دفاع عن سيدتنا فاطمة
رضي الله تعالى عنها ذكره المصنف في « الدراسة الخامسة » ، فقال

« وشهادة حديث عدم الإرث لإصابة أبي بكر الحق
باجتهاده قطعاً ممنوع ، كيف ويلزم على ذلك خطأ الزهراء قطعاً
ومن هان عليه ذلك فما أهونه في عين أهل الحق من العلماء
المحققين ، وشهادة الصحابة بصحة الحديث غير شهادتهم بخطأها
في تلك المسئلة إذ الحديث ليس نصاً في مطلوب أبي بكر

إذ لكان عن الحديث أجوبة أفردنا فيها وريقات ، ومن اعتقده ،
نصاً وعلم علم البتول به ، على ما يقطع بذلك ذكره في المشاجرة
واعتقده مع ذلك إصرارها على رأيها حتى وصلت إلى أبيها صلوات
الله وسلامه عليه وعليها كما يشهد به ظاهر حديث في البخارى
فقد عالج أمراً عظيماً ونسب إليها الرأي في مقابلة النص ، وهو
صنيع محرم ولم تكن في ذلك وحدها بل وافقها على ذلك كبار
الصحابة ، على إوالحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم ، (ص ٢٤٤)
وكان سبب تأليفه لهذا الجزء على ما قال العلامة إبراهيم في « القسطاس
المستقيم » ، أنه : ..

« قال الزرقاني شارح الموطأ ما لفظه : حديث عائشة أم المؤمنين
رضي الله تعالى عنها (لا نورث ما تركنا فهو صدقة) بالرفع
قطعاً خبر لقوله فهو ، والجملة خبر ما تركنا ، وهذا يؤيد الرواية التي في
حديث أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه (ما تركنا صدقة) باسقاط
فهو ، برفع صدقة كما توارد عليه أهل الحديث في القديم والحديث ،
خبر المبتدأ الذي هو : ما تركنا وفي الكلام جملتان الأولى فعلية والثانية
إسمية ، وادعى بعض الرافضة أن الصواب قراءة لا يورث بتحتية أوله
ونصب صدقة على الحال وهو خلاف الرواية ، وقد احتج بعض المحدثين
على بعض الإمامية بأن أبا بكر رضي الله تعالى عنه احتج به على
فاطمة رضي الله تعالى عنها ، وهما من أفصح الفصحاء وأعلم
بمدلولات الألفاظ فلو كان الأمر كما يقول الروافض لم يكن فيما
احتج به أبو بكر حجة ، ولا كان جوابه مطابقاً لسؤالها ، وهذا

واضح لمن انصف انتهى عبارة الزرقاني ، فلما وصل إلى المتبحر عبارة الزرقاني كتب عليه "رسالة" ، نصر فيه تأويل الروافض ، وشنع على أهل السنة والجماعة ، وأعاد الطعن على الصديق الأكبر رضى الله تعالى عنه ولا تطيل الكلام ولنكتف على حبة من صبرة قال -

"أقول لادعاء القراءة الأخيرة وجه أى وجه لكل مؤمن بالعترة الطاهرة لاسيما سيدة نساء العالمين كلهن عايتها أفضل تسليمات الأرواح القدسية وتحياتها وعلى بعلمها وأبنائها فإنه قد ثبت أنها عليها السلام ادعت الإرث بالكتاب المجيد واحتج الصديق الأكبر رضى الله تعالى عنه بهذا الحديث ، ومعلوم أن فاطمة على أبيها وعليها أشرف الصلوة والسلام وعلى بعلمها وابنيها ، تنكبت من تلك الحججة وبقيت ساخطة على حقها من حيث اجتهداها ورأى الشريف حتى ماتت على ما فى صحيح البخارى ، فوجب عنها عليها السلام الجواب عن الحديث وإلا يلزم أن لا يكون وجدها ومجدها فى محله ، سبحانه هذا بهتان عظيم إلى آخرها ، ، اه (ورقة ٦)

ونقل أيضاً فى "القسطاس المستقيم" ، عن تلك الرسالة أنه قال فيها -

"وإلى الله سبحانه الشكوى وإلى رسوله وبضعته القدسية وأبنائها أئمة الهدى على ذوبان كبدى ، مجتهد من الفقهاء إذا رأى مقلدوه محجوجاً بآية أو حديث يسعون غاية سعيهم فى الجواب عنه حتى لا يخرج قوله عن الشريعة ويكون له وجه منها ،

فربما يكتبون فى ذلك مما لا يخفى بعده ، وربما يرتكب بعض المتجاسرين منهم ما لا يرضى الله به ورسوله من الحكم بنسخ حديث الخصم من عند أنفسهم بما يشبه الشبهة الواهية عند الأذكياء ، كل ذلك نصرة لإمامهم ، وأن لا يخرج قوله من وجوه الشريعة المطهرة ، ولا يلزم من إبداء الوجوه للإمام الأزدراء والتخجيل لخصمهم فإن له وجهاً وهذا وجهاً ، هذا فى المجتهدين بل فى طبقات مشايخ الفقهاء فما دونهم ، وأما فى فاطمة رضى الله تعالى عنها فهل ثبت عندكم ، أن من قواعد التسنن أن تترك محجوجة مفحمة لا دليل لها ولا جواب عن دليل يرد عليها ، ساخطة على غير الحق ، أو يجب عليكم أن تبدوا لقولها محملاً وجواباً كما تفعلون لفقهاءكم أولاً يجب ، وإنما يجب ذلك على الرافضة لأنهم المتعينون لحماية العترة الطاهرة ، وإصلاح أقوالهم ودلائلهم ولو فيما تخرج به عند الشريعة المطهرة ، ، اه (ورقة ٨ و ٩)

وقد رد العلامة ابراهيم على هذه الرسالة فى "القسطاس المستقيم" ، ومنها "مواهب سيد البشر فى حديث الأئمة الإثنى عشر" ، ذكره المصنف فى "الدراسة الخامسة" ، عند الكلام على آية التطهير فقال -

"ولما وجدنا هذا فى صحيح مسلم علمنا أنهم (يعنى أهل البيت) أبناءه صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا انضم إلى ذلك ما ورد من أخبار فى الأئمة الإثنى عشر مما بسطنا أكثرها فى

المقامات الأربعة من كتابنا المسمى "مواهب سید البشر في حديث الأئمة الإثنى عشر"، بالترتيب بسطناها، وما اجتمع عليه السلف والخلف من غزارة علوم هذا العدد المبارك، وخرقهم العوائد، وما اختصوا به من المزايا الباهرة من بين سائر الرجال الأبطال من هذه الفئة الفائقة على معاصريها في كل عصر، يتيقن بأنهم الأولى بصدق أحاديث التمسك عليهم من غيرهم (ص ٢٣٧).

وقال في "القسطاس المستقيم"،

"وألف المخدم محمد معين، التسليم، رسالة أخرى سماها "مواهب سید البشر"، وحاصل تلك الرسالة تكفير مروان بن الحكم مع أنه من جملة رواة صحيح البخاري، وأن سيدتنا فاطمة والأئمة الإثنى عشر رضي الله تعالى عنهم معصومون كعصمة الأنبياء عليهم السلام، وأنهم أوصياء الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وأنهم هم المخصوصون بإرسال الصلوة والسلام عليهم بعد الأنبياء عليهم السلام دون غيرهم"، (ورقة ٩).

ورد على هذه الرسالة أيضاً في "القسطاس المستقيم"، وقد مر بعض ما في هذه الرسالة نقلاً عن مقدمة "الذب"، ومنها "قرة العين في البكاء على الإمام حسين"، قال فيه -

"إن كون الحزن والبكاء والندبة على الحسين في أيام عاشوراء على جده سيد المرسلين وعليه الصلوات والتسليمات من شعار الروافض

منوع، ففسد خبرنا الثقات المعتمدون أن علماء ما وراء النهر يعتادون ذلك إلى اليوم"، ("القسطاس المستقيم"، ورقة ٣) ثم قال -

"وقد يروى في "أسد الغابة"، أن بني هاشم سلام الله عليهم أجمعين، لبسوا السواد على الحسن صلوات الله عليه وتسليماته على جده وعليه وأخيه، سنة تامة، وأقامت عليه نساء هن النوح شهراً انتهى. وعلم الحسين عليه السلام، وكفى به قدوة وإماماً وهادياً، بذلك اللبس والنوح كالتفق بالقطع ولو منعهم لا نزعوا من غير سهل، فلما لم يمنعهم دل على التعزية بعد الثلاث بل على إباحة الحداد والنياحة، ولا يستبعد إلا كل طائش لا يعين النظر في الدقائق، اه ("القسطاس المستقيم"، ورقة ٢) بل قال فيه -

"لا والله لو كان صلى الله عليه وسلم حياً لاستن في هذا الحداد كثيراً مما يغفل عنه فقهاؤكم وقراؤكم"، اه ("القسطاس المستقيم"، ورقة ١) وصرح فيه أيضاً -

"أن ذكر الله سبحانه بالمسبحة المأخوذة من تراب كربلاء والسجدة لله عليه محمودان"، اه ("القسطاس المستقيم"، ورقة ١) وصرح فيه أيضاً -

"وهذه هي التقية المحمودة التي قال فيها الصادق بن الصادق المصدق صلى الله عليه وآله وسلم، التقية ديني ودين

آبائي،، اهـ (" القسطاس المستقيم "، ورقة ٩)
وللى هذه الرسالة يشير صاحب " ذب الذبابات "، حيث يقول -

" وقد صدر عن المعترض في " رسالة "، له ألفها في بعض بدعات عاشوراء من جواز النياحة والتعزية بعد الثلاث ولبس السواد وغيرها الذي أحاديث الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث اتفقت على منعه، جعل الأثر المنقول عن نساء بنى هاشم في وفاة سيدنا الحسن المجتبي بن علي رضي الله تعالى عنهما وهو أثر موضوع مفترى على ما صرح به ابن سعد في طبقاته، معارضاً بأحاديث الصحيحين بل أحاديث الصحاح الستة بل بأحاديث جميع الكتب الحديثية التي وجدت على ظهر الأرض مع أنه لم يبين أن الأثر موضوع،، اهـ (ورقة ٣٤٥)
وقال أيضاً في بحث ما يتعلق "، بالدراسة الرابعة،،

" وقد اعترف بمحموديتها (يعني التقية) المعترض في " رسالة "، له ألفها في تجويز بدعات عاشوراء متمسكاً في ذلك بما نسبته إلى القرم الهمام سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه أنه قال " التقية ديني ودين آبائي،، ولم يثبت ذلك الأثر عنه رضي الله تعالى عنه أصلاً لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف بل هو موضوع مفترى عليه من مفتريات الشيعة حتى أني سمعت من بعض من كان من الأتقياء عند المعترض أنه أكد علينا حين علمنا فروع التقية فقال، إنكم إذا ذكرتم مغاوية في مجالسكم، وفيها واحد من الأغيار وجب عليكم أن تقولوا

بالرضوان عليه على وجه الجهار، ويحرم عليكم النكاح بما سواه، وليكن ذلك منكم بطيب الكلام الدال على طيب النفس ظاهراً وباطناً بحسب الظاهر وعلى التعظيم الأتم الوافر، اهـ (" ذب الذبابات "، ورقة ١٥٩)

وقد رد على هذه الرسالة الشيخ الإمام محمد هاشم السندي في جزء " فرد سماء " كشف الغطاء عما يحل ويحرم من النوح والبكاء، ونسخته الخطية موجودة عند الشيخ العالم هاشم جان المجددي " بتندو سائين داد،، من توابع ثندو محمد خان بالسند وكذلك رد عليه حفيده في " القسطاس المستقيم "، وقد أفرد المحدث محمد حياة السندي أيضاً كتاباً في رد بدعه التعزية، ذكره القنوجي في " اتخاف النبلاء،، في ترجمة الشيخ محمد حياة.

ومنها " الحججة الجلية في نقض الحكم بالأفضلية "، هكذا سماه في " القسطاس المستقيم "، وذكره في " ذب الذبابات "، باسم " الحججة الجلية في رد من قطع بالأفضلية "، (١) قال في " القسطاس المستقيم "، " وأيضاً صنف المتبحر المخدم رسالة سماها، الحججة الجلية في نقض الحكم بالأفضلية، وحاصل رسالته هذه أن الأفضل بعد الأنبياء على ثم عثمان ثم عمر ثم أبوبكر، وأن دلائل أهل السنة أحاد المتن ظنية الدلالة متعارضة في أنفسها مع أن التعارض يوجب التساقط، فلا دليل لأهل السنة وأن أفضلية على أبي بكر أوضح حجة وأقوى بينة من عكسه، وأن الحكم بتبديع

من لم يفضل الشيخين على علي أو فضل علياً عليهما جسارة من القول ، وأن دليل أفضلية الخلفاء الثلاثة غير ثابت أصلاً ، وأن أهل السنة هان عليهم جانب أهل بيت النبوة رضي الله تعالى عنهم حتى لينوا أمرهم في أكثر الأمور ، ولم يراعوه حق الرعاية ، فإلى الله سبحانه وإلى رسوله عليه وعلى آله أفضل الصلوات والتحيات المشتكى ، لم يبق على وجه الأرض من مذهب الأئمة الإثني عشر الطاهرين أوصياء الرسول وأوليائه صلوات الله وتسليماته عليه وعليهم أجمعين ، إسم ولا رسم بحيث لا يرى في كتبكم منهم فتوى ولا رواية ولا أثراً اه (ورقة ١٩ و ١٢)

وعلق في " ذب الذبابات " ، على قوله في " الدراسة الأولى " ، (وعن أبي بكر الصديق سيد الصحابة) ما نصه -

" ولا تغتر بقوله بعد أسم الصديق رضي الله عنه " سيد الصحابة " ، ولا تغلط به ما ذكرت في المقدمة فإنه صرح في رسالته الموسومة " بالحجة الجلية " ، أن علياً من الآل ، وأفضلية أبي بكر إنما هو على الصحابة ، واستدل عليه فيها بقوله تعالى (والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان) الآية ، اه (ورقة ٩١) وقد جمع في رد هذه الرسالة الشيخ الإمام محمد هاشم التتوي كتاباً سماه " بالسنة النبوية في القطع بالأفضلية " ، وكذلك رد عليه العلامة المحدث محمد حياة السندی نزيل المدينة المنورة في تأليف مفرد ، ورد عليه أيضاً في " القسطاس المستقيم " ، وقال في خاتمة " ذب الذبابات " ،

" وهذا ما قال أهل الحرمين الشريفين من العلماء بعد ما رأوا رسالة المعترض المسماة " بالحجة الجلية في رد من قطع بالأفضلية " ،

وقد طالعنا الرسالة الواردة من نواحي الهند المتضمنة للبحث مع الأئمة في الجزم بتفضيل أبي بكر على علي رضي الله تعالى عنهما ، وتأملنا في مبانيها الواقفة على غير أصل ، وتبعنا النظر في معانيها التي لم تشتمل على قول فصل فألفينا فيها من الخلل والفساد ، وسوء الرأي والاعتقاد ، ما شهد بابتداع مؤلفها وخروجه عن السنة النبوية واتباعها ، وبين أنه مستقر في ظرف الرفض والاعتزال والتشيع ، وقاطن في مساكن البدعة ورباعها ، وجاء فيها بحجج لا محجة لها في قواعد الشرع ، وأتى بكلمات لم يستند فيها لأصل ولا فرع ، ولولا أن الاشتغال بتتبع ذلك من الفضول وتضييع الوقت ، والاعتناء به اعتناء بالابتداع الموجب للمقت ، لصرفنا إليه عنان العناية ، وأوضحنا ما ارتكبه من الضلالة والغواية ، مع أن مثل هذا عند أئمة السنة مما علم من الدين بالضرورة لاسيما وقد قام إلى الأمر الأخ الصالح المبارك الناصح أبو عبد الله محمد حياة السندی ثم المدني ، ورد تلك الرسالة في رسالة له عليه ع . فقد طالعناها بأجمعها ، ورأينا فيها من الفوائد العجيبة والأبحاث المفيدة الغريبة ما رد كيد ذلك المبتدع في نحره ، وأغرق ضلالاته في بحر انتهى .

ومنها جزء في إثبات إسلام أبي طالب قال في " القسطاس المستقيم " ،

”وأيضاً صنف المخدم رسالة ، ، حكم فيها بإسلام أبي طالب على خلاف ما عليه جماهير السنة ، (ورقة ٢١)
ومنها جزء في أثبات التناسخ قال في ” القسطاس المستقيم ،
” وأيضاً صنف رسالة في تأييد القول بالتناسخ وحقيقته
تبعاً للشيخ محي الدين بن عربي ، فتلك الرسالة لم يتيسر لي مطالعتها حتى أرد على كل قول من أقواله (ورقة ٢٢)

ومنها ” دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب ، ولعل هذا الكتاب من آخر تصانيفه وهو من أبداع تأليفه ولقد تلقاه العلماء بالرد والقبول قديماً وحديثاً ، فهذا العلامة محمد عبد الحى الكنوى الأنصارى الحنفى صاحب التصانيف الشهيرة يتمسك به في مقدمة كتابه ” التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد ، في دفع طعن من طعن على الإمام الأعظم أبي حنيفة بكثرة الرأي قائلًا بأن -

” اعتقادنا واعتقاد كل منصف في حقه أنه لو أدرك زمانا كثرت فيه رواية الأحاديث ، وكشف المحدثون عن جمالها القناع بالكشف الحثيث ، لقل القياس في مذهبه كما حققه عبد الوهاب الشعراني في ميزانه ، ومـ لا معين في كتابه دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب ، اهـ

وينقل عنه في رسالته المسماة ” بالإجابة الفاضلة للإسئلة العشرة الكاملة ” ضمن جواب السؤال الرابع ما نصه -

وفي ” الدراسة الحادية عشرة ، ، من ” دراسات اللبيب ، ،
ليس الجرح من كل جارح مما يعنى به كجرح ابن الجوزي ورميه

الحسان بل بعض الصحاح بالوضع ، وهذا الدارقطنى القادح في الأحرف المبحوث عنها قد طعن في إمام الأئمة أبي حنيفة وضعف ما دار عليه من الأحاديث بسببه ، وكذلك الخطيب البغدادي وقد أفرط في ذلك ، ولم يعابهما وبمن حذى حذوهما مع الاتفاق على توثيقه وجلالة قدره وعظيم منقبته التي بهانال العلم في الثريا انتهى (١)

وكذا ارتضى تحقيقه في مسألة النسخ ونقل تلخيصه في جواب السؤال الخامس ، واستحسن إيراداته على الإمام ابن الهمام ضمن جواب السؤال السابع في مسألة الترجيح بما رواه الشيخين حيث قال -

” ولم يخالف فيه إلا ابن الهمام وابن أمير حاج العلام ومن تبعهما في هذا المرام ، وقد تعقب عليه صاحب ” دراسات اللبيب ، ، بتعقبات جيدة وإيرادات قوية فليرجع اليه ، ، (٢)
وانتقد عليه في كتابه ” السعي المشكور في رد المذهب المأثور ، ،

(٣) قوله في حق الظاهرية ” أن الإجماع لا يخرق بخلافهم ، ، وكذلك الشيخ عبد الله التونكي ينقل كثيراً من ” الدراسات ، ، في حواشيه على شرح النخبة وقد برد عليه تارة ، ، وكذلك سرد النواب صديق حسن القنوجي في كتابه ” اتحاف النبلاء ، ، في ترجمة داود الظاهري

(١) ص ٥٢ ، وهذه الرسالة قد طبعت في مجموع الرسائل السبع بمطبعة شوكت اسلام بلكنو سنة ١٣١٠

(٢) ص ٥٦

(٣) ص ٣٨٩ طبع المطبعة المذكورة في السنة المذكورة

مل بسط في "الدراسات"، من بيان الفرق بين الظاهرية وأصحاب
الظواهر، وكثيراً ما ينقل عنه في كتابه "منهج الوصول إلى علم
الأصول"، وغير ذلك من تأليفه، وهو ممن يحسن الثناء على كتابه
"الدراسات"، فقال في "اتحاف النبلاء المتقين باحياء مآثر الفقهاء
المحدثين"، في حرف الدال من المقصد الأول في أسامي الكتب
والمصنفين، ما نصه -

"دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالخبيب"، للشيخ
الفاضل المحقق محمد معين بن محمد أمين السندي، مجلد وسط
طبع ببليدة "لاهور"، سنة ١٢٨٤ أوله، "لك الحمد اللهم
على أن سقت إلينا من طمطم يم الكتاب رزقاً طرياً"،
واستعمل في هذا الكتاب لفظة الدراسة مقام الفصل والباب،
وجملتها اثنتا عشرة دراسة، ألفه لإثبات العمل على الحديث
الصحيح وترك رواية المذهب إذا خالفته، وهو كتاب جيد في
بابه مع متانة العبارة ورشاقة اللفظ (١) وتحقيق المطالب العلمية
وسرد الأدلة الصحيحة على مدعاه، غير أنه قد توغل في إبداء
ذوق التصوف في هذا الكتاب من دون حاجة إليه، ومع ذلك
فهذا الكتاب كافٍ وافٍ لافحام الخصم وإلزام المقلدين،

(٣) ووجدت بخط الاستاذ العلامة عبد الحق النافع على هامش

نسختي من "الدراسات"، أن عبارته من العشو والتعقيد مملوءة اهـ

وللقاضي طلال محمد البشاورى (١) قصيدة في وصف هذا الكتاب
والتحريض في العمل بالحديث وقد طبعت في آخره، ينبغي
مطالعتها، (انتهى معرباً من الفارسية)
وقال عبيد الله السندي،

"ان الشيخ معين صنف "دراسات اللبيب"، لترجيح
طريقة الشاه ولي الله الدهلوى على طريقة الشيخ عبد الحق
الدهلوى، وينبغي مطالعة "الدراسة الثانية عشرة"، من هذا
الكتاب خاصة، فإنه قد كتب فيها الرد على ما أورده،
البخارى في تاريخه الصغير (كذا فيه والصواب الكبير) من جرح
الإمام أبي حنيفة، والكتاب قد طبع بـلاهور، وقام بطبعه
أهل الحديث، (انتهى معرباً من الأردوية (٢))

وكان طبع هذا الكتاب بـلاهور على نفقة محمد ابراهيم التاجر من
شعب البنجابيين الدهلويين بأمر شيخه الذي إنتهت إليه رئاسة
المنتبين إلى مذهب أصحاب الحديث في عصره الشيخ نذير حسين
الدهلوى، ومما قيل فيه -

"دراسات اللبيب رياض علم * خلت عن كل متقصة ووصف
بنزتها مـروحة القلوب * حماها الله عن خطر الخطوب

(١) والقنوحى والبشاورى كلاهما ينتميان إلى مذهب أصحاب الحديث
وينكران تقليد الأئمة في الفروع

(٢) هاشم كتاب "شاه ولي الله اور ان كى سببى تحريرك"،
لعبيد الله السندي ص ٩٩ طبع لاهور سنة ١٩٤٢ع

فلله الجزاء لمن تصدى * على تصنيف ذا السفر العجيب
هدى وشفاء لصب مستهام * ومن نار المحبة في لبيب
تشبث بالحديث فذاك حتم * إذا ما صح من قول الحبيب
ألا يارغباً في الدين حقاً * تأمل في "دراسات اللبيب"،
وقال طلامحمد البشاورى يمدح هذا الكتاب -

الحمد لله ربى خالق البشر
وفيه أودع من آثار حكمته
حمداً كثيراً خطيراً دائماً أبداً
ثم الصلوة على خير البرية من
وآله الطيبين الطاهرين هم
أزكى صلوة تفوق المسك في أرج
كما يحب ويرضى ربنا أبداً
ثم الرضى عن جميع الصحب قاطبة
عن ابن عفان ذى النورين بعدهما
وبعد بشرى لأصحاب السداد بأن
فهذه نسخة مرغوبة طبعت
راقت وفاقحت بحسن الخط واختتمت
حكمت معانيه حورات مجالسها
خريدة لا ترى في الدهر ثانياً
كأنها الفور في الخضراء حاملة
صنعاً من الحمأ المسنون ذى كدر
ما لا يحيط به ذو العقل والفكر
حمداً جزيلاً جميلاً غير منحصر
آياته ظهرت في الشمس والقمر
الكرام عزاً وقدرأى مقتدر
وتنشط الروح من أضواءها العطر
ما صاح طير على غصن من الشجر
لا سيما عن أبى بكر وعن عمر
وعن على محيط العلم والخبر
تمت دراسات أهل العلم والنظر
بل روضة قد حوت من زاهر الزهر
وبخترت في العرى في أجمل الصور
على سرائر من استبرق خضر
ولم تجد مثلها في سالف العصر
نوافجاً عبثاً من فورها العطر

مجموعة لقناع الحق كاشفة
عذراء شبناء عند النطق تنظرها
يا لائى عذلاً لو كنت ناظرها
كأن وجنتها صبح و طلعتها
تحكى لوا معها في النور عن فلق
راح بلا ضرر، صفو بلا كدر
تضهى (١) شمائلها شمساً بلا كسف
لو غائص الفكر فيها غاص مجتهداً
ثبت الحق بالبرهان موضحة
روائح الرند والند الزكى لها
غدا فؤادى بها في الروح مبهجاً
كأنها الشمس لاحت من مطالعها
أو غادة برزت في زينة وضيا

تنضر الروح من تقرير مطلبها
أطروفة من معانيها مروحة
هى الكنوز التى عزت جواهرها
وكم محاسن يهدى الواصفون لها
قالوا ظفرت بما تبغى فقتلت لهم
تصنيف خير خير كامل فطن
محمد بن محمد طاب مرقده

(١) كذا فى الاصل ،

صحت وعمت مع الاقبال والظفر
تفتر عن برد رطب وعن درر
لصرت من عدلى للعفو معتذرى
برق تألق في الظلماء بالسحر
وعن شهاب وعن شمس وعن قمر
برق بلا خطر، نور بلا شر
تحكى شمائلها عن عنبر الشجر
يراه بجرأ بلا ضير ولا ضجر
على الفؤاد ثبوت النقش في الحجر
تروح الروح من هم ومن فكر
كوردة بسمت من نسمة السحر
بدت لنا في جمال غير مستر
لعاشق دنف في الوجد والسهر

كما تنضر وجه الزرع بالمطر
للروح والعقل والأسماع والنظر
محفوظة من حلول الحادث الغير
ما بين منتظم منها ومنتذر
الشكر لله ربى منجح الوطر
من من فضائله داماء ذى ذخ
معين دين الهدى بالمنطق البهر

بحر العلوم إمام العصر شمس هدى
 سميع العصر حبر الدهر بدر دجى
 هو الخبير الذى فاق الفواضل فى
 من ذا يمثله فى الفضل مرتبة
 قد أبرز الحق فى هذا فليس هنا
 محصوله أن قول المصطفى سند
 إذا تعارض قولاً قال قائله
 فالأخذ حتم بمضمون الحديث ولا
 ومن يقدم أقوال الرجال على
 بلى وعزة ربي لا فلاح سوى
 وكل فضل وافضل ومكرمة
 نفسى الفدا من مقول فيه حدثنا
 إن شئت حب رسول الله فادن الى
 لله در لأصحاب الحديث لقد
 وعرفونا صحاحاً من ذوى سقم
 وملكونا ملاك الأمر واحتملوا
 أهل التقى والنقى لولا تأخرهم
 قوم إذا جودلوا أوزوحموا غلبوا
 قد جاهدوا فى قوام الدين واجتهدوا
 مشيدوا الملة الغرا بهتهم
 عليك أخذاً بأقوال النبي أبداً

عريف أعصاره النحرير فى الخبر
 فى العلم محتكم فى الزهد مشتهر
 علم وفضل وفى مجد وفى خطر
 من ذا يساهمه فى العلم والفخر
 حق بمنكنكم صدق بمسهر
 بلا امتراء لأهل البدو والحضر
 بلا دليل جليل جاء فى الخبر
 يلام آخذه بالضير والضمر
 قول النبي تاه فى بيداء ذى حجر
 تسام قول النبي بالسمع والبصر
 لقول سيدنا الميعوث من مضر
 فذاك فى مسعى من أطيب الخبر
 حديثه ودع الجهال فى البطر
 شادوا الأصول بلا خوف ولا خطر
 ونسقوا فى نظام كل منتشر
 فى نصرة الدين من بؤس ومن ضرر
 لجاء أوصافهم فى محكم السور
 بالنجح وانصرفوا بالفتح والظفر
 وفرقوا الفرض والمسنون بالخبر
 ساعون لله لا للجاه والفخر
 فلا تدعها ولا تترك ولا تذر

فإن فيها شفاء للقلوب فلا
 سوى حديث النبي والله ليس لنا
 يا ويح قوم أضاعوا الدين قاطبة
 يا ويلهم نسخوا الأخبار وابتدعوا
 لد عمون أشاعوا بدعة وهوى
 وينحتون رسوماً عم فتنها
 ولا يخافون حساباً إذا بعثوا
 وكم سمعت جسارات لهم سفهاً
 فما انتهوا من كلام الله قط وان
 نعوذ بالله من سوء الحصال لهم
 لا أقدر المنع فى شئ وأنكره
 إلى المهيمن شكوى الظلم ثم إلى
 هيات كيف يرومون الفلاح وهم
 صم وبكم وعمى فى الضلال فهم
 قوم قد اتخذوا الأخبار آلهة
 فقل أعوذ برب الناس من خطر
 وإنما شكوتى زادت لضيعتهم
 وعدوهم فى قفار تب سائرها
 دليلنا من كتاب الله عز وجل
 للذكر قد يسر القرآن خالقنا
 يا ويح عارض بدع ساء منظره

يغرك اللدغياً من أولى الضرر
 صدر بمنشرح قلب بمصطر
 ولم يخافوا عذاب الهون فى السقر
 مسائل نسجوا بالفكر والنظر
 من عند أنفسهم ياعمية البصر
 ومالها فى قرون الخبر من أثر
 ويدع داع إلى شئ من النكر
 ومهجتي من ضرام الوجد فى سحر
 آياته قد حوت من كل مزدجر
 هم الشياطين فى زى من البشر
 وذاك من أضعف الإيمان فى الخبر
 نبينا المصطفى المنعمت فى الزبر
 على شفا جرف هار من السقر
 لا يعقلون تميز النفع من ضرر
 من دون رب العلى يأسؤة البطر
 الوسواس خناسهم يأتى إلى البشر
 ديناً فويماً بلا بأس ولا حذر
 تيهاً بعيداً بلا ماء ولا شجر
 وقول أحمد هدى غير ذى دعر
 فهل لا ياتيه البيضاء بمدكم
 إن رمت خيراً فكن جداً على حذر

يا نفس لا تقنطى من كربة وعنا
فاليسر مقتن عسراً بلا مهل
لا تأتين أموراً ماروى سلف
الحمد لله حمداً لا نفاذ له
مدبر الأمر في الأعصار مرحمة
تبارك الله ليس العقل يدركه
ثم الصلوة على فخر الورى شرفاً
آياته أشرف الآيات باهرة
وكم له معجزات جل رتبها
يا نفس جودى وعودى بالنقى عجلاً
ما استافقت نفسى الوسنى وما انتبهت
خشيت أمرى لا دائى بمنصرم
لكن عفوك يا رحن أوسع من
اغفر بجودك عفواً سيئات "طلا"،
ما شان عزك ربى أن تجاوز عن
أقول فى الختم ما قد قلت متبدلاً
وله أيضاً

راحت سليمى فقلبى اليوم فى قلق
علياء فى نسب غيداء فى طرب
إذا بدت فى أناس قال قائلهم
فبارك الله فى حسن إذا طرحت

فكلما قدر الديان بالقدر
والصفوى يأتى على الأكدار بالأثر
إذ كل بدع ضلال جاء فى الخبر
سبحان ربى منبع القول والقدر
مكور الدهر بالآصال والبكر
ولا يحاط له بالفكر والنظر
محمد جاء بالآيات والنذر
ودينه أقوم الأديان فى العصر
تفصيلها جاء فى الأخبار والسير
إلام تمرغ فى جعرو فى قدر
إلا وعند حلول الشيب والكبر
ولا خطائى وإسرائى بمغفر
ذنبى وإن كان يردنى من الخطر
وارحم على فاقى يارب وانتصر
عبد كثير الخطايا للعفو مفتقر
الحمد لله ربى خالق البشر

ومهجى من لبيب الوجد فى حرق
كمياء فى شنب كحلاء فى حدق
سبحان من خلق الانسان من علق
على المناكب فؤديها ذوى الخلق

كأنها الصبح فى نور وفؤدتها
البين أرقى والوجد أحرقتى
كأننى تحت أقدامى لنى جمر
أفنى الحوى طاقتى حتى لواعجها
وكم حجرت عيونى عن مغازلة
عوجانرق دمة فى حسرة وجوى
على انطاس رسوم العلم قاطبة
أضحت مراسم علم الدين عافية
فبينما كنت أشكو فاقى أسفاً
إذ طابت الأذن من ذكرى مكرمة
إلف بلا أسف كنز بلا تلف
وغيرها من طروس لا يماثلها
إذ أسفرت عن ضياء الصبح طلعتها
أوراقها تخطف الأبصار بارقة
شمس السنا والهدى فى لمعة وضيا
تصنيف خبر خبير بارع فهم
معين دين الهدى من من براعته
جزاه ربى خيراً دائماً فله
وكم جهول ترى فى الغى جاحده
إذا لقيت لمن عاداه من سفه
بامعرضاً عن أحاديث النبى سفهاً

سرادق الليل قد سيطت على الفلق
والقلب فى دهق والعين فى أرق
لا أستطيع على حال من القلق
لم تبق من مهجى شيئاً سوى رمق
فكلما حل بى من آفة الحدق
بـاعين ذات انهال على نسق
ثم اختلافات أهل العصر والفرق
من وابلات وطيشات ذوى الصعق
فيما فؤادى من ريب المنون لى
صحيفة فاقت الأزهار فى عقب
شمس بلا كسف بدر بلا بهق
فى ندرة النظم أوفى جودة النسق
وأظهرت عن سنابرق وعن شفق
كأنها صفحات التبر من ورق
نور التقي والنقى بالمنظر الطلق
عريف أقرانه فى الخلق والخلق
فاق الخلائق فى علم وفى ذلق
حسن الثناء إلى يوم التناد بقى
ويزدرى فضله جهلاً من الرهق
فقل أعوذ برب الناس والفلق
لتركبن طباق السوء عن طبق

لا يستفاد بقول قال معرضها
ولا دواء لأهل الجهل عند نهى
يارامقا فيه سل لله مرحة
إذا اطلعت على وصم ومنقصة
أصلح ولا تلك طعناً لكاتبه
وبعد إن شئت قل لله در طلال
زد واحداً ثم قل تاريخ مختمها
وقد انتدب للرد على هذا الكتاب والانتقاد عليه قديماً
بلدياه العلامة عبداللطيف التتوي فصنف مجلداً ضخماً سماه
"ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات"، وابنه
العلامة ابراهيم وسماه "القسطاس المستقيم في الجواب عما وقع
للفاضل المخدم محمد معين"، "التسليم"، من السقطات الواهية
والقول السقيم"، والقسطاس لا يختص برد الدراسات فقط بل رد
فيه عليها وعلى بعض الرسائل المذكورة فبدأ أولاً برد "قرة العين في
البكاء على الإمام حسين"، ثم برد رسالته التي صنفها لنصرة تأويل
الروافض في معنى حديث (لا نورث ما تركناه صدقة) ثم برد
"مواهب سيد البشر"، ثم برد "الحجة الجلية"، ثم برد
"الدراسات"، والنسخة التي من هذا الكتاب في مدرسة "مظهر
العلوم"، بكراتشي قد انتهت أثناء أنتقاد الدراسة الخامسة فالله أعلم
هل تم الكتاب أم قد إنتهى إلى حيث انتهى.

ثم لما طبع هذا الكتاب وشاع، كتب أهل دهلي

مكتوباً إلى حضرة السيد نذير حسين الدهلوي سموه "الاستفسار عن
عن صاحب المعيار"، يستفتونه في "الدراسات"، وغيرها وهالك
نصه -

"حامداً ومصلباً إلى حضرة المولوي محمد نذير حسين
المؤقر -

وبعد فإننا أهل دهلي حنفيون منذ زمن قديم، وقد
مضى على هذا المذهب اصاغر علمائنا وأكابرهم حتى أن الشيخ
ولي الله والشيخ عبدالعزيز والشيخ محمد اسحق أيضاً كانوا من
الحنفية يدل عليه عملهم في العبادات والمعاملات وقد صرح
عالمكم النواب صديق حسن خان المؤقر في "الانحاف"،
والمولوي محمد يسين في هامش "الطريقة المحمدية في ترجمة
الدرر البهية"، أن الشاه ولي الله والشاه عبدالعزيز كانا من
العلماء الحنفية، وفي هذا العصر أيضاً جميع العلماء في
"دهلي"، حنفيون حتى أنكم أيضاً تعدون أنفسكم حنفي المذهب
ويشهد عليه نصكم في "المعيار"، أيضاً وهو هذا، (إن
إمامنا وسيدنا أبو حنيفة النعمان) الخ، والحكام أيضاً يحكمون
في القضايا على وفق فقه الحنفية وترجمة "الهداية"، في الفقه
موجودة في ديوان الحكومة، ويسمونها بقانون الشرع الحمدي،
فكتاب "الدراسات"، التي رغبت قلندر بخش التاجر على طبعها
فطبعت بلاهور وكثر الشغب بها في دهلي ونواحيها، وظن الحنفية
بل سائر أهل السنة على ما قرر في باب المكائد من "التحفة

الإثنا عشرية، أن مؤلف الدراسات، رافضى تزيماً للحديثين
تقية، فقد قال في باب المكائد من "التحفة الإثنا عشرية"،
(١) الكيد الثلاثون من الرفضة أن بعضهم يسعى
في هدم المذاهب الأربعة لأهل السنة والجماعة بأنه،
يبتل المذهب الواحد سرّاً والثلاثة علانية فقد رأيت كتاباً
أبدى مصنفه أنه شافعي ثم أخذ يثبت مذهب الإمام الشافعي
ببراهين ضعيفة وأقيسة واهية وينقض على المذاهب الثلاثة ثم
يقض على مذهب الشافعي أيضاً بالأحاديث، وهذا كيد
غامض ربما يغتر به عالم سني انتهى وقال فيه أيضاً "الكيد الرابع
والثلاثون"، أنهم ينقلون فضائل الخلفاء الأربعة من كتب أهل
السنة ويدرجون فيها بعض مثالب الخلفاء الثلاثة لكي يظن العوام
من أهل السنة ناقلها سنياً ويترددون في مذهبهم بسبب نقله المثالب
انتهى فنحن على ثقة أن صاحب "الدراسات"، أيضاً
مشى على هذا الممشى فأورد في كتابه من فضائل أئمة
السنة لا سيما إمام الأئمة الإمام الأعظم رحمه الله فقد كتب في

(١) وهذا الكتاب من تصانيف الشيخ الأجل الشاه عبدالعزيز يزبن الشاه
ولي الله الدهنوي رحمهما الله تعالى وهو من أحسن ما ألف في الرد على الشيعة
الإمامية كشف فيه عن حال الشيعة وبيان أصول مذاهبهم وبيان أسلافهم
ورواة أخبارهم وأحاديثهم ونبت من عقائدهم وقد التزم فيه أن لا ينقل
شيئاً من حال الشيعة وعقائدهم إلا من كتبهم الشهيرة المعتبرة قلله دره
وعلى الله أجره.

ذكر دأئجه ومناقبه ورد طعن الطاعنين عليه نحو تسع عشرة
ورقة أوله (الدراسة الثانية عشرة في إبداء حسن الطوية
إلى الإمام الأجل أبي حنيفة ولزوم التأدب به وبمذهبه والذب
عنه ورد ما قيل فيه) الخ . وقال (ومالي لا أعرف حقه، وقد
ربيت أنا وآبائي على موائد علمه وأدبه وعبدنا الله سبحانه
وأطعنا رسوله، صلى الله عليه وسلم على هداه وسلكنا هذا
الطريق المبارك على تمشاه ومسلكه فله رحمه
الله تعالى علينا من الأيادي الباسطة التي لم نقدر على وفاء
حقها نسأل الله سبحانه أن يجازيه عليها عنا (١) وقال
(والتحقيق من مذهب الإمام الأجل أبي حنيفة أيضاً تقديم
الضعيف على القياس (٢) وسرد لذلك أمثلة ثم قال
(خلافاً للشافعي فإنه أخذ بالقياس (٣) وقال (ومن أمثلة
ذلك مسح الرقبة في الوضوء فإنني لم أجده مستنداً مرفوعاً
ولا موقوفاً ومع ذلك لا أتركه (٤) يعني لحسن الظن بالإمام
الأعظم لعله قد بلغه الحديث في هذا الباب، ومع سرد هذه
الفضائل ضعف المذاهب الأربعة أولاً وآخرها اتباعاً للسنة
وتحقيقاً للعمل بالحديث، وقرر في وسط الكتاب عصمة

(١) ص ٤٠٣ و ٤٠٤

(٢) ص ٣٩٩

(٣) ص ٤٠٠

(٤) ٤٠٧

الأئمة الإثني عشر وفاطمة الزهراء ، وقال ، باستحالة صدور الخطأ عنهم وأثبت خطأ الصديق الأكبر وسائر الصحابة بازاءهم فرد مذهب أهل السنة بالكلية ، وحكم على الأحاديث التي جاءت في فضل الصحابة وسبها في فضل الشيخين بالضعف والوضع مع كون هذه الأحاديث في الصحاح وتأولها تأويلاً لا يقبله العقل السليم ، اللهم احفظنا من هذه المكائد ، فننقل بعض ما في « الدراسات » ، ونسئل حضرتكم ماذا تعمل الحنفية فيها ، وهل أنتم تعتقدون صحتها أم لا (وهي هذه) (المسئلة الأولى) إن أبا بكر الصديق والصحابة الذين خالفوا فاطمة وعلياً كلهم كانوا على الخطأ وبصه (فإن قلت إذا كانوا - أي الأئمة الاثنا عشر وفاطمة معصومين فلم يختلف القرن الاول من الصحابة مع علي حتى خالفه ابن عباس في بعض المسائل ، وخالفه أكثر الصحابة لما توقف عن البيعة ، وخالف أبو بكر سيدة نساء العالمين في دعواها الإرث ، وشهد باصابته أبي بكر عدم إرث الأنبياء الحديث ووافقته الصحابة ، قلنا إن من خالفه فهو مخطئ ، وشهادة عدم الارث ممنوع ، كيف ويلزم على ذلك خطأ الزهراء انتهى. (١) وهذا عين معتقد الروافض حيث يقولون بإمامة الإثني عشر وعصمة الأربعة عشر خلافاً لفقهاء أهل السنة ومحدثيها .

(المسئلة الثانية) إن الأئمة الإثني عشر وفاطمة

الزهراء كلهم معصومون بحيث يستحيل صدور الخطأ عنهم وهناك نصه (فصدور الخطأ عن المهدي مستحيل ، فالفرق بينه وبين الرسول أن الرسول قام على عصمته الدليل العقلي والمهدي قام على عصمته شهادة المعصوم عن الخطأ عقلاً فاشتركا في استحالة الخطأ وامتناع صدوره عنها ، (١) وهذا عجيب أن عصمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عقلي وعصمة المهدي نقلي فليظهر فضيلتكم هل في مذهب أهل السنة والجماعة إثبات العصمة لغير نبي ، وقد صرح الشيخ عبدالعزيز رحمه الله في الباب العاشر من « التحفصة الإثنا عشرية » ، أنه ليس من مذهب أهل السنة إثبات العصمة لغير نبي انتهى .

(المسئلة الثالثة) إحياء محبي أهل البيت في زمن المهدي وفوزهم في حضوره ونصه (ولقد اخبرت من بعض أهل العلم (٢) أنه قال من مات على الحب الصادق لإمام العصر ولم يدرك

واظن ان مراد المعترض ههنا ببعض اهل العلم هو الشيخ الرافضي الذي كان من احاب المعترض في الايام التي كانت الحكومة فيها في بلادنا هذه لبعض الرافضة الملعونة السابيه ، وكان يحب المعترض حباً كثيراً ، ويراعيه بالالوف الكثيرة من النقود ، ويحضى في بيته في الضيافات ، وكان ذلك الشيخ الرافضي معظماً عنده ، وصديقاً صادقاً لهذا المعترض ، وكان هو الشيخ النجدي في نفس الامر ، (ورقه ٢٥٨)

أوانه آذن الله سبحانه أن يحياه فيفوز فوزاً عظيماً في حضوره من نوره وهذه هي الرجعة في عهده عليه السلام ؛ (١) والرجعة عقيدة مشهورة للرافضة رد عليها علماء السنة قال النووي في شرح مسلم الرجعة باطلة تعتقدها الروافض ،

(المسئلة الرابعة) حكم على حديث "أصحابي كالنجوم" ، بالوضع نظراً إلى إثبات العصمة لأهل البيت ، وقال في حديث "اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر" ، أنه يفيد إباحة اقتداء الشيخين دون الوجوب أو الاستحباب ، ونصه "حديث الأول موضوع وإلا لكان قوله إهتديتم فيه خاصة مما يدل على عدم خطئهم ، والثاني فيه جواز الاقتداء بهما وهو لا يقتضي عدم خطأهما بل بلوغهما درجة ممن يتبع" ، انتهى (٢) وحديث "أصحابي كالنجوم" ، موجود في "المشكوة" ، وقد صرح القاضي ثناء الله الباني بتي المحدث في "السيف المسلول" ، (أن متنه مشهور) وقد رواه البيهقي بأسانيد متذوعة يرتقى بها إلى درجة الحسن اهـ) والحديث الثاني قد ورد حيث قال صلى الله عليه وسلم (إني لا أدري ما بقائي فيكم فاقتدوا بالذين من بعدي وأشار إلى أبي بكر وعمر)

(المسئلة الخامسة) الجمع في الحضر بين صلواتي الظهر والعصر ،

والمغرب والعشاء

فنحن نخشى أن تميل العامة إلى الرّفص فضلاً عن ترك

(١) ص ٢٥١

(٢) راجع الكتاب ص ٢٤٠

التقليد ، والرجاء من فضيلتكم أن تفضلوا علينا بالجواب عن هذه الأسئلة (انتهى معرباً من الأردوية) (١)

ولم يجب صاحب "المعيار" ؛ عن هذه الأسئلة فيما نعلم ، وقال الشيخ العالم محمد شاه (٢) في "مدار الحق في الرد على معيار الحق" ،

"ولا يخفى أني سمعت أيام تصنيفي لكتابي "مدار الحق في الرد على معيار الحق" ؛ أن صاحب "المعيار" ، يطبع كتاباً آخر لتأييد معياره ، وكتب إلى المولوى مخدوم الموقر في

(١) "الاستفسار عن صاحب المعيار" ، من ص ١٢ طبع مطبعة احمدى بدلهلى ،

(٢) هو الشيخ العالم البارع المققن محمد شاه الصديقى الحنفى من اجل تلامذة السيد محبوب على تلميذ اصحاب الامام المحدث عبدالعزيز بن ولى الله العمرى الدهلوى ، كان سيفاً قاطعاً على اللائذهييه ، وله اليد الطولى في الخلاف والباع الممتد في الفقه والحديث والاصول كان عالماً فاضلاً مناظراً اخذ عنه الشيخ فقير محمد الجهمى صاحب حقائق الحنفية وصنف التصانيف الحسنه منها هذا الكتاب الذى كشف فيه الستار عن عوار صاحب "المعيار" ، صنفه نقضاً على انكاره تقليد الائمة المتبوعين "والبلاغ المبين في اخفاء التامين" ، "واعترافات اهل السنة" على مسائل اهل البدعة" ، وهذه الثلاثة في الأردوية ، و "عمدة الاصول في حديث الرسول" ، بالعرييه وهو كتاب نقيس في علم مصطلح الحديث ، وتوفى رحمه الله يوم السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة خمس وثلاث ومائه بعد الالف ،

هذه الأيام من لاهور مكتوباً، فيه أن صاحب "المعيار" أرسل تلميذاً له لطبع كتاب "دراسات البيت"، وأظن أن "مصنف الدراسات"؛ رافضى فعليك بمطالعة هذا الكتاب، اه ثم جاء محبي القديم وصديقي الحميم المولوى أمير حسن السهموانى وأقام بمنزل عبدالعزيز بن الحاج على جان الموقر وذهبت لزيارته فإذا صاحب "المعيار"، قد شرف بقدمه أيضاً، ونسخ "الدراسات" موضوعاً هناك نحو مائة أو مائتين، وصاحب المعيار يثنى على كتاب "الدراسات"، ثناءً بايعاً، فأشار إلى المولوى أمير حسن وعبدالعزیز أن أوّلف فى الرد على هذا الكتاب أيضاً وقال صاحب "المعيار"، لا تعرضوا هذا الكتاب عليه فينكسر قلب هذا البائس، ثم دفع إلى عبدالعزيز نسخة من هذا الكتاب بإشارة المولوى أمير حسن الموقر وذهبت بعد يوم أو يومين إلى حضرة صاحب "المعيار"، فى مسجده وقت العصر، فاطرى صاحب "المعيار"، فى الثناء على كتاب "الدراسات"، حتى رجحه على "معياره"، فقلت له إن كتابكم "المعيار"، يرجح عليه ويثبت له وجهه ترجيحه أيضاً فقال حسن ولكن هذا الرجل يعنى صاحب "الدراسات"، محقق كبير وله نظر على الكتب، وبالجملات لما قت من عنده ورجعت إلى بيتى ونظرت فى "الدراسات"، نظرة عاجلة، عامت أن جامعه رافضى فى زى سئى تزيأ باللامذهبية لإضلال أهل السنة والجماعة فأشار إلى أكثر معتقدات الروافض وأهل

الهلوى وفرو عنهم، ولما كان سردها جميعاً والرد عليها متعذراً بوجوه عديدة أذكر نبذاً من معتقدات هذا الدراسى التى هى عقائد الرافضة وأهل الهوى دون عقائد أهل السنة والجماعة روماً للاختصار مقتصراً على قدر الحاجة لا جميع الواهيات التى شعب بها هذا الدراسى فى إثبات هذه العقائد الباطلة، ثم ذكر من معتقداته واحداً واحداً وأطال فى الرد عليها، وفى سرد جميع ذلك كله فلنقتصر على ذكر الأمور التى انتقد عليها من غير ذكر الرد، فمن شاء الاطلاع على ذلك فليراجع إلى الكتاب المذكور.

فمن ذلك إنكاره الإجماع بأن لا إجماع بدون إمام من أئمة أهل البيت كما هو مذهب الرافضة حيث قال فى "الدراسة السابعة"، فى مسألة الجمع بين الصلاتين فى الحضر -

"ومن لم يحمل جواز الجمع فى الحضر على أدنى حاجة واتخذ مذهباً رأساً من غير عذر الإمام الحق الصدق الصديق الصادق عليه السلام، ومذهب واحد منهم مذهب باقهم كما قال أبوه باقر حقائق الوجود كله، لا يصدر عن أهل بيت على إلا عن رأيه، ولو فرضنا وجود الإجماع على خلاف هذا الحديث، وقد عرفت بطلانه فلا إجماع بمخالفة أهل البيت"، (ص ٢٧٥)

ومنها الجمع بين الصلاتين بأنه يجوز الجمع بين صلاتى المغرب والعشاء والظهر والعصر فى وقت احدهما مستمراً على

ذلك بطريق العادة من غير عذر ولا حاجة كما مر آنفاً من مذهب أهل البيت.

ومنها عصمة الأئمة الإثني عشر وفاطمة بأنهم معصومون عن الخطأ ويستحيل ويمتنع صدور ذلك عنهم حيث قال في "الدراسة الخامسة" في بحث عصمة المهدي-

"فلا وجه لأن يمتري من له أدنى إصاف أن الأئمة الإثني عشر من أهل البيت وفاطمة الزهراء عليهم السلام معصومون كالمهدي عليه السلام" (ص ٢٣٨ ، ٢٣٩) وقال-

"ان من أقر بصحة حديث التمسك ألزم بعصمة الأئمة حتى استحالة صدور الخطأ عنهم كالمهدي عليه السلام" (ص ٢٤٠)

ومنها أن المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الخمسة الطاهرة الخمسة دون أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كما هو معتقد الروافض خلافاً لأهل السنة والجماعة ، حيث قال في "الدراسة الخامسة" -

"يعين المراد منهم في آية التطهير مع نصوص كثيرة من الأحاديث الصحاح على أن المراد منهم الخمسة الطاهرة" (ص ٢٣٧)

ومنها اعتقاده الرجعة وقد مر نصه في هذا الباب آنفاً نقلاً عن "الاستفسار عن صاحب المعيار" -

ومنها إنكاره عن حجية القياس حيث قال في "الدراسة الأولى" -

"وقال جماهير أصحاب الظواهر ومشائخ الحديث وداود الظاهري لم يرد الشرع بالتعبد به بل منع العمل بالقياس فكان باطلاً ، ولذلك قدوة حسنة في ذلك بالأئمة الإثني عشر من أهل البيت حيث كانوا لا يرون القياس روى عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه قال لأبي حنيفة بلغني أنك تقيس لا تقس فإن أول من قاس إبليس - ومذهب بعضهم مذهب الكل - كما لا يخفى على من أحاط ببعض خصائص أحوالهم ، فإذا كان مذهب أئمة أهل البيت ومشائخ الحديث تحريم القياس فعدم الاعتناء بهذا الجانب اجترأ" ، ثم قال في آخر هذه الدراسة -

"هذه الأبحاث في نصرة نفاة القياس" (ص ٦٨)

وقال في "الدراسة الثانية عشرة" -

"فأعلم أن الأئمة الطاهرين عليهم السلام يحرمون القياس ولهذا لما دخل أبو حنيفة على جعفر بن محمد عليه السلام قال ، له ، بلغني أنك تقيس لا تقس فإن أول من قاس إبليس" (ص ٤٣٧ و ٤٣٩)

فأثبت أن الأئمة الإثني عشر معصومون عن الخطأ وصدوره عنهم مستحيل ويمتنع ، ثم أثبت أن مذهب الأئمة الإثني عشر حرمة القياس ، فحرم القياس قطعاً كما هو معتقد الروافض

خلافاً لأهل السنة والجماعة فإن القياس عندهم حجة شرعية بالاتفاق ودلائله مذكورة في كتبهم .

ومنها أن الإلهام حجة شرعية حيث قال في " الدراسة الثانية عشرة ... -

" فاعلم أن الأئمة الطاهرين يحرمون القياس ، ، ، ، ، وإنما عملهم على النصوص والكشف والإلهام . اهـ (ص ٤٣٩)
ومنها أن الكشف حجة شرعية أقوى من الاجتهاد .
حيث قال في " الدراسة الأولى ، ، ، في بحث القياس .

فمن قلّد مجتهداً يقلده لقوة دليله عنده أو لحسن اعتقاده إليه فكذلك من يقلّد صاحب الكشف يقلده لظهور صدق كشفه أو لحسن ظنه . فإن الكشف أقوى من كل أسباب العلوم بعد الوحي . اهـ (ص ٥٢ و ٥٣)
وقال في أواخر " الدراسة الحادية عشرة ، ، -

" والكشف ولا يطلق إلا على المطابق للواقع حجة على الكاشف وغير الكاشف ممن اعتقده والتزم اتباعه ، وتقليده كالاجتهاد على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقده والتزم تقليده بل العلم الحاصل بالكشف أقوى من العلم الحاصل بالاجتهاد وهذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف يقظة مؤنوم اهـ (ص ٣٧٢)

ولم يقل إمام من أئمة أهل السنة أن الكشف حجة شرعية .

ومنها أن أهل الكشف حاضرون في كل حين عند النبي صلى الله عليه وسلم فإذا احتاجوا إلى مسألة سأله صلى الله عليه وسلم مشافهة حيث قال في " الدراسة الخامسة ، ،

" لا يسوغ القياس في موضع يكون فيه الرسول موجوداً ، وأهل الكشف النبي صلى الله عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون الحكم إلا عنه صلى الله عليه وسلم ، ولهذا الفقير الصادق لا ينتمى إلى مذهب إنما هو مع الرسول الذي هو مشهود ، كما إن الرسول مع الوحي الذي أنزل عليه اهـ (ص ٢٢٦)

وهذا باطل بداهة لأنه لو كان الأمر كذلك ما اختلف الأئمة المجتهدون والخلفاء الراشدون والصحابة الكبار في مسألة لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم على زعمه فإذا احتاجوا سئلوه ،

ومنها أن العارفين يستلونه صلى الله عليه وسلم عن صحة الحديث واختلافه والنبي صلى الله عليه وسلم يخبرهم بصحته وإن كان الحديث عند الحفاظ موضوعاً وصرحوا بوضعه وكذلك بوضعه وإن كان الحديث عند الحفاظ صحيحاً وحكموا عليه بالصحة وليس عليهم اتباع إمام من أئمة الدين في الأحكام حيث قال في " الدراسة الخامسة ، ، -

" بل حرم بعض المحققين على جميع أهل الله القياس ليكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مشهوداً لهم فإذا شكوا في

صححة حديث أو حكم رجعوا إليه في ذلك فأخبرهم بالأمر الحق
يقظة ومشافهة ، وصاحب هذا المشهد لا يحتاج إلى تقليد
أحد من الأئمة غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ،
(ص ٢٢٥)

وقال قبيل ذلك -

” وذلك لما قرع سمعك فيما مضى أن العارفين ربما
يصححون حديثاً حكم فيه الحفاظ بالوضع ، وربما يحكمون
بوضع ما حكموا بصحته ، ، اهـ (ص ١٨٩)

وهذه العقيدة هي أصل فساد الدين ، فإنه لو كان
الأمر على ما قال لادعى من شاء ما شاء ، ولو صح ذلك لما
اختلفت الصحابة فيما بينهم ولسألت فاطمة عن النبي صلى الله عليه
وسلم في مسألة الميراث ، ولما خالفت أبا بكر في هذه المسئلة
وكذلك ما خالف ابن عباس علياً في بعض المسائل -

ومنها تخطئة الصحابة عليهم الرضوان بأن من خالف منهم
علياً وفاطمة على الخطأ لأن أهل البيت معصومون دون الصحابة
حيث قال في ” الدراسة الخامسة ، ، -

” فإن قلت إذا كانوا معصومين في الحكم بدلالة الحديث
المذكور فلم يختلف أهل القرن الأول من الصحابة مع علي
مع أنه أفضل العصبة الكريمة حتى خالفه ابن عباس في
بعض المسائل ، وخالفه لما توقف عن البيعة أكثر
الصحابة وخالفه طلحة والزبير وعائشة ومن كان مع معاوية ،

وخالف أبو بكر سيدة نساء العالمين في دعويها الإرث ،
وشهد بإصابة أبي بكر في اجتهاده الحديث المنصوص في عدم
إرث الأنبياء عليهم السلام ، ووافقه في ذلك الصحابة
وشهدوا بسماع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمهم
بهذا الحديث وهذا كله يدل على أن الحديث لا يدل على
عصمتهم إذ لو كان لما وقع هذا بأسره -

قلنا إن علم الحديث لكل من خالف علياً وغيره
من العصبة المقدسة ممنوع ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم
في علي خاصة ” علي مع القرآن والقرآن مع علي ، ، وقوله
صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح يوم خم غدير
” أدر الحق معه حيث دار ، ، وأمثال ذلك هو أصل تمسك
الصحابة ولن بعدهم في الإجماع على أن من خالفه فهو
مخطئ وشهادة حديث عدم الإرث لإصابة أبي بكر ممنوع ،
كيف ويلزم على ذلك خطأ الزهراء قطعاً ، وشهادة الصحابة
بصححة الحديث غير شهادتهم بخطأها في تلك المسئلة إذ
الحديث ليس نصاً في مطلوب أبي بكر إذ لها عن هذا
الحديث أجوبة أفردناها في الوريقات ولم تكن في ذلك
وحدها بل وافقها على ذلك كبار الصحابة على والحسن
والحسين عليهم السلام فقد استبان أن ثبوت الخلاف لا ينال في
القول بعصمتهم ، ، اهـ (ص ٢٤١ حتى ٢٤٥)

ثم قال الشيخ محمد شاه -

فتلخص مما ذكر أن مرام "صاحب الدراسات"، أنه
يجب تقليد الأئمة الإثني عشر وتباً عنهم دون تقليد الأئمة
الأربعة لأنهم أصحاب قياس والقياس في دين الله حرام، ودون تقليد
الصحابة لأنهم ليسوا بمعصومين وأهل البيت يعني الأئمة
الإثني عشر وفاطمة معصومون، ولذا أخذ يظهر التفجع على
مذاهب الأئمة الأربعة من أهل السنة حيث قال في
"الدراسة الثانية عشرة"، -

"فالفجيرة كل الفجيرة على الأمة أن خلت كتب
المذاهب الأربعة عن مذهب أئمة أهل البيت
اه (ص ٤٢٨) (١)

وربما وقع في النسخة المطبوعة بـلاهور لفظة (صلعم)
بدل صلى الله عليه وسلم، وكذا (رض) بدل (رضي الله عنه)
فلم تطب نفدي بذلك، وكتبت الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
والرضوان على الصحابة كاملة، وكذلك قد وقع السقط فيها في
بعض المواضع كما يظهر من مطالعة "ذب الذبابات"، وقد
نبهنا على بعضها في الهوامش فالرجاء من كل من له اطلاع على
نسخة خطية من هذا الكتاب، أن يتفضل علينا باخباره لكي
يستدرك في الطبعة الثانية ما وقع فيه من السقط،

(١) مدار الحق رد معيار الحق ص ٤٧٤ حتى ٤٨٠ طبع طبع

الحسنی بدھلی منہ ١٢٨٥

شعره

قال على شير قانع في "تحفة الكرام"، -
"وكان يجيد الشعر، وتخلصه في الفارسية "تسليم"،
وفي الهندية "بيراكي"،
وقال في "مقالات الشعراء"، -

"وربما توجه إلى النظم وكان تخلصه في الهندية في
"دوهره"، و"وكت"، و"بيراكي"، (١)
والشعر وإن كان أدون بالنسبة إلى كمالاته، لكن
استجماعه لفنون الكمال وأيضاً اقتضاء المقام يقتضي أن يثبت
هنا بعض ما جادت به قريحته الفائقة، فهذا الغزل (٢)
مما أنشده في جواب غزل السيد محمد المعروف بمير
بهتو الرضوي (٣)

على ولی چو امام مبین ما شدہ بود
برون ز تو سن افلاک زین ما شدہ بود

(٢) نوعان من الشعر الهندي

(٢) صنف مشهور من الشعر الفارسي،

(٣) هو من احقاد السيد محمد يوسف الرضوي، واليه انتهت
مشيخته جده المذکور في الطريقة والارشاد وكان رئيس السادات ذا بركة
صاحب فقر وايقان تعتقده عامة اهل "تته"، كذا في "مقالات الشعراء"،
وذكر له هذين البيتين من غزله الذي انشده الشيخ محمد معين في جوابه
زخود تمايشها طرفه دين ما شدہ بود منی ومانی نقش نگین ما شدہ بود
هزار شکرکه مارا زبا نشان دادند وگرنه پوج گمانی یقین ما شدہ بود

که گمت بادف و نه درس اینا امروز
 که شکل سجده مهر سو جبین ما شده بود
 به بزم میکده راز ازل عیان دیدم
 که چشم ساقی ما دوربین ما شده بود
 جهان هوش بخود برده آن پری زادی
 سحر که یک دمگی هم نشین ما شده بود
 بزور بازوی مستی چو هستیم بشکست
 کرشمه ات کمکی در کین ما شده بود
 بشهر عشق ز فتوای بربط و طنبور
 سجود کروی خرابات دین ما شده بود
 برای آتش فروش دین جعفری "تسلیم"،
 زجوهر بمن دل نگین ما شده بود

وقال علی طراز القاضی عطاءالله البغدادی المتخلص بالتاجر (۱)

(۱) کان شاعرا مقلداً صوفياً، ذاحظ من البلاغة، ترجمه علی شیر قانع فی "مقالات الشعراء"، و ذکر من شعره -

زاسباب جهان حاصل هدین جنس غمی دارم
 خدا افزون کند این جنس را تا من دمی دارم
 برخسار زرینم اشک گنگونی همی ریزد
 برنگ لاله اصفر چه احمر شبنمی دارم
 شو درهم اگر برهم زده بدنی کلام من
 که احوال پریشان همچو زلف درهمی دارم

چواهوونا فیه ریزی ازدم مردان دمی دارم
 درین بید ای وهشت تاکه قلاج ری دارم
 خزان کثرت موهوم نتواند خواش من
 که رخسار گلهم کز بحر وحدت شبنمی دارم
 ز پیچ و تاب کفر زلف ترسا بچه شوخی
 پریشان قبله گا هم کیش درهم برهمی دارم
 ز فریاد نهان وفاش دست غمزه بردازی
 رباب اضطرابم نغمه زیر ر بمی دارم
 بیادر یوزه کن "تسلیم"، زان تاجر که می گوید
 زاسباب جهان حاصل همین جنس غمی دارم
 والمصراع الاخير من التاجر المذكور، وهذا التضمین طریف
 جداً اه
 و ذکر له فی روز روش -

مباد هیچ کسی خسته دل زما، تسلیم
 که زیب خر قه ما شیوه کما نداری ست
 و ذکر له أنصاً -

کیست روباه که از شیر ژباند صرفه برد
 عقل از جیقلبس عشق زبون می گردد
 و ذکر عبید الله السندی من شعره -

ز قامورم چه متهاست لاز بهر علاج من
 نه امید دوا از کس نه چشم مرهمی دارم

سگت را خون دل دادم که بامن آشنا گردد
 ندانستم زبخت بدکمه او دیوانه خواهد شد
 وذكر في "مقالات الشعراء"، في ترجمة الشيخ الإمام محمد هاشم
 السندی، أن الشيخ محمد معين كتب في تعزية الحسين رضي الله عنه
 ای واءظ خوش کلام شیرین پیغام
 منبر به سواد قبره گون بتمام
 باروی سیه خاک بسر فاش بگو
 در تعزیت حسین صبر است حرام
 وقال على كرم الله وجهه الصبر جميل إلا عليك يا رسول الله اه
 فكتب في جوابه الشيخ محمد هاشم -

أى عاشق صادق محب خوش نام
 در تعزیت حسین کن حزن مدام
 باسوز دلت اشک همی ریزد چشم
 لیکن ندهی راز محبت به عوام
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الصبر نصف الايمان"، رواه أبو نعیم
 في "الحنية"، "والبيهقي"، في "شعب الايمان"، وعن قيس بن
 عاصم أنه قال لا تنوحوا على فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينح
 عليه رواه النسائي في سننه، اه .
 ومما كتب الشيخ محمد معين في تعزية الحسين رضي الله عنه إلى السيد
 عبد القدوس الشيرازي (١)

(١) هو السيد عبد القدوس بن السيد حامد بن السيد حسين بن السيد حامد

"تعزيتكم يا أهل بيت النبوة في هذه المصيبة الفادحة
 التي يشتم دونها ظهور الرجال الأبطال الفاتحين على اعتراف
 القصور في حقوق العزاء، وأنتم أيها الصفوة في غناء عن تعزيتنا
 البتراء بتعزية الحق سبحانه إياكم وتسليته لكم في أزل الآزال عند
 قضاء المقادير والآجال بقوله (إنما يريد الله ليذهب عنكم
 الرجس) الآية ثم عزاكم بذلك جدكم رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم (١) حيث روى أنه بعد نزول هذه الآية لم يزل
 ستة أشهر كلها خرج إلى المسجد ويمر بباب فاطمة عليها السلام
 نظر إلى بيتها ويقول إنما (يريد الله) الآية (٢) والسلام

بن السيد شرف الدين بن السيد حسين بن السيد منصور الشيرازي ترجمه
 على شیر قانع و "تحفة الكرام"، فقال كان عالماً كاملاً تعزير العصر
 جليل الشأن مبرزاً على الاقران توفي سنة ست وأربعين ومائة والف،
 زاد في "المقالات"، وتولى الافتاء والحسبة، ولها ورد ابن ملك، "إيران"،
 بتنه في أيام سيف الله خان لم يرتض لمصاحبه من سائر اهلها سواه، وقد
 جرى كثيراً بينه وبين الشيخ محمد معين مراسلات علمية، اه

(١) كان في الاصل "صلعم"، بدل صلى الله عليه وسلم
 (٢) قال أبو عيسى في تفسير سورة "الاحزاب"، من "جامعه"،
 حدثنا عبد بن حميدنا عفان بن مسلم ناهياد بن سلمة نا علي بن زيد عن
 انس بن مالك رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كان يمر بباب فاطمة سنه اشهر اذا خرج الى صلوة الفجر يقول الصلوة
 انابت اهل البيت انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم

رباعی (۱)

در تعزیت حسین زد جامه به نیل
در سلسله منتهی بشیون جبریل
تا کرد رسول شیشه پر خون برکف
خون است دل عیسی و موسی و خلیل

رباعی

ای سبط نبی ترا بشر سنجیدند
رخساره شریعت نادیدند
خاک قدمت فرشته در چشم کند
ای آه سرت بخاک و خون بپریدند

رباعی

در پای حسین خاک راهش دو جهان
از عشق سپند مجمرش عالم جان
امروز بما تمشن سیه روز شدم
باد زن الی (۲) یاخات الاکوان (۳) اه

تطهیراً ، هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه انما نعرفه من حديث
حياد بن سلمة ، وفي انساب عن ابي الحمراء ومقل بن يسار وام سلمة ، اه

(۱) ويقال له في العربية دوبيتي

(۲) كذا فيه -

(۳) وجواب هذه الرقعة من السيد عبد القدوس مذکور في ترجمته

من مقالات الشعراء ، فمن شاء الاطلاع عليه فليراجعه ،

کملت التقدمة والحمد لله رب العالمين . وقد ذكرنا من ذم المصنف
والثناء عليه ما يقف به الناظر فيه على حاله ، وهذا كتاب " الدراسات ،
بن أیدی أهل العلم من یمن النظر فيه یكون على بصيرة في حقه إن
شاء الله تعالى عصمنا الله تعالى وكفانا شر الحاسدين .

هذا وإني أشكر فضيلة الأستاذ البحاث الفقيه العالم المفتي مولانا
أبي محمود ولي حسن خان التونكي فإنه قد رافقني في تصحيح هذا
الكتاب ومعارضته على النسخة المطبوعة القديمة ، وتفضل بعمل الفهارس
كلها ، فجزاه الله تعالى أحسن الجزاء ، والله تعالى سبحانه يغفر لنا
وللمصنف ويبلغنا ما نؤمله ونتجيه إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة
جدير . وقد وقع الفراغ من جمع هذه التقدمة قبيل العصر في يوم الأحد
الثلاثين من رجب الحرام سنة ست وسبعين وثلاث مائة بعد الألف .

كتبه الفقير إلى الله ، محمد عبد الرشيد النعماني

نزيل السند (کراتشی)

